صفحات من التاريخ العربي

حصاد العمر

صلاح شادي

الزهراء للإعلام العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

الزهراء للإعلام العربى
قسـم النشـر
ص .ب : ١٠٢ مدينة نصر – القاهرة – تلغرافياً : زهراتيف – تليفون ٦٠١٩٨٨ – ٦١١١٠٦ – تلكس ٩٤٠٢١ رائف يوإن
P . O : 102 Madinat Nasr - Cairo - Cable : Zahratif - Tel : 601988 - 611106 - Telex : 94021 Raef U N

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله
وعمل صالحا وقال إننى من المسلمين ﴾

صدق الله العظيم
فصلت / ٣٣

الطبعة الثالثة
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

الجمع التصويرى والتجهيز
بالزهراء للإعلام العربى

تصميم الغلاف : عصمت داوستاشى
إخراج فنى : السيد المغربى

صفحات
من التاريخ
حصاد العمر

صلاح شادي

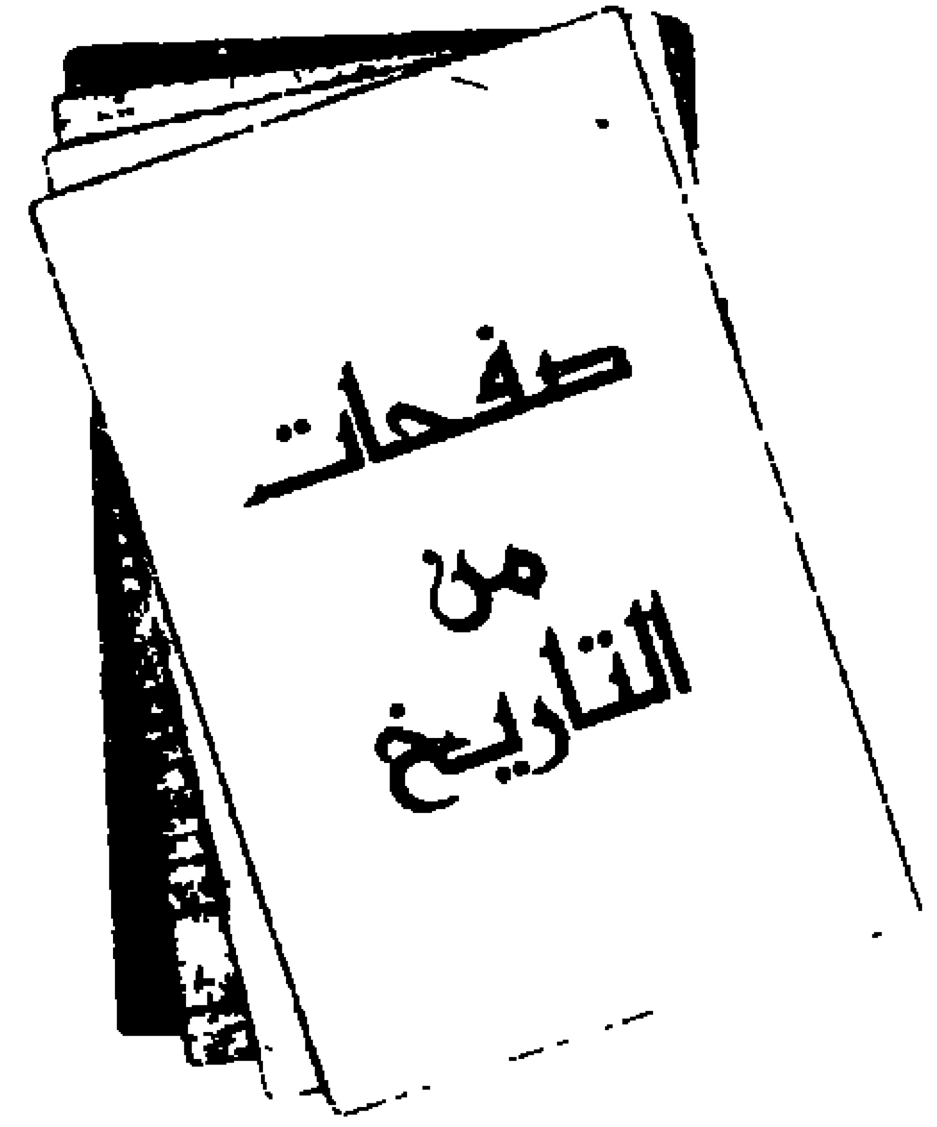
الزهراء للإعلام العربي

صفحات من التاريخ

مقدمة الكتاب

مقدمة الطبعة الثانية

مقدمة الطبعة الثالثة



مقدمة الكتاب

عندما نتابع الذكريات أو تتابعنا ، تبرز لنا أحداث الماضي البعيد خالية من آثار الانفعال بها ، فيبدو حكمنا عليها أكثر صدقاً وأدعى إلى التجرد ، وأقرب إلى الصواب .

ولقد عشت حياتي ، ومازلت أعيشها في ركب جماعة الإخوان المسلمين فكراً وشعورا وسلوكاً ، وأظلتني رحمات القرب من الله بعد أن استوحشتني مفاوز البعد عنه قبل التحاقي بفكر الجماعة وانتظامي في أقسامها ، وواكبت مسيرتي في ركبها أحداث جسام تركت بصماتها - ليس فقط على أمني وحريتي ، وإنما كذلك على مسار الفكر ودقائق الشعور ، فقد عشت تجربتي فيها بكياني كله ، واستوقفني إدراك عميق بأن واجب الأمانة يلزمني الإفصاح والإبانة عن علامات الطريق الذى سلكته ، فربما استفاد من يقف عند هذه العلامات أو تلك الشواهد بما أعجزتني التجربة عن الاستفادة به .

وربما كان غيرى أقدر مني على المضى حيث وقفت ، أو الوقوف حيث كان لايحسن بى المضى .

وقد كتب كثير من المؤرخين عن جماعة الإخوان المسلمين ، وتناولوا الكتابة عنها بصور متفاوتة من التجني . وبخاصة في عهود الظلام - خلال حكم فاروق ثم حكم عبد الناصر - التي أحكمت رتاجها على رجال الجماعة وعلى نشاطها حين صدر أمر حلها مرتين ، واحدة في عهد النقراشي ، والثانية في عهد عبد الناصر ، وظل رجالها في السجون أعواماً طويلة ، ولكن ظلت انطلاقة

فكرهم وروحهم تنسم عبير الحق والحرية من فيوض رحمات الله بهم ، فأمنوا حيث استوحش الناس ووجدوا حين فقد الناس ، وقدروا على الرؤية الصحيحة حين عجز الناس ، فكانت تجربتهم فى أعماق الضمير أغنى من تجربتهم خارج عالم السدود والقيود .

وحين بدأت أسطر صفحات رحلتى مع جماعة الإخوان المسلمين بعد هدأة الأحداث في نفسي ، استوقفتني مشاعر جمة كادت تمنعني عن المضي ، أولها أن قناعتي بالخطأ أو الصواب الذى أسطره عن نفسي وعن الرجال ، أو مواقف الجماعة اقتضاني استيعابه سنوات عشتها في خضم الأحداث ! والسطور وحدها قد لاتطبع فى نفس القراء - من الشباب خصوصاً - ماصعب علىَّ وأنا فى حداثتى هضمه واستيعابه ، حتى إنى كنت أرى نفسي فى بعض الأزمات التى عاصرتها ، تردّنى عواطفى عن اتباع مايراه حسن البنا حين كادت تبعدنى عنه ضحالة في الفقه ، أو حماسة فى تصور الفضيلة بعيداً عن تركيبنا البشرى !

فمثلا :

عرضت للجماعة أحداث اتهم فيها - بغير دليل قاطع - أحد أقطاب الجماعة بتهمة تمس الخلق والسلوك .

وأجرت الجماعة التحقيق فى هذه الأحداث ، فأسفر عن براءته من تلك التهم التى نسبت إليه ، وإن لم تعفه من اللوم لوضع نفسه فى موطن الشبهات !!

وكبر الأمر فى نفسي واستفاض ! وعجزت عن الملاءمة بين إكبارى لأحد أقطاب الإخوان وبين « اللمم » الذى نسب إليه ، ولم أستطع إلزام نفسى بعدالة الحكم الذى قامت ركائزه على الشرع الحنيف الذى نادى بتطبيقه ! واستوحشت نفسى من الإمام الشهيد حسن البنا ، وبدا عجزى عن ملاءمة مشاعرى معه حتى صارحته بالأمر !

وشرح لى موقف الإسلام من هذه القضية ، وأوقفنى على عدم الإنصاف الذى قادتنى إليه عواطفى المشبوبة ، ثم أعقب ذلك بلمسة حانية لمشاعرى ، لايقدر عليها إلا من حمل مثل قلبه الكبير حين قال :

« كنت آمل أن تأخذ منى علامات طريقك إلى الله مادمت عاجزاً عن إدراكها وحدك ، خاصة وسلوكك يحكى شدة تعلقك بى وثقتك فىَّ » !

فأين نحن الآن من هذه اللمسة الحانية وهذا الفقه الأصيل ؟

وكيف نشرحه للشباب على طول هذا الكتاب وعرضه الذى ربما استوقف البعض منهم فيه مااستوقفنى فى مسار الجماعة من قبل ؟!

ولكن ....

مايجرى الآن فى بعض الصحف من محاولات النيل من جماعة الإخوان المسلمين ، وماتسطره الكتب التى تنشر فى الشرق والغرب عنها ، متناولة أقداسها بالامتهان ، ومواقفها البطولية بالتشويه ، يلزمنا بالإفصاح والإبانة عن حقيقة الوقائع التى زيفتها طبول الصحافة للناس فى حكم الطغيان وحتى اليوم ، فألبست الباطل ثوب الحق ، وخلعت عن الحق رواءه .

وتعين على هؤلاء الذين يدركون حقائق هذه الأحداث أن يؤدوا أمانتها للناس ، ولايكفى أن يقال : إن ماكتبه فلان من الكتاب أو المؤرخين تشويه للحق وإسفاف فى العرض التاريخى ، خاصة وقد أصبح فى الإمكان أن نرد ونكتب ونشرح ونجيب السائلين ، وأضحى عدم الرد على هذه الأمور حجة علينا ، والسكوت عنها محسوباً على الرجال الذين يعرفون الحقيقة .

لذلك طرحت ردودى - فى أحد عشر مقالا فى جريدة الوطن الكويتية على مدى نحو من ثلاثة أشهر على ماكتبه - الدكتور عبد العظيم رمضان فى جريدة الهدف الكويتية حول جماعة الإخوان ، وقد استقى أغلب الوقائع التى كتب عنها من محاضر محاكمات جمال سالم سنة (١٩٥٤) ، ورأيت من المفيد أن أضمن هذا الكتاب ذكرياتى عن الأحداث مشفوعة بحصيلة تجربتى فيها ، سائلا الله الهدى والرشاد ، مستقبلا فى ذلك هدفى الواضح فى كشف ماغمض على الناس إدراكه ، مقدراً مرارة مايواجه الشباب من تذوق مرها وحلوها ، لكن الحقيقة أعون على السير ، وأهدى إلى طريق الرشاد .

وقد يشق على بعض أبنائنا من الشباب مايقرءونه عن هول ماأصاب الجماعة من بطش عبد الناصر ، الذى بايع مرشدها الأول حسن البنا على السمع والطاعة ! وقد يشق عليهم كذلك رؤية بعض أقطابها فى ركب عبد الناصر ! فى الأحداث التى أعقبت محاولة استكتاب المرشد حسن الهضيبى استقالته ، وفى أحداث الاعتصام بالمركز العام للإخوان . حتى لقد ساق بعض المؤرخين هذه الوقائع ليدللوا على أن شباب جماعة الإخوان ، قد خرجوا على الهضيبى وانبروا لمنازلته ، لأنه كان يهدف - فى زعمهم - لحل النظام الخاص وهدم مابناه حسن البنا ، والحقيقة كانت خلاف ذلك تماماً .

ولذا كان من الإنصاف أن يرد الحق إلى نصابه ، ويدرك الناس حقيقة مازعمه البعض . وإذا حدثتنا السيرة عن خطيئة حاطب بن أبى بلتعة فى حياة رسول الله ، ﷺ ، فليس بدعاً أن يوجد من مسلمي اليوم - فى غيبة رسول الله - ﷺ - من يماثل حاطب بن أبى بلتعة ونسأل الله أن يغفر له .

وإذا قال قائل : إن حاطب بن أبى بلتعة قد ظهر فى الجانب المقابل له عمر وأبو بكر وخالد ، فإننا نقول أيضاً : إنه قد برز فى صف الإخوان المسلمين اليوم شهداء وصديقون أمثال : الشيخ فرغلي ، وعبد القادر عودة ويوسف طلعت وإبراهيم الطيب ، وسيد قطب ، ومحمد هواش ، وعلى رأسهم الشهيد حسن البنا !

فليس عجباً أن يُقتل الأوفياء فيشهد الناس لهم ! وليس بدعاً أن يخطىء الرجال فيغفر الله لهم !

ولكن الخطأ أن نقيس الرجال بعيداً عن بشريتهم ، وبمقياس آخر غير الذى نجريه على أنفسنا - حين نلتمس لها العذر فى خطئها أو خطيئتها - استشهاداً بحديث رسول الله ﷺ : « كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون » . ومع ذلك لانلتمس هذا العذر نفسه لرجال هذه الجماعة بتحكيم نفس المقياس عليهم ، وكأنهم صنف آخر غير صنف البشر !

وحقيقة السر الكامن وراء هذا الإحباط النفسى لدى رؤية أخطاء هؤلاء الرجال ، إنما يرجع إلى الشعور بعظمة هذه الجماعة ، الذى لم يترك مجالا

للتسليم ببشرية رجالها ! حتى ليقيس المفرطون ، فى الحب والبغض على السواء ، هؤلاء الرجال بمقياس آخر غير الذى نجريه على أنفسنا .

إنه دليل عظمة هذه الجماعة ، الماثل فى أغوار الضمير ، للمحبين والمبغضين على السواء !

وتمضى بنا أحداث هذا الكتاب لتقدم لنا جانبا آخر من عظمة هذه الجماعة ، عندما تصارعها مظالم عبد الناصر ، وهى مظالم لم تنل رجالها فحسب بالقهر والقتل والتعذيب ، وإنما تناولت بالتشويه مواقفها من الأحداث ، فقد تنكر عبد الناصر ومعه ثمانية من أعضاء مجلس الثورة لبيعتهم ، مع الإمام الشهيد والصاغ محمود لبيب وعبد الرحمن السندى ، بعد نجاح الحركة فى الوقت الذى تأخر فيه موعد قيامها ، فى يوليو (١٩٥٢) ، يوما فى انتظار موافقة المرشد حسن الهضيبى الذى ذهب نفر من الإخوان إلى الإسكندرية للحصول على موافقته !

كل هذه الوقائع وغيرها أسدل عليها ستار من التعتيم ، حتى لايظهر موقع الإخوان من هذه الحركة ، وحتى يتيسر لقادتها التحرر من كل قيد ، حتى لو كان هذا القيد عهداً مع الله ، يقوم على حكم مصر حكماً إسلامياً رشيداً ، بعيدا عن سلطان الغرب والشرق على السواء .

وبعد أن استقبل الناس حركة الجيش بالبشر والرجاء ، حاول نظام حكم عبد الناصر أن يوهم الناس باتفاق الإخوان مع الإنجليز من وراء ظهر الحكومة ، فى الوقت الذى أبت سياسة جماعة الإخوان المسلمين الموافقة على هذه المعاهدة ، وجرت لقاءات متعددة ، مع عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم ، مع المرشد وجماعة الإخوان المسلمين انتهت برفض هذه المعاهدة ومناصحتهم بعدم قبولها ، ولكن أسقط نظام حكم عبد الناصر هذا الفصل من التاريخ ، كما أسدل المؤرخون ستاراً قاتماً على هذه الوقائع ! ..

ولقد اخترت فى منهج هذا الكتاب أن أناقش وقائع التاريخ التى أعرضها لأنها جزء من سنن الكون الغلابة التى يجريها الله بعلمه وحكمته ، وعلى الناس عامة والمؤمنين خاصة أن يكشفوا سرها ، ويستلهموا منها مواقف الحق

والباطل ، والخطأ والصواب الذى واكب طريقهم ، وأفضى إلى النتائج الحتمية التى أدت بهم إلى النصر أو الهزيمة .

وكذا ناقشت أحداث التاريخ التى عصفت ريحها ببلدنا الغالى ، لأخرج منها إلى حيث يجب أن يقف المؤمنون فى مسارهم السياسى لخدمة بلدهم .

وغنى عن البيان أن أقول : إنه إذا كانت قد مضت بنا عشرون عاماً خلف القضبان ، لأننا أبينا أن نقدم الدنية فى ديننا فى عهد عبد الناصر ، فقد حق علينا اليوم أن نهب بقية العمر - وهو قليل فى جنب الله - لكلمة الحق نقولها بغير تزيين أو تزييف . .

أسأل الله الهدى والرشاد .

المؤلف



مقدمة الطبعة الثانية

الطبعة الأولى من هذا الكتاب طبعت فى القاهرة منذ أكثر من ستة أشهر ، وقبل انتهاء المطبعة منها تحفظ عليها رجال المباحث وكلفوا صاحب المطبعة بعدم تسليم النسخ للمؤلف .

وتحدث الرئيس السادات بعد ذلك – فى إحدى خطبه الأخيرة – قبل وفاته بما يتناقض مع ماجاء فى هذا الكتاب من معلومات ، فقال إنه لم تكن هناك أى صلة بين الإخوان المسلمين وثورة يوليو ١٩٥٢ لأنهم جبنوا عن المشاركة فيها حين طلب منهم ذلك،وانه كان أحد ضباط البوليس (يعنى مؤلف هذا الكتاب) يذهب ويجيء بين مجلس القيادة ومكتب الإرشاد ، وأن فى النية اصدار كتاب يوضح حقيقة الأحداث التى يجب أن يعلمها الناس ...

ولقد تحفظ رجال المباحث على هذا الكتاب بصورة غير قانونية كما أسلفنا ، الأمر الذى دعا إلى رفع دعوى فى هذا الشأن لدى أحد كبار المحامين فى القاهرة للإفراج عنه وتسليمه لى ، وذلك قبل وفاة الرئيس السادات ...

وسافر مؤلف الكتاب بعد ذلك إلى الخارج حيث عزم على طبع الكتاب طبعة ثانية ....

وهكذا تأخر صدوره إلى مابعد حادث وفاة الرئيس السادات .

ونحن إذ نقدم اليوم للقراء هذه الصفحات من التاريخ فى طبعتها الثانية لايسعنا إلا أن نعرض ماحواه الكتاب من أحداث كان المؤلف أحد المشاركين فى وقائعها لعل فيها مايزيح ستارا من التعتيم أظل هذه الفترة من تاريخ مصر بل والحركة الإسلامية عامة ....

نسأل الله أن يجعل فى هذا الكتاب نفعا لكاتبه وقارئه وناشره .

المؤلف

١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م



مقدمة الطبعة الثالثة

لم يكن عجيبا أن يصادر هذا الكتاب من المطبعة،كما أوضحنا فى مقدمة الطبعة الثانية، قبل تسلمُّ المؤلف له ويودع فى مخازن وزارة الداخلية بصورة تقطع بتعمد إتلافه ! ، بدليل أن عدد ماوصلنى من هذه النسخ .. بعد الإفراج عنه خاليا من التمزيق والتشويه لايزيد على ثلاثة آلاف نسخة من مجموع النسخ المصادرة ، البالغ عددها سبعة آلاف نسخة !..

وهكذا سجن الكتاب فى وزارة الداخلية بنفس الأسلوب الذى سجن به مؤلفه فى سجون، عبد الناصر ، ومزق الطغاة بدنه بالسياط كما مزق الطغاة المختصون بمطبوعات الوزارة،صفحات الكتاب بأسلوب همجى لايشى فقط بسوء الحفظ ، بل كان فوق ذلك يشير إلى أن الكتاب لم يكن مقدراً له أن يرى النور فى يوم من الأيام ! .

ولكن شاءت إرادة الله أن تلعب دورها فى هذا الأمر ، فاستدعى فى نيابة أمن الدولة أمام رئيس النيابة الأستاذ رجائى العربى لأدلى بأقوالى بعد سنوات من مصادرته أمام أحد رؤساء نيابة أمن الدولة ..!

وبدا لى وأنا أواجه بالأسئلة أن واضعها لم يقرأ هذا الكتاب ، ولم يجهد نفسه فى مراجعة صفحاته ؛ فقد كان يبدو أن الجهات المسئولة فى وزارة الداخلية والإعلام يكتفى منها أن تدعى شيئا تسند إليه رغبتها فى المصادرة حتى يتم لها ماتريد دون أدنى تحقق من دعواها ! .

فمثلا :

كان من ضمن التهم التى وجهت إلى المؤلف ادعاؤه بأن حركة سنة (١٩٥٢) لم تقم إلا بعد استئذان المرشد « حسن البنا » ، وأن ثمانية من أعضاء مجلس ثورة سنة (١٩٥٢) كانوا من الإخوان المسلمين !

مصيبة كبرى لحقت بالثورة المباركة ألصقها بها المؤلف !

ولقد كان الأولى لوزارة الإعلام أن تقرأ النصوص الواردة فى الكتاب لتعلم أن فضيلة المرشد حسن البنا كان قد لقى ربه سنة (١٩٤٩) ، وأن فضيلة المرشد حسن الهضيبى هو الذى جرى استئذانه قبل قيام الحركة بيوم واحد ، وقد قام مؤرخون كثيرون ممن كتبوا عن ثورة سنة (١٩٥٢) بتحقيق هذا الحدث ، وأثبتوا صحته أذكر منهم ريتشارد ميشيل الأمريكى الجنسية فى كتابه عن الإخوان المسلمين ، والضابط جمال حماد فى مذكراته فى « مجلة المصور » عن ثورة يوليو ؛ التى كتبها فى مناسبة هذه الذكرى سنة (١٩٨٣) (بعنوان أطول يوم فى التاريخ) .

ولست بصدد الدفاع عن الحقائق الواردة فى هذا الكتاب ، فقد نسبتها إلى أصحابها أنفسهم ، فيما أوردوه فى كتبهم بشأن انتمائهم السابق إلى الإخوان المسلمين !

وكل ذلك مدون بهامش الكتاب المصادر ، وماكانت جماعة الإخوان المسلمين بحاجة إلى التشرف بانتسابهم إليها ، وقد لقيت منهم جزاء سنمار ...، ولكنها حقائق التاريخ سقناها باعتراف أصحابها أنفسهم ، وليس فقط بما أعرفه عنهم .

وكان الأَوْلى بوزارة الإعلام ومباحث أمن الدولة أن يقرآ فقط قبل أن يصادرا !!... ولكن يبدو أن مظاهرات مارس سنة (١٩٥٤) التى حرص عبد الناصر على إضرامها لتصيح فى الطرقات بسقوط العلم والمتعلمين ، مازالت تجد صداها فى عقول من يتولوا أمرنا – حتى

الأمس القريب - لتقضى شعاراتها بحكمها الجائر بمصادرة الفكر ، بل حقائق التاريخ نفسها !...

ومع ذلك ، فإننا نرى اليوم،فيما تمتلىء به الصحف والكتب والمجلات - فى أحاديثها عن رجال الثورة - ماهو أعجب مما دونت فى الكتاب المصادر !

فمثلا قد استفاضت الصفحات التى كتبها الدكتور المؤرخ (حسين مؤنس) وغيره بالأحاديث التى حملت إلى الناس ما دعاهم إلى الاعتقاد أن كتاب « صفحات من التاريخ » كان مقتصداً فيما رواه عن هذا العهد الأسود .... ، وأبسط فيما يلى صورة مما كتبه المؤرخون والكتاب عن هذا العهد :

١ - مقال فى مجلة أكتوبر العدد (٣٤٥ بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٨٣) بقلم الدكتور حسين مؤنس ، جعل عنوانه « السوبر باشوات يأكلون السلطان » وصدره بالديباجة الآتية :

« خلال حوالى (١٥٠) عاماً من تاريخ مصر (١٨٠٥ - ١٩٥٢) حكم الباشوات بلادنا وملكوا كل شىء فيها : السياسة والجاه وصدارة المجتمع والقصور والأموال والضياع ، وفى يوليو (١٩٥٢) انتزعت منهم الثورة السياسة وصدارة المجتمع ولكن : من الذى استولى على القصور والأموال والضياع ؟ السوبر باشوات ، باشوات بلا ألقاب ، وأشراف بلا شرف ، وناس بلا إنسانية ، ومواطنون بلا وطنية » ....

ويقول الكاتب فى ص (٢٩):

ولكن عبد الناصر هنا يتبرأ من سيطرة السوبر باشوات ، مع أنه المسئول إلى حد ما عن وجودها ، فقد فتح الأبواب لطلائع هذه الطبقة ؛ لكى يقضى على محمد نجيب ، ثم على الذين يطالبون بحكم دستورى ، والذين قادوا معركة ضرب السنهورى ومن إليه نالوا من المكافآت ماتمنوا ، السلطان - أعزه الله - فتح لهم الخزائن وحفن

وأعطى من مال الناس ، وأصبح واحد منهم مديراً لأكبر مشروع إصلاح[1] زراعى واستصلاح أراض قامت به الثورة .

وأصبح بذلك أقوى وأوسع سلطاناً من أقوى الوزراء ، وقد ضاعت ملايين كثيرة فى هذا المشروع الذى تولى أمره رجل لم يسمع بالزراعة قبل ذلك إلا فى الكتب ، والثانى[2] أصبح رئيساً لهيئة التحرير ، وكانت مهمتها تنظيم جماهير مصر تحت لواء الثورة ، فكانت النتيجة أن فشلت هيئة التحرير فشلا ذريعاً ، والثالث[3] أصبح وزيراً ثم سفيراً وغيرهم ...، وكل من هؤلاء تَصَرَّف فى ملايين وفتح الباب لمئات الخشداشية ليصبحوا سوبر باشوات ... إلخ ، ولما كان عبد الناصر يُكَوِّن فرقة مماليك خاصة به ، فقد كون عبد الحكيم عامر فرقة مماليكه ، وتترس فى قلعة القوات المسلحة حتى لايقضى عليه عبد الناصر ، كما قضى على كل رفاقه فى قيادة الثورة ، فلا حق لعبد الناصر إذن من الشكوى من المماليك والخشداشية ، لأنه مسئول عن استيلائهم على مرافق البلاد مسئولية عبد الحكيم عامر .

ويضيف الكاتب فى ص (٣٠):-

أما السوبر باشوات الذين انقضوا على البلاد والتهموا خيراتها من سنة (١٩٥٢ حتى سنة ١٩٧٠) فلم يكونوا عقائديين ولاأصحاب مبادىء ، وكان منهم جهل شديد وعنف أشد .

---

(١) لاشك أن الكاتب يعنى الصاغ مجدى حسنين الذى تحدثنا عنه فى باب « الحرية فى ركب العبيد » تحت عنوان « عصابة » وهو الذى أراد عبد الناصر حمايته من تهم السرقة والإختلاس وشراء ذمم أعضاء مجلس الأمة ، فاستصدر قراراً من المجلس يجعل أموال مديرية التحرير مالا خاصاً !

(٢) يعنى إبراهيم الطحاوى الذى جرى الحديث عنه تحت عنوان « هيئة التحرير »

(٣) لعله يعنى أحمد أنور الذى كانت قائداً للبوليس الحربى فى أول الثورة والذى يحدثنا عنه الكاتب فى مجلة أكتوبر فى العدد (٣٤٨) راويا قصته مع الأستاذ أحمد أبو الفتح حينما أمر بالقبض عليه .

ولهذا لم يحرصوا على علم ولااحترموا علماً ، بل اتجهوا إلى معاداة أهل[1] العلم معاداة صريحة ، لأن العلم كرامة ووطنية ، والمستبد الجاهل يكره صاحب العلم ويضطهده ، ولهذا فإنه عصر السوبر باشوات الذى اشتهر بالسرقة والنهب ، وإهدار القوانين وأصغر شأن القضاء ، وأهل العدل ، اشتهر أيضاً باحتقار العلم وأهله والأدب ورجاله ، وكل مايتصل بالعلم والفكر .

أما عدد الأحد رقم (٣٤٨ - ٢٦ يونيو سنة ١٩٨٣) من مجلة أكتوبر يتحدث فيه الدكتور حسين مؤنس تحت عنوان : « لاخطيئة بغير ثواب » ويتضمن المقال حادث القبض على الصحفى الأستاذ أحمد أبو الفتح ويقدم الحديث الآتى :

صديق كريم يسألنى « قل لى ياأخى أنت مع عبد الناصر أم عليه ؟ أنت مع السادات أم عليه ؟ وأجبته : « أنا أوفر عليك العناء ، وأقول : إننى مع شيئين لاثالث لهما أنا مع الحق أولا ، ومع وطنى مصر ثانياً ، فأنا مع كل من مع الحق ، ومع كل من مع مصر ، وهنا لايكون الأمر أمر أسماء وأعلام ، بل مبادىء لأن مصر شيء وعبد الناصر شيء آخر ، والسادات شيء ثالث ، فإذا كان عبد الناصر مع مصر ، فهو يصبح مصر وأكون معه ، ونكون كلنا مع الحق ، وكذلك الأمر بالنسبة للسادات ، ونحن بعد تجارب السنين ومرارتها ، لابد أن نكون قد فهمنا أنه ليس لنا إلا هذا الوطن . فإذا نحن خدمناه بصدق وإخلاص نجا ونجونا وأفلح وأفلحنا ، ولايتصور إنسان أنه يفلح وحده إذا خسرت مصر ، لأننا وبلدنا شيء واحد ، وكلنا ينبغى أن نخدم وطننا وينبغى أن نفهم أننا عندما نكون خدماً لمصر ، فإن مصر تعتز بنا ، ونحن نعتز بها ، فمن مصر نأخذ عزتنا وأقدارنا ، وإذا تصور إنسان أن مصر ينبغى أن تخدمه وأنه سيدها ، أو أنه صاحبها ، وله الحق فى أن يستخدمها

---

(١) أخرج عبد الناصر مظاهرات مارس سنة ١٩٥٤ تهتف بسقوط « المتعلمين الخونة » شاهداً على صحة هذا القول ، والذين عايشوا هذه الفترة علموا بهتاف المتظاهرين .

فهو يذل نفسه دون أن يدرى ، ومصر هى الأرض والناس ، وهى أرض مصر وناس مصر ، وعبد الناصر أذل أهل مصر ، وامتهن حقوقهم وكرامتهم ، ورفع قدر نفسه ، وهو يحسب أنه بذلك يرفع من قدر مصر ، وعبد الناصر ضيع جزءاً عزيزاً من أرض مصر ، وأذل هذا الجزء من أرض مصر لأذل خلق الله بنص القرآن الكريم ، ومحصلة ذلك كله كانت فى مؤتمر الخرطوم بعد هزيمة سنة (١٩٦٧) ، عندما جلس عبد الناصر مسكيناً مفلساً حطيماً يعتذر بغير كلام لمن أراد أن يقضى عليهم بمغامرته فى اليمن ، لأنه أصبح الآن فى حاجة إلى أموالهم ، وعطفهم وصفحهم ، والناس أعطوه وصفحوا عنه ، لأنه بالفعل قد مات ، ومابقى من عمره – بما فى ذلك بيان (٣٠) سبتمبر – كان إجراءات تشييع الجنازة ...

وشعب مصر الطيب العظيم ؛ خرج فى مظاهرات (٩ ، ١٠ يونيو سنة ١٩٦٧) يطلب إلى عبد الناصر أن يسحب استقالته ويظل فى الحكم ، لم يكن يحب عبد الناصر ، ولاكان راغبا فى المزيد من حكمه ، وإنما هو خرج ينكر الأمل الذى ضيعه عبد الناصر ، وخرج يرفع العلم الذى سقط من يد رجال عبد الناصر ، وإذا كان لابد أن يختفى عبد الناصر من الميدان ، فلا يكون ذلك أبداً بإرادة « بن جوريون » أو « موشى ديان » ، بل يكون بإرادة شعب مصر ، هم هزموه وحطموه ، ولكنهم لم يهزموا مصر ، فسارعت مصر ترفع العلم وتناوله لصاحب العلم ، ولسان حالها يقول « ارفع علمنا أيها الرجل وسر به ولتحاول من جديد » .

ثم يتحدث الكاتب عن الغرور ومركب النقص فى نفسية عبد الناصر الذى دعاه لأن ينظر إلى الناس جميعا كأنهم سائمة أو نعاج كما جرى فى وصف كمال حسين لنظرة عبد الناصر ، وقتئذ لأهل مصر ، ويحاول الكاتب تعليل هذا النقص لدى عبد الناصر ضارباً المثل بقصة القبض على أحمد أبو الفتح ، التى قام بها من سماه « مملوك السلطان » ويعنى به أحمد أنور قائد البوليس الحربى سابقا فيقول :

والمصرى الذى عرف ألواناً من الظلم والحرمان فى العصور الماضية – أيام المماليك والأتراك مثلا ، وعرف خية الأمل والحيرة والشك بل اليأس فى أيام الإنجليز والملك والباشوات ، هو نفسه الذى بدأ يعرف لونا أسود من الظلم فى أيام عبد الناصر : ظلم الخوف والإرهاب والسجن الطويل ، والتشريد والفصل من الوظيفة ، والحسرة لجوع الأولاد ، وإقفال الناس الأبواب فى وجه المغضوب عليه ، وذل الحاجة إلى القرش ، بل إلى الرغيف .... وإذا كان المملوك يسرق لأنه حقير ، والتركى يجلد لأنه غبى ، والباشا لايكترث لأنه كان مشغولا بجمع مال يجعله من الأثرياء ، فإن عبد الناصر كان يذل الناس ويعذبهم ويمتهن كرامتهم لأنه كان يحس أن مصر لاتتسع لإنسان آخر عزيز النفس ، مرفوع الرأس إلى جانبه ، كأنما كان يرى أن تحرير الإرادة المصرية معناه ألا يبقى على وجهها إلا رجل واحد له إرادة حرة هو عبد الناصر نفسه ، وأى مصرى آخر يفكر أن له كرامة وعزة إلى جانب العزيز الأوحد ، إنسان منحرف ينبغى أن يُقَوَّم ، ومتمرد لابد أن يُحَطَّم ، وخطر لابد من القضاء عليه ....

(ويستطرد الكاتب بعد ذلك حاكياً قصته مع سفير مدريد (أحمد أنور) فيقول :

أذكر هنا حكاية قصها علّى مملوك السلطان الذى جاء سفيراً فى مدريد ، وكان الرجل يحتاج بين الحين والحين إلى رجل يفتح له قلبه ، ليسمع نغمة غير نغمة الخضوع والذل والملق ، التى كان يسمعها ممن حوله ليل نهار ، كنا فى جزر « الكناriاس » ونزلنا العاصمة (لاسى بالماس جران كناriاس) وزرنا حاكم المحافظة وهو قائد بحرى بدرجة أميرال ، ثم أبلغونا أن الأميرال سيمر على السفير فى الفندق ليرد الزيارة ، وجلسنا ننتظر فى صالون خاص أعده الفندق للمناسبة ، ولم يكن مع السفير غيرى ، وتأخر الحاكم بعض الشىء ، فظن السفير أن التأخير مقصود ، يراد به المساس بكرامة السفير المصرى ، فبدأ يتحرك فى الانسحاب إلى غرفته احتجاجاً ، فإذا نحن فى ذلك إذ حضر

الأميرال المحافظ ، واعتذر عن التأخير ، وأبدى من الحفاوة بالسفير ماملأ نفسه سروراً ، ثم زاد على ذلك بما أطربه حقاً ، وهو أنه حمل له هدية ذات قدر ، فإن في إشبيلية مصنعاً لصنف ممتاز جداً من الخزف يسمى « لاكارتوخا » والهدية كانت طقماً بديعاً للسفرة من هذا الخزف يملأ صندوقاً بدا لي كأن حجمه متر في متر ، وزاد الأميرال على ذلك صينية من الفضة لي – ولما كان السفير – جرياً على روح العصر – يرى أن كل شيء لابد أن يكون لمماليك السلطان فقدضم الصينية إلى « الصحارة » واعتبرها كلها هدية له ... ، ولم أحفل للأمر لأنك مع رجل كهذا لاتطلب إلا السلامة .

(وكأنما أحس الرجل أنه افتات عليَّ ، فأراد أن يعوضني عما أخذ بالتلطف معي والنزول إلى مستواى وفتح قلبه ، وفي عودتنا إلى الفندق نزلنا ، وطلب إلى أن آمر السائق بأن يذهب بالأشياء إلى غرفته ، ثم يعود ليأخذنا لأنه يريد أن يتمشى معى على شاطىء البحر ، وأنشأ يقول :

كل غسيلهم القذر قمت بغسيله ثم « ينفوني » بعد ذلك إلى آخر الدنيا كما ترى ! هل تتصور يافلان أن أحمد أبو الفتح كان صديقاً لنا ، وحليفا للثورة قبل أن تقوم ، وبعد أن تمت وكنا نجتمع عنده لنتدارس ونتشاور ونتسامر ، وتعشينا عنده ليلة ، وأسبغ الرجل علينا من فضله وسهرنا وتسامرنا ، وفي مساء اليوم التالي يناديني عبد الناصر ويقول :–

تذهب الآن إلى بيت أحمد أبو الفتح وتقبض عليه وتحبسه !..

وأدهَش للأمر وأنكره وأنظر إلى عبد الناصر وأقول :

أمرك ياسيادة الرئيس ، ولكن هذا الرجل صديقنا ومنا وعلينا وأمس فقط كنا عنده على أحسن حال من الود والصفاء ، فإذا كان قد بلغك عنه شيء فدعني أستوثق منه ، فأنا عليم ببواطن الأمور ، ولكن لعل شيئا قد خفي عليَّ .

وينظر إليه عبد الناصر والشرر يتطاير من عينيه ويقول في ازدراء :

أنت عليم ببواطن الأمور ؟ أنت نائم على ودانك ، والمؤامرة تحاك من حولك ، امض لما آمرك به ، وأرجوك ألا تناقشنى فيما آمرك به بعد الآن ، ومادمت تتصدى للدفاع عن أعدائى فسأريك عاقبة تصديك ، عليك أن تأمر قائد السجن بأن يشدد عليه ويعذبه . ومن الليلة لاينام إلا على البرش ، وليكن فى علمك أننى لن أتردد فى أن أدوس على ابنى نفسه بقدمى ، لو أراد أن يزحزحنى عن الأرض التى أقف عليه

وكان لابد أن أصدع بما أمر ، فأخذت رجالى وياورى ، وذهبنا لتنفيذ هذه المهمة ، وحتى لاأجد فى نفسى حرجا من القبض على صديق أكلنا معه إلى الأمس خبزا وملحا ظللت فى سيارتى ، وأمرت ياورى والعساكر بأن يصعدوا إلى البيت ويأخذوا الرجل ....

وقام الياور والعساكر بالمهمة ، وأتوا بالرجل فوضعناه فى « البوكس » دون أن أراه وبعد أن سلمناه للسجن وأبلغنا قائده تعليمات الرئيس ، قال لى الياور ونحن فى طريق العودة :

– والفيللا.. ماذا ستصنع بها ؟
– أى فيللا ؟
– فيللا الرجل الذى أمسكناه الآن ، إنها شىء فاخر لايليق إلا بك .
– فنهرته فقلت : إننى لاأمد يدى على مال صديق ، ويكفى ماأصابه على أيدينا !
فيقول الياور :
– إذن بعد إذنك .... آخذها أنا !
– تأخذها أنت ؟ أما أعطيناك الشقة التى أخذتها أنت بنفسك فى جاردن سيتى !
– هذه أعطيها لأختى ، وآخذ أنا الفيللا، ففيها حديقة ترد الروح والأولاد فى حاجة إلى حديقة .

قال السفير : فشتمته ولعنت أبو (خاشه) ، أما الرجل فقد قبضنا

علبه وأودعناه السجن ونفذنا أمر الريس ، أما عائلته فهى فى رعايتى ولن يمس أحد بيته بأذى ، وأنا أنذرك أنت وأمثالك لو نظر واحد منكم إلى هذه الفيللا نظرة فالويل له منى ، وبعد أيام أكون مع عبد الناصر فيقول لى :

– منذ متى وأنت وفلان حبايب ؟

فحكيت له الحكاية فقال لى بعد تفكير :

– عندما أقول لك : إن فلان عدو لى وخطر علينا فمعنى ذلك أنى متأكد مما أقول ، وهؤلاء الناس كلهم يستحقون الحرق وليحمدوا الله على أننا نكتفى بوضعهم فى السجن .

– ولكن ياسيدى الريس ماالذى بلغك عن هذا الرجل .؟

– وهل تظن ياسى فلان أننى ليس عندى غيرك ؟ وهل تغيب عنى حركة تصدر منك أو من غيرك فى هذا البلد ؟ افتح عينك يافلان واعلم أن ألف خيط ترتبط بكل أصبع من أصابعى هذه . وأنا أقول هذا الكلام لأنك صديقى وأنا أحبك ، أما غيرك فإنى أشد الخيط على رقبته حتى أخنقه .

ويسكت قليلا ثم يعود فيقول : إن صدرى يتفجر يافلان ، أريد أن أتحدث إلى رجل يفهمنى ، إنهم يأخذون العيال ويعملون منهم وزراء ، وفلان ياورى الذى حدثتك عنه ، أصبح الآن من أقرب الناس إلى أذن الريس . ولولا أنه يعلم أنى « عظمة زرقا » لأكلنى .، وعندما طال بى العهد فى العمل البغيض الذى ارتبط باسمى ، أعفانى منه وعيننى وزيرا فى الحكومة الاتحادية مع اليمن ، وكانت وزارة تكسف ، وشكوت للمشير ، والمشير أشار بإبعادى ، وهذا الكلام أقوله لك لتعلم أنى مشكلة لعبد الناصر ، فأنا أكبر منه وأقدم ، وقمت له بخدمات ماكان أحد يستطيع القيام بها غيرى ، ومن كانوا يجدونه يستطيع أن يقوم بصفع نقيب العمال على وجهه وكسر أنفه وسط الناس فى المطار إلا أنا ؟ ..

لقد كان لابد أن نفعل ذلك ، وكان لابد من تحطيم رأس هذا الرجل الذى طغى ، وظن نفسه بنى آدم له كلمة وقيمة ، فما وجدوا والله لها غيرى ، ثم ماذا كانت مكافأتى ؟.. وزيراً فى وزارة لايحس بها أحد ، وفلان وهو عيِّل بالنسبة لى ، يمسك بأعظم مشروع زراعى فى البلد ، ويضعون تحت يده الملايين ، وهو لايفرق بين كوز الذرة وعود البرسيم ، فهاهو اليوم ملك زمانه وعنده ملايين لايعلم بأمرها إلا الله ، وتحت يده موظفون بمرتبات وزراء ، وألف سيارة مربوطة على بابه كأنه ملك ...

وأنا يعطينى المشير سيارة هالكة ، فآتى بها إلى هنا فيبلغون الريس أننى أخذت عشر سيارات أتاجر بها هنا ، والسيارة أنت تعرفها ، وقد رأيتها سيارة « خردة كحيانة » لاأعرف كيف أتخلص منها ....

وإلى هنا ينتهى حديث السفير ....

ويستطرد الدكتور حسين مؤنس فيقول :

وبمناسبة ماذكرته عن حبس هذا الأستاذ الصحفي الكبير أذكر أن موجة المصادرات والتأميمات والاعتقال والتعذيب ، كانت تتصاعد من سنة (١٩٥٤) فصاعداً ، حتى بلغت درجة لم تعرفها مصر أبداً وشمل الخوف الناس أجمعين حتى أصبح المصرى - أى مصرى - لايضمن أن ينام فى بيته الليلة التالية ، ومئات المصريين أخذوا من بيوتهم بليل ولم يعودوا إليها أبداً أو عادوا بعد سنوات . وصديق لنا من كبار أهل العلم ومفاخر هذه البلد ، فهو لغوى وعالم بالحديث وأديب لاثانى له فى عالم العرب والاسلام ، أخذوه من بيته بليل لوشاية حاسد ، والرجل الكريم الذى ينبغى أن تُشتَرى كل لحظة من حياته بأغلى مانملك ، قضى سنوات من سجن إلى سجن ، وخلال السنتين الأوليين لم يعرف أهله أين يكون ، فقد انقطعت أخباره ، حتى خيف عليه ، ولم يردوه إلى بيته إلا بعد أن أشفى على الهلاك .

ورجل آخر منهم عمل مع السوبر باشوات ، وكان من أوائل من عملوا فى جرد القصور وإحصاء مافيها ، وتلك كانت خطيئته ، فان كل

شيء رآه وأحصاه نهب بعد ذلك ، ومن بين مارآه بنفسه (٢٤) فنجان قهوة بأطباقها وكلها من الذهب الخالص الرصين ، وقد قدر الخبير الذي عمل في اللجنة كل واحد منها بعشرة آلاف من الجنيهات ، فقد كانت كاساتها الذهبية مرصعة بالجواهر ، فلم يعد أحد في مصر يراها ، ولاعثر إنسان على دفتر الجرد الأول ، ولكن بعضها ظهر في فينا وبعضها الآخر في باريس ، وصينيات مختلفة الحجم من الفضة الخالصة مرصعة بالتوباز والعقيق والزمرد ، اختفت في مصر وظهرت في أكياسها من المخمل في الولايات المتحدة .

وإذا نحن صرفنا النظر عما نهب وتبدد في جيوب السوبر باشوات لأنه متاع ضاع ، والمتاع يمكن تعويضه،فإن أحداً لايمكنه تعويضنا عما ضاع من احترامنا للنظام والقيم والأخلاقيات ، وليس أضر بالشعوب من إخافة الناس ، وتهديد أمنهم وإهانتهم ، وإهدار كرامتهم ، وخاصة إذا جاء ذلك كله على يد أولياء الأمر ، لأننا شعب منظم تعودنا أن نلمس القدوة في الكبار ، وشعب مثل شعبنا يتربى بالقدوة ، ويتعلم بالمثل الصالح ، فإذا كانت القدوة سيئة والمثل غير صالح ، كانت البلية بلا حدود ، وإننا لنصطدم اليوم بأمثلة مروعة من التعدى على أموال الدولة والناس واجتراء بعض الأصاغر والأكابر على العرف والأخلاق فنتعجب ، ولاموضع للعجب فيما أرى ، لأن عشرين سنة في مدرسة السوء هذه كانت كفيلة بأن تخرج هذه الزمرة من المردة المتجرئين على كل مال وعرف ، ومادامت قد كممت الأفواه وكبلت الصحافة والرأى ، فكأنك قد أطفأت الأنوار وأطلقت اللصوص وقطاع الطرق ، وجرأتهم على النهب ودفعتهم إليه وشاركتهم فيه .....

ثم يختتم الدكتور مؤنس مقاله بقوله :

والقاعده في عصرهم كانت ألا خطيئة بغير ثواب واسترسالا مع المنطق قالوا : لاحسنة بغير عقاب ، والذين سرقوا ونهبوا فازوا بالثواب كله ، والذين أحسنوا وصدقوا ونصحوا حلت بهم النقمة ، وحاق بهم العقاب أو الإهمال والازدراء على الأقل ، وأقل ماكان السوبر باشا يصل

إليه درجة وكيل وزارة ، وهنا يندب حظه ويعد نفسه من المظلومين ، وأعجب من ذلك كله ألا تذهب إلى الحجاز فى حج أو عمرة إلا وجدت منهم طائفة ، نهبوا ثواب الدنيا وسبقونا إلى ثواب الآخرة ، وفى لباس الإحرام يتبختر السوبر باشا والمصحف فى يد والمسبحة فى يد وفوق رأسه هالة القداسة : من ذهب مرصعة بجواهر القصور .

وربما تساءل القارىء عما دعانى إلى هذه الإطالة فى الاستشهاد بأقوال الصحفيين والكتاب ، خاصة وأنا أعرض لمقدمة الطبعة الثالثة من الكتاب الذى بين يديه .....

الواقع أنى لا أجرؤ على تغافل عامل الزمن الذى دارت فى فلكه أحداث جسام بين صدور الطبعة الأولى ، وصدور الطبعة الثالثة .....

فحين الانتهاء من الطبعة الأولى ، وفى أثناء وجودها فى المطبعة صودرت بعد أن نوه السادات فى إحدى خطبه بأن الإخوان المسلمين رفضوا مشاركة الثورة مخاطر قيامها عندما طلب إليهم ذلك ، وهو قول غير صحيح ثبت مغايرته للحقيقة لأكثر من كاتب ، وقد دونت فى كتاب صفحات من التاريخ ماينفى مزاعم السادات .....

وبين أكتوبر سنة (١٩٨١ وأكتوبر سنة ١٩٨٣) قتل السادات وتغير حكمه ، بل وتغيرت النظرة إلى ادعائه بأنه رسول الحرية وحامى الديمقراطية حين أعلن قراراته فى سبتمبر سنة (١٩٨١) بالقبض والاعتقال ومصادرة الحريات . وكذلك تغيرت النظرة إلى آماله فى السلام الدائم بينه وبين إسرائيل الذى زعم أن كامب ديفيد حملت لواءه . .

والحقائق التى أثبتناها فى كتاب « صفحات من التاريخ » دونت فى وقت كان الناس يصعدون أول درجة فى سلم فهم حقائق هذا العهد الأسود ... ، ولذلك كانت مصادرة الكتاب أمراً غير خافية أسبابه وهو أن يظل التعتيم ناشراً أجنحته السوداء على حقائق تاريخ هذه الحقبة الدامية . . . .

واليوم حين أشهد كثيراً من الكتاب يتناولون هذا العهد بسرد لحقائقه بدون مصادرة آرائهم أشعر أننى قد أسهمت - على الأقل - فى إزاحة التعتيم الذى لازم هذه الحقبة من تاريخ مصر ......، بل أرى أن ماأكتبه اليوم فى هذه المقدمة نقلا عن الدكتور حسين مؤنس أو غيره ، إنما يزيد القارىء وضوحا فى الرؤية ويلقى مزيداً من الضوء على الحقائق التى سيقرؤها بعد ذلك فى هذا الكتاب ، ولذا أرجو أن يعذرنى القارىء لهذه الإطالة التى أرجو أن نستخلص منها الملاحظات الآتية :

مجلة أكتوبر التى يرأسها أنيس منصور أصبحت تسمح للكتاب أن يتناولوا بالنقد ثورة (٢٣) يوليو بالصورة التى تنزع القداسة التى أضفاها عبد الناصر والسادات على ذاتهما وعلى أسلوبهما فى الحكم .

ثانيا :- لايستطيع عبد الناصر أن يتبرأ من طبقة المنتفعين من الضباط الذين سماهم د . حسين مؤنس السوبر باشوات فهو الذى أنشأها ليواجه محمد نجيب ، كما أنشأ عبد الحكيم عامر طبقة أخرى من الضباط أعانته على مواجهة عبد الناصر يرأسها شمس بدران .

ثالثا :- إذا كان الأمر كذلك فإنه من الطبيعى أن تكون تطلعات الضباط لا علاقة لها ببذل النفس فى سبيل وطنهم ، وإنما تنحصر تطلعاتهم فقط فيما ينالونه من أجر لقاء جرائمهم التى ترضى سادتهم !. مهما طعنوا مواطنيهم ونالوا من أوطانهم .

وهكذا يحكى سفير مدريد عن حسرته للمكافأة التى حصل عليها بعد أن صفع نقيب العمال على وجهه وكسر أنفه وسط الناس فى المطار فكانت مكافأته - للأسف-أن أصبح وزيرا فى وزارة لايحس بها أحد ! ... مسكين ! .

فكيف لاينهزم جيش هذا حال قواده أمام شراذم اسرائيل ؟

رابعا :- وحتى إذا تحرك وجدان أحد (من السوبر باشوات) كما سماهم الدكتور مؤنس لعلاقة شخصية بينه وبين أحد المواطنين ، وأراد

أن يسأل فقط عن جريرة هذا المواطن ، وأعنى به الصحفى أحمد أبو الفتح الذى كان يطعم عنده هو وسيده عبد الناصر قبل يوم واحد من أمر بالقبض عليه ، تنكر له الأخير وهدده بشد الخيط على رقبته حتى يخنقه ! فكيف تصلح أمة هذا حال حاكمها ؟ بل أصبحت سنة الحكم فيها « ألا خطيئة بلا ثواب ولاحسنة بلا عقاب » !. .

خامسا :- فاذا انتقلنا إلى ماتنشره الصحف أيضا حول هذا العهد ، قرأنا فى جريدة الأهرام بتاريخ (١٩٨٣/٩/٢٥) فى صفحة (٧) بقلم صلاح منتصر حديثاً عن الثورة ومابعدها يعنى ثورة (٢٣ يوليو ١٩٥٢) ؛ بعنوان (ولكن خداع النفس كان أسوأ) .. ، نراه فى هذا المقال يرد أسباب هزائمنا كلها إلى خداع النفس الذى مازلنا حتى اليوم نمارسه حين نقول :

« إن عبد الناصر وأنور السادات كانا على جهل بالتعذيب والاعتقالات والأهوال التى هزت شعب مصر ، فيرد على ذلك بقوله :

« لاأستطيع بأية صورة من الصور إذن قبول منطق من يقول إن عبد الناصر الذى حكم (١٨) سنة وليس (١٨) شهرا لم يكن يعرف مايجرى من عمليات تعذيب ، ولا ماكان يجرى من مظالم الحراسات ، ولا ماوقع من انتهاك الحرمات أو ماجرى فى عصره للقضاء أو الصحافة ، أو ماحدث فى القطاع العام من انحرافات .. .

وبالمنطق نفسه فإنى لاأستطيع أبدا بأية صورة من الصور قبول من يقول : إن أنور السادات الذى حكم (١١ سنة وليس ١١) أسبوعا لم يكن يعرف بما وقع فى عصره من فساد وتجاوزات وانحرافات سواء من بين أفراد أسرته ؛ أو من آخرين اغترفوا من « سبيل الانفتاح » .

الحاكم الذى لم يكن يعرف لايصح أن يكون حاكما ولايجوز -احتراما لعقولنا - قبول أعذار جهله ، والأصح من هذا كله إدراك أنهم هم الذين كانوا يعرفون ، فى أيديهم وتحت سلطاتهم وسائل أجهزة العلم والمعرفة فى حين أن الشعب بكل الأسف هو الذى لم يكن حقيقة

يعرف ، وكان فى مرحلة خطيرة من خداع النفس والخديعة ، وعندما بدأنا نعرف كانت متغيرات كثيرة أشبه بالكوارث قد وقعت . ، ثم يستطرد :

... لقد عرفنا .. ولكن بعد أن نشرت محاضر اجتماع الرئيس عبد الناصر مع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا منذ أسابيع قليلة ، وهى محاضر جمعها عبد المجيد فريد سكرتير رياسة الجمهورية فى كتاب ، ونشرتها مجلة الوادى من قبل ، وأعادت جريدة الأهالى نشرها أخيرا على أساس أنها صفحات من أمجاد عبد الناصر - أقول - عرفنا من هذه المحاضر أن أعضاء هذه اللجنة التنفيذية العليا التى كانت تمثل أكبر هيئة سياسية فى مصر ، لم يتكلموا عندما كان يجب الكلام ، وأن أعضاءها السبعة ، عبد الناصر ، وعبد الحكيم عامر ، وزكريا محيى الدين ، وأنور السادات، وحسين الشافعى ، وعلى صبرى ، وصدقى سليمان ، كانوا جميعا يخافون قول الحقيقة .

وإذا كانت أعلى هيئة حاكمة تخاف ، وهى بالقطع تعرف ممن تخاف ، ولماذا تخاف ، فكيف يكون حال الذين فى قاع درجات السلم ، وكيف كانت مشاعرنا إذا نحن كنا فتحنا أفواهنا .

ومع ذلك إنصافا للحق ، فلقد تكلم البعض أو حاول ، وكان منهم على سبيل المثال : كمال الدين حسين الذى هزته الأهوال التى كانت تجرى للإخوان المسلمين عندما قبض على (٢٤) ألفاً منهم عام (١٩٦٥) ، وعلى رأسهم الشهيد سيد قطب الذى أعدم بتهمة انقلاب للحكم ، هزت كمال حسين سياط التعذيب الرهيبة التى تعرض لها هؤلاء الإخوان فكتب إلى عبد الناصر رسالة قصيرة عنوانها « اتق الله » وفى اليوم نفسه الذى كان فيه عبد الناصر يحتفل بعيد زواج ابنته الكبرى « هدى » تلقى كمال حسين رداً على رسالته فى صورة أمر بالاعتقال فى استراحة بالهرم ، أحيطت بالأسلاك والحراسة ، وماتت زوجته وهو داخل هذه الاستراحة ، لايستطيع أن يخرج لوداع جثمانها . .

.... ولقد عرفنا . ومن خطاب ألقاه عبد الناصر أمام مجلس الأمة يوم (٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٧) إننا فى ساعات حرب يونيو القليلة خسرنا (٨٠٪) من معداتنا الحربية ، وإننا فى خلال هذه الأيام الكئيبة المفجعة فقدنا ماهو أغلى وأفدح (١٠) آلاف جندى قتيل ، و (١٥٠٠) ضابط شهيد ، و (٥٠٠٠) جندى أسير ، و (١٥٠٠) ضابط أسير ..

وأخيرا ...

يعرض الكاتب صلاح منتصر صورة التنظيمات السرية التى كانت تفرض نفسها على دواليب الحكم فى عهد عبد الناصر ، فيقول فى المقال نفسه :

ومع ذلك يدعى أنه حكم ديموقراطى رشيد،فى الاتحاد الاشتراكى كون على صبرى - بمعرفة عبد الناصر - تنظيمات سرية هو الذى يطلق عليه التنظيم الطليعى .

وفى القوات المسلحة كون شمس بدران بمعرفة عبد الحكيم - بالتأكيد - تنظيما سريا يضم بعض ضباط دفعة تخرجه ، وقد قام عبد الناصر بعد الهزيمة باعتقال كل أفراد دفعة شمس بدران سواء من كان منهم فى التنظيم أو لاعلاقة له به . .

وهكذا لم يكن نظام الحكم فقط مغلقا ، وإنما كان أيضا سريا فى الاتحاد الاشتراكى وفى الجيش ، ثم يضيف الكاتب إلى ذلك ماأشار إليه فى عنوان المقال فيقول :

وأظن أن خداع النفس الأكبر بصرف النظر عن الهزيمة ماكنا نسمعه من حديث عن الحرب والاستعدادات والقدرات ، لم يكن غير واجهة تخفى خلفها شيئا آخر لم نعرفه إلا بعد أن وقعت الكارثة .

عبد الناصر أعلن لنا قبل (٥) يونيو أنه مستعد تماما للحرب ، وكلماته فى الخطبة التى ألقاها فى الأسبوع الذى يسبق الحرب ، كان واضحا منها تماما ، أنه يدرك تماما عواقب إغلاق خليج العقبة ،

وسحب قوات الطوارىء الدولية ، وأن ذلك يعنى الحرب ..، بل أكثر من ذلك قال عبد الناصر فى لقائه من أعضاء المجلسِ المركزى للاتحادِ الدولى لنقابات العمال فى (٢٦ مايو سنة ١٩٦٧) قبل عشرة أيام من (٥) يونيو الحزين : أنا وقفت فى يوم من الأيام من سنتين وقلت : إن (احنا معندناش) خطة لتحرير فلسطين ، ولكن أخيرا شعرنا بأن احنا قواتنا كافية (وإن احنا) فى دخولنا أى معركة مع إسرائيل نستطيع فعلا أن ننتصر ، وعلى هذا قررنا الخطوات التى اتخذناها .....

ويعلق صلاح منتصر عليِ هذا التأكيد فيقول :

الكلام إذن واضح من حيث تقرير أبعاد التصرفات التى كان يمارسها عبد الناصر وتوقعه للحرب ، ومع ذلك فإن الأستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابه « خريف الغضب » (ص ١٥٦ من النسخة العربية) يقول :

« ومن الخطأ أن يتصور أحد أن عبد الناصر كان يريد الحرب مع إسرائيل »

وهذا يؤكد مانقوله نحن فى هذا الكتاب عن يومى (٩ ، ١٠) سبتمبر « الذى نظمه عبد الناصر بالزيف والمهانة ، فلم تنقطع ادعاءات النصر على الأعداء فى الإذاعات ، رغم ظهور عبد الناصر على شاشة التليفزيون ليسمى الهزيمة نكسة ، وأعلن تنحيه عن الحكم وتنازله لزكريا محيى الدين بعد وقوع الحرب بأربعة أيام !

ولكن بعد إنهاء الخطاب مباشرة سمعنا الهتافات فى الشوارع ببقاء عبد الناصر ، وتحركت جماهير الاتحاد الاشتراكى ، تنادى كلها ببقاء عبد الناصر فى الحكم !.....

هذا الشعب المسكين ، كيف زين له قاتلوه أنه انتصر ، وكيف تتمسك الضحية ببقاء نصل قاتلها فى قلبها ؟ ماذا دهى الشعب ؟

لقد صاغ هيكل فلسفة جديدة للنصر قدمها للشعب المسكين الذى أطاشت الهزيمة صوابه فرددها بغير وعى :

لقد تحقق النصر بتحقيق إرادة الأمة باستبقاء عبد الناصر فى الحكم برغم إرادة أمريكا وإسرائيل » !! وعندما أعلن محيى الدين بيانه فى المذياع برفض تنحى عبد الناصر ضج أعضاء مجلس الشعب بالهتاف والتصفيق ، بل وبالرقص[1] أيضا !!

..... وهكذا تبدأ حرب عام (١٩٦٧) بحركة استعراضية من الجيش على طبول جوفاء ، وتنتهى برقص ممثلى الأمة على أنغام الهزيمة !!!

فأى خداع للنفس أعمق وأشد غورا من هذا الخداع الذى زينه عبد الناصر وأعوانه لهذه الأمة حين حوَّل مرارة الهزيمة - بخداعه وخداع مستشاره الصحفى - إلى نصر مؤزر ؟

وأخيرا ......

لأحب أن أنتهى من هذه المقدمة قبل أن أشير إلى أننا أضفنا إلى هذه الطبعة التى بين يدى القارىء الآن أحداث اعتقالنا فى يناير سنة (١٩٥٤) لحين الافراج عنا فى مارس سنة (١٩٥٤) كما أضفنا بعض الأحداث التى واجهتنى كضابط شرطة فى باكورة عملى فى مديرية البحيرة .

ورأيت أيضا أن ألحق الأبواب التى ظهرت فى الطبعتين الأولى والثانية وجعلت عنوانها الجيش ومعركة سنة (١٩٥٦) وعن كارثة (٥) يونيو أو حرب (١٩٦٧) ساسة حروب أم قادة معارك فى مكانها الزمنى من ترتيب الأحداث ؛ وألحقته بالفترة التى كنا فيها داخل السجن سنة (١٩٥٦) ، سنة (١٩٦٧) والتى استمرت نحوا من عشرين عاما .. وهى التى جعلتها فى الجزء الثانى من هذا الكتاب الذى آمل أن يظهر

---

(١) ص ٣٠٣ مذكرات بغدادى الجزء الثانى .

قريبا إن شاء الله . فضلا عن تصحيح بعض الوقائع التى وصلنى من أصحابها مايدعو إلى هذا التصحيح .

وأسأل الله أن ينفعنا بما نعلم ، ويثبت خطانا على الحق والهدى والـرشاد

المؤلف

صفحات من التاريخ

اللقاء الأول

اللقاء الأول



كانت صرخة الضياع التى تنطلق منى وممن هم على شاكلتى يتردد صداها فى قلبه ، فيحيلها نغماً رقيقاً ينبعث من آيات الله الرحيمة ﴿ **وإذا سألك عبادى عنى فإنى قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان . فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى لعلهم يرشدون** ﴾ .

كان يرددها بصوته الخفيض المؤثر ، متجاوباً مع نبضات قلبى الذى أطل بعد رقدة طويلة ، ليجد ضالته المنشودة ، فى القبلة التى ينتمى إليها هذا الرجل بقامته القصيرة ، ووجهه المستدير ، وعينيه اللتين كانتا تضيئان ككرتين من نور ..

كانت تجربة رائدة تلك التى مرت بى فى سنة (١٩٤٣) إثر بيعتى للإمام الشهيد حسن البنا بعد لقائي معه ليلة السابع من رمضان فى مركز كفر الزيات . كنت قبلها قانعاً بدنياى ، لشعورى أنى حزت الدنيا بأسرها . زوجة تشدنى إلى البيت ، وابنة أضافت إلى أمن البيت سحراً جديداً زادنى تعلقا به ، فضلا عن رضائى عن عملى كرئيس لنقطة بوليس ، حسنة المسكن سهلة المواصلات ، يأمل كثير من الضباط مثلى فى العمل بها ، وهى نقطة « صفط الملوك » التابعة لمركز إيتاى البارود .

ولم تكن فى حياتى آمال تبعدنى عن الحرص على المحافظة على هذا الأمن الذى تحقق فى دنياى ! ، حتى أحلام المجد – التى تطالع الشباب فى هذه المرحلة من العمر – كنت أجدها جهداً ضائعاً ، وربما شابها الرياء ، لأن الوصول إليها من خلال أوضاع المجتمع الذى كنا نعيش فيه كان ثمنه فقدان القيم الكريمة التى توارثناها .

ولم أكن محافظاً على دينى بالمعنى الصحيح ، وإن نشأت فى أسرة تفرض الصلاة على أبنائها ، وترعى سلوكهم بالحفاظ على قيم موروثة ، لاتنبعث رعايتها من مخافة الله وحده ، وإنما تشكل تقاليد الأسرة عنصراً هاماً يصونها ويحفظها .

ومع ذلك فقد أسلمتنى هذه الرعاية – على مافيها من دخل – إلى لون من الحرص على حرمات الأخلاق ترفعاً ، ولاأقول تديناً فحسب ، واستكباراً على المعاصى حياء من النفس ومن الناس .

وفى هذا المناخ النفسى ، تعرفت بحسن البنا مرشد الإخوان المسلمين .

وكان لى صديق هو الأخ الأستاذ صالح أبو رقيق ، دعانى لحضور حفل الإخوان المسلمين الذى يتحدث فيه حسن البنا فى إيتاى البارود .

وعادت ذاكرتى إلى الوراء ، وأنا أسمع اسم الإخوان المسلمين . فمنذ سنة من هذا التاريخ أو أقل قليلا ، حين كنت أعمل ضابطاً ببندر دمنهور ، كلفنى مأمور البندر بالتحفظ على أحد كبار الإخوان المسلمين المقبوض عليهم ، لتوصيله إلى القاهرة وهو الأستاذ أحمد السكرى ، وكيل جماعة الإخوان حينذاك ، وشهدت من شباب هذه الجماعة ماإستوقفنى ! فبالرغم من محاولات البوليس التنكيل بهم ومهاجمة دارهم فى بندر دمنهور ، وتفتيشها آناً بعد آن ، فإنى كنت أعجب بطابع الثقة والصمود والرجولة فى مواجهتهم المهذبة لهذا الأسلوب القاسى ، الذى كانت تجرى به هذه الإجراءات . وكنت أحد الذين ينهضون بتبعات تفتيش دارهم أحياناً ! وفى الوقت نفسه كنت ألمح أيضاً لوناً من الرهبة فى قلوب الرؤساء من الضابط وهم يقومون بهذه الإجراءات القاسية .

كان الإيحاء الذى أورثه الرؤساء فى عقول صغار الضباط أن هذه الجماعة خطيرة ينبغى معاملة شبابها بحذر بالغ ، لأنهم يناهضون الحكومات بغية الوصول إلى الحكم !

وشق علىَّ أن أرد دعوة الضيف – الأخ صالح أبو رقيق – خاصة وقد أخبرته أنى أعتزم استضافته للمبيت عندى ، وإن حاولت أن أثنيه عن عزمه ، فعرضت عليه الذهاب إلى بندر دمنهور لمشاهدة إحدى روايات السينما ، مادام الذهاب إلى إيتاى

البارود لايعدو أن يكون زيارة ترفيهية !! وصارحته أنى لاأميل إلى سماع المزيد من الحديث عن نواقض الوضوء أو فرائض الصلاة من المشايخ ، الأمر الذى لم أكن أتوقع أن أسمع سواه من الشيخ حسن البنا !!

ولكن إزاء إصراره على الذهاب لحضور هذا الحفل ، لم أجد بدا من صحبته إلى هناك ، كارهاً !

وذهبت إلى إيتاى البارود !

وسمعت الرجل يتحدث ، لاعن نواقض الوضوء وفرائض الصلاة التى يعرفها غالب المسلمين ، وإنما عن جوهر الإسلام . هذا الدين الذى يحل مشاكل العصر ! السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن مشاكل النفوس التى يعانيها شباب الجيل وأنا منهم بسبب فقدان الانتماء !

وكان يحضر الحفل معى الأستاذ محمد فريد عبد الخالق شقيق زوجتى ، الذى وجد معى فى حديث الرجل شيئاً آخر غير حديث الناس ، يحرك أعماق النفس من الجذور ، كما وجدت أن صرخة الضياع التى كانت تنطلق منى وممن هم على شاكلتى ، يتردد صداها فى قلبه ، ليحيلها نغماً رقيقاً حانياً ينبعث من آيات الله الرحيمة العميقة .

﴿ وإذا سألك عبادى عنِّى فإنى قريب أُجيب دعوة الداع إذا دعان ، فلْيستجِيبُوا لى وليؤْمنُوا بى لعلَّهم يرشُدُون ﴾ . ومازال جَرْس هذه الآية يطرق سمعى حتى الآن ، وهو يرددها بصوته الخفيض المؤثر متجاوباً مع نبضات قلبى الذى أطل بعد رقدة طويلة ، ليجد ضالته المنشودة فى القبلة التى ينتمى إليها هذا الرجل بقامته القصيرة ، ووجهه المستدير ، وعينيه اللتين كانتا تضيئان ككرتين من نور !!

وتحدث فى تلك الليلة عن مشكلة المرأة التى عجز الغرب عن أن يضعها فى موضعها ، فتارة يقدمها وتارة يؤخرها ، واستحى الشرق من أن ينصفها !

وحل الرجل هذه المشكلة حين شرح لنا هذه الآية : **﴿ ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ﴾** ، البيت المسلم شركة ، بين الرجل والمرأة ،

ولابد للشركة من رئيس هو الزوج بحكم خلقته وفطرته وكسبه ، رئاسة رشيدة جوهرها رعاية ودودة .

ولكن المرأة الغربية اليوم يقدمها الرجل فى الحفلات ، ويجعلها تسبقه فى « المناسبات » استمتاعاً بفتنتها لا رعاية لحقها ، بدليل أنه إلى وقت قريب لم تكن المرأة فى فرنسا تملك حق التصرف فى مالها ، وكانت تعتبر متاعاً مملوكاً للرجل !

وتحدث حسن البنا عن مشكلة الفقر ، وعن حق الفقراء فى مال الأغنياء .

وردد لنا الآية التى تحل هذه المعادلة الصعبة فقال : ﴿ **والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم** ﴾ ثم يركز على شرح هذا الحق الذى أنزله الله فى كتابه فيقول : إن الله يجعله فضلا ، وإنما سماه حقاً !! من ضيعه فقد ضيع حق الله ! وثلم ثلمة فى دينه .

وانتهى الحفل لأجد نفسى وقد انساقت إليه . أسأله المزيد من الحديث عن موقف الإسلام من المرأة ، وموقفه من الأديان الأخرى ، موقفه من الرق ومن الحروب ، من فوائد البنوك ... إلخ ، وكلها قضايا باعدت نفسى عن الاقتراب منها مخافة الضياع فى متاهة الكفر ! حيث كنت أتصور أن موقف الإسلام من هذه القضايا جميعاً موقف قد لايقبله العقل أو تقره مألوفات العصر ..!!

ليلة سعيدة فى إحدى الزرائب !

وفى اليوم الثانى كان الرجل يتحدث إلى الناس فى حفل آخر فى نكلا العنب مركز إيتاى البارود !

ووجدت أنى منساق إلى الذهاب إلى هناك ... إليه ... مع الأستاذ محمد فريد عبد الخالق الذى أدركه من الرجل ماأدركنى !

ولم تمنعنى مراسم احترام بذلتى الرسمية من المبيت تلك الليلة فى منزل أحد الإخوان الريفيين ، فى حجرة كانت مفتوحة على إحدى الزرائب ! فكانت أنفاس البهائم تشاركنا هواء هذه الغرفة ، التى قدر لنا المبيت فيها لازدحام البلدة بآلاف الوافدين من الإخوان وغيرهم !

وكانت ليلة سعيدة ! سعيدة حقاً ، لأنى شعرت للمرة الأولى أن النجمة التى أحملها فوق كتفى لم تعد تثقلنى !! وأن النظرة إلى الناس من شاهق - تلك التى ألفنا أن ننظر بها إليهم كضباط شرطة - لاتعدو أن تكون ضرباً من الزيف !

ثم كانت ليلتى الثالثة فى كفر الزيات !!

وذهبت إلى هناك أسمع الجديد من أمر الإسلام ! واستضافنى الإمام حسن البنا هذه المرة فى منزل أحد أعضاء مجلس النواب فى المدينة ، ذهبنا إليه بعد انتهاء الحفل .

وكانت مفارقة تثير العبرة بين ليلة الأمس وهذه الليلة !

فالمنزل الذى قضيت فيه ليلتى هذه المرة ، كان أنيقاً مفروشاً بغالى الأثاث .

إن أتباع الرجل كانوا خليطاً من طبقات هذه الأمة ، يربطهم جميعاً الطريق إلى الله .. تعلو فيه كرامة المسلم على كل عرض من أعراض الدنيا .

وجلست إلى مرشد الإخوان المسلمين ، ومعى الأخ صالح أبو رقيق من بعد انتهاء الحفل حتى انبثاق الفجر ! وتحدث إلىَّ فى معنى التبعة التى يحملها المسلم للناس ، وماهى حقيقة رسالته فى الحياة !

وشعرت كأن عبراتى تغسلنى حين أيقظنى الرجل بكلماته ، لأقف للمرة الأولى على حقيقة الدور ، الذى يجب أن أؤديه فى الحياة كمسلم ، وكضباط شرطة !

ومازالت أصداء كلماته فى قلبى حتى اليوم : إنك ومن على شاكلتك من ضباط الشرطة أول من يعنيهم الله بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، أنتم الرعاة الحقيقيون ، الذين تقع على عاتقهم مسئولية الحفاظ على أموال الناس وأعراضهم وأنفسهم ، وهذه المسئولية إن لم تنطلق من مخافة الله ، والحفاظ على دينه والتمكين لشرعه فى الأرض ، فلن نتقدم بالمجتمع الذى ننهض بحراسته ، وإنك تستطيع أن تجعل من نقطة البوليس التى تعمل فيها مناراً للهداية ، بل من كل مكان لك فيه سلطان ، تستطيع أن تحقق بهذا السلطان ماأعجز كثيراً من المصلحين ، ويزع الله بالسلطان مالا يزع بالقرآن !

بيعـــة !!

وفى نهاية المطاف عقدت مع الرجل بيعة ! روتها دموع الندم على ماضاع من العمر ، وجددها عزم « شاب » أدرك حقيقته فى الوجود ورسالته نحو الناس ، فقد عاهدته على العمل لجعل شريعة الله هى الهدف الذى أسعى إليه فى حياتى ، وأن أتحاكم إليها فى عملى فى ولاية الناس ، وأن أسعى إلى النهوض بتبعاتها وأدعو من حولى إلى الإيمان بها .

وكأن قلبى الذى هدَّه الشعور بالفراغ قد أحس أنه وجد ذاته بعد لقائى بهذا الرجل ، وشعرت بضآلة اهتماماتى كلها التى حبستها داخل جدران بيتى ، وفى كنف الزوجة والولد ، بل فى عملى الذى تغير مذاقى له بعد تصحيح القبلة وتصويبها إلى الله !

ولعله من المفيد أن أتحدث عن أثر هذا الرِّباط بينى وبين مرشد الإخوان فى هذه البقعة الصغيرة من أرض الله ، فى ظل تجربة عشتها فى هذه النقطة .

لم يكن يسيراً علىَّ أن أقول للناس : إن الذى بينى وبينهم إنما يقوم على الحق والعدل والاستقامة على منهاج الله ، وإن القوى منكم ضعيف حتى آخذ الحق منه ، والضعيف منكم قوى حتى آخذ الحق له .. فقد أسلمنى هذا السلوك إلى أزمات عنيفة عشتها فى غمار الأحداث . .

منهـــاج جديـد :

وكان أول شىء بدأت به منهاجى الجديد ، أنى جمعت العمد والمشايخ فى البلاد العشرة التى تتكون منها النقطة وقلت لهم : إن هدفى الذى يجب أن نلتزمه ونتعاون على تحقيقه ، هو إطعام الجائع وكسوة العارى وإعانة المحتاج ، وأخوة فى الله ، ونصرة المظلوم ، وأول من أبدأ به نفسى ، فلن أكلفكم مالا تطيقون ، ولن أحاسبكم إلا على مايحاسبكم به الله .

وكانت تأتينا أوامر المديرية بتوزيع تذاكر حفلات تقام فى بندر دمنهور للمغنيين والراقصات ، تكلف العمد الكثير من المال ، يتقاضونه بدورهم من الناس بفرض مبلغ على كل بيت من بيوت القرية ، وكثيراً ماكان يتكسب أهل النفوذ من هذا

الوضع ، ولقد عانيت كثيراً حين أعدت التذاكر إلى المديرية من غير توزيع فى كل مرة ترسل إلىّ لتوزيعها ، عانيت من سخرية الرؤساء ، باتهامى بضعف النفوذ ، وأنى « مش ضابط ملحلح » وأنى غير صالح للإدارة .

ولم يمنعنى ذلك من إبلاغ العمد والمشايخ بسقوط هذه الضريبة عنهم وعن أهل البلد ، ولكنى أطالبهم بدلا منها بألا أجد عارياً أو جائعاً أو محتاجاً فى القرية ، وكنت أجمع أهل القرى فى أثناء مرورى فى الدوريات لأعلنهم بهذا النبأ ، وأطلب من المحتاج الذى لايجد الرعاية من العمد أن يأتينى فى النقطة لأحقق له حاجته .

وبدأ الناس ينظرون إلى النقطة بمنظار جديد ، فبدلا من أن تكون النقطة مثار تخويف وإرهاب ، أصبحت مصدر أمن وهداية وإرشاد ، وأقبل الناس يطلبون الغذاء والكساء والأمن من الموطن ، الذى كانوا يرونه مبعث الرعب والعرى والجوع ، وكانت طلباتهم تتحقق دائماً ، بغير عنت أو إرهاق رغبة لا رهبة ، وحباً وكرامة ليس فيها ذل السؤال . وكان المتخاصمان إذا بلغ بهما الغضب مبلغه الذى يؤدى عادة إلى الضرب والعراك ، يتذكر أحدهما أنه كان يجلس إلى الضابط بالأمس مجلس الكرامة والأخوة ، فى حين يأتيه اليوم مجروحاً ، ضارباً أو مضروباً فينصرف عن المضى فى الشجار !!

مواجهة مع الخاصة الملكية !

وكانت إحدى بلاد النقطة تابعة لتفتيش الخاصة الملكية حينذاك ، وحدث أن سرق من إحدى ماكينات الرى التابعة للتفتيش « سير جلد » كبير ، قدر ثمنه بستمائة جنيه ! .. فأمر المفتش باقتضاء ثمنه من أهل القرية جميعاً عقاباً لهم ، على أن من بينهم من جرؤ على سرقة شيء من الخاصة الملكية !! فشكا لى أحد الأهالى من هذا الظلم ، فوعدت بإنصافه ، وتحدثت إلى رئيس التفتيش ، لرد أموال الناس إليهم فرفض ، فدونت محضراً ضمنته شكوى الناس من هذا العدوان ، وأرسلته إلى النيابة ، وهددت العمدة بوقفه عن العمل لجمع المال الحرام من أهل القرية .

وبدأت المعركة بينى وبين تفتيش الخاصة الملكية ، كادت تنتهى بنقلى وتشريدى إلى أقاصى الصعيد ، ولكن قيض الله لى وكيل نيابة عرفت عنه التقوى ،

وهو « عبد الرحيم فراج » الذى يعمل الآن مستشارا ونائباً لرئيس مجلس الدولة ، وهدد برفع الأمر إلى رئاسة التفتيش بالقاهرة ، وهنا هدأت الأمور وأعيدت الأموال إلى أصحابها ، وأدرك الناس أن شيئاً جديداً ينتظر حياتهم .

ضد الحزب الحاكم

وفى أحد الأيام أبلغت النقطة أن إحدى السيارات الملاكى ، قد صدمت أحد الفلاحين البسطاء ، وأصابته بإصابات بليغة فى رأسه فى الطريق الزراعى مصر – الإسكندرية ، وتركته ينزف وهرب السائق بالسيارة ، إلا أن نقطة المرور التى بجوار نقطة البوليس ، تمكنت من التقاط رقم السيارة .

ودونت المحضر وسألت شهود الحادث ، وأرسلت المصاب إلى بندر دمنهور للعلاج فى مستشفاه العام ، وطلبت إلى مرور المديرية إرسال بيانات السيارة صاحبة الحادث واسم صاحبها ، وطلبت إلى بندر دمنهور القبض على السائق وإحضاره للنقطة ، أو استجوابه وإرساله مقبوضاً عليه لنيابة إيتاى البارود .

وانتظرت أياماً ولم يصل إلىّ المحضر أو أية بيانات عن السيارة وصاحبها ، وساءت حالة المصاب ، وأجريت له جراحة فى عظم الرأس مما سبب له عجزاً فى النطق والحركة .

وتوقعت أن فى الأمر شيئاً غير عادى ، فأرسلت من يستعلم عن صاحب السيارة ، فإذا بها تخص أحد « الكبار » الذين يمتون بصلة القرابة إلى زعيم الحزب الحاكم آنذاك .

ولم تلبث الإشارات التليفونية أن توالت على النقطة تشكك فى رقم السيارة ، بدعوى أن النقطة قد أرسلت تبلغ برقم آخر غير رقم سيارة هذا « الكبير » ، مما جعل بندر دمنهور يتوقف عن سؤال هذا « الكبير » فى محضر وإرساله للنيابة !!

وأدركت أن محاولة التشكيك هذه ، كان المقصود بها جعل القاضى ينظر إلى الموضوع بريبة ، قد تدعوه إلى عدم الحكم على صاحب السيارة ، حيث إن الشك يفسر عادة لصالح المتهم .

وفى مساء أحد الأيام وقفت سيارة فارهة أمام النقطة ، ونزل منها أحد المواطنين وعرفنى بنفسه ، فإذا به هذا « الكبير » الذى صدم الفلاح المسكين .

وأخبرنى بأنه هو الذى صدم هذا الفلاح فعلا ، وأنه هرب بسيارته لأنه خشى على نفسه تكاثر الناس عليه واحتمال إيذائه ، وأن أصدقاءه فى بندر دمنهور وفى المديرية ، يحاولون بطرقهم الخاصة حفظ القضية بالنسبة له ، ولذا ينصحنى ألا أحاول تفتيح الأبواب التى تدينه ، فنصحته بدورى أن يذهب إلى نيابة إيتاى البارود ، ويبلغ وكيل النيابة بما حدث ، ثم يعالج المصاب الذى صدمه بسيارته ، ويحاول إرضاءه ، فإذا عرضت القضية على القضاء وجد القاضى مخرجاً لتخفيف الحكم عليه .

ووعد بذلك فعلا ، وخرج من عندى – كما بدا لى – مقتنعاً بما أقول ، ولذلك دونت مذكرة بهذا اللقاء وأرسلتها إلى نيابة إيتاى البارود .

ثم لم يلبث أن انقلب الوضع،فبدلا من أن تثبت إدانة المتهم ، أصبحت أنا مداناً بعدم الفحص والتنقيب ، حتى لقد حضر إلى النقطة « مساعد الحكمدار » فى يوم عطلة الجمعة ، وطلب إلى عساكر النقطة عدم إبلاغى بمقدمه ، وذهب فوراً إلى عامل التليفون ، (وكان ورعاً يخاف الله) مهدداً إياه بالويل والثبور وعظائم الأمور ، إن لم يعلن خطأه فى التبليغ برقم سيارة « الكبير » التى صدمت هذا الفلاح المسكين !

وأبلغنى أحد عساكر النقطة بمقدم مساعد الحكمدار ، وكان مسكنى فوق النقطة ، فارتديت ملابسى بسرعة ، ونزلت إلى النقطة لأجد المساعد يهدد عامل التليفون ، ويلكزه بيده بعنف صارخ ، والرجل لا يجد فى لسانه مايقوله سوى « حرام عليكم هو اللى يقول الحق تعملوا فيه كده » !!

وعندما دخلت الحجرة تحرَّج المساعد أن يستمر فى هذه المهزلة ، فترك يد عامل التليفون ، واتجه إلى فسألته عن المطلوب ، فأجابنى بأن عامل التليفون زور الإشارة الخاصة بالسيارة ، وأن السيارة التى صدمت هذا الفلاح ليست سيارة « الكبير » !!

فلم أشأ أن أتحدث إلى مساعد الحكمدار أمام عامل التليفون ، الذى صرفته وأغلقت باب الحجرة .

ورأى المساعد هذا السلوك منى ، ففتح باب الحجرة ثانية ، واستدعى عامل التليفون وهددنى بقوله : « انت بتمنعني من التحقيق » ! فأجبته : « لا ياحضرة المساعد أنا بامنع التزوير فقط فى محاضر النقطة ! » . .

وهنا نهض المساعد واقفا ، وجمع أوراقه قائلا : إنه سيبلغ أمرى إلى مدير المديرية ! وإن جزائى سيكون شديداً .

وأصاب الغم والحزن والألم جميع أفراد النقطة من الصف والعساكر ، وعلمت قرى النقطة بالحادث ، وأن قوى الحكومة بما فيها الحكمدار ومساعدوه وسلطات الأمن كلها ، ترتكب جريمة تزوير لتمنع مجرما من الوصول إلى يد العدالة ، لأن غريمه مسكين لا يملك قوت يومه !!

وشد هذا الحادث أعصابى ، وعصفت بى أزمة أليمة ، فكيف لايجد أصحاب الحق عوناً فى حين أن الدنيا كلها تخدم الباطل وأعوانه ؟

ومضت أيام قلائل طلبت بعدها لمقابلة مساعد الحكمدار نفسه ، ليحقق معى فى المديرية !

وبدأ يسألنى عن قصة السيارة ، فأجبته بصراحة ، وانتهيت إلى سرد واقعة حضوره إلى النقطة ، ومحاولته التأثير على عامل التليفون ! ، ولكنه أبى أن يدون حرفاً مما ذكرته له ، وأنهى المحضر بتقرير يتضمن رفضى التوقيع أمامه على أقوالى !

ثم مضت خمسة أيام طلبت بعدها لمقابلة مدير المديرية ..، وذهبت أولا للحكمدار الذى استقبلنى ببرود شديد وهددنى بقوله : « ازاى تعمل كده واسمك نسه مكتوب بالرصاص أنت لسه ملازم تحت الاختبار » .. ثم قادنى فوراً إلى غرفة المدير ودخل وتركنى وانصرف !!

وسألنى المدير فى بساطة وبغير عجرفة أو تكلف ، هل صحيح منعت مساعد الحكمدار من التحقيق ؟ .. فأجبته على الفور : أنا لم أمنعه من شىء ، ولكنه امتنع من تلقاء نفسه عن إتمام مابدأه من إكراه عامل تليفون النقطة ، على الإدلاء بأقوال مزورة !!

فرفع وجهه فى دهشة قائلا : « وكيف ؟ » .

فأجبته بأن عدم مجاملتى لأحد الكبراء هو الذى أوقفنى فى النهاية أمامكم موقف الاتهام ، بسبب ادعاء غير صحيح من مساعد الحكمدار ، فى الوقت الذى أعلم تماماً أن اسمى لايزال مكتوباً بالرصاص ، كما قال لى سعادة الحكمدار !

وأثارت هذه الجملة انتباه المدير ! فلم يكن يعلم تفاصيل الأمر على وجهه الصحيح للأسف الشديد ، وشرحت له الموضوع .. ومإن انتهيت من شرحى إلا وأنا أسمعه يقول ولاأكاد أصدق أذنى !:

« يشرفنى وجود ضابط زيك فى المديرية .. » وانسكبت الدموع من عينى ، وأغرقنى الشعور بالشكر ليس فقط لزوال الغمة التى أعانيها ، ولكن لأنى وجدت من يقيم وزناً للفضيلة !

وكانت بيد المدير مذكرة الحكمدار التى ادعى علىَّ فيها الأباطيل ، فإذا به يمزقها ويقول : « أنا مقتنع بصحة ماتقول بدون الرجوع إلى أحد !!.. »

وخرجت من حجرته لاتكاد تحملنى قدماى ، ليقودنى الباشجاويش المعين على مكتب الحكمدار لمقابلته ثانية بناء على سابق تعليماته !

ودخلت إلى « غرفة الحكمدار » واجماً !! فظن أن المدير لابد قد فصلنى من الخدمة ، أو أوقع على جزاء صارماً !! فطيب خاطرى وقال فى تعجب : « لاأدرى كيف سمحت نفسك أن تعامل مساعد الحكمدار هكذا » !؟ وعلى العموم سأعاود الأمر مع المدير بخصوصك ! وبالمناسبة ماهو الجزاء الذى أوقعه عليك ؟

وظللت واجماً وأنا أجيبه : « لاشىء .. لقد مزق ورقة كانت فى يده أحسبها تقرير حضرة المساعد !.. » .

وبهت الحكمدار وأسقط فى يده ، وظن أن ورائى سلطات كبيرة دعت المدير إلى هذا السلوك ! فدعانى إلى الجلوس ، فرفضت قائلا : « كنت فعلا فى حاجة إلى الجلوس عند سعادتك أول ماحضرت ، ولكنك قابلتنى بهجوم بالرغم من عسر الموقف الذى كنت مقدماً عليه .. أما الآن فأنا فى حاجة فقط إلى الانصراف من أمامكم ! إذا سمحتم لى بالانصراف .. » ولكنه أبى وعالج الأمر معى برقة

لاتعوز من كان في مثل مركزه ، ثم سوى الأمر فيما بيني وبين مساعد الحكمدار ، وانصرفت عائداً إلى النقطة ، وظن الجميع أنه لابد وأن يكون ظهيرى الملك ، مادام المدير يقف هذا الموقف من صهر رئيس الحكومة !!

أما عساكر النقطة وعامل التليفون والبسطاء من أهل القرية فكانوا وحدهم يدركون أن ظهيرى ليس صغار الملوك !!

وغنمت كثيراً من ممارسة هذا السلوك الجديد كضابط شرطة ، ووسعتنى فطرة الناس بالرضاء والقبول والمودة ، وبدأ الرؤساء يألفون معى لوناً من السلوك لايحادثنى أحد فيه بباطل ، أو يدعونى إلى أن أحيد عن حق أحد .

يزع الله بالسلطان :

وأخيراً جاءنى أحد المفتشين للتفتيش على حوادث النقطة ، بعد مُضى سنة من هذا التجديد فى منهج الإدارة ، وأدهشه أن يرى انخفاض نسبة الحوادث – الجنايات والجنح – عن نسبة السنة الماضية .. حتى لقد ظن أن كاتب النقطة لابد وأن يكون قد أهمل تسجيل الحوادث فى الدفتر المنوط بتسجيل الحوادث فيه .

ولكن ...

كان الجديد فى الأمر فقط أن قوة الأمن فى هذه النقطة ، قد سجلت عهداً جديداً عند الله ، فقد جرى العمل فى النقطة على أن يحضر الضابط « تمام الصباح » لجمع عساكر النقطة ، ويثبت بخط يده فى دفتر الأحوال حضور جميع القوة ، وينصرف الجميع بعد ذلك كل لعمله أو لمنزله للراحة ! ولم يكن تمام الصباح هذا إلا صورة شكلية ، لاتتحقق عادة إلا فى أحوال نادرة ، لسخافة الهدف الذى تتضمنه .

ولكن ..

استطعت تحقيقه بصورة أخرى ! فقد كان مسجد القرية يقع ملاصقاً لبناء النقطة ، ومايكاد المؤذن لصلاة الفجر يدوى صوته « بحى على الصلاة » حتى يجد ضابط النقطة والعساكر يتهيئون معه للصلاة وراءه ، مما دعا أهل القرية إلى الانتباه لهذا التجديد فى حياتهم ، وحياة حراسهم الجدد .

وهكذا بدت سطور « تمام الصباح » حية بعد أن وجدت موضوعها بتفقد الغائبين عن صلاة الفجر !

وحرص عساكر النقطة وضابطهم على هذا اللقاء فى مسجد القرية ، بصورة تركت فى نفوسهم بُعداً جديداً ، يحمل الحرص على رضاء الله .

وأرسل المفتش بعد ذلك تقريراً عجيباً ، يشرح فيه خصائص هذه التجربة الرائدة ، مما دعا الإمام الشهيد إلى أن يروى قصة هذا المفتش فى مجلة الإخوان المسلمين الشهرية ، التى كانت تصدر حينذاك ، ودعا إلى ضرورة تغيير مجتمعنا بإقامة دعائمه على شرع الله ، جاعلا من هذه القصة واقعاً يحتذى ، وحقيقة جديرة بالبحث وراءها والنفاذ إلى جذورها .

الراعـى والرعيـة :

.... بعد إعلان الأحكام العرفية فى مصر إثر نشوب الحرب سنة (١٩٣٩) بين الحلفاء (إنجلترا وفرنسا وأمريكا وروسيا) ، وبين قوات المحور (ألمانيا وإيطاليا) صدر قانون يشدد العقوبة على إحراز السلاح بدون ترخيص ، لتصبح هذه الجريمة جناية عقوبتها السجن أو الأشغال الشاقة ، بعد أن كانت جنحة عقوبتها الحبس ثلاث سنوات أو الغرامة .

ومن عادة الريفيين فى القرى ألا يخلو بيت من بيوت متوسطى الحال أو حتى الفقراء ، من إحراز بندقية (طليانى) سريعة الطلقات كانت منتشرة — وقتئذ — فى أنحاء القطر ، نظراً لتيسير الحصول عليها بعد أن وصلت قوات المحور (ألمانيا وإيطاليا) إلى قرب السلوم ...

ولذا لم يكن عجيباً أن يتوالى ورود البلاغات المجهولة إلى إدارة النقطة متضمنة وجود سلاح فى منزل فلان أو فلان ، إلا أن القصد من هذه البلاغات كان فى الغالب النكاية بالآخرين ، وليس الحرص على حماية القانون الذى لم يكن صدوره إلا حماية لمصالح الإنجليز ...

.... وذات يوم تقدم أحد الأهالى إلى النقطة ، راغباً فى التحدث إلَّى شخصياً فى أمر يهم الأمن العام ...

وأخليت الغرفة لأسمع له ... فإذا به يحدثنى فى تفصيل دقيق عن وجود بندقية (طليانى) سريعة الطلقات ، فى منزل أحد الناس فى قريته ، وأنها موضوعة فى إحدى الغرف فوق سطح المنزل ، ويمكن ضبطها الليلة إذا شئت !... ودوَّنت وقائع البلاغ فى محضر بدأته بالعبارة التقليدية المعروفة لدى سلطات الشرطة ... (بلغنا من مصدر سرى) .... وكانت هذه العبارة كفيلة بإغلاق الباب عن السائلين – حتى على النيابة – إذا شاعت معرفة اسم صاحب البلاغ ...

ومضيت لتوى فى هذه الليلة لضبط البندقية فى منتصف الليل ، فوجدتها فى المكان نفسه الذى وصفه المبلغ .

وسألت المتهم فلاحظت ذهوله من ضبط السلاح فى منزله ، ولكنه لم يقدم إجابة شافية تدعو إلى الشك فى تهمته ....

وصادفت هذه القضية اهتمام مأمور المركز ، لأنها كانت أولى القضايا التى جرى تطبيق القانون الجديد عليها ، ولأنها بذلك تضيف رصيداً إلى نشاطه ويقظته المبكرة فى ضبط الأسلحة ، وفى كشف الجنايات ! ، وهنأنى تليفونياً لحرصى على البحث والتحرى !! وقدم لى عربون رضاه ، نشرة على جميع ضباط النقط والمراكز تحمل الثناء على مجهودات هذا الضابط ، الذى بادر بسرعة نادرة ، للتحرى عن الأسلحة المخبأة لدى المواطنين !..

وبعد أيام استدعانى رئيس النيابة العسكرية بدمنهور ، وكلفنى بإعادة معاينة المنزل ، لمعرفة ماإذا كان من الممكن تسلقه من الخارج ، ووضع البندقية فى المكان الذى ضبطت فيه ؟ ، وزاد على ذلك قوله شفاهة : (أرجو تحقيق دفاع المتهم عن شخصية المبلغ هل هو فلان ؟) – وذكر رئيس النيابة اسم المبلغ فعلا – وأضاف قائلا : « إن المتهم يدَّعى أن هناك قضايا بينهما بسبب نزاع على أرض ، وأنه هو الذى وضع البندقية فوق سطح المنزل » !!

وعدت إلى النقطة وأنا مجهد النفس ، لأن (المصدر السرى) الذى حافظت على عدم ذكر اسمه ، هو نفسه الشخص الذى ذكره المتهم ، وهو أيضاً الشخص الوحيد الذى اعتمدت عليه فى التحرى عن البندقية المضبوطة ....

وأجريت معاينة المنزل من جديد ، فتأكد الشك الذى ساورنى – بتلفيق

الحادث – حيث إن سطح المنزل يمكن تسلقه بسهولة من الخارج ، ووضع البندقية فى الغرفة التى ضبطت فيها ...

وأخطرت المأمور بما يريبنى ، فأفهمنى أنى سلطة تحقيق وجمع استدلالات ، ولست – بأى حال – مكلفاً بالدفاع عن المتهمين ؛ وأن تدوين هذه الشكوك فى محضر ، يضر بموقفى حيث من الممكن أن يقال : إن المتهم قدم لى رشوة إزاء محاولتى تبرئته !!.. ، فتضيع مع هذا الشك معالم القضية !

يالله !.. كيف يستقيم فى الوجدان ألا أكشف عن حقيقة هذا (المصدر السرى) إذا كانت هناك شبهة فى تلفيق التهمة ؟.. ، وإذا كان ذهول المفاجأة فى أثناء التحقيق أمامى قد غيب عن المتهم ذكر اسم غريمه ، فقد اتهمه بعد ذلك أمام النيابة .... .

.... ولكن ألا يحتمل استبعاد هذا التلفيق أصلا ، وأن يكون المتهم قد استنتج هذا الاسم بما تناقل من أخبار حضور هذا الشخص للنقطة وانفرادى به فى نفس اليوم الذى تم فيه ضبط البندقية ؟ .... كل شىء جائز .... وصح عزمى على التوجه إلى دمنهور لمقابلة السيد (حسين ناجى) رئيس النيابة العسكرية ، فما زلت أذكر اسمه للآن لموقعه الكريم فى نفسى ....، وحملت معى المحضر الذى دونت فيه المعاينة الجديدة ، التى تتضمن إمكان تسلق المنزل ، ووضع البندقية فوق سطح المنزل من الخارج .. وعزمت على مصارحته شفاهة باسم المصدر السرى الذى اعتمدت عليه . . .

ومازلت أذكر كيف قابلنى الرجل بترحاب ومودة ، بعد أن أفصحت له عن شكوكى فى صحة الاتهام التى أنكرها علىَّ مأمور المركز ..، وذكرت له أنى استقيت معلوماتى التى نسبتها إلى (المصدر السرى) من غريم المتهم فقط !! ولكنى طلبت إليه ألا يفرج فوراً عنه ، حتى أتمكن من زيادة التحقق من الدليل الذى يدين هذ الملفق فى ظرف (٢٤) ساعة ... ، فبقاء المتهم محبوساً هذه الساعات القلائل ، قد يعيننى على جمع الأدلة ضد المجرم الحقيقى ...

وفاجأنى رئيس النيابة قائلا : « إذا أمكنك رفع الظلم عن برىء فور الشك فى صحة اتهامه ، كان ذلك أفضل لكرامتك عند الله من إدانة متهم !... »

حقاً .. ، ماأروع الشموخ الذى كان ينظر به هذا الرجل نحو حريات الناس !!...

وعدت إلى النقطة لأفاجأ بهرب المبلغ ..، مصدرى السرى ، بمجرد علمه بالإفراج عن المتهم ...

وثارت نفسى لشعورى أن هذا المبلغ قد استخدمنى ، (كمخلب قط) للثأر لنفسه من المتهم ...، وعزمت على الوصول إليه بأى ثمن ... وتمكنت فعلا من استحضاره بعد ثلاثة أيام .... ، وواجهته بالشكوك التى تساورنى نحوه ، وأنا أتميز من الغيظ ، ولكنه أجاب فى هدوء .

« أنا لم ألفق هذه القضية ، واتهامى بذلك ظلم ، فقد كنت أعلم من قديم بمكان وجود هذه البندقية لسابق صلتى بالمتهم ، فأفشيت سره لأنه اغتصب أرضى ، وكل تهمتى أنى ساعدتكم على حفظ الأمن ، فى الوقت الذى أضرت بى سلطاتكم ، فأظهرت اسمى على كل لسان ، بعد أن وعدتنى بكتمانه ، مما دعانى للهرب لأهيىء لنفسى ملجأ بعد أن أصبحت لاآمن القتل » .

وشعرت حقاً بثقل مسئوليتى ، فليس هناك دليل يقطع بإدانة الرجل بتلفيق الحادث للمتهم ، وفى الوقت نفسه ليس هناك مايقطع ببراءة غريمه من تهمة إحراز السلاح ، ولكن الأمر المقطوع به هو أنى تسببت فى الوقيعة بين أهل القرية ، فى حين كان يلزمنى أن أصون سلوكى عن المضى هكذا ، فى عماية وعدم بصيرة بدعوى حفظ الأمن !...

وبدأت أتساءل – للمرة الأولى – عن واجبى حيال مايصلنى من أحاد الناس عن آخرين للتحرى عن سقطاتهم أو مثالبهم أو جرائمهم .. .

وشفى صدرى حديث كنت قد سمعته عن رسول الله ﷺ ، حين استنكر أحد الناس مارابه من جاره ، فذهب إلى المحتسب يقول : إن جارى يبسط مجلسه كل ليلة لشرب الخمر ، ويظل على حاله من الصياح والتهليل حتى الصباح ، ولو أنك استمعت إلى هذا الحال فى منزلى لرابك مايريبنى) فرفض المحتسب أن يتجسس على جار الرجل قائلا : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« إن الراعى إذا ابتغى الريبة فى الرعية أفسدهم أو كاد يفسدهم »

وابتغاء الريبة هو مانسميه اليوم فى أعراف رجال الشرطة (جمع التحريات) !!، وهو التجسس الذى نهى الله تعالى عنه فى كتابه فقال : ﴿ ولاتجسَّسوا ﴾ وأتبع ذلك – جل شأنه – بقوله : ﴿ ولايغتَب بعضُكم بعضاً ﴾ مؤكداً الحرص على حرمات الناس ، لأن الغيبة هى أيضاً إحدى الكبائر ، وتسبق عادة كبيرة التجسس !

وإذن .....

فالمتهم الحقيقى بالإفساد هو الضابط الموكل بالإصلاح بين الناس !! وبدا لى عظم جريرتى ، فقد عدوت على حرية برىء ! وتسببت فى تهديد آخر بالقتل ! وروعته وروعت أمنه ، فى الوقت الذى لاأملك حمايته من غريمه إذا أراد قتله ، فأسلمته إلى مصير مجهول ، بعد أن ابتززت معلوماته بإغرائه بكتمان اسمه ليظل بعيداً عن المساءلة !...، وعزمت فى نفسى أمراً ...

فاستدعيت المتهم المفرج عنه ، واستبقيت المبلغ ..، وأرسلت فى طلب العمدة ، وأجلست الجميع أمامى !....

وشرحت لهم الأمر كما حاك فى صدرى ، وأفصحت عن واجبى حيالهم فى رعاية أمنهم ببث الطمأنينة في نفوسهم ، لا بالتجسس عليهم ! .. وشرحت لهم مايعنيه حديث رسول الله ﷺ فى حق الرعية على الراعى .....

وانفجر المتهم بالبكاء ، وانكب على يدى يقبلها قائلا :

رئيس النيابة قال لى وهو يكتب أمر الافراج عنى : « احمد ربنا إنك وقعت فى يد ضابط يرعى واجبه الحقيقى » وبعد الإفراج عنى دعيت أن ربنا مايحكم فيك ظالم !...

وهزنى دعاء الرجل ..، بل غشيتنى مخافة من مفهوم المخالفة ، الذى حمله هذا الدعاء ، والذى لاشك لازم نفس المتهم طول مدة حبسه !.... ،

ولكنى تماسكت ...، وتعمدت صرف الموضوع إلى وجهة أخرى ..وقلت :

رجائى عندك إن كنت ترى لى فضلا فى ظهور براءتك – أن تسامح هذا الرجل ، وأشرت إلى المبلغ ، ثم تجلس إليه فى حضور العمدة ، وتناقشوا المواضيع التى أفسدت ما بينكما ..

ولكن الرجل أشاح بوجهه رافضاً ...

فقلت : معنى ذلك أنك مازلت ترى فى نفسك شيئاً منى ....

فقال : لا والله ..، ولكن الراجل ده – يقصد المبلغ – هو أس الفساد ...

فأجبته : ولكن مسئوليتى أشد ، فأنا أحمل جريرة زيادة الفساد بينك وبين غريمك ، بل ماهو أخطر من هذا وذاك ، وهو الإخلال بالأمن بين أهل القرية جميعاً ، بإشاعة الخوف وعدم الطمأنينة بينهم ، وأضفت فى مرارة : « مادام راعيهم يتجسس عليهم !! » ...

وبدا قولى هذا غريباً على الأسماع ....،

وتصدى العمدة مستنكراً : – يعنى رجال الحفظ مايصحش يتحروا ويضبطوا السلاح أداة الجريمة ؟

فأجبته مبتسما أداة الجريمة مش السلاح ياعمدة ، ولكن هذا الخراب الذى يعمر نفوس الناس فى قريتك بين بعضهم وبعض !... الخراب الذى « يحلق الدين » كما قال عنه رسول الله ﷺ ... والمفروض على رجال الحفظ التحرى عن هذا الخراب لإصلاحه ، أما السلاح فأمره سهل إذا ظهر يضبط ، ولكن لاتنتهك حرمات الناس بالتجسس لضبطه !...

ولانت القلوب ...، وشعرت أنى قد أزحت عن صدرى عبئاً ثقيلا ...

وانبرى العمدة يقول فى حماس : أنا مسئول عن الصلح بينهما ...

ولكن المُبلغ أسرع يقبل رأس صاحبه قائلا له : أنا متنازل عن الأرض اللى خربت بينى وبينك ... والله وكيل ... »

وغسلت الدموع مرارات الحقد التى ثارت بينهما ، وتبادل كل منهما الصفح عن أخيه وهما يجهشان بالبكاء ...

.... وهكذا مضت الأيام تحمل إلى قرى النقطة الأمن والطمأنينة والسلام ، بالعمق نفسه والأصالة التى حمل بها قلبى نداوة هذه الكلمات :

وهى قول رب العزة :

﴿ ولاتجسَّسُوا ﴾ ....

« إن الراعى إذا ابتغى الريبة فى الرعية أفسدهم أو كاد يفسدهم » ...

-« إن تمكنك من رفع الظلم عن برىء فور حصول الشك فى تهمته أفضل لكرامتك عند الله من إدانة متهم »

ولكن ..

كان هناك صراع من نوع آخر أشد مرارة ينتظرنى فى القاهرة ، حيث نقلت إليها بعد هذه السنوات التى عشتها فى محضن الدعوة ، فى « صفط الملوك » .

وكنت للأسف أتعجل نقلى إلى القاهرة !، فى الوقت الذى كان حسن البنا رحمه الله يستمهلنى حتى « تنضج الطبخة ! » على حد تعبيره ، وكان يعنى بذلك أن تتحقق عملياً ركائز الإسلام فى نفسى ، وفى نفوس الناس ، الذين كان يسميهم « حرث الدعوة » .

أجل مازلت حتى الآن أحن لتلك الأيام التى عشتها فى هذا البلد الطيب فى باكورة خدمتى للدعوة الإسلامية كضابط أمن ، فأُشهدها اليوم تمر بالذاكرة كنسمة رقيقة فى جو الأحداث اللافح بحر الابتلاء ، منذ ذهبت إلى القاهرة ، ليكلفنى المرشد بالعمل فى قسم الوحدات العسكرية .

فى أحضـــان المتاعب !

نقلت إلى القاهرة سنة (١٩٤٤) لأخدم فى بلوكات نظام الأقاليم ، وكانت مهمة الضابط الأساسية أن ينتقل مع قواته إلى أى جهة من جهات القطر تكثر فيها الحوادث ، ليقدم العون فى استتباب الأمن مع رجال الشرطة المحليين .

وكانت الأحكام العرفية وقتئذ معلنة بسبب الحرب العالمية ، وكانت العادة أن يعتقل المشهود عليهم بسوء السمعة فى جرائم القتل والسرقة ونحوها ، وينفوا إلى جبل الطور .

وكانت من مهام الخدمة فى مجال العمل الجديد الذى التحقت به ، أن أنتدب إلى جبل الطور لحراسة هؤلاء المعتقلين .

وفى أواخر سنة (١٩٤٤) ، كانت وزارة الوفد هى القائمة بالحكم وقتئذ ، فى الحين الذى بدأ فيه الشقاق يدب بين الأستاذ أحمد السكرى والإمام الشهيد ، حول صلة الأستاذ أحمد السكرى بحزب الوفد .. وكان موضوع الإشكال يتلخص فى أن الوزير فؤاد سراج الدين ، الذى أراد أن يستقطب حوله نفراً من كبار الإخوان ، قد منح الاستاذ أحمد السكرى الدرجة الثانية ، بينما كان بعض الإخوان يرى أن الاستاذ أحمد السكرى لا يستحقها ، فكلفه الاستاذ البنا برفض الدرجة ، وامتنع الاستاذ أحمد السكرى ! ودارت مساجلة طريفة بينهما دعانى الشهيد إلى الحكم فيها !!

وكنت أستشعر ضآلة حجمى بالنسبة للقضاء فى أمر يخص الجماعة ، ويتعلق بمرشد الإخوان ووكيله ، ولكن هكذا كان يربى الرجل أتباعه ! فى حين لم يكن قد مضى على التحاقى بالجماعة فترة طويلة !

وعرض الاستاذ أحمد السكرى قضيته ، وكانت تتلخص فى أن له الحق فى الحصول على هذه الدرجة ، وأنه لم يسع إليها ، وأنه ليس من مصلحة الجماعة سياسياً أن تلطم فؤاد سراج الدين ، فيما يقدمه من حق لرجل من رجال الجماعة .

وقامت حجة المرشد على أمرين : الأول أن واجبات قادة الإخوان أكثر من واجبات غيرهم ، والثانى أن حقوقهم مرهونة أولا بمصلحة الجماعة ! وسلامة الجماعة تقتضى ألا نوحى إلى الناس عامة ، وإلى الإخوان خاصة أن حزب الوفد نجح فى استقطاب كبار الإخوان لصفه ، فمهما كان حقه فى هذه الدرجة فالأولى به أن يتركه لوجه الله .

وكانت نظرتى للقضية تنحو منحى آخر لا علاقة له بأى من الحجج التى ساقها الطرفان قلت للاستاذ أحمد السكرى : « هل ارتضيت حسن البنا مرشداً لك فى أمور الآخرة ؟ » قال : نعم . قلت : « ومايمنعك من أن ترتضيه مرشداً كذلك فى شئون دنياك ؟ » .

وأنا قد تعلمت منك قول رب العزة فى حديثه القدسى : « من أراد رضاى أردت مايريد ومن ترك لأجلى أعطيته فوق المزيد » ، وأما مايتعلق بصلة الجماعة بفؤاد سراج الدين ، فلن تضار برفضك للدرجة إذا كان فؤاد سراج الدين يبغى بنا خيراً ، وإذا كان الأمر غير ذلك فالقطع أولى بنا .

وكم كنت آمل أن تنتهى هذه الجلسة برأب الصدع وتحقيق ما أراده المرشد للجماعة من خير بتنازل الاستاذ أحمد السكرى عن هذه الدرجة .. ولكن شاءت إرادة الله غير ذلك ، وأعلن خروج الاستاذ أحمد السكرى من الجماعة ، وبدأت حملة صحف الوفد على الإخوان تحت عنوان « هذه الجماعة تهوى » وكانت الصحف تنشر كل يوم قوائم بأسماء الإخوان الذين قدموا استقالاتهم .

وبلغت قوائم المستقيلين عدداً كبيراً عبرت ضخامته وحدها عن افتراء هذه الصحف فيما تنشره عن استقالات الإخوان .

وواكبت هذه الفترة من تاريخ الجماعة ذهابى إلى الطور منتدباً لحراسة المعتقلين هناك ، وذهبت إلى السويس للسفر منها بالباخرة إلى مقر عملى الجديد بالطور ، ومعى أربعة من ضباط الشرطة : اثنان برتبة الملازم ، وثالث برتبة اليوزباشى ، والرابع برتبة - الصاغ - الذى كان يرأس المجموعة التى جاءت لتسلم المعتقل من الضباط السابقين ، إثر أحداث أليمة جرت بين « طاقم » الحراسة القديم والمعتقلين من أرباب السوابق ، انتهت بفاجعة دامية قتل فيها مايزيد على عشرة من المعتقلين بدعوى التمرد والرغبة فى الهروب . .

إلى الطــور :

وضمتنا باخرة واحدة - الضباط الجدد - فلم يكن أحدنا يعرف الآخر إلا عند أول لقاء لنا فى الباخرة التى نقلت « الطاقم » الجديد من السويس إلى الطور ، وكانت فرصة ليلة واحدة ، تناولنا فيها بالحديث طرفاً من الوقائع التى جرت مع الضباط الذين جئنا لنحل محلهم .

وكلنا كان يتوجس خيفة من الجو الذى سنقدم عليه إثر هذه الأحداث ، وكان الشعور الذى يملأ قلوب الضباط ، هو الشعور بالتحدى لهؤلاء المعتقلين ، الذين يعيشون خلف الأسلاك ، بالرغم من إجماع الضباط ، بناء على الوقائع المروية على تسرع قائد المعتقل فى إطلاق النار ، وفى إيصال الحال إلى ماوصل إليه من سوء ، قتلى وجرحى عزل من السلاح ، لم يقصد أحدهم الهرب ، وإنما كانت مشادة عادية بين رئيس المعتقل وأحد المعتقلين انتهت بهذه الكارثة .

ولم يجد رئيس المعتقل سبباً يعزو إليه أمره بضرب النار ، إلا دعوى محاولة الهرب !

وبالرغم من شعور طاقم الضباط الجدد بالظلم الذى لحق بهؤلاء المعتقلين ، فإنه أدهشنى منهم تحفزهم لمواجهة الموقف بالتحدى ، والمبادأة بالعدوان ، بدعوى عدم ترك الفرصة للمعتقلين بالشعور بضعف الضباط الجدد حيالهم !

وجرى بينى وبين الإخوة الضباط حوار حول معنى الرحمة التى تلازم رسالتهم فى إصلاح النفوس ، وحول معنى العدل الذى يجب أن نأخذ به أنفسنا نحو المعتقلين ، بعد هذه الكارثة الأليمة ، ولكن دون جدوى ، فقد كانت قاعدة التعامل التى تشربت بها نفوس الضباط ، هى القهر ، مادامت القوة بيدهم ، والضعف والحيلة إذا عجزوا عنها !

ولكن كانت هذه المناقشة سبباً فى أن تسند إلّى مسئولية أمن المعتقل بالأسلوب الذى أراه .

وكان امتحاناً قاسياً لى كضابط ملازم أول ، يتولى أمن معتقل كهذا بعد الدماء التى خاضت فيها أقدام الضباط القدامى .

ريـــــان !

وكان على أن أنظم حراسات المعتقل ، المكون من جملة « حذاءات » كما كانت تسمى وقتذاك ، وهى شبه معسكر محاط بسور سلكى شائك ، يضم المعتقلين من كل مديرية أو محافظة كما تسمى الآن .

وأمام كل « حذاء » قوة من الجند مسئول عنها أحد الضباط ، ومسئول كذلك عما يدور داخل « الحذاء » من مشاكل ومنازعات .

وفى أحد الأركان المتطرفة من هذا المعسكر الكبير ، الذى يضم هذه « الحذاءات » ، كان هناك سجن صغير مكون من عدة زنزانات ، يودع فيها الأشخاص الذين يرتكبون حوادث جنائية داخل المعتقل ، وإلى جواره عنبر فسيح معد لإقامة المنتظر ترحيلهم ، من المشتبه فى صحة قواهم العقلية ، أو المعقورين المشتبه فى إصابتهم بداء الكلب ليرحلوا إلى القاهرة .

وكانت مهمة قوة الحراسة مراعاة عدم خروج أحد المعتقلين خارج السلك الشائك الذى يحيط بالمعسكر ، على حسب التعليمات الصادرة بعد الأحداث الأخيرة .

ولم يكن القيام بهذا الواجب عسيراً ، لأن « الحذاءات » مغلقة الأبواب ، ولايلزم سوى تعيين عدد من الجنود على كل ضلع من أضلاع « الحذاءات » . ومثلها على الباب الرئيسى لكل « حذاء » . .

ولكن كانت المشكلة هى حراسة السجن المبنى ، الذى يقيم فيه أحد المعتقلين من ذوى النفوذ فى داخل المعتقل وخارجه ، فلم يكن يقبل إغلاق باب الزنزانة عليه ! ولم يكن فى استطاعة أحد أن يجبره على ذلك !! بالرغم من حدة الأحداث التى انتهت بقتل مجموعة من زملائه كما أسلفنا .

كان « ريان » وهو اسم الشهرة لهذا المعتقل ، فارع الطول ضخم الجثة ، ومع ذلك كانت قسمات وجهه توحى ببراءة الأطفال ، وكانت حوادثه التى اشتهر بها ، والمدونة فى الدوسيه الخاص به فى إدارة الأمن العام ، توحى بفظاظة قلب هذا المجرم العتيد ، حتى إن أوراقه فى إدارة الأمن العام ، تروى أنه استدرج أحد أعدائه إلى ماكينة خارج إحدى القرى ، وقذف به فى داخل الفرن الذى توضع فيه الأحطاب والوقود !!

وكان على أن أتم جولتى فى أول يوم لتعيين الحراسة اللازمة على هذا السجين ، وكان معى « جاويش وأومباشى » من قوة الجند القديمة ، نصحانى بالابتعاد عن هذا المجرم ، وعدم التعرض له ، أو إجراء أية محاولة لإغلاق الزنزانة عليه !

وذهلت من هذه المفارقة فى القسوة والظلم ، التى أطاحت بعدد كبير من المعتقلين ، وبين هذا الجبن حتى عن تنفيذ اللوائح العادية ، وإذن ، فلم تكن المذبحة رعاية للوائح مخافة هروب المعتقلين .. وإلا لم أهدرها « ريان » هكذا أمام أعين المسئولين وربما برضائهم !

ولذا لم أجد بدا من الذهاب إلى « ريان » ، وإغلاق باب الزنزانة عليه !

وذهبت إليه ! وألقيت عليه السلام ، فأجابنى بصوت لايكاد يسمع ، وظل جالساً على مقعده إلى جوار فراشه ! ولم يزعجنى أسلوبه ، فقد وطدت العزم على

المضى فى الترفق به رغبة منى فى إيجاد الثقة بينى وبين المعتقلين .

وبدأت حديثى معه مغفلا استنكار تصرفه ، مواسياً فى الحادث الأليم الذى أقام هذا الحاجز بينه وبين الضباط ، مشيراً إلى أن الأسلوب الأمثل يقوم فقط على رعاية المعانى الإنسانية بين صاحب السلطان ومن دونه .

وفاجأنى بالرد فى جفاء قائلا : « كلكم تقولون ذلك ولكن تعملون غير ماتقولون » .. وأجبته فى هدوء بنص الحديث الشريف : « كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون .. » وأنت أيضاً تقول غير ماتعمل ! وتحاول أن تكون فاضلا ، ولكن تدفعك نوازع الشر فتأتيه ، وكلنا يجب أن ينصح أخاه ، أنت تنصحنى فيما تراه من خطأ ، وأنا أنصحك فيما أراه من خطأ ، وربت على كتفه مسترسلا : « لافارق بينى وبينك إلا فيما يراه الناس ، أما ماعند الله وهو الأهم فمن يدرى ؟! فلعلك تبت إلى الله توبة أحرقت كل سيئاتك ، وجعلتك أقرب إليه منى .. من يدرى ؟! »

وبدت الدهشة على وجهه ، ولكنه استمر فى عناده قائلا فى استنكار : « ومن قال لك إنى راغب فى التوبة ؟ »

واستوقفتنى جرأته ! وأجبته فى هدوء : « وجهك خلقه الله كما يبدو فى براءة الأطفال ، واستطردت أقول لا أحد يخلو من الخير ، ولعل الله يغفر لك ماقد سبق » وضحك الرجل ملء شدقيه ، ثم رفع إلى رأسه ، واختفى طابع التحدى الذى كان يبرق فى عينيه ، ورأيت بدلا منه نظرة حزينة تنبىء عن انكسار وأسف ، وتساءل غير مصدق « ربنا يغفر لى ؟ يغفر لى إيه واللا إيه » ؟ واستطرد فى يأس : « ياعم اقفل الباب واتركنا فى حالنا فى الأكل والشرب والحراسة » وأجبته على الفور : أنا جئت خصيصاً لأفتح هذا الباب عليك بعد أن أغلقته أنت على نفسك ، رسالتى معك ، نفسك أولا ، وبعدها الأكل والشرب والحراسة .

وابتدرنى بسرعة متسائلا : هو أنت ضابط ولا واعظ ؟.. وأجبته أيضا على الفور : الإسلام ليس فيه ضابط أو واعظ ، فيه مسلمون فقط،دور كل مسلم رعاية أخيه والأخذ بيده ، وإيصال كلمة الله إليه فى أى موضع كان فيه كلاهما ، ضابطاً أو معتقلا ، حاكماً أو محكوماً .

واستغرقنى الحديث ساعتين أو أكثر ، فقد كان يائساً من الناس ومن الله ، وبدأت أقهر يأسه حين رويت له مما سمعته بقلبي يوماً من حديث حسن البنا فى أول ليلة رأيته فيها ، وهو يقول : ﴿ **وإذا سألك عبادى عنى فإنى قريبٌ أُجيبُ دَعْوة الداع إذا دعان فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى لعلهم يرشدون** ﴾ .

وظننت أن قلبه بدأ ينفتح لى ، ورأيت بواكير يقظة حين نهض ، بعد أن انتهيت من الحديث معه ، يحاول أن يقبل رأسى وهو يقول : « ياشيخ ده كلام حلو » .

ودار فى خاطرى أنه ربما يضمر غير مايظهر ، ولكن ذلك لم يمنعنى من القيام من عنده دون أن أطلب إليه شيئاً ، فقد كان يدرك بفطنته أن نظام الحراسة يقتضى إغلاق الباب ، وكرهت أن يظن أننى أتقاضاه ثمن تلطفى معه ، فمضيت تاركاً الحال على ماوجدته عليه .

ومضت أيام كنت أزوره فيها لأتحدث إليه ، حتى شعرت أنه بدأت تربطنى به مودة !! وبدأ هو الآخر يسعى إلىّ مطمئناً إلى الحديث معى عما يشغله من أموره ، وبدأ يأسه يتبدد فعلا ، ويسأل كيف يتوضأ وكيف يصلى ؟! حتى زرته يوماً فوجدته يبكى ! فسألته فرد بقوله إنه يبكى على نفسه ، ماضيه الذى لايعرف إلى أين أوصله ، وحاضره الذى لايعرف ماذا يفعل به !! وحدثته مطمئناً أن مشاعره هذه هى أول طريق العودة إلى الله ، وتركته فى غرفته لأمضى إلى العنبر المجاور .

ومضيت إلى العنبر المجاور ، عنبر المشتبه فى قواهم العقلية – وإن كان غالبهم يتظاهر بالجنون ؛ حتى يتسنى له الذهاب إلى القاهرة لحين الكشف عليه ، ليمكث بها حتى يمكنه ذلك من رؤية أسرته ، والبعد عن هذا المنفى الذى تهدر فيه آدميته ، مهما كانت نتيجة الكشف الطبى بعد ذلك .

ودخلت العنبر وكان الضجيج والصراع يملآن الآفاق ، وإذا بأحد المعتقلين يجرى من أول طرقة العنبر متخيلا نفسه « قطاراً » ، ويخرج من فمه صوت صفارة القطار ودوىّ عجلاته !! حتى إذا قارب منتصف العنبر رجع من حيث بدأ يعاود الكرة مرة بعد مرة ، وفى كل مرة يقترب منى شيئا فشيئا ، بينما أنا أتحدث إلى زملائه سائلا كل منهم عن شكواه .

وكنت أتوجس شراً من سلوك هذا المعتقل . وشككت فى أمره ، وتصورت أنه ربما يريد من وراء هذه الحركات أن يقترب منى ويصطدم بى ! حتى إذا سقطت أو سقطت قبعتى ، يكون ذلك إيذاناً بإهدار كرامة طاقم الضباط القادم ، وتبدأ ملاحم العدوان بين المعتقلين والإدارة من جديد .

وتوقف فكرى عن العمل ، حين حدث ماتوقعت ، وجرى إلى بسرعة ورفع يديه محاولا ضربى على رأسى ! كنت مستبعدا أسلوب العنف تماما .. فى نفس الوقت كنت حريصا على ألا أمكن هذا المجنون أو متصنع الجنون مما يريد .

ولكن شل تفكيرى عن المضى فى إنقاذ الموقف وتسمرت قدماى ، ووقفت لأأحرك ساكناً ، ولشدة ذهولى رأيت شخصاً يأتى من وراء ظهرى ثم يرفعه بيديه وكأنه دمية خشبية ، ثم يقذف به بعيداً إلى ركن العنبر ! ، وصرخ الرجل متماً تمثيليته ..، كما لو كان القطار قد توقف !

وكان « ريان » وراء هذا الإنقاذ الربانى الذى أتانى فى اللحظة الأخيرة ، حين هَمَّ هذا المعتقل برفع يده ليهوى بها على رأسى ، ويبدو أن « ريان » كان يتوقع ماسيحدث ، فمضى على أثرى بعد أن تركته فى غرفته ، ليدفع مايمكن أن يلحقنى من إيذاء كان يتوقعه أو يعلم به ، وشكرته بكيانى كله !

وخرجت من العنبر بعد أن سكن الضجيج تماماً بعد هذا الحادث ، ووقفت طويلا أمام الباب لأتم الإجراءات الشكلية ، فى تعيين الحراس للمرة الأولى على أرض الحقيقة والواقع ، فقد كان كل شىء يتم فقط على صفحات الدفاتر ، بدون أن يكون للحراسة الحقيقية أثر فى هذا المكان .

وملأت صور « ريان » مخيلتى وأنا أخطو خارج العنبر .. فقد كان هذا السلوك منه أكبر من أن يوصف – وكان لتدخله فى اللحظة المناسبة أثره الفعال فى منع كارثة جديدة تزيد الهوة بين الضباط والمعتقلين .

ولكن زادت دهشتى وأنا أسمع « ريان » بعد أن ذهب إلى غرفته ينادى الشاويش ويقول : تعال ياشاويش اقفل علىَّ باب الزنزانة .

وذهب الشاويش ليغلق عليه باب الزنزانة للمرة الأولى .

أجل .

لم تهزه شوكة السلاح ، ولم تغلبه رهبة الحراس ، ولكن قهرته رحمة المودة .

وهكذا أغلقت أبواب السجن فى الطور ، لأول مرة ، لابيد الحراس ، ولكن بأيدى المعتقلين أنفسهم ، وانتهت مدة خدمتى فى الطور لأعود إلى القاهرة أباشر مهام عملى الجديد فى جماعة الإخوان المسلمين ، كمسئول عن قسم الوحدات العسكرية ، وفى الوقت نفسه ضابط شرطة فى بلوكات نظام الأقاليم .

لاأحب أن أستطرد فى الحديث عن عملى فى هذا القسم قبل أن أعود إلى « ريان » لأروى نهاية قصته ، لقد أفرج عن المعتقلين بعد ذلك ، وعاد « ريان » إلى بلده ليصارع حكم الإقطاع هناك .

حدثنى بعض الإخوة بعد سنوات من هذا الحادث ، أن « ريان » عاد إلى بلدته بغير الوجه الذى خرج به .

فقد انتظم فى علاقته بشعبة الإخوان هناك ، والتقى بالإمام الشهيد وعرفه بقصة توبته ، وظل يصلى ويصوم ويستغفر الله عن آثام ماضيه ، ولكن طبيعته التى لاتعرف البعد عن الصراع ، والتى غالبته فى الماضى فى الشر ، عادت لتغالبه هذه المرة فى الخير ، فكان ينتصف لفلاحى قريته الفقراء من طغيان أصحاب النفوذ ، وحث الناس على مواجهة سارقى خبزهم ، حتى ذاع صيته وبدأ يهدد كيان « الباشوات » الذين تربصوا لقتله ونجحوا فى إسكات صوته ، وبكيت عند سماعى نبأ مصرعه ، وبكيت مرة أخرى وأنا أسمع الإمام الشهيد يروى قصته ، ويتحدث عنه فى معرض خروج الاستاذ أحمد السكرى وغيره من صف الجماعة فيقول :

« كيف حولت المودة قلوب العتاة والمجرمين إلى قلوب رقيقة صافية صلبة ، تصارع الباطل وتواكب الحق ، وتبذل حياتها حفاظاً عليه ، بينما عجزت مودة أحبابنا عن الكف من التشهير بنا ، لاحفاظاً على حياتهم ، ولكن حفاظاً على لعاعة من لعاعات الدنيا » .

ومضت قرابة الأربعين عاما على هذه الكلمات !! ومافقدت جدتها ، فما زلنا حتى اليوم فى حاجة إلى أن نسمعها ونتدبر حالنا معها .

في قسم الوحدات



.. وكان الدرس قاسياً على ، ولكنه كان مفيداً كذلك لمن هم على شاكلتى ، ممن يبدءون العمل فى صفوف الجماعة ، تحدوهم الرغبة ، ويعوقهم الحياء عن الرؤية الصحيحة للرجال !...

بعد نقلى إلى القاهرة سنة (١٩٤٤) ، كلفنى المرشد العام بالعمل فى قسم الوحدات العسكرية للجيش ، وكان يرأس المدنيين فى هذا القسم الأخ « عمار » من عمال سلاح الصيانة الفنيين ويساعده الأخ حسين ، وكان قسم الوحدات يضم عسكريين ومدنيين من كافة الأسلحة فى الجيش . وعرفت من العسكريين الإخوة محمد الشناوى وعلى بدران ، وكانا فى هذا الوقت يعملان فى سلاح الطيران برتبة صول .، ومن المدنيين محمد الكاشف ، وحسين البوهى ، ورفعت النجار ، وعبد السلام وعمار وإبراهيم بركات وغيرهم .

وكان عامة نشاط القسم ، يتلخص فى تجميع العسكريين والعمال على هدف الإسلام ، وتعريف بعضهم ببعض ، ومحاولة إيجاد رباط فى العمل بينهم لإعانة بعضهم بعضاً ، فيما يلحقهم من مظالم فى داخل الوحدات وتبصيرهم بحقيقة الجهاد فى الإسلام ، وأنه لايكون إلا لإعلاء كلمة الله ، حتى لايموت الجندى فيهم ميتة جاهلية ، ثم تعريف الضباط بواجباتهم نحو جنودهم ، ونحو أنفسهم وأن شجاعتهم فى دفع الظلم عن جنودهم وعن أنفسهم لاتقل ثواباً عن جهادهم فى المعارك .

ولم يكن فى قسم الوحدات - عند قيامى بالعمل فيه - أحد من ضباط الشرطة ، كما لم يكن فيه أحد من قوات الأمن [الجنود والصف ضباط] ، وإنما ضم هذا النشاط إليه بعد ذلك قبل تخرج دفعة سنة (١٩٤٦) فى كلية الشرطة التى كان

فيها الضابط رشاد المنيسى .. الذى كان مسئولا عن نشاط الدعوة داخل كلية البوليس ، فلما تخرج فيها نهض بعبئها فى محيط الضباط بعد ذلك ، حيث ضم إليه بعد تخرجه نخبة من الضباط والجنود و « الكونستبلات » والصولات نذكر منهم على سبيل المثال الإخوة : سيد خشبة ، ومدحت حافظ ، وكمال عبد الرازق ، وعباس أبو كرم ، وعز الدين شرف ، ومصطفى أبو دومة ، ومنير المصرى ، وسعيد الفرماوى ، وأحمد فؤاد - رحمه الله - وجمال إسماعيل وآخرين من الرتب الأخرى ، من الصولات والجنود والكونستبلات أذكر منهم المرحوم متولى رمضان ، وغيره من الصف والجنود .

وكان فرع « البوليس » فى قسم الوحدات يتناول عمله تعريف الضابط والصف ضابط والجندى بعمله ، وكيف يرفعه إلى الله غير مشوب بضلالات الهوى ، والبعد عن الحق التى كثيراً ماتفرضها ظروف العمل ، وتأمين حياة الناس وحرياتهم وأعراضهم ، والامتناع عن التجسس الذى ربما تفرضه عليه طبيعة العمل الذى يزاوله ، وعدم السماح لأحد بانتهاك محارم الناس رئيساً كان أو مرءوساً . وكان لهذه المواضيع دراسات ثقافية وتربوية داخل أسر الضباط والصف والجنود ، تكشف عن مواقع العطب الشرعى فى العمل البوليسى ، وكيف يتلافاها الجندى والضابط ، وكان هناك لون آخر من النشاط ، يتناول التقريب بين العاملين فى حقلى الجيش والبوليس ، من ضباط وجنود ، حيث كان التباغض والتنافس المثير بين ضباط الجيش والبوليس ، هو سمة هذا العصر ، فكان كلاهما كفرسى رهان ، إذ كل منهما يدعى التفوق على أخيه ، ولعل هذا من آثار الاستعمار فينا ، ولذا كانت ضرورة المزج بينهما فى الفهم والسلوك ضرورة لاتغيب عن اهتمام صاحب الدعوة فى هذا المجال ، ولذا نشأت أسر من الضباط فى الجيش والبوليس ، يعملون معاً فى مجال الأسرة لمزج الفكر والسلوك فى كلا المجالين ، فى الوحدات العسكرية للجيش ، وفى المرافق المختلفة والإدارات المتعددة للبوليس ، فى الجوازات مثلا ، وفى أقسام البوليس وبلوكات النظام وغير ذلك من مختلف الإدارات .

ولعله من المفيد أن نشرح طبيعة الجو الذى كان يجرى فيه هذا النشاط ، لأنه شكل إلى حد كبير اتجاه قسم الوحدات بعد ذلك إلى العمل الفدائى .

فقد شكل الملك فاروق تنظيماً من ضباط الجيش أسماه « الحرس الحديدى » خصص للقيام بالمهام التى يكلفه بها الملك عن طريق مرتضى المراغى ، لمواجهة من يعارض السراى من الساسة ، أو ممن يشتم منه رائحة الخطر على النظام الملكى ، فمنهم من قام بمحاولة هدم منزل النحاس باشا ، ومنهم من قام بقتل عبد القادر طه ، وغير ذلك من الأحداث .

وكانت محاولة القصر إشغال ضباط الجيش بأنفسهم ومراكزهم ورتبهم وحياتهم ، ليصبح ذلك كل مايهم الضباط وقتئذ . فكان أول أهداف النشاط الفكرى للإخوان ، مع ضباط الجيش والصف والجنود ، هو تبصيرهم بموقعهم من العبث الذى يحيط برسالتهم ، وينتقص من شرفهم ومروءتهم ، وكانت الاستجابة لهذا اللون من الحديث ، تلمس القلوب وتؤكد مافيها من خير ، فمن وجدناه منهم راغباً فى المزيد ، وفرنا له جواً آخر أكثر أمناً وأدعى إلى الاسترسال فى تعريفه بحقيقة الخطر ، الذى يحيط بأسرته ، ودينه ، ووطنه .

وكنا نجد طريقنا إلى الحديث فى الوحدات العسكرية ، وفى المجالات الخاصة ميسراً ، حيث إن اسم الإخوان المسلمين فى هذا الوقت ، لم يكن له دوى يخشى منه ، ولذلك وجدت الدعوة طريقها فى أول الأمر ميسراً غير مهدد بالمصادرة ، حتى إنه كان لقسم الوحدات غرفة خاصة فى دار المركز العام ، يجتمع فيها الدعاة وأصحاب اللباس العسكرى بملابسهم الرسمية فى أكثر الأحيان ! بل كنا نحتفل فى دار الإخوان بتخريج أفواج الضباط ، ويدعى إليها بعض الوزراء وكبار الضباط وأساتذة الجامعات !!

وكان الفهم السياسى الذى يراه الإخوان سنة (١٩٤٥) — بل وقبل ذلك التاريخ بكثير — هو ضرورة الإعداد لإخراج الإنجليز ، ليس فقط لاحتلالهم أرض الوطن ، ولكن لمعاونتهم المعلنة لسعى اليهود نحو إنشاء دولة للصهاينة ، على أرض فلسطين ، وطرد المسلمين منها .

وجاءت جرائم الصهيونية تكوى قلوبنا ، وتؤجج حماسة الشباب فينا ، حتى بلغ الأمر بالإخوان فى سلاح الصيانة فى القاهرة ، أن طلبوا أداء دورهم فى الرد على هذا العدوان .

وفى هذا الجو المشحون بكراهية الإنجليز والصهاينة ، واستنكار الحكومة والشعب لجهود الإنجليز فى تأمين وتثبيت الكيان الصهيونى فى فلسطين ، بدأت العمل فى قسم الوحدات .

وعرفنى الإمام الشهيد فى باكورة عملى بهذا القسم بالأخ عبد الرحمن السندى ، باعتباره المسئول عن القسم الخاص الذى يضم تشكيلا من المدنيين من مختلف طوائف الأمة ، يؤهلون فيه تأهيلا عسكرياً للقيام بأعمال فدائية يتطلبها نشاط الجماعة فى الداخل والخارج ، سواء فى محاربة الإنجليز ، أو مواجهة عدوان الحكومات التى تخدم مصالحهم ، أو فى الجهاد فى فلسطين ، كما كان يضم فريقاً من ضباط الجيش منهم جمال عبد الناصر ، وكمال الدين حسين ، وغيرهما ضمن تشكيل هذا النظام الخاص .

فلما تكاثر عدد الضباط بعد ذلك ، رغب الإمام الشهيد فى جعل ضباط الجيش تحت قيادة خاصة ، يرأسها المرحوم الصاغ محمود لبيب ، وكيل جماعة الإخوان المسلمين باعتباره ضابطاً سابقاً فى الجيش ، وخاض عمليات حربية مع عبد الرحمن عزام ، وعزيز المصرى ، فى حروب السلوم وغيرها .

وتبينت فى الوهلة الأولى من لقائى مع عبد الرحمن السندى ، أن الذى عناه الإمام الشهيد من هذا اللقاء ، هو تنسيق العمل بين جهازين يعملان فى خدمة الجماعة فى حقل واحد مشترك من العمل ، ولذا لزم تنسيق الروابط بينهما .

ولكننى أدركت أخيراً – بالإضافة إلى ذلك – أن مرشد الإخوان إنما كان يخطط لأمر آخر ، هو ألا يجعل كل رجال النظام الخاص تحت يد واحدة دفعاً لما يمكن أن يواجه الجماعة من أحداث .

وفى الوقت نفسه أراد أن يعرفنى بقيادة هذا النظام ، فكلفنى يوماً بمصاحبته إلى اجتماع قادة هذا النظام فى مصر والأقاليم ، فى منزل الأخ عبد الرحمن السندى فى حىّ بولاق ، ولم يكن لعبد الرحمن السندى سابق علم بمصاحبتى للمرشد فى هذه الزيارة ، ويبدو أن المرشد لم يكن قد أبلغه بصحبتى له ، ولذلك ظهر على وجهه الكراهة والامتعاض ، وصارح المرشد بأنه كان يلزم إخطاره مسبقاً قبل أن تحدث هذه المفاجأة !

وربما كان لعبد الرحمن السندى الحق فى هذا التحفظ ، إلا أن الصورة التى انطبعت فى نفسى من مواجهته للمرشد – بهذه الصورة – أنه كان يتحدث إليه كما لو كان الحديث بين نِدَّين ، لابين مرشد الجماعة ورئيس أحد أقسامها !

وبدأ الضيق على وجه المرشد ، ولم نمكث كثيراً فى المنزل ووضح أن المرشد كان مستاء من دفعه هكذا ودفعى معه بالتالى .. إلا أن المرشد لم يعلق على هذا التصرف .

حادث القطـار الإنجليزى :

كنت قد ألمحت سابقاً إلى أن حماسة شباب الإخوان فى سلاح الصيانة ، قد بلغت حداً دعاهم إلى محاولة الرد على فظائع اليهود ، ومؤازرة الإنجليز لهذا العدوان الصهيونى السافر ، وكانت قوات الجيش الإنجليزى تنقل من مصر لتسافر إلى فلسطين ، لتعزيز تكوين الدولة الصهيونية الجديدة .

وكانت هذه القوات تمر عبر القاهرة فى منطقة الشرابية ، حيث كان القطار الذى يحمل هذه القوات يضطر إلى تهدئة مسيرته فى هذا المكان ، بسبب أعمال الحفر التى كانت قائمة وقتئذ هناك .

وفكر إخوان قسم الوحدات فى القيام من هذا المكان بقذف القطار بقنابل متفجرة تسقط فى يسر من شباك القطار إلى داخله حيث يجلس الجنود ، وحمل الإخوة على بدران ، وحسن عبيد من الطيران ، والأخ إبراهيم بركات (من الصيانة) سلال السميط والجبن والبيض ، شأن الباعة المتجولين ، الذين يشاهدون فى هذه الأماكن عادة ، حملوها لتغطية مابداخلها من قنابل ، وترصدوا موعد وصول القطار ، ثم بدءوا يقذفون القنابل داخل القطار من شباكه فى أثناء سيره المتمهل فى هذا المكان ، وكانت المسافة التى يسيرها القطار بعد قذف القنابل تكفى لتباعد بين الإخوان وبين الانفجارات التى تحدثها القنابل بعد ثوان من إلقائها .

وكانت خطتهم فى هذه العملية صائبة وناجحة بتوفيق الله ، وأخبرت المرشد بها قبل تنفيذها ووافق عليها ، وأخطرت الإخوان بالإذن بالتنفيذ الذى جرى على أكمل صورة بفضل الله ، وعاد الإخوان سالمين بحمد الله . ورصدت الحكومة خمسة آلاف جنيه للكشف عن القائمين بالحادث .

صدمة !!

وذهبت من فورى فى اليوم التالى لأخبر عبد الرحمن السندى بنجاة الإخوان ونجاح العملية فإذا به يفاجئنى قبل أن أتحدث إليه قائلا :

- هل قرأت الصحف ؟

- نعم .

قال : هل أدركت سر البراعة فى هذه العملية ، وكيف أصابت الإنجليز فى القطار ؟!!

فسرنى ذلك وأخجلنى سوء ظنى السابق بصاحبى ، وظننت أن المرشد لابد أن يكون قد أعلمه بقصة القطار ، وهو يتحدث إلىَّ منطلقاً من علم سابق .

ولكنه استطرد فى الحديث فى صراحة تنبىء أنه شخصياً الذى أمر بالإعداد لهذه العملية ، وأنها تمت بناء على تكليفه وإشرافه !!

وأصابنى الذهول مما أسمع !

فسألته مستوضحاً : وهل كنت تعرف توقيت التنفيذ ؟

فأجاب فى ثقة : طبعاً كنت أعلم .

هل أنت الذى باشرت هذا التنفيذ فعلا ؟ فرد بالإيجاب كذلك ! ولم يعد هناك أمامى مفرّ من الصمت ! فماذا أقول ، والموقف لم يعد يحتمل إلا الأسى والألم ؟ وهل تصل الرغبة فى إظهار النفوذ والقدرة والهيلمان إلى هذا المستوى ؟

وخرجت من منزله كسيف الخاطر مهزوز الوجدان ، تعصف بى كل الظنون وكأن الله أراد أن ينزع من قلبى هذه القداسة التى أضفيتها على من يحملون مثل هذه المسئولية ، وإذن ، فهم بشر يصيبون ويخطئون ويمرضون !

وكان الدرس قاسياً علىَّ ولكنه كان مفيداً كذلك لمن هم على شاكلتى ممن يدعون العمل فى صفوف الجماعة ، تحدوهم الرغبة ويعوقهم الحياء عن الرؤية الصحيحة للرجال !!

ولكن ...

هل غابت عن المرشد طبيعة قائد النظام ؟.. أو هو خطأ يغتفر ويقوم صاحبه ؟

وهل يقوم وهو فى رئاسة النظام أو تنزع عنه سلطاته ؟!

لم تكن الإجابة عن هذه الأسئلة بالأمر الهيِّن ، ولكن أدركت فى نهاية الأمر أن المرشد لم يكن مخدوعاً ، ولم يتوقف عن علاج أمراض أتباعه ولم يدخر وسعاً فى وضع الرجل الصالح فى مكانه المناسب ، ولكن عاجلته منيته قبل أن يتم رسالته ، وسنعرض بالشرح لما قدمنا بمشيئة الله .

إخفـــاء حسين توفيق :

فى أوائل سنة (١٩٤٦) قام حسين توفيق بقتل أمين عثمان ، بسبب صلته الوثيقة بالإنجليز ، وعلى أثر تصريح له قال فيه : إن مصر وإنجلترا قد تزوجا ، زواجاً كاثوليكيًّا ..!!

واتهم معه الضابط أنور السادات الذى أوقف من خدمة الجيش منذ سنة (١٩٤٢) بتهمة اتصاله بالألمان ، وظل معتقلا من ديسمبر سنة (١٩٤٢) إلى أكتوبر سنة (١٩٤٤) ، حيث استطاع الهروب من معتقل الزيتون إلى أن سقطت الأحكام العرفية فى سبتمبر سنة (١٩٤٥) ، فأفرج عن جميع المعتقلين ، وخرج بدوره إلى الحياة ليكون جمعية سرية من المدنيين من أفرادها « حسين توفيق » ، الذى كان يمارس قبل الانضمام إلى السادات قتل الجنود الإنجليز .

ورأى السادات أن يوجه أعمال هذا الشباب المتحمِّس إلى هدف أكثر جدوى وفاعلية ، فأفهمهم أن قتل حفنة من جنود الإنجليز ليس هو الطريق إلى تحرير مصر والمهم هو التخلص ممن يساندون الإنجليز فى هذا الوقت[1] وعلى رأسهم مصطفى النحاس رئيس الوفد ، الذى قبل أن يفرضه الإنجليز بقوة السلاح فى (٤ فبراير سنة ١٩٤٢) رئيساً للوزارة الوفدية التى تولت الحكم على أسنة رماح الإنجليز .

وفى أوائل سبتمبر سنة (١٩٤٥) ألقى حسن توفيق قنبلة على سيارة النحاس باشا لم تصبه بأذى ، وانطلقت السيارة بعيداً عن مكان الانفجار ، وانسحب أنور

---

(١) البحث عن الذات ص ٨٢ .

السادات ، ومعه بعض أفراد الجمعية ، الذين كانوا ينتظرون معه نتيجة الانفجار إلى ميدان الإسماعيلية ، حيث توجهوا بعد هروب حسين توفيق إلى مقهى « أسترا » ، حيث قرروا هذه المرة التخلص من أمين عثمان .

وتمكن حسين توفيق بعد ذلك من قتل أمين عثمان ، فتحقق للسادات بهذا الحادث الذى دبَّره مع أعوانه فى مقهى « أسترا » التخلص من أحد أنصار الاستعمار ، فى نفس الوقت الذى قضى إلى حد كبير[1] على الهالة التى كانت تحيط بالسلطات البريطانية ، فجعلها تهتز فى نظر الناس بشكل لم يحدث من قبل ، كما يقول السادات ، ثم قبض على حسين توفيق فى يوم الحادث ، وبدءوا التحقيق معه ، وفى يوم (١٠ يناير سنة ١٩٤٦) بدأ يعترف على شركائه ومدبرى الحادث ومعاونيه .

وقبض على السادات فى ليلة (١٢) يناير متهماً بتدبير الحادث ووضع فى سجن الأجانب فى زنزانة منفردة .

ولكنه استطاع أن يختلق وقائع تعذيب اتهم بها وكلاء النيابة[2] وضباط القلم السياسى هزت أركان القضية بالنسبة له ولغيره ، ممن أنكروا صلتهم بالحادث ، ومع ذلك ظل ترتيبه السابع بين المتهمين ، الذين بلغ عددهم سبعة وعشرين متهماً .

واستمرت المحاكمة ستة أشهر من يناير سنة (١٩٤٨) إلى أوائل يوليو من السنة نفسها ، وفى أثناء وجود السادات فى السجن ، قامت حرب فلسطين ، وكانت الجيوش العربية تشق طريقها إلى نصر أكيد ، وفجأة عقد الملك عبد الله الهدنة التى أنقذ بها رقبة إسرائيل !!

ويتساءل السادات السجين فى حادث قتل أمين عثمان وقلبه يتفطر مرارة ، لماذا عهدوا إلى الملك عبد الله بقيادة الجيوش العربية ؟ إن هذه الهدنة أثارت غضبه[3] ولكن ماذا يفعل وهو بين جدران أربعة ؟!

---

(١) البحث عن الذات ص ٨٣ .

(٢) البحث عن الذات ص ٩٠ .

(٣) البحث عن الذات ص ١٢٢ .

ثم هرب حسين توفيق من السجن ، ليواصل كفاحه ضد الإنجليز والصهاينة وأعوانهما من العرب ، كما قال لى عندما تسلمته من الضابط عبد الرءوف نور الدين قبل أواخر سنة (١٩٤٨) ، ويومها استدعانى المرشد حسن البنا وسألنى عن مدى إمكان إخفاء حسين توفيق لحين تدبير فراره من مصر . .

فأجبته بأن هذا ممكن ..

فاستدعى أحد الأشخاص من غرفة أخرى ، وعرفنى بأنه أحد ضباط الجيش ، وأنه جاء لإخفاء حسين توفيق لدينا لحين تدبير هروبه ، ولم يكن هناك مجال للاستعلام عن شىء أبعد من هذا فى ذلك الحين ، بالرغم من غرابة الموقف !

فأنا أعلم أنه ليست لنا علاقة بمقتل أمين عثمان فما لنا وهذا الشأن إذن ؟ ورتبت أمر الإيواء فى منزل أحد الإخوة ، وهو الاستاذ صالح أبو رقيق .. وحضر إلينا حسين توفيق فى ملابس ضابط شرطة ، وأركبته سيارتى ومضيت به إلى المنزل !

وجلست إليه فى الأيام التالية ، وقدمت له مصحفاً تقبله شاكراً .

وكنت أعلم من قبل أن حسين توفيق لايتحرك فى جهاده الوطنى من منطلق الإسلام اعتقاداً منه أن الإسلام يقيد الوطنية !! ولكنه مع ذلك يرى أن المسلم إذا حركته العقيدة وقليلا - فى نظره - ماتحركه ، يكون وطنياً صالحاً !

كان يعيش بمفرده فى المنزل الذى خصص لإقامته ، ولايدخله سواى وصاحبه والمرحوم حسن عشماوى ، والاستاذ عبد القادر حلمى ، وهم الإخوة الذين شاركونى فى أغلب الأحداث التى شغلت عامة نشاطى فى الجماعة .

ولاشك أن الوحدة التى عاشها حسين توفيق فى المنزل ، وحالة القلق التى يعانيها من كان فى موقفه ردته إلى التفكير فى قراءة القرآن .

حتى إذا زرته يوماً ، قرأت فى وجهه مالم أكن أقرؤه من قبل ، وحدثنى أنه قرأ القرآن فأبكاه ، وكنت عازماً على أن أحدثه عن قافلة الإسلام التى نسير فيها ، ووجدت الفرصة سانحة لذلك ، فقدمت له طرفاً من وقائعنا مع الإنجليز واليهود ، لكنى أشرت إلى أن أهدافنا (من ذلك) هى الدفاع عن أرضنا لإقامة حكم إسلامى

تستقيم به نظم الحياة عندنا فى كل جوانبها المختلفة ، العقيدة والسياسة والاقتصاد ، ولاتقتصر على جانب واحد فقط من هذه الجوانب ! فالإصلاح السياسى وحده لايمكن أن يؤدى إلى هدفه إلا إذا بدأ من تصحيح العقيدة عند الفرد والتى يدعو تصحيحها حتما إلى إصلاح الجوانب الأخرى فى المجتمع على قواعد الإسلام ، فالإسلام كل لايؤخذ بعضه ، ويترك بعضه ، إن أردنا الإصلاح الحقيقى ، وفى الوقت نفسه لايمكن أن يتم هذا الإصلاح من فراغ ولكن نبدأ بأنفسنا أولا ، فإذا تغيرت تغير كل شىء ، وإن الوطنية بمعناها الصحيح لابد أن تلاقى الإسلام ولاتعارضه .

وبدا اقتناعه بهذا الكلام فسأل عن أحكام الصلاة ، وبدأ يصلى .

ولكن هل انطلقت صلاته وتلاوته المستمرة فى القرآن من واقع الحاجة إلى الله فى هذا الموقف العصيب .؟ ﴿ **حتى إذا ركبوا فى الفلك دعوا الله مخلصين له الدين ..** ﴾ أو أن صلاته هذه كانت بداية لتخطيط حياته تخطيطاً جديداً ؟

تاريخ حياته بعد ذلك شهد بغير ماكنت أتوقع له من لحاق بركب الإسلام .

أجل ..

رأيته يعود إلينا فى سجن المزرعة بعد نحو من خمسة وعشرين عاماً ، بعد الحكم عليه فى قضية محاولة قلب نظام حكم عبد الناصر متهماً مع الإخوان فى قضية سنة (١٩٦٥) !

وآسفنى أنى رأيته وقتئذ على الحال نفسها التى وجدته عليها يوم تسلمته من الضابط عبد الرءوف نور الدين لإخفائه ، ولم أندم على جهد ضاع وإنما آسفنى الشعور بضياع ثمرة تجربته المريرة .

وحمدت الله أنى لم أقصر فى واجبى نحو دعوته إلى الله فى الوقت المناسب ، وتنتهى صورة حسين توفيق فى نفسى ، حين تركته فى سجن المزرعة عند الإفراج عنى فى سنة (١٩٧٤) وعلمت بعد ذلك أن السادات قد أفرج عنه مع من أفرج عنهم فى قضايا الإخوان الذين سجنوا سنة (١٩٦٥) .

عبد الرءوف نور الدين :

ولكن ..

قصتى مع الضابط عبد الرءوف نور الدين الذى أحضر لى حسين توفيق لإخفائه لم أنته من سردها بعد . .

فقد عرفنى به المرشد باعتباره أحد ضباط الجيش الذين يعملون فى الحرس الحديدى ، وأنه برغم ذلك يقدم بعض المعلومات للإخوان عما يدور عنهم فى دوائر القصر .

ثم حدثنى عبد الرءوف نور الدين عن نفسه فقال : إنه من الضباط الموثوق بهم عند مرتضى المراغى ، الذى كان من أخطر أعوان الملك ، حيث إن الحرس الحديدى كان يقع تحت سلطانه المباشر ، وأن مرتضى المراغى يثق به ويكلفه بأخطر الأعمال ، وأنه بموجب هذه الثقة يتحرك لصالح الإخوان ، وينبئهم بما يجد من نشاط القصر نحوهم ونحو الأحزاب .

كما أخبرنى أنه هو الذى قام مع آخرين بمحاولة[1] نسف منزل النحاس باشا .

إذن فالملك لعب دوراً خطيراً فى مجرى الأحداث .. وكان يحرك طاقات ضباط الجيش لدفع عجلة السياسة إلى أهدافه ومراميه .

أما مايتعلق بمقتل أمين عثمان فلم أعرف منه ما إذا كان هذا الحادث قد وقع بإيحاء القصر خدمة لأهدافه المتعلقة بتقليم أظافر الوفد ، بالقضاء على أمين عثمان حلقة الوصل بالإنجليز .. أم وقعت هذه الحادثة بعيدة عن توجيه القصر ، بدافع وطنى من مرتكبيه ..؟

كما حدثنى عبد الرءوف نور الدين عن أنور السادات ، واشتراكه فى الحادث وأشاد بوطنيته ، ومن هنا عرفت صلة السادات بعبد الرءوف نور الدين .

---

(١) يروى أحمد أبو الفتح فى ص ٢١٥ من كتابه « جمال عبد الناصر » « أن عبد الناصر زاره فى جريدته « المصرى » على غير عادته فى ليلة حادث نسف منزل النحاس باشا فى أواخر أبريل وأوائل مايو ١٩٤٨ ولم يكن حديثه معه يستدعى لقاءه فى الساعة المتأخرة إلا أنه عندما انصرف بعد خروج عبد الناصر من عنده سمع انفجاراً قريباً من دار « المصرى » التى كانت هى بدورها أيضاً قريبة من منزل النحاس باشا ، وارتاب بعد ذلك فى أن تكون لعبد الناصر يد فى هذا الأمر .. ولاشك أن عبد الناصر قد أراد بهذا نفى التهمة عن نفسه إذا ضبط عبد الرءوف نور الدين » .

وأمضى حسين توفيق لدينا أيامه التى بقيت حتى إعداد ترتيبات هروبه من مصر .

ولم تنته صلة الضابط عبد الرءوف نور الدين بى ، حتى بعد أن جاء ليصحب
ين توفيق من منزل الأستاذ صالح أبو رقيق ، تمهيداً للخروج من مصر .

ولاأريد أن أختم هذه السطور قبل أن أشير إلى نهاية الضابط عبد الرءوف نور
ن ، فقد جاءنى يوماً كسيف البال وعلى وجهه كآبة شديدة وقال : « إن صلته
ماعة الإخوان قد اكتشفت وأنه مضطر للذهاب إلى أرض المعارك فى فلسطين !
علىَّ أن أحذر ، فاسمى وارد فى قوائم القصر ضمن المطلوب التخلص
م » !

وسافر عبد الرءوف نور الدين إلى فلسطين وبلغنى نبأ مصرعه هناك .. أبلغنى
أخوه الطالب فى الكلية الحربية حينذاك .

ولكن ..
بقى هناك سؤال يفرض نفسه ..
ماهى علاقة السادات بعبد الرءوف نور الدين وعلاقة الأخير بحسين توفيق ..
لاقة الإخوان بكل هؤلاء ؟

لم يكن حادث حسين توفيق الخاص بمحاولة قتل النحاس باشا بالقنبلة التى
ها على سيارته فى أوائل سبتمبر سنة (١٩٤٥) ، هى المحاولة الوحيدة لقتل
حاس باشا .. فقد أخبرنى عبد الرءوف نور الدين ، أنه هو الذى قام بالحادث
خير فى محاولة نسف منزله .. ولاشك أن عبد الرءوف نور الدين كان على
'قة بالسادات ، بل بجمال عبد الناصر نفسه ، وأن السادات أيضاً كان على علاقة
سف رشاد طبيب القصر منذ سنة (١٩٤١) ، وأنه[١] هو الذى أعاده إلى
ىدمة سنة (١٩٥٠) ، برتبة يوزباشى ، وأنه أعيدت إليه أقدميته برتبة بكباشى
، ذلك بنفوذ جمال عبد الناصر فى الضباط ، ليدلل للسادات على مدى ماوصل
التنظيم من قدرة !

، البحث عن الذات ص ١٣٢ .

ولكى نجيب عن هذه الأسئلة يلزم أن نتبين هوية حلقة الوصل فى هذه النشاطات كلها وهو الضابط عبد الرءوف نور الدين ، أحد ضباط الحرس الحديدى الذى كان يخدم نوايا القصر ، والذى كان عداؤه للوفد طبيعياً بعد (٤ فبراير سنة ١٩٤٢) ، حيث كان عامة الشعور الوطنى حينذاك هو أن قبول الوفد للحكم على حراب الإنجليز ، مطعن خطير فى سياسته التى رآها الشباب خيانة للقضية الوطنية ، بالرغم من عدم رضائهم أيضاً عن سياسة القصر ، التى اتسمت بالفسق والفجور والعربدة ، التى نالت من شرف بعض الضباط فى حياتهم الأسرية .

وكان تجنيد الشباب المتحمس لمواجهة ساسة الوفد بالقتل ونسف سياراتهم ومنازلهم ، يحقق للشباب هدفه فى العمل الوطنى وفى الوقت نفسه يخدم نوايا القصر .

ولذلك كان تجنيد أمثال حسن توفيق فى الأهداف التى قام بها فى محاولة نسف سيارة النحاس باشا ، وفى قتل أمين عثمان .. لايحتاج إلى كبير عناء .

ولعل لون المعاملة التى عومل بها المتهمون فى قضية أمين عثمان تلقى ضوءاً على حماية القصر لهم ..، فلم يصب أحد منهم بسوء ، ولم يعرف أن أحداً ذاق مرارة السياط التى ذاقها الإخوان المتهمون فى قضايا مماثلة كالجيب والأوكار .. وحامد جودة .. وإنما كانت النيابة تحقق دفاع كل منهم فى حيدة كاملة أدت - كما يقول السادات - إلى تصدع أركان القضية بما ساقه من دعاوى عن التعذيب ، وكان أقصى ماساقه فى هذا الصدد ، أنه كان يستدعى للتحقيق معه فى أوقات غير مناسبة !!.. وادعى كذلك أنه ضرب ضرباً لم يظهر له أثر فى بدنه !! وكان هذا كافياً لهز أركان القضية ، التى حكم فيها على المتهم الهارب المعترف بقتل أمين عثمان بعشر سنوات !!.. ويمكنك بعد ذلك أن تتصور باقى الأحكام !!

وظلت صلة القصر بأنور السادات عن طريق يوسف رشاد قائمة حتى قيام الحركة ، بل فى يوم (٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢) ، عندما توجه أنور السادات إلى رئاسة الوزارة فى بولكلى استدعاه الدكتور يوسف رشاد - طبيب القصر - تليفونياً وألحّ فى مخاطبته ، لرغبة الملك فى أن يطمئن ، لأنه كان مازال يعتقد أن صداقة السادات ليوسف رشاد يمكن أن تؤدى إلى مساعدة الملك !! ويقول السادات فى

هذا الشأن : إن يوسف رشاد كان صديقاً عزيزاً له استخدمه فى تضليل الملك[1] !

وظل وفاء السادات ليوسف رشاد قائماً عندما طلب إليه مجلس الثورة بعد خروج الملك أن يعتقله فرفض وأحضر ملابسه فى حقيبة وطلب إلى مجلس الثورة اعتقاله هو أيضاً إذا اعتقل يوسف رشاد !

ظلال حول علاقة الإخوان بالقصر :

وقد ذكر السادات فى مذكراته التى نشرت فى الصحف - بعد أن ساءت علاقة الحركة بالإخوان - تحت عنوان « صفحات مجهولة من كتاب الثورة » مايلقى ظلالها على علاقة البنا بالقصر ، حيث قال : إنه « دهش » عندما تبين له انزعاج البنا[1] من خوف الملك والأجانب من حركته !! ، وذلك حين أفهمه أن الملك كان يخشى من موقف الإخوان المسلمين التقليدى من الآراء الإسلامية حول البيعة ، والأجانب يخشون أن يفقدوا أعمالهم وامتيازاتهم إذا نجحت الدعوة ، وأن الملك لو اطمأن على حكمه ، فسيطمئن الأجانب بالتالى على أملاكهم ، ولذلك طلب حسن البنا إلى السادات فى نهاية الأمر تهيئة لقاء مع الملك عن طريق صديقه يوسف رشاد ، لإحداث هذا التغيير فى نفس الملك !!

وتحدث السادات - كما ينقل عنه ميتشيل فى كتابه - إلى يوسف رشاد فى هذا الأمر ، وقام يوسف رشاد بمحاولتين فاشلتين لتحقيق هذا اللقاء ، ولكن الملك غيَّر رأيه بعد عدة أشهر من هذه المحاولات الفاشلة ، وطلب إلى يوسف رشاد أن يقابل البنا ليعرف ماعنده ، وفعلا قابل رشاد البنا ، وعاد للملك محاولا إقناعه بإخلاص البنا له ، فلما ذكر رشاد هذا للملك ضجّ ضاحكاً وقال له : « لقد سخر البنا منك » .

والجدير بالذكر هو تعبير السادات بأنه « دهش » عندما رأى انزعاج البنا من خوف الملك والأجانب من حركته !!

---

(١) البحث عن الذات ص ١٤٩ .

(١) كتاب ريتشارد ميتشل عن الإخوان المسلمين (ترجمة الدكتور محمود أبو السعود) ص ١٢٣ .

ومعنى الدهشة هنا يوحى بأنه تبين له [السادات] من حديث المرشد أن هناك بعض التعديلات غير العادية فى علاقة المرشد بالملك ، ومدى ولائه الذى كان يراه مفقوداً عند لقائه الأول معه سنة (١٩٤٠) . والحقيقة التى ربما غاب عن السادات إدراكها ، ولم تغب عن الملك ، هى أن حسن البنا لم يحمل له ولاء ولا للنظم القائمة ، وإنما نقول ، وبحق : إن ولاءه كان لله متمثلا فى أمله فى تحقيق شرع الله كمنهاج حياة لهذه الأمة ، ولاشك أنه كان يرجو فى هذا الوقت [سنة ١٩٤٥] بل فى كل وقت التأثير على الملك حتى يحمله على انتهاج سياسة إسلامية ، تتسق مع دعوته ، وكان يظن أن لقاءه معه سيحقق له هذا الأمل .. وبذلك يسلم طريق الدعوة من كثير من العثرات التى تلاقيه .

ولذا فلم يكن عجيباً أن يطلب حسن البنا إلى السادات إعلام الملك برغبته فى لقائه ، فلا شك أنه سيصيب أهدافاً كثيرة بهذا الطلب ، إذا نجح أو إذا فشل .

فإذا نجح حقق لديه مايصبو من إيصال الحق الذى يؤمن به لمن يتقدم مسيرته إذا صدق ، وواجب الداعية ألا يقصر فى إبلاغ الحق ، حتى لمن لايتصور انتفاعه به .. ونحن نقرأ ذلك فى كتاب الله تعالى : ﴿ **وإذ قالت أمة منهم لم تعظون قوماً الله مهلكهم أو معذبهم عذاباً شديداً قالوا معذرة إلى ربكم ولعلهم يتقون** ﴾ .

وإذا لم يتحقق أمله فى اللقاء ، فإن طلب اللقاء فى ذاته سيؤكد له مدى فاعلية صلة السادات بالملك ، وفى الوقت نفسه ستكون إجابة الملك عن هذا الطلب ضوءاً كاشفاً على نظرته إلى الجماعة فى هذا الحين .

فماذا يدهش السادات من هذا الطلب فى الوقت الذى يعترف فيه بأنه كان يستخدم صديقه يوسف رشاد فى تضليل الملك ؟!! ولم يتهمه أحد فى وطنيته برغم ذلك .. وإذا غاب ذلك عن فطنة السادات وقتئذ فلم تغب هذه الحقائق عن فطنة الملك الذى قال ليوسف رشاد : « لقد سخر البنا منك » .

والبنا – فى الواقع – لم يسخر من أحد ، وإنما كان كما يقول عمر بن الخطاب : « لست بالخب ولا الخب يخدعنى » فكانت فطنته تهديه دائماً لتجنب العثار فى هذه المسيرة المليئة بالأشواك من كل جانب ، وكان يعتقد أن مسئولية الداعية نحو الناس لاتنقطع إلا بانقطاع وسائل التبليغ .

أما ما يقوله السادات بعد ذلك[1] فيما نقله عنه مؤلف الكتاب من أن يوسف رشاد أخبره أن الملك قال لإبراهيم عبد الهادى فى عام١٩٤٥ : « لقد أخطأنا فى قمع الإخوان ، ويجب علينا العودة إلى سياستنا القديمة » فلما ، سأله عن هذه السياسة القديمة قال : « لاأعلم » !

فكأنه يريد بذلك أن يوحى إلى القارىء ، أن الملك أبدى سلوكاً رقيقاً تجاه الإخوان خلال فترة قصيرة فى عام (١٩٤٦) ، كما يستطرد فى مذكراته فى الصحف .. بما يشرحه ريتشارد ميتشيل[2] حيث يقول :

أولا – إن البنا قد استشير فى تعيين إسماعيل صدقى باشا رئيساً للوزارة فى فبراير سنة (١٩٤٦) ، وإن إسماعيل صدقى رخص بطبع جريدة الإخوان الرسمية فى مايو سنة (١٩٤٦) م وسمح لها بشراء الورق بالأسعار الرسمية ، وليس بسعر السوق السوداء .. كما أذن باستعمال المعسكرات الحكومية لجوالة الإخوان .

ثانيا – مواقف الجماعة الودية مع وزارة النقراشى باشا ف أوائل عهدها فى الحكم الذى أعقب وزارة صدقى فى ديسمبر سنة (١٩٤٧) .

ثالثا – دعوة البنا لأول مرة لحضور حفل بالقصر الملكى عقب تعيين إبراهيم عبد الهادى ، رئيسا للديوان الملكى سنة (١٩٤٧ م) .

أما ادعاء استشارة البنا فى تعيين وزارة إسماعيل صدقى فى فبراير سنة (١٩٤٦) ، فلا يعنى أن تكون على أية حال ، سوى رغبة الملك فى تحسس موقف الإخوان من وزارة إسماعيل صدقى ، التى خلفت وزارة النقراشى ، التى استقالت ، أو على الأصح أقيلت على أثر المظاهرة[1] التى قام بها مصطفى

(١) كتاب الإخوان المسلمون لريتشارد ميتشل ترجمة الدكتور محمد أبو السعود ص ١٢٣ .
(٢) نفس المرجع السابق ص ١٢٤ .

(١) فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ تقدم النقراشى رسمياً بطلب إجراء مفاوضات مع الإنجليز للجلاء عن وادى النيل وفى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦ وصل الرد البريطانى يتسم بالبرود فى شأن إجراء هذه المفاوضات . احتد طلبة الجامعة للإهانة التى أصابت الحكومة بشأن هذا الرد فأرسلوا فى ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ مذكرة إلى الملك فاروق بقطع المفاوضات فوراً وقامت مظاهرة سلمية من الإخوان على رأسها مصطفى مؤمن فى نفس اليوم لتعزيز مطالبهم وكانت مذبحة كوبرى عباس على أيدى الشرطة المصرية تحت إشراف البريطانيين ! . .

وكان من المقرر أن يحضر الملك يوم ١٠ فبراير إلى الجامعة ليفتتح جناحاً جديداً لكن الطلبة بالمدينة قابلوه بهتافات عدائية له فأرسل فى استدعاء زعماء الطلبة إلى القصر ونفى صلته بما قامت به الشرطة وأشار إلى إقالة حكومة النقراشى ، وقامت مظاهرة فى ١١ فبراير قادها مصطفى مؤمن من الجامعة إلى القصر وسقطت وزارة النقراشى فى ١٤ فبراير بسبب مظاهرة كوبرى عباس التى قادها الإخوان المسلمون .

مؤمن ، زعيم طلبة الإخوان المسلمين ، وسميت مظاهرة كوبرى عباس ، التى قتل فيها عدد من الطلبة فيما سمى وقتئذ بمذبحة كوبرى عباس .

وعندما ذهب الملك فى صباح اليوم التالى إلى الجامعة لافتتاح جناح جديد لسكن الطلبة – كما كان مقرراً من قبل – قابله الطلبة بتمزيق صورته والهتاف ضد « ملك الفساد » وأغرقوا أرض الملاعب بالماء !

فإذا قيل بعد ذلك : إن الملك قد استشار حسن البنا فيمن يخلف وزارة النقراشى ، التى أقالها بسبب استنكاره مافعلته بالطلبة ، فذلك قول غير صحيح ، ولكن لا يأخذنا العجب منه : لأن فزعه من مقابلة الطلبة له فى الجامعة ، بعد حادث كوبرى عباس ، أفقده حصافة السلوك الدبلوماسى المألوف فى هذه الظروف ، حتى أنه لم يتردد فى دعوة زعماء الطلبة إلى لقائه فى القصر ، وألقى إليهم خبر عزمه على إقالة النقراشى !

وانطلاقا من سياسة الإرضاء التى اختطها الملك لنفسه مع الطلبة ، ظن البعض صحة خبر حصول هذه المشورة المدعاة ، لإدراك الملك أن مظاهرة كوبرى عباس إنما قادها ونظمها الإخوان المسلمون .

وبعد تولى إسماعيل صدقى الوزارة ، مر على دار المركز العام بالحلمية وترك بطاقته ! .. ويعجز المنصف أن يرى فى السلوك خروجاً عن المألوف فى مثل هذه الظروف ، ومهما قيل حول التصريح لجريدة الإخوان بالظهور ، أو شراء ، أوراق الطباعة بالسعر الرسمى ، أو استعمال الجوالة للمعسكرات الحكومية ، فلا يمكن أن يجرى ذلك بدافع شراء موقف الإخوان إزاء سياسة الحكومة ، حتى إذا قصدت الحكومة ذلك ، لأن كل ماقدمته للإخوان لايزيد شيئاً على الحق الطبيعى للجماعة ، إلا أنه فى أبريل سنة (١٩٤٦) أى بعد نحو من شهرين من تولى صدقى للوزارة ، هاجمت صحيفة الإخوان المسلمين إعلان صدقى عزمه على دخول المفاوضات مع الإنجليز ! ، وخرجت منهم مظاهرات متكررة ، وقدموا مذكرة له بواجبه ومسئولياته تجاه الأمة . فلما سافر صدقى إلى لندن لإجراء مفاوضاته مع بيفن فى (١٧ أكتوبر ١٩٤٦) ، أعلن حسن البنا أن حكومة صدقى فى حرصها على المفاوضات ، لاتمثل إرادة الأمة ، وجرت اعتقالات عديدة

للإخوان المسلمين ، واعتقل مرة أخرى الاستاذ أحمد السكرى فى (٢٧) أكتوبر إثر خطبة له امتدح فيها المتظاهرين . فإذا لم يكن هذا علواناً ، فلا يمكن لأحد أن يصف هذه الأحداث بأنها علاقة مودة بين حكومة صدقى وبين الإخوان ! أو بين القصر وبين الإخوان !!

أما ماقيل عن المودة التى بدت فى علاقة الإخوان المسلمين بالنقراشى ، فى أول وزارته التى تلت وزارة إسماعيل صدقى فى (٩) ديسمبر ، فهو موقف يحسب للإخوان لا عليهم ، لأنه بالرغم من العداء السافر الذى حمله النقراشى للإخوان المسلمين ، إثر إقالته بعد مظاهرة كوبرى عباس ، التى قادها الإخوان المسلمون ، فإن سياسته التى بدأ بها حكمه فى (٢٥ يناير سنة ١٩٤٧) ، كانت قطع المفاوضات مع بريطانيا ، وعرض قضية مصر أمام مجلس الأمن ، وهى نفس السياسة التى دعا إليها الإخوان قبل ذلك بعدة أشهر !

فلم يكن معقولا أن يعارض الإخوان المسلمون النقراشى في سياسة أقروها قبل توليه الحكم ، ومع ذلك فعند عودة النقراشى إلى مصر مهزوماً ، بعد تأجيل انعقاد مجلس الأمن ، وبقاء القضية المصرية دون حل[1] ، قام الإخوان المسلمون بمظاهرة حيوا فيها النقراشى تحية عبر عنها بعض مؤرخى هذه الأحداث ، بأنه امتزج فيها شعور الوطنية المتسامح بحرارة مرهفة[2] الحس تهدى إلى بطل مهزوم !!

(١) نص البرقية التى أرسلها فضيلة المرشد العام إلى دولة النقراشى باشا فى نيويورك فى أثناء انعقاد مجلس الأمن توحى بمشاعر الوجدان حيال النقراشى ، وذلك فى ٢٦ أغسطس عام ١٩٤٧ وكان هذا نصها :

إلى رئيس الوزراء

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس وفد مصر - فندق بلازا ، نيويورك

طالبتم بحق الوادى فى الجلاء التام الناجز والوحدة بوضوح وبيان وكشفتم عن مساوىء الاستعمار ومخازيه بقوة وبرهان وصاحب الحق الواضح لاينتظر اعتراف الناس أو إقرار الآخرين له - مادام هو به مؤمنا وبحقه وصدقه مؤمنا .

فاتصلوا بالحكومة المصرية وانتهزوا فرصة اليوم الأغبر يوم توقيع المعاهده المزرية وأعلنوا بطلانها رسميا وإذا لم تجدوا فى مجلس الأمن العدل والنصفة فقرروا الإنسحاب فى إباء وعزة ، ولاعليكم أن تعودوا إلى صفوف المجاهدين ، فلن تصل أمة إلى تحقيق الآمال بعد الجهاد والكفاح وهما ثمن الحرية والاستقلال . والله أكبر ولله الحمد .

حسن البنا

المرشد العام للإخوان المسلمين

(٢) ص ١٣٦ « الإخوان المسلمون » لميتشل المترجم الدكتور محمود أبو السعود .

ومما يؤكد انقطاع الصلة تماماً بين النقراشي والإخوان ، أن تتصدى قوات البوليس لهذه المظاهرة ، وتطلق النار على حسن البنا فيصاب فى يده بجراح !!

فهل تعتبر هذه الأحداث مودة بين النقراشي وبين حسن البنا ؟!!..

أو أنها استمرار لسياسة الغباء والحقد ، التى انتهجها النقراشي فى مظاهرات كوبرى عباس التى خرجت من قبل تنتصر لكرامته المهيضة ، باعتباره ممثلا لمصر حين واجهته الحكومة البريطانية برفض التفاوض معه ، فأبى إلا أن يغرق المتظاهرين فى النيل ؟!

أما دعوة حسن البنا المزعومة إلى القصر فى حفل تعيين إبراهيم عبد الهادى رئيساً للديوان ، فلم تحدث قط طوال حياته ! ولو حدثت لأظهرتها صحف الوفد ، التى كانت تحاول إبراز الإخوان بكل مظهر يتسم بالعمالة للقصر وأحزاب الأقلية !

وليت أحداً يوضح لنا : كيف تمت هذه المقابلة مع الملك التى صحبه فيها مستشاره العسكرى محمود لبيب وماذا دار فيها ؟! بل ماأثرها على سياسة القصر تجاه الإخوان ؟ بدءاً من تمزيق صورة الملك عند زيارته للجامعة ، وانتهاء إلى التعاطف فى عهد صدقى وما لاحقه من اعتقالات ، وفى عهد وزارة النقراشي التى بدأت « مودتها » للإخوان بحادث كوبرى عباس فى وزارته الأولى ، وأردفتها بإصابة البنا فى يده بالرصاص فى وزارته الثانية ، وانتهت به أخيراً إلى قرار حل الجماعة !!

هذا هو لون « المودة » التى أظهرها التاريخ .. فلم تكن فيها مخادعة أو تضليل ، وإنما كان شأنها كشأن مودة أصحاب الدعوات تتحقق حيث يجب أن تظهر وتنمحى حيث لايجب أن تكون !...



حادث تفجير
فندق الملك جورج

... ومازال نور عينيه فى قلبى مجسداً معنى الوفاء للعمل الذى يكلف به المجاهد وللرجال الذين يشاركونه الأداء . داخل الدائرة الفسيحة التى تمثل وفاءه لله .. فحين استفاق رفعت والتقت عيناى به !.. كانت آلام جراحة بالغة !.. ومع ذلك أشار إلىّ بعينيه ويديه أن أبعد عن المكان مخافة انكشاف أمرى !!

فى سنة (١٩٤٦) ، كانت مدينة الإسماعيلية مقرا لنشاط المخابرات البريطانية فى الشرق الأوسط فى أثناء احتلال الجيش الإنجليزى لمدن القناة .

وفى هذا العام كنت أعمل ضابطاً فى بلوكات نظام الأقاليم بالقاهرة — كما أوضحت سابقاً — وكان من المهام التى أندب إليها السفر مع قوات الشرطة لحفظ الأمن فى مختلف جهات القطر ، التى تحتاج إلى تدعيم الأمن بها ، وكانت وزارة الداخلية ترسل إلى مدينة الإسماعيلية عدداً من قوات الأمن بصفة مستديمة ، فى المدينة التى يعيش فيها الإنجليز فى معسكراتهم ، وكان ضباط المخابرات البريطانية يقيمون فى فندق الملك جورج ، ليسهل اختلاطهم مع الأهالى ليحصلوا بسهولة على مايشاءون من معلومات تستخلص بصورة طبيعية من العملاء ، الذين يحضرون إلى الفندق لتناول الطعام أو للإقامة ، فى حين يكشف ترددهم على معسكرات الجيش هويتهم أمام المصريين ، وخاصة العملاء الذين لاعمل لهم داخل المعسكرات .

أما متعهدو المقاولات أو متعهدو توريد الأطعمة ، ممن يترددون على المعسكرات بصورة لا تثير التساؤل ، فكان أغلبهم مجنداً لخدمة المخابرات

البريطانية ، بل كانت هذه إحدى ميزاته التى يختار من أجلها فى التوريد أو فى المقاولات .

وكان الكابتن (Good) (جود) ضابط المخابرات له طابع من خفة الظل وحب الاختلاط وحسن المعاشرة ، تؤهله لإيجاد صلات بالمصريين على مختلف طبقاتهم وألوانهم وثقافاتهم ، وكان الضباط المصريون الذين يتدربون فى الإسماعيلية يعتبرونه « لقطة » لما ييسره لهم من شراء السجاير الإنجليزية الواردة للجيش أو الأطعمة أو غير ذلك بأثمان زهيدة ، أو على صورة هدايا .

وكان هذا الضابط يستفيد – لمصالحه الشخصية ولعمله – من هذه الروابط بأغلى كثيراً من ثمن هداياه !

وكان فندق الملك جورج بهذه المثابة وكراً هاماً للتجسس وملتقى مألوفاً للجواسيس عملاء المخابرات البريطانية .

ولما نما إلى علم الإخوان ذلك صحبت يوماً كابتن (Good) (جود) إلى القاهرة فى سيارة كان يقودها « حسن » أحد ضباط الطيران العراقى الهارب من الحكم الملكى العراقى بسبب ثورة رشيد عالى الكيلانى ، ولجأ إلى الإخوان فى القاهرة وكلفت بوضعه تحت رعايتى والاستفادة من إمكاناته ؛ حتى تتهيأ له أسباب العودة إلى العراق بعد ذلك . وأفهمت هذا الضابط موضوع صلات المخابرات البريطانية ببعض المصريين فى الإسماعيلية ، وأننى سأصحب كابتن « جود » إلى القاهرة وأن عليه أن يقود السيارة من الإسماعيلية كسائق خصوصى لى ، وأن يحاول تبين مايحمله الكابتن « جود » من أوراق فى حقيبته .. فربما وجدنا فيها مايفيدنا فى هذا الشأن إذا غادرنا السيارة إلى إحدى استراحات الطريق .. حيث نزلت مع الكابتن وتركت « السائق » حسن مع الحقائب وعدنا بعد نصف ساعة ليحدثنى الضابط حسن حين وصولنا إلى القاهرة عن بعض تقارير رآها مدونة باللغة الإنجليزية خالية من أسماء أصحابها وإن تضمنت معلومات مبالغاً فيها عن الإخوان المسلمين !! وقائع وهمية .. وصلات أشخاص داخل الإسماعيلية يعتقد أنهم من الإخوان المسلمين ، وقدموا تقارير عن رجال الجماعة فى الإسماعيلية ادعوا ، فيها أن الإخوان لهم عصابات لسرقة المعسكرات الإنجليزية ، وذكرت فيها وقائع حقيقية نسبت للإخوان كذباً .

واستطاع الضابط حسن أن يحفظ بعض الأسماء الواردة فى التقارير وأن يدون بعضها الآخر .. ولكن ذلك لم يكن يمثل كل مافى التقارير .

وعند وصولنا إلى القاهرة وتوصيلنا كابتن « جود » إلى فندق ناسيونال بشارع سليمان باشا .. جلسنا نسترجع معاً هذه المعلومات التى قطعت لدينا بالصلات الوثيقة التى يقيمها كابتن « جود » مع بعض المصريين من المقاولين وغيرهم ، ولم نستطع – إلا على سبيل الاستنتاج والتخمين – معرفة الأشخاص المتعاونين معه فى هذا الشأن ، ولكن جرى بالقطع تأكدنا من نبأ هذه الصلات بفندق الملك جورج بصورة حقيقية لاتحتمل الشكوك ..

وفكرنا فى إرهاب العملاء ، بإعلان كشفنا لاتصالاتهم بالإنجليز ، وفى الوقت نفسه بتضييق الخناق على رجال المخابرات الإنجليزية ، وإشعارهم بأن وراءهم من يكشف أمرهم ! فلم تكن قدرتنا تحتمل شيئاً لعلاج الموقف أبعد من ذلك ! ولو كانت لدينا معدات تصوير للأوراق تعمل بسرعة وضبط كاف ، لأمكننا الوصول إلى معلومات دقيقة من وراء ملاحقاتنا للكابتن « جود » هذا .. ولكن أوقفتنا الحسرة على مدى العجز الذى نعانيه من تخلف قدراتنا عن مواكبة النشاط اللازم لنا فى هذا الشأن ، فى الوقت الذى يجب أن يكون لنا فيه علماؤنا وباحثونا وهم كثرة ولكن لم تكن تجمعنا بهم وحدة التنظيم ، وهذا يعتبر من أهم مايلزم تحقيقه لكل من يتصدى اليوم للتحرك الإسلامى ، ليمسك بزمام التوجيه فيه ، إذ أصبح لاغنى – فى مجال الصراع ضد الشرق أو الغرب – عن استعمال التكنولوجيا الحديثة والعلم المتقدم ، والعلماء المتخصصين ، ليتحرك الجميع كفريق واحد نحو هدف واضح ، يستفيد المجاهدون من إمكاناته .

وأخيراً ..

التقى أمرنا داخل قسم الوحدات على القيام بعملية إرهاب فى داخل فندق الملك جورج ، بإشعال عبوة ناسفة لاتؤدى إلى قتل أحد أو إصابته بجسامة ، وإنما تعلن فقط عن ملاحقاتنا للعملاء والمخابرات الإنجليزية .

وكلفنا الأخ رفعت النجار من سلاح الطيران بالقيام بهذه العملية ، بأن يحمل دوسيه به مادة ناسفة ، يشعلها ثم يتركها فى ردهة الفندق إلى جوار الحائط خلف

ستارة مدلاة على حائط الردهة ، ثم ينهض بعد ذلك ويمضى خارج الفندق !

وجرى التنفيذ على أحسن وجه ، ولكن ظهر للأخ رفعت عند مغادرته المكان أحد رجال المخابرات من الحراس الإنجليز ، الذى أثار شكوكه هذا الدوسيه المتروك ، فتوجه الحارس ليمسك به ، فى حين أصر الأخ رفعت على إنجاح التفجير فعاد إلى الدوسيه وأمسكه بيديه ، ومنع اقتراب أى شخص منه حتى يتم التفجير فى أثناء إمساكه به ! وليكن مايكون !!

صورة نادرة من الشجاعة والالتزام والحزم وإن لم يكن الموقف فى حاجة إليها .. فحتى لو لم يتم الانفجار فقد أدت العملية غرضها تماماً !

ولكن شاء الله أن يضع الأخ رفعت نفسه فى منزلة الشهداء بنيته ، وإن كتب الله له بعد ذلك عمراً مديداً إن شاء الله ، برغم انفجار المادة الناسفة بين يديه !!

وكنت فى هذا الوقت موجوداً بقسم الإسماعيلية أرقب الأحداث وما يتناقل عنها من أخبار ، حين قدم الأخ رفعت محمولا على نقالة إلى مبنى القسم ، وملابسه ممزقة من أثر الانفجار ، وبه حروق كثيرة فى ساقيه ، ومع ضابط المباحث بعض متفجرات ضبطت فى مكان الحادث ، ووضعها فى زحمة العمل على مكتب النوبتجية !

واستفاق رفعت والتقت عيناى به !.. كانت آلام جراحه بالغة !.. ومع ذلك أشار إلى بعينيه ويديه أن أبتعد عن المكان مخافة انكشاف أمرى !!
فلم يكن يفكر فى نفسه وآلامه فى هذا الوقت ، وإنما كان يفكر فى نجاة أخيه .

ومازال نور عينيه يعيش فى قلبى حتى اليوم مجسداً لى معنى الوفاء للعمل ، الذى يكلف به المجاهد وللرجال الذين يشاركونه الأداء ، داخل الدائرة الفسيحة التى تمثل وفاءه لله !!

ووجدت الفرصة سانحة لألتقط بعض المضبوطات التى كانت قريبة منى على مكتب الضابط النوبتجى ، لأدفع عنه بعض مايمكن أن يلحقه فى التحقيق من اتهام .

وحمل الأخ رفعت إلى المستشفى ، وتوجهت إثر الحادث إلى القاهرة حيث كلفت الإخوة أعضاء أسرته بتفتيش منزله للتخلص مما يمكن أن يعتبر دليلا على الاتهام . وعدت إلى الإسماعيلية فى اليوم التالى وزرته فى المستشفى بدعوى الاطمئنان على حراسته ، التى ندبت إليها بعض الوقت قوات الأمن التابعة لى ، وجدته يعيش فى ظل آيات الله التى كان يتلوها طوال وقته ! وسعدت به وله بقدر ماأثقلت قلبى حالته الصحية !

وأحضرنا له بعض الإخوة المحامين ، الذين دفعوا بأن قدراته النفسية والعقلية لاتضعانه فى مستوى المسئولية الجنائية ، التى تمكن النيابة من تقديمه للمحاكمة !

ولم أعجب لاستجابة النيابة والمحكمة لعرضه للكشف عليه للتحقق من هذا الدفاع ، فقد كان تعاطف أجهزة التحقيق كلها يتجه إلى مساعدته ! وأرسلت تقارير المباحث الجنائية للنيابة ، بما يتضمن صلة رجال المخابرات البريطانية بالفندق ، وتردد عملائها عليها ، وعزوا الحادث لهذا السبب ، ولم يلبث جهاز المخابرات الإنجليزية أن غادره وانكمش العملاء المصريون والأجانب .. وتناقل الناس أن الإخوان المسلمين يطاردون الخونة من المصريين والأجانب المتصلين بالإنجليز .. حين عرفت هوية الأخ رفعت النجار عند السؤال عنه فى سلاح الطيران ، فقيل ، إنه من الإخوان المسلمين !

وتوجه الأخ رفعت للإقامة بمستشفى الأمراض العقلية بالقاهرة بالعباسية فترة اختبار ، انتهت بكتابة تقرير طبى من مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية إلى المحكمة بالإسماعيلية ، بعدم مسئوليته الجنائية عن هذا الحادث !!

ولكن لم ينفع هذا التقرير لدى النقراشى بدفع المسئولية الجنائية عن الأخ رفعت النجار ، وبالتالى عن جماعة الإخوان المسلمين ، كما لم يشفع نه ماوصله من تقارير المباحث الجنائية المصرية ، عن أن الفندق كان وكراً للمخابرات البريطانية ، بل اعتبر النقراشى هذا الحادث سبباً من الأسباب الداعية إلى حل جماعة الإخوان المسلمين فى ديسمبر سنة (١٩٤٨) م .



أحداث سنة ١٩٤٨

[كنت أحاكمهم فأصبحت منهم ..]
المستشار أحمد كامل

كانت هذه السنة حافلة بالأحداث التى أثرت تأثيراً كبيراً على كيان الجماعة ، ففى مارس سنة (١٩٤٨) اغتيل الخازندار بيد الأخوين محمود زينهم ، وحسن عبد الحافظ ، وحكم عليهما بالسجن المؤبد فى (٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨) ، وتم هذا الحادث بغير علم المرشد ، وبغير إذنه مما أثر عليه تأثيراً بالغاً .

وأراد الاستاذ المرشد بادىء الأمر أن يتحقق أن هذا الحادث قد قام به السندى ، حيث جرى فى ظنه احتمال حدوثه من بعض الطلبة غير المسئولين ، الذين يخضعون لقسم الطلاب ، والذى كان مسئولا عن العمل فيه فى هذا الوقت الاستاذ محمد فريد عبد الخالق ، ولذلك ما إن قرأ الاستاذ المرشد هذا النبأ فى الصحف بعد فجر هذا اليوم ، حتى أرسل من يستدعى الاستاذ فريد عبد الخالق على عجل ، ليقابله فى منزله فى صباح هذا اليوم الباكر ، فذهب إليه على التوّ ، إذ كان يسكن فى منزلى فى هذا الوقت قريباً من منزل الاستاذ المرشد .

وسأله المرشد عما إذا كان لقسم الطلاب دخل فى هذا الحادث ؟ فأجابه بالنفى طبعاً .. وأنه لايمكن أن يصدر لأحد الطلاب أمراً بهذا الخصوص ، وأخذ الغضب والأسف من المرشد كل مأخذ ، وهو يقول : إن هذا يعنى تدمير الجماعة التى قضى عمره فى بنائها ! وأن الرصاصات التى أطلقت على الخازندار إنما أطلقت على صدره هو !!

ولم يخفف من هول الحادث ماتذرع به السندى عندما ووجه برد الفعل هذا لدى المرشد ، فادعى أن المرشد قال فى مجلس عام : إن القاضى يستأهل القتل وذلك عندما سمع بالأحكام القاسية ، التى صدرت ضد أشخاص ضبطوا فى الإسكندرية أمام نادى الجيش الإنجليزى ومعهم قنابل لم تفجر بعد ، فأصدر عليهم القاضى الخازندار أحكاماً قاسية فى نفس الوقت الذى حكم فيه على حسن

قناوى سفاح الإسكندرية ، الذى ارتكب جنايات قتل وهتك عرض أثارت الفزع والغضب فى الرأى العام وخاصة فى الإسكندرية،فقضى عليه بالسجن سبع سنوات ! فاعتبر السندى أن هذه العبارة من المرشد إذناً ضمنياً ، على الخازندار !!

وهذا تبرير غير معقول لحادث كهذا ، ولكن الحقيقة كانت كامنة وراء شعور السندى فى هذا الوقت باستقلاله هو ، وبمن يتولى قيادتهم من الإخوان ، عن سلطان الجماعة وقائدها ، الأمر الذى سهل له هذا السلوك ، فلم يكن من حق أحد من إخوان النظام أن يتصل بالمرشد فى شأن من شئون النظام الخاص إلا عن طريقه ، وبهذا عزل إخوان النظام تماماً عن قيادة الدعوة ، وأصبح فَهْم السندى لدور المرشد ، هو أن يبحث له عن مخرج أمام الناس لترميم الصدوع التى تحدثها أمثال هذه التصرفات غير المسئولة ، وتكييف الرأى العام فى داخل الجماعة وخارجها لتقبل هذه الحوادث !

وفى (١٣) مايو – قبل دخول الجيش المصرى فلسطين – أعلنت الأحكام العرفية ، وفى (٢٠) يونيو نسفت بعض المساكن فى حارة اليهود الذين ينتمون إلى طائفة اليهود الربانيين فى القاهرة ، رداً على مذبحة دير ياسين التى ارتكبها اليهود فى فلسطين فى (١٩٤٨/٤/٩) م .

وفى ١٦ يوليو ألقت طائرة إسرائيلية – حلقت فى سماء القاهرة – قنابلها على أحد الأحياء الفقيرة – حى البرامونى – قرب قصر عابدين فهدمت منازل كثيرة وقتلت عدداً من السكان .

وكان الرد على هذا الحادث فى (١٩) يوليو هو نسف محلى شيكوريل وأوريكو ، وفى صباح نفس اليوم أعلنت الحكومة المصرية الهدنة الأولى .

ولكن فى أواخر يوليو وأوائل أغسطس أعلن الوطنيون عدم رضائهم عن هذه الهدنة فدمروا محلات بنزايون وجاتينيو ، كما دُمِّر فى (٢٢) سبتمبر جزء من حارة اليهود القرائين .

وفى (١٢) نوفمبر دمر انفجار آخر شركة الإعلانات الشرقية التى ساعدت النشاط الصهيونى فى ذلك الحين .

ولم تستطع سلطات الأمن أن تنسب هذه الحوادث إلى الإخوان المسلمين إلا فى أثناء عرض قضية الجيب فى ديسمبر سنة (١٩٥٠) ، حين نسبتها إليهم دون دليل ، إذ قرر المدعى أن الجماعة عمدت إلى لفت الأنظار إليها عام (١٩٤٦) ، باستخدام العنف المباشر ضد الإنجليز ، وبإثارة الاضطرابات من أجل فلسطين ، ولهذا يكون الإخوان المسلمون مسئولين عن حوادث النسف والتدمير ، التى وقعت على اليهود فى مصر فى الفترة مابين يونيو ونوفمبر سنة (١٩٤٨) وأن فلسطين لم تكن إلا ستاراً يخفى وراءه القصد الحقيقى ، وهو القيام بثورة ضد نظام الحكم فى مصر !!

ولكن فى شهر أكتوبر ضبط مخزن للأسلحة[١] والذخيرة فى عزبة الشيخ فرغلى ، قائد حركة الإخوان المسلمين فى فلسطين ، وكان مجهزاً للنشاط الذى يمارسه الإخوان فى حرب فلسطين . وفى (١٥) نوفمبر ضبطت سيارة جيب أمام أحد المنازل بحى العباسية بها صناديق خشبية ، وأثارت السيارة شبهة رجال المباحث ، لأنها لم تكن تحمل النمرة المعدنية المفروض حملها ، ولما اتجه رجال المباحث إلى راكبى السيارة حاولا الهرب واتضح أنهما من الإخوان ، وضبط شخص ثالث كانت معه حقيبة بها أوراق تحمل سجلات ومستندات عن الجهاز الخاص للإخوان ، وقبض على عبد الرحمن السندى ، وبلغ المقبوض عليهم فى هذا الحادث اثنين وثلاثين شخصاً ، وهو الحادث الذى سمى فيما بعد حادث « السيارة الجيب » . .

وفى (٤) ديسمبر قامت مظاهرة كبيرة فى الجامعة أثارها الإخوان ضد محادثات الهدنة المقترحة لحرب فلسطين ، وحشدت قوى الشرطة وعلى رأسها سليم زكى حكمدار القاهرة لتفريق المظاهرات ، وأخذ الطلبة مواقعهم فى كلية الطب فوق أسطح البناية ، وأخذوا يقذفون رجال الشرطة بالطوب والحجارة ، وأطلق رجال الشرطة عليهم النار ، ورد الطلبة بأن قذف أحدهم قنبلة أصابت سليم زكى وقتلته . .

واتهم الإخوان المسلمون بقتل سليم زكى لأنهم قادوا المظاهرة ، فى حين لم يستطع البوليس ضبط أى شخص أسندت إليه تهمة إلقاء القنبلة .

---

(١) فى أكتوبر سنة ١٩٤٧ سافرت – أول كتيبة من الإخوان المسلمين إلى الميدان فى فلسطين وكان أميرها الشيخ فرغلى وقائدها محمود لبيب فلم يكن غريباً أن يكون فى عزبة الشيخ فرغلى مخزن للأسلحة والذخيرة للنشاط الذى يمارسه الإخوان فى حرب فلسطين .

حل جماعة الإخوان المسلمين

وفى (٨) ديسمبر أصدر النقراشى قراراً بحل جماعة الإخوان المسلمين وبناء على أن الجماعة كانت تهدف لقلب نظام الحكم فى البلاد ، وسردت المذكرة التفسيرية لهذا القرار وقائع مختلفة أو مبالغ فيها ، ونسبتها إلى الجماعة تبريراً لاتخاذ قرار حلها منها[١] :

أولا – الجماعة مسئولة عن قتل شخصين وإصابة آخرين فى معارك « ضد خصومها » يومى (٦ يوليو سنة ١٩٤٦ ، ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٨) .

ثانيا – فى شهر ديسمبر سنة (١٩٤٦) ، ألقيت متفجرات داخل فندق الملك جورج فى الإسماعيلية ، كما ألقيت متفجرات أخرى فى (٢٤) ديسمبر على مؤسسات عديدة فى مدينة القاهرة ، وأعقب ذلك القبض على عضوين من أعضاء الجماعة أدين أحدهما .

ثالثاً – فى (١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦) ، قبض على أعضاء من الجماعة يقومون بصنع القنابل والمتفجرات فى الإسماعيلية .

رابعاً – تشكيل الجماعة لنظام الجوالة المدربة تدريباً عسكرياً كان المقصود به قلب نظام الحكم .

خامساً – حدوث مصادمات عديدة بين أعضاء الجماعة وبين رجال الشرطة تجاوزت حد المقاومة إلى الاعتداء .

سادساً – فى (١٨ يناير سنة ١٩٤٨) أشعلت الجماعة النار فى غابة لأحد الملاك فى كفر بدواى وفى (٣ فبراير سنة ١٩٤٨) ، قامت الجماعة بتحريض أهالى كفر البرامون ، ليثوروا طلباً لزيادة الأجور وليطالبوا بإيجارات معتدلة ، وأن

(١) انظر وثائق الحركة . قرار حل جماعة الإخوان المسلمين . فى آخر الكتاب . الوثيقة رقم (١) وانظر أيضاً حيثيات حكم مجلس الدولة فى الوثيقة رقم (٢) الذى تضمن الرد عليه وإلغاء قرار الحل ، بعد مناقشة هذه المذكرة التفسيرية .

الجماعة قامت بتظاهر نودى فيه بعبارات ملتهبة ، وأنها قاومت الشرطة بالأسلحة النارية والحجارة فضلا عن أنه فى (١٦ يونيو سنة ١٩٤٦) أوحت إلى العمال بإحدى القرى التابعة لوزارة الزراعة أن يقوموا بإضراب ، ليؤيدوا المطالبة بتملك هذه الأراضى .

وأخيرا ....

من العجيب أن قرار الحل لم يشر إلى شيء من حوادث نسف حارة اليهود القرائين أو حادث حارة اليهود الربانيين أو حوادث شيكوريل وأريكو أو حوادث شركة الإعلانات الشرقية أو حوادث جاتينيو .. ؛ لأن السبب فى هذه الأحداث كان كامناً فى قبول النقراشى توقيع الهدنة الثانية مع اليهود ، فى الوقت الذى كانت فيه كتائب الإخوان المسلمين تقذف فلذات أكبادها فى فلسطين لحرب اليهود ، فأراد النقراشى أن يسدل ستاراً من التعتيم على قرار الهدنة الذى كان يمهد له !

ولكن ذلك لم يمنع سلطات الاتهام فى قضية الجيب التى نظرت بعد مقتل النقراشى من إثارة هذه الحوادث فى مرافعة النيابة ، واعتبرتها أدلة لإدانة الجماعة ، غير أن المحكمة لم تقض فقط ببراءة الجماعة مما نسب إليها ، وإنما أشادت بها وأظهرت دورها المشرف فى خدمة مصر ، كما سنورد ذلك فيما بعد ، وبهذا أعفتنا المحكمة التى أصدرت حكمها فى (١٧ مارس سنة ١٩٥١) فى هذه القضية – أى بعد كل الأحداث التى ادعى أن الإخوان قاموا بها منذ يناير سنة (١٩٤٨) ، بما فيها قتل النقراشى – عن تفنيد هذه التهم والتى أوردها قرار الحل حين وجهت فى حيثياتها اللوم إلى الحكومة ، لانتهاكها حقوق المواطنين ، حيث ثبت تعذيب الأخ مصطفى كمال عبد المجيد ، الذى اتهم فى حادث حامد جودة ، حينما استغاث بإبراهيم عبد الهادى رئيس الحكومة الذى حضر التحقيق فى قسم مصر القديمة ورآه معلقاً فى الهواء ويضرب بالسياط ، فلم يحاول منع التعذيب واعتبرت المحكمة ذلك تدخلا سافراً من الحكومة فى التحقيق وتجريحاً للعدالة .

وخطأت المحكمة كذلك وصف النيابة للجهاز الخاص ، بأنه جهاز إرهابى وذلك حين قالت فى حيثيات الحكم : إنه تدريب يتمشى مع الأهداف المقررة

لتحرير وادى النيل[1] وجميع البلاد الإسلامية ، وأنه لم يتضمن أو يدع إلى ارتكاب « الجريمة » ، ولايعنيه أو يعيبه ، أن بعض أعضائه كونوا من تلقاء أنفسهم مؤامرة إجرامية لأعمال القتل والتخريب .

واعتبرت المحكمة التى أصدرت حكمها فى قضية الجيب فى (١٧) مارس سنة (١٩٥١) أن ثناء اللواء أحمد المواوى واللواء أحمد فؤاد صادق فى شهادتهما أمام المحكمة « على البذل والفداء الذى قدمه الإخوان فى الصراع الفلسطينى ، وعلى مستوى التدريب العالى الذى حصلوا عليه ، كل ذلك جدير بالتقدير فى الحكم على نوايا الجماعة وحقيقة أهدافها » .

---

(١) نص من حيثيات الحكم فى قضية الجيب وبقية الحيثيات فى باب الوثائق

تناول الحكم الكلام عن جماعة الإخوان المسلمين مشيراً إلى نشأتها ومسارعة فريق كبير من الشباب للالتحاق بها . والسير على المبادىء التى رسمهامنشئوهاوالتى ترمى إلى تطهير النفوس مما علق أو يعلق بها من شوائب ، وإنشاء جيل جديد من إخوان مثقفين ثقافة رياضية عاليه مشربه قلوبهم بحب وطنهم ، والتضحية فى سبيله بالنفس والمال .

ومضت تقول : وقد كان لابد لمؤسسى هذه الجماعة لكى يصلوا إلى أغراضهم أن يعرضوا أمام هذا الشباب مثلا أعلى يحتذونه ووجدوه فى الدين الإسلامى وقواعده التى تصلح لكل زمان ومكان فأثاروا بهذا المثل العواطف التى كانت قد خبت فى النفوس ، وقضوا على الضعف والاستكانة والتردد .

وهذه الأمور تلازم عادة أفراد شعب محتل مغلوب على أمره فقام هذا النفر من الشباب يدعو إلى التمسك بقواعد الدين والسير على تعاليمه وإحياء أصوله ، سواء أكان ذلك متصلا بالعبادات والروحانيات أو بأحكام الدنيا .

ولما وجدوا العقبه الوحيده فى سبيل إحياء الوعى القومى فى هذه الأمة هى جيش الاحتلال ، الذى ظل بين المحتل وبين فريق من الوطنيين الذين ولوا أمر هذا البلد مباحثات ومفاوضات على اقدار الأمور ليخلص الوادى لأهله ، ولم تنته هذه المفاوضات والمحاولات الكلامية إلى نتيجة طيبة ، ثم جاءت مشكلة فلسطين وماصحبها من ظروف وملابسات .

ولما كان هذا .. اختل ميزان بعض أفراد شباب جماعة الإخوان فبدلا من أن يسيروا على القواعد التى رسمها زعماؤهم ، والتى كانت قديرة حتما على تربية فريق كبير من أفراد الشعب وتثقيفهم وإعلاء روحهم المعنوية .. ، بدلا من السير على هدى هذه المبادىء أرادوا أن يختصروا الطريق – ظنا منهم أن أعمال العنف تبلغ بهم أهدافهم من سبيل قصير .

فاتحدت إرادتهم على القيام بأعمال قتل ونسف وغيرها مما قد لايضر المحتلين بقدر مايؤذى بمواطنيهم ، وذهبوا فى سبيل ذلك مذهبا شائكا ، منحرفين عن الطريق الذى رسمه لهم رؤساؤهم ، والذى كان أساسا قويا لبلوغهم أهدافهم .

وحيث أنه يتبين من كل هذا أن هذه الفئة الإرهابية لم يحترفوا الجريمة ، وإنما انحرفوا عن الطريق السوى ، فحق على هذه المحكمة أن تلقنهم درسا .

درس رءوف :

على أن المحكمة تراعى فى هذا الدرس جانب الرفق ، فتأخذهم بالرأفة تطبيقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات ، لأنهم كانوا من ذوى الأغراض السامية التى ترمى أول ماترمى إلى تحقيق الأهداف الوطنية لهذا الشعب المغلوب على أمره .

ومن هنا نستطيع القول بأن ماجاء فى قرار حل جماعة الإخوان المسلمين الذى أصدره النقراشى ، طاش أغلبه عن المضمون الذى ادعاه ، وهو أن الجماعة كانت تهدف بتدريب الجوالة والأسلحة المضبوطة لديها وصناعة القنابل والمتفجرات ، إلى قلب نظام الحكم ، كما فشل فى صبغ الجماعة بالإجرام ، لما قام به بعض أفرادها تحت قهر الأحداث من أعمال وصفت بأعمال القتل والتخريب[1] ، كحادث الخازندار ومقتل النقراشى .

أما ماأشارت إليه مذكرة الحل من أن الجماعة مسئولة عن إشاعة العنف بين العمال والفلاحين فى القرى ، وإشعالها النار فى غابة لأحد الملاك بكفر بدواى ، وتحريضها أهالى كفر البرامون ليثوروا طلباً لزيادة الأجور ، وليطالبوا « بإيجارات معتدلة » ، فأمر لا يحتاج تفنيده إلى كبير عناء ، فالعنف الذى تدعى الحكومة أن الجماعة أشاعته بين العمال والفلاحين ، لم يكن سوى الروح الجديدة التى بعثتها تعاليم الإسلام ، والذى نهضت به هذه الجماعة فى الأمة جمعاء ، بدفع الظلم السياسى [الاستعمار الأجنبى] ، ودفع الظلم الاجتماعى المتمثل فى استغلال الملاك لجهد العامل والفلاح ، وقد ذكرنا فى هذا الصدد قصة « ريان » الذى كان معتقلا فى الطور وهداه الله إلى العمل للإسلام ، وذهب شهيداً بعد الإفراج عنه بسبب مواجهته لملاك الأرض .

أما موضوع كفر بدواى الذى اتهم فيه الأخ محمد وادى ، فقد برأت المحكمة ساحته من تهمة الشروع فى قتل شيخ خفراء كفر بدواى ، واعتبرته المحكمة دفاعاً شرعياً عن النفس ، وأما تهمة إشعال النار فى غابة أحد الملاك المدعاة فى قرار الحل ، فقد انتهت بالحفظ لأن النيابة لم تقتنع بالأدلة ، ولمست أنها تهمة كيدية .

---

(١) يتحدث الدكتور زكريا سليمان البيومى فى كتابه الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية فى الحياة السياسية المصرية من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٨ فيقول فى ص١٣١ :

وإذا أخذ البعض على أعضاء الجهاز الذى قتل كلا من القاضى أحمد الخازندار ومحمود فهمى النقراشى ولم يثبت قانوناً قتل أعضاء الإخوان لغيرهما فإن القتل كان فى الحادثين حالة فردية لاينبغى معها إلصاق تهمة امتهان القتل بالجهاز أو الجماعة ، وإذا كان هناك إجماع على الدور البطولى الذى قام به متطوعو الإخوان وهم من أعضاء هذا الجهاز - فى أغلبهم - فى حرب فلسطين فإن هناك خلافاً فى الآراء حول أعمال الجهاز الأخرى وبخاصة التى تتعلق بالإعداد للوصول إلى الحكم !

أما الدعوى بتحريض الإخوان للعمال كى يثوروا للمطالبة « بأجور معتدلة » ، فقول يثير الدهشة ، « فالمطالبة » ذاتها لا يمكن أن تعتبر ثورة ، بل هى المدخل الصحيح للحصول على الحق ، وموضوع المطالبة نفسه – مادام لا مغالاة فيه ، كما يشرح قرار الحل حيث يقول « المطالبة » « بأجور معتدلة » – يؤكد طبيعة هدف الجماعة ، وهو رفع الظلم الاجتماعى عن الناس ، بغير مغالاة ولا إجحاف بحق الملاك .

مصـــرع النقراشـــى :

ومن هنا نستطيع تصور وقع قرار الحل على نفوس الإخوان المسلمين – النظام الخاص وعامة الإخوان – لندرك ماتلا ذلك من أحداث أسفرت عن قتل النقراشى فى يوم (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨) ، بواسطة أحد الإخوان بعد محاولات متعددة ومريرة من جانب المرشد ، فى تجنب هذه الكارثة[١] ، بالإضافة إلى الحقائق التى كانت تلقى ظلها على النقراشى بالعمالة للإنجليز ، فى مواقفه المتعددة من حوادث كوبرى عباس فى (٩ فبراير سنة ١٩٤٦) على أيدى الشرطة المصرية تحت إشراف[٢] البريطانيين ، ثم موقفه كذلك من المظاهرات التى قام بها طلبة الجامعة ضد محادثات الهدنة المقترحة لحرب فلسطين فى (٤ ديسمبر[٣] سنة ١٩٤٨) ، قبل قرار حل جماعة الإخوان بأربعة أيام فقط ، وطبعاً جاء قرار الحل هذا رداً عليها وليمهد لاتفاقية « رودس » للهدنة ، التى وقعت فى (٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩) م .

---

(١) وذلك بالقيام باتصالات مكثفة مع المسئولين الذين رفض بعضهم مقابلته ، وعلى رأسهم النقراشى باشا نفسه ، حتى إنه عندما طلب المرشد لقاء مكتب الإرشاد – داخل المعتقل – لتهدئة الخواطر بسبب قرار الحل ، أشر النقراشى على هذا الطلب ، بأن تهدئه الخواطر من واجبات الحكومة ، وليس من مهمة حسن البنا !! . .

(٢) ص ١٣٧ كتاب ميتشل عن « الإخوان المسلمين » ترجمة الدكتور محمود أبو السعود .

(٣) كانت محادثات الهدنة تجرى فى هذا الوقت بين اليهود والمصريين مما دعا طلبة الجامعة إلى التظاهر فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، بينما جرى توقيع الاتفاقية رسمياً بعد وفاة النقراشى فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ م .

ولعله من المفيد أن نعرض هنا لرسالة « القول الفصل » وهى آخر ماكتب المرشد حسن البنا – رحمه الله – للإخوان ، بعد أن حيل بينه وبينهم ، فاضطر إلى توزيعها عليهم وتصدى فيها للرد على بيان الحكومة بحل الجماعة ، وأورد فيها وجهة نظر الإخوان فيما ادعته الحكومة من مفتريات نورد هنا بعض فقراتها بعد تفنيده للتهم الثلاث عشرة التى أوردتها مذكرة الحل :

– أشارت مذكرة وكيل الداخلية إلى أن الإخوان اتخذوا من الدين وسيلة لخوض غمار السياسة ، وأنهم أرادوا بذلك الوصول إلى الحكم وقلب النظم المقررة فى البلاد[1] .

وكل من اتصل بالإخوان ودرس نظمهم يعلم تمام العلم بطلان هذا الاتهام ، وكل ماهنالك أن الإخوان – كهيئة إسلامية جامعة – مزجت الوطنية بروح الدين ، واستمدت من روح الدين أسمى معانى الوطنية ، ولم تبتدع ذلك ابتداعاً ، ولم تخترعه اختراعاً ، وإنما هى طبيعة الإسلام الحنيف الذى جاء للناس ديناً ودولة ، وكل مواقف الإخوان فى ميدان السياسة مواقف وطنية خالصة ، بريئة كل البراءة عن حب الدنيا أو الرغبة فى الوصول إلى الحكم أو الغنيمة ، تهدف إلى إصلاح النظم المقررة فى البلاد ، حتى تتفق مع دينها وعقيدتها ، ونص دستورها الذى ينادى بأن دينها الرسمى الإسلام .

– وليست الأوراق التى توجد بأيدى الأفراد وفى حيازتهم حجة على هيئة عاشت تعمل وتجاهد ، فى حدود ظاهرة عشرين عاماً كاملة ، ولكن الحجة هى قوانين هذه الهيئة ولوائحها ونشراتها ، التى اعتمدتها جهات الاختصاص . ومنذ صدور القانون رقم (٤٩ لسنة ١٩٤٥) الخاص بتنظيم جماعات البر والأعمال الخيرية،حدد الإخوان المسلمون نواحى نشاطهم تحديداً واضحا دقيقاً ، وفصلوا بين العمل للبر والخدمة الاجتماعية ، وبين العمل للوطنية ونشر الدعوة الإسلامية ، ووضعوا لكلتا الناحيتين نظاماً دقيقاً ولوائح مفصلة اعتمدتها وزارة الشئون

---

(١) فى ١٩٥٢/٧/٤ نشرت الصحف حيثيات حكم مجلس الدولة الصادر فى ١٩٥٢/٦/٣٠ بإلغاء هذا الأمر العسكرى القاضى بحل الجماعة ، وناقشت دفوع الحكومة ، كما ناقشت مذكرة الأمن العام ويمكن الرجوع إليه فى باب الوثائق وثيقة رقم (٢) .

الاجتماعية ، وفيها بيان غايتهم ووسيلتهم كاملة ، وساروا فى حدود هذه الأوضاع يلتزمونها بكل دقة إلى الآن ، وليس من هذه الوسائل الجريمة ولا الإرهاب كما تريد المذكرة أن تقول .

ولعل الذى يسَّر للحكومة سبيل هذا الاتهام وسهّله عليها ، وأوجد بين يديها بعض الشبهات - لا الأدلة - عليه ، هو عمل الإخوان وجهادهم فى سبيل فلسطين ، وإن كان هذا العمل من أنصع الصفحات وأمجدها فى تاريخ دعوتهم ، فقد احتاجت فلسطين الشقيقة إلى السلاح قبل التقسيم بأشهر ، ونشطت فى جمعه بعض الهيئات ، وأذنت الجهات المختصة من طرف خفى بهذا الجمع ، وشجعت الإخوان على التعاون مع تلك الهيئات ، باعتبارهم أقدر الناس على بذل هذه المعونة ، لانتشار شُعَبهم وامتداد دعوتهم إلى كل مكان ، فأبلى الإخوان فى ذلك أحسن البلاء ، وكانوا عند حسن الظن .

وأعلن التقسيم : ونشبت الثورة فى فلسطين ، والتحم العرب واليهود فى معارك شعبية ، وللإخوان فى فلسطين أكثر من عشرين شُعْبة فى الشمال والوسط والجنوب ، وتدفق سيل الأهلين من الفلسطينيين، يريدون شراء السلاح من مصر ، وفتحت الحكومة المصرية لهم الباب وعقدت الجامعة العربية عدة اجتماعات ، وألفت لجنة لمساعدة هؤلاء الأهلين ، حتى يحصلوا على مايريدون ، وقبل الإخوان رسمياً فى هذه اللجنة ، وتطوع بعض شبابهم لهذه الغاية ، وتركوا مصالحهم وراءهم ظهرياً ، وبذلوا فى ذلك غاية المجهود ، وقدموا كل مايستطيعون واحتملوا كثيراً من التضحيات المالية فى هذا السبيل ، وبخاصة بعد أن عدلت الحكومة عن خطتها ، وصادرت كثيراً من المشتريات التى اشتريت لأهالى فلسطين بمعرفتهم أو عن طريق الإخوان ، وكان جزاء هؤلاء الإخوان أخيراً السجن وسوء الحساب .

وأقرت الجامعة العربية فكرة التطوع ، فتقدم الآلاف من شباب الإخوان يريدون الموت فى سبيل الله ، وظلت الجامعة والحكومة مترددتين بين الإقدام والإحجام ، والحماسة تشتد ، والنفوس تغلى ، مما دعا المركزالعام أن يبعث بمائة إلى معسكر « قطنا » بسوريا ، وهم كل مااستطاع أن يقنع المسئولين هناك بقبوله . ولكن ذلك لم يشف غلة الإخوان ، فاستأذنوا فى إقامة معسكر لهم بالقرب من العريش ، يمارسون فيه التدريب استعداداً لدخول فلسطين ، وأذن لهم فى ذلك ، وأقاموا

معسكراً كبيراً لعدد منهم يزيد على المائتين ، يمدهم فيه المركز العام بكل مايحتاجون إليه من أدوات وتموين وسلاح وعتاد بإذن الحكومة وعلمها ، حتى تم تدريبهم ، ودخلوا فلسطين فى مارس (آزار) سنة (١٩٤٨) ، أى قبل دخول القوات النظامية بأكثر من شهرين ، واحتلوا هناك معسكر النصيرات جنوبى غزة ، وكان لوجودهم هناك أحسن الأثر فى رد عدوان اليهود وطمأنينة السكان .

وتحركت الحكومة وهيئة وادى النيل العليا لإنقاذ فلسطين ، وأعدت معسكر « هايكستيب » لتدريب المتطوعين ، وتقدم إليه أكثر من ستمائة على دفعات ، فجهزتهم الحكومة ، ودخلوا مع القوات النظامية ، ووزعوا على مختلف الجهات ، وظفروا - بحمد الله - بتقدير كل من عرفهم ، أو اتصل بهم أو رأى حسن بلائهم وإخلاص جهادهم ، فقد رابط الإخوان فى « صور باهر » وفى « بيت لحم » وعلى مشارف القدس ، واقتحموا « رامات راحيل » من جهة الوسط واحتلوا معسكر النصيرات ومعسكر البريج ، ونسفوا مستعمرة « ديروم » ، واشتركوا فى معارك « عسلوج » وحاصروا « المسنة وبيرون إسحق » ، وترددت نقطهم الثابتة والمتحركة فى كل مكان من جهة الجنوب .

واستشهد منهم قرابة المائة وجرح نحو ذلك وأسر بعضهم ، وكانوا مثال البسالة والبطولة والعفة والشرف والنزاهة وحب الاستشهاد ، فكان طبيعياً أن تحصل الحكومة على بعض عتاد لم ينقل بعد إلى ساحة المعركة ، وأن تجد فى بعض الأماكن بقايا من المتخلفات ، ولكن ليس معنى هذا أبداً أن الإخوان المسلمين المؤمنين المجاهدين المحسنين قد أصبحوا خطراً يهدد سلامة الأهلين فى الداخل وهم دعاتهم ، وسلامة الجيوش فى الخارج وهم زملاؤهم .

الدوافع الحقيقية لموقف الحكومة :

مستحيل أن يكون الدافع الحقيقى لهذه الخطوة الجريئة من الحكومة مجرد الاشتباه فى مقاصد الإخوان ، أو اعتبارهم مصدر تهديد للأمن والسلام ، وهو مالم يقم عليه دليل ولا برهان . ولكن الدافع الحقيقى فيما نعتقد ، هو انتهاز الأجانب فرصة وقوع بعض الحوادث ، مع اضطراب السياسة الدولية ، وقلق الموقف فى

فلسطين ، وتردد مصر بين الإقدام والإحجام ، فشددوا الضغط على الحكومة ، وقد صرح بذلك سعادة « عمار بك » نفسه وأقر بأن سفراء بريطانيا وأمريكا وفرنسا قد اجتمعوا فى « فايد » ، وكتبوا لدولة النقراشي باشا فى صراحة ، بأن لابد من حل الإخوان المسلمين ، وكان فى وسع دولته أن يزجرهم عن مثل هذا التدخل فى شأن داخلى بحت ، وأن ينظرهم حتى تظهر نتيجة التحقيقات ، وأن يتعاون مع المسئولين من الإخوان على إزالة هذا الوهم من أنفسهم ، ولكنه بدلا من ذلك استجاب لهذه الرغبة الأجنبية ، وأصدر قرار الحل ، فأشمت الأعداء ، وأحزن المؤمنين الأتقياء . وهكذا تقوم الشواهد كل يوم على أن مصر للأجانب ، قبل أن يكون لأهلها منها نصيب ، وأن على صفوة شعبها أن تقدم حرياتها قرباناً لإرضاء السفراء ورعايا الدول ، التى طالما ناصبتنا العداء ، وأنزلت بنا البلاء ، ولاحول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

ويكون لما يشاع عن قرب الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية أصل فى هذه الخطوة أيضاً ، كما قد يكون للموقف الحزبى والتأهب للانتخابات القادمة دخل كذلك ، ولايعلم بالحقيقة غير الله ، ولله عاقبة الأمور .

ولقد كان الأمر العسكرى غريباً فى نفسه وفى طريقة تنفيذه ، ولايمكن أن يقول إنسان إن حل هيئة من الهيئات يستلزم اتهام كل من يتصل بها ، أو حمل اسمها بالجرم والعدوان ، ومصادرته فى حريته وماله وعمله ومهاجمته فى كل مكان ، ولئن جاز فى عرف الأحكام العسكرية أن تحل الهيئات ، فما بال الشركات التى لاصلة بينها وبينها إلا مجرد الاسم ، مع تمام الفصل فى كل الأعمال ونواحى النشاط .

إن شركة المناجم والمحاجر ، وشركة الإعلانات العربية ، وشركة الإخوان للنسيج ، وشركة دار الإخوان للصحافة ، وشركة دار الإخوان للطباعة ، وشركة مدارس الإخوان بالإسكندرية ، كلها شركات لاصلة لها بالهيئة ، جمعت رءوس أموالها من أفراد بصفتهم الشخصية ، فكيف يصح فى ذهن أحد أن تصادر أموالها لا لشيء إلا لأنها تحمل اسم الإخوان . وهؤلاء العشرات من الإخوان من كرام الشباب لماذا يعتقلون بغير جريرة ولاسبب ، وتمنع عنهم أدواتهم الضرورية ، ويلقى كثير منهم فى سجون الأقسام مع المجرمين وغيرهم من أرباب السوابق

ومعتادى الإجرام ، ويتركون فريسة للبرد والجوع ، ولايسمح بأن يقدم لهم الغذاء أو الغطاء ؟!!

ولقد ضربت الرقابة الشديدة حول مسكن المرشد العام ، وأحيط بسياج من رجال البوليس الملكى مزودين بموتوسيكل ، حتى إذا دخل داخل أو خرج خارج أدركوه فقبضوا عليه كائناً من كان ، وذهبوا به إلى أحد الأقسام حيث يقضى ليلة أو ليلتين ، ثم يعمل له بعد ذلك تفتيش وتحر ، ويطلق سراحه ؛ أو يظل معتقلا إلى ماشاء الله !! هذا الأسلوب من الحرب والتعسف لم تسلكه الحكومة مع اليهود ، ولا مع أشد الأعداء عداوة للوطن والحرب على أشدها ، ولم يعمد إليه الإنجليز إبان الحروب الماضية ، ولكن لجأت إليه الحكومة مع الإخوان المسلمين فى هذا الوقت !!

إن هذا القرار فيما نعلم باطلٌ شكلا ، لأنه ليست هناك جماعة الإخوان المسلمين ، وإنما هناك جماعات اسمها أقسام البر والخدمة الاجتماعية للإخوان المسلمين ، وهناك هيئة الإخوان المسلمين العامة ، وباطل موضوعاً لأنه تجاوز لحقوق الحاكم العسكرى الممنوحة له فى مرسوم الأحكام العرفية ، ومناف لروح الغاية التى فرضت من أجلها هذه الأحكام ومحال أن تطبق الأحكام التى فرضت لليهود على خصوم اليهود الألداء .

ثم استطرد البيان فى توضيح هذا الأمر فقال :

ولاننسى فى هذا المضمار عمل الأصابع الخفية والدسائس من ذوى الغايات الذين خاصموا هذه الدعوة من أول يوم وتربصوا بها الدوائر ، حتى مكنتهم منها الفرصة وساعدتهم الظروف ، فأحكموا الخطة ، ودأبوا على التدبير والكيد حتى وصلوا فى النهاية إلى مايريدون . فاليهودية العالمية ، والشيوعية الدولية ، والدول الاستعمارية ، وأنصار الإلحاد والإباحية ، كل هؤلاء من أول يوم يرون الإخوان ودعوتهم السد المنيع الذى يحول بينهم وبين مايريدون من باطل وفوضى وإفساد ، ولايألون جهداً فى معاداتهم بكل مايستطيعون ، وهم لم يستطيعوا كتمان شعورهم هذا ولاإخفاء سرورهم وفرحهم لنجاح خطتهم ، حين أعلن قرار الحل ، فأقاموا المآدب وأولموا الولائم ، وتبادلوا التهانى ، وجعلوه يوماً من أيام المواسم والأعياد .

وهكذا أقرت الحكومة المصرية بهذا التصرف أعين الضالين المضلين ، بالعدوان على المؤمنين العاملين ، الحكومة التى أخفقت فى المفاوضات مع الإنجليز فقطعتها ، وذهبت إلى مجلس الأمن فعادت بخفى حنين ، وتركت قضية الوطن على رفوفه فى زوايا الإهمال والنسيان ، وتجاهلت الإنجليز بعد ذلك تجاهلا تاماً ، وتركتهم يفعلون مايريدون حتى أضاعت بهذا التجاهل السودان ، واتبعت سياسة التردد والاضطراب فى قضية فلسطين ، وقبلت الهدنة الأولى فأضاعت بهذا القبول كل شيء ، وحرمت الجيش المصرى الباسل ثمرة انتصاره ، وأفقدت الوطن ملايين الجنيهات وآلاف الرجال ، فضلا عن فقدان الكرامة وسوء الحال والمآل ، ودللت يهود مصر فلم تتخذ أى إجراء يتفق مع موقفهم من مناصرة أعداء الوطن .

هذه الحكومة التى يعيش فى ظلها الأجنبى آمنا مطمئناً على نفسه وماله وعبثه وفساده ، ويحمى جنودها حانات المسكرات ، وبيوت العاهرات ، ودور المنكرات ، وأبواب المراقص والبارات ، والتى عجزت كل العجز عن إنقاذ شعبها من براثن الفقر والمرض والجهل والغلاء الفاحش ، الذى يئن منه الأقوياء فضلا عن الضعفاء ، والتى لايؤيدها ولايساندها إلا نفر قليل ضئيل من أصحاب المصالح الشخصية ، فهى فى واد والأمة فى واد . هذه الحكومة هى التى تطارد الإخوان المسلمين وهم الشعب ، وتحكم عليهم بالإجرام والنفى والتشريد ، ومصادرة الأموال والأملاك والحريات .

ولو أخذت الأمور وضعها الصحيح ، وكانت الكلمة للحق لا للقوة ، لحاكمناكم نحن يأيها المفرطون على التفريط ، ولحاسبناكم على هذا العجز أشد الحساب ، ولكن دولة الظلم ساعة ودولة الحق إلى قيام الساعة . ﴿ **والله غالب على أمره ولٰكنَّ أكثر الناس لايعلمون** ﴾ .

ثم ننهى بيانه فى رسالة (القول الفصل) بهذه الفقرات :

لقد أوقف هذا الحل نهضة اجتماعية كبرى ، تهيأ لها شباب هذا الجيل من أبناء الوطن ، وترك فى النفوس أعمق الآثار ، وسيقول التاريخ كلمته ، ويظهر المستقبل القريب آيته ، ولن تستطيع القوة أن تمحو عقيدة أو تبدل فكرة : ﴿ **كذلك يضرب الله الحق والباطل فأما الزَّبد فيذهب جُفاءً ، وأما ماينفع الناس فيمكث فى الأرض ، كذلك يضرب الله الأمثال** ﴾ والعاقبة للمتقين .

وهكذا تنتهى آخر رسائل الإمام البنا (القول الفصل) بتلخيص مؤثر لما قدمه الإخوان المسلمون لوادى النيل وللدول العربية ، وكأنه كان يخط بهذا السرد التاريخى لنشاط حركته آخر سطور حياته النابضة بالحب والخير لأمة الإسلام ، إذ إنه فى (١٢ فبراير سنة ١٩٤٩) م تلقى استدعاء مجهولا إلى المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين قبيل غروب شمس هذا اليوم ، وبينما كان يهم بركوب السيارة الأجرة التى كان يستقلها مع صهره عبد الكريم منصور ، أطفئت أنوار شارع الملكة نازلى الذى يقع فيه بناء الجمعية ، وأطلق عليه المخبر أحمد حسين جاد[1] الرصاص وصعد المرشد على سلالم دار الشبان بالرغم من إصابته ، وطلب عربة الإسعاف بنفسه تليفونياً ، وحملته العربة إلى قصر العينى حيث لاقى ربه بسبب النزيف الذى لحقه من إصابته .

وحمل الإمام الشهيد حسن البنا إلى قبره تحرسه الدبابات والسيارات المصفحة !!.. وكان مكرم عبيد الزعيم الوحيد الذى تحدى الحكومة ، واخترق صفوف الشرطة المحيطة بمنزل الشهيد ، ليصحب أفراد أسرته إلى حيث شيع إلى مقره الأخير ، كما كان هو الوحيد أيضاً ، الذى أعلن فى الصحف اعتراضه على قرار حل جماعة الإخوان المسلمين .

وطويت بذلك صفحة رجل جدد دين أمته على مدى قرن من الزمان ، ولكن عاشت حركته برغم ذلك إلى يومنا هذا ، ندية بفضل الله ، مشرقة بتعاليمه ، حتى لقد صرح أحمد بك كامل المستشار ، الذى أصدر حكماً فى سنة (١٩٥١) في قضية الجيب المقدمة ضد الإخوان المسلمين بقوله : « كنت أحاكمهم فأصبحت منهم !! » .

ولقد نشرت أخبار اليوم حديثاً للمستشار أحمد كامل ، ننقله من كتاب الأستاذ محمود عبد الحليم الجزء الثانى « الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ »

---

(١) أثير التحقيق فى قضية اغتيال الإمام الشهيد بعد قيام حركة يوليو سنة ١٩٥٢ م واتهم فيها حكمدار قنا الأمير الاى محمود عبد المجيد وحكم عليه بالأشغال الشاقة ١٥ سنة ثم أفرج عنه صحياً وحكم على محمد الجزار بالحبس سنة والمخبر أحمد حسين جاد بالسجن المؤبد ولقد أراد إبراهيم عبد الهادى أن يقدم رأس حسن البنا هدية للملك فاروق فى العيد السنوى لجلوسه المشئوم على عرش مصر وهو يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩ م !! .

أوضح فيه كيف انتمى إلى الدعوة ودخل صفوف الجماعة ، فرأينا إتماماً للفائدة أن ننقله بنصه كما جاء في كتاب الاستاذ محمود عبد الحليم، الجزء الثانى « الإخوان المسلمون نظرة من الداخل » .

وتبدأ القصة مع الرجل فى ماضيه البعيد عام (١٩٣٠) ، عندما خلع الاستاذ أحمد كامل روب المحاماة بعد ستة عشر عاما ليرتدى وشاح القاضى، وفى المنيا سمع لأول مرة عن هيئة دينية جديدة تسمى « الإخوان المسلمون » وكان يظنهم جماعة صوفية تشبع أفرادها بالتعصب الدينى وكراهية الأجانب ، وتخيل أن عملهم مقصور على حفلات الذكر ، ولم يحاول أن يصل إلى الحقيقة فى هذا الأمر ، فلم يكن يعنيه منه شىء ، وما خطر بباله يوماً أن الوصول إلى حقيقته سيكون شغله الشاغل وانتقلت الفكره نفسها معه من المنيا إلى بنى مزار ، وكلما تقلب بين بلاد القطر كانت الفكرة لاتزال مسيطرة عليه أو كما يروى « كانت تتبعنى دائما بل كانت تطاردنى ، هربت منها فى إسنا ولكنها لحقتنى فى أسيوط ، وتعقبت خطواتى كلما ارتقيت درجة فى السلك القضائى ، كانت معى فى طنطا ودمنهور والقاهرة ، ولم أكن أعرف أنى سألتقى بهذه الفكرة التى رسبت فى أعماقى ، فى معركة حاسمة فى محكمة جنايات القاهرة . .

وسرح الرجل بفكره وهو يذكر قصة لقائه الأول بحسن البنا وهو اللقاء الأخير أيضا ، وكان ذلك فى الزقازيق عام (١٩٤٥) وقد أضحى القاضى الشاب مستشاراً فى محكمة الجنايات ، وأقيم حينذاك احتفال بالمولد النبوى .

واستمع فى هذا اليوم إلى حسن البنا وهو يتحدث عن العالم الإسلامى كما ينشده الإخوان المسلمون ، وعن المجتمع المثالى كما يتخيلونه إذا نفذت برامجهم .

وشعر حينئذ أن الرجل خطيب ممتاز يؤثر فى سامعيه ، ولم يحاول أن يفاضل بين الخاطر الذى استقر طويلا فى عقله ، والخاطر الجديد الذى بدأ يطرق زوايا قلبه طرقاً رقيقاً هيناً ، ولكن فى نغم حلو . .

وبين العقل والقلب قام كفاح أربعة أشهر حتى انتهى الاثنان إلى رأى واحد ، بعد أن جمعت أمامه ، بل حُشدت له جميع بيانات حسن البنا وخطبه وأحاديثه

الدينية ومذهبه السياسى ، جمعتها له النيابة كمستندات ضد اثنين وثلاثين شخصاً من الإخوان المسلمين أو « الأعضاء الإرهابيين فى الجماعة المنحلة » كما أطلق عليها فى ذلك الحين .

وحلقت خواطر القاضى السابق بعيداً وهو يذكر تلك الأيام من شهر ديسمبر عام (١٩٥٠) كانت أمامنا أوراق كثيرة ربما عشرة آلاف صفحة وربما تزيد على ضعف هذا العدد ، وكنا مطالبين بأن نقرأها جميعاً .

وأقولها مخلصاً ، لم يكن يعنينا كثيراً فى هذه الأيام أمر هؤلاء الاثنين والثلاثين متهماً ، الذين وقفوا يحملقون فينا من وراء القضبان ، بل كان يعنينا كثيراً تلك الفكرة السجينة خلف هذه القضبان..ماهى ؟ ماحقيقتها ؟ ماوراءها من آمال ومطامع ؟ إن صح أن للدعوة مطامع على الإطلاق عدا المثالية فى مجتمع مأساته الأولى أخلاق بنيه .

كانت الفكرة السجينة هى هدف المحاكمة الأول . كنا نريد أن نحكم لها أو عليها ..، فإما أن يتاح لها أن تطل برأسها على مصر والعالم من جديد ، وإما أن تلفظ أنفاسها صريعة داخل القضبان ، حيث يطويها العدم والفناء .

كان يعنينا كثيراً مصير عشرات الألوف بل مئات الألوف من رهبان الليل وفرسان النهار ، كما قالت عنهم الصحف ووكالات الأنباء ، وكان علينا أن نقرر مرة واحدة وإلى الأبد ، هل هؤلاء جميعاً يسعون إلى قلب نظام الحكم ، وإتلاف أسلحة الجيش المصرى ، وتخريب المنشآت الحكومية ، ونسف الطرق والكبارى والسرقة المسلحة ؟ وماأكثر ماوجه إلى هؤلاء الأبرياء ، الذين أصبحت واحداً منهم .

إن الحقائق نسبية لجميع البشر إلا القاضى ، فإنه لايعرف إلا حقيقة واحدة مطلقة . وأقل شك لديه يغير مصير حياته والحيوات الأخرى المتعلقة بكلمة القدر التى تنطق بها شفتاه .

كنت حريصاً على أن أقرأ كل شيء ، فتتبعت نشأتهم ، وأحسست إذ ذاك بروحى تجوب معهم شوارع الإسماعيلية فى عام (١٩٢٨) ، ثم تترك المدينة الضيقة لتضيء كل مكان فى مصر ، وحتى فى ميدان القتال على أرض فلسطين .

واستمعت إلى أحد الشهود ، ولم أستطع أن أنسى شهادته إلى الآن ، ماأكثر ماناقشته فى تلك الأيام وكنت أنا وهو حريصين على أن نصل إلى الحقيقة كاملة ، وعرفنا الحقيقة الكاملة ، أنا وزميلى اللواء أحمد على المواوى بك قائد حملة فلسطين ، الذى انضم إلى الإخوان المسلمين فى الشتاء الماضى عضواً فى اللجنة الاستشارية ، ليضع خطوطاً جديدة لتحركات الإخوان فى الميادين الاجتماعية والرياضية .

هل كنت أستطيع فى ذلك الوقت أن أتنبأ بأنى سأضيف إلى مشروعاتهم صفحة جديدة ؟ لاأحد يدرى وربما كان الاثنان والثلاثون متهماً الذين كنت قاضيهم هم آخر من يتوقع ذلك .

إن قصة العسلوج ، غيرت كثيرا من مجرى القضية ، لقد روى المواوى بك القصة كاملة ، قصة الذين قيل عنهم إنهم أرادوا إتلاف أسلحة الجيش المصرى ..، لقد نفدت ذخيرة ألف وخمسمائة جندى من الجيش ، ولم يستطيعوا التقدم للاستيلاء على الموقع ..، وتقدم خمسة وعشرون من فرسان الليل من كتيبة المرحوم أحمد عبد العزيز ليستولوا على الموقع ونجحوا فى ذلك ، حقيقة كانوا قلة ، ولكن كان لهم شعارهم الخالد شعار الأجيال : (وكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله) .

وبدأ فكرى يتحرر من رواسب سبعة عشر عاماً ، وبدأت خواطرى القديمة عنهم تتلاشى ، وبدأ حسن البنا يفقد فى ناظرى شخصية شيخ الطريقة الصوفية الذى يعتمد حلقات الذكر ، لتحل محلها شخصية قائد الدعوة .

كنت مطالباً بأن أكون عقيدة لنفسى قبل أن أكون عقيدة لغيرى ، وكان يجب أن أعيش فى القضية مكان المتهمين ، ومكان أعضاء الجماعة ، ومكان قائد الدعوة ، لأومن بما يؤمنون به

أولاً كفر بما يعتقدون أنه الحق ، وبين الإيمان والكفر كانت تنظر قضية سيارة الجيب ، لتحدد وإلى الأبد مصير الإخوان المسلمين ، ولتحدد بعد ذلك مصيرى ، فإنى أعتقد أن هذه القضية هى وحدها التى هدتنى إليهم ، وهى التى دفعتنى إلى أن أصبح عضواً عاملاً فى الجماعة ، أسير معهم ، أو أدافع عنهم عندما يحين لقضية « الأوكار » أن تعرض أمام القضاء .

رحلة الأحزان



كان الثمن باهظاً .. هذا الذى دفعته الجماعة لقاء أحداث سنة ١٩٤٨ ، تلك التى انتهت بفقد حسن البنا الذى كانت حياتنا بعض أنفاسه ، وصحونا من صحوه .. وحركتنا بعض خطوه ، .. ولكن ..

ربما كان إحساسنا بهذا الضياع بعض سنة الله فى خلقه ليحول مشاعر القلوب المؤمنة من التلقى إلى الإصدار .. ومن الأخذ إلى العطاء .. ومن الاكتفاء بالورود إلى الإغداق على الوجود ..

قبل اغتيال الإمام الشهيد بأقل من شهر بلغنى نبأ نقلى إلى أسوان للعمل بها .. وأدركت من وراء هذا النقل محاولة لإبعادى عن القاهرة وخاصة أن إبراهيم عبد الهادى كان قد علم بانتمائى إلى الإخوان عندما حضر مشيعاً فى وفاة أبى – رحمه الله– سنة ١٩٤٧ ، حيث كانت بيننا وبينه روابط المصاهرة بزواج شقيقه أحمد المليجى من شقيقتى ، فى الوقت الذى كان متولياً فيه رئاسة الديوان الملكى ، وفى أثناء تشييع الجنازة التقى بالمرشد حسن البنا .

وظننت أنه من الممكن أن يتأخر تنفيذ هذا النقل ، إلى أن استدعانى صابر طنطاوى مدير الأمن بعد أقل من عشرة أيام من صدور أمر النقل ، وأبلغنى بضرورة السفر إلى أسوان فى نفس الليلة وإلا اضطر إلى اعتقالى !

وأبلغت المرشد بهذه المقابلة ومادار فيها ، ولم يكن فى عزم الرجل مواجهة الموقف بإثارة الشكوك حولى فكلفنى بالإذعان .. وسافرت فعلا فى نفس الليلة إلى أسوان حيث عينت معاوناً للبوليس فى مركز كوم أمبو ، وكلفت من السلطات

هناك بعدم التحرك من المركز إلا بإذن خاص من مدير الأمن العام ! أو بمعنى أكثر وضوحاً تحددت إقامتى بمركز كوم أمبو لا أغادره إلا بأمر من إدارة الأمن العام فى القاهرة ، وعلمت بعد ذلك من قراءة أوراق تحقيقات قضية النقراشى أنه وصل إدارة الأمن العام بلاغ من مجهول بأنى مشارك فى مقتل النقراشى ، وأن المصلحة تقتضى اعتقالى ! ولم يذكر البلاغ المجهول شيئاً عن وقائع هذا الاشتراك .. ولكن يبدو أن إبراهيم عبد الهادى كان متأثراً بهذا البلاغ إلى الحد الذى دعاه إلى أن يرد على أخيه أحمد المليجى حين سأله عن سبب هذا الإبعاد ، فأجابه بكلام يوحى بأنى أدبر فى هذا الوقت أمر مقتله هو [أى إبراهيم عبد الهادى] !!

وظللت فى كوم أمبو تحت مراقبة يومية من ضابط المباحث الذى يعمل تحت رئاستى ! وفى نفس الوقت يرسل تقريراً يومياً عن تحركاتى ومقابلاتى .. وظللت سبعة أشهر فى أسوان وهى مدة حكم إبراهيم عبد الهادى من آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ إلى أواخر يوليو سنة ١٩٤٩ ، وكانت أيامى الأولى قاسية مريرة تلك التى أعقبت سماعى مصرع الإمام الشهيد !

كان الثمن باهظاً .. هذا الذى دفعته الجماعة لقاء أحداث سنة ١٩٤٨ كلها بما فيها رأس النقراشى .. فماذا يساوى كل هذا ؟!

ولم يكن من السهل تصوّر هذا الثمن إلا بعد أن أدركنا ماذا كان يعنيه وجود حسن البنا بيننا !! لم يكن فقط إشاعة نور على طريق الحق نبصر بها خطونا ، وإنما كان المحور الذى تبلورت عليه آمالنا للوصول بالحركة الإسلامية إلى هدفها الصحيح ، كانت حياتنا بعض أنفاسه وصحونا من صحوه وحركتنا من خطوه .

فلما اختاره الله إلى جواره توقف إدراكنا لمسيرتنا ، إلى أين نسير .. وكيف نمضى بعده ؟!

وربما كان إحساسنا بهذا الضياع بعض سنة الله فى خلقه ليحول مشاعر القلوب المؤمنة من التلقى إلى الإصدار ومن الأخذ إلى العطاء ، ومن الاكتفاء بالورود إلى الإغناء والإغداق على الوجود ، ومهما كان العويل والبكاء فلابد أن تجف المآقى لنواجه حياتنا بالبعد الجديد الذى اختاره الله لنا .

وهكذا سارت بنا الأيام ، وسرنا معها فى موكب الحق الخالد بغير حادينا الذى ألفنا صوته وأشجانا حداؤه .. ولكن .. مازالت بالقلب غُصَّة أضافت إليها قسوة الأحداث ومرارة التنكيل بنا بعداً جديداً ، فكّنا إذا شهدنا مصيبة أحدنا فى دينه أرجعنا ذلك إلى مصرعه ، وإذا رأينا غرساً كريماً من غراس هذه الدعوة أثار أحزاننا لأنه فقد من تعهده برعايته !

حضر إلينا فى كوم أمبو أحد الإخوة الذى كان يعمل قبل هذه الأحداث رئيساً لمكتب إدارى الإخوان بالمنزلة ، ونقل إلى كوم أمبو مبعداً لحين النظر فى أمر اعتقاله ! وكان يتصور أن كل الناس ترقب حركاته وسكناته !! فماذا يفعل لكى يثبت للناس أنه بعيد عن تنظيم الإخوان ؟! جلس فى نادى الموظفين يحتسى الخمر !.. علناً على رءوس الأشهاد ، فكنا نعزو السبب فى فقد هذا الأخ لدينه ومثله وأخلاقه إلى مصيبتنا فى فقد الرجل !!

وحضر إلينا الأخ فتحى عثمان منقولا أيضاً إلى مدرسة كوم أمبو ريثما يتم التصرف فى شأنه .

وكان مثلا طيباً للداعية الصادق الذى نشر ظلال فهمه ومرحمته على قلوب إخوانه ومريديه فى المدرسة التى نقل إليها ، وأثر فى المحيط الذى يعمل فيه تأثيراً كريماً جعل الناس يلهجون بالثناء عليه حين نقل ثانية عائداً إلى بلده بعد أشهر قلائل ، وودعه جمع غفير من أهل كوم أمبو على محطة البلدة بصورة أثارت أشجان الجميع ! ومع ذلك لم تكن حسرتنا فى وداعه وقتئذ تعدل حسرتنا على فقد الرجل الذى قدم لفتحى عثمان هذا الزاد الذى اغترفه من نبع الإسلام الخالد .. فبكيت – فى وداعه – حسن البنا بأكثر مما حزنت على فراق فتحى ! كان كل شيء من حولنا يوحى بفضل الرجل الذى فقدناه ، حتى إذا حان يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٩ وسقطت وزارة إبراهيم عبد الهادى حزمت متاعى وسافرت إلى القاهرة لأنوى العودة .

وظللت فى إجازة نحواً من ستة أشهر ، نقلت بعدها إلى القاهرة لأعمل ضابطاً فى مخازن الشرطة !!

أما أحداث الفترة التى تغيبتها عن القاهرة فبرز فيها حادثان : الأول كان محاولة

الثأر من إبراهيم عبد الهادى ، متمثلا فى حادث الشروع فى قتل حامد جودة فى (٥ مايو سنة ١٩٤٩) ، بعد شهرين ونصف تقريباً من اغتيال الإمام الشهيد ، والثانى كانت أحداث انتخاب المرشد الجديد .

وبدأت وقائع الحادث الأول تلوح فى قلوب الإخوان ، بعد أن حمل الإمام الشهيد إلى قبره ، فى وقت كانت فيه قلوب الإخوان المسلمين فى أنحاء العالم تغلى كمرجل أجهدته نيران الحسرة على فقد رائد الحركة الإسلامية فى القرن الرابع عشر الهجرى .

فلم تستطع هذه القلوب أن تخفى دفين أحزانها حينما بدا لهم اشتراك إبراهيم عبد الهادى في حادث اغتيال الشهيد البنا ، بالإضافة إلى الملك الذى تخلف منذ الحادث عن أداة صلاة الجمعة مع الجمهور ، وضاعف إبراهيم عبد الهادى من الاحتياطات الأمنية حول شخصه ، وبدأت حملة تشهير قوية ضد الإخوان تكاد تحاكى حملات عبد الناصر فى سنة (١٩٥٤ وسنة ١٩٦٥) .

ولم يحتمل الإخوان فقد المرشد من بين ظهرانيهم ، بعد التنكيل برجال الجماعة في السجون والمعتقلات ، فكان الرد المنتظر على هذا الحادث ، هو قتل إبراهيم عبد الهادى الذى قدم رأس المرشد هدية لفاروق ، يوم احتفاله بعيد جلوسه على العرش !

حادث حامد جودة :

وهكذا فكر بعض إخوة النظام الخاص فى تدبير حادث حامد جودة الذى كان مقصوداً به قتل إبراهيم عبد الهادى نفسه ، وكان يعتبر فى الواقع امتداداً لحكم النقراشى ، إن لم يكن أكثر عنفاً منه ، ويروى أحد الإخوة،الذين اتهموا فى هذا الحادث،وقائعه فيقول : إنه والإخوة المشتركين معه استأجروا شقة على الطريق بمصر القديمة تشرف تماماً على الطريق الذى يمر به موكب إبراهيم عبد الهادى من منزله فى المعادى إلى رئاسة الوزارة بلاظوغلى ذهاباً وجيئة .. وعرضت فكرة قتل إبراهيم عبد الهادى وحده دون المساس بموكبه ، لذا استقر التفكير على أن يقود الأخ مصطفى كمال عربة تنطلق مندفعة من شارع بجوار الشقة المستأجرة ،

حيث تكون مجهزة بعبوات ناسفة يتحقق بها نسف عربة إبراهيم عبد الهادى والعربة التى يقودها مصطفى كمال .

ولكن يبدو أن الأخ مصطفى كمال خشى أن يكون هذا القتل انتحاراً ، ورغب أن يشترك فى معركة سافرة مع حراس الموكب .

وعرضت خطة جديدة تتلخص فى مهاجمة الموكب بمجموعة مسلحة تنتظره فى الشارع الذى يسير فيه فضلا عن إلقاء القنابل على الموكب من الشقة المطلة على الطريق وضربه بأسلحة نارية من أعلى هذه الشقة .

وحاول أحد الإخوة مناقشة هذه الخطة مع الأخ المسئول بحضور الأخوين : على رياض وعز الدين إبراهيم اللذين كانا يشاركانه رأيه بخطأ هذه الخطة ، لأن المنطقة آهلة بالسكان خاصة وأن الترام يمر بالشارع الذى يمضى فيه الموكب ، وأن ذلك سيضطرهم إلى التضحية بأبرياء كثيرين ، مما يجافى الشرع ، وأن الأفضل هو قتل إبراهيم عبد الهادى بالأسلوب الذى قتل به النقراشى .

ولكن .. بينما كان الموضوع مازال يجرى بحثه ومناقشته ولم يصدر به قرار من الأخ المسئول بعد ، سارت الأمور بالصورة التى جرت عليها بإلقاء القنابل على الموكب . وتبين أن إبراهيم عبد الهادى لم يعد بموكبه ، ولكن الذى عاد كان حامد جودة رئيس مجلس النواب الأسبق ، ولم يصب بسوء لأنه استلقى فى دواسة العربة ونجا بسيارته التى أسرع قائدها بالفرار ، ولكن جرح الكثير من المارة وقتل سائق عربة كارو كانت بجوار الموكب ، وفر الذين اشتركوا فى الحادث بعد أن ألقوا بأسلحتهم ، ولم يتمكن مصطفى كمال عبد المجيد من إلقاء سلاحه وقبض عليه ومعه مدفعه ، وكان ذلك بداية الخيط الذى أوصل إلى القبض على جميع المشتركين فى الحادث .

وتصادف فى هذا الوقت موعد عودة إبراهيم عبد الهادى بسيارته إلى منزله بالمعادى ، فاستوقفه البوليس فتوجه من فوره إلى قسم مصر القديمة فوجد مصطفى كمال – معلقاً فى إحدى غرف القسم – يجرى تعذيبه للاعتراف بالمشاركين معه .

وعندما نظرت القضية بعد ذلك ، استدعى إبراهيم عبد الهادى للشهادة أمام المحكمة ، وتقدم الدفاع ببطلان التحقيق بسبب هذه الواقعة ، وجاء فى حيثيات المحكمة بعد ذلك مايدين سلطات التحقيق ، الأمر الذى دعا المحكمة إلى عدم الاطمئنان إلى أقوال المتهمين فى التحقيقات .

ولقد تصدى الاستاذ المرحوم حسن العشماوى ، ومعه نخبة من محاميى الإخوان ، هم الاساتذة : فهمى أبو غدير ، وسعيد رمضان ، ومحمد المسمارى ، ومختار عبد العليم ، والمرحوم طاهر الخشاب ، بالإضافة إلى غيرهم من خارج جماعة الإخوان اشتركوا فى الدفاع وهم سيد باشا مصطفى الذى كان رئيساً لمحكمة النقض والاساتذة على بدوى ، وعبد المجيد نافع ، وعلى منصور ، وعبد الفتاح حسن .

وتشكل من هذه النخبة من المحامين لجنة الدفاع عن قضية الجيب والأوكار ومقتل النقراشى ، وقضية حامد جودة ، كان مقرها مكتب الاستاذ فهمى أبو غدير بالعباسية ، وسبق أن أوردنا فى حيثيات الحكم فى قضية الجيب ، كيف أشاد القضاء بأهداف جماعة الإخوان المسلمين ، وبرأ الجماعة من تهم الإرهاب ، واعتبر أن قيام بعض الأفراد بارتكاب بعض الحوادث ، كمقتل الخازندار ، والنقراشى ، لايطعن فى أهداف الجماعة أو أسلوبها فى توجيه الامة ، خاصة فى هذه الظروف الصعبة التى تجتازها البلاد ، بسبب الاحتلال الإنجليزى والكيان الصهيونى .

وكان من آثار هذا الحكم فى قضية الجيب ، أن أفرج عن المتهمين فيها ، وفى قضية الأوكار ، وبقى المتهمون فى قضية النقراشى فى السجن ، إلى أن أفرج عنهم فى سنة (١٩٥٣) بعد أن نفذ حكم الإعدام فى المرحوم عبد المجيد أحمد حسن فى (٢٥ أبريل سنة ١٩٥٠) .



هروب نجيب جويفل

وشاء الله أن يسدل ستره بإنجاح هذه المخاطرة التى أبى فيها محامى المتهم إلا أن يصل بموكله إلى الحرية من باب آخر !!.. بعد أن عجز عن تبرئته أمام القضاء .. فخاطر فى سبيل ذلك بنفسه وزوجه وولده وشقيقته !

وظل الإخوان المتهمون فى قضية حامد جودة فى السجن ينتظرون تقديمهم للمحاكمة ، وكان من بينهم – كما ذكرنا سابقاً – الأخ نجيب جويفل الذى أخطرنى المرحوم الاستاذ حسن العشماوى – فى نهاية سنة (١٩٥٠) ، باعتباره مسئولا عن لجنة الدفاع عن قضايا الإخوان – أن أدلة الاتهام ضده جعلت موقفه عسيراً وإدانته فى قتل صاحب العربة الكارو التى كانت تسير مصادفة إلى جوار موكب حامد جودة تبدو محققة ، الأمر الذى ربما دعا إلى الحكم بإعدامه ! وكان نجيب جويفل قد استأذن السندى فى تهيئة من يقوم بتهريبه ، فرفض بدعوى عجز الإمكانات المتاحة لهذه العملية ، وسمح له بالقيام بها على مسئوليته الخاصة إذا استطاع ، بدون أن يتحمل النظام الخاص نفقاتها !!

وتحمس الأخ المرحوم حسن العشماوى لفكرة تهريبه من المستشفى الذى كان يعالج فيه [مستشفى الدمرداش] وأبلغنى بضرورة التخطيط لهروبه فى هذا الظرف الملائم ، قبل انتهاء علاجه وعودته إلى السجن .

وكان هروبه من المستشفى إلى مكان آمن بالقاهرة أمراً يسيراً ، ولكن الذى كان يشغلنى هو تهريبه إلى خارج القطر .

وقبلت المخاطرة وأبى المرحوم حسن العشماوى إلا أن ينهض بتبعاتها كلها ؛ حتى يتم لموكله النجاة خارج القطر .

وكانت الحراسة على نجيب جويفل داخل مستشفى الدمرداش ، تتكون من أحد الضباط أو الصولات ، وجنديين يتبادلان الحراسة فى ثلاث نوبات ليلا ونهاراً ، يرأسهم الصول أو الضابط رئيس النوبة ، وقد استفاد نجيب جويفل من ثقة الحراس فى تحركاته دون متابعتهم له ، ودبر هروبه فى نوبة أحد الصولات فى مساء أحد الأيام التى جهزنا فيها إحدى السيارات التى تنتظره أسفل البناء الذى يقيم فيه بالمستشفى ، وجرت الخطة على أن تتغير السيارة التى أقلته من المستشفى ليستبدل بها سيارة أخرى ، يقودها الأخ عبد القادر حلمى ، الذى كان ينتظر بها فى حى بولاق ، وفى نفس الطريق الذى يسلكه إلى روض الفرج لينقل « مريضنا » الهارب إلى منزل إبراهيم بركات – أحد إخوان قسم الوحدات – الذى كان يعده صاحبه للدخول بعروسه قبل مقدم ضيفه الجديد !

وقاد المرحوم حسن العشماوى السيارة التى كانت تنتظر نزول نجيب جويفل – فى الوقت المحدد – من غرفته فى البناء الذى يقيم فيه إلى فناء المستشفى الخارجى ، بعد أن استطاع بسهولة أن يتخلص من مراقبة حراسه .

وتبعت الركب بسيارتى توقياً لأى طارىء جديد ، يعوق نجاح الخطة ، حتى إذا وصلنا إلى المكان المتفق عليه والذى كان ينتظرنا فيه الاستاذ عبد القادر حلمى ، انتقل نجيب إلى سيارته التى أقلته إلى المنزل المعد لاستقباله والبقاء فيه ، لحين انقضاء تحركات البوليس المحتملة فى البحث عنه .

ومضت فترة أعددنا فيها أنفسنا لسفر الأخ نجيب إلى الخارج ، وجهزنا له منزل الأخ إبراهيم بركات ، الذى كان يهيىء شقة جديدة لاستقبال عروسه ، وحمل برغم ذلك هو وعروسه مخاطر هذه الإقامة طوال فترة وجود « نجيب » فى الشقة ، نحواً من شهرين ، تخللتها إشعارات وزارة الداخلية بتقديم مكافآت سخية لمن يدل على مكان المتهم الهارب !..، فى حين أخذ المرحوم حسن العشماوى على عاتقه أن يصحب « متهمه الهارب » بالطائرة إلى لبنان ، مع أسرته وأبنائه . .

وكانت الشخصية التى اخترناها لنجيب جويفل فى مرحلة هروبه شخصية مربية خرساء للأطفال !! إذ لم يكن من المستطاع تشكيل صوته على النحو الذى يضمن لنا سلامته وعدم اكتشاف أمره .

وصورناه على النحو الذى يتفق وهذه الشخصية ، واستطاع الأستاذ المرحوم رجائى العشماوى شقيق المرحوم حسن ، أن يستخرج له جواز السفر المطلوب باسم مستعار اختاره للمربية الخرساء ، ثم تحدثت إلى الأخ رمضان متولى ، أحد إخوان قسم الوحدات الذى كان يعمل كونستبل شرطة فى مطار القاهرة ، فى شأن استقبال أسرة المرحوم حسن ، والمربية التى معه لتسهيل السفر لهم فى نوبة عمله فى المطار ، بعد أن أعلمته بحقيقة المسافرين وخطورة العملية ، وقد قبل الاشتراك فيها بغير تردد ، ووصل ركب المسافرين إلى المطار بصحبة شقيقة المرحوم حسن العشماوى ، زوجة المرحوم منير دله[1] ، لتطبع جو الأسرة على المسافرين فى وداعهم فى صالة المطار ، واستقبلنا رمضان متولى رحمه الله ، وسهل لنا إجراءات السفر حتى استطاع الجميع بلوغ الطائرة فى أمان ، وأقلعت بهم إلى لبنان حيث

---

(١) ولايسعنى هنا إلا الإشارة إلى كتاب ميتشل المترجم بمعرفة الدكتور محمود أبو السعود « الإخوان المسلمون » فيما يرويه فى ص ١٨٣ عما قيل عن التحاق المرحوم منير دله بالجماعة سنة ١٩٤٧ « أنه كان بداية نفاذ الارستقراطية إلى الدعوة » !!. ولسنا بصدد الدفاع عن المرحوم منير دله ، فالاتهام لايرقى إلى موضع قدميه التى قاد خطوها إلى الله – فى ركب الجماعة – صدق ووفاء وتجرد جبله الله عليه ..، وإنما أشير هنا فقط إلى أنى أعجز عن رؤية هذه الأرستقراطية فى رجل يعرض زوجته للقبض والاعتقال لإنقاذ رقبة أحد الإخوان المسلمين المتهمين بالشروع فى قتل أحد الباشوات أو البكوات الذى كان يظن أن والدها محمد العشماوى باشا ينتمى إلى طبقته ! فى الوقت الذى بايع فيه والدها جماعة الإخوان المسلمين على تحقيق أهدافها ومراميها فى الحكم بكتاب الله وكنت أحد شهود هذه البيعة !.. وأودع والدها بسجن مصر سنة ١٩٥٤ فى عهد طغيان عبد الناصر ، كما أودعت هى الأخرى فى سجن القلعة سنة ١٩٦٥ فى نفس الوقت الذى كان زوجها معتقلا فى السجن الحربى !!. وهكذا لم يحارب عبد الناصر رجال الإخوان المسلمين فحسب وإنما حارب نساءهم أيضاً .. بل أطفالهم وأرزاقهم كذلك ! .

والذى دعا عبد الناصر للقبض على السيدة حرم المرحوم منير ماكان يعلمه من شقيقها – صديقه القديم – المرحوم حسن العشماوى عن دورها فى تهريب نجيب جويفل ! .. فدعاه هذا العلم إلى اعتقالها ولم يردعه عن ذلك سابق علاقته بأخيها ولاسابق خيانته له باتهامه زوراً فى قضية المخزن الذى بناه شخصياً وضبط به أسلحة وذخائر نقلت إلى هناك بمعرفة حسن العشماوى لإنقاذ رقبة عبد الناصر من تهمة حريق القاهرة ، كما سنوضح فيما بعد ، وكذلك لم تردعه صلته بزوجها الذى كان يعلم عنه مدى ماقدم من نفسه وماله رخيصاً فى سبيل الله لتحقيق نجاح الحركة التى حققت له نفوذاً فاق أحلامه .

ولكن ..
شاء الله أن يحفظ جهاد زوجها هذا بعيداً عن الرياء والسمعة فسلط عليه من يناله بالقدح والتشهير !. .

شاء الله أن يسدل ستره على هذه المخاطرة ، التى أبى فيها محامى المتهم إلا أن يصل بموكله إلى الحرية ، بعد أن أدرك عجزه عن تبرئته فى ساحة القضاء ، وخاطر فى سبيل ذلك بنفسه وزوجه وولده وشقيقته !!. .

وبقيت مشكلة أخرى نبعت من شعورنا بالواجب حيال الصول ، وجنود البوليس الذين اتهموا بالإهمال فى مراقبة المتهم الذى كانوا يحرسونه !

واستطعنا تعويضهم عما تم خصمه منهم بسبب هذا الحادث ، الذى هون من شأنه ماصوره التحقيق ، من أن هروب المتهم كان فى صباح اليوم التالى عندما استأذن حراسه للدخول إلى دورة المياه التى قفز منها إلى خارج المستشفى !!

والجدير بالذكر أنه بعد قيام الحركة فى يوليو سنة (١٩٥٢) بأشهر أبلغ المرحوم حسن العشماوى جمال عبد الناصر بقصة نجيب جويفل فاستقدمه بجواز سفر آخر عاد به إلى القاهرة لحين صدور العفو العام عن قضايا الإخوان المسلمين سنة (١٩٥٣) والذى شمل اسم نجيب جويفل بين المعفُوّ عنهم بعد ذلك . .



انتخاب المرشد

[إنه شامة فى وسط القضاة]

حسن البنا

بعد صدور قرار حل جماعة الإخوان المسلمين عام (١٩٤٨) جرت اعتقالات لرجال الإخوان فى كافة أنحاء القطر ، وزادت ضراوة الاعتقال بعد قتل رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى .

وظل مرشد الإخوان مطلق السراح مع اثنين من أعضاء مكتب الإرشاد هما : الاستاذ أحمد حسن الباقورى والأستاذ المرحوم منير دله .

وكان من الطبيعى أن يحاول الأستاذ المرشد إنابة أحد الإخوان عنه فى إدارة شئون الجماعة عندما عزم على التوجه إلى إحدى القرى فى الريف ، وعدم الاتصال بأحد ، دفعاً لمضرة القبض على كل من يتصل به !!.. ولذا عهد بمسئولية الجماعة إلى أحد الإخوة - الذين لم يشملهم الاعتقال - برعاية شئون الإخوان داخل المعتقلات وخارجها ، فاختار لذلك الاستاذ أحمد حسن الباقورى ، وكلف الاستاذ عبد القادر حلمى باستدعائه سراً ، وألقى عليه هذه التبعة فى حضوره .

واستعان الاستاذ أحمد حسن الباقورى بالاستاذ المرحوم منير دله ؛ بالإضافة إلى الأستاذ المرحوم حسن العشماوى الذى كان يعمل وكيلا للنائب العام فى الصعيد ، واستقال لينهض بمهام العمل فى مكتب والده المحامى المرحوم ، محمد العشماوى وزير المعارف الأسبق .

وبعد استشهاد مرشد الإخوان ظل أغلب الإخوان داخل المعتقل ، والقليل فى الخارج ، وبالرغم من ذلك كان الإخوان يستشعرون أن فترة الاعتقال هذه لن تدوم طويلا .. وأنها مرهونة ببقاء وزارة إبراهيم عبد الهادى فى الحكم .

وكان من الطبيعى أن يفكر الإخوان فيمن يشغل منصب المرشد بعد استشهاده ،

وظهرت من داخل المعتقل ثلاثة أسماء ، كان أصحابها جديرين بملء هذا الفراغ كما جرى فى ظن الإخوان حينذاك :

أولا : الاستاذ عبد الرحمن البنا – شقيق الإمام الشهيد الذى يشبهه فى ظاهر الشكل وطريقة الحديث والحركة ، وكانت عواطف الإخوان تنجذب إليه بحكم تعلقهم بمرشدهم الشهيد .

ثانياً : الأستاذ صالح عشماوى – وكيل الجماعة والذى يحظى بتأييد جناح النظام الخاص حيث كان يعتبر رأساً من رءوسه .

ثالثاً : الاستاذ عبد الحكيم عابدين سكرتير الجماعة آنذاك والذى كان مشهوداً له بوفرة الحركة والنشاط إلا أنه كان موضع شك من الذين خرجوا من الجماعة من مكتب الإرشاد ، وهم الدكتور إبراهيم حسن ، وأحمد السكرى وغيرهما ممن أخذوا عليه سلوكاً غير لائق فى علاقاته الشخصية[1] .

أما خارج المعتقل فقد برز اسم الاستاذ **أحمد حسن الباقورى** الذى كان مكلفاً من الإمام الشهيد برعاية شئون الإخوان كما سبق أن أوضحنا .

ولم يغب عن أذهان الإخوان بعض أسماء أخرى لم تحظ بهذه المكانة وإن كانت جديرة بالتفكير فيها لشغل هذا المنصب ، وهم الأستاذ عبد العزيز كامل ، والأستاذ مصطفى مؤمن ، والاستاذ سعيد رمضان .

ولم يكن مقبولا أن يجرى البت فى هذا الأمر والإخوان رهن السجون ، ولذلك برزت هذه المشكلة بصورة جادة ، بعد إقالة وزارة إبراهيم عبد الهادى ، وتولت حكومة الوفد الحكم .

وقام الاستاذ المرحوم منير دله ، بمحاولة لجمع الرأى حول من يشغل هذا الفراغ دفعاً للفتنة واتقاء للاختلاف ، فدعا هؤلاء الأربعة إلى منزله وهم الأساتذة : صالح عشماوى ، وأحمد حسن الباقورى ، وعبد الحكيم عابدين ، وعبد الرحمن البنا ، كما دعا الاستاذ عبد القادر حلمى إلى حضور هذا الاجتماع ، وصارح الإخوان الأربعة بما يشغل باله وبال الإخوان جميعاً ، ودعاهم إلى الاتفاق على

---

(١) نسبت إليه بعض التهم الشخصية التى تتضمن – لوصحت – خدشاً فى سلوكه وشكلت له لجنة تحقيق برأته من هذه التهم .

اختيار أحدهم ، وإلا فأولى أن يتفقوا على شخص آخر غيرهم يرشحه لهم ، وهو **الأستاذ حسن الهضيبي(١) المستشار بمحكمة النقض .**

ويعرض لنا الأستاذ عبد القادر حلمي مادار بهذا الاجتماع فيقول :

تم الاجتماع المشار إليه . في أوائل عام (١٩٥٠) في منزل الاستاذ منير دله وقد بدأ حوالي التاسعة والنصف مساء ، واستمر حتى منتصف الليل ، وقد استهل الاستاذ منير حديثه بتناول المشكلة بأبعادها وجوانبها المختلفة ، فعرض عليهم الصورة التي يمكن أن يؤدي إليها الخلاف بينهم ، وترشيح كل واحد منهم نفسه وسط صفوف الإخوان والانشقاقات التي يمكن أن تحدث ، مما سيكون له أسوأ الأثر على الجماعة ، فهو على الأقل سوف يورث الضغائن بينهم ويصعدها مما لايختلف في شيء عن بقية الأحزاب ، ولئن كان خطر هذه الأمور بالنسبة للأحزاب قليلا إذ إن منشأها يكون غالباً بسبب الدوافع والمصالح الشخصية التي تُسيِّر أفرادها ، أو حتى مصالح الحزب الذي ينتمون إليه ، إلا أن ذلك يختلف في حالة جماعة الإخوان ، فلا يصح ذلك بالنسبة لهم ، فالمفروض ألا مصلحة لأحد في هذا الأمر إلا مايقربهم إلى الله .

فدعاهم الاستاذ منير أن يتفقوا على أحدهم أو على شخص آخر غيرهم ، لكي يقدموه إلى الإخوان ، فلا يكون هناك بعد مجال لاختلاف وسط الإخوان .

بدا الاقتناع التام من الحاضرين بكلام ورأى الأستاذ منير ، ووافقوا بالإجماع على هذا الاقتراح وأهمية توحيد الكلمة ، وضرورة الاتفاق بينهم على رأى ليجنبوا الإخوان الفرقة ، وعلى أثر ذلك دعاهم الأستاذ منير إلى أن يقول كل واحد منهم

---

(٢) كان الإخوان عبد الحكيم عابدين والباقوري يعلمان مكانة الاستاذ الهضيبي في الدعوة ، وأن المرشد الشهيد قد ضمه إلى الجماعة وطلب إليه أن يظل بعيداً عن النشاط الظاهر نظراً لوظيفته ، وأن الإمام الشهيد كان يستشيره في أمور كثيرة من شئون الجماعة ، وقد زرته ببلدته عرب جهينة في أول يوم رأيته في صحبة الإمام الشهيد الذي عرفني به ونحن متوجهون إليه بالسيارة في أثناء الطريق وقال عنه إنه شامة وسط رجال القضاء ، وأثنى الإمام الشهيد على عدالته ودقته وأمانته وشجاعته في دينه ، وسرني أن أسمع كذلك مواظبة هذا المستشار على حضور دروس الثلاثاء ، وأنه كثيراً ماشوهد في آخر الصفوف يجلس حيث ينتهي به المجلس ، وكنا ذاهبين إليه ليستشيره الإمام الشهيد في موقفنا مع حزب الوفد .. وأدركت ذلك من فحوى الكلام وكانت نصيحته للإمام الشهيد ألا يهتم بمواقفه مع هذه الأحزاب كلها فهي لن تنفع أصحاب الدعوات ولن تؤخر شيئاً في مسيرة الجماعة إذا خاصمت ولن تقدم شيئاً إذا صالحت .

وجهة نظره الخاصة ، فإن كان أحدهم يرى نفسه أهلا وكفؤاً لهذا الأمر ، ثم وافق عليه الثلاثة الباقون تكون المشكلة قد انتهت وزال خطرها .

بدأ الاستاد عبد الرحمن البنا بالكلام فقال ماملخصه : إنه سيرشح نفسه لمنصب الإرشاد وسيسعى إليه . وتلاه الاستاذ صالح العشماوى فقال : إنه سيرشح نفسه للمنصب ، ولكن لن يسعى إليه والرأى للإخوان . وأما الاستاذ عبد الحكيم عابدين فقال : إنه لن يرشح نفسه ولن يسعى إلى المنصب ، ولكن إذا دعى إليه من الإخوان أجاب . أما الاستاذ الباقورى فقال : إنه لن يرشح نفسه ولن يسعى إلى الانتخاب وإذا دعى إلى المنصب رفض .

ظهر الآن بوضوح أنه لا اتفاق بينهم ، ولما كان الاستاذ عبد الرحمن البنا هو الذى رشح نفسه فى البداية وقال إنه سيسعى إلى المنصب بقوة اعتبر نفسه الوحيد الذى يصلح لهذا الأمر ، فقد عرض الاستاذ منير اسمه على الثلاثة الآخرين فرفضوه بالإجماع ، وبالمثل قام بترشيح كل من الثلاثة الآخرين ، فلم ينل أحد منهم موافقة أى من إخوانه الثلاثة الباقين . .

وعلى أثر ذلك أوضح لهم الاستاذ منير خطورة هذا الاختلاف ، ثم عرض عليهم فكرته التى تقضى بترشيح شخص آخر لهذا المنصب ، **واقترح عليهم ساعتها الاستاذ المرحوم حسن الهضيبى ، وعرفهم بعلاقته بالدعوة من قديم وصلته بالاستاذ حسن البنا وأسباب عدم ظهوره** ، وقد كان الأستاذ الهضيبى معروفاً للاستاذ الباقورى ، والاستاذ عبد الحكيم عابدين ، ولكنه لم يكن معروفاً لدى الآخرين .

لم يرفض المجتمعون اقتراح الاستاذ منير لأول وهلة ، ولكنهم أرجئوا البت وإبداء الرأى ، حتى يلتقوا به ويتعرفوا عليه ويدرسوه عن قرب بصفته مرشحاً لهذا المنصب الخطير ، وكان هذا رأى الاثنين اللذين كانا يعرفانه من قبل أيضاً ، وانتهى الاجتماع عند هذا الحد ، على أن ينعقد بعد أن يقابل الإخوة الأربعة الاستاذ حسن الهضيبى .

تمت عدة مقابلات بينهم وبين الاستاذ الهضيبى مجتمعين ، ثم منفردين للتعرف به ومعرفة علاقته بالدعوة ، ذلك دون أن يفاتحوه فى الغرض من هذه الزيارات

والمقابلات ، وبعد أن أبدى كل منهم موافقته الكاملة واطمئنانه لهذا الاختيار راجين من الله أن يكون ذلك فى صالح الدعوة وخيرها . زاره الأربعة مع الأستاذ منير لمفاتحته في الأمر ، ولكن الأستاذ حسن الهضيبى اعتذر فى البداية بشدة وقدم لذلك أسباباً عدة أهمها : أنه كان بعيداً عن صفوف وتنظيمات الجماعة ، وكذلك عدم معرفته بكثير من أفراد الجماعة ، غير أنهم تمسكوا به مفندين لهذه الاعتذارات واعدين أنهم سيكونون سنداً له وعوناً فى قيامه بهذه المسئولية الخطيرة ، وأخيراً قبل على أن يكون هذا الوعد أحد الشروط ، والشرط الآخر هو موافقة أعضاء الهيئة التأسيسية بالإجماع ، وقد تم ذلك كما هو معروف بعد أن زاره أعضاء الهيئة التأسيسية ، وكثير من أفراد الجماعة ، **وقد تم اختياره فعلا من الهيئة التأسيسية بالإجماع فى أكتوبر سنة (١٩٥١) ، كما هو معروف أيضاً ، ومما يذكر أن كل ذلك قد تم ، وقرار حل الجماعة لايزال قائماً .**



وقفة مع النظام الخاص

مامن جماعة خاضت تجربتها مع الأحداث فى سيرها الحثيث لتحقيق غايتها ، إلا وتبادل بعض رجالها مواقف الحق والباطل والخطأ والصواب ، فتارة يصيب البعض ، وتارة يخطىء الهدف فيتصدى غيره للذود عن الحق ، والوقوف إلى جانبه .

نشـــأته :

بعد أن اتضح تواطؤ الإنجليز والأمريكان مع الصهاينة على تسليمهم فلسطين ، أدرك الإخوان المسلمون أن المستعمرين لن يعدلوا عن ذلك إلا مكرهين ، وأيقن مرشد الإخوان حسن البنا أن الإنجليز يسلحون عصابات اليهود ، كما أدرك أيضاً أن الحكومة المصرية والحكومات العربية أغلبها متخاذلة ، إن لم يكن بعضها متواطئا مع الإنجليز ، فكان من الطبعى ، إذا واطأ العزم الصادق هذا الإدراك ، أن يفكر المرشد فى إنشاء نظام سرى يواجه به مسئوليات هذا الفهم ، إزاء التحرك الصهيونى فى فلسطين وإزاء الاحتلال البريطانى لمصر . .

وفى عام (١٩٤٠) عرض مرشد الإخوان[١] حسن البنا على خمسة أشخاص هم : صالح عشماوى ، وحسين كمال الدين ، وحامد شريت ، وعبد العزيز أحمد ومحمود عبد الحليم إنشاء نظام خاص تواجه به الجماعة مسئولياتها إزاء الإنجليز فى الداخل والصهاينة فى فلسطين ، وأسند إلى هؤلاء الخمسة قيادة هذا النظام

(١) ص ٢٥٨ من كتاب « الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ » لمؤلفه الأستاذ محمود عبد الحليم ، الجزء الأول .

وعهد إليهم بإنشائه وتدريب أفراده ، على أساس الأصول الإسلامية للجندية ، التى تحكم نوازع الفكر والسلوك ونبضات المشاعر .

وكلّف هؤلاء الخمسة بإحاطة هذا الأمر بالسرية المطلقة على أن يكون تمويل هذا القسم من اشتراكات أفراده ، ورتبت قيادة هذا النظام ابتداء من صالح عشماوى ، إلى حسين كمال الدين ، إلى محمود عبد الحليم ، إلى حامد شريت ، انتهاء بعبد العزيز أحمد .

ولكن تركز العمل فى هذا القسم على الأخ محمود عبد الحليم ، الذى كان مندوباً للطلبة فى القاهرة ، فاستطاع أن يجند مجموعة من الطلبة ، كانوا نواة لهذا النظام ، وأن يجند كذلك شباباً من الموظفين ، ومجموعة من العمال الفنيين كانوا الرعيل الأول ، الذى أقام عليه الأخ محمود عبد الحليم بناء النظام الخاص .

وقسمت هذه المجموعات إلى أسر كانت تباشر نشاطها العام فى الجماعة كسابق عهدها ، فلم تكن خصوصية هذا النظام لتعيق باقى أنشطة الدعوة لدى الفرد .

ويحدثنا الأخ محمود عبد الحليم عن برنامج هذا النظام ، الذى ظل متبعاً إلى فترة طويلة حتى بعد تركه قيادته للسندى ، فيقول : إنه كان يشمل دراسة عميقة مستفيضة للجهاد فى الإسلام ، وماجاء بشأنه فى القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، والتاريخ الإسلامى ، وكان العضو يأخذ نفسه بأنواع العبادات المختلفة كالصوم ، والتهجد والذكر والتلاوة ، والتدريب على الأعمال الشاقة والتخاطب بالشفرة واستعمال الأسلحة ، وكما يقول أخيراً : المبالغة فى السمع والطاعة فى المنشط والمكره وكتمان السر !

ونقول إن آثار هذه « المبالغة » كانت إحدى ثغرات الفهم التى ترتبت عليها أخطاء أثرت على نجاح كثير من العمليات الفدائية ، التى قام بها النظام ، وسيجرى حديثنا عنها فيما بعد إن شاء الله .

ولكن فى مجال الاستطراد التاريخى ، نقول : إن الأخ محمود عبد الحليم قد التحق بوظيفة حكومية بدمنهور « فرز الأقطان » ، الأمر الذى اضطره أن يترك العمل فى النظام الخاص ، لمن يستخلفه بعده كما أشار عليه المرشد .

التحاق السندى بالنظام الخاص :

وتعرف الأخ محمود عبد الحليم على جاره الجديد فى السكن الأخ عبد الرحمن السندى ، الذى قدم مع شقيقه الطالب فى المدارس الثانوية للسكن فى إحدى شقق المنزل ، ولحق بهما بعد ذلك الأخ عبد العزيز كامل مستقلا بحجرة فى نفس الشقة .

وكان الأخ عبد الرحمن السندى طالباً فى كلية الآداب فى السنة الأولى ، ولمس الأخ محمود فبه الصلاح والخلق الفاضل ، وخاصة بعد كثرة تردده على الشقة لعلاقته بالأخ عبد العزيز كامل ، الذى التحق بقسم الجغرافيا بكلية الآداب فى هذا الوقت ، وكانت هذ الزيارات فرصة للتعرف بالساكنين الجديدين ، وعرض الأخ محمود على الأخ عبد الرحمن السندى الدعوة التى تنهض بها جماعة الإخوان المسلمين ، فلاحظ إقباله عليها إقبالا ملك عليه شغاف قلبه ، وأدرك منه أنه يود لو يفتديها بنفسه ، فلما وثق به تماماً قدمه باعتباره عضواً بالنظام الخاص للاستاذ المرشد ، وارتأى الأخ محمود عبد الحليم على أثر نقله إلى دمنهور ، أن يجعل الأخ عبد الرحمن بديله فى قيادة النظام الخاص ، وخاصة بعد أن استقر رأى السندى على الانقطاع عن الدراسة فى كلية الآداب ، ليلتحق بوظيفة فى وزارة الزراعة بشهادة الثانوية العامة مما يوفر له عنصر التفرغ .

وعرض الأمر على الاستاذ المرشد فوافق عليه ، وحضر السندى للمرشد الذى أخذ منه البيعة أمام الأخ محمود عبد الحليم ليقود النظام ، وألا يقدم على أية خطوة عملية – كما يقول الأخ محمود – إلا بعد الرجوع إلى لجنة القيادة ثم إلى المرشد شخصياً .

وكان أول عمل قام به النظام فى أوائل أعوام الحرب العالمية الثانية ، أى بعد خمسة أعوام من تكوينه ، حينما رأى إخوان النظام أن يعملوا عملا ، يبث الخوف فى قلوب الجنود الإنجليز العابثين ، حين جأر منهم الأهالى بالشكوى من كثرة ماجنوه ، من قتل الأبرياء ، وهتك الأعراض ، وتحطيم المحلات فى حال من السكر والعربدة لاتأمن فيها المرأة المسلمة على نفسها وعرضها ، كما لايأمن فيها المصريون – وهم فى بلدهم – على حرياتهم وأموالهم .

فبدا لإخوان النظام أن يلقوا على النادى البريطانى قنبلة فى ليلة عيد الميلاد لم تقتل أحداً ، لكنها أصابت قلوب الإنجليز بالرعب ، الأمر الذى حقق الغرض منها تماماً حين أدرك الإنجليز أن المصريين يستطيعون أن يحفظوا كرامتهم بأنفسهم ، وقبض فى هذا الحادث على الإخوة الطلاب : نفيس حمدى ، وحسين عبد السميع ، وتلت ذلك حوادث وضع قنابل غير متفجرة فى ستة من أقسام القاهرة ، وكان ذلك فى أواخر سنة (١٩٤٦) ، وقصد بها إجهاض مشروع معاهدة صدقى بيفن ، وعلى أثرها استقالت حكومة صدقى .

وليس صحيحاً ما رواه ميتشل فى كتابه[1] عن الإخوان المسلمين أن النظام الخاص اتخذ مراكز الشرطة هدفاً للتدريب ، وأن الجماعة كانت تتبارى فى هذه الأحداث !!

وإنما يقال : إن القنبلة التى ألقيت على النادى البريطانى ، قصد بها تهديد الإنجليز لأجل منع عدوانهم على الشعب ، وكانت قنابل الأقسام الستة التى نزع منها « فتيل الإشعال » فاستحال انفجارها ، قصد بها كذلك إشعار رئيس الحكومة بعدم رضاء الشعب عن مشروع معاهدته مع بيفن . .

أسلوب التربية فى النظام الخاص

القوة مطلوبة لذاتها :

إن القوة فى النظام الإسلامى مطلب مقصود لذاته ، مهما تحقق للأمة استقلالها ، وحتى لو أظلها حكم الإسلام ، لظل التدريب على الأسلحة والتجمع لبذل المعروف ، وإنكار المنكر بشرائطه الشرعية واجباً تنهض به وله همم المسلمين ، ويسعى كل مسلم صادق لتحقيقه فى نفسه ، ودعوة الناس إليه ، وحضهم عليه ، والمؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ...

---

(١) ص ١٥٠ كتاب الإخوان المسلمون لميتشل ترجمة الدكتور أبو السعود .

ولايزال رسول الله ﷺ يشرح للناس معنى القوة الواردة فى الآية : ﴿ **وأعدُّوا لهم ما استطعتم من قوة** ﴾ فيقول : ألا وإن القوة « الرمى » ويكررها ثلاث مرات ، ثم لايلبث أن يجعل الرمى عبادة فيقول : « من تعلم الرمى ثم تركه فقد عصانى » !!

وهكذا يصبح التدريب على السلاح ، وتنشئة النفس على مشاق الحياة بالرحلات ونحوها ، هدفاً يطلب لذاته ، ويظل الفرد عاكفاً عليه لحفظ معنى الرجولة فيه ، وعدم عصيان الله بنسيانه !!

وإذن فدعوة الإمام البنا للقوة فى مظاهر تنظيماته المختلفة لاتعنى بالضرورة التخريب وقلب أنظمة الحكم كما يدعى البعض ، ولقد نجح الاحتلال البريطانى وأعوانه من الحكام المصريين فى تركيز مفهوم خاطىء فى عقل الشعب ووجدانه ، مضى به إلى الاعتقاد بأن استكمال عدة القوة جريمة ! ، لأنها تمثل لدى الاحتلال البريطانى وأذنابه مواجهة تسقط معها حيله وألاعيبه ، التى بدأت منذ أن سمى وجوده فى البلاد التى يحتلها استعماراً ! . فى حين أنه فى الحقيقة تخريب لطاقات الأمة ، ورجولة شبابها ، وإضاعة لثرواتها ، وكرامتها وحريتها ! فإذا جاء حسن البنا ليقدم لهذا الشعب المقهور معنى جديداً من كتاب الله ، يغسل به ماتراكم من ذل الاستعباد فى النفوس ، فأقام الفرد على عقيدة التوحيد ليستكمل بها عدته من مدد السماء .. ودعاهم إلى تكوين أمة تستظل بشريعة القرآن ؛ لتحفظ لنفسها القوة والمنعة ، ودعا الحكومات بعد ذلك إلى توحيد قوتها تحت راية الخلافة الإسلامية ، فلا يتصور أن يكون منزعه فى هذا الصدد مظهراً من مظاهر العنف ، أو صورة من صور الاستعلاء بالقوة على الحق ، أو إبراز العضلات لوأد معنى الحرية فى الناس ، أو حملهم بالإكراه على التبعية للجماعة ، وإذا جرى فى مخيلة أحد هذا الظن فقد جانب به الحق والصواب !

القــوة والثــورة :

يقول الإمام الشهيد حسن البنا فى رسالة المؤتمر الخامس : « أما القوة فشعار الإسلام فى كل نظمه وتشريعاته ، فالقرآن ينادى فى وضوح وجلاء ﴿ **وأعدُّوا لهم ماستطعتم من قوة ومن رِبَاط الخيل تُرهبون به عدوّ الله وعدوكم** ﴾ ...

بل إن القوة شعار المسلم حتى فى الدعاء ، وهو مظهر الخشوع والمسكنة ، واسمع ماكان يدعو به النبى ﷺ فى خاصة نفسه ويعلمه أصحابه وينادى به ربه : **« اللهم إنى أعوذ بك من الهمّ والحزن ، وأعوذ بك من العَجْز والكسل ، وأعوذ بك من الجبْنِ والبُخلِ ، وأعوذ بك من غلبة الدَّين وقهر الرجال .. »** وهكذا استعاذ رسول الله ﷺ من كل مظهر من مظاهر الضعف ، ضعف الإرادة بالهم والحزن ، وضعف الإنتاج بالعجز والكسل ، وضعف الجيب والمال بالجبن والبخل ... وضعف العزة والكرامة بالدَّين والقهر !!

ثم يستطرد فيقول :

والإخوان المسلمون أعمق فكراً وأبعد نظراً من أن تستهويهم سطحية الأعمال والفكر ، فلا يغوصوا فى أعماقها ، ولايزنوا نتائجها ومايقصد منها ومايراد بها ، فهم يعلمون أن أول درجة من درجات القوة العقيدة والإيمان ، ويلى ذلك قوة الوحدة والارتباط ، ثم بعدهما قوة الساعد والسلاح ، ولايصح أن توصف جماعة بالقوة حتى تتوافر لها هذه المعانى جميعاً ، فإنها إذا استخدمت قوة الساعد وهى مفككة الأوصال ، مضطربة النظام ، أو ضعيفة العقيدة خاملة الإيمان ، فسيكون مصيرها الفناء والهلاك .

ثم يتساءل الإمام « البنا » فيقول :

« ولكن هل أوصى الإسلام – والقوة شعاره – باستخدام القوة فى كل الظروف والأحوال ؟ أم حدد لذلك حدوداً واشترط شروطاً ووجه القوة توجيهاً محدوداً ؟ .

وهل تكون القوة أول علاج ؟ أو أن آخر الدواء الكى » .

وبعد هذه الأسئلة يجيب السائلين فيقول :

« إن الثورة أعنف مظاهر القوة ، ومن هنا كان نظر الإخوان المسلمين إليها أدق وأعمق وبخاصة فى وطن كمصر جرب حظه فى الثورات ، فلم يجن منها إلا ماتعلمون ، وبعد كل هذه التقديرات أقول لهؤلاء السائلين : إن الإخوان المسلمين سيستخدمون القوة العملية حيث لايجدى غيرها ، وحيث يثقون أنهم قد استكملوا عدة الإيمان والوحدة ، وهم حين يستخدمون هذه القوة سيكونون

شرفاء صرحاء وسينذرون أولا وينتظرون بعد ذلك ، ثم يقدمون فى كرامة وعزة ويحتملون كل نتائج موقفهم هذا بكل رضاء وارتياح .

أما الثورة فلا يفكر الإخوان المسلمون فيها ولا يعتمدون عليها ولا يؤمنون بنفعها ونتائجها .. وإن كانوا يصارحون كل حكومة فى مصر بأن الحال إذا دام على هذا المنوال ، ولم يفكر أولو الأمر فى الإصلاح العاجل والعلاج السريع ، فسيؤدى ذلك حتما إلى ثورة ، ليست من عمل الإخوان المسلمين ، ولا من دعوتهم !!.. » .

هكذا فهمت جماعة الإخوان المسلمين القوة منذ نادى بها حسن البنا وهكذا نظروا للثورة .

وهنا نتوقف قليلا فنقول : إن إنشاء النظام الخاص من حيث الهدف الذى يتضمنه ، وأسلوب التوجيه الذى جرى عليه منذ أول نشأته ، لايعيبه شىء فى القصد ولا فى أسلوب التوجيه إلا بعض أخطاء فى طريقة التربية ، لاتقدح فى طبيعة النظام ولا في عموم التوجيه .. وذلك حين نعرض لبعض أسس البرنامج ، فيما تضمنه قول أحد قادته فى الأساس السابع ، إنه كان يقوم على المغالاة فى طاعة الأمر !

ونقول إن كل إسراف مردود ، لايقبله شرع ولا عقل : ولاشك أن معين المعرفة الذى نغترف منه أسلوب التربية في كل نظم الجماعة لابد أن يرتبط بشرع الله ، وكان التوجيه القرآنى لرسول الله ﷺ فيما وصفه به جل شأنه من شرف خلقه كقائد قوله تعالى : ﴿ **عزيز عليه ماعنتم حريصٌ عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم** ﴾ وروى فى الصحيحين عن على بن أبى طالب أن رسول الله ﷺ أرسل رجلا من الأنصار على رأس سرية فأغضبوه ، فقال اجمعوا لى حطباً ، فجمعوا فقال : أوقدوا ناراً ثم قال : ألم يأمركم رسول الله ﷺ أن تسمعوا لى ؟ فقالوا : بلى.قال : فادخلوها . فقالوا : « إننا من النار فررنا ، فلما رجعوا وبلغ رسول الله ﷺ خبرهم مع قائدهم ، قال صلوات الله وسلامه عليه : « لو دخلوها ماخرجوا منها أبداً » . .

والقصة التى ساقها الأخ الكريم الاستاذ محمود عبد الحليم فى كتابه المشار إليه ، عن الأخ البدين الذى أبى إلا أن يقفز من شرفة على ارتفاع ثلاث أمتار - فى إحدى الجولات التدريبية - بالرغم من إعفاء قائده له من القفز ، إنما يدل على معنى المغالاة فى طاعة الأمر فعلا .

ولايجب أن يكتفى الأخ محمود بعذر قائد هذا التدريب - بإعفائه للأخ البدين من القفز - وإنما كان عليه أن يمنعه من هذه المغالاة فى الطاعة ! وكان واجب إشعاره بالرحمة من قائده ، أولى من التندر بمغالاته فى الطاعة .

ويحضرنى فى هذا الصدد قصة أخرى ، تؤكد ماقاله الأخ محمود عبد الحليم سمعتها عن الأخ « دعبس » الذى كان يعمل موظفاً فى مجلس النواب فى حياة الإمام الشهيد ، وكان يدرب بعض الإخوة فى أحد معسكرات التدريب ، فأمرهم « بسف التراب !! » يعنى أن يضع كل واحد منهم حفنة من التراب فى يده ويلقمها فمه !! وبلغ المرشد حسن البنا ذلك أمامى فغضب ، وقلت للمتحدث : إن مثل هذا الأمر - مع شذوذه - قد يفهم فى العسكرية التى تعلمناها نحن فى الكلية الحربية أو كلية البوليس ، ولكنه لايفهم مع رجال يريدون أن يتعلموا جندية الإسلام الحقة النظيفة القائمة على مرحمة القائد ، وعدم إعناته لجنوده ، بل حرصه عليهم أكثر من حرصه على نفسه ، حتى ليسبقه إلى لقاء العدو ، كما قال على رضى الله عنه فى وصف رسول الله ﷺ فى المعارك : « كان يسبقنا إلى العدو إذا اشتد الخوف » فضلا عن أن هذا التكلف فى إصدار الأمر ، ولو كان فى مجال التدريب يورث تكلفاً وزيفاً فى الطاعة أيضاً !.. فإن عدم إعمال الجندى لعقله بعرض أمر قائده على شرع الله ليجيز ماأجازه الله ويرفض مالا يجيزه ، يورث الجندى لوناً من الغرور فى فهمه لمدى التزامه بحقيقة الطاعة المطلوبة منه ، إذا كان ممن يسمعون ويطيعون بغير تفكير ، كما يورث قائده أيضاً لوناً من الخداع فى تقدير كفاءته ، حين تعجبه منه مظاهر الطاعة دون جوهرها ، وربما قرب ذلك إلى أفهامنا مابلغنى من الأخ سيد فايز،رحمه الله ، عن الأخ المرحوم عبد المجيد أحمد حسن الذى أعدم فى قضية مقتل النقراشى ، فعندما وقع الحادث سألت المرحوم سيد فايز عنه فقال لى : إننا نسميه ونناديه بهذا الاسم « صخر » ، فسألت عن معنى ذلك فقال : « إنه معروف بالكتمان ولاينبس ببنت شفة !!

فأشفقت عليه وعلى من وراءه ! حيث أدركت أن الإيحاء بهذا المعنى لصاحبه ، يعجزه عن أن يستلهم من الله حقيقة الستر التى تلزمه فى هذا الموقف ، والذى هو من فضل الله وحده ولايستوحى من أصل طبع صاحبه ، فإذا تركه الله لنفسه و « لصخريته » لما سلم من العثار ، وأشهدتنا الأحداث ماتوقعته ، فما لبث المرحوم عبد المجيد أحمد حسن ، أن اعترف على نفسه وعلى من وراءه من غير تعذيب ، وبمجرد أن زيف له البوليس السياسى بعض الوقائع عن الإمام الشهيد ! رحم الله الفقيدين .

ولعل من المشاهد التى كانت تستوقفنا فى هذا الصدد ، أننا كنا نستطيع أن نعرف من النظرة العابرة كثيراً من الإخوان الملتحقين بالنظام الخاص ، من بين جموع الإخوان التى كانت تموج بهم دار الجماعة !! والأمر لم يكن يحتاج إلى ذكاء ، فأسلوب الحديث مع هؤلاء كان ينبىء عن صرامة ، قد لايحتاج إليها موضوع الحديث نفسه ، وقسمات الوجه تصيح أن صاحبها يحمل أسراراً !! وطابع الحركة والمشية تثيران انتباه الرائى أو تساؤله على الأقل عمن يكون وماعمله !؟

ولعله من فضل الله أن شرطة المباحث أو القسم المخصوص لم يكن لديهم من الفطنة والذكاء مايدعوهم إلى التحقق من هذه الأمور وتتبعها .

والتدريب الناجح على الأعمال الفدائية على وجه العموم ليس تدريباً على المشقة المادية فحسب ، بل لعل ذلك أبسط جوانبها ، ولكن الجانب الأهم ، الذى يجب أن يركز عليه المعلم أو الموجه ، هو تلقين الجندى ممارسة الحاجة إلى الله وهو فى خضم الأحداث ، ولا يتأتى ذلك فقط بقراءة الأوراد أو الأذكار ، مهما كان قلب الجندى حاضراً معها ، وإنما يتأتى ذلك كما قلت بممارسة الشعور بذكر الله وحضوره معه وهو محوط بالمخاطر مشدود إلى الأهوال ، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول عن رب العزة : « عبدى كل عبدى الذى يذكرنى وهو ملاق قرنه » أما الاستعاضة عن الوصول إلى هذا المستوى بتلقين الجندى وصفاً رائعاً لصموده أو لذكائه وعبقريته أو لبراعة حركته ، فأمر لاينفعه إذا أحاط به أعداؤه ووجد نفسه عارياً حتى من أوصافه التى يضفيها عليه أصحابه !

ونعود لنقول : إن هذه المغالاة فى الطاعة ، لايمكن أن يرجع إليها وحدها السبب فى كشف كل الأحداث التى قام بها النظام الخاص . وإنما يعزى الكثير منها إلى سوء التخطيط .

فحادث الخازندار ، وحادث النقراشى ، وحادث المحكمة ، وحادث حامد جودة ، وقبلها حادث النادى البريطانى - بغض النظر عن علم المسئولين بها أو عدم علمهم - لم تحط كلها بقدر كاف من التخطيط السليم ، وهذه الأحداث كانت أظهر ماقام به النظام سنة (١٩٤٨) وماقبلها .. وكلها ضبط فيها فاعلها .

أما فى ميدان المعارك فى فلسطين وفى القنال فنرى الأمر على عكس ذلك ، إذ أن عامل التخطيط لم يكن وحده العنصر البارز فى إنجاح هذه العمليات ، وإنما كانت روح الاستشهاد هى العامل الأول فى هذا النجاح ، فالفشل معناه الشهادة والنجاح معناه النجاة ، فلم يكن هناك قبض أو اعتقال من جانب الإنجليز أو اليهود عادة .

ولعل من الإنصاف أن نقرر هنا أن أخطر مايواجه العمل الفدائى هو احتمال سقوط الجندى فى يد عدوه ، ومايترتب على ذلك من تعذيب لايقوى كل فرد على احتماله ، فتكون فترة بقائه فى يد أعدائه هى المحنة الحقة التى تلحقه آثارها ، فإما أن تسلمه إلى ضياع نفسىَ بإفشاء أسرار مَنْ وراءه إذا بدأ معركته بدون اقتناع كامل بالهدف الذى يحركه ، وإما أن تسلمه إلى معاناة قاسية إذا ظل محتفظاً بكتمان سره ، لذا كان لابد لهذا الصنف من الرجال الذى يؤهل لمثل هذا النوع من العمل ، أن يكون متميزاً بقدر من الفهم وعمق الإدراك يحول بينه وبين الانهيار النفسى الذى من الممكن أن يلحقه .

وأحسب أن ألوف الإخوان الذين قبض عليهم فى سنة (١٩٥٤ وسنة ١٩٦٥) قد مارسوا الشعور بهذه المحنة ، فصمد لها من استأهل ستر الله ، وضاع فيها من أسلم نفسه لعبد الناصر وجنوده بسبب قهر التعذيب ، حين تَوَّهم أنه كان على ضلال وأن عدوه كان على حق ، وسلم منهم من اعترف بعجزه وعدم قدرته على مواصلة الطريق مع اقتناعه بصوابه وأحقية شرع الله فى الوجود .

حتى إذا شاء الله كشف الغمة والتأم فهم الجميع على رؤية تصدى عبد الناصر

للحق ولمشاعر أمته التى انتهى سلوكه معها إلى الخزى والخذلان ، تلاقى رأى المنصف من أصدقاء عبد الناصر مع رأى المنصف من أعدائه فى الحكم عليه .. ولكن .. عجز البعض من الإخوان عن مواصلة مسيرته فى ركب الجماعة ، بعد الفشل النفسى الذى واجهه من قهر التعذيب ، وخاصة أولئك الذين ألحقهم عبد الناصر بموكب الحكم .

ومن هنا ندرك أصالة الحاجة إلى التركيز على الإدراك العميق لجوهر الرباط بالجماعة وتبعاته ، لاكثرة الذين يبايعون ومركزهم فى السلطة !

ومضت الأعمال التى قام بها النظام الخاص منذ سنة (١٩٤٦) ، حتى أوائل سنة (١٩٤٩) لايثقلها إلا حادث الخازندار ، ومحاولة نسف أوراق تحقيقات قضية الجيب فى محكمة الاستئناف ، وذلك فى فترة حياة المرشد حسن البنا،رحمه الله .

ولعل سابق حديثنا عن حادث الخازندار يغنينا عن سرد تفاصيل وقائعه ، وبقى أن نعلم طرفاً من حادث محكمة الاستئناف :

- فى يناير سنة (١٩٤٩) وبعد مقتل النقراشى بأيام وقع حادث محكمة الاستئناف الذى كان له أسوأ الأثر فى نفس حسن البنا ، فقد وقع فى أعقاب هذا الجو المضطرب من سنة (١٩٤٨) ، التى كانت تموج أحداثها لتصيب جماعة الإخوان فى الصميم !

ويفسر لنا هذا الحادث،الذى نفذ فى هذا الوقت،مدى فقد الشعور بالمسئولية ، التى كان السندى ينظر من خلالها إلى الأحداث .

ويجدر بى أن أشير هنا إلى أنه قبل هذا الحادث بأشهر قليلة ، عرفنى المرشد بالأخ السيد فايز باعتباره المسئول عن النظام الخاص . .

وكان عبد الرحمن السندى فى هذا الحين محبوساً احتياطياً ، بسبب اتهامه فى قضية السيارة الجيب ، ورأيت فى سيد فايز صنفاً من الرجال يحدوه الحرص على الالتزام بكل ما يأمر به المرشد ، وفى نفس الوقت كان يفكر فى الأحداث بعقل مستنير ، يستلهم به الحفاظ على كيان الجماعة ، يخدمها بجهده وعزمه

ولايستخدمها لهواه ، وكان سيد فايز يشارك حسن البنا إدراكه خلل روابط السندى بالقيادة ، ويعلم أن حسن البنا كانت تشغله قضية الإصلاح ، وأن الظروف ربما أتاحت هذه الفرصة بواسطته ، حيث إنه أصبح مسئولا عن إدارة النظام ، تحت إشراف من يوافقه فى الفكر والرغبة فى الإصلاح ، ولذلك فقد حدثنى عن كيفية ذلك وعن الصعاب التى يواجهها فى نقل الاختصاصات إليه ، حتى انتهى الأمر إلى الفشل ، وكان تخطيطه لهذا الإصلاح سبباً فى إيغار صدر السندى عليه . .

ووصل إلى علم المرشد عزم السندى على القيام بحادث إحراق المستندات التى كانت فى دولاب محكمة الاستئناف بميدان باب الخلق ، فكلفنى بإبلاغ سيد فايز برفض هذه العملية والتأكيد على ذلك ، بل الالتزام بالهدوء الكامل ، خاصة ، والجماعة مازالت تعانى من آثار قتل الخازندار والنقراشى .

وأكدت على سيد فايز هذا المفهوم ، الذى أبلغنى أنه أكده بدوره على إخوان النظام !!

ولكن السندى كان قد أبرم أمره وهو فى السجن بضرورة تنفيذ العملية ! من وراء ظهر سيد فايز ومن وراء مرشد الجماعة ، ظناً منه أن إحراق أوراق التحقيق لقضية الجيب ، فيه إعدام الدليل على التهمة ، التى تلحق بالأشخاص المدونة أسماؤهم فى أوراق التحقيقات[1] .

---

(١) أبلغنى الأخ عبد الحليم محمد أحمد أنه كان ضمن الأشخاص المكلفين بهذه العملية . وأكد أن المرحوم السيد فايز هو الذى أبلغهم بنفسه تنفيذها وأنه متأكد تماماً أنه لم يتلق أى أوامر من المرحوم عبد الرحمن السندى بشأن التنفيذ كما أنه متأكد تماماً من أن هذا الحادث قد جرى بغير موافقة الاستاذ حسن البنا .

كما أنى من جهتى ، أثق تماماً فى عمق احترام سيد فايز لأوامر المرشد العام كما أثق تماماً فى صحة أقوال الأخ عبد الحليم محمد أحمد التى أكدها أيضاً الأخ شفيق أنس للأستاذ عبد الحفيظ الصيفى .

والأمر بهذه الصورة يدعونا إلى نفى اتهام المرحوم السندى بتكليف الإخوة المنفذين لهذه العملية بالقيام بها فى أثناء وجوده خلف القضبان بشهادة مسلمين عدلين هما الأخوان شفيق أنس وعبد الحليم محمد أحمد .

ولكن ... الأمر بعد ذلك يثير العجب ، ويدعو إلى التساؤل لجلاء غوامض هذا الحادث ، فربما يكون أمر التنفيذ قد صدر من المرحوم سيد فايز بالإعداد لهذه العملية فقط ، فظن القائمون على التنفيذ أنه أمر بالتنفيذ ، فلما لاحقهم أمر المرشد العام بالرفض لم يسعف الوقت المرحوم سيد فايز إبلاغه لهم .. فتم التنفيذ قبل إبلاغهم بالرفض .. وربما كان هذا التصور أقرب إلى الواقع الذى ننشد جلاء غوامضه ., خاصة وسرعة الاتصال لم تكن ميسرة فى هذا الوقت . . .

وفى هذا الوقت كان المرشد يحاول الاتصال بإبراهيم عبد الهادى لرفع الحظر من نشاط الجماعة ، والإفراج عن أموالها المصادرة ، وإطلاق سراح الأعضاء المعتقلين ، وشكلت لجنة وساطة من صالح حرب باشا ، وزكى على باشا ، ومصطفى مرعى بك ، ومحمد الناغى ، ومصطفى أمين ، وكتب الإمام الشهيد نشرة بعنوان « بيان للناس » استهجن فيها حوادث القتل ومن بينها حادث قتل النقراشى ، إلا أن إبراهيم عبد الهادى ، كان فى الواقع يريد كسب الوقت ، ليتمكن من اغتيال المرشد نظير رأس النقراشى .

وفى هذا الجو الملبد بالغيوم وقعت حادثة محاولة نسف أوراق التحقيق بمحكمة الاستئناف وضبط الأخ شفيق أنس ، فأصدر المرشد بياناً آخر قال فيه : إن أى عمل يصدر من أى شخص ينتمى إلى الجماعة ، يعتبر كأنه موجه إليه شخصياً .

وعاجلت المرشد منيته ، فلم يستطع أن يتم دوره الذى بدأه فى إزاحة السندى عن رئاسة النظام .

وربما تساءلنا عن مدى مسئولية المرشد فى إبقاء السندى فى موضعه من القيادة ، ومدى قدرته على علاج هذا الحاجز القائم بينه وبين أفراد النظام إذا خرج قائده عن طاعته !

نقول فى هذا الصدد إن المرشد حسن البناء رحمه الله منذ سنة (١٩٤٤) ، كان يحاول تقليص سلطات السندى جهد الطاقة بدون مواجهة صارخة بعزله ، فقد أراد أن يجنب الجماعة صراعاً فى داخلها لاتحمد عواقبه ، ولكن لم يغفل عن التخطيط لإزاحته فى هدوء وحين تواتيه الفرصة . كما بدا ذلك فى تكليف محمود لبيب بمباشرة العمل مع ضباط الجيش فى الجهاز السرى ، وتكليفى بممارسة الواجبات نفسها بمعزل عن نشاط النظام الخاص .

أما بعد حادث الخازندار في مارس سنة (١٩٤٨) فقد رأى رحمه الله أن يحزم الأمر ، بأن يكلف شخصاً آخر يثق فى أمانته وطاعته وقدراته ، فى النهوض بتبعات العمل فى النظام الخاص ، « ولم يتحقق ذلك إلا قبل قتل النقراشى بأشهر » ، بما كان من أمر تعيين سيد فايز على ماسبق شرحه .

وكان محور تفكير الإمام الشهيد هو أن إبعاد السندى دفعة واحدة ، فى وقت تتربص فيه الحكومة بالإخوان،يمكن أن يؤدى إلى إحداث فتنة وسط الجماعة لاتُعلم عواقبها ، وأبسط نتائجها أن تعصف الحكومة بكيان الجماعة ، ليس فقط فى الجانب الظاهر منها ، ولكن فى كيانها كله .

وكذلك لم يكن من السهل إبلاغ أفراد النظام بعدم السمع والطاعة لقادته ، فيما يصدرونه من أوامر إلا بعد علمهم وتأكدهم من موافقة المرشد عليها ! ؛ لأن ذلك يجعل الاختصاص فى التنفيذ لغير صاحبه ، فضلا عما يورثه هذا السلوك من أخطار تلحق بمرشد الجماعة ، إذا جرى استيثاق الأفراد بشرعية الأعمال الموكل إليهم بها ، من غير قيادتهم المباشرة !

ولهذا لم يكن هناك حل يستطيع المرشد الوصول إليه إلا بتغيير قائد النظام ، بصورة لا تحقق أخطاراً على كيان الجماعة ، وكان من الممكن الوصول إلى هذا الحل بمساءلة السندى فى أعقاب موقفه المتخاذل من تحقيقات قضية السيارة الجيب ، الأمر الذى أدى إلى كشف كثير من الوقائع والأشخاص ، بمجرد التحقيق معه فى البوليس والنيابة .

ونقول : إن قيادة الإخوان لا يمكن إعفاؤها من مسئولية عدم مبادرتها إلى مساءلته عن ذلك ، بحكم موقعه من المسئولية ، باعتباره قائداً للنظام الخاص آنذاك ، وهذه المساءلة لو حدثت وقتها لتحتم معها إبعاده عن منصبه ، ولتجنبنا الهزة التى حدثت فيما بعد فى صفوف الجماعة – خاصها وعامها – عندما عزل السندى سنة (١٩٥٣) ، بدون أسباب ظاهرة لعامة الإخوان كما سيجىء فيما بعد .

ومع ذلك فالإنصاف يدعونا إلى إعطاء السندى حقه فى هذه المرحلة التى عاصرت حياة المرشد حسن البنا .

لقد استطاع بوفرة جهده أن يقيم الكيان الذى صنع جيلا مقاتلا فى صفوف الجماعة ، ومدربا على صنوف كثيرة من ضروب القتال بأسلحته المختلفة .

واستطاع أن ينظم الجهاز الخاص باختلاف أقسامه فى التدريب والتخزين والمعلومات بصورة أوجدت – على الأقل – النواة التى تصلح لإعداد جيل مقاتل

صالح ، لمواجهة تحدى الصهاينة ، وبطش الحكومات العميلة بالإخوان ، ولقد شهدت معارك فلسطين لهذا الجيل بالشجاعة الممتازة ، والتحرك المدرب بأكثر مما شهدته نشاطاته داخل القاهرة فى الأحداث التى تعرضنا لسردها .

أما الأخطاء التى تناولت شخصيته من حيث فشله فى « أداء » مافات من واجبه كرئيس للنظام الخاص فى أثناء تحقيقات قضية الجيب ، وتلك التى أبانت عن نزعاته فى حب الظهور والرئاسة ، والتى برزت آثارها بصورة خطيرة ، فى مرحلة قيام المرشد حسن الهضيبى بتبعات عمله ، فلم تعالج علاجاً شافياً فى أثناء حياة الإمام الشهيد .

ولايجب أن يغيب عنا بعد ذلك آثار هذه الانحرافات فى نفس السندى ، بما أفرزته بعد ذلك من استخفافه بواجب الطاعة لمرشده حسن الهضيبى ، وربما أشار السبب فى مقتل سيد فايز بعد ذلك إلى حدة وخطورة هذه الانحرافات فى نفس السندى ، حين لم يطق صبراً أن يكون من بين إخوان النظام من يخالفه الرأى ، أو ينال بالنقد الجدى أسلوبه فى العمل ، أو موقعه من قيادة النظام !

وهكذا واجهت الجماعة أخطر حادثين أصاباها من داخلها منذ نشأتها .. وكان الأول، هو مقتل الشهيد سيد فايز ، والثانى، إرسال عبد الرحمن السندى لجماعة من أفراد النظام الخاص إلى منزل مرشده حسن الهضيبى ، لإرغامه على الاستقالة ، فى الوقت الذى احتلت فيه جماعة أخرى من إخوان السندى المركز العام للإخوان المسلمين بعد ذلك ، مخططة لانقلاب يرأسه صالح عشماوى يحاكى - فى وهم أصحابه - انقلاب الجيش !! .

ويجدر بى قبل مناقشة هذين الحادثين أن أشير إلى علاقة عبد الرحمن السندى بمرشد الإخوان حسن الهضيبى ، إثر خروج الأول من السجن ، فى أعقاب تولى مرشد الإخوان منصبه ، فقد حضر السندى إلى منزلى، قبل أن يعقد العزم على بيعة حسن الهضيبى، وتحدث إلىّ عن رأيه فيه ، ثم بصورة أصرح انتقل إلى مايدور من شائعات أن الرجل لايؤمن بالجهاد منهاجاً لتربية الإخوان المسلمين ، بل إنه بصدد الأمر بحل النظام الخاص !!

وأدهشنى ذلك ، ولكن ظهور هذه الشائعات ، والرجل فى بدء عمله فى قيادة

الجماعة ، كان يعنى عندى ماينتظره من صراع بدأ بهذا التشكيك فى نواياه ! فطمأنت خاطر السندى ، وأفهمته أن الرجل يدرك الإسلام ، كما يدركه حسن البنا ، وأنه يسير على خطاه ، وأن هذه الشائعات لانصيب لها من الصحة .

فلما اطمأن خاطره غادرنى على عزم الذهاب إليه ومبايعته ، وذهب إليه فعلا كما علمت بعد ذلك وعقد معه البيعة !

وبدأ الإخوان يفدون إلى حسن الهضيبى ، كل يحدثه بما يراه من خطأ يلزم إصلاحه فى نظام الجماعة أو فى رجالها ، وضاق الرجل ذرعاً بما كان يسمعه ، وربما كان صاحب الحديث صادقاً فى الرغبة فى الإصلاح ، وفى ظنه أنَّ نافذة هذا الإصلاح تفتح فقط عند المرشد . ومن هنا سمع الكثير عن الكثير ، الأمر الذى ساء وجدانه وضاق بالإخوان فيه .

واستمع المرشد إلى رأى سيد فايز فى إصلاح النظام الذى يدعو إلى تخلى كل قادته المعروفين لدى الحكومة عن مراكزهم ، إذ لايتصور أن يتم أى عمل فدائى يكون اسم صاحبه معروفاً لدى الشرطة !! وإلا فقد النظام السرى مضمونه وأصبح علنياً !! واقتنع المرشد بهذا الرأى ، وبدأ يحكم خطوه بالإعلان عن عدم وجود هذا النظام داخل الجماعة ، فى نفس الوقت الذى ظل مبقياً على واقع التنظيم بدون أى تغيير . .

وأيقن السندى أن الأرض التى يقف عليها لم تعد صلبة ، وأن هناك تفكيراً فى تغييره وتغيير غيره من قادة النظام ، وأدرك أن الفكرة التى حملها سيد فايز يحملها فى الوقت نفسه كمال القزاز ، ومحمد شديد وغيرهم ، وكان قد سبق طرحها عليه فلم يوافق ، فبدأ يعرض على الإخوة أعضاء مكتب إرشاد النظام فكرة خلع المرشد !!

والاحتمال الغالب أنه لما لم تتحقق رغبة السندى ، هداه فكره إلى التخلص من هؤلاء الذين - جرى فى ظنه أنهم - يحفرون الأرض تحت قدميه ! وربما هداه هواه إلى أن إفضاء سيد فايز للمرشد بمعلوماته عن النظام خيانة تبيح له قتله شرعاً !!

وقد روى لى الأخ على صديق ، أن الأخ محمود الصباغ حاول أن يعرف

سر حادث مقتل سيد فايز ، فذهب مع الشيخ الغزالى والشيخ سيد سابق إلى عبد الرحمن السندى ، بعد الحادث بفترة ليست طويلة ليسألوه عن حقيقة الحادث ، وأفهموه أنهم لاينتظرون منه إلا جواباً بالنفى أو الإثبات ، وأن ما يقدمه من شروح دون ذلك ، يعنى عندهم ارتكابه الحادث فلم يجبهم بالنفى ، فخرج الثلاثة باقتناع واضح أنه هو الذى دبر الحادث .

ولم يجر تحقيق من قيادة الجماعة بخصوص مقتل المرحوم سيد فايز كما لم يتهم أحد بارتكاب الحادث ، وإن جرى ظن الإخوان باتهام السندى على الأقل بأن له صلة بالحادث .

وكان المرشد قد عيَّن فى هذا الوقت الأخ يوسف طلعت لرئاسة النظام بعد فصل السندى ، وبدأ يوسف طلعت،رحمه الله،يمارس دوره فى تسلم أجهزة النظام بدون موافقة السندى .

ويحسن هنا أن نسجل شهادة أحد رجال النظام الثقاة ، وهو الأخ سيد عيد يوسف - الذى كان مسئولا عن إخوان النظام فى منطقة شبرا الخيمة آنذاك - فى وقائع مقتل سيد فايز ومحاولة استكتاب المرشد استقالته ، واحتلال المركز العام ، وقد كان من بين الذين نهضوا بدور كبير فى تلك الأحداث لصلته الوثيقة بأحمد عادل كمال ، وقد استطاع بفضل الله أن يشتت جهود القائمين على تلك الفتنة وأن يحبطها .

يقول الأخ سيد عيد يوسف : خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر عام (١٩٥٣) كان الجو الحكومى مشحوناً ضد جماعة الإخوان المسلمين ، وكانت خطة عبد الناصر وقتها ، هى الاتصال بأعضاء من الجماعة - من خلف ظهر المرشد - ساعياً لتجميعهم ضده ، بعد أن تبين له أن المرحوم الهضيبى يشكل عقبة خطيرة فى طريق تنفيذ مخططاته ضد الجماعة .

وفى المقابل كانت هناك محاولات من جانب المرشد لتصحيح أوضاع النظام الخاص ، الذى كانت قيادته تتصرف بعيداً عن قيادة الجماعة . وخاصة بعد فصل الأربعة المسئولين ، فأصبحوا يجاهرون بعدم ارتباطهم بالمرشد ، بل ويغذون روح العداء تجاهه فى أفراد النظام الخاص ، فكلف المرشد الأخ حلمى عبد المجيد

وأحمد حسنين الاتصال بالأعضاء دون جدوى ، إذ كان لابد أن يتم ذلك عن طريق أحمد عادل كمال رئيس منطقة القاهرة ، فهو الذى يحتفظ بأسماء تشكيل النظام الخاص لديه سراً ، وعندما بدأ الأخ سيد فايز – وهو من قادة النظام الخاص – الاتصال بأفراده ليبين لهم خروج السندى عن طاعة المرشد ، ويدعوهم للارتباط به ، اعتبر السندى وأحمد عادل كمال أن هذا التصرف ، فيه إذكاء للفتنة بين أعضاء النظام الخاص وبين المرشد !!

مقتل سيد فايز :

ويواصل الأخ سيد عيد روايته :

كنت فى السنبلاوين عندما علمت باستشهاد سيد فايز ، حين طالعت الخبر فى الصحف صباح يوم الجمعة (٢١ نوفمبر عام ١٩٥٣) فعدت إلى القاهرة وعلمت أن الحادث تم الساعة الثالثة بعد ظهر الخميس ، عندما حمل أحد الأشخاص إلى منزل المهندس سيد فايز [هدية المولد] عبارة عن علبة حلوى بداخلها شحنة ناسفة من مادة الجلجنايت سلمت إلى شقيقته ، وادعى حاملها أن اسمه كمال القزاز ، حتى إذا حضر سيد فايز بعد ذلك انفجرت المادة الناسفة ، فى محيط الغرفة الضيقة وأطاحت بحاملها بل بحائط الغرفة جميعه ، الذى هوى إلى الشارع .

وفوجئت بوالدتى تبلغنى أن أحمد عادل كمال قد حضر إلى منزلنا فى الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الخميس ، وأحضر معه حقيبة فلما فتحتها وجدت فيها أشياء يحرص أحمد عادل كمال كل الحرص على سريتها ، تتضمن جوازات سفر مصرية بدون أسماء وتقارير لمخابرات الإخوان عن حركة الجيش ، وتحركات السفارتين البريطانية والأمريكية فى مصر ، وتقارير عن تحركات الشيوعيين ، وهى أمور سرية للغاية وأشياء أخرى تخصه[1] .

---

(١) يرد أحمد عادل كمال على هذه الواقعة فيقول :

بعد ٣٠ لايمكن أن أتذكر إن كنت حملت شيئاً إلى منزل سيد عيد الساعة ١٢ من يوم كذا .. إلخ .. ولكن الذى ينقض القول أن منزل سيد عيد كان مقراً لحفظ كثير من متعلقات النظام ، وكان ينقل إليه أو يأخذ منه كل يوم مايحتاج إلى حفظه أو إلى سحبه ، فأى شيء ينقل إليه فى أى وقت لم يكن له أى دلالة ، ولايعنى شيئا ، ولاأتذكر أبداً أنه كانت لدينا جوازات سفر مصرية بدون أسماء ..، ربما كانت جوازات سفر سورية أمدنا بها اخوان سوريا بقصد إخراج الشيخ مصطفى ، رحمه الله ، من لبنان ، وقد قابلته فى حين رحلته عام ١٩٥٢ وأفاد أن إقامته فى لبنان تطيب له ، ولايضايقه منها شيء ، وعليه لم تعد بنا حاجة إلى جوازات السفر فاحتفظنا بها خالية .

وبعرض هذا الرد على الأخ سيد عيد قرر أن ماقاله الأخ عادل كال من أنه لم تكن هناك جوازات سفر مصرية ، هو أمر صحيح ، وأنه يذكر جيداً أن الجوازات كانت سوريه فقط .

وقد أدركت أنه أتى إلىّ بهذه الأشياء لأنه يخشى من تفتيش بيته – خشية حالة وراجحة – ارتبطت فى ذهنى بحادث الشهيد سد فايز ، فتوجهت إلى المركز العام ، وأبلغت فضيلة المرشد ، والأخ الدكتور خميس حميدة – نائب المرشد حينذاك – بهذا الأمر ، وسلمت محتويات الشنطة .

بعد هذه المسألة بثلاثة أيام – السبت (٢٢ نوفمبر) وهو اليوم التالى لتشييع جنازة سيد فايز ، صدر قرار من مكتب الإرشاد بفصل أربعة من قادة النظام الخاص ، هم : عبد الرحمن السندى ، وأحمد عادل كمال ، ومحمود الصباغ ، وأحمد زكى ، فعدت مرة ثانية إلى المركز العام لإبلاغ الدكتور خميس حميدة بأن لى ارتباطاً خاصاً مع أحمد عادل كمال ، أحد هؤلاء القادة ، فقد كان هناك مخزن للسلاح يقع تحت بيت أحمد عادل كمال ، ولكنى كنت أنا المسئول عنه ، فأبلغنى الدكتور خميس بأن صلتى التنظيمية بهم قد انتهت ، ولكن تبقى صلة الجوار والمودة !!

وحين كنت بالمركز العام رأيت أحمد عادل كمال ، الذى حضر ليسأل عن أسباب فصله ، فأجابه الدكتور خميس بأن عليه أن يقدم شكوى لمكتب الإرشاد لينظر فى أمرها ، فكتب الشكوى . وتحدثت معه عن الفتنة التى تسببت فى فصلهم ، وأن موقفهم الآن بالغ الدقة ، وأن عليهم تجنيب الجماعة أية منزلقات فأجاب أنه لن يقوم بأى عمل يذكى الفتنة ، وأنه سيمكث فى منزله ، ولن يكلم أحداً حتى تظهر براءته .

وبعد عدة أيام صدرت توجيهات لبعض شباب النظام الخاص ، لإحراج المرشد بالأسئلة حول أسباب فصل قادة النظام الخاص ، لكن المرشد – خاصة بعد مقتل سيد فايز – لم يكن يذكر أسباباً دعت لهذا الفصل ، وإن نفى المركز العام وجود صلة بين قرار الفصل وحادث سيد فايز ، لأن أهم الأسباب الجوهرية كانت صلة المفصولين بقادة الثورة من خلف ظهر قيادة الجماعة ، وليس من الحكمة الجهر بهذا السبب ، فى حين تتربص الحكومة بالجماعة ، فاستغل المفصولون هذا الأمر وبدءوا يشيعون فى صفوف الإخوان أن الجماعة تخلت عن الجهاد ، وأصبحت مجرد جمعية خيرية بعد حل الأحزاب . ولهذا يسعى المرشد لحل النظام الخاص !!

وسمعت من أحمد عادل كمال بأن على صديق جاء إليه بالمنزل ، واقترح عليه أن يذهب جمع من شباب الإخوان إلى منزل المرشد لسؤاله عن أسباب الفصل ، فإذا لم يجب إجابة واضحة طالبوه بالاستقالة ، وفى الوقت نفسه تتواجد فى المركز العام مجموعة من المتعاطفين مع القادة المفصولين ، من أعضاء مكتب الإرشاد والهيئة التأسيسية ، منهم صالح عشماوى ، ومحمد الغزالى ، وعبد العزيز جلال ، وسيد سابق .. لكى يختاروا مرشداً عاماً للإخوان بدلا منه ، وكان التدبير أن يختاروا صالح عشماوى ، حيث كان قد اتهم قيادة الجماعة فى إحدى الخطب بالتخلى عن الجهاد .

فصارحت أحمد عادل كمال بأن هذه علامات فتنة ، وأنى لن أسكت إذا حدثت .. ومن وقتها بدأ يحجب ويخفى عنى الأخبار بعد أن أيقن أنى لن أقف مكتوف اليدين أمام أى خروج على الجماعة ومرشدها[1] .

وكانت تساورنى الشكوك فى أن يكون أحمد عادل كمال ضالعاً فى مقتل سيد فايز ، وقد عرض فى التحقيق على الفتاة التى تسلمت الطرد فلم تتعرف عليه[2] ، مما يقطع بأنه لم يكن هو الذى نفذ العملية ، ولقد علمت أن هناك طالباً فى كلية الطب فى السنة النهائية وقتها كان مشتركاً فى رحلة مع الكلية ، صادف موعدها يوم الحادث ، فمنعه أحمد عادل من اللحاق بإخوانه ، واستدعاه من الرحلة وهو يشبه كثيراً أحمد عادل كمال ، فى قصر القامة وصلع الرأس ، واسمه محمد أبو سريع ، وصلته مباشرة بأحمد عادل كمال ، ومن الأسر المرتبطة به ارتباطاً خاصاً ، وعندما عرض أحمد كمال على الفتاة التى تسلمت الطرد ، لم تتعرف عليه إنما قالت إن الجانى يشبهه .

---

(١) أرسلت إلى السيد أحمد عادل كمال عند بدء تدوين حادث مقتل المرحوم سيد فايز بموافاتى بمعلومات فى هذا الحادث فلم يكلف نفسه بالرد .

(٢) أبلغنى المرحوم الاستاذ عبد الحفيظ الصيفى - الذى يعد كتاباً عن الإخوان المسلمين أنه عرض على السيد / أحمد عادل كمال فقرات مما رواه السيد عيد فأجابه بأن ليس صحيحاً أن الفتاة لم تعرف عليه بل قد تعرفت عليه وقالت إنه هو الذى حمل إليها الطرد ! ولكنه - أى - عادل كمال - استطاع أن يثبت كذبها بأنه لم يغادر بيته فى ذلك اليوم بشهادة من لازمه فى البيت فى ذلك اليوم (الأخ إبراهيم صلاح) وقبض عليه بناء على تلك الشهاده الكاذبة التى مازالت تدعو إلى التساؤل عن دوافع الفتاة ومن دفعها إليها ؟

والغريب فى الأمر أنه برغم حرص الحكومة فى اعتقالات عام (١٩٦٥) ألا تترك شيئاً من قضايا السلاح القديمة ، التى تم التحقيق فيها عام (١٩٥٤) ، دون إعادتها للتحقيق ، فإنها لم تحاول أن تثير موضوع مقتل سيد فايز[٣] إطلاقاً ، ولو حاولت لحصلت على ماتريد من معلومات ، لأن أحمد عادل كمال وقتها كان مستعداً - من شدة التعذيب - أن يقول كل شىء !!

الاستقالة :

ويمضى الأخ سيد عيد يوسف فى سرد الأحداث فيقول :

وفى يوم الجمعة (١١ ديسمبر عام ١٩٥٣) ، أى بعد أسبوعين من قرار الفصل ذهبت قبل العصر إلى مسجد شريف - القريب من منزل المرشد - وكنت على موعد مع الأخ حسن عبد الغنى ، وفوجئت بوجود عدد كبير من شباب النظام الخاص ، على رأسهم فتحى البوز وعلى صديق ، مما لفت نظرى . وعندما التقيت بحسن عبد الغنى - كان معه الأخ إسماعيل الهضيبى - أخبرته بكل ماأعلمه فلم تعتره الدهشة ، وطلب إلى متابعة الأمر ، أما الأخ إسماعيل فقد قال : هذا مرشدكم وأنتم أحرار معه ومن ناحيتى لن أتدخل فى هذا الأمر ، ورأيت محمد أحمد - سكرتير السندى - ، وعلى صديق وفتحى البوز ، وعلى المنوفى مع آخرين لاأذكر أسماءهم ، يتشاورون فيمن يكلم المرشد ، واختاروا على المنوفى لأنه هادىء الطبع .

---

(١) يرد أحمد عادل كمال على مذكرة السيد عيد فى هذا الصدد فيقول :

من الذى قال إن تحقيقات عام ١٩٦٥ لم تتناول هذا الموضوع لقد تناولته كما سبق أن تناوله عام ١٩٥٤ وبكل ماأوتى القوم على قدرة فى التعذيب فى المرتين .

وهذا قول لا ألقيه على عواهنة اليوم ، إنما أرجو أن يتذكر الألوف الذين كانوا فى معتقل أبى زعبل فى أواخر سنة ١٩٦٦ حين عقد المقدم عبد العال سلومة عملية التوعية وتزعمها بعض إخواننا سامحهم الله أن بعضهم وجه إلى فى الميكرفون سؤالا عن هذا الموضوع وأجبت فى حضورهم جميعاً - وجمهور كبير منهم كان فى السجن الحربى حين كنت به - وفى حضور قائد المعتقل ، قلت إن هذا الموضوع كان فى عام ١٩٦٥ محل تحقيق وتعذيب . فالقول بأن الحكومة لم تحاول إطلاقا أن تثير الموضوع عام ١٩٦٥ قول عارٍ عن الصحة .

- وبعرض الرد الذى تناول به الأستاذ عادل كمال هذه الواقعة على الأخ سيد عيد قرر الآتى

وقولى فى هذا الأمر قد يكون كما قال حيث أنى قلت ذلك لأننى لم يصل الى علمى أنه قد حقق معه فى هذا الأمر ولم أسمع أنهم أثاروا هذا الموضوع ، وهذا القول الأخير للأخ سيد عيد بهذه الصورة يسقط الدليل الذى ساقه فى هذا الصدد لاتهام الأستاذ أحمد عادل كمال كما سبق أن أورد فى سياق كلامه السابق .

وصعدت مجموعة عددها حوالى العشرين إلى منزل المرشد ، امتلأت بهم غرفة الاستقبال وبقى الآخرون فى المسجد ، وحضر إليهم المرشد قائلا : السلام عليكم فوقف الجميع وردوا السلام ، فقال : (زيارة والا مظاهرة ؟) قالوا : زيارة ، وبدأ على المنوفى بالكلام بهدوء .. وقال : إننا حضرنا لسؤال فضيلتك عن سبب فصل قادة النظام الخاص ، وهنا تدخل الأخ محمد حلمى فرغل ليقول : « لا .. نحن لم نحضر للسؤال ، بل قدمنا لأننا تعبنا منك لأنك لاتعرف كيف تقود الجماعة ونحن لم نر منك خيراً .، ونحن حضرنا لنطالبك بالاستقالة » فسأله المرشد الأخ اسمه إيه ؟ فرد عليه الأخ أحمد نصير فقال : « فضيلتك بتسأل عن اسمه ليه ؟ » فأجاب المرشد : واحد بيطالبنى بالاستقالة .. ألا أسأله عن اسمه ! فعقب أحمد نصير قائلا : « أم أنك تريد أن تتخذ ضده إجراءات ، فأجاب المرشد : يابنى : ماذا نملك نحن من إجراءات حتى ننفذها فيكم ؟ فقال الأخ : اسمى محمد حلمى فرغل من إخوان تحت الأرض !! ، وهنا هم المرشد بمغادرة الحجرة إلى داخل المنزل ، فقالوا له : حضرتك رايح فين ؟.. فقال : « أنتم طالبين استقالتى وأنا رايح أكتبها » وقد بدا الانفعال واضحاً على وجهه .

.. وهنا تصدى له محمد أحمد ، وفتحى البوز ، ومنعاه من الدخول وخلعا سماعة الهاتف لمنع الاتصال بالخارج ، فغادر المرشد الحجرة من الباب المطل على السلم ، فلحق به على صديق ، ومحمود زينهم ، الذى قال للمرشد : « مايصحش برضه فضيلتك تنزل كده بالروب » فقال له : « يابنى انتو خليتو حاجة تصح أو ماتصحش ! » وهنا حمله محمود زينهم وعاد به إلى الغرفة .. وعندما نزلت إلى الشارع ، لأجد الأخ سيد الريس غاضباً للغاية قائلا : هل هذا إسلام ؟. خدعونا ! ظلمونا ! لقد كادوا للرجل .. فقلت له : مادمت من هذا الرأى فابق مع الرجل ولاتتركه ، وأسرعت إلى حسن عبد الغنى الذى حضر ولم يفعل شيئاً .. ووجدت عبد الرحمن البنان فى صالة شقة المرشد واقفاً مع على نعمان ، وسمعت الأخير يقول للأخ البنان : ألا تذهب إلى المركز العام ، حيث أعضاء الهيئة التأسيسية ينتظرون هناك ..! فأجاب الأخير : لا .. كفاية لغاية كده . .

احتلال المركز العام :

ومازال الأخ سيد يتابع حديثه :

لقد كان الشق الثانى مما دبر هو الاعتصام بالمركز العام ، حتى تصل استقالة المرشد حسن الهضيبى .

غادرت المكان ، وذهبت للاستاذ محمود عبده ، وعند خروجى التقيت بالأخ عبد العزيز أحمد حسن ، سكرتير الإمام الشهيد ، فأخبرته بما جرى فدخل بيت الأخ محمد فاضل ، صهر الأستاذ سعيد رمضان ، وبدأ بالاتصال بأعضاء مكتب الإرشاد والهيئة التأسيسية لإبلاغهم بما حدث ، فتركته وعدت لبيت المرشد لأجد الإخوة إسماعيل عارف ، وفوزى فارس ، وحسن عبد الغنى ، وسيد الريس من إخوان النظام وغيرهم ، يحاولون إقناعه بأن الذين حضروا إلى منزله لم يكونوا متفقين على ماتم ، وأن قلة فيهم فقط هم الذين دبروا ذلك ، وأن الآخرين خدعوا .. ونحن على مثل ذلك .. فقال لهم : لماذا إذن لم تتكلموا ؟ فقالوا : كرهنا أن تحدث مجزرة في منزلك فطالما لم يتعد الأمر مسألة الكلام فنحن نسكت .. لكن لو تطور الأمر فنحن جاهزون للتصرف .

وذهبت إلى نجيب جويفل بالروضة ، لسابق علمى أنه على خلاف مع السندى وأبلغته بما حدث في بيت المرشد ومايجرى بالمركز العام ، ثم توجهت إلى حدائق القبة لأصطحب الأخ إبراهيم صلاح إلى منزل محمد أبو سريع – لصلته الوثيقة به – حيث كانت لديه كراسة فيها أسماء أفراد النظام الخاص ، وكنت حريصاً على الحصول عليها ، فذهبنا لمنزله فلم نجده ، وحاولنا أخذ الكراسة من مكتبه إلا أننا عجزنا عن فتح أدراج المكتب .. فتوجّهنا للمركز العام للالتقاء به ، واستحضارها منه ، ولدى دخولى المركز العام ، وجدت أفراداً فى النظام أغلبهم من رؤساء المناطق ، قدموا من القاهرة والمنوفية ، وبعد قليل اتصل بى تليفونياً الأخ صلاح العطار – مسئول النظام عن شبرا – ومن المقربين للسندى ، وكان معه فى الشقة التى تدار منها الأحداث فى باب اللوق قرب مبنى جريدة الأهرام ، فقال لى : ماذا تعمل فى المركز العام ؟ قلت له : أؤدى مهمة .. قال : من كلفك بها ؟ قلت : الله كلفنى بها ، فأعطانى عنوان المكان الذى ينتظرنى فيه بالقرب

من مبنى صحيفة الأهرام ، وقال : تعال إلىَّ .. فذهبت والتقيت به تحت البناية التى بها الشقة ، وكنت فى أشد حالات الانفعال ، فقصصت عليه ماعندى ثم انخرطت فى البكاء ، فهدأنى قائلا : هناك ماهو أخطر من هذا .. إن « سيد سابق قادم الآن من عند عبد الناصر ليبلغ السندى بموافقته على الانقلاب داخل الإخوان ، وإنه لن يتدخل إلى أن يتم الأمر - لأن تدخله سوف يقلب الأمور - وأن التعاون مع عبد الناصر سيتم بعد نجاح الانقلاب !! » وأحسست عندها بتعاطف صلاح العطار معى !

واتفقنا على التصرف بحكمة لمواجهة الفتنة ، فصعد صلاح إلى السندى وعادل كمال وأبلغهما بأنه استطاع إقناع سيد عيد مسئول إخوان شبرا الخيمة بالاشتراك معهم ، وبالتالى يمكن الاستعانة بإخوان شبرا . وطلب السيارة التى معهما لإحضار إخوان شبرا للمشاركة فى الأحداث ، وكان الأستاذ سعيد رمضان مكلفاً من جانب المرشد ، بالاتصال بصلاح سالم وزير الإرشاد ، بشأن عدم نشر هذه الأنباء فى الصحف ، ووافق صلاح سالم على ذلك ، إلا أن عبد الناصر قال وقتها إن الصحف حرة فيما تكتبه ولايريد أن يؤثر عليها[1] !

---

(١) ص ١٩٧ كتاب « جمال عبد الناصر » لأحمد أبو الفتح .. يقول إن عبد الناصر دعاه إلى منزله فى هذه الليلة حوالى التاسعة مساء فوجد أنور السادات عنده وأثار عبد الناصر فجأة الكلام عن الإخوان المسلمين .. ثم دق جرس التليفون فلاحظ أحمد أبو الفتح أن المحادثة نقلت إليه أخباراً سارة أشاعت البهجة والفرح فى نفسه وأنهى عبد الناصر المحادثة قائلا : « إن الفريق المعارض للهضيبى قد احتل المركز العام للإخوان وطرد من الدار أنصار الهضيبى وأعلنوا أنهم وحدهم الذين يمثلون الإخوان المسلمين وأعلنوا أنهم أجبروا الهضيبى على الاستقالة من منصبه كمرشد عام .. » وسمح عبد الناصر لأحمد أبو الفتح بنشر هذه التفاصيل !! ويضيف أحمد أبو الفتح أنه سرعان ماتبددت سعادة عبد الناصر حين علم فى اليوم التالى بأن أنصار الهضيبى قد استطاعوا طرد المتمردين من دار المركز العام وإعلان الثقة الجماعية برئاسة الهضيبى !.. فكان هذا الحادث له أسوأ الأثر على نفس عبد الناصر لأنه لم يكن يحب أن يصطدم اصطداماً سافراً بالإخوان لعلمه بوجود جهاز سرى للجماعة يملك أسلحة وعتاداً وفدائيين وينخرط فى عضويته عدد غير قليل من ضباط الجيش والبوليس . .

وكان عبد الناصر يتمنى لو أن المتمردين قد استطاعوا الغلبة على الجماعة أو على الأقل أن تظل المعركة منحصرة بين الفريقين دون أن يظهر فيها سافراً ولكن حركة التمرد لم تستطع أن تعيش أكثر من يوم واحد وأدرك عبد الناصر أنه لامفر من خوض المعركة بنفسه ضد الإخوان المسلمين فراح يعد لها .. واتخذ عشرات من الأساليب والاحتياطات لخوض هذه المعركة ، ففصل عشرات من ضباط البوليس المشتبه بعلاقاتهم بالإخوان ، ونقل عشرات الضباط من الجيش إلى أماكن نائية لنفس السبب ، وأرسل يطالب جميع نظار المدارس الثانوية بإعداد كشوف بأسماء الطلاب المنتمين إلى الإخوان ليحول دون التحاقهم بالمدارس ، وطلب إلى رجال البوليس موافاته بأسماء كل من ينتمى للجماعة !!

يافرحة الصهيونية :

ويمضى الأخ سيد عيد فيقول :

وحدث فى أثناء انتظارنا قرب منزل المرشد ، أن التقينا بالاستاذ سيد قطب الذى كان غاضباً يردد : يافرحة الصهيونية والصليبية العالمية !!..

وعندما أتيحت لى الفرصة بعد ذلك وأنا فى السجن ، للالتقاء بالاستاذ سيد قطب ، حدثته بأنى تساءلت وقتها فى نفسى بدهشة ، مادخل الصهيونية والصليبية العالمية بخلاف داخلى بين الإخوان !!

فقال لى : لقد اتصل بى الاستاذ على أمين الساعة الثانية ظهر يوم الحادث وسألنى قائلا : أين حاسة الصحفى عندك ..! (الإخوان قائمين على بعض بالسلاح وأنت قاعد فى البيت ؟!) .. فقمت عندها وأخذت سيارة تاكسى وذهبت إلى بيت المرشد فلم أجد شيئاً غير عادى ،. وذهبت إلى المركز العام فلم أجد شيئاً لافتاً للنظر كذلك ،. ثم تحدث بعدها كل الأمور التى حدثت !!

وهذا ماجعل الشهيد سيد قطب يقطع بأن الأمر مُدبَّر من أكثر من جهة .

وتوجهنا إلى المركز العام بعد الواحدة صباحاً ، وعند وصولنا وجدنا أن السندى قد اتصل بالمعتصمين هناك ليقول لهم : اسمعوا وأطيعوا لصلاح العطار ، ووجدت أن أكثر الموجودين نشاطاً فى محاولة دفع الفتنة ، وإنهاء الاعتصام هو عبد العزيز كامل ، فجاء إليه صلاح العطار وقال له : عليك بفتحى البوز وعلى صدّيق ، فتوصل معهما إلى اتفاق ، وجلس معهم حسن عبد الغنى ، واتفقوا جميعاً على الذهاب إلى السندى ، ليخبروه بأن الأمر لايمكن أن يستمر !!

وركب الجميع مع صلاح العطار وذهبوا للسندى فى الشقة ، فأسقط فى يده وقال لهم : تصرفوا كما تريدون ، وأنهوا الموضوع .. وعادوا إلى المركز العام .. وغضب صالح عشماوى ، عندما علم أن هناك نية لإنهاء الموضوع ، وحاول الاتصال بالسندى ، ولكن صلاح العطار أوقفه .. وجمع الإخوان داخل صالة المركز العام ، وبدأ يتكلم عن السمع والطاعة ، وأن مطالبهم أجيبت ، ولكن لكى يتم الأمر بالطريق الصحيح لابد من الالتزام بالسمع والطاعة ، وطلب إليهم عدم

التواجد فى المركز العام والانتشار بأسرع مايمكن ، على أن يبقى سامى البنا وسيد عيد فقط للمشاركة فى حراسة المركز العام .

وبعد أن انفض الجمع ذهبت مع صالح عشماوى وسألته إن كانت هناك صلة بين هذه الحركة وحركة الجيش .. فارتبك وكان يعلم مدى حساسية الإخوان تجاه السلطة القائمة .

وفى نحو الساعة الثالثة بعد منتصف الليل سمعت هتافات خارج المركز العام ، فخرجت مع سامى البنا لنرى سيارات تاكسى تحمل عدداً من الإخوة من قسم الوحدات لم ينتظروا حتى نفتح لهم باب المركز العام فتسلقوا السور ودخلوا المبنى ، ومعهم صلاح شادى ونجيب جويفل ، وحاول بعضهم الاعتداء علىّ باعتبارى من حراس الفتنة !! ولكن منعهم نجيب جويفل الذى كان يعرف موقفى منهم قبل ذلك .

وتوجهت إلى صالح عشماوى فى غرفة المرشد فوجدته يصلى ! ولما انتهى من صلاته أفهمته بأنه لابد من الخروج من غرفة المرشد لمواجهة الموقف ، فمنعنى قائلا : أنت مجنون .. يموتونا إذا خرجنا ... ولكنى خرجت والتقيت بصلاح شادى ، فأمهلنى ربع ساعة للخروج ، مع صالح عشماوى ، وعبد العزيز جلال ، بدون أن يتعرض لنا أحد بسوء ، فدخلت الغرفة ثانية وأبلغت صالح عشماوى ، وعبد العزيز جلال بذلك ، وقلت لهما إنى مسئول عن حياتهما هذه الفترة فقط ، فخرجا وأنا معهما إلى حيث كانت سيارة صالح عشماوى بعيدة قليلا عن دار الإخوان فاستقلاها ، وانتهت بذلك قصة احتلال الدار وإن لم تنته آثارها .

هكذا ينتهى الأخ سيد يوسف من سرد أحداث دار المرشد والمركز العام للإخوان المسلمين ، وقبلها حادث الشهيد سيد فايز ، وتتوافق أقواله ماوصلنى من أنباء ليلة حادث احتلال المركز العام عندما عدت من عملى إلى منزلى متأخراً ، فاتصلت تليفونياً بمنزل المرشد ، فأجابنى عبد الحكيم عابدين مصدقاً على ماحدث ، فتوجهت ومعى مايقرب من ثلاثين أخاً من إخوان قسم الوحدات ، وبصحبتى نجيب جويفل ، وإبراهيم بركات ، ومحمد الشناوى ، وعدد آخر ممن استطعنا اصطحابه وقتئذ من قسم الوحدات ، ودخلنا المركز العام بعد تسلق السور

حيث كان الباب مغلقاً بالسلاسل وواجهنا الذين كانوا فى الحراسة دون الاضطرار إلى استخدام الأسلحة أو التلويح بها .

ووجدت داخل الدار .. فى مكتب المرشد الأستاذ صالح عشماوى والأخ عبد العزيز جلال ، فطلبنا منهما مغادرة الدار ، إذ لم تكن هناك مشكلة فى داخل الدار سواهما ، وكانت مباحث عبد الناصر وقوة من البوليس ، تقف خارج الدار انتظاراً لأوامر لم أكن أدرى كنهها فى ذلك الوقت .

وقد علمت بعد ذلك أنهم كانوا ينتظرون إعلان استقالة المرشد ، بداية لتوقيت تنصيب صالح عشماوى بدلا منه ، ومنع أى شخص من دخول الدار إلا بإذن المرشد الجديد بدعوى منع الاعتداءات ودفع المشاحنات ! ، لكن عدم النجاح الذى لازم الخطوة الأولى حال دون استمرار المهزلة ، واتصلت بالأستاذ الهضيبى من الدار وأفهمته ماتم ، ثم مالبث الأمر أن ذاع فى القطر وبدأت تترى على الدار المكالمات الهاتفية من شتى الأنحاء ، تستعلم عن صحة الخبر ، فأشار المرشد بإخطار كافة المناطق والشعب بالحضور فى اليوم التالى ، لسماع حديثه فى هذا الشأن .

وفى عصر اليوم التالى اكتظّت الدار بالحشود ، وامتلأت الشوارع الموصلة إليها بجموع غفيرة من الإخوان . وشاهدت منظراً لا أنساه . ، لقد كان الإخوان يفدون من شتى المناطق والشُعب، ومإن تطأ أقدامهم أرض المركز العام ، حتى تخر الجباه لتصلى لله تعالى صلاة شكر !

وبلغ المشهد مداه من التأثر ، حين صعد المرحوم الشهيد عبد القادر عودة يعلو المنصة ويعلن للمجتمع وفاءه لقائده ومرشده ، وأن المؤامرات مهما بلغت فلن ترتفع إلى مواطن أقدام المؤمنين !!

وانتهى المشهد بقبول اعتذار الإخوة على صدّيق ، وفتحى البوز ، وغيرهما ممن أدرك خطأه بالانقياد للسندى .

واضطلع يوسف طلعت بمهامه كقائد للنظام الخاص ليسير به كما أوصاه المرشد : « نحو وجهته الصحيحة بعيداً عن الروح التى أملاها السندى على أتباعه » .

وكان أول عمل قام به إخوان النظام الخاص ، برئاسة يوسف طلعت رحمه الله ، هو تسلمهم حراسة دار المركز العام من إخوان قسم الوحدات يوم اكتظت الدار بالحشود ، التى قدمت فى اليوم التالى لاحتلال أتباع السندى لها .

وكنا فى هذا الوقت عاجزين عن إدراك ماتنويه الحكومة تجاهنا ، ففرضنا حراسة دائمة على المركز العام .

ومضى الشهيد يوسف طلعت فى الاضطلاع بمهمته الجديدة ، فوضع يده على أقسام النظام المختلفة فى الوقت الذى كان ظهره مكشوفاً لخصوم الجماعة : عبد الناصر والسندى .

وفى التاسع من ديسمبر قرر مكتب الإرشاد فصل صالح عشماوى ، وعبد العزيز جلال ، ومحمد الغزالى ، وفى يوم التالى اجتمعت الهيئة التأسيسية وأقرت ذلك .

وجرت تعديلات أخرى تناولت رئاسة قسم الوحدات الذى كلف بمهام النهوض به الأخ الضابط أبو المكارم عبد الحى ، وبقى قسم ضباط البوليس ورجاله تحت إشرافى .

ثم كون المرشد قبيل سفره إلى الأقطار العربية فى أوائل يوليو سنة (١٩٥٤)، لجنة قيادية برئاسة الشيخ فرغلى ، وعضوية يوسف طلعت ، ومحمود عبده ، وأبو المكارم عبد الحى، وصلاح شادى مهمتها مواجهة موقف الحكومة من الإخوان بما يلزم ، وماتمكنهم قدراتهم على ضوء الأحداث ، وبالفعل تمت عدة اجتماعات لهذه اللجنة فى أثناء سفر المرشد خارج القطر ، لزيارة الإخوان المسلمين فى الأقطار العربية ، التى رجع على أثرها فى النصف التالى من أغسطس ، ليعلم أن جمال عبد الناصر يتهدده بالقتل ، وهو ماسنرويه بمشيئة الله فى الجزء الثانى من هذا الكتاب .

وبذلك يطيش سهم المتقوِّلين على المرشد حسن الهضيبى ، بادعائهم أنه كان يتنكر لمبدأ الجهاد ، أو يدعو إلى حل النظام الخاص .

ويستفيض فى هذا الادعاء بعض من كتب عن هذه الفترة[1] وقد سبقهم فى

---

(١) ص ٢٤٥ كتاب ميتشل « الإخوان المسلمين » ترجمة الدكتور أبو السعود .. أن أمل الهضيبى فى حل النظام قد قوبل بمقاومة من قادة الجهاز ومن أعضائه أيضاً ، على أن إحدى مشاكله الكبرى كانت معرفة هؤلاء الأعضاء .. وثمة مشكلة أخرى قابلته هى مدى رسوخ فكرة الجهاز السرى فى عقول المشاركين فيه ، ويلاحظ أنه قد نشأت فكرة للتوفيق عند مستشارى الهضيبى وقد نفذت بعد فصل السندى ، إذ بعد مضى أيام قلائل حل الجهاز السرى ثم أعيد تكوينه على أساس جديد برئاسة يوسف طلعت !!

ذلك أصحاب الهوى – السندى وأعوانه – ممن صوروا تصدى المرشد للسندى بأنه كان حلا للنظام وليس تصحيحاً لأوضاعه .

نهـاية ..!

ولايمكن أن نمضى فى وقفتنا مع النظام الخاص فى غضون هذه الأحداث – بغير أن نتعرض لمدى أصالة الرجال ، الذين تربُّوا فى أحضان هذه الجماعة ، وخاضوا غمار أحداثها كيف واجهوا هذه الفتنة ، لنكشف الستار عما تأصل فى وجدانهم من حق وصدق وإخلاص ، يتمايز به – عادة – أصحاب الدعوات ، لنستطيع بذلك أن نقيم حكماً صحيحا صادقاً على جماعة الإخوان المسلمين ، على هدى ماجابهوا به هذه الفتنة ، لأن الحكم على الرجال فى هذا الموقف هو الحكم الصحيح على فهم هذه الجماعة . ، فقد نرى شواهد صحة الانقياد وسلامته فى كثير من رجال الجماعة الذين لم يخوضوا أصلا محنة الاستجابة لفتنة السندى ، إما لبعدهم التنظيمى عنه أو لموقفهم أصلا من عبد الرحمن السندى بالشك وعدم الثقة فيه ، وهذا وحده لايعطينا المؤشر الصحيح للحكم على صلاحية هؤلاء الرجال ، وبالتالى على جماعة الإخوان المسلمين فى أخص أقسامها ، الذى تربى فيه رجالها على الجهاد فى سبيل الله بمعناه الأصيل الذى جاء به شرع الله .

ولكن حين نرى شاهداً عاماً بالأوبة السريعة فى سلوك المخطئين ، والذين انحرفوا عن الحق ، ندرك مأأعنيه من عدالة الحكم على هذه الجماعة من خلال موقف عامة الإخوان ، وخاصة من تردوا فى هذه الفتنة .

فأصالة أى جماعة إنما تنهض على خِصِّيصتيْن :

الخصيصة الأولى :

أن يتبادل رجالها مواقف الخطأ والصواب فى الأزمات ، مادام كل ابن آدم خطاء .. والثانية أن تكون من وفرة الحيوية بحيث تستطيع أن تلفظ السوء عنها وعن الخاطئين .

فما من جماعة خاضت تجربتها مع الأحداث ، فى سيرها لتحقيق غايتها ، إلا وتبادل بعض رجالها مواقف الحق والباطل والخطأ والصواب ، فتارة يصيب البعض

وتارة يخطىء الهدف ، فيتصدى غيره للذود عن الحق ، والوقوف إلى جانبه .

وقد جرى تبادل المواقف هذه مع السلف الصالح .. بل الأفذاذ من الصحابة كعمر وأبي بكر رضي الله عنهما !.. وغيرهما ... حتى ليكاد عمر بن الخطاب ينأى عن متابعة رسول الله ﷺ في صلح الحديبية فيقول قولته المشهورة : « اتهموا الرأى في الدين .. فلقد رأيتني وإني لأرد أمر رسول الله ﷺ برأيي ، فأجتهد ولا آلو ، وذلك يوم أبي جندل والكتاب يكتب حين قال : « اكتبوا بسم الله الرحمن الرحيم » فقال [أي سهيل] تكتب « باسمك اللهم » فرضي رسول الله ﷺ وأبيت فقال : « ياعمر تراني قد رضيت وتأبى ؟ » في الوقت الذى كان فيه موقف أبي بكر في هذا الشأن تسليماً مطلقاً برأى رسول الله ﷺ » .

ونرى عمر بن الخطاب في موقف آخر - يوم بدر - يشير على رسول الله ﷺ ألا يبقى على أسير ، ويشير أبو بكر بالإبقاء عليهم وأخذ الفدية ! ويتنزل الوحى من السماء مؤكداً صحة رأى عمر بن الخطاب !

ويتبادلان المواقف كذلك في حرب الردة ، فيجنح عمر رضي الله عنه إلى اللين والسياسة وعدم الحرب !! ، في حين يُصرّ أبو بكر رضي الله عنه على أن يقاتل المرتدّين إذا منعوه عقال بعير كانوا يؤدونه لرسول الله ﷺ ، ويقول له معاتباً : « أجبّار في الجاهلية خوار في الإسلام !! » .

وهكذا يظل الحق حياً نابضاً في الرجال ، الذين ينهضون بتبعة العمل في الأمم والجماعات كل يستر أخاه ويكمله وينهض بعبء الحق إذا تأخر غيره عن داعيه .

وهذا في رأيي عنوان إيمان الأمة أو الجماعة التي يتكامل أعضاؤها في أداء واجباتهم للحق وصيانة أماناتهم فيه ، وليست علامة مرض أو انتكاس . إذ ليس من المعقول أن يكون مقياس سلامة جماعة من الجماعات ، عدم خطأ أفرادها إطلاقاً ، أو عدم انحراف بعضهم عن جادة الحق ، ولكن الصحيح - الذى لايصح الحق إلا به - هو أن يوجد من أفراد هذه الجماعة أو الأمة من يُصوّب الاتجاه ويصحح القبلة ، ويقوّم الاعوجاج فيتبعه ركب المخطئين . .

فليس بعجيب إذن أن نرى تبادل المواقف في جماعة الإخوان المسلمين في عامة مسارها وخاصة في هذا الموقف العصيب ، حين حاول بعض الإخوان

استكتاب المرشد استقالته ، والبعض الآخر الاعتصام بالمركز العام ، أو حتى هؤلاء الذين دبروا مصرع الشهيد فايز .. فلم نر أحداً يحبذه أو يشيد بقتلته . فى حين رأينا صلاح العطار - ذراع السندى الأيمن بعد أن أدرك الصواب من الأخ سيد عيد يوسف - يقف فى صفه مؤازراً مسانداً له بكل ماوسعته الطاقة ، ويلفظ ولايته للسندى ، ويعمل جاداً لإحباط الفتنة !!

وأخشى أن يظن بعض الإخوة الذين سميتهم فى هذه الأحداث أنى عنيت من وراء سرد أسمائهم إغفال مواقفهم قبلها وبعدها لخير هذه الجماعة ، وإنما عنيت فقط أن أبرز تبادل الرجال مواقف الخطأ والصواب فى هذه الجماعة ، وإن ذلك دليل على صحة بنيتها واستقامة عودها على الحق ، بل لاأستطيع أن أنكر على المرحوم السندى نفسه جهده فى إنشاء النظام الخاص، الذى أعتبره من أمجاد جماعة الإخوان المسلمين ، كما لاأستطيع أن أنكر جهد الأستاذ صالح عشماوى فى هذا السبيل ، ولاجهده الآن ، وهو يقدم عصارة فكره لخدمة الإسلام فى مجلة الدعوة التى كانت فيما مضى من حياة الأستاذ الهضيبى سوطاً يلهب ظهور الإخوان المسلمين ، والهضيبى خاصة ، كما لاأنكر جهاد الشيخ محمد الغزالى المبرور بعد عودته إلى أحضان هذه الدعوة فى أثناء سجننا ، ولا الأخ على صدّيق والأخ فتحى البوز اللذين ذكرت موقفهما فى منزل المرشد فلم يلبثا أن برزا لحراسة المرشد فى تحركاته التى كان عبد الناصر يرصدها . ، وهو وفاء سبقه جهاد مرير الحلقات فى فلسطين يقدم لصاحبيه كريم التقدير .

وغير هؤلاء وهؤلاء ، فما كنت بصدد الحديث عن مفاخر الرجال أو أخطائهم ، وإنما أردت الحديث عن مفاخر هذه الجماعة ، التى من أبرز خصائصها أنها تمتص فضائل الرجال لخيرها ، وتلفظ السوء عنها وعنهم .

والخصيصة الثانية :

من خصائص صلاحية الجماعات للبقاء ، هى أن تلفظ سوءها ولاتقيم عليه بعد أن عرفته ، وهذا مافعلته الجماعة مع من استكبروا عن رؤية الحق وأتباعه ، لعلة يعلمها الله .

وهكذا نقول فى صدق ويقين : إن ماأصاب جماعة الإخوان من محنة استشهاد سيد فايز ، ومحنة الاعتصام فى دار المركز العام ، ومحاولة استكتاب المرشد استقالته كانت كلها – عند المنصف – شهادة كشف عن أصالة هذه الجماعة وصلابة قاعدتها فيما جرت به الأحداث بعد ذلك .



حركة الجيش وعبد الناصر والإخوان

.. منذ سنة (١٩٤٦) بدأ عبد الناصر فى تحويل ولاء ضباط الجيش من الإخوان له شخصياً ، من وراء ظهر محمود لبيب رئيسه وقائده ، فأصبحت آماله الشخصية فى السلطان والنفوذ ، بعد ثلاث سنوات من بيعته لمرشد الإخوان ، أبعد غوراً من أن تحدها فضيلة الوفاء للأشخاص أو للفكرة ذاتها !..

بدت علامات استفهام كثيرة بعد نجاح حركة يوليو سنة (١٩٥٢) ، وتساءل كثيرون عن الضباط الأحرار ، من هم ؟ وماأهدافهم ؟ وماعلاقتهم بالإخوان المسلمين ؟

ولكى نتبين هذه الحقائق اليوم بعد ثمانية وعشرين عاماً ، لابد أن نعرف كيف بدأت حركة الإخوان فى الجيش ، وصلة عبد الناصر وضباط الحركة بها .

ولانستطيع أن نتحدث عن بدء حركة الإخوان فى الجيش بغير أن نلمس جانب ارتباطها بالنظام الخاص ، الذى كان محوراً لأنشطة الجهاد المختلفة التى مارسها الإخوان من خلال الجماعة .

ففكرة الجهاد لدفع الاحتلال الإنجليزى داخل مصر ، ومواجهة الصهاينة فى فلسطين ، كان بريقها يخطف لب الشباب المتحمس ، الذى كان كثيراً مايحركه ذلك إلى الانتماء لدعوة الإخوان ، فضلا عن إدراكه لإيجابية هذه الجماعة فى دعوتها .. وأنها لاتنطلق فقط لتقويم الفرد بتعليم الصوم والصلاة والحج والزكاة ، ولكنها ، تدعو المسلمين أيضاً إلى منهاج حياة شامل ، يقوم على الأمر بالمعروف ، ودفع المنكر ، وعدم السكوت على الضيم الذى يواجهه من الاحتلال الإنجليزى

فى مصر ، والحكام الموالين له ، والاستعمار الصهيونى فى فلسطين ، وركائز نشاطه الاقتصادى فى العالم العربى كله ، وداخل مصر بالذات .

لذا كان انتماء الشباب للجماعة فى هذا الوقت هو الاستجابة الطبيعية لهواتف الإصلاح الذى يأمله الشعب عامة والشباب خاصة ، بإحداث التغيير الذى يتطلع إليه ويجسده لهم مرشد الجماعة فيما يردده من قول الله تعالى : ﴿ **إن الله لايُغيِّر مابقوم حتى يُغيِّروا مابأنفسهم** ﴾ .

ولذا جرى إقبال الشباب على أنظمة الجماعة المختلفة ، نظام الأسر ، والكتائب والجوالة منذ سنة (١٩٣٥) ، وكان يحمل طابع الجندية الذى يعنى عند الشباب هذا التغيير الذى يأمل تحقيقه فى نفسه ، وهو يتدرب على فنون القتال وإطلاق النار ، ويحيا حياة عسكرية خشنة داخل المعسكرات العلنية ، التى كان مسموحاً بها وقتذاك ، وإن بدأت الحكومات بعد الحرب فى تضييق الخناق على الحريات عامة ، ونشاط الإخوان خاصة ، فكان من الطبعىّ أن يتحدد دور هذا النشاط ليتخذ لنفسه صورة أخرى من السرية ، بالإضافة إلى حاجة متطوعى الإخوان إلى التدريب ، ليقفوا مع الفلسطينيين فى حربهم ضد الصهاينة .

وكان من الطبعى أيضاً أن تستقطب حركة الإخوان فريقاً من جنود الجيش وضباط الصف والضباط . وكان ارتباطهم بالجماعة فى الخفاء ، لأن نظام الجيش لايسمح بانتماء أفراده لهيئة أو حزب .. ولذا كان انتماؤهم للنظام الخاص للإخوان أمراً حتمته ظروف الحال قبل أن يفرضه المستوى الذى وصل إليه الضابط ، من فاعلية فى الفهم والعمل برسالة الجماعة ، وهو ماكان متحققاً بصورة أفضل فى صفوف المدنيين عند التحاقهم بالنظام الخاص .

ولقد بدأ ظهور حركة الإخوان فى الجيش فى سنة (١٩٣٨) ، حينما نشطت صحيفة الإخوان « النذير » ، فى مناقشة قضايا الجيش جنوداً وضباطاً ، وأفسحت المجال لمناقشة الأخطاء والعيوب ، التى تسمح بها إدارات الجيش المختلفة كنظام « المراسلة »[1] ، وعدم إقامة الأذان فى أوقات الصلاة ، بل عدم تخصيص وقت لصلاة الجنود أصلا .

---

(١) « المراسلة » كان جندياً من جنود الجيش يساعد الضباط فى أداء الخدمات الخاصة به كقيادة سيارته وتنظيف ملابسه ، ولكن أسىء استخدامه ، فأصبح يعمل كخادم فى منازل الضباط الكبار أو كطاه وفى سائر الخدمات المنزلية الأخرى (مجلة النذير عدد ديسمبر سنة ١٩٣٨) .

وكان أول نشاط فى المحيط الرسمى للحركة هو العريضة التى أرسلت إلى القصر فى ديسمبر سنة (١٩٤١) ، باسم « الجنود الأحرار بالجيش » ، تطالب بمنع مايتعارض مع الإسلام .. وإلغاء معاهدة سنة (١٩٣٦) ، ومنح الجندى الحق فى الامتناع عن أى عمل يناقض الشرع . ووزعت منشورات فى داخل وحدات الجيش بمضمون هذه العريضة التى وقعت باسم « الجنود الأحرار »(١) .

ومنذ هذا التاريخ [أى سنة ١٩٣٨] كان حسن البنا يتحدث عن الإسلام فى الوحدات العسكرية فى المناسبات الدينية ، كمولد الرسول ﷺ ، وغزوة بدر فى شهر رمضان ، حيث تفتح أبواب الوحدات العسكرية للوعاظ لإلقاء دروس فى هذه المناسبات للجنود .

ولم يكن الأمر يخلو من وجود الضباط فى هذه الأحفال الموسمية ، لأن الضابط المناوب بالوحدة ، كان من عمله الإشراف على هذه الأحفال ، التى لم تكن تتقيد بالوعاظ الرسميين فقط ، فكانت أصداء كلمات الرجل تبعث فى سامعيه الرغبة فى الانتماء إلى مايدعو إليه ، فى وقت كانوا يشعرون فيه بالضياع لقهر النظام العسكرى ، وفساد الرؤساء والمرءوسين ، ولذا وجدت دعواه صداها بين الضباط والجنود والعمال العسكريين .

وكانت دورس الثلاثاء فى دار المركز العام هى الملتقى الأسبوعى لكل راغب من جنود الجيش وضباطه ، فى التزود من حديث حسن البنا .

وهكذا فكر حسن البنا فى إنشاء قسم « الوحدات العسكرية » للإخوان فى أوائل الأربعينيات، وبدأت النشأة المنظمة لهذا القسم بزيارة الإمام الشهيد لمدرسة الصيانة التابعة لسلاح الصيانة أسبوعياً كل يوم أربعاء ، حيث كان يدعوه إلى ذلك بعض الإخوان الطلبة كالأخ عباس السيسى وغيره ، وألف هؤلاء الإخوة الذهاب إلى المركز العام للإخوان ، وانضم إلى صحبتهم آخرون من وحدات أخرى ، وكان على رأسهم من المدنيين الأخوة محمد أحمد عمارة ، وحسين مصطفى سليمان من شعبة عابدين ، ومن العسكريين مندوبون من الصيانة وعلى رأسهم عبد

---

(١) تقارير الأمن العام والبوليس المخصوص محفظة ٣٤ فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤١ .

الحليم عمار ، وعبد السلام موسى ، ومن الطيران الإخوة على بدران ، ومحمد الشناوى ، ثم تسلمت بعد ذلك العمل فى هذا القسم سنة (١٩٤٤) بعد نقلى إلى القاهرة وتكليفى من المرشد حسن البنا بالعمل فى هذا القسم ، فضممت إليه ضباط وكونستبلات وصولات البوليس الذين يعملون فى حقل هذه الدعوة .

وكان لهذا القسم دعاة مدنيون فى وحدات الجيش المختلفة ، يقومون بتعريف الجنود بدينهم وشمول هذا الدين لكل نواحى الحياة ، وكيف يمارسون حياتهم داخل الوحدات مهتدين بأصوله ، مستظلّين بأحكامه .

وساهم أفراد القسم فى حرب فلسطين وقتل منهم شهداء على أرضها ، وساهموا بجهد ملحوظ فى حركات فدائية فى قلب القاهرة منها : إلقاء قنابل متفجرة على القطار الذى يحمل الجنود الإنجليز المتوجهين إلى فلسطين ، كما ورد تفصيلها فى فصل سابق .

ومضى قسم الوحدات فى رسالته بتعريف الجنود والضباط من الجيش والبوليس برسالتهم ، فى إطار الحركة الإسلامية فى ساحتها العريضة ، مرتبطاً بفهم جماعة الإخوان المسلمين ونشاطها .

وكان من مهام الدعاة المدنيين التعرف بضباط الوحدات ، حتى إذا وجدوا منهم تجاوباً فى الفهم ورغبة فى الاستزادة ، رسموا لهم طريق الصلة بالمرشد الذى كان يعرفهم بدوره فى أول الأمر بالصاغ محمود لبيب ، ويعرفهم هذا بدوره بعبد الرحمن السندى ، الذى كان يقوم بتبعة العمل الحقيقى فى النظام الخاص تحت رئاسة صالح عشماوى ، وحسين كمال الدين المشرف على النشاط العام فى القاهرة .

ولما كثر عدد المنتسبين من الضباط فى النظام ، وضاقت قدرات عبد الرحمن السندى وثقافته عن تلبية نوازعهم الفكرية وأشواقهم إلى العمل الجدى ، أفرد لهم المرشد قسما خاصاً يرأسه الصاغ محمود لبيب ، وكيل الإخوان ورئيس الجوالة وقتئذ ، وبدأ استقلال محمود لبيب بعمله فى هذا القسم فى سنة (١٩٤٤) مستعيناً بعبد المنعم عبد الرءوف الذى كان يمارس نشاطه معه منذ سنة (١٩٤٣) .

وفى سنة (١٩٤٤) ، وبعد أن أسند إلى المرشد العمل بقسم الوحدات ، جمعنى والصاغ محمود لبيب والسندى ، وحسين كمال الدين المسئول أيضاً عن القسم الخاص وعن نشاط الإخوان العام فى القاهرة لتنسيق العمل ،كل فى اختصاصه ، وأدركت حينذاك استقلال الصاغ محمود لبيب فى العمل بقسم الضباط ، وكان هذا اللقاء أول مجالات الصلة بينى وبينه ، وأدركت منه مجال نشاطه ، فحدثنى عن المنشورات التى تكتب لإيقاظ الضباط ، وتعريفهم بواجبهم حيال مصر والإنجليز ، وكيف أنها لاقت رواجاً فى صفوف الجيش على وجه العموم ، وكانت هذه المنشورات تطبع بمعرفة الإخوان ويوزع بعضها قسم الوحدات ويوقع بعضها باسم الضباط الأحرار ، وبعضها باسم الجنود الأحرار ، وكان قسم الوحدات يشارك فى توزيعها .

وقد التقيت فى بعض المناسبات بمجموعات الضباط الذين يرأسهم الصاغ محمود لبيب ، فى حضور المرشد حسن البنا ، فى بعض منازل الإخوان ، كالأخ حسين عبد الرازق وغيره ، حيث تعقد البيعة للإمام الشهيد مع الضباط الجدد .

وحدثنى المرحوم محمود لبيب عن نشاط الضباط وعن عبد المنعم عبد الرءوف ، وذكر طرفاً من ماضيه مع عزيز المصرى الذى ترجع صلته به إلى ماقبل سنة (١٩٣٧) م

وكنت أعلم – فى هذه الفترة – أن عبد المنعم عبد الرءوف كان يجمع الضباط فى الجيش تحت إشراف محمود لبيب على فهم الإسلام ، وهو ماتنادى به الجماعة .

صلة عبد الناصر بالإخوان :

كانت صلة عبد الناصر بالإخوان على ثلاث مراحل :

الأولى : بعد عودته من العمل فى السودان عندما اتصل به الضابط عبد المنعم عبد الرءوف ، لضمه إلى تنظيم الإخوان ، وعرفه حينذاك بعبد الرحمن السندى الذى عقد معه البيعة ، وكانت عادة السندى فى أخذ البيعة أن يجريها فى غرفة مظلمة ، حيث يقسم الأخ الجديد على المصحف والمسدس ، بما يشعره بأهمية

ماهو مقدم عليه – أو هكذا كان يعتقد[1] السندى – وأنه قد دخل مرحلة جديدة من الجدية التى يمثلها رباطه الجديد مع الله ، فيتضمن قسمه على طاعة الله فيما يحب ويكره ، والالتزام بقيادة الجماعة فيما لامعصية فيه .. وكانت هذه هى المرحلة الأولى لصلة عبد الناصر بالإخوان .

ولكن عبد الناصر لم يجد بغيته المنشودة لدى عبد الرحمن السندى ، حيث لم يقدم له الأخير من المعرفة سوى فك أجزاء[2] المسدس وإعادة تركيبه ، وكان طموحه أبعد من ذلك .. ولكنه قام برغم ذلك بتدريب الإخوان المسلمين على استعمال السلاح ببلدة « الرقة الشرقية » مركز الصف ، وتعرف فى هذه المرحلة[3] على كثير من إخوان النظام الخاص ، كالأخ حسنى عبد الباقى وغيره .

والمرحلة الثانية : من علاقة جمال عبد الناصر بالإخوان ، كانت بعد تعرفه الوثيق بالصاغ محمود لبيب[1] سنة (١٩٤٤) ، وذلك بعد أن فترت علاقته بعبد الرحمن السندى ، وحين رأى عبد الناصر أن محمود لبيب بدأ معه نشاطاً يقوم على تقدير كفاءته وطموحه ، فكلفه بالنهوض بتبعات نشاط الإخوان داخل الجيش وزيارة أسر الضباط بعد ذلك فى سنة (١٩٤٦) ، حتى وفاته،رحمه الله،فى أوائل سنة (١٩٥١) . .

---

(١) لم أر المرشد يفعل ذلك عندما كان يعقد البيعة مع الإخوان الجدد .. وخاصة مايتعلق بالمصحف والمسدس .

(٢) كما دار فى حديثه الصريح معى عند تعرفى به لأول مرة سنة ١٩٥٠ .

(٣) يتحدث كمال حسين عن هذه الفترة وعن لقائه بالصاغ محمود لبيب وجمال عبد الناصر لأول مرة فى منزله مع عبد المنعم عبد الرءوف فى ص ٣٢ « الصامتون يتكلمون » الطبعة السابعة .

(١) بعد مرور ثلاثة أشهر من قيام حركة الجيش كتب حلمى سلام ذكريات عبد الناصر عن نفسه فى مجلة المصور فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ نشرها المؤلف تحت عنوان : « هذه قصة ثورة الجيش من المهد إلى المجد » فى الأعداد من ١٤٦٤ – ١٤٧٤ ، وذكر عبد الناصر فى مذكراته هذه أنه فى صيف ١٩٤٤ التقى بمحمود لبيب فى جزيرة الشاى بحديقة الحيوان بالقاهرة وأنه تأثر بحديثه تأثراً عميقاً حين حدثه عن ضرورة العقيدة وعن الهيئة (هيئة الإخوان المسلمين) ولما سأله عبد الناصر عن الأسلوب العلمى للتخطيط أجابه بأن نبدأ فى تنظيم جماعة فى الجيش تعتقد بما تؤمن به حتى إذا جاء الوقت (المناسب) نكون انتظمنا فى صف واحد فيستحيل على أعدائنا أن يقهرونا . .

ويعلق ريتشارد على ضوء هذه الواقعة التى رواها حلمى سلام فيقول : « إنه منذ ذلك التاريخ كان الرجل الذى قاد ثورة الجيش فعلا على صلة بالإخوان المسلمين » كتاب الإخوان المسلمين لريتشارد ميتشيل ترجمة الدكتور محمود أبو السعود ص ٢٠٥ .

والمرحلة الثالثة : كانت فى نهاية سنة ١٩٥٠ في أثناء مرض المرحوم محمود لبيب الأخير [فى الفترة التى كان ممنوعاً فيها طبياً من لقاء أحد] ، وذلك حين جاءنى اليوزباشى عبد الفتاح غنيم مأمور القنطرة شرق – وكان من الإخوان – وأبلغنى برغبة فريق من ضباط الجيش المنتمى إلى الإخوان فى استئناف الاتصال بعد انقطاع صلاتهم بالجماعة ، عند حل الإخوان فى عهد النقراشى سنة (١٩٤٨) واعتقالاته لهم ، هو وخلفه إبراهيم عبد الهادى .

وكنا منذ قيام وزارة حسين سرى، التى أعقبت استقالة إبراهيم عبد الهادى فى النصف الثانى من سنة (١٩٤٩) ، نحاول ربط خيوط أجهزة الجماعة التى تقطعت ، وكان من ضمنها طبعاً صلة الإخوان بضباط الجيش ، لذلك عندما أبلغنى اليوزباشى عبد الفتاح غنيم برغبة هؤلاء الضباط فى إعادة الصلة بنا ، فاتحت المرحوم عبد القادر عودة بذلك ، فكلفنى بلقائهم خاصة وأن المرحوم محمود لبيب ، كان فى هذا الوقت فى حالة لايتمكن معها من لقاء أحد لشدة مرضه .. فالتقيت بصلاح سالم الذى حددت معه موعداً للقاء الأخ المسئول عن ضباط الإخوان فى الجيش . وكان هذا أول لقاءاتى بعبد الناصر ، حيث التقيت به قبل نهاية سنة (١٩٥٠) فى مكتب حسن العشماوى،رحمه الله،بميدان لاظوغلى ، ولم يكن المرحوم حسن حاضراً هذا اللقاء .. ولكنى عرفته به بعد ذلك فى اللقاءات التالية التى جمعتنى به .

وأخبرنى جمال عبد الناصر فى لقائه الأول بواقعة تهديد إبراهيم عبد الهادى له بسبب تدريبه للإخوان ، كما حدثنى عن انقطاع صلته بالسندى وإعجابه الشديد بالصاغ محمود لبيب فى كفاءته وعزمه واقتداره .. وعن « بيعته للمرشد » فأفهمته أننى إنما ألقاه مستهدياً بهذا الأصل الذى أظلتنا به الجماعة ، وفى نهاية اللقاء أبدى رغبته فى أن أوفر له برنامجاً ثقافياً يلائم الضباط ، الذين يشرف عليهم فوعدته بذلك ، وكلفت المرحوم حسن العشماوى بالنهوض بهذه التبعة فقام بها فعلا ، ثم نفذ هذا البرنامج الأخ الضابط رشاد المنيسى ، الذى زاوج فى اجتماعات الأسر بين ضباط الجيش وضباط الشرطة ، إلى وقت قريب من قيام الحركة سنة (١٩٥٢) .

كيف بدأ انحراف عبد الناصر :

وهنا يحسن بى أن أشير إلى حقيقة جديرة بالتسجيل ، حدثنى بها المرحوم محمود لبيب سنة (١٩٤٦) ، وهى أنه رأى أن قصر دعوة الإخوان فى الجيش على الضباط الذين تحقق ولاؤهم للجماعة فقط ، يفقد الحركة قاعدة عريضة من الضباط بالوطنيين إذا ظلوا بعيداً عن التجمع الحركى للإخوان فى الجيش ، وأنه يمكن إذا انضموا إلى أسر الضباط الملتزمة بنظام الجماعة ، فإن ذلك يساعد على تهيئتهم لفهم التحرك الإسلامى المنشود داخل إطار الدعوة ، وأن ذلك يوفر خطوة الدعوة الفردية للجماعة التى تسبق البيعة ، ليصبح الضابط عضواً فى تشكيل الضباط الملتزم بفهم الجماعة وسلوكها . وفى الواقع لم يحضرنى فى الرد على اقتراحه هذا إلا محذور واحد ، هو أن يدخل إلى تشكيل الإخوان « بالصورة المقترحة » الضباط الذين يتجسسون على الحركة . فأمَّن على قولى وطمأن خاطرى بأن الذين يختارون للانضمام ، لابد أن تكون لهم مواقف رجولة مشهودة فى الجيش قبل ترشيحهم لهذا الانضمام .

ولم يدر فى خاطرى قط حينذاك خطر تشعب الولاء فى الحركة بين من ينضم إليها بهذه الصورة ، وبين من ينضم إليها مقيداً بولائه للإسلام مبايعاً عليه ، فإن الأول يظل ولاؤه قائماً لمن أدخله فى التنظيم إذا لم يحسن فهمه للإسلام بعد ذلك وإيمانه بواجبات بيعته ، فى حين يظل ولاء الثانى للإسلام قائماً حتى إذا ارتد قائده[1] .

واستغل عبد الناصر تصريح محمود لبيب له سنة (١٩٤٦) بضم الضباط الذين لايتحركون من منطلق الإسلام إلى أسر ضباط الإخوان قبل قيام الحركة . وجرى ذلك فى خفاء أولا ، أعانه عليه الأسلوب المتبع فى ضم الضباط الجدد ، حيث إنه كان محذوراً بادىء الأمر أن يصرحوا بهويتهم الإسلامية لمن يدعونه إلى

---

(١) وهذا ماحققته الأحداث بعد ذلك حينما نقض عبد الناصر ارتباطه بالجماعة وقبض على عبد المنعم عبد الرءوف وحكم على « أبو المكارم عبد الحى » وحسين حمودة ومحمد فؤاد جاسر بالسجن وغيرهم من ضباط الإخوان الذين كان ولاؤهم للإسلام حينذاك أغلى من رباطهم بعبد الناصر فى الوقت الذى تنكر ليحته عبد اللطيف بغدادى وخالد محيى الدين وحسن إبراهيم وإبراهيم الطحاوى ومجدى حسنين بمجرد أن لوح عبد الناصر لهم باستقلاله عن تنظيم الإخوان قبل قيام الحركة .

الإنضمام إلى التنظيم ، وكان الغطاء الذى يغلفون به نشاطهم للنفاذ إلى قلوب الضباط الجدد هو الحديث عما تعانيه الأمة من قهر الإنجليز وتواطؤ الحكومات ، ولم يكن هذا الغلاف لدى الدعاة الأمناء من الضباط وسيلة لتجميع الضباط لحسابهم الخاص ، لأن الأمر كان موكولا أولا وأخيراً لصدقهم مع الله ، مخفوراً بأمانتهم ، مرتبطاً ببيعتهم لقيادة الجماعة .

ومنذ سنة (١٩٤٦) ، بدأ عبدالناصر فى تحويل ولاء الضباط له من وراء ظهر محمود لبيب ، حتى هؤلاء الذين بايعوا مرشد الجماعة ، كما وضح فى أسرة مجدى حسنين ، وإبراهيم الطحاوى ، عندما أخطرهم محمود لبيب[1] ، فى اجتماعهم الأسبوعى ، عن قدوم أسرة إخوانية جديدة لزيارة أسرتهم ، وحضر جمال عبدالناصر وعبد الحكيم عامر ! فاقترح إبراهيم الطحاوى فى هذا الاجتماع المشترك تهيئة انقلاب من ضابط الجيش عموماً بالإشتراك مع جماعة الإخوان المسلمين ! ولكن جمال عبدالناصر ، انفرد به بعد الاجتماع ، وعرض عليه التعاون على عمل تنظيم عسكرى موحد [يعنى بدون الإخوان المسلمين] ، فوافق إبراهيم الطحاوى على الفور !!

وتظهر هذه الواقعة أموراً فى غاية الأهمية ، وهى أن جمال عبد الناصر قد بدأ يحول ولاء ضباط الإخوان ، الذين ارتبطوا بالمرشد ، ومحمود لبيب بالبيعة للإسلام ، إلى الولاء لشخصه هو من وراء ظهر محمود لبيب ، وبدأت هذه المحاولة سنة (١٩٤٦) فى الخفاء !

وهكذا تبدو لنا اليوم إحدى معالم شخصية عبد الناصر فى هذه المرحلة المتقدمة للحركة ، أى قبل قيامها بست سنوات !!

فهذا الرجل الذى وثق به المرحوم محمود لبيب، ومرشد الجماعة حسن البنا ،

---

(١) يروى هذه الواقعة أيضاً إبراهيم الطحاوى فى ص ١٤ من كتاب أحمد حمروش قصة ثورة ٢٣ يوليو الجزء الرابع وفيها يتحدث عن طريقة انضمامه للإخوان المسلمين فى أسرة مجدى حسنين التى كان يحضر لقاءاتها محمود لبيب وحسن البنا .

وعقد البيعة مع الإخوان كما ورد آنفاً ، كانت آماله الشخصية فى السلطان والنفوذ أعمق من أن تحدها فضيلة الوفاء للأشخاص أوللفكرة ذاتها[1] .

وإذا سهل عليه النجاح فى إعداد الضباط الموالين للدعوة بتغيير الولاء له شخصياً ، فقد كان الأسهل عليه أن يضم بعد ذلك هؤلاء الذين لايرتبطون بفكر أو عقيدة ، إلا ماتمليه الرغبة الوطنية من اندفاع - على أحسن الوجوه - الأمر الذى كان قد استأذن فيه محمود لبيب ، وسمح له به بشرط أن يوضعوا فى المحضن الذى يهيىء لهم فرصة التغيير المطلوب داخل نظام الأسر ، ويكون ولاؤهم للجماعة فى نهاية الأمر خالصاً غير مشوب .

وكان فى هذه المرحلة إذا سئل عما يلاحظ من تفلت بعض الضباط من القيم والأخلاق ، أرجع ذلك إلى بدء دخولهم التشكيل ! وأن صقلهم يتم على مراحل .. وفى الوقت نفسه كان يخفى عن الضباط الذين يضمهم إلى التشكيل تبعيته للجماعة أو لأى حزب ، وكان يعنى ذلك حقاً فى قرارة نفسه ، وإن كان يعتذر لمن يسأله من ضباط الإخوان عن هذا التناقض بين سلوكه مع الضباط الجدد ، وارتباطه بالجماعة ، بأن الوقت لم يحن بعد لإطلاعهم على الحقيقة !! حفاظاً على كيان التنظيم !

ولذا كان من الطبعى بعد ذلك أن يطيح عبد الناصر بعبد المنعم عبد الرءوف قبل ثلاثة أشهر من الانقلاب ، لأن سلوكه فى دعوة الضباط كان مغايراً له تماماً حيث كان يُبَصِّر الرجال بالإسلام ، ويقدمهم بعد ذلك إلى محمود لبيب ، ليفقههم فى الدعوة ويربطهم بقادتها .

---

(١) فى ص ١٥٨ فى كتاب (الصامتون يتكلمون) الطبعة السابعة يتحدث كمال حسين فى خطاب أرسله إلى عبد الحكيم عامر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ عن هذه البيعة رداً على خطاب من عامر له ادعى عليه فيه أنه يحمل فكراً جديداً و فكر الإخوان المسلمين ؛ فقال فى خطابه هذا : أما موضوع التفكير الذى تقول إنه جديد ، فهذا الكلام قيل لى فى مارس سنة ١٩٦٤ وأنت لايمكنك أن تنكر ولاجمال يمكنه أن ينكر اتجاهنا الدينى والإسلامى والوطنى منذ تعارفنا وأنت تعلم الظروف التى جمعتنا بجمال عبد الناصر وتعلم أيضاً أننا حلفنا على المصحف والمسدس فى حجرة مظلمة فى الصليبية مع المرحوم السندى قائد النظام الخاص بالإخوان المسلمين وأنت تعلم كيف أننا أقنعنا الضباط سنة ١٩٥٤ حين قام الإخوان بحركتهم بأننا نسير فى طريق الإسلام ولكن ليس بالتعصب ولا بالشعارات ، وأننا سنعمل على تطبيق الإسلام ، وإننى لا أعلم أننا اتفقنا على غير ذلك .. وأنا حين وجدت أن الانحراف سيجرف قيادة الثورة قلت إنه لا عاصم لنا إلا الإسلام ، وأنا كنت ومازلت أعتقد فى الإسلام من قبل الثورة للآن والذى أقوله إن أفكارى ليست جديدة ولكن الانحراف هو الذى أصاب نفوسنا وإجراءاتنا عندما نسينا الله الذى نصرنا فى كل خطوات كفاحنا فى ثورة ٢٣ يوليو وحرب السويس .

وبذلك تبلورت نوايا عبد الناصر لدى « لجنة القيادة » ، حين نجح فى الحصول على موافقتهم ، على أن تبقى الحركة داخل الجيش ، غير مرتبطة بالإخوان المسلمين[1] !!

وظلت حاجة عبد الناصر إلى الإرتباط بالإخوان المسلمين قائمة حتى بعد هذا القرار ، الذى دفعت إليه حاجته إلى ولاء الضباط الشخصى له بعيداً عن تبعيتهم للجماعة ، بل ظلت هذه الحاجة قائمة إلى مابعد اعتقاله للإخوان المسلمين فى يناير سنة (١٩٥٤) ، حينما ذهب إلى قبر الشهيد حسن البنا بعد شهر واحد من هذا الاعتقال فى (١٢ فبراير سنة ١٩٥٤) ، مع صلاح سالم وأحمد حسن الباقورى ، وخطب وهو يقول :

« أشهد الله أنى أعمل وكنت أعمل لتنفيذ[2] هذه المبادىء وأفنى فيها وأجاهد في سبيلها !! » وإزاء هذه الحاجة أخفى عنَّا القرار الذى أصدره قبل قيام الحركة بأشهر قلائل كما سبق ، لأنه لم يكن معقولا وهو يقوم بالاتصال بنا فى أخطر شئون الحركة أن يعلننا بعدم ارتباطها بالإخوان .

وكان من الطبيعى أن يفزع أصحاب الخلق من ضباط الإخوان من هذا الخليط الجديد الذى ضم إليهم قبل قيام الحركة ، فترى كمال حسين يصارح عبد الناصر[3] برأيه بل برأى ضباط سلاح المدفعية في نوعية هذه الفئة ، التى ضمها إلى التشكيل ، ولكن عبد الناصر يجيبه ضاحكاً بأنه كان مضطراً لجمع أى عدد من المندفعين والمغامرين ، أحضرهم من غرز الحشيش والبارات !!

ويعلق كمال حسين على ذلك فيقول : « إن هؤلاء كانوا أول من أساء إلى الثورة بعد قيامها بتصرفاتهم ، وتحقيق المكاسب المادية لأنفسهم ، وتكوين الثروات من المال الحرام » .

---

(١) الصامتون يتكلمون ص ٣٣ الطبعة السابعة .

(٢) ص ٣٠٥ كتاب أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الأول .

(٣) الصامتون ص ٣٣ الطبعة السابعة .

ويؤكد خالد محيي الدين حقيقة هذا الخليط من الضباط الذى أضافه جمال عبد الناصر إلى الحركة ، حيث يعتبر أن ذلك كان منذ بداية إنشاء تنظيم « الضباط الأحرار » فى نهاية سنة (١٩٤٨) ، ويقول إن نسبة كبيرة من أعضائه أصلا من الإخوان المسلمين[١] ،بالإضافة إلى جماعة عزيز المصرى ، أو الشيوعيين ، أو الوفد وغيره إلى جانب عناصر جديدة !! وعندما تكونت اللجنة التأسيسية فى سنة (١٩٤٩) ، أخذ كل ضابط يكون فى سلاحه خلايا من زملائه فتكون فى نهاية الأمر تنظيم الضباط الأحرار !!

وهذا يؤكد ماقرره كمال حسين من أن عبد الناصر أخذ يضم إلى التنظيم قبل (٢٣) يوليو كل من هب ودب ، بدون مراعاة للأصل الذى جرى الالتقاء عليه مع محمود لبيب ، وماجرى معى بعد ذلك فى سنة (١٩٥٠) م حين التقيت به لأول مرة .. فلم يسىء ذلك فقط إلى الحركة فى ذاتها ، وإنما أخرجها عن أهدافها التى التقى عليها مع محمود لبيب « العقيدة » فى إطار « الجماعة » وهو ماالتقيت معه عليه فى اليوم السابق للحركة من تذكيرى له بالأصل الذى اجتمعنا عليه من قبل[٢] .

وربما استوقفنا اسم « الضباط الأحرار » الذى اعتبر خالد محيي الدين أن أول نشأة له كانت فى نهاية (١٩٤٨) ، ووصفه بأنه تنظيم فيه نسبة كبيرة من الإخوان المسلمين ، وأن لجنته التأسيسية تكونت سنة (١٩٤٩ م) .

وحين تتضح لنا معالم الحقائق عن هوية هذا التنظيم الذى قام بالحركة فى يوليو سنة (١٩٥٢) يلزم أن نقف هنا عند المسميات لا الأسماء ، فقبل أن أشغل بالتحقيق فى اسم « الضباط الأحرار » ، متى سُميت الحركة بهذا الاسم ومن سماها وكيف سميت ؟ نتساءل أولا عن هوية الضباط الذين قاموا بالحركة ، ومدى صلتهم بالإخوان المسلمين ، وماهى أعماق الالتزام بمبادىء الجماعة لديهم ، ومتى بدأ التنكر لهذه المبادىء منهم أو من بعضهم ؟

---

(١) كتاب عبد الناصر وأزمة مارس سنة ١٩٥٣ دراسة الدكتور عبد العظيم رمضان ص ٣٢٢ .

(٢) يراجع هذا الموضوع فى باب « دور الإخوان فى حركة ٢٣ يوليو » .

أما أن تكون هذه الحركة قد سميت باسم الضباط الأحرار قبل نهاية سنة (١٩٤٩) كما يدعى بغدادى[1] وخالد محيى الدين ، أو كانت مسماة بهذا الأسم منذ سنة (١٩٣٩ أو سنة ١٩٤٣) كما يذكر السادات[2] ،أو أن أصل تسمية « الضباط الأحرار » قد استوحى من أول منشور أصدره الإخوان المسلمون باسم « الجنود الأحرار » ودعوا فيه إلى إلغاء معاهدة (١٩٣٦) ، وتوالت منشورات الجيش التى أصدرها الإخوان المسلمون بعد ذلك تحت اسم الضباط الأحرار ، أو كما روى لى محمود لبيب فى لقائه معى سنة (١٩٤٤) ، بأنه صاحب هذه التسمية ، وكما أكد عبد المنعم عبد الرءوف[3] ذلك ، فكل هذا لايعنينا الجدل فيه إذا وصلنا إلى حقيقة انتماءات ضباط الحركة .

أركان البيعة العشرة :

الانتماء إلى الإخوان المسلمين له مفهوم يخالف الانتماءات الأخرى للأحزاب التى كانت تحكم مصر .. ، فالبيعة التى انعقدت أواصرها بين جمال عبد الناصر ، وعبد الحكيم عامر ، وكمال حسين وعبد اللطيف بغدادى ، وحسن إبراهيم ، بل خالد محيى الدين كذلك ، وحسين الشافعى ، وصلاح سالم فيما بين هؤلاء جميعاً كطرف ، وقادة الإخوان كطرف آخر ، سواء جرى ذلك مع حسن البنا أو محمود لبيب أو عبد الرحمن السندى أو غيرهم بالصورة العادية للبيعة ، أو بالصورة التى كانت تتمثل فى القسم على المصحف والمسدس ، كما كان يفعل السندى عادة مع مَنْ يبايعه منهم ، إنما كانت تقوم بعد توضيح أركان هذه البيعة العشرة ، وهى : الفهم ، والإخلاص ، والعمل ، والجهاد ، والتضحية ، والطاعة ، والثبات ، والتجرد ، والأخوة ، والثقة .

---

(١) ص ٣٣ مذكرات بغدادى .

(٢) ص ٣٤ ، ٣٧ كتاب البحث عن الذات .

(٣) أكد الأخ الضابط عبد المنعم عبد الرءوف هذه الحقيقة التى أشرت إليها من أن محمود لبيب هو الذى سمى حركة الإخوان فى الجيش باسم « الضباط الأحرار » . ليجنب الحركة الوليدة فى الجيش الإطاحة بها وليجنب جماعة الإخوان المسلمين إلقاء مزيد من الأضواء على نشاطهم فى سائر الجوانب الأخرى .

يمكن لمن يقرؤها أن يتبين من مفهوم هذه الأركان باختصار أن المقصود **بالفهم** : هو إدراك أن الإسلام نظام شامل ، يتناول مظاهر الحياة جميعاً أمة وحكومة .

وبالإخلاص : أن يكون الأخ المسلم جندى فكرة وعقيدة لاجندى غرض ومنفعة .

والمقصود بالعمل : هو تحرير الوطن من كل سلطان أجنبى ، وإصلاح الحكومة لتكون إسلامية ، وأن يجرى ذلك بالنصح والإرشاد ثم الخلع والإبعاد ، فلا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق ، ثم بعد ذلك إعادة الكيان الدولى للأمة الإسلامية .

والمعنى بالجهاد : قول رسول الله ﷺ : « من مات ولم يغز ولم ينو الغزو مات ميتة جاهلية » .

والتضحية : معنى لايلتئم إلا عند إدراك حقيقة الجهاد حتى أصبح هتاف الإخوان عامة « الموت فى سبيل الله أسمى أمانينا » ينطلق من هذا الفهم .

والطاعة : عرفها مرشد الإخوان بامتثال الأمر وإنفاذه تواً فى العسر واليسر والمنشط والمكره ، ويتحقق وجودها (الطاعة) فى أمور ثلاثة تمثل مراحل هذه الدعوة :

الأول : فى طاعة نظام الجماعة وقانونها الأساسى وهذه هى الطاعة فى طورها العام لجميع الإخوان .

الثانى : فى الطاعة التى تتمثل فى نظام الكتائب التى يقيمها الإخوان لإنماء الجانب الروحى ، وتدعيم الجانب العسكرى والنظامى فيها .

الثالث : هو الطاعة فى مرحلة التنفيذ ، وهى جهاد لا هوادة فيه وعمل متواصل ، وابتلاء لايصبر عليه إلا الصادقون .

أما الثبات : فهو أن يلقى الأخ ربه ثابتاً على المعانى التى بايع عليها ، وقد فاز بإحدى الحسنيين إما نصر لمبادئه وإما شهادة فى النهاية .

وأما التجرد : فهو أن يخلص الأخ فكرته مما دونها من المبادىء والأشخاص لأنها (صبغة الله ومَنْ أحْسَن من الله صِبْغة) وعليه أن يعتبر أن الناس أمامه فى هذا المجال إما مسلم مجاهد ، أو مسلم قاعد ، أو مسلم آثم أو ذمى ، أو معاهد أو محايد أو محارب ، وأحكام الشرع معلومة فى علاقة الأخ بكل هؤلاء .

وقصد بالأخوة : ارتباط القلوب على حبل الله فى علاقة من الحب أقلها سلامة الصدر ، وأعلاها مرتبة الإيثار .

وأما الثقة : فهى اطمئنان الجندى إلى كفاءة قائده الذى له حق الوالد فى رباط الحب معه ، والأستاذ فى الإفادة العلمية به ، والشيخ فى التربية الروحية له ، والقائد فى إحكام السياسة العامة للدعوة .

وعلى هذه الأصول العشرة تقوم البيعة .

فإذا تم هذا القَسَم أدرك الأخ حقيقة الرباط الذى بينه وبين الجماعة ، وأنه لايتصوره جلباباً يخلع أو ثوباً يتزين به ، وإنما هو عهد وموثق ورباط ، من خانه فقد خان عهد الله ، ومن نكث فإنما ينكث على نفسه .

فكيف كان ولاء الضباط الأحرار الذين بايعوا على هذه الأركان لدعوة الإخوان ؟

ولاء قــادة الحــركة ..!

الحقيقة الوحيدة الجديرة بالاعتبار ، والتى كانت مشتركة بين ضباط الحركة جميعاً ، أنهم كانوا يعشقون صاحب القوة والسلطان ، ويدينون له بالولاء قبل ولائهم لأى اعتبار آخر .

فمثلا عندما يشرح السادات – عضو مجلس الثورة – انطباعه عن حسن البنا ، ودعوة الإخوان المسلمين ، وأثرها على اتجاهه يقول : إن مالفت نظره كان[1] ماعليه الإخوان من تنظيم ، وماأحاطوا به المرشد من احترام ، يكاد يصل إلى درجة التقديس !! وأنهم كانوا قوة لايستهان بها ، ويكفى للتدليل على ذلك أنهم استطاعوا شراء دارهم الجديدة عندما طَرحوا اكتتاباً لشرائها ، وغطى فى أقل من يوم !! ، وأنه صارح البنا بأن له تنظيماً يهدف به قلب الأوضاع فى البلد ، وأن معه عدداً كبيراً من الضباط[2] !! .. وأن تنظيمه لايخضع لأحد ولا يعمل لحساب أحد ، وإنما يعمل لحساب مصر !! وهكذا لايمكن تحقيق اندماج معه وإنما تعاون فقط مع « تنظيم البنا » !!

وهكذا لم ير السادات فى جماعة الإخوان إلا ثقلهم المادى ، حينما غطوا اكتتاب الدار فى أقل من يوم ! ولم ير فى معنوياتهم إلا شدة تعلقهم بالرجل ! لاشدة تعلقهم بدعوتهم مما جعلهم قوة لايستهان بها ، بل لم يشهد فى الرجل إلا براعته فى الجمع بين الدين والدنيا ، وأنه كان مصرياً صميماً ، ولم يشده إليه أنه كان ربانياً حنيفاً .

ولذا كان من الطبعى أن يفكر فى العقرب منه ، للاستعانة به على الوصول إلى أهدافه القريبة والبعيدة ، بدون الاندماج معه ، وحتى يغرى المرشد بمنطقه ، ذكر أنه يرأس تنظيما قوياً من ضباط الجيش !!

---

(١) ص ٣٥ من كتاب البحث عن الذات للسادات .

(٢) هذا كلام فيه مبالغة سنناقشه فيما بعد إن شاء الله .

أما عذره الذى أبداه لعدم موافقته على الاندماج فى الإخوان المسلمين ، فلا حجة فيه لأن الإخوان المسلمين « لم يكن هدفهم حزبياً ضيقاً كما يدعى ، وإنما كان مفهومهم الذى أوضحه بالتأكيد حديث المرشد للسادات « هو تحكيم شرع الله فى الأرض قاطبة لا فى مصر فحسب ! »

أما بغدادى - عضو مجلس الثورة - فقد انضم إلى الإخوان[1] عن طريق أمين العزبى ، ومحمد الليثى الموظف بسلاح الطيران ، الذى كان يعمل معه ، وقد انضم إلى الإخوان مع الطيارين حسن إبراهيم ، وحمدى أبو زيد ، وعبد الرحمن عنان ، وكونوا أسرة مع عبد المنعم عبد الرءوف ، وكانوا يواظبون على حضور دروس الثلاثاء ، وفى المركز العام التقوا بالمرشد والصاغ محمود لبيب ، الذى كان « حلقة الوصل » بينهم وبين الجماعة ، واستمرت صلتهم به حتى سنة (١٩٤٨) ، إلا أن البغدادى رأى كما يرى السادات[2] أن تقتصر علاقاتهم على التعاون دون الاندماج !! ولكنه عزا ذلك إلى مخافته أن يذوب تنظيمهم فى تنظيم الإخوان !!

والحقيقة أن سلوك محمود لبيب فى هذه الرئاسة التنظيمية ، كان محوطاً بفكر الإخوان المسلمين وبتنظيمات الجماعة ، أما ماوصف به محمود لبيب من رجال حركة يوليو بعد نجاحها[3] ، بأنه كان « حلقة الوصل » ، بين ضباط الحركة والإخوان المسلمين ، فلا يمكن اعتباره وصفاً دقيقاً ولاصحيحاً !!

وهنا نقف قليلا لنتأمل تعبير « حلقة الوصل » هذه ! فكأن كيان جماعة الإخوان المسلمين يضاهى الكيان الذى كان فى الجيش للسادات أو البغدادى ، والذى كان يشكل فى حقيقته عدداً لايزيد على خمسة أو ستة من ضباط الجيش التحقوا بجماعة الإخوان بعد ذلك !

---

(١) ص ٢١٨ كتاب قصة ثورة ٢٣ يوليو الجزء الرابع تأليف أحمد حمروش .

(٢) ص ٣٥ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

(٣) ولاتعجب إذا سمعنا هذا القول عن محمود لبيب من ضباط الحركة بعد أن شكلت سلطة ونفوذاً ، إذ أنه من الثابت أن أول بيان أصدره السادات فى الإذاعة سمع الناس فيه - الذين مازالوا أحياء حتى الآن - أن الحركة قامت لتحقيق العدالة ومحاكمة قتلة حسن البنا والذين عذبوا طوائف الشعب ثم عندما تكرر هذا البيان سقطت العبارات المتصلة بمحاكمة قتلة حسن البنا ولم تعد تذاع على الناس !. بل وإن الإخوة الذين لم يعرفوا صلة هذه الحركة بهم أدركوا هذه الصلة عند سماع أول بيانات الحركة !!

ولهذا نقول : إن الصاغ محمود لبيب وكيل جماعة الإخوان ، وعضو مكتب الإرشاد ، لم يكن « حلقة وصل » بين هذه القيادة المدعاة وبين الإخوان المسلمين ، لأن من كان فى خبرة محمود لبيب ومركزه فى الجماعة ، لايتصور أن يكون « حلقة وصل » لجماعة اعتبرته مرجعها فى الشئون العسكرية ، وكان مركزه كوكيل الجماعة يسمح له بمعرفة الشئون السياسية الدقيقة فى خط سير الجماعة ، ولذلك كان محمود لبيب فى الحقيقة هو المسئول وحده عن تنظيم الضباط فى الجيش .

ويخطىء كذلك من قال إنه كان بمثابة « الأب الروحى »[1] ، لأن هذا التعبير لايوحى بدقة الحقيقة لرجل يتميز بروح تنظيمية دقيقة وعزيمة ماضية ، وهاتان الصفتان أخص بالقائد المنظم منها بالشيخ الصوفى ! كما أن روابطه بضباط الجيش لايمكن أن تكون علاقة هامشية أو شيئاً يتسلى به ، لأن هذه الصلات كان يحسب لخطورتها ألف حساب ، وخصوصاً بالنسبة لرجل فى مثل سنه وتجربته .

ولست أتصور كذلك معالم هذا التعاون المدعى وصورته ، فى الوقت الذى يقول فيه بغدادى : إنه ومن معه قد التقوا بالصاغ محمود لبيب الذى بايعوه على السمع والطاعة لقيادة الإخوان ، واندمجوا فى سلك أسر الضباط ، ثم مانقوله نحن من انتظامهم بعد ذلك فى سنة (١٩٥١) ، فى أسر جديدة مع ضباط البوليس بعد لقائى مع جمال عبد الناصر حسبما شرحت سابقاً .

كما أننى فى الواقع لاأستطيع أن أجد تفسيراً لهذا التناقض بين اعتراف بغدادى بالإعجاب بتنظيم الإخوان[2] هو الآخر ، وقيامه بتدريب جماعة الإخوان وإمدادهم بالأسلحة والذخيرة ، وتشكيل كتائب فدائية منهم ، وبين خوفه من ذوبان تنظيمه المزعوم فى تنظيم الإخوان إذا ضم إليهم .

---

(١) ص ٣٣ حديث كمال حسين عن محمود لبيب فى كتاب « الصامتون يتكلمون » الطبعة السابعة .

(٢) مذكرات بغدادى الجزء الأول ص ٢٤ .

فهل جرى هذا فى وقت لم يكن - بعد - مندمجاً فى التنظيم أو منضماً إليه ؟!

أما خالد محيى الدين - عضو مجلس الثورة - فقد كان أول رباط[1] له مع الإخوان سنة (١٩٤٤) ، عن طريق عبد المنعم عبد الرءوف الذى أوصله إلى جمال عبد الناصر ، وكمال الدين حسين ، وسعد توفيق ، والتقى بعد ذلك بعبد الرحمن السندى مع كمال حسين وعبد الناصر ، وأقسموا - ليلا - على المصحف والمسدس .

وكان أيضاً فى هذا التنظيم عبد اللطيف بغدادى[2] ، وحسن إبراهيم ، وظل هذا التنظيم قائماً حتى سنة (١٩٤٨) - كما يدعى - ثم حين التقى به أحد الضباط وأعطاه كتاباً فى الماركسية هو « الاقتصاد محرك التطور الاجتماعى » لروجيه جارودى ، تأثر بالفكر الماركسى !! ، ولم يجد تعارضاً بينه وبين الإسلام ولم ير فيه مايصرفه عن دينه !!

وليس غريباً أن يصل حال أفراد ذلك التنظيم الذين بايعوا مرشد الإخوان إلى نقض أول أصول بيعتهم معه وهو عنصر « الفهم » ، الذى هو إدراك شمول الإسلام ، وأنه يتناول مظاهر الحياة جميعاً ومن بينها الاقتصاد ، ونظرية ماركس إذا ظن أحد أنها تكمل الإسلام ، فمعنى ذلك أن الإسلام ناقص بقدر كمال الفكر الماركسى ، وهذا أمر يخرج صاحبه عن الإسلام فضلا عن الالتزام بما عقد عليه بيعته ، وإذا قيل إنها تفصيل لإجمال سمح به الإسلام ، قلنا إذا صح هذا فإن الأصل هو ماأجازه الإسلام لا ماأقره ماركس ، وإذن فلا جديد فى هذه الاشتراكية ، حتى نتحول عما أباحه الإسلام إلى ماقرره ماركس !

ومن هنا نستطيع إدراك حقيقة ربما غابت عنا فى غفلة النشوة التى صاحبت حركة الإخوان المسلمين داخل الجيش فكان الكم عندنا أغلى من الكيف ...!

وأصبح الإسلام فى نظر ضباط الحركة حلة ترتدى وتخلع عن اللزوم .. وهذا اللزوم قد يكون فكراً براقاً لا أصالة له ، أو مصلحة متصورة ، أو سلطاناً خادعاً .

---

(١) كتاب شهود ثورة يوليو الجزء الرابع تأليف أحمد حمروش ص ١٤٥ .

(٢) ص ٣٢٠ كتاب « عبد الناصر وأزمة مارس سنة ١٩٥٤ » دراسة الدكتور عبد العظيم رمضان .

فإذا أضيف إلى هذا أن الضابط المسئول عن هذا التنظيم الذى اختاره محمود لبيب ، لتفقد أسر ضباط الإخوان سنة (١٩٤٦) ، هو جمال عبد الناصر الذى أشرنا إلى أطماعه ، أدركنا كيف تهاوت قيم البيعة ، وانحدرت روابط العقيدة لدى « الضباط الأحرار » ، حتى وصلت أخيراً إلى القرار الذى اتخذه التنظيم بأن تكون الحركة داخل الجيش ، غير مرتبطة بالإخوان المسلمين[١] ! ، وهذا القرار فى ذاته يشير إلى هوية هذا التنظيم قبل اتخاذه وإن جرت الموافقة عليه بعد ذلك بغير علم من قيادة الجماعة .

ومع ذلك ظلت قيادة التنظيم قائمة مع الإخوان فى الحركة ، وإلى مابعد قيامها كما تشير الأحداث .

أما حسن إبراهيم : – عضو مجلس الثورة – فهو الآخر قد بايع الإخوان المسلمين منذ سنة (١٩٤١) ، وانقطعت صلته بالإخوان سنة (١٩٤٢) ، على أثر هروب زميله محمد سعودى[٢] إلى الألمان ، وماتبع ذلك من تحقيق انتهى إلى إخراجه من الجيش وتأخير أقدميته .

ثم عادت صلته بعد ذلك بعبد اللطيف بغدادى[٣] ، وحمدى أبو زيد ، وعبد المنعم عبد الرءوف فى نظام الأسر الإخوانية عن طريق الصاغ محمود لبيب ، وكان حسن البنا يحضر لقاءاتهم ، وظل هذا الرباط قائماً حتى سنة (١٩٤٨) .

وأما عبد الحكيم عامر : فقد اتصل بالتنظيم[٤] فى سنة (١٩٤٤) ، وكان يحضر اجتماعات الأسر وبايع عبد الرحمن السندى ، والتقى بالإمام الشهيد ، وظلت صلته بمحمود لبيب قائمة حتى سنة (١٩٥١) ، حتى التقى بى فى مكتب حسن العشماوى مع عبد الناصر بعد تنظيم مجال العمل بيننا .

---

(١) ص ٣٣ من كتاب الصامتون يتكلمون .

(٢) ص ١٠٩ كتاب ثورة ٢٣ يوليو الجزء الرابع تأليف أحمد حمروش .

(٣) ص ٢١٨ كتاب ثورة ٢٣ يوليو الجزء الرابع تأليف أحمد حمروش .

(٤) ص ١٥٨ « الصامتون يتكلمون » فيما يرويه كمال حسين عن صلته وصلة عبد الحكيم وعبد الناصر بالإخوان وبيعتهم لعبد الرحمن السندى .

وأما صلاح سالم : فكان أول لقاءاته معى فى سنة (١٩٥٠) ، وأشرت إلى ذلك سابقاً حين طلب هو من اليوزباشى عبد الفتاح غنيم لقائى لتعريفى بعبد الناصر ، بعد انقطاع صلتهم بالإخوان فى عهد إبراهيم عبد الهادى .

وفى لقائه معى فى مقهى البوسفور بميدان محطة مصر ، حدثنى بنفسه عن روابطه بالجماعة ، وبيعته للمرشد وانتظامه فى سلك الأسر .

وأما حسين الشافعى : فكانت صلاته بالجماعة معروفة لعامة الإخوان بشعبة طنطا قبل قيام الحركة بفترة طويلة ، وقد اندرج فى سلك أسر الضباط تحت إشراف محمود لبيب سنة (١٩٤٤) .

أما إبراهيم الطحاوى ، وتوفيق عبده إسماعيل ، وثروت عكاشة ، وصلاح خليفة وسعد توفيق ، من ضباط الصف الثانى للحركة ، فدليل انتمائهم إلى الإخوان وارد فى أحاديثهم[1] عن أنفسهم ، ومن خلال أحاديث خالد محيى الدين عنهم .

وأما موقف كمال حسين – من حركة يوليو سنة (١٩٥٢) ، ومدى ارتباطه بجماعة الإخوان فيوضحه موقفه من ضرب الإخوان سنة (١٩٥٤) ، وضربهم كذلك سنة (١٩٦٥) .

فهو لاينكر ارتباطه بالإخوان المسلمين[2] ،فكراً وتنظيماً إلى الوقت الذى قررت فيه لجنة قيادة الحركة – قبل قيامها بثلاثة أشهر إعفاء عبد المنعم عبدالرعوف ، وتلا ذلك قرار عدم ارتباط الحركة بالإخوان المسلمين الذى أخفاه عبد الناصر – وأخفاه هو أيضاً عنا .

وحين استفحل الصراع بين عبد الناصر والإخوان سنة (١٩٥٤) ، عجز وفاؤه عن الصمود أمام قهر الأحداث التى أدت إلى محاكمة الإخوان المسلمين فى أكتوبر سنة (١٩٥٤) بعد أن كشفت التحقيقات التى كان يطلعهم عليها عبد الناصر ، أنهم كانوا يريدون السيطرة على الحكم ، وحينذاك سقط ولاؤه للجماعة ،

---

(١) شهود ثورة يوليو تأليف أحمد حمروش ص ١٤ ، ٩٢ ، ٩٨ ، ١٤٥ .
(٢) انظر خطابه إلى عبد الحكيم عامر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ ص ١٤٠ كتاب الصامتون يتكلمون الطبعة السابعة .

وانحلت من عنقه بيعتها !! ولكن من الإنصاف أن نقول : إنه ظل على ولائه لمفاهيم الإسلام العامة ، والتزامه بما يعلم أن فيه مرضاة الله على حسب قدرته وفهمه للإسلام ، وكان الوحيد من رجال الحركة الذى استطاع أن يرسل لعبد الناصر بعد عدة أعوام من طغيانه ! خطاباً قال له فيه « اتق الله » وبعد يومين من هذا الخطاب حددت إقامة كمال حسين !

وكان سلوكه بمواجهة عبد الناصر بكلمة الحق ، قد بدأ يظهر فى (٢٥ مارس سنة ١٩٦٤) عند صدور قانون (١١٩ لسنة ١٩٦٤[1]) . فعلق عليه بقوله : « هذا ظلم .. فرعون نفسه لم يحكم البلاد بقانون مثل هذا » ووصلت هذه الكلمات إلى عبد الناصر ، بل إنه حرص أن يندد بهذا القانون أمام كل من يحضر إليه .

ثم فى مارس سنة (١٩٦٥) ، عندما أجرى الاستفتاء على الدستور ورئيس الجمهورية ، بعث عبد الناصر إلى لجان الانتخاب المقيد بها زملاؤه من رجال الثورة ليعلم من منهم قد اشترك فى الانتخابات ومارأيهم ؟ . ولم يذهب كمال حسين للاقتراع ، فى حين ذهب بغدادى الذى كان مثله فى هذا الوقت مغضوباً عليه ، فلما أعطى صوته له أصدر قراراً جمهورياً فى اليوم التالى ، برفع الحراسة عن شقيقه سعد بغدادى وأعاد له ممتلكاته[2] !!

وربما تظهر لنا هذه اللمحة البسيطة الفارق الدقيق بين رجلين بايعا الله فى جماعة الإخوان المسلمين على الحكم بكتابه ، واشتركا فى مواجهة عبد الناصر بالرفض – رفض طغيانه طبعاً – ولكن ظل الاختلاف بينهما قائماً فى طبيعة هذا الرفض ، فبغدادى كان ينطلق فى معارضته لعبد الناصر ، من مرارة شعوره بطغيانه على شخصه .

---

(١) كان هذا القانون يخول لرئيس الجمهورية فى غير الحالات الاستثنائية والطارئة المقررة من قانون الطوارىء وبدون إبداء أسباب أن يقبض على المواطنين وأن يحتجزهم فيما أسماه « بمكان أمين » وأن تفرض الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم وأن يكون لسلطات التحقيق فى الجرائم التى تحال إليها سلطات مطلقة وغير مقيدة بما ورد فى قانون الإجراءات الجنائية ، من قيود وضمانات للأفراد ، ولرئيس الجمهورية الحق فى أن يأمر بتشكيل محاكم استثنائية من العنصر العسكرى لمحاكمة المواطنين وأعفيت هذه المحاكم من أن تتقيد بأى قانون وحظر الطعن فى أحكامها بأى وجه من الوجوه .

(٢) ص ١٣٩ الصامتون يتكلمون ، حيث إن الدائرة الانتخابية التى أدلى فيها بغدادى بصوته كانت نتيجتها ١٠٠٪ .

ولكن . ربما وجد كمال حسين فى معارضته عبد الناصر يقظة فى واجبه نحو الحق . ولكننا لانستطيع كذلك أن نغفل أن هذه اليقظة تأخرت طويلا ، منذ بدأت مظالم هذا الطاغية !

ولما كانت المعارضة الوحيدة التى تخيف عبد الناصر تنطلق من الإخوان المسلمين ، اعتبر كمال حسين مؤازراً للإخوان فى رغبتهم الإطاحة به ، وخاصة أن عبد الناصر يعلم أنه كان يوزع كتاب المرحوم سيد قطب – معالم فى الطريق – على زواره قبل اعتقاله !!

والحقيقة التى يمكن أن نقررها هنا : أن كمال حسين كان هو الوحيد الذى أعلن شعوره بالندم على الفترة[1] التى قضاها مع عبد الناصر فى الحكم ، حتى إنه ليصور هذا فى خطاب كان يزمع إرساله إليه ولم يرسله ، ولكنه ضبط فى منزله

---

(1) فى ص ١٤٠ من كتاب « الصامتون يتكلمون » أرسل كمال حسين خطابه إلى عبد الحكيم عامر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ ونعرض هنا بعض فقراته :

– عندما قلت لكم اتقوا الله قصدت فى هذا الشعب الذى قمنا لخلاصه واسترداد حريته .

– قلت لكم اتقوا الله بعد أن ألجمتم جميع الأفواه إلا أفواه المنافقين والمتزلفين والطبالين والزمارين .

– وأنت تعلم ياعبد الحكيم عامر أنكم لاتملكون أى حق شرعى فيما قمتم به نحوى إلا حق الدكتاتورية والطغيان .. إذا جاز أن يكون لها حق . .

– وأنت تعلم ياعبد الحكيم عامر أنكم إذا لم تتقيدوا بشرع تجاهى فالناس يعلمون .. ومن زمن .. أنكم غير مقيدين بشرع تجاههم .. وهم إذا لم يكونوا قد فهموا معنى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ فإنهم سيعرفون معناه جيداً الآن .

– وأنا آسف أن تتحول ثورة الحرية إلى ثورة إرهاب لايعلم فيها كل إنسان مصيره لو قال كلمة حرة يرضى بها ضميره ووطنه .

– ألم أقل لك يومئذ (مارس الماضى) إنه إذا لم يتنازل عن تألهه وفرديته فلا فائدة للعمل معه فهل ياترى هذا الذى جرى لمواجهة كلمة اتق الله هى دليل هذا التنازل ؟

– ويجب أن تعلم ياعبد الحكيم رأى الناس فيكم ومايحسونه نحوكم .. لقد أصبحتم ويالأسف فى نظر الشعب جلاديه ، نتيجة تدعو للرثاء وحصاد مر لثورة ٢٣ التحررية الكبرى تتجرعه الملايين المستذلة بعد ماوضعت فى تلك الثورة وقياداتها ، آمالها وأعطتها الكثير واستأمنتها على الكثير .

– وأشعر بذنب واحد وهو أن ثقتى غير المحدودة فيكم مكنت الطغيان أن يسلب هذا الشعب حريته وكرامته وإنسانيته ومهما كانت الشعارات الزائفة التى ترددها الادعاءات التى تقال فالناس جميعاً يعرفون حقيقتها والسلام . .

– فالإسلام فوق شبهة الهوى والغرض ولذلك فما يقره الله واجب الاتباع .. وهذه بديهيات الدين وليس فى ذلك معنى التعصب ولاتحكم طوائف دينية معينة ولاأى شيء من هذا القبيل .. لأن الإسلام لكل فرد .. وكل فرد يمكنه أن يتصل بروحه مباشرة بالله بدون وصى ولاوسيط ، وليس المجال مجال محاضرة عن الإسلام . ولكن الذى أقوله إن أفكارى ليست جديدة .. ولكن الانحراف هو الذى أصاب نفوسنا وإجراءاتنا ، عندما نسينا الله الذى نصرنا فى كل خطوات كفاحنا فى ثورة ٢٣ يوليو وفى حرب السويس ، الله هو الذى نصرنا وليس الصاروخ الروسى .

فى أثناء تفتيشه ، يقول فيه لعبد الناصر : « إننى لاأحقد عليك ولكننى أرثى لحالك .. أنت الذى كنت تقول للناس ارفع رأسك ياأخى فأخفضت كل الرءوس ، أنت الذى كنت تقول إن بناء المستشفيات والمصانع سهل ، ولكن بناء الإنسان صعب فحطمت كل الرجال ، إنك لايصح أن تكون سعيداً وأنت حاكم لشعب فعلت به كل ذلك ، إننى لاأندم على شيء إلا أننى بيدى اشتركت معك .. » .

وإذا أحسنا الظن لقلنا : إن كمال حسين لم يمت وجدانه طوال هذه السنوات ، ولكن ظلت قوارع الأحداث وكتب الشهيد سيد قطب تعيد ما درس من ماضيه ، لاالتصبه فى قالب الجماعة الذى عاهد الله عليه فى سنة (١٩٤٤) ، ولكن ربما أنس بصحبة فضائل الإسلام والمسلمين بعيداً عن غبار الثائرين !

ويقول السادات فى كتابه : « البحث عن الذات » إن تنظيمه[1] الذى شاركه فيه الطيارون عبد المنعم عبد الرءوف ، وعبد اللطيف بغدادى ، ووجيه أباظة ، وحسن إبراهيم ، وأحمد سعودى ، وحسن عزت ، بالإضافة إلى خالد محيى الدين ، هو فى الحقيقة تنظيم الضباط الأحرار ، وأنه نشأ منذ سنة (١٩٣٩) .. ، وأن عبدالمنعم عبد الرءوف كان يعتبر الرجل الثانى بعده ، وأنه [أى عبد المنعم عبد الرءوف] دعا عبد الناصر إلى الانضمام إلى هذا التنظيم بعد عودته من السودان — سنة (١٩٤٣) وأنه استجاب لدعوته ، وأن عبد الناصر لم يجد صعوبة بعد ذلك فى إزاحة عبد المنعم عبد الرءوف من رئاسة التنظيم !!

ثم يقول إنه بعد لقائه بالمرشد سنة (١٩٤٠) ، لم يلبث أن ضم المرشد إلى جماعة الإخوان المسلمين نائبه فى التنظيم عبد المنعم عبد الرءوف بفترة غير طويلة ، وأنه — أى المرشد — سعى إلى أن يضمه أيضاً إلى تنظيم الإخوان ، فأجابه بكل صراحة قائلا : إن تنظيمه لايخضع لأحد ، ولايعمل لحساب أى حزب أو هيئة وإنما لمصلحة مصر ككل وأن هذا كان واضحاً مع المرشد منذ البداية .

---

(١) البحث عن الذات ص ٣٤ — ٣٧ قصة اللقاء الأول بالمرشد وماأعقبه من لقاءات .

ولكن بغدادى يتحدث أيضاً عن هذه الأسماء نفسها ،التى وردت فى تنظيم السادات ويدعى أنها اللجنة التنفيذية للتنظيم الذى قام سنة (١٩٤٠) بمعرفته ، وأن حسن عزت اقترح اسم الملازم أنور السادات لينضم إليه[١] ، وأن هذا التنظيم ليس هو تنظيم الضباط الأحرار[٢] ، الذى قام بعد حرب سنة (١٩٤٨) ، مؤكداً اختلاف أغراض التنظيمين .. وسكت بغدادى عن شرح أهداف تنظيم الضباط الأحرار ، فى حين وضح ذلك كمال حسين حين قال : إن أهداف تنظيم الضباط الأحرار كانت العمل على تطبيق الإسلام ، ولا يعلم هدفاً له غير ذلك[٣] ، وقد سبق أن أوردنا كيف ظل عبد الناصر يدعى ولاءه لمبادىء الإخوان المسلمين حتى بعد اعتقالهم فى يناير سنة (١٩٥٤) ، حين ذهب إلى قبر الشهيد حسن البنا وخطب وهو يبكى فى ذكرى وفاته مدعياً تنفيذ مبادئه والفناء فيها .

ولكن بغدادى أوضح أهداف تنظيمه – المدعى – فقال إنه كان إعاقة انسحاب الإنجليز بالاتصال بالألمان وإرسال خرائط الحاميات العسكرية[٤] ، وأنه جرى اتصال بالجاسوس الألمانى حسين جعفر ؛ ليصبح حلقة الوصل بين القيادة الألمانية والتنظيم[٥] ، وأن السادات أرسل بموافقة الجميع مسودة المعاهدة بينه وبين الألمان حملها رفيقهم فى التنظيم أحمد سعودى ، الذى سقطت طائرته قرب العلمين فقام بالمحاولة نفسها الطيار رضوان[٦] الذى كلفه سلاح الطيران بالبحث عن طائرة سعودى ، فى الوقت الذى كلفه وجيه أباظة بإتمام مابدأه سعودى ليحمل الخرائط إلى الإلمان .

أما موضوع « الاندماج » والذى ذكر السادات أنه رفضه عندما دعاه إليه المرشد ، فيتحدث عنه أيضاً بغدادى ويقول : إنه خشى أن تذوب منظمتهم الوليدة فى تنظيم الإخوان . وينقل عبد العظيم رمضان عن مذكرات حسن عزت

---

(١) مذكرات بغدادى الجزء الأول ص ١٢ ، ١٣ .
(٢) مذكرات بغدادى الجزء الأول ص ١٤ ، ١٥ .
(٣) الصامتون يتكلمون – الطبعة السابعة ص ١٥٨ .
(٤) مذكرات بغدادى الجزء الأول ص ١٥ .
(٥) البحث عن الذات ص ٤٩ .
(٦) مذكرات بغدادى – الجزء الأول ص ٢٢ .

التي صدرت سنة (١٩٥٣) (قبل حدوث المصادمات بين الإخوان والجيش) ، والتي قدم لها السادات ، و بغدادى ، وخالد محيى الدين ، ومجدى حسنين ، وثروت عكاشة ، فيقول نقلا عن مذكرات حسن عزت : إن السادات كان مستعداً للانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين إذا صارحه المرشد بذلك ، ولكنه لما رآه قد اكتفى بالتلميح دون التصريح ، أجابه بأنه ليس من وسائلهم أبداً الدخول كجماعة أو كأفراد فى أى تشكيل خارج نطاق الجيش ، وواضح اختلاف الأسلوب ، واختلاف سبب الامتناع فى هذه الرواية عن سابقتها .. أما بالنسبة للتنظيم الذى يدعيه بغدادى لنفسه وفى الوقت نفسه يذكر الأسماء نفسها المشتركة فى تنظيم السادات ، فهل كان تنظيما واحداً ؟ وماهى قوته ؟!

يروى السادات عن مقابلة لعزيز المصرى التى رتبها له المرشد فى عيادة الدكتور إبراهيم حسن قول عزيز المصرى[1] : « إن كان معك خمسة أفراد مؤمنين فإننى مستعد اليوم أن أحمل طبنجتى وأتقدمكم لأى عمل لإنقاذ البلد . ونصحه أخيراً بالاعتماد على أنفسهم » . فهل كان عددهم أقل من خمسة فى ذلك الوقت ؟!

ويقرر حسن عزت فى مذكراته[2] أنهم ضموا السادات إليهم فى التشكيل الذى تألف من وجيه أباظة ، وأحمد سعودى ، و بغدادى وحسن عزت ، وتكون بهذا أول لجنة من الضباط الأحرار ، ويقول خالد محيى الدين إن حركة الجيش تبلورت فى سنة (١٩٤٩) ، وسميت الضباط الأحرار فى سنة (١٩٥٠) ، وأنها كانت تضم فى غالبيتها الإخوان المسلمين .

ويقول كمال حسين إن حركة الضباط الأحرار منذ دخلها سنة (١٩٤٤) ، لايعرف لها هدفاً سوى الحكم بكتاب الله ، وأنهم جميعاً : عبد الناصر ، وعبد الحكيم عامر ، وعبد المنعم عبد الرءوف ، قد بايعوا على ذلك محمود لبيب ، والمرشد وعبد الرحمن السندى ، وأن الحركة قد انتكست عندما أضاف إليها عبد الناصر ضباطاً من غرز الحشيش والخمارات منذ سنة (١٩٤٨) ، وأنه

---

(١) تطور الحركة الوطنية فى مصر الجزء الثانى ص ١٤٥ .
(٢) تطور الحركة الوطنية فى مصر الجزء الثانى ص ١٥٠ .

ظل باقياً يحمل الفكرة التى آمن بها - وتخلى عنها عبد الناصر وعبد الحكيم - حتى سنة (١٩٦٥) ، وإلى ماشاء الله . (الخطاب الذى دونه لعبد الحكيم عامر) .

ويحسن بعد هذا السرد أن نستمع إلى الأخ الضابط عبد المنعم عبد الرءوف وهو يوضح قصة تعرفه بالإخوان فيقول : « إنه بعد صدور الحكم عليه فى قضية هروبه مع عزيز المصرى وتنفيذه للحكم وخروجه من السجن سنة (١٩٤٣) ، صدر قرار بإعادته إلى الجيش فى سلاح المشاة ... وعندما ذهب لتسلُّم عمله فى كتيبة المشاة التى ألحق بها .. وسلم نفسه لأركان حرب الكتيبة .. ليتم توزيعه بواسطة قائد الكتيبة .. كان أركان حرب الكتيبة جمال عبد الناصر .. وكانت أول مرة يعرفه ويلقاه .. وكان عبد الناصر أصغر منه سناً ورتبة .. ومن ذلك التاريخ بدأت علاقته الشخصية بعبد الناصر .. وبعد فترة قصيرة ذهب إلى إدارة الجيش بوزارة الحربية لتسلُّم بعض المبالغ المجمدة له بالوزارة منذ محاكمته وسجنه .. وقابل الموظف المختص .. والذى لم يعرف اسمه .. ولكن استراح إليه وإلى أسلوب استقباله له بمودة ومحبة وأخوة .. ، وفى أثناء جلوسه فى مكتبه انتظاراً لإنهاء موضوعه .. لمح على مكتبه جريدة مكتوباً عليها الإخوان المسلمون ، لسان الحق والقوة والحرية فسأل الرجل باستغراب : وهل يوجد فى مصر من يعرف أو يعمل من أجل الحق والقوة والحرية .. فأجاب الرجل بهدوء . نعم .. الإخوان المسلمون .. فطلب منه أن يعرفه بهم .. فأعطاه عنوان المركز العام بالحلمية .. واسم الأستاذ البنا .. فذهب إلى المركز العام القريب من منزله ، والتقى بالأستاذ البنا .. وكان الأستاذ محمود لبيب حاضراً واستمع للأستاذ البنا .. وتناقش معه وأعجب به وبايعه .. وقال له اعتبرنى من الآن من جنود الدعوة ومندوبها فى الجيش ، وسأحاول تجنيد أفراد الجيش للعمل للإسلام من خلال الجماعة .. واتفق معه الأستاذ البنا أن يكون محمود لبيب هو المسئول عن نشاطه داخل الجيش .. ومنذ ذلك التاريخ بدأ يعمل للإسلام تحت راية الإخوان المسلمين .. وجند خلال شهور قليلة حسين حموده - جمال عبد الناصر - كمال الدين حسين .. ثم ضم محمود لبيب إليهم صلاح خليفة (شقيق الدكتور المهندس كمال خليفة) ، وخالد محيى الدين ، وانتهى الأمر بالبيعة والقسم على المصحف والمسدس فى

الغرفة المظلمة بالصليبية بحى طولون ، من ذلك نرى أن كلمات كمال حسين أقرب الروايات إلى الحقيقة ، فالذى لاشك فيه أنه لم تكن هناك حركة لها نبض حقيقى فى الجيش سوى حركة الإخوان المسلمين ، ولم يكن هناك تنظيمان ، اللهم إلا التجمع الهلامى من بعض ضباط الطيران ، الذى لم يصل إلى المستوى الذى يستحق أن يطلق عليه اسم التنظيم ، وفي الوقت نفسه كان مضطرب الأهداف - إذا أحسنا الظن - لاينبع سلوكه من فهم أصيل لمعنى التحرر الوطنى الحقيقى البعيد عن كل نفوذ أو سلطان شخصى ، وإنما رأيناه ينبع فقط من كراهية الإنجليز والرغبة فى الاستعانة عليهم بالألمان !!

وهكذا لم ينطلق مذاقهم لحرية وطنهم من نبع الفطرة الأصيل ، الذى يوحى بأن الحرية لاتقوم إلا بجهاد الشعب ولايحفظها إلا الشعب نفسه . ولعل من الطريف والغريب معاً أنه فى الوقت الذى حاولوا فيه الاتصال بالألمان ، كان الملك فاروق يحمل الأفكار نفسها ويحاول المحاولة نفسها عندما شارف الألمان العلمين[1] ... ولكن كان الفارق فى الهدف .. فقط كان فاروق يهدف إلى الاحتفاظ بعرشه .. فى حين كانوا يهدفون إلى تسلُّم السلطة بعد هزيمة الإنجليز والإطاحة بفاروق » .

ونعود من جديد للتساؤل ، فماذا إذن كان الغرض من اتصال ضباط الجيش بالأستاذ البنا وجماعة الإخوان ؟! وقد وضح أنهم على حسب رواياتهم كانوا مازالوا فى مرحلة التكوين ... والتفسير القريب إلى التصديق أنه كان من وراء ذلك الرغبة فى الانتفاع بطاقات الإخوان ، دون التقيد بأهدافهم ونظمهم .. وذلك مادعا عبد الناصر قبل بضعة شهور من قيام الثورة إلى إخراج عبد المنعم عبد الرءوف من لجنة القيادة بعد الاستفادة منه[2] ... إننا نظلم الحقيقة إذا تصورنا أنه قد تحقق أى تعاون أو اندماج مابين مجموعات ضباط بغدادى وغيره ، وبين الإخوان

---

(١) فى يوم ١٤ أبريل سنة ١٩٤١ كلف فاروق السفير المصرى فى طهران يوسف ذو الفقار باشا والد الملكة فريدة بالاتصال بالسفير الألمانى لتبليغه وجهات نظر الملك فاروق لتبليغها لهتلر وهى أنه وشعبه لايرغبون فى حرب مع ألمانيا وأن جيشه ضعيف ولايستطيع القيام فى وجه إنجلترا وأن موقفه صعب ، خصوصاً وأن ولى العهد الأمير محمد على لعبة فى يد الإنجليز وأن هذا الأمير يحتفظ فى بطانته بعدد من الإنجليز ثم ختم رسالته بقوله « إن فاروق مع شعبه يأملون فى رؤية القوات الألمانية منتصرة ومحررة لهم من الاحتلال الإنجليزى المهين » ص ٨٣ كتاب تطور الحركة الوطنية فى مصر - الجزء الثانى ص ٨٣ .

(٢) مذكرات بغدادى الجزء الأول ص ٣٥ .

المسلمين ، فالاختلاف واضح فى المنهاج السياسى .. والتربوى .. والأهداف .. فهل كان يمكن التوفيق بين مسلكهم السياسى ، الذى يرون فيه تخليص البلد من الإنجليز بتمكين الألمان من احتلال مصر ، ومنهج الإخوان فى تحرير الأرض بتكوين جيل مؤمن تعلو عنده كلمة الله على كل اعتبار . تم يقبلون-برغم ذلك- حكم النازى ليكون لهم شرعة ومنهاجاً ... بل إن أوامر دينهم تنهاهم عن الاستعانة بكافر .. فضلا عن أن أهداف الإخوان التى كانت ومازالت من وراء كل جهادهم هى إقامة شرع الله فى الحياة والناس فى هذا الوطن وفى العالم كله .. فأين هذا من تلك الأهداف التى لاتتعدى تعويق انسحاب الإنجليز وتسهيل دخول الإلمان ؟!!

أما بالنسبة للسلوك والأخلاق .. فكانت محافل الإخوان المسلمين هى المساجد ، وأماكن العبادة أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر .. فى حين كانت محافل غيرهم ، هى الحانات والبارات كما يقول كمال حسين .. فكيف وأين الالتقاء ؟!

وحتى لانظلم الحقيقة كذلك . فإن الجواب يدركه كل من عايش جماعة الإخوان المسلمين ، فإن المرشد كان يقدم النصيحة والرأى المستنير ، لكل من يسأله عن المخرج من السوء الذى كان يعيشه البلد ، تحت قهر الإنجليز والملك والحكومات ، التى تتسول سلطانها من هذا أو ذاك ، وهدفها الأكبر هو البقاء فى السلطة غافلة أو متغافلة عن مصالح الشعب ، وكانت رؤية الإنجليز تؤجج هذا التمزق فى الضمير المصرى ، وخاصة ضباط الجيش ، الذين أدركوا عجزهم عن تحقيق رسالتهم ، برد الحرية للشعب المقهور ، فى الوقت الذى أصبح فيه الجيش سوطاً للطغيان فى أيدى الحكام .. ومن هذا المنطلق كان حسن البنا رحمه الله يستقبل زواره من ضباط الجيش الذين تؤججهم الحماسة ، فيطيشون أو الذين يقعدهم الوهم فيستسلمون .

وهكذا استقبل حسن البنا السادات وغيره من المتحمسين ، أمثال عبد الرءوف نور الدين الذى كان منضماً إلى الحرس الحديدى فى بدء علاقته بالإخوان ، حين توجه المرشد بحسين توفيق يسأله إخفاءه ، كما تحدثنا فى فصل سابق . فى الوقت الذى لم يكن للجماعة فى هذه القضية أى شأن ، فلا هم دفعوا أحداً إليها ، ولاكان

لهم بها سابق علم ، ولاقام بها أو شارك فيها أحد من أفراد الجماعة ، إنما أراد الإخوان تقديم يد العون إلى هذه الفئة ، التى أضاع صوابها قهر الإنجليز ، وعجز الحكام عن رفع نير الظلم عنها وعن الأمة ، ومن هذا المنطلق ذاته كان تقديم مبلغ عشرة جنيهات شهرياً لشقيق السادات ، فى أثناء حبسه فى قضية حسين توفيق ، فى حين تخلى عنه تنظيمه كما ذكر فى كتاب البحث عن الذات .

وأعود لأقول إنه لم تكن هناك علاقة اندماج أو تعاون بين تنظيم ضباط الجيش الذى يدعيه البغدادى أو غيره وبين الإخوان .. كما لم يكن هناك التقاء فكرى أو منهجى بينهما ، ولعل فكرة الاتصال بالألمان فى ذاتها بغرض تيسير دخولهم إلى مصر نكاية فى الإنجليز ، ورغبة فى التخلص من استعمارهم[1] .. هذه الفكرة فى ذاتها لاتتفق مع منهج الإخوان من ناحية المبدأ ، وهى مخالفة لشرع الله ، بل إنها حتى من الناحية السياسية المجردة غير مقبولة ، لأنها استبدال احتلال عسكرى باحتلال عسكرى آخر ، لايعلم إلا الله مداه ، وقد اعترف بذلك بغدادى فى مذكراته فى صفحة (١٣) فيقول : « ربما يكون هذا التفكير منا فيه سذاجة .. ولكن لاينسى القارىء قلة خبرتنا بالسياسة فى ذلك الحين .. ولم يكن عمر أحد منّا قد تعدى الاثنين والعشرين عاماً ، كما لا ينسى أيضاً أن الدافع لهذا التحرك منا كان الحماس الوطنى مع اندفاع الشباب .. وكذا لم تكن صورة ألمانيا الهتلرية على حقيقتها واضحة لنا » .

والله يعلم ماذا كان سيصيب مصر من بلاء لو تم هذا الاتصال ، وتسلم الألمان مشروع المعاهدة ، ومعه صور لجميع خطوط مواقع القوات البريطانية بمصر .. هدية سخية .. ولقمة باردة بغير جهد .. وبغير ثمن .. اللهم إلا الأمل فى شهامة الألمان ، ووفائهم واعترافهم بالجميل لمن أعانهم .

---

(١) كتاب البحث عن الذات ص ٤٨ - ٥١ .

يتحدث السادات فيها عن اجتماعه مع إخوانه فى التنظيم أحمد سعودى وحسن إبراهيم وبغدادى وحسن عزت وكيف اتفقوا على إرسال الطيار أحمد سعودى على طائرة إلى العلمين لمقابلة روميل ومعه مشروع معاهدة قالوا فيها « إنهم مصريون شرفاء وإن لهم تنظيما داخل الجيش وإنهم مثل الألمان - ضد الإنجليز - وعلى استعداد لتجنيد فرق كاملة تحارب إلى جانبهم وأن يزودوهم بصور جميع خطوط مواقع القوات البريطانية بمصر وإنهم فوق هذا يتكفلون بألا يخرج عسكرى إنجليزى واحد من القاهرة . مقابل أن تنال مصر استقلالها فلا تكون من نصيب إيطاليا ولاتحكمها ألمانيا » وقام بغدادى وحسن إبراهيم وحسن عزت بتصوير المواقع البريطانية بالطائرة ووضعوا الأفلام ومشروع المعاهدة فى حقيبة وعهدوا إلى سعودى بإيصالها إلى روميل .



صلتى بعبد الناصر قبل الحركة

كان اسم « الضباط الأحرار » هو الاسم الظاهر الذى اختاره الصاغ محمود لبيب لحركة الإخوان المسلمين داخل الجيش ...

لـواء طيـار
عبد المنعم عبد الرءوف

لم يجمعنى بأحد من ضباط هذه الحركة لقاء منتظم للعمل فى نشاط الجماعة قبل سنة (١٩٤٨) م ، بل إن لقائى بعبد المنعم عبد الرءوف ، لأول مرة ، كان قبل قيام الحركة بأيام قلائل .

وأما عبد الناصر فإن معرفتى به ترجع إلى الوقت الذى طلب فيه صلاح سالم من اليوزباشى (شرطة) عبد الفتاح غنيم تعريفه بى فى منتصف سنة (١٩٥٠) ، وكان فى هذا الوقت يعمل مأموراً للقنطرة شرق ، فالتقى بى فى القاهرة ليبلغنى برغبة صلاح سالم فى مقابلتى تمهيداً لعودته ومن معه إلى سابق صلتهم بالإخوان بعد سقوط وزارة إبراهيم عبد الهادى سنة (١٩٤٩) ، وأبلغت المرحوم الأستاذ عبد القادر عودة بهذا الأمر ، وكان وكيلا للمرشد العام حينذاك حيث لم يكن الأستاذ الهضيبى قد تولى بعد رسمياً منصب الإرشاد . فكلفنى بالاتصال بهم وإعادة رباطهم بالجماعة .

والتقيت بصلاح سالم فى مقهى « البوسفور » فى محطة مصر الذى أبلغنى حينذاك برغبته فى إعادة مجموعة ضباط الجيش إلى صفوف الجماعة ، وأن المسئول عنهم هو البكباشى جمال عبد الناصر ، وطلب منى تحديد موعد للقائه ،

فحددت موعداً له بمكتب الاستاذ حسن العشماوى ، وكان يعمل حينذاك بمكتب والده المرحوم محمد العشماوى وزير المعارف الأسبق .

والتقيت فى الموعد المحدد بجمال عبد الناصر ، وعرفنى بنفسه وصلته بالصاغ محمود لبيب ، وأنه منتظم فى تشكيلات ضباط الإخوان ، وكنت أعلم مسبقاً من المرحوم الصاغ محمود لبيب بعض المعلومات عن جمال عبد الناصر الذى كان يثق فيه كثيراً !

وكان محمود لبيب فى مرضه الأخير لا يستطيع أن يحرك لسانه بالكلام ، مما أعجزنى عن سؤاله فى شأن هؤلاء الضباط[1] ، وأخبرنى عبد الناصر أنه يود أن يصل ماانقطع من العلاقات التى تربطه ومن معه من الضباط بتشكيل الجماعة ، بعد الانقطاع الذى اضطروا إليه فى أثناء حكم إبراهيم عبد الهادى . وأخبرنى ضمناً بواقعة استدعاء إبراهيم عبد الهادى له ، وإبلاغه بأن الحكومة تعرف أنه كان يدرب الإخوان المسلمين ، وأنه معرض للقبض عليه واعتقاله إذا عاد لذلك مرة أخرى ، كما أبلغنى بسابق صلاته بعبد الرحمن السندى ، وأن صورة نشاطه معه – على حد تعبيره – لم تكن تعدو فك المسدس وإعادة تركيبه ، وأنه كضابط جيش ليس فى حاجة إلى تعلم هذا الأمر من جديد !

ولم يكن هناك شك فى حديث جمال عبد الناصر بأن ارتباطه هو ومن معه من الضباط إنما جرى فى ظل الجماعة باعتباره أحد الذين بايعوا حسن البنا على السمع والطاعة كما ذكر لى فى حديثه معى !

وكنت أعرف قصة تعرفه ومَنْ معه بالمرحوم محمود لبيب من المرشد أيضاً ، الذى أخبرنى أنه نظراً لتكاثر عدد ضباط الجيش الملتحقين بالنظام الخاص ، فإنه أفرد الصاغ محمود لبيب وكيل الجماعة – باعتباره ضابطاً سابقاً فى الجيش ، وخاض عمليات حربية مع عبد الرحمن عزام فى السلوم وغيرها – للإشراف على هذا النظام وتوجيهه .

---

(١) يروى الأخ عبد المنعم عبد الرءوف لى أن عبد الناصر توجه لزيارة محمود لبيب فى مرضه الأخير وصحبه حسين حمودة ضابط الجيش (من الإخوان الذين اعتقلوا فى سنة ١٩٥٤) واستأذن حسين حمودة للخروج – بعض الوقت – ومكث جمال عبد الناصر مع محمود لبيب وحدهما ، وعاد حسين حمودة بعد فترة وخرج مع عبد الناصر بعد انتهاء الزيارة ، فقال له عبد الناصر إنه لم يترك محمود لبيب حتى أخذ منه كشفاً بخلايا الإخوان فى الجيش والاشتراكات أيضاً !! .. وفى هذا الموقف كان عبد المنعم عبد الرءوف يعمل فى سيناء . . .

واجتمعت مع بعضهم فى حدود ضيقة فى أثناء ارتباطهم بالمرحوم محمود لبيب بمنزل حسين عبد الرازق أحد أعيان الصعيد ، وكان منضماً للإخوان وقتذاك ، واجتمعنا فى منزله مع المرشد والصاغ محمود لبيب ، وبايعوا المرشد هناك على حكم هذا البلد بكتاب الله وكان هذا جوهر اللقاء وموضوعه .

وكان محمود لبيب،رحمه الله،يحدثنى عن تشكيل هؤلاء الضباط فى مختلف المناسبات ، وأن اسم الضباط الأحرار هو الاسم الظاهر الذى اختاره لحركة الإخوان المسلمين داخل الجيش[1] ، فسماهم بهذا الاسم ، حتى يتوافر لحركة الإخوان نوع من الحرية داخل الجيش ، وليرفع عن كاهل الجماعة مايمكن أن يلحقها من عدوان مختلف الحكومات ، وكنت أعرف اسم جمال عبد الناصر كأحد الضباط من بين تشكيل الإخوان الذين يثق بهم محمود لبيب،رحمه الله ، وإن لم ألتق به من قبل كما ذكرت سابقاً .

وكان انطباع جمال عبد الناصر عندى فى أول لقائى معه أنه رجل قليل الكلام جاء لهدف واضح وهو إعادة صلته بالجماعة ، بعد أن قطعت الأحداث مابينه وبينها ، وأنه يرغب فى النهوض بحركة الإخوان فى الجيش ، وأن من معه من الضباط فى حاجة إلى الزاد الثقافى والتربوى ، بما يتفق والمستوى الفكرى والنفسى ، الذى يعيشون فيه تحت ضغط الأحداث ، وصرامة النظام العسكرى ، وأن السندى لايقدم لهم الغناء فى هذا الشأن .

ووجدت أنه من المستحسن أن أحتاط للأمر بشأن هذا اللقاء الجديد الذى سعى إلىّ فيه صاحبه ! لا من ناحية أمنى الشخصى ، فقد كنت متأكداً من شخص القادم ، وإنما كنت أريد أن أحتاط لهذه العلاقة التى تجددت بعد انقطاع طويل .. هل تغيرت الأهداف ؟ أو أن الأمر متعلق بظروف الجماعة وانقطاع الاتصال برجالها ؟ .

ولذلك حرصت على أن أذكر لعبد الناصر أن لقاءنا هذا إنما يجرى تحت مظلة الجماعة ، ويواكب سيرها الحثيث نحو أهدافها فى تحقيق الحكم بكتاب الله ،

---

(١) يؤكد الضابط اللواء طيار عبد المنعم عبد الرءوف هذا الواقع الذى رواه لى المرحوم محمود لبيب خاصاً باختيار اسم الضباط الأحرار ستاراً لحركة الإخوان داخل الجيش .

فهذه هى حدود تفويضى من وكيل الجماعة ، فأمّن على هذا القول وأكده وطلب منى أن أقدم له برنامجاً ثقافياً وتربوياً .. ، يتفق مع مايأمله فيما أشار إليه من التصور الفكرى والتربوى للضباط الذين معه . وفعلا طلبت من المرحوم حسن العشماوى أن يقوم على إنفاذ ومتابعة هذا البرنامج ، ومعه من يشاء من الإخوان ، واختير الأخ رشاد المنيسى للنهوض بهذه التبعة معه داخل أسر ضباط الجيش .

وعرفت جمال عبد الناصر بالأخ حسن العشماوى فى اللقاء الثانى بينى وبينه ، ثم شاء قضاء الله أن يختار محمود لبيب إلى جواره فى يناير سنة (١٩٥١) ، بعد أشهر من اللقاء الأول .. وحضر كلانا تشييع جنازته ، فى جو لم يستطع أحد منا فيه أن يحيى الآخر ! مخافة أعين أجهزة الأمن ، التى كانت ترصد فى هذا الوقت مثل هذه الصلات .

وزادت الصلة قرباً حيث لم يكن هناك بد من الارتباط به بعد وفاة المرحوم محمود لبيب ، وجرى التعاون بيننا فى مجالات شتى : فى شراء الأسلحة والمعدات العسكرية التى كنا نجهزها لمواجهة الإنجليز . كواقع لابد من مواجهته يوماً مّا ، فكان لابد لنا أن نعد لهم مااستطعنا .

قصـــة اللغم :

وتوطدت صلتى به عندما اتفقنا على تفجير اللغم البحرى الذى كنا نأمل أن نسد به القنال بتفجير مركب إنجليزى « استيرنة » وهى ناقلة غاز لإقناع الإنجليز بعدم فائدة القنال وهى على هذه الحال ، وضرورة الاتفاق مع مصر على الجلاء ، وهنا تعرفت بالضابط صلاح هدايت وزير البحث العلمى بعد ذلك ، وجرت لقاءات كثيرة أخرى بيننا عند محاولتنا تفجير هذا اللغم ، فقد كان يصر على أن يجهزه بنفسه ليتأكد من صلاحيته بعد أن نقله من العريش إلى القنطرة شرق بإحدى سيارات الجيش ، ومكث معنا ساعات طويلة فى (جراج) منزل مأمور القنطرة شرق عبد الفتاح غنيم ، لنعيد ربط أجزائه بعضها ببعض .

جرت أحداث هذا اللغم البحرى الذى حاول الإخوان المسلمون تفجيره مرتين فى قناة السويس ، ضمن سلسلة النشاط الفدائى الذى قامت به الجماعة ضد

الإنجليز ، فى أثناء تولى فؤاد سراج الدين شئون وزارة الداخلية ، فى وزارة الوفد بعد إعلانه إلغاء معاهدة سنة (١٩٣٦ فى أكتوبر سنة ١٩٥١) م .

وكان الجو الذى تعيشه مصر آنذاك مشحوناً بكراهية الإنجليز ، وخاصة إعلان حظر تشغيل العمال المصريين بالقاعدة البريطانية ، ومنع تموينها من داخل مصر . وبدأ الشباب يدرك واجبه فى العمل الفدائى ، لإخراج الإنجليز بإقناعهم ، بأن حجتهم فى البقاء فى مصر للمحافظة على قناة السويس حجة داحضة ، لأنهم لايستطيعون حماية أنفسهم فيها إزاء سخط الشعب ، فكيف يحمون القناة ؟! ولذلك كان مسرح الأعمال الفدائية ، الإنجليز أنفسهم ومؤسساتهم فى قناة السويس .

وسرت الحماسة فى الأجهزة الحاكمة التى دعت إلى ائتلاف قومى ، يضم أصحاب الرأى فى مصر لتنسيق النشاط الفدائى ، وكان عبء العمل الحقيقى الفعال يقع على كاهل الإخوان المسلمين ، فقد قامت المعسكرات فى الجماعة لتدريب الشباب على استعمال السلاح والمواد المتفجرة والقنابل الحارقة والألغام ، بمباشرة الأخ محمد عاكف فى جامعة القاهرة ، وغيره من الإخوان فى الجامعات الأخرى ، وأعطتهم الجامعات من المكنة مايؤهلهم لهذا الدور ، حتى لقد شهد شباب الجامعة وقتئذ مالم يشهده بعد ذلك فى مجال التكوين العسكرى ، المؤسس على العقيدة السليمة التى ينبى عليها الجهاد الصحيح ، فكنت ترى فى داخل الجامعة شباباً فى عمر الزهور لم تفتنهم موجة تعلم شىء جديد كالسلاح والمفرقعات والقنابل ، عن مشغلتهم بالعبادة ليصيب هذا العلم الجديد بالأسلحة والمفرقعات (الذى كثيراً مايفتن الشباب) هدفه الصحيح بجعله جهاداً فى سبيل الله ، وقام الضابط مجدى حسنين الذى بايع الإخوان من قبل بتدريب الإخوان على استعمال الأسلحة وقذف « قنبلة الأنرجا » .

وسقط كثير من الشهداء منهم : المنيسى وشاهين ... وغيرهما وكان لكل منهم قصص بطولية تذكرنا بالسلف الصالح .

وفى هذا الجو المشحون بالرغبة فى التحرك ضد المحتلين بالصورة المتاحة ، فكر الإخوان المسلمون فى صنع لغم بحرى ، لنسف أحد المراكب الإنجليزية

المحملة بالبترول فى داخل القناة ، لتعريف الإنجليز أنه لايمكن لهم حماية القناة أمام شعب غاضب ، يطالبهم بالخروج من بلده وتطهير أرضه منهم .

وفكرت فى الأمر ملياً بعد تكليفى من الأستاذ حسن الهضيبى مرشد الإخوان المسلمين بصنع هذا اللغم وتفجيره ، ووجدت أن الاستعداد لصنع هذا اللغم لايتوافر فى إمكاناته العلمية ، فضلا عن التصنيع إلا بمعاونة قسم الأبحاث فى الجيش ، الذى كان يعمل فيه الضابط صلاح هدايت .

وذهبت إلى جمال عبد الناصر وعرضت عليه الفكرة ، وقام من فوره معى ، وذهبنا إلى صلاح هدايت وتحدثنا إليه فى الأمر ، فكان رده مشجعاً لنا فى المضى لإكمال هذا التخطيط ، ووعد بصنع لغم على شكل كرة كبيرة مجوفة على نصفين قطرها نحواً من متر مصنوعة من معدن خفيف يسمح لها بالطفو داخل الماء وبداخلها مادة ال [T . N . T] المتفجرة بكمية مناسبة ، ويعلق بها ثقل محسوب الوزن لتبقى على ارتفاع معقول أسفل سطح الماء بحيث تلاصق أسفل المركب المقصودة ويجرى تفجيرها فى الوقت المناسب لمرور مركب (الاسترنة) .. حاملة الغاز ، المراد تفجيرها .

وبعد إتمام صنعه كان لابد من نقل هذا اللغم بأجزائه كلها إلى منطقة القنطرة شرق ، ورؤى أنه من المستحسن تجزئة اللغم ، فوضع (الثقل الحديد) الذى لا يؤدى كشفه إلى مخاطر ، إذ هو عبارة عن قطع حديد فقط ، وضع فى صناديق أوصلها السيد مجدى حسنين إلىّ بمحطة القاهرة ، لشحنها بالسكة الحديد إلى القنطرة شرق ، حيث استقبلنى فى محطة القاهرة السيد وجيه أباظه ليعرفنى بمأمور جمرك السبتية الذى سيصحبنى فى القطار إلى القنطرة شرق ، ليسهل لى تسلم صناديق الشحنة باعتبار أن بها متفجرات !!

والذى علمته من وجيه أباظة أن فؤاد سراج الدين سيسهل نقل اللغم ، وكان وقتئذ وزيراً للداخلية ، وأنه وعد بتسهيل الشحن بإيفاد مندوب الجمرك معى لهذا الخصوص وطبعاً لم يعلم أحد ... وربما وجيه أباظة نفسه .. أن الموجود فى الصناديق لايعدو أن يكون (ثقل حديد) !! ولكن مع ذلك أردت أن أختبر مدى الأمن فى الشحن بالسكة الحديد إذا دعت الضرورة إليه بعد ذلك ، مع عدم التعرض

لمخاطر افتضاح الأمر فى أول تجربة لنا مع الحكومة الوفدية ، التى أثبتت الأحداث بعد ذلك صدقها فى المضى مع الشعب فى جهاده .

أما بقية أجزاء اللغم بما يحمله من متفجرات فقد نقلت بالطائرة إلى العريش ، ومنها بالسيارة إلى القنطرة شرق ، حيث قدم بها السيد صلاح هدايت ، وأودعناها بمنزل الأخ عبد الفتاح غنيم مأمور القنطرة شرق – الذى احتمل كثيراً من المخاطر بسبب النشاط الفدائى فى منطقته – لحين ربط أجزاء اللغم وتجهيزه للعمل من داخل هذا المكان ، وقد جرى هذا خلافاً لما تصوره السيد البغدادى فيما سجله فى مذكراته[1] أن الجزء الخاص بالمفرقعات نقل بالسكة الحديد ، وباقى اللغم نقل بالطائرة ، وقد لايهم هذا التفصيل كثيراً ، ولكن جرت هناك اختلافات أخرى ربما أشرنا إليها بعد ذلك .

وسهرنا أكثر من ليلة داخل (جراج) مأمور القنطرة شرق ، حيث كنا نقوم بتركيب أجزاء اللغم بما فيه من نصفى الكرة التى تكوِّن جسم اللغم والمفجر البادىء بالإشعال ، ورتبت الخطة على اختيار المكان المناسب ، وكان غير بعيد عن كوبرى الفردان ، وكان هناك مهندس مقيم بالضفة الغربية مهمته القيام بالتركيبات الهندسية للكوبرى هو السيد فهمى طلبة وكيل وزارة الإسكان الآن ، وكانت لديه قوارب للعبور إلى الضفة الشرقية وكان عليه حمل الثقل الحديد بأحد قواربه والسير به إلى المكان الذى سينزل فيه اللغم من الضفة الشرقية ، ثم تركيب (الثقل الحديد) فيه وإنزاله فى الماء فى الوقت الذى تمر فيه الباخرة الإنجليزية التى اخترناها والتى كنا نعلم مسبقاً بموعد وصولها فى هذا المكان ، الذى اخترناه مسرحاً للعملية .

وكانت مراعاة دقة التوقيت عاملا كبيراً فى نجاح العملية . كما كان اختيار المركب جزءاً هاماً لتركيب الهدف منها ، فالمركب التى تحمل الركاب ماكانت تصلح غرضاً لنا على الإطلاق ، وكذلك أى مركب غير إنجليزية ، فضلا عن ضرورة الانتهاء من تركيب الثقل باللغم فى فترة بسيطة ، لاتزيد على ربع ساعة

---

(١) ص ٤١ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

قبل وصول الباخرة المقصودة – ثم كان لابد من التوفيق بين وصول القارب الذى يحمل (الثقل الحديد) من الضفة الغربية ووصولنا بالسيارة التى تحمل اللغم من الضفة الشرقية إلى نفس المكان الذى كان يبعد نحو ثلاثة كيلو مترات من كوبرى الفردان الذى تقوم عليه نقطة حراسة إنجليزية .

كل هذا كان يستدعى منا ضرورة تأمين ظهورنا فى أثناء العملية ، وكان يستدعى أيضاً إخلاء المنطقة من دوريات خفر السواحل ، لذلك التقينا بالسيد حسن التهامى الذى عرفنى به جمال عبد الناصر ، لتيسير هذه الأمور لدى الضابط ، المنوط به حراسة الشاطىء ضمن قوة خفر السواحل .

واخترنا الليلة والمكان والساعة ، ووضعنا اللغم فى سيارة[1] جيب ، واتجهنا بالسيارة إلى المكان المقصود تحرسنا سيارة من سيارات الجيش ، بقيادة الرائد حلمى السودة الضابط بالمعسكر المصرى فى الضفة الشرقية ومعنا الضابط حسن التهامى ، والإخوة رشاد المنيسى ، وإبراهيم بركات ، ويوسف عبد المعطى وصلاح عبد المتعال ، وآخرون نهضوا معنا بمسئولية تنفيذ هذه العملية .

وكان وقت التنفيذ بعد منتصف الليل ، وحملت السيارة الجيب اللغم يستره غطاء السيارة ومضت القافلة برجالها إلى المكان المتفق عليه ، يحرسنا السيد حسن التهامى ، ويساند ظهرنا من أى عدوان يقع علينا .

وكان المتفق عليه قيامى بتفجير اللغم من مكان على الشاطىء الشرقى يشبه الكهف الصغير ، ويبعد عن مكان الانفجار نحواً من مائتى ياردة .

---

(١) لعل من الوفاء لمن قدم لنا هذه السيارة للقيام بالعبء الذى قدرناه فى هذه العملية أن نذكره وهو المرحوم هارون المجدوى ، وكان يعمل وتتلمذ سكرتيراً فى السفارة الأفغانية ..، وهو نجل المرحوم محمد صادق المجدوي سفير لفغانستان فى القاهرة ، وكان وتتلمذ عميدا للسفراء باعتباره أقدمهم فى السلك لسياسى ..

ان صلتنا بافغانستان لمجاهدة كانت ولاتزال ندية بالايمان مدوية بالشجاعة .

وكان رجالها الأبرار فى السلك السياسى من أسرة المجدوى يدركون حقيقة موقفنا من الانجليز وبالرغم مما يسببه لهم هذه المعاونه من حرج !..، فقد كانت السيارة الجيب تحمل رقما سياسيا ، وكنا نستخدمها فى كثير من الأمور التى نتجنب بها الخطورة التى تقابلنا فى تنقلاتنا المختلفه من القاهرة إلى السويس وغيرها من الاماكن التى يحتلها الإنكليز ...،

– تحية لمجاهدى أفغانستان الذين سبقوا بالفضل لاخوانهم فى مصر
– وتحية للمجاهد البطل هارون المجدوى الذى اختاره الله شهيدا منذ أيام فى مطار القاهرة ...
– وتحية لتلك الأسرة الكريمة . .

ولكن . .

قبل وصول السيارة إلى المكان المعد للتنفيذ ساخت فى رمال الضفة الشرقية وتوقف الموتور ، ولم نتمكن من تحريكها ! .. وغير بعيد منا تقع نقطة الحراسة الإنجليزية !!

وتركنا السيارة وحملنا اللغم من « الشفة » التى تربط النصف العلوى منه بالنصف السفلى ومضينا إلى مكان الالتقاء ننتظر القارب القادم (بالثقل الحديد) من الضفة الغربية .

ومضت نصف ساعة متثاقلة الدقائق والثوانى وبدأنا نسمع أصواتاً تتصاعد من بعيد من الجهة التى ننتظر قدوم القارب منها ، وكأن شجاراً نشب بين أشخاص على الضفة الغربية ، ولم نتبين تفاصيل الحديث ، فأرسلنا من يتحرى الأمر فوجد أن القارب فى مكانه من الضفة الغربية لم يتحرك وعلى الشاطىء جنود من حرس الحدود فأدركنا أنهم منعوا القارب من التحرك مخافة استعماله فى تهريب مخدرات أو نحوها ! وكنا حريصين فى الخطة على إخلاء الشاطىء من أى دوريات حتى لانواجه بهذه المفاجآت ، وعلمت من حسن التهامى الذى كان مكلفاً بأداء هذا الدور ، أنه أبلغ القائد العسكرى لهذه المنطقة بإخلائها من الدوريات ، ولكن يبدو أن قائد المنطقة تخوف من احتمال الإيذاء الذى يلحق به من الإنجليز إذا تم التفجير ، فأخرج الدورية فى المنطقة نفسها التى رغبنا فى إخلائها وأوقفت القارب عن العبور إلى الضيفة الشرقية ، لوضع الكرة التى تحمل مادة ال [T . N . T .] وربطها (بالثقل) الذى بداخل القارب ، ثم إنزال الثقل بعد ذلك فى جوف المياه مثبتاً به الكرة المتصلة بسلك ممتد إلى مائتى ياردة فى العمق ، حتى أول الشاطىء إلى حيث مكان الكهف الذى يعتبر ساتراً لمن يقوم بمهمة التفجير .

وأسقط فى أيدينا !

إذ لاشك أن تفجير اللغم لو حدث على سطح الماء فلن ينتج شيئاً له أثره ، وفى الوقت نفسه يجعله ظاهراً للعيان ، ولايمكن تثبيته فى الماء لأنه سيسبح مع التيار ونعجز بالتالى عن ملاحقته ليمكن تفجيره بجهاز كهربائى من الشاطىء ، ومربوط بسلك موصول باللغم ، وشهدت الألم والقنوط على وجه حسن التهامى ،

بل عجز عن حبس دموعه ! ووجدت أن هذا أمر يستقيم ومشاعرنا جميعاً فلم يشغل بالى .. ، ولكنه أصرّ على تنفيذ العملية برغم ذلك !! وأصر على تفجير اللغم فى السفينة القادمة !! - أى سفينة ! - ورفضت بصورة قاطعة ، فلم يكن هدفى إحداث أصوات تفجير فى الهواء لاوزن لها ، كما أن احتمال إصابة سفينة غير التى اخترناها ، يخرجنا عن الهدف الذى نسعى إليه ، فقد اخترنا مركباً إنجليزياً نسد بها القناة ، وأية جنسية أخرى لايتحقق بها هدفنا .

ولما يئس حسن التهامى . أخبرنا أن جريدة المصرى قد جهزت (مانشيت) بالخط العريض تحكى تفاصيل هذه العملية ، وأنها كانت تنتظر منه الإشارة بالتنفيذ لطبع المانشيت .. فما هو الموقف الآن ؟!

فقلت لا شيء ، لايكتب شيء عن هذا الحادث على الإطلاق ، ولا علم لى بذلك أصلا ، وإذا كان عبد الناصر قد رتب الإعلان عن هذا الحادث فى جريدة المصرى بدون أن يخبرنى ، فعليه وحده علاج الأمر مع الجريدة !!

ولكن كيف نتصرف فى اللغم ؟

كان عزيزاً علينا ترك اللغم بدفنه فى الرمال .. لأنه لابد سيكشف من دوريات سلاح الحدود ، ولن نستطيع العودة إلى تنفيذ العملية ثانية .

وفى الوقت نفسه ساخت السيارة فى الرمال .. فلا يمكنها حمل اللغم ، وبدأت أشعة الفجر تلقى بصيصاً من النور يعين على رؤية الإنجليز لنا !

وسألت من معى من الإخوة الرأى ، فأشاروا بدفن اللغم فى الرمال ، وفعلا بدأنا «الفحت» حتى قاربت الفجوة أن تسع اللغم ، وكدنا ننتهي من تغطيته بالرمال ، وعنت لأحدنا فكرة إعادة إدارة السيارة ففعلنا ، فدارت ماكينتها وإذا بها تخرج من « الغرز » بسهولة .. وسرنا بها إلى مكان اللغم فلم يعجزها السير ، فعدنا نفكر فى حمل اللغم ثانية فى السيارة والمضى بها من حيث قدمنا !

فلما وصلنا إلى أول الطريق وجدنا الصاغ حلمى السودة يلقانا بمشاعر صادقة حلوة تحكى قلقه علينا طوال الوقت ، وتحركت السيارتان فى حذر عند المرور بهما على نقطة المراقبة الإنجليزية .

وكان الفجر قد انشق نوره فى وضوح .. ولكن مضينا إلى حيث أودعنا اللغم فى منزل مأمور القنطرة وجهزنا أنفسنا لجولة أخرى .

وفى اليوم التالى كان حسن التهامى أسبقنا إلى الاقتناع أن الحكمة كانت تقتضينا هذا التوقف ، فإن المركب التى كان من الممكن أن تكون هدفنا بعد عجزنا عن تفجير اللغم داخل مياه القناة كانت مركباً هولندية تحمل أطفالا !

وحمدت الله الذى هيأ لنا النجاة من هذه الخطيئة الكبيرة التى كان من الممكن الوقوع فيها لولا توفيق الله بوضوح الهدف لدينا ، وحمدت الله ثانية حينما شهدت حسن التهامى يبدأ صلاته معنا ونحن نخوض غمار هذه المحاولة التى لم يكتب لها النجاح فلم نكن نشهده يصلى من قبل ، وكنا قد دعوناه فلم يلب وأحزننا ذلك من أعماقنا ، فقد كنا نحس أن الله لن يمنحنا توفيقه إذا رضينا بمعصية أحدنا .. ولكن شاء الله أن يهديه فصلى ، فكانت فرحتنا بذلك كبيرة ، وكشفت صلاته الغمة عن قلوبنا .

وفى اليوم التالى لهذا الحادث أبلغنا حسن التهامى أن دورية سلاح الحدود ، قد اكتشفت كل خطواتنا فى الليلة الماضية ، حتى لقد قرأ تقريراً فى هذا الصدد يبين عددنا والوقت الذى حملنا فيه اللغم . وإن لم يستطيعوا تحديد نوعية الشىء المحمول وقد وصفوه فقط أنه حمل ثقيل ! وقالوا فى التقرير إننا حاولنا دفن هذا الشىء الثقيل ، ولكن استخرجناه ثانية !! وبالجملة كشفوا تفصيلات دقيقة بمجرد تتبعهم الأثر فى المكان الذى عزمنا على تفجير اللغم فيه !

وبعد أيام توخينا الحذر ماستطعنا وعزمنا على تفجيره فى مكان آخر شمال القنطرة ، ولكن باءت المحاولة بالفشل أيضاً لعدم تمكننا من إنزال اللغم فى المكان المناسب من القناة .. ، فأودعناه ثانية فى (جراج) منزل مأمور القنطرة شرق الذى عرض نفسه لكثير من المخاطر المباشرة من قيادة الاحتلال البريطانى ، فكان مثلا كريماً للضابط المجاهد فى موقع عمله .

وبعد قيام الثورة بفترة ليست بالقصيرة أبلغنا اللواء الباجورى مدير الأمن العام بالأمر ، واستطاع الأخ النقيب عبد الفتاح غنيم أن يتخلص من وجوده بمنزله فى (الجراج) ، بتفجيره بمعرفة ضباط الجيش .

وهكذا انتهت قصة (التيتل) كما شاء البغدادى أن يسميه فى مذكراته[1] . والتى مازال رجالها الأحياء الذين عاشوها معنا ، يعرفون وقائعها كما دونتها اليوم .

والقصة كما يرى القارىء ليست أبعد من محاولة شجاعة ، لم تتم فصولها كما كنا نأمل .

ولكن .. .

مايدهشنى حقاً أن أقلاماً كثيرة تناولت هذه الحادثة منها : كمال رفعت و بغدادى ، والسادات[2] بل قدمها فؤاد سراج الدين فى أثناء محاكمته كدليل يدفع به عن نفسه تهمة السلبية والقعود عن مواجهة الإنجليز .. ، وادعى البغدادى الذى كان يحاكمه أنه وأترابه ، هم الذين قاموا بهذه المحاولة !!

ولكن العجيب أن أحداً من كل هؤلاء الضباط لم يشر إلى دور الإخوان المسلمين فيها .. بل إن بعض الكتاب – أحمد حمروش فى كتابه – آثر أن يتهم المرشد حسن الهضيبى ، بأنه كان ضد حركة الجهاد فى القنال ! ولما رأى أن وقائع استشهاد الإخوان الطلاب : شاهين والمنيسى وغيرهما تكذبه ، ادعى أن جهادهم هذا كان من وراء المرشد !! وفى الوقت نفسه نصب للشيوعيين أكاليل الغار .

ولست هنا بصدد مناقشة وقائع كتابه ... ولكن أعرض فقط لزاوية جديرة منا بالتأمل ، وهى تحريف الوقائع إلى الصورة ، التى تناسب السمت الذى يريد الكاتب أن يرسمه لنفسه ، أو للحركة التى ينتسب إليها ، أو للرجل الذى يمجده ، ولهذا أردت أن أنبه فى عملية اللغم – الذى لم يتم تفجيره – إلى هذا الأمر الذى تعمد من ذكرت أسماءهم إخفاء بعض تفاصيلها ، لا للأثر الذى خلقته هذه العملية لأنها كما أوضحت لم يتم تنفيذها فعلا ، ولكن لأن حقائقها إذاً بسطت على وجهها الصحيح ، توحى بوجود الإخوان فى معركة القنال ! وهذا عندهم أمر يجب إغفاله من التاريخ !

---

(١) مذكرات بغدادى ص ٤١ .

(٢) ص ١٦٣ الجزء الأول من قصة ثورة يوليو تأليف أحمد حمروش .

وعجيب كذلك أن تسرق أحداث معركة « القورين » مثلا التى قام بها الإخوان ونظمت أحداثها شُعْبتهم هناك ، أو الفدائيون الذين نسفوا مخازن الجيش الإنجليزى بأبى سلطان ، ليجسد الشيوعيون منها نصراً للفكر الماركسى داخل القرية فى الوقت نفسه الذى لايذكر الكاتب المؤرخ ، والضابط الحر شيئاً عن حقيقة دور الإخوان[1] فيما رواه فى كتابه .

ومازال الأخ البطل عبد الرحمن البنان الذى خاض أحداثها يعيش بين أظهرنا إلى اليوم – وهبه الله العافية – وهو الذى قام بنسف القطار الإنجليزى المحمل بالأسلحة والذخائر والعتاد فى القنطرة غرب ، وقصته فى هذا الشأن ملحمة بطولة فى هذه الفترة من نشاط الإخوان المسلمين ، أخشى أن تسرق هى الأخرى وتنسب إلى غيرهم .

ومع أن الشيوعية تعتبر الملوك أعداءها التقليديين ، فإن قادة الشيوعية المصرية قد غلب عليهم فيما يبدو سلوك ملوك المصريين القدماء ، الذين كانوا يسرقون انتصارات أسلافهم فى المعارك الحربية ، وينسبونها لأنفسهم ، وينقشونها على الآثار .

فلا عجب أن نشهد اليوم هذا الصنف ممن يحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا ، فتراهم يضيفون مايشاءون ويسردون من الوقائع مايكرهون نسبته لأصحابه ، فى جرأة نادرة فى تزييف التاريخ الذى مازال أصحابه أحياء يرزقون !!

---

(١) ص ١٦١ الجزء الأول من كتاب أحمد حمروش عن ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .



حريق القاهرة

لقد كان حريق القاهرة أول بادرة للثورة الاجتماعية على الأوضاع الفاسدة ، وحريق القاهرة هو تعبير شعبى عن سخط الشعب المصرى على ماكانت ترزح فيه مصر ، من إقطاع واحتكار واستبداد رأس المال .

من خطبة عبد الناصر فى حفل افتتاح مجلس الأمة سنة (١٩٦٠) م

فى أغسطس سنة (١٩٥١) ، توقفت مباحثات حكومة الوفد مع الإنجليز التى كان مقصوداً منها إلغاء معاهدة سنة (١٩٣٦) ، التى ثارت عليها الأمة بأجمعها وشجبها الإخوان المسلمون .

ولم يقف عداء فاروق لوزارة الوفد عند الحد الذى يدفعه إلى إقالتها فحسب ، ولكنه بدأ يقيم العراقيل أمامها للحيلولة دون وصولها إلى إلغاء هذه المعاهدة بطريق المفاوضات ، فاستدعى الفيلد مارشال سليم – قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط – فى أثناء إجراء هذه المباحثات ، وقال له : « أحب أن تبلغ حكومتك بأنه مهما كانت نتيجة المباحثات ، فإن نتائجها لن تؤثر على علاقتنا معاً !! »[1]

وكان هذا الإخطار من الملك يعنى أنه لايجب على الإنجليز أن يلقوا بالا إلى ماتحققه هذه المباحثات من فشل أو نجاح ، فإن علاقته بهم أوثق من أن تنالها اختلاف حكومة الوفد معهم !

---

(١) ص ٢٨٩ كتاب أحمد حمروش « شهود ثورة ٢٣ يوليو » .

وكان هذا معناه اضطرار الوزارة الوفدية إزاء ضغط الرأى العام المصرى إلى القيام بإلغاء هذه المعاهدة من طرف واحد ، رداً على كيد الملك لهم الذى علموه فى حينه من أحمد عبود باشا ، بما نقله عن السفير كافرى فى هذا الصدد[1] .

وهكذا وقف النحاس باشا فى مساء (٨ أكتوبر سنة ١٩٥١) على منبر مجلس النواب وأعلن إلغاء المعاهدة .

وظن الإنجليز أن هذا الإلغاء لن يترتب عليه أى لون من الكفاح المسلح أو القرارات التى تعوق الوجود البريطانى فى القنال ، إلا أن الوفد أصدر تشريعاً بسجن كل عامل يستمر فى العمل بالقاعدة البريطانية ، وكان عددهم ٥٠,٠٠٠ عامل ، فوصلت نسبة البطالة بعد أيام من هذا التشريع إلى ١٠٠٪ ، وقامت وزارة الشئون الاجتماعية بدفع رواتب هؤلاء العمال كاملة بعد نزوحهم إلى القاهرة ، كما صدر قرار وزارى بمنع السكك الحديدية من نقل أى مهمات إلى القاعدة .

وكان احتجاج السفير البريطانى - الذى قدم للحكومة المصرية آنذاك - بسبب نشاط ضباط البوليس ، الذين يرتدون ملابس مدنية ، وذلك لتحريكهم الأعمال الفدائية فى القنال ، فضلا عن مصرع أكبر خبير للإنجليز فى شئون حرب العصابات يمثل صورة مما كان يعانيه الإنجليز فى ذلك الوقت .

وفى يوم (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥١) ، قالت جريدة التيمز « إن الجنود الإنجليز فى حيرة من جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية ، فقدت كل قيمتها نتيجة للشعور الوطنى المعادى ، وإن الجهاد الدينى الذى تبدو أبعاده فى المنطقة بشرعية سفك دماء الجنود البريطانيين ، يجعل الأمور خطيرة للغاية » !!

وفى يوم (١٢) يناير نسف الإخوان المسلمون قطاراً بريطانياً محملا بالجنود والأسلحة والذخائر ، وقام بهذه العملية الأخ عبد الرحمن البنان فى قصة بطولية نادرة .

---

(١) نفس المرجع السابق ص ١٩٧ كتاب أحمد حمروش أو شهود ثورة يوليو .

وكتبت النيوزكرونيكل فى تعليقها على هذا الحادث تقول : « إن الضباط الإنجليز يقولون : بأن هذه المعركة أعنف من أى معركة خاضوها أيام الانتداب البريطانى فى فلسطين » .

وكتبت نيوستيتسمان تقول : « إن مستقبل المصالح البريطانية قد أصبح الآن مظلماً ، فإما جلاء عن مصر ، وإما اشتباكات عسكرية لفترة طويلة غير معلومة الأجل » . .

ووصل إلى القاهرة[1] نجيب الراوى موفداً من نورى السعيد رئيس وزراء العراق وقتذاك ، وقابل فؤاد سراج الدين وزير الداخلية ، وقال له : « إن الإنجليز أفلسوا تماماً وهم يطلبون حلا يحفظ ماء الوجه ، وهم مستعدون للموافقة على كل شيء شريطة وقف أعمال الفدائيين فى القناة » ، وأجابه فؤاد سراج الدين : « بأنه ليس هناك مصرى يجرؤ على إعلان ذلك ، وأن على الإنجليز أن يقرروا الجلاء » .

والنتيجة المتوقعة لهذا الموقف أن حاول الإنجليز استعادة سلطانهم على مدن القناة لإجهاض الحركات الفدائية المتوالية ، فاصطنعوا معركة ضد بوليس الإسماعيلية فى (٢٥ يناير سنة ١٩٥٢) حين حاصر الجنرال آرسكين القائد العام للقوات البريطانية فى المنطقة ، وأمر قوات البوليس المصرية بتسليم كافة أسلحتها خلال نصف ساعة ، وأن يخرج الجنود رافعين أيديهم ، وإلا فإنه سيهدم الثكنات على من فيها بالمدفعية !! وقرر ضباط البوليس رفض الإنذار ، وبدأت المعركة التى قتل فيها سبعون جندياً مصرياً من جنود البوليس ، كما قتل كذلك أربعون جندياً إنجليزياً من قوات جيش الاحتلال .

وظهرت الصحف الإنجليزية فى يوم (٢٦) يناير تقول إن إنجلترا تشعر بالخجل لأن جيشها يحارب البوليس المصرى !!

---

(١) ص ١٦٧ قصة ثورة ٢٣ يوليو تأليف أحمد حمروش الجزء الأول .

كيف بدأت الشرارة الأولى :

في اليوم التالى لضرب قوات البوليس فى الإسماعيلية ، صدرت الأوامر لقوات بلوكات الأقاليم ، التى تعمل بالجيزة لحفظ الأمن فى الجامعة ، أن تسافر إلى الإسماعيلية لتحل محل القوات التى قتل وجرح عدد كبير منها .

وفى أثناء عودتهم إلى مقر « البلوكات » بالدراسة بالسيارات وعلى طول الطريق ، ترددت هتافاتهم ضد الإنجليز ، وضد الحكومة احتجاجاً على قتل إخوانهم فى الإسماعيلية ، وكانت هذه القوات يرأسها الضابط عبد الهادى نجم الدين من بلوكات الأقاليم ، الذى كان مكلفاً بالذهاب إلى الإسماعيلية لاستبدال قواته بالقوات التى أصابها الإنجليز ، فى أثناء ضرب بوليس الإسماعيلية بالقنابل .

وفى ميدان الأوبرا نزلت ثلة من الجنود من السيارات وبدأت تشعل الحرائق فى المحلات التجارية الإنجليزية ، مع الشعب الذى أثارته حوادث الإسماعيلية بالأمس .. وفعلت الشيء نفسه القوات القادمة بالسيارات من ورائهم ، ثم عجز الضابط عبد الهادى نجم الدين عن ملاحقة الأمر أو دفعه . وخرج الأمر تماماً من يده ، واستمرت القوات فى إحداث الحرائق فى فندق شبرد وغيره من الفنادق والمحلات الإنجليزية وغيرها . وخرج شباب الجامعة أيضاً فى القاهرة بمظاهرات كبيرة تندد بفداحة جرم الإنجليز ، ولما صدرت الأوامر لقوات البوليس النظامى فى الشوارع والميادين بالتصدى لهم رفضوا ذلك ! واندفع الطلبة المتظاهرون إلى السفارة البريطانية وحاولوا اقتحامها ، ولكن رجال البوليس منعوهم من ذلك فقذفوها بالطوب والحجارة ، ثم اتجه المتظاهرون إلى المؤسسات الإنجليزية لحرقها ، وتمكنوا من إحراق المكتبة البريطانية فى السفارة ، واتجهوا إلى مكتب هيئة الخطوط البريطانية فى ميدان التحرير وأحرقوه أيضاً ، ثم إلى بنك « باركليز » الذى سرقت منه أموال كثيرة ، ثم تطورت الأمور وتصرفت الجماهير بطريقة غوغائية ، بدأت بإحراق المبانى الأجنبية دون تمييز بين الإنجليزية وغيرها .... وبدأ حريق القاهرة !

وإنى إذ أقرر أن الحريق بدأ عفوياً بهذه الصورة التى شرحتها ، إلا أن استمرار الحرائق ، ووقوف رجال البوليس موقفاً سلبياً ترك الفرصة لبعض العناصر فى أن تفكر وتدبر فى الاستفادة من هذه الكارثة .

في ظهر هذا اليوم (٢٦ يناير سنة ١٩٥٢) ، اتصل بي عبد الناصر تليفونياً كي أذهب إليه في منزله فوجدته في حالة من الاضطراب لم أعهده عليها من قبل ، وطلب مني الإسراع في نقل أسلحة وذخائر موجودة لدى مجدى حسنين في مدرسة الأسلحة الصغيرة ، لخوفه من تفتيش المكان بمناسبة الحريق ! واتفقنا على موعد ذهابي إلى هناك ، واتصل هو بمجدى حسنين وأبلغه الموعد .. ولكن استلفت نظرى سؤاله المتكرر لى « هم صح الإخوان مااشتركوش فى الحريق ده .. ؟ » فأجبته بالقطع فى عدم اشتراكهم طبعاً ، فهذا لايتسق مع ديننا ولانظرتنا للمصلحة . فكرر سؤاله جملة مرات مما استوقف خاطرى .. ولكن الوقت لم يسمح لنا بطرح هذا الموضوع معه للمناقشة من جانب الحل والحرمة .

وتوجهت إلى مدرسة الأسلحة الصغيرة ، ومعى الإخوة منير دله وعبد القادر حلمي بسياراتهم ، والتقينا هناك بمجدى حسنين ، ونقلنا هذه الأسلحة والذخائر برمتها إلى منزل الأخ حسن العشماوى ، تمهيداً لنقلها بعد ذلك إلى عزبة والده المرحوم محمد العشماوى بالشرقية ، وهى الأسلحة نفسها التى ضبطها عبد الناصر وقدم فيها حسن العشماوى للمحاكمة لإحرازه أسلحة وذخائر ، بقصد قلب نظام الحكم في يناير سنة (١٩٥٤) !! وكان قد تردد فى مذكرات البغدادى أنه قد حقق فيما تردد من أن أعضاء جماعة مصر الفتاة ، هم الذين قاموا بإحراق القاهرة ، وبعضهم من العناصر اليسارية ، ولم يجد لهم يداً فى ذلك ، ولكنه أغفل طبعاً التحقيق فى ارتباط عبد الناصر بهذه الأحداث ، إذ إنى لاأستطيع أن أتجاهل ماتشير إليه هذه الواقعة التى رويتها عن مخافة عبد الناصر ، من ضبط الأسلحة بمدرسة الأسلحة الصغيرة في هذا الوقت بالذات ، فما دام الأمر بعيداً عنه فماذا يريبه ويدعوه إلى هذا الاضطراب ؟

وإذا كانت القرائن التى ساقها المرحوم حسن العشماوى فى كتابه « الإخوان والثورة »[1] فى هذا الصدد لاتكفى للإقناع بدور عبد الناصر فى هذا الحريق وذلك حين قال : إنه وجد ضمن المواد التى نقلها بسياراتنا مادة [T . N . T]التى استخدمت فى حريق القاهرة ، وذلك عندما دارت مناقشة بينه وبين عبد

---

(١) من صفحة ١٩ إلى ٢٤ كتاب « الإخوان والثورة » للمرحوم حسن العشماوى .

الناصر بعد الحريق ، وقبل الثورة فيما إذا كان من المصلحة قيام ثورة عسكرية الآن ، فلم يستطع جمال عبد الناصر أن يضبط نفسه ، وينطلق فى سؤال إنكارى : « لماذا إذن كانت هذه المتاعب والأخطار فى سبيل إنزال قوات الجيش إلى شوارع القاهرة ، لقد كاد الأمر يفلت من أيدينا !! » .

بالإضافة إلى ما حدثنى به حسين توفيق فى أثناء وجودى معه فى سجن المزرعة بطرة سنة (١٩٧٢) ، قبل الإفراج عنه بقليل أنه شاهد عبد الناصر يوم الحريق ينقل إلى عربته أسلحة أخذها من محل السلاح بميدان الأوبرا ، إلا أننى أحببت أن أسوق هذه القرائن لعل ذلك يلقى ضوءاً على أحداث حريق القاهرة ، الذى حققه البغدادى فى محكمة الثورة ، وأورد نتيجة التحقيق بدون اتهام لأحد ، ولخص أحداث الحريق بأنها جرت بسبب انفعال الجماهير وغضبها ، وأن هذا هو المحرك لما حدث ، وسرت عدوى التدمير والتخريب بعد ذلك فى الناس .

ولكن ذلك لايمنع من القول بأنه من المحتمل أن عبد الناصر وغيره ، قد استغل هذه الحرائق بصورة أو بأخرى ، ولايجب أن يغيب عن بالنا حديث عبد الناصر عن هذا الحريق سنة (١٩٦٠) فى حفل افتتاح مجلس الأمة حين قال :

لقد كان حريق القاهرة أول بادرة للثورة الاجتماعية على الأوضاع الفاسدة ، وحريق القاهرة هو تعبير شعبى عن سخط الشعب المصرى على ماكانت ترزح فيه مصر من إقطاع واحتكار واستبداد رأس المال » ، كان هذا التعبير عن حريق القاهرة مذهلا لكل الناس ، إذ أن الجميع كانوا يعتبرون هذا الحادث أبشع الجرائم التى ارتكبت ضد مصر ، فكيف جعله عبد الناصر أول بوادر ثورته !؟

لقد أتاح الحريق للإنجليز وقف كفاح الشعب ضدهم فى القنال .

وأتاح للملك فاروق أن يعين الإنجليز على شعبه فى إسقاط الوزارة الوفدية التى بدأت مساندتها للشعب فى كفاحه الفدائى ضد الإنجليز ، وكانت هذه أول مرة يتفق فيها سلوك الحكومة مع رغبات الشعب ضد المستعمر الإنجليزى .

ولكن ذهول الشعب من مقالة عبد الناصر هذه فى حفل افتتاح مجلس الأمة لم ينته فقد ظل هذا التخريب طابعه إلى يوم وفاته !!

أما الجهات الأخرى التى تشير إليها أصابع الاتهام بالاستفادة بأحداث هذا الحريق فكانت القصر والإنجليز .

وبالنسبة لفاروق فكان قد أعد حفلا يوم (٢٦) يناير (يوم الحريق) بمناسبة ميلاد ولى العهد الذى كان قد ولد فى (١٥) يناير من الشهر نفسه ، وقد دعا إلى هذا الحفل كبار الضباط من الجيش والبوليس على السواء ، وقد استبقاهم فى القصر ممنوعين من الاتصال بالخارج ، وكأنهم مسجونون وليسوا مدعوين ، ومما يذكر أن فؤاد سراج الدين وزير الداخلية فى ذلك الوقت اتصل بحيدر باشا وزير الحربية، الذى كان فى القصر إذ ذاك مع المدعوين ، وطلب منه إصدار الأوامر بنزول الجيش إلى القاهرة ، لإعادة النظام إليها وكف أعمال العنف ، فرد عليه بأنه لايستطيع إصدار مثل هذا الأمر دون استئذان الملك ، فطلب منه أخذ الإذن منه ، ثم الاتصال به ثانية لإصدار الأوامر المطلوبة ، وبالطبع لم تصدر إلا فى الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم بعد أن استفحل الأمر وانتشرت الحرائق فى أنحاء القاهرة ، ومن ناحية أخرى فقد طلب الملك من النحاس باشا بعد نزول الجيش إعلان الأحكام العرفية فى البلاد ، بعد أن أحرقت عاصمتها ، وكان منطقياً إذ ذاك أن يطلب الملك هذا الطلب من رئيس الوزارة ، وقد استجاب النحاس لهذا الطلب متورطاً أو جاهلا بنية الملك حياله ، فأعد قرار إعلان الأحكام العرفية وقدمه إلى الملك ليذيله بتوقيعه ، وفى الوقت نفسه وقع الملك على قرار إقالة حكومة النحاس باشا ، وتعيين وزارة جديدة كان رئيسها هو الحاكم العسكرى ، موجهاً بذلك طعنة قاسية إلى النحاس ، مظهراً إياه أنه المتسبب فى إعلان الأحكام العرفية ، ومظهراً نفسه أنه هو الذى أقاله وخلص البلاد منه ، وفى الوقت نفسه صدر قرار بوقف اللواء مراد الخولى حكمدار القاهرة لأنه لم يمنع المظاهرات !!

هذا من ناحية الملك ، ومن ناحية أخرى فقد استفاد الإنجليز تماماً من هذا الحريق ، ومن إعلان الأحكام العرفية ، ومن إقالة النحاس ، فقد كان هذا الوقت بداية إحساسهم بثقل ضربات الفدائيين عليهم ، وحرج مركزهم فى القنال ، مما اضطرهم فى بعض الأحيان إلى اقتحام بعض القرى بدباباتهم بحثاً عن الفدائيين وتعقباً لهم ، وكانوا قد بدءوا يضجون من النحاس باشا وحكومة الوفد وتشجيعهم الفدائيين ومساعدتهم ، وشكهم فى تعاونهم معهم فى بعض الأحيان ، وحين ننظر

إلى الأحداث بعد ذلك نجد أنها كانت فى صالحهم تماماً ، فقد أعلنت الأحكام العرفية ، وتغيرت حكومة النحاس ، وعينت وزارة جديدة ، ومنع نشاط الفدائيين ، بل طولبوا بتسليم أسلحتهم ، هذا بالإضافة إلى أن الإنجليز كانوا هم السبب الأول فى وقوع الحوادث ، التى أدت إلى الحريق ، وقد هددوا فيه بالزحف إلى القاهرة بحجة إعادة النظام إليها ، وحماية المصالح الأجنبية من الغوغاء ، مالم تتوقف أعمال العنف ويستتب الأمن ، ويظهر من ذلك أن الإنجليز قد استفادوا تماماً من الحريق بتوقف أعمال الفدائيين ، وبتفويت الفائدة التى كان يمكن أن تجنى من إلغاء المعاهدة . .

ولعله من المفارقات الجديرة بالتسجيل هنا أن نعرض لما انتهى إليه أمر الأسلحة والذخائر ومادة الـ [T . N . T]التى حملها الإخوان بسياراتهم لإنقاذ عبد الناصر ومجدى حسنين ، وغيرهما ممن كان من المحتمل إلحاق أضرار بهم ، فيما لو أجرى معهم تحقيق بصدد إحراز هذه الأسلحة والمفرقعات ، حين قبل الإخوان-الذين حملوا الأسلحة-هذه المخاطرة فى هذا الوقت العصيب ، والانتقال بها فى شوارع القاهرة التى كانت تلتهمها النيران .

وتوخينا الحذر مااستطعنا أن يقبض علينا البوليس السياسى المعروف آنذاك باسم « القلم المخصوص » .

ولكن لم يدر فى خاطرنا قط أن نحذر من جمال عبد الناصر نفسه !!

ولذلك فعندما برزت مشكلة إخفاء هذه الأسلحة ، إلى جانب الأسلحة الأخرى التى كانت معدة لإرسالها إلى القنال ، لم نجد مانعاً من أن يشاركنا عبد الناصر فى تصميم المخزن الذى أقمناه تحت أرضية (جراج) والد المرحوم حسن العشماوى بعزبة مباشر بالشرقية !!

وتم بناء هذا المخزن فعلا بواسطة الإخوان فى مدى ثلاثة أيام ، وكان العمل يبدأ ليلا فى سرية كاملة على حسب التصميم ، الذى وضعه جمال عبد الناصر !! ونقلت الأسلحة والمواد المتفجرة إلى هذا المخزن فى سرية تامة كذلك ، وظلت حتى نجاح الحركة .

وكان قلقنا يبدو أحياناً من سوء التخزين لأن المخزن بنى فى سرعة وعلى عمق

ثلاثة أمتار من سطح الأرض ، الأمر الذى كان يخشى عليه من تسرب المياه إلى أرضية المخزن ، وتلف الأسلحة والمواد الأخرى ، ولذلك كنا نستعجل عبد الناصر فى نقل محتويات المخزن فكان يطلب منا التريث لعله يحتاج إليها يوماً ما !

وكنا نتصور أنه ربما كان فى عزمه مواصلة الكفاح فى القنال ! ولذلك لم تكن إجابته تثير قلقنا كثيراً .

وفي يناير سنة (١٩٥٤) ، تحققت حاجة عبد الناصر إلى هذه الأسلحة فعلا حين ألقى القبض علينا واتهمنا بتخزين أسلحة ومفرقعات[1] تكفى لنسف القاهرة !! ضمن اتهامات أخرى بالاتصال بالإنجليز من وراء ظهره ، وحينئذ أطلق ألسنة الصحافة بالكلام عن مخازن الأسلحة هذه التى كانت معدة لمحاربة الثورة ... لا لإنقاذ الثوار من براثن الشرطة يوم حريق القاهرة !!

ويدخل المرحوم حسن العشماوى السجن فى يناير سنة (١٩٥٤) متهماً بإحراز أسلحة عبد الناصر ، ويأتى وكيل النيابة المحقق ليسأله عن هذه الأسلحة ومن صاحبها فيجيب الأستاذ حسن بأنه يطلب تصريحاً كتابياً من عبد الناصر لكى يجيب عن هذا السؤال !!

ويطوى وكيل النيابة أوراق التحقيق ويذهب إلى عبد الناصر فلا يرد عليه بشيء !! .. ولم تتم فصول المهزلة بعد !

فبعد ثلاثة أشهر يخرج الإخوان فى (٢٥ مارس سنة ١٩٥٤) ، ويذهب عبد الناصر إلى منزل المرشد فى اليوم نفسه فلا يجد حسن العشماوى ، ويسأل عنه فيقال له : هو « غاضب من سلوكك معه ومع الإخوان » فيضحك عبد الناصر ويعقب فى تساؤل ماكر :

« أنا شهرته فى الجرائد بما يساوى عشرة آلاف جنيه !! » .

وهكذا كان تقييم عبد الناصر لمعانى العدل والصدق والوفاء .. كانت كلها لاتعدل عنده ظهور اسم ضحيته فى الصحف بتهمة ملفقة !

---

(١) كتاب « جمال عبد الناصر » تأليف أحمد أبو الفتح الذى يروى قصة هذا المخزن المضبوط وكيف أراد عبد الناصر أن يقلب الحقائق ليظهر الإخوان بالإرهاب فى الصحف . ص ١٩٩ .



دور الإخوان في حركة (٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢)

بعد استقالة وزارة حسين سرى فى (١٩) يوليو كان أول تخطيط فكر فيه ضباط الحركة لتغيير نظام الحكم هو اغتيال بعض الساسة المصريين ممن ساهم فى إفساد الحياة السياسية فى البلاد ، وقد اتفقت المجموعة كلها على تنفيذ هذه الاغتيالات ، ولم يشذ منهم أحد . والأمر الوحيد الذى عاقهم عن التنفيذ كان عدم وجود سيارات كافية لديهم للقيام بهذه العمليات !!.

من مذكرات عبد اللطيف بغدادى ..

بعد حريق القاهرة فى (٢٦ يناير سنة ١٩٥٢) ، نشطت لقاءات عبد الناصر بنا ، وكان يحضرها عادة المرحوم الأستاذ حسن العشماوى ، والأستاذ صالح أبو رقيق ، والأستاذ فريد عبد الخالق أحياناً ، وكان أغلبها فى منزل الأستاذ عبد القادر حلمى ، الذى عاش عامة أحداثها ، وخاصة تلك الاجتماعات التى حددت مسيرة حركة (٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢) . ويشاركنا الأخ الأستاذ عبد القادر حلمى رواية هذه الفترة من التاريخ كما شاركنا أحداثها فيقول :

« فى أواخر يناير وأوائل فبراير كثرت لقاءات عبد الناصر بنا ، وجاءنا يوماً بعد حريق القاهرة يقول : إن من رأيه التعجيل بالقيام بالانقلاب ، لأن الظروف مناسبة لقيام حالة منع التجول من منتصف الليل إلى الصباح الباكر ، وهى مدة يسيطر فيها الجيش على الأمور فى القاهرة ، ويمكنهم القيام بالانقلاب فى خلالها .

وبدأت مناقشاتنا فى لقاءات متفرقة فى منزلى بحضور الإخوة صالح أبو رقيق ، والمرحوم حسن العشماوى ، وصلاح شادى فى أهداف الانقلاب ، أو مايترتب

على حدوثه ، وقدم عبد الناصر رأيه فى هذا الأمر بأن الغاية من الانقلاب تتمثل فى ثلاثة أمور :

١ - إصلاح نظام الحكم السياسى بإرساء قواعده على أساس حكم نيابى سليم .

٢ - تطهير الجيش وأجهزة الدولة من عملاء الملك وعناصر الفساد .

٣ - إصلاح اجتماعى واقتصادى شامل .

وكانت وجهة نظرنا تتلخص فى أن مبادىء الإسلام هى الأساس الوحيد الصالح لحكم مصر ، ولعلاج الجانب السياسى والاجتماعى والاقتصادى منها ، وأقر عبد الناصر ذلك ، وأكد تمسكه بالإسلام أساساً للتغير المنشود ، وأوضح أن هدفه الإسلام ، إلا أنه قال : « إن المصلحة عدم المجاهرة بذلك فى بادىء الأمر ، ولكن تؤخذ الأمور تدريجياً ، حتى لايحارب أعداء الإسلام الحركة فى أول عهدها » ، ثم بدأ الجميع فى مناقشة الأمور المترتبة على قيام الانقلاب ، مثل موضوع الحكم ومن الذى سيتولاه ، وقد عرض عبد الناصر دراسته فى هذا الأمر ، وتتلخص : فى أن الأحزاب القائمة فى ذلك الوقت قد استشرى فيها الفساد ، كما أن القائمين عليها غير صالحين لتولى الأمور بعد الانقلاب لتحقيق أهدافه ، وقد اتضح من ثنايا المناقشة ، أن الضباط الأحرار لهم أعضاء مندسون فى كثير من الأحزاب ليعرفوا أخبارها وخطوط سيرها ، وأن دراستهم لهذه الأحزاب أكدت لهم أن ليس هناك حزب جدير بالثقة والاحترام ، سوى الحزب الوطنى الذى تمسك بمبادئه واحترمها حيث رفض قبل ذلك الاشتراك فى الحكم أو مفاوضة الإنجليز إلا بعد جلائهم ، ومع ذلك فإن هذا الحزب لايستطيع أن يتولى الحكم لضعف تكوينه وافتقاره إلى القاعدة الشعبية .

ثلاثة احتمالات :

وقد أوضح عبد الناصر أن الدراسة بينت : أن موضوع إسناد الحكم بعد الانقلاب لايخرج عن ثلاثة احتمالات : إما أن يتولى الإخوان الحكم ، أو يتولاه الجيش ، أو تتولاه شخصية مستقلة عن الأحزاب يعتنى باختيارها ، وقد أظهر تبادل

الآراء – بين عبد الناصر من جهة ومجموعة الإخوان من جهة أخرى – أن ليس من المصلحة من بادىء الأمر أن يتولى الإخوان الحكم حتى لاينكشف الاتجاه الإسلامى للحركة مما قد يكون له رد فعل دولى ضدها من أعدائه . أما عن العسكريين فلا يجب أن يتولوا الحكم إطلاقاً ؛ لأن التجارب على مدى التاريخ ، أثبتت أن تدخل العسكريين فى السياسة وتوليهم الحكم ، يؤدى إلى انحرافهم إلى الطغيان الشديد ، مما لايمكن لأحد أن يحده أو يقف فى مواجهته ، كما أنهم يتعرضون للانحراف عن المبادىء والأهداف ، التى قاموا من أجلها أكثر من غيرهم لتجمع السلطة فى أيديهم .

وقد لاحظ أحد الإخوان الحاضرين تأثير هذه المناقشات على وجه عبد الناصر ، فقد ظهر عليه الارتياح والاطمئنان لفكرة استبعاد تولى الإخوان ، كما ظهر عليه الوجوم الشديد ، عندما تولى الأخ حسن العشماوى مهاجمة فكرة تولى العسكريين الحكم بالشرح والتفصيل ، مؤيداً فكره بحجج منطقية ووقائع تاريخية ، وعند الانتقال إلى مناقشة الاحتمال الثالث ، وهو إسناد الحكم إلى شخصية مستقلة اقترح أحد الإخوان « على ماهر » كشخص ذى كفاءة احترم نفسه فى فترة قيامه بالعمل كرئيس للديوان ، أو كرئيس للحكومة فلم يشب ماضيه أية شائبة مثل ماأصاب الأحزاب من فساد ، وأنه حاز الإعجاب والاحترام سواء من المصريين أو الأجانب ، وقد لقيت هذه الفكرة الاستحسان ، ومن الأمور التى شملتها المناقشات والدراسات مع عبد الناصر وبعض زملائه من الضباط الأحرار ، ومع مجموعة الإخوان السابق ذكرها – مصير الملك – وقد رؤى أن يترك هذا الأمر للظروف فى الوقت المناسب .

وقد نوقش فى البداية مدى قدرة الضباط الأحرار على القيام بالانقلاب من الناحية العسكرية ، وكذلك دور الإخوان المتصور فى هذا الانقلاب . وبصفة خاصة من الناحية الشعبية ، وقد أوضح عبد الناصر أن لديهم القدرة فى الوقت الحالى على القيام بالانقلاب ، لأن الأمن والنظام فى القاهرة – وخصوصاً وقت منع التجول – منوط بالجيش ، وأن المسئولين عن القوات الموجودة بالقاهرة منهم ، كما أن لهم رجالا فى جميع وحدات القوات المسلحة والجميع ينتظر هذا اليوم – فيما عدا البحرية – التى لايخشى منها إذا تم الاستيلاء على القاهرة والسيطرة على زمام الأمور فيها والقبض على الملك .

الموقف الداخلي :

استعرض الموجودون ردود الفعل المحتملة فى الداخل ، وكان الرأى المتفق عليه ، أن القوى الشعبية بصفة عامة ، سوف تؤيد الانقلاب ، ولن يوجد بينها من يدافع عن الملك ونظامه بما فى ذلك الأحزاب ، إلا أنها سوف تحاول كسب ثمار الانقلاب ، أو السيطرة على القائمين به ، لتوجيههم لمصالحها ، الأمر الذى ينبغي وضعه فى الاعتبار ، وعدم السماح لهم بذلك ، وقد أثبتت الأيام صحة هذه التوقعات ، حيث إن رجال الأحزاب على اختلافهم حاولوا التقرب من مجلس قيادة الثورة بطريقة مهينة ومؤسفة . أما الفئة الوحيدة التى تصورنا أنها لن تقبل الانقلاب ويتوقع منها المتاعب فهم الشيوعيون ، ومع أنهم كانوا فى ذلك الوقت يفتقدون الشعبية تماماً ، سواء بين الطلاب أو العمال ، الذين كان الإخوان يسيطرون على توجيههم ، إلا أنه يجب الحذر منهم ومراقبتهم ، واتفق على أن يتولى الإخوان مسئولية الانقلاب وحمايته ، والدفاع عنه من الناحية الشعبية ، أى أن الضباط الأحرار يقومون بالجانب العسكرى فى الانقلاب ويقوم الإخوان بالجانب الشعبى .

احتمالات التدخل الأجنبى :

أما من ناحية ردود الفعل الخارجية ، فقد اتفق الرأى من خلال الحوار ، على أن دولتين فقط هما أمريكا وإنجلترا يحتمل تدخلهما ، وقال عبد الناصر فى هذا الشأن : إن أمريكا لن تقف فى صف الملك إذا حدث الانقلاب ، بل إنها تؤيد أى ثورة أو انقلاب يطيح به ، وقد فهم ضمناً أنه يبنى رأيه على أساس معلومات استطاع بعض زملائه الحصول عليها نتيجة صلة صداقة أو عمل مع مسئولين فى السفارة الأمريكية ، وقال : إنه ليس لديه معلومات عن سياسة إنجلترا وموقفها فى هذا الشأن ، وهنا أجاب الإخوان : إنهم يعلمون أن موقف الإنجليز لن يختلف عن موقف أمريكا .

وقد فوجىء عبد الناصر تماماً بهذا القول ، وأبدى دهشته من هذه المعلومات ، وكيف حصل عليها الإخوان ، وسأل عن مصدرها وألح فى التأكد من صحتها مرة ثانية ، (وقد تأكد الإخوان فعلا مرة ثانية وأخبروه) ، ويجب التنويه على أن دهشة عبد الناصر من حصول الإخوان على هذه المعلومات ، كان سببها أنه

لم يتصور أن عندهم القدرة على معرفة رأى الإنجليز بصورة أكيدة ، كما أن المستقبل كشف عن اختلاف مصدر المعلومات بالنسبة للضباط الأحرار ، ومصدرها بالنسبة للإخوان ، وقد كشف الإخوان لعبد الناصر فى الوقت المناسب عن مصدرها ، ومن ناحية أخرى كشفت الأيام عن حقيقة علاقة عبد الناصر بأمريكا . ولازالت تتكشف عن الجديد .

ويحسن أن نشير هنا إلى كيفية وصول هذه المعلومات عن الإنجليز إلى الإخوان .. فقد كان المستشار محمد سالم ، وهو مستشار قانونى فى إحدى الوزارات على علاقة زمالة وصداقة ببعض الإخوان : (الأخ منير دله والأخ صالح أبو رقيق) وكان للمذكور نشاط سياسى عن طريق صلاته ببعض أعضاء الأحزاب ، كما كان يتقرب من الإخوان ، وكان فى الوقت نفسه على صلة ببعض الشخصيات الإنجليزية الكبيرة التى تعمل فى مصر ، وكذا بأركان سفارتهم (وكان الإخوان على علم بنشاطه) ، وقد حاول الإنجليز عن طريقه أن يستشفوا موقف الإخوان من الملك حين كان مسافراً إلى أوربا بعد زواجه الثانى ، حيث جاءهم المستشار المذكور بفكرة أو أمنية الإنجليز بعدم عودة الملك إلى مصر ، وتحبيذهم لقيام انقلاب ضده ، وأنهم لن يعارضوا مثل هذا الانقلاب ، ولكن الإخوان كانوا يعرفون حقيقة هذه اللعبة ولم ينساقوا وراءها .

ونعود إلى الموضوع الأصلى ، حيث أوضحت أن عبد الناصر فى أواخر يناير كان يرى تعجيل القيام بالانقلاب لمناسبة الظروف الخاصة ، بمنع التجول من منتصف الليل إلى الصباح الباكر .

ولكن ...

حضر إلينا عبد الناصر فى أحد الأيام يشكو بعض زملائه الذين لم يوافقوا على القيام بالانقلاب لعدم مناسبة الوقت !!

ويجدر بى هنا أن أنوه إلى أن عبد اللطيف البغدادى ، يذكر فى مذكراته أنه قد اعتكف عن اجتماعات اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار فى هذا الوقت المشار إليه ؛ لأنه كان يدعو إلى التعجيل بتنفيذ الحركة فى نفس الوقت الذى كان عبد الناصر يرى عدم الاندفاع ويدعو[1] إلى التأنى .

---

(١) ص ٤٤ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

ولذا لم يعد بغدادى إلى الاجتماع بهم إلا يوم (١٦) يوليو عندما استدعى على أثر قرار حل نادى الضباط .

إذن فقد كان عبد الناصر ينقل إلينا الوقائع بعكس ماكان يدور بينه وبين إخوانه فى اجتماعاته بهم .

ومن المفهوم أن مجموعة الإخوان التى أشرنا إليها سابقاً ، كانت تبلغ المرشد بما يدور فى اجتماعاتها مع عبد الناصر وزملائه أولا بأول .

وتمضى الأحداث بنا إلى أوائل يوليو سنة (١٩٥٢) ، حيث استقالت وزارة نجيب الهلالى بسبب تحقيقها فى قضايا الرشوة والفساد والمحسوبية ، فلما اقترب التحقيق من الملك ورجاله ، أقاله وعين حسين سرى فى أوائل يوليو ، الذى أعلن عن إقامة انتخابات برلمانية جديدة ، وطلب من الملك تعيين ، محمد نجيب وزيراً للحربية فأصدر الملك قراراً بحل مجلس إدارة نادى الضباط ، وطلب من حسين سرى ، تعيين حسين سرى عامر وزيراً للحربية فاستقال حسين سرى فى (١٩)يوليو وكلف الملك نجيب الهلالى بتأليف الوزارة فى (٢١) يوليو وتعيين القائم مقام إسماعيل شيرين وزيراً للحربية .

ثم نما إلى علم الضباط أن أجهزة الملك الخاصة بالأمن ، توصلت إلى معرفة بعض من أسماء الضباط الأحرار ، وأنه على وشك التحرك للقضاء عليهم ، وإزاء تلك الظروف رأوا من الضرورى أن يتحركوا بسرعة ، وأن يسبقوا الملك وأجهزته ، وأن يضربوا ضربتهم وإلا فإن التنظيم ربما يقضى عليه قبل أن يحقق الهدف .. » .

مفهوم التغيير لدى الضباط !!

كان أول تخطيط فكر فيه الضباط هو العمل على اغتيال[1] بعض الساسة المصريين ، من الذين ساهموا فى إفساد الحياة السياسية فى البلاد !!

وإذن فهذه الحركة التى بدت ذات نتائج ضخمة فى تاريخ مصر لايجب أن نعطيها أكثر من دوافعها التى شغلت فكر رجالها . فلا نظلم التاريخ ولانظلم الرجال

---

(١) ص ٤٧ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

إذا حمّلناهم أهدافاً لم يقصدوها ، ونخطىء الرأى كذلك إذا تصورناها ثورة أو حتى انقلاباً فى ذلك الوقت . وإنما كانت دوافعها وقت حصولها هى محاولة دفع بطش الملك بهم وعدم تمكينه من الوصول إليهم ، بصورة ساذجة لايمكن أن تؤتى حتى هذه الثمار بتلك الوسيلة !

ومن العجيب أن تتفق المجموعة كلها على تنفيذ هذه الاغتيالات ، ولايشذ منهم أحد حتى يصبح الأمر الوحيد الذى يمنعهم من القيام بهذه الاغتيالات ، هو عدم وجود سيارات لديهم تكفى القيام بهذه العمليات ضد هؤلاء الساسة الذين كان عددهم يزيد على الثلاثين شخصاً[1] ، ولذا فقد اضطروا إلى إعادة النظر فى الخطة ، التى ظهر لهم عدم صلاحيتها لأن هذه الاغتيالات لابد أن ينكشف أمرها (وليس لأن الهدف كان التغيير الجذرى لنظام الحكم القائم والذى لاتصلح له هذه الخطة) !

جرى هذا التفكير قبل ستة أيام فقط من قيام الحركة على خفاء منا ، وبعيداً عن الهدف والمضمون الذى تم اتفاقنا عليه مع عبد الناصر .

وأخيراً ..

رأى الجميع (بعد مناقشة وتقليب الأمر على جوانبه المختلفة) ، أن أى باب سيطرقونه فيه مخاطر كبيرة على التنظيم وعلى حياتهم ، والتضحية لازمة فى كل الحالات ! وإذن فليأخذوا المخاطرة بالعمل على تنفيذ المخطط الأساسى ، وهو القيام بانقلاب عسكرى[2] ! .

الاتفاق على التنفيذ :

وفى يوم (١٩) ناقشوا فيما بينهم تنفيذ الانقلاب بعد أن قسموا مراحل التنفيذ إلى ثلاث مراحل : الأولى السيطرة على القوات المسلحة ، والثانية السيطرة على جهاز الحكومة المدنى ، والثالثة التخلص من الملك .

---

(١) مذكرات بغدادى ص ٤٧ الجزء الأول.
(٢) نفس المذكرات ص ٤٨ .

ويعود بنا الحديث مرة أخرى مع الأستاذ عبد القادر حلمى ، ليروى لنا أحداث اليوم السابق لاجتماع الضباط ، الذى قرروا فيه تنفيذ الانقلاب ! ، وهو يوم (١٨) يوليو عندما طلب عبد الناصر عقد لقاء هام وعاجل معنا . وقد تم هذا اللقاء فى ذات اليوم حوالى الحادية عشرة مساء فى منزلى ، وحضره مع عبد الناصر كمال الدين حسين ، وعبد الحكيم عامر . وكانوا فى غاية الإنهاك والتعب والجوع وقالوا : إنهم لم يناموا منذ (٤٨) ساعة ، ولم يأكلوا شيئاً منذ الصباح ، وحضره كذلك معنا الإخوة حسن العشماوى ، وصالح أبو رقيق ، وأخبرنا عبد الناصر بحدوث أمور خطيرة إذ إن أسماء أعضاء مجلس قيادة الضباط الأحرار ، قد عرفها البوليس السياسى .

ولذلك : فإنهم يرون وجوب الإسراع بالقيام بالانقلاب ، وقد قرروا ذلك فعلا وأن يكون فى خلال عشرة أيام ، وسأل عما إذا كان الإخوان موافقين ومستعدين للقيام بدورهم ، الذى سبق الاتفاق عليه وتحمل المسئوليات بعد إتمام الانقلاب ، وطلب رداً سريعاً ، ولكن الإخوة أفهموه أن صاحب الكلمة فى هذه الأمور هو المرشد . وأنه موجود بالإسكندرية ، وأن الرد يحتاج على الأقل إلى (٤٨) ساعة للسفر لاستطلاع رأى المرشد ، وتحديد لقاء بعد هذه المدة ، وسافرت (والحديث مازال للأستاذ عبد القادر) ، ومعنا الأستاذ صالح أبو رقيق والأستاذ فريد عبد الخالق والمرحوم حسن العشماوى ، واتفق على بقاء الأخ صلاح شادى فى القاهرة لانتظار عبد الناصر فى الموعد المتفق عليه ، فى حالة احتمال تأخير عودة الإخوان من الإسكندرية وقد تحقق فعلا هذا الاحتمال ، وعندما حضر جمال عبد الناصر فى الميعاد المحدد فى (٢٠) يوليو تأجل اللقاء العام حتى يعود من ذهب للقاء المرشد .

مخاوف المرشـد :

وقد عرض الإخوة الموضوع الذى جاءوا من أجله على المرشد ، ووجه إليهم المرشد عدة استفسارات أهمها مدى تمسك هؤلاء الضباط بالإسلام ومدى إخلاصهم فى قولهم بالعمل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، وهل تم الاتفاق فى وضوح وصراحة على هذا الأمر ؟ وهل اتفق على المشاركة الكاملة بين الإخوان والضباط الأحرار فى الانقلاب والمسئولية إزاءه . والتعاون فى تنفيذه وبعد نجاحه ؟

وفى النهاية أعطاهم المرشد موافقته المشروطة بالأمرين السابقين ، كما أعطاهم الحق فى الاتصال بالإخوان لتنفيذ التعليمات فى الوقت المناسب التى تترتب على قيام الانقلاب والمشاركة فيه ، بما فيهم ضباط الإخوان فى الجيش ، لتنفيذ مايصدر إليهم من تعليمات قيادتهم ، وعندما عاد الإخوة متأخرين عن الموعد السابق ، عرفوا الموعد الجديد للقاء عبد الناصر ، الذى حدده معه الأخ صلاح شادى يوم (٢١) يوليو . وحضر عبد الناصر وحده مبكراً فى هذا اليوم إلى منزلى قبل حضور الأخ صلاح ، وفى هذه الأثناء اتصل بعض الإخوان تليفونياً من المركز العام سائلين عن الأخ صلاح شادى ، وأكدوا أهمية لقائه ، فاتفق معهم على الحضور فى منزلى للقائهم .

وعندما عرف عبد الناصر أسماء الأشخاص الذين اتفق معهم على الحضور ، طلب عدم تعريفهم بوجوده وأسبابه ، وقد انتقلوا فعلا إلى غرفة داخلية ؛ ليتمكن الأخ صلاح من لقاء القادمين من الإخوان فى غرفة الاستقبال وزيادة فى الاحتياط ، نقلت سيارة عبد الناصر من أمام المنزل إلى شارع خلفى . وعندما تكامل حضورنا اجتمعنا بجمال عبد الناصر ، وشرحت له وجهة نظر المرشد بالتفصيل . وقد صدق عبد الناصر على جميع تحفظات المرشد ، وأكد قبولها ، وأنه سبق الاتفاق عليها معنا . وقال إنه تأكد له اليوم أن اسمه قد عرف لدى البوليس السياسى لذلك فقد اتفقوا على القيام بالانقلاب فى خلال يومين على الأكثر ، وأنه سيعرفنا بالموعد (ساعة الصفر) .

تذكير بالبيعة :

وقبل انصراف عبد الناصر استأذن الأخ صلاح من الإخوة الموجودين أن ينفرد بعبد الناصر ، وقد تم الانفراد فترة قصيرة انصرف بعدها عبد الناصر ، ثم أبلغنا صلاح بأنهما تذاكرا فى هذا اللقاء عهدهما السابق على المبادىء والأهداف التى بايعا الله عليها قبل الإقدام على هذه الخطوة المصيرية ، وأشهدا الله على هذا العهد بقراءة الفاتحة .

فى خلال الاجتماع المذكور حضر الإخوة حسين كمال الدين ، وعبد الرحمن السندى ، ومعهما الضابطان : عبد المنعم عبد الرءوف ، وأبو المكارم عبد الحى ،

وكان الأستاذ صلاح قد استشار إخوانه الأربعة فيما إذا كان من المصلحة تعريفهم بما يجرى من أمور فى هذا الشأن أم لا ؟

واتفقوا أنه ليس من المصلحة الآن الكشف . عما يجرى من اتصالات مع هذه الجماعة ، وأن على ضباط الجيش من الإخوان تنفيذ مايصدر إليهم من تعليمات قيادتهم ، وقد التزم الأخ صلاح بهذا الرأى عندما قالا : إنهما باعتبارهما ضابطين فى الجيش قد شعرا بتحركات للضباط الأحرار ، ولما سألا الدكتور حسين كمال الدين ، وعبد الرحمن السندى ، لم يجدا عندهما معلومات بهذا الشأن وقالا : إنهما ماجاءا إلا للاستفهام من صلاح عن هذا الموضوع وقد انصرفا قبل انصراف عبد الناصر .

وفى اليوم التالى (٢٢ يوليو) اجتمع (الإخوان الخمسة) ، الذين كانوا على اتصال بهذا الموضوع فى منزلى ؛ ليتدارسوا الأمور ويتفقوا على التصرفات الواجب عملها ، ومالإلى ذلك من مواضيع مهمة تترتب على قيام الانقلاب وانصرفوا قبل الفجر بقليل .

وعلى أثر صلاة الفجر اتصل حسن العشماوى تليفونياً بى ، وطلب منى ارتداء ملابسى ، وانتظاره أمام المنزل للخروج معاً ، لأن الانقلاب قد تم بنجاح ، ولما التقيت به أخبرنى أن عبد الناصر حدثه تليفونياً من قيادة الجيش وطمأنه أن الانقلاب قد تم بنجاح ، وأنهم استولوا على الأمور ، وإن كان هناك بعض المتاعب والعقبات ، إلا أنه لايخشى منها ، وطلب أن يتولى الإخوان دورهم ، كما طلب منه عبد الناصر أن يحضر إليه فى موعد اتفقا عليه معتذراً بأنه لايستطيع مغادرة قيادة الجيش حالياً ، كما طلب تكليف أحد الإخوة بالمرور على منزله ؛ ليطمئن زوجته وأخاه بالتحديد على نجاح الانقلاب لأنهما ينتظران هذه الأخبار بقلق . وقد تم تبليغ الرسالة المطلوبة لمنزل عبد الناصر ، بواسطة أحد الإخوان « إبراهيم بركات » ، وكان يعمل بسلاح الصيانة وقتئذ . وفى اليوم نفسه قام الأخ حسن والأخ صلاح بالذهاب إلى الدكتور حسين كمال الدين باعتباره مسئول الإخوان عن منطقة القاهرة وإطلاعه على جميع الأمور ؛ ليقوم بدوره بإصدار أوامره وتعليماته إلى الإخوان ؛ ليقوم كل بدوره .. وقد لاحظنا فى أثناء سيرنا أن قوات

الجيش وبعض الدبابات موجودة بالشوارع وفى الأماكن الرئيسية ، وكان قصر عابدين محاطاً بالقوات وأن الهدوء يسود المدينة .

وقد قام الإخوان بواجباتهم كاملة بعد أن أبلغوا بالأوامر والتعليمات ، وتوجه عبد المنعم عبد الرءوف بوحداته العسكرية[1] إلى محاصرة قصر الملك بالإسكندرية بناء على تعليمات (قيادة الجيش والإخوان) ، ولم يتخلف عن دوره كجندى حينما استدعى لأداء واجبه في حصار القصر ، ولم يعقه عن أداء دوره صراعه مع عبد الناصر ، عندما أضاف إلى الحركة ضباطاً من كل لون وجنس للتفرد بالسلطة وإبعاده عن النظام الذى أقام عمده بنفسه ، ورواه بعرقه وبناه بجهده .

قامت الثورة إذن يحالفها النجاح فى أولى خطواتها ، فقد بدأت التأييدات تنهال عليها من مختلف وحدات الجيش ، إلا أن القوات البحرية تأخر تأييدها بعض الوقت ، وبالنسبة لفئات الشعب المختلفة ، فقد أبدت التأييد والرضاء التام ، ولم يكن هناك من يأسف من أجل الملك ، فبالرغم من أنه بدأ حياته أحب مايكون إلى قلوب أفراد الشعب ، وانعقدت آمالهم عليه ، كما لم تنعقد لأحد من قبله من أفراد أسرته ، فإن البطانة الفاسدة ومحاربة الأحزاب وتصرفات الإنجليز ، كل تلك العوامل كانت تهدم الملك بوسائل مختلفة ، وكان أخطرها أثراً انزلاقه فى طريق الفساد واللهو الذى زينه له رجال بطانته ، حتى أنه فقد فى السنوات الأخيرة لحكمه كل رصيده الشعبى ، وحل محله السخط والتبرم والكراهية لحكمه وسياسته وسلوكه الشخصى ، لذا : فلم يكن من المستغرب ألا يجد حليفاً حتى من الجيش ، وظهر ذلك جليا يوم (٢٦) يوليو حين تم إجباره على التنازل عن العرش ، حيث تركه الجميع يواجه مصيره الحتمى الناتج عن سلوكه وسوء تصرفاته ، وتنازل عن عرشه مجبراً لولده الذى كان لايزال فى المهد ، ولم يتجاوز عمره ستة أشهر ، وعين عليه مجلس وصاية مؤلف من الأمير محمد عبد المنعم ورشاد مهنا وبهى الدين بركات .

---

(١) ص ١٨٥ كتاب شهود ثورة يوليو أحمد حمروش .

أمريكا تؤيد الضباط !! :

ومما لفت الأنظار في حينه وأثار كثيراً من التعجب الدور الذى قام به السفير الأمريكى لإقناع الملك بالتنازل ، غير أن الأمر وقتها لم يتجاوز التعجب(١) .

وبالإضافة إلى ذلك نقول : إنه لما نجحت المرحلة الأولى من الخطة ، رأوا تجنب الصدام مع القوات البريطانية المعسكرة فى منطقة القنال ، فأبلغوا السفير البريطانى (عن طريق السفير الأمريكى) ، بأن الجيش المصرى تحرك لأسباب داخلية ، وأنهم حريصون على مصلحة الأجانب وحماية أرواحهم ، ومحذرين فى الوقت نفسه من أن أى تدخل من القوات البريطانية سيدفعهم إلى التصدى والاشتباك معها ، وأن هناك منظمات شعبية ستشترك فى هذا التصدى(٢) .

وهكذا خرج الملك من مصر نهائياً ومعه الملك الجديد الطفل ، وكانت ظواهر الأمور تدل على أنه من غير المتوقع عودة أحدهما ، وبذلك طويت صفحة من صفحات تاريخ مصر ، لتفتح صفحة جديدة ليست أفضل كثيراً من سابقتها .

---

(١) فى مارس سنة ١٩٥٢ أى قبل قيام الحركة بأربعة أشهر ، كانت منشورات الضباط الأحرار تطبع بمعرفة خالد محيى الدين ، الذى كلفه عبد الناصر بعدم استخدام عبارة « الاستعمار الأنجلو أمريكى » والاكتفاء بذكر الاستعمار البريطانى وذلك للتأييد الذى لمسه عبد الناصر من المسئولين الأمريكيين فى المنطقة ، حيث وعدوه بالمعاونة باشتراط إبعاد الإخوان المسلمين والشيوعيين عن المشاركة فى الانقلاب ... (وفى هذا التاريخ نفسه فصل جمال عبد الناصر عبد المنعم عبد الرءوف - صاحب الفضل فى ضمه إلى تشكيل الإخوان فى الجيش من قيادة الحركة) . .

وهكذا عندما عاد كيرميت روزفلت إلى واشنطن فى مايو سنة ١٩٥٢ بعد إقامة امتدت ثلاثة أشهر فى القاهرة - قبل قيام الحركة بشهرين - قدم تقريراً إلى وزير الخارجية الأمريكية - دين أتشيسون - تضمن النقاط التالية :

أ - لم تعد الثورة الشعبية التى كان يسعى إليها كل من الإخوان المسلمين والشيوعيين وتخشاها وزارة الخارجية الأمريكية واردة فى الحساب .

ب - لم يعد هناك أى أمل فى إبعاد الجيش عن القيام بانقلاب قريب .

ج - قادة الانقلاب المحتمل يرفعون شعارات مناسبة تجعل منهم وهم فى السلطة طرفاً لينا مرناً فى أية مفاوضات نخوضها معهم كما أنها تزيد من فرصتهم فى النجاح .

د - يجب موافقة الحكومة الأمريكية على إقصاء فاروق . وربما التخلص من النظام الملكى نهائياً فى مصر ولايمنع هذا من اتباع بعض الشكليات للدبلوماسيين بإرسال مذكرة احتجاج رقيقة تفسح المجال أمام السفير كافرى لإظهار قلقه المصطنع على سلامة الملك فاروق .

فقرات من كتاب مايلزكوبلند (لعبة الأمم) كتاب أحمد حمروش قصة ثورة يوليو الجزء الأول ص ١٨٧ .

(٢) مذكرات بغدادى ص ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ يقول فيها إنه فى أثناء اجتماعهم المباشر لقيام الحركة واجهتهم فكرة تدخل القوات البريطانية فى القنال وعددها ثمانون ألف جندى فرأوا دفع هذا التدخل بالتعاون مع المنظمات الشعبية خاصة الإخوان المسلمين لمقاومة هذا التدخل لو حدث .

على ماهر فى الحكم :

أسندت الوزارة أول ماقامت الحركة إلى على ماهر عملا بالاقتراح السابق دراسته ، والذى أشرنا إليه آنفاً ، كما تم تشكيل ماسمى « مجلس قيادة الثورة » الذى تولى الحكم الفعلى ، وهو مكون من رجال الصف الأول من تنظيم الضباط وفقاً لما قاله عبد الناصر ، وقد تولى رئاسة المجلس محمد نجيب ، الذى كان قد انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار قبل مدة ليست طويلة ، وتتلخص ظروف انضمامه كما حكاها عبد الناصر ، فى أنه عندما اعتزم تنظيم الضباط الأحرار خوض معركة تجريبية ضد الملك ، للتأكد من مدى قوتهم وتأثيرهم فى الجيش ، وهى معركة انتخابات رئيس مجلس إدارة نادى الضباط ، رأوا وقتها أنهم يحتاجون فى تنظيمهم إلى ضابط برتبة كبيرة لما لهذا من أثر معنوى ونفسى ، سواء بالنسبة لخصومهم أو للتأثير فى باقى الضباط الذين يدعون للانضمام إلى تنظيمهم ، وأنه انتهى باختيارهم للواء محمد نجيب ، لما يعلمونه من نظافته وتاريخه الطيب فى الجيش ، ولم يكن ممن مشى في ركاب الملك كغيره من كبار الضباط فضلا عن صفاته الخلقية والشخصية ، وقد خاض معهم فعلا معركة الانتخابات المذكورة وانتهت بنجاحه لمنصب رئيس مجلس إدارة النادى ، وأفلحوا فى إسقاط مرشح الملك ، الأمر الذى اضطره إلى حل مجلس الإدارة فى (١٦ يوليو سنة ١٩٥٢) ، قبل سبعة أيام من حصول الانقلاب .

تولى محمد نجيب رئاسة مجلس قيادة الثورة وبدأت الوزارة تباشر مسئولياتها بتوجيه من المجلس المذكور ، لتحقيق أهداف الحركة ، وكان اهتمامهم الشديد فى أول الأمر متجهاً إلى ضرورة إصدار قانون الإصلاح الزراعى بأسرع وقت .

ومن اليوم الأول لقيام الانقلاب ، رأى الإخوان أن طبيعة الأمور ومقتضيات العلاقة المشتركة بين الإخوان والضباط الأحرار ، تقتضى ضرورة حضور المرشد من الإسكندرية ، ليكون بجوار الأحداث ، وليتم اللقاء المباشر بينه وبين عبد الناصر ، وقد سافر لهذا الغرض بعض الإخوان ، ليصحبوا المرشد فى عودته التى تمت يوم (٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢).

وفى يوم (٣٠) يوليو الساعة السابعة صباحاً تم اللقاء بين المرشد وعبد الناصر لأول مرة ، فى منزل الأخ صالح أبو رقيق ، لقربه من مقر القيادة العامة للجيش ، وقد دار الحديث بينهما من منطلق مااتفق عليه عبد الناصر ، مع الإخوة الذين كانوا يجتمعون معه قبل قيام الحركة ، كما سبق أن ذكرنا بالتفصيل ، غير أن عبد الناصر بدأ يتنصل شيئاً فشيئاً من بعض الالتزامات التى تقتضيها المشاركة المتفق عليها ، فمثلا عندما قيل له بوجوب التشاور مع الإخوان فى الأمور الرئيسية فى السياسة العامة ، قبل اتخاذ أى قرار نهائى سواء فى النواحى السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، وذلك بصفتهم شركاء فى المسئولية ... هنا رفض عبد الناصر وقال عبارته التى كان يكررها فى مناسبات مختلفة : « إنه لايقبل وصاية من أى جهة على الثورة » وهنا وجه المرشد حديثه متسائلا بتعجب إلى حسن العشماوى : « ألم تتفقوا على المشاركة ياحسن ؟ » فأجاب بلى اتفقنا . وهنا ظهر على المرشد عدم الارتياح أو الاطمئنان ، لدرجة أنه لم يشارك فى الحديث تقريباً حتى نهاية الجلسة التى دامت حوالى الساعتين ، بعدها انصرف عبد الناصر .

أبدى المرشد للإخوان عقب انصرافه عدم اطمئنانه إلى اتجاه هذه الحركة ، وعدم ثقته بالقائمين عليها لما بدا من تنصل المسئول الأول الفعلى من التزاماته ووعوده ، التنصل الذى بلغ حد الكذب ، وذلك من أول خطوة فى طريق الحركة ! ورتب على ذلك أنه لايمكن اعتبارها حركة إسلامية تسير على الخط والهدف الذى يبتغيه الإخوان ، وإنما يمكن اعتبارها على أحسن الوجوه حركة إصلاحية ، ويبتغى القائمون بها الانفراد بالعمل ، وأنه يجب أن يكون تعامل الإخوان معهم قائماً على هذا الفهم !!

هكذا ينتهى الأستاذ عبد القادر حلمى من سرد روايته فى شأن ماقدمنا .. وبقى أن نتساءل عن الوجه الذى أراد عبد الناصر أن يعرضه ، ليصور للأمة هذه الفترة من علاقته معنا ، فى ظلال الأحداث التى واكبتها .

قرار الحل الثانى للجماعة :

فى يوم (١٣ يناير سنة ١٩٥٤) ، صدر بيان مجلس الثورة بحل جماعة الإخوان المسلمين مصوراً فيه هذه العلاقات على النحو الآتى :

« بدأت الثورة فعلا بتوحيد الصفوف إلى أن حلت الأحزاب ، ولم يحل الإخوان إبقاء عليهم وأملا فيهم وانتظاراً لجهودهم فى معركة التحرير ، ولأنهم لم يتلوثوا بمطامع الحكم كما تلوثت الأحزاب السياسية الأخرى ، ولأن لهم رسالة دينية تعين على إصلاح الخلق وتهذيب النفوس ، ولكن نفراً من الصفوف الأولى فى هيئة الإخوان ، أرادوا أن يسخروا هذه الهيئة لمنافع شخصية وأطماع ذاتية ، مستغلين سلطان الدين على النفوس وبراءة وحماسة الشبان المسلمين ، ولم يكونوا فى هذا مخلصين لوطن أو دين .

ولقد أثبت تسلسل الحوادث أن هذا النفر من الطامعين استغلوا هيئة الإخوان والنظم التى تقوم عليها هذه الهيئة ؛ لإحداث انقلاب فى نظام الحكم القائم تحت ستار الدين ، وقد سارت الحوادث بين الثورة وهيئة الإخوان بالتسلسل الآتى :

فى صباح يوم الثورة استدعى الأستاذ حسن العشماوى لسان حال المرشد العام إلى مقر القيادة العامة فى كوبرى القبة ، وأبلغ إليه أن يطلب من المرشد العام إصدار بيان لتأييد الثورة . ولكن المرشد بقى فى مصيفه بالإسكندرية لائذاً بالصمت ، فلم يحضر إلى القاهرة إلا بعد عزل الملك . ثم أصدر بياناً مقتضباً طلب بعده أن يقابل أحد رجال الثورة ، وهو البكباشى جمال عبد الناصر فى منزل الأستاذ صالح أبو رقيق الموظف بالجامعة العربية ، وقد بدأ المرشد حديثه مطالباً بتطبيق أحكام القرآن فى الحال ، فرد عليه البكباشى جمال ، أن هذه الثورة قامت حرباً على الظلم الاجتماعى والاستبداد السياسى والاستعمار البريطانى ، وهى بذلك ليست إلا تطبيقاً لتعاليم القرآن الكريم ، فانتقل المرشد بالحديث إلى تحديد الملكية وقال : إن رأيه أن يكون الحد الأقصى (٥٠٠) فدان فرد عليه البكباشى جمال قائلا : إن الثورة رأت التحديد بمائتى فدان فقط ، وهى مصممة على ذلك . فانتقل المرشد بالحديث قائلا : إنه يرى لكى تؤيد هيئة الإخوان الثورة أن يعرض عليه أى تصرف للثورة قبل إقراره ، فرد عليه البكباشى جمال قائلا : بأن هذه الثورة قامت بدون وصاية أحد عليها ، وهى لن تقبل بحال أن توضع تحت وصاية أحد ، وإن كان هذا لايمنع القائمين على الثورة من التشاور فى السياسة العامة مع كل المخلصين من أهل الرأى دون التقيد بهيئة من الهيئات ولم يلق هذا الحديث قبولا من نفس المرشد .. » .

ليس بدعاً أن يختلق عبد الناصر الأكاذيب أمام شعب لايعرف حقيقة مادار بيننا وبينه قبل الحركة ، ولكن عبد الناصر كان يدرك بغير شك أن ضباط الحركة جميعاً يعرفون التخطيط الذى تم بين الإخوان المسلمين وبينهم ليس فى اليوم السابق للحركة فحسب ، وإنما قبلها بكثير فيما نشره مؤرخو[1] عبد الناصر فى الصحف فى (١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢) ، بعد قيام الثورة بأقل من أربعة شهور عن طبيعة هذه العلاقة عندما سئل عبد الناصر من أحد ضباط الحركة قبل قيامها عما إذا كان يتوقع خيراً من الإخوان فأجاب : « نعم خير كثير » ويعلق ميتشل صاحب كتاب « الإخوان المسلمين » على هذا الرباط[2] فى نظر ضباط الحركة فيقول : « هكذا خرج الإخوان المسلمون فى نظر الثوار ، وقد اكتسبوا منزلة عالية ، وبهذا أصبحوا الشركاء المنطقيين فى حلف بين الجيش ، وحزب شعبى يعملان معاً دون ارتباط ظاهرى حتى يحين الوقت المناسب » .

أما قبل الحركة بيوم واحد فقد حضر جمال عبد الناصر مع كمال حسين[3] لنبلغهم رأى المرشد ، وكان عبد الناصر قد حضر فى اليوم الأسبق وحده ، ولم يكن الإخوة الذين ذهبوا إلى الإسكندرية لأخذ رأى المرشد قد وصلوا بعد ، فأبلغته بالحضور فى اليوم التالى ، فلما وصل الإخوة فى اليوم السابق لقيام الحركة أخبرنا عبد الناصر وكمال حسين بموافقة المرشد ، وقيامنا بما اتفق عليه وهو ماسبق أن أوضحناه .

وهكذا تتضح حقيقة ماأورده جمال عبد الناصر فى بيان مجلس الثورة ، « إنه فى صباح يوم الثورة استدعى حسن العشماوى لسان حال المرشد العام إلى مقر القيادة العامة بكوبري القبة ، وأبلغ إليه أن يطلب من المرشد العام إصدار بيان لتأييد الثورة .. ولكن المرشد بقى فى مصيفه بالإسكندرية لائذاً بالصمت ، فلم يحضر إلى القاهرة إلا بعد عزل الملك ، ثم أصدر بياناً مقتضباً !! » .

---

(١) رواية حلمى سلام فى علاقة عبد الناصر بالإخوان فى عدد المصور الصادر فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م .

(٢) ص ٢٠٦ كتاب ميتشل ترجمة الدكتور محمود أبو السعود « الإخوان المسلمون » .

(٣) يروى كمال حسين مايؤكد ذلك فى كتاب الصامتون يتكلمون الطبعة السابعة ص ٣٤ .

رد على المفتريات :

ويبدو أن مجلس الثورة الذى آثر أن يصور الإخوان وعلى رأسهم المرشد بأنهم كانوا بمعزل عن تأييد الحركة ، قد نسى بيان الإخوان المسلمين الذى صدر فى الصحف ، بعد أسبوع واحد من قيام الحركة ، ليرسم خطوات الإصلاح المأمولة فى العهد الجديد .

فهل نسى عبد الناصر أيضاً حرصه يومين متواليين على استطلاع رأى المرشد بالموافقة ؟

وهل غاب عن المجلس أيضاً مواقع فدائيى الإخوان فى طريق السويس ، لإعاقة تقدم الجيش الإنجليزى إذا فكر فى التحرك لإجهاض هذه الحركة ؟!

وهل غاب عنه أيضاً تحرك جوالة الإخوان المسلمين لحراسة المنشآت والسفارات الأجنبية ، الأمر الذى يشهد به البوليس المصرى ، ورئيس مباحث العاصمة وقتئذ الضابط الهادى دياب الذى كان دائب الاتصال بى فى هذه الشئون ؟!

هل جرى كل ذلك بغير أمر المرشد وتكليفه ؟!

وهذه بعض فقرات من بيان الإخوان المسلمين الذى صدر فى أول أغسطس سنة (١٩٥٢) ، ونشرته الصحف المصرية ، يرسم خطوات الإصلاح فى العهد الجديد مصدراً بهذه العبارة ﴿ **بسم الله الرحمن الرحيم ، ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز** ﴾ .

« الآن وقد وفق الله جيش مصر العظيم لهذه الحركة المباركة ، وفتح بجهاده المظفر أبواب الأمل فى بعث هذه الأمة وإحياء مجدها التليد ، وإزالة عقبة كانت تصد عن سبيل الله والحق وتعوق المصلحين ، ويستند إليها ويملى لها المفسدون والمغرضون من كبراء هذه الأمة ، وحكامها فى العهود المختلفة » .

ثم عرج البيان على ماينبغى الالتفات إليه من ضروب الإصلاح فبدأ بالتطهير الكامل الشامل للحكام ونظام الحكم السابق ، بمؤاخذة كل من عبث بمصلحة الدولة أو أجرم فى حق البلاد .

وأردف ذلك بوجوب إلغاء الأحكام العرفية ، وسائر القوانين المنافية للحريات ، وأبرز البيان أهمية الإصلاح الخلقى والتربوى ، واعتبره الركيزة قبل كل إصلاح فى القانون أو التشريعات .

ثم نبه البيان إلى وجوب تحريم ماحرم الله ، وإلغاء مظاهر الحياة التى تخالف شرعه ، وإعادة بناء النظام التعليمى ، لتكوين جيل جديد مشبع بالروح الدينية والخلقية والوطنية .

ولفت البيان نظر الحكومة فى القسم الثالث منه إلى الإصلاح الدستورى ، بالمسارعة إلى عقد جمعية تأسيسية لوضع الدستور الجديد ليعبر عن عقيدة الأمة وإرادتها لحماية مصالحها ، ويستلهم مبادىء الإسلام الرشيدة فى شئون الحياة كافة ، لتختفى فى ظل هذه المبادىء أسطورة الحكام الذين هم فوق القانون أو المسئولية الجنائية .

وفى البند الرابع من البيان تناول جانب الإصلاح الاجتماعى ، فأورد مايقضى به الإسلام أن يكون لكل فرد فى الدولة - مسلماً كان أو غير مسلم كحد أدنى - مسكن وملبس ومطعم ، وعلاج بالمجان لغير القادر ، وتعليم بالمجان له ولزوجه ومن يعول .

وقبل توفير هذه الضروريات الأساسية لكل فرد ، لايوقع حد السرقة على السارق .. وبادر إلى التنبيه إلى وسائل تحقيق هذه المزايا بالعمل والتكافل الاجتماعى مع ضرورة النظر فى عدة إجراءات ، يجب أن تنجزها الدولة هى :

(أ) تحديد الملكيات الزراعية : بتقدير حد أعلى ، وبيع الزائدعليه إلى المعدمين وصغار الملاك بأسعار معقولة تؤدى على آجال طويلة .

(ب) تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر ، بما لايحرم الفلاح من عمله طوال العام .

(ج) استكمال التشريعات العمالية بحيث يشمل جميع فئات العمال ، بمن فيهم العمال الزراعيون ، وتحديد أجور العمال وفق المبادىء الإسلامية ، لضمان الحصول على نصيبهم من غلة الإنتاج .

(د) إصلاح نظام التوظيف : تأمين المرءوسين ضد أهواء الرؤساء وتبسيط الإجراءات ، وإلغاء المركزية ، وتقريب الفوارق بين الحد الأعلى والحد الأدنى للمرتبات والأجور . .

(هـ) جعل المسجد مركزاً دينياً وثقافياً واجتماعياً بتعيين رجال متدينين مثقفين للإشراف على المساجد ، لتحويلها إلى قدوة حافلة بضروب الإصلاح والنشاط ومكافحة الأمية .

وعرض البيان فى مجال الإصلاح الاقتصادى إلى ضرورة فتح ألوان جديدة للثروة وإصلاح الأوضاع القائمة على أسس سليمة تتضمن أموراً منها :

(أ) تحريم الربا .

(ب) تمصير البنك الأهلى .

(جـ) إلغاء بورصة العقود التى أدت المضاربات فيها إلى زعزعة الاقتصاد القومى .

(د) استكمال إصلاح الأرض البور .

(هـ) تصنيع البلاد مع العناية بالصناعات المعتمدة على المواد الأولية المحلية .

وانتقل البيان بعد ذلك إلى التربية العسكرية واعتبر أن رجال الجيش هم أولى الناس بإصلاحها والعناية بها ، لتمكينه من تأدية واجباته التى تعتبر فريضة لا يؤخرها غيرها من الفرائض ، ولو اقتضى الأمر الأخذ من أبواب الميزانية الأخرى ، وأشار البيان فى هذا الصدد إلى مراعاة الآتى :

١ - قيام العلاقة بين أفراد الجيش على أساس الأخوة مع مراعاة الآداب والشعائر الدينية .

٢ - توسيع نطاق التجنيد بحيث يشمل - بعد مدة محدودة - كل من يستطيع حمل السلاح .

٣ - مضاعفة العناية بالتدريب العسكرى فى المدارس والجامعات .

٤ - إنشاء جيش إقليمى يتكون من كل من فاته الانتظام فى الجيش العامل .

٥ – أن تبادر الحكومة إلى إنشاء مصانع للأسلحة والذخيرة .

وانتقل البيان بعد ذلك إلى إصلاح الشرطة ، فشجب نظام البوليس السياسى ، الذى أساء إلى سمعة رجل الشرطة ودعا إلى إلغائه ، وإلى تطهير الشرطة من عناصر الفساد التى عاونت الطغاة ، وندب كذلك إلى رفع مستوى كل رجال الشرطة وتوثيق روابط الود بينهم وبين رؤسائهم ، وبينهم وبين الشعب .

وفى خاتمة البيان لخص خطوط الإصلاح فى أمور ثلاثة :

ظالم يقتص منه ومظلوم ترد إليه حقوقه ، وأوضاع مكنت الظالم من الظلم يجب أن تتغير تغييراً شاملا ، فى كل الجوانب التى استطاع الطغاة ، أن ينفذوا منها إلى مآربهم . وأشار إلى أن هذه الخطوط الرئيسية للإصلاح مستوحاة من كتاب الله ، الذى يأمر بالعدل والإحسان ورعاية أهل الذمة ، وانتهى إلى قضية استقلال البلاد فقال : إنه ليس لها إلا حل واحد ، هو أن يخرج الإنجليز من مصر والسودان ، بل أن يخرج كل مستعمر من بلاد الإسلام .

وقد ظن عبد الناصر أن الشعب لن يقف على حقيقة بيانه ، ولكن عرف الشعب حتى فى أثناء اعتقالنا فى الأشهر الثلاثة التى تلت دخولنا السجن ، أن ماأورده البيان كان بعيداً عن الحقيقة ، وخرجنا فى مارس سنة (١٩٥٤) ، لا لنصحح للناس الحقائق المفترى عليها فحسب ، وإنما ليقوم مرشد الإخوان بما اعتبره واجبه فى الإصلاح بين عبد الناصر[1] ومحمد نجيب ، فى وقت بلغ فيه الصراع على السلطة بينهما ذروته !!

---

(١) نجتزىء هذه الفقرات من بيان المرشد العام الذى نشرته الصحف غداة خروجنا من المعتقل فى ٢٦ مارس سنة ١٩٥٤ وإثر زيارة عبد الناصر للمرشد فى منزله « فوجىء الإخوان المسلمون غداة خروجهم من السجون والمعتقلات بتوالى الأحداث الخطيرة التى تتعرض لها البلاد فى حدة وسرعة .. وبادر الإخوان المسلمون إلى العمل لأداء واجبهم ، وبدا لهم من العسير أن تسمع المشورة الصادقة فى جو الغضب والانفعال !!

.. لهذا لم يكن بد من الإسراع بلقاء المسئولين ، والاتصال بطرفى الخلاف .

وعلى هذا الأساس قام وفد من الإخوان المسلمين برئاسة المرشد بلقاء البكباشى عبد الناصر ثم بزيارة اللواء محمد نجيب .

... ومازال الإخوان المسلمون يواصلون خطواتهم فى إقناع المسئولين باتخاذ مهلة .. آملين أن يستجيب المسئولون إلى ندائهم فتتغلب الحكمة الوطنية على بواعث الخلاف والفرقة .

... وإذا كانت الجهود تتوالى فى العمل على جمع الكلمة وحل الأزمة فإننا نناشد شعب مصر الكريم أن يعتصم بالهدوء والسكينة ورباطة الجأش وأن ينصرف أبناؤه إلى أعمالهم » نص البيان مرفق فى نهاية الكتاب – وثائق الحركة » .

ولكن ...

شتان بين وفاء عبد الناصر ووفاء الأمين[1] !!..

وقد كان رأى الأستاذ المرشد الهضيبي دائماً - كما عبّر عنه فى كتاب « الإسلام والداعية » فى صفحة (٤١) :

« لأن يهلك الإخوان عن آخرهم - وللدعوة رب يحميها - خير من أن نبلغ قمة النصر عن طريق الغدر والخيانة .. .

إننا مسلمون قبل كل شيء ، ولو ملكنا الدنيا بإهدار الخُلق الإسلامى فنحن خاسرون ... » .

(١) يروى الأخ هارون المجدوى أنه توجه إلى منزل المرشد مع الأستاذ توفيق الشاوى غداة مظاهرات مارس المفتعلة التى كلفت الدولة ٤٠٠٠ جنيه (كما اعترف عبد الناصر للبغدادى فى مذكراته فى الجزء الأول ص ١٨١ وفى شهادة خالد محيى الدين التى التى أوردها عبد العظيم رمضان فى كتابه عن « عبد الناصر وأزمة مارس » فى ص ٣٢٣) وطلبا منه الرد على هذه المظاهرات التى تنادى بسقوط الحريات فرفض ذلك التزاماً بوعده بتهدئة الحالة . . .



مرحلة الوفاق

لم تخل مرحلة الوفاق هذه من كثير من المنغصات أدناها محاولة التشهير بعبد الحكيم عابدين بإرسال فتاة يهودية إليه .. ومحاولة القبض على عبده قاسم لإظهار سلطانه وجبروته وهيلمانه !!

كانت اللقاءات تدور بيننا وبين عبد الناصر ورفاقه فى منزله أو فى مجلس الثورة أو فى أحد بيوت الإخوان .

ولكنها كانت تدور على ضوء الفهم الذى حدده المرشد ، فى حين ظل هناك بعض المسئولين ، وبعض عامة الإخوان على فهمهم الأول ، من أن هذه الحركة إسلامية هم فيها شركاء ، وكان من أهم المشاريع التى تحمس لها رجال الحركة هو إصدار قانون الإصلاح الزراعى .

وكانوا يتعجلون على ماهر فى إصداره ، فى الوقت الذى لم يكن متحمساً فيه - على مايبدو - لهذا المشروع فكان يسوف فى إصداره ، ويتذرع لذلك بحجج شتى تتعلق تارة بالدراسة مع السياسيين ، وتارة ببحثه مع رجال الاقتصاد ، الأمر الذى أثار عبد الناصر ومن معه ، واتفقوا أخيراً على تغيير الوزارة .. ولما يمض على تعيينها أكثر من شهر ونصف الشهر .

وفى شهر سبتمبر استدعى عبد الناصر المرحوم حسن العشماوى للقائه فى مجلس قيادة الثورة ، وهناك أنبأه أنهم قرروا التخلص من على ماهر وتشكيل وزارة جديدة ، وأن الضباط الأحرار قرروا الاشتراك فى الوزارة والقيام بأعباء الحكم !!

وأنهم بدأوا يتدارسون الشخصيات المدنية ، التى يمكن أن يستعان بها فى النظام الجديد .

وأدرك المرحوم الأستاذ حسن ، أن الحزب الوطنى هو الوحيد الذى يحتفظ لديهم بالسمعة الطيبة ، برغم افتقاره إلى القاعدة الشعبية التى تخدم صلاحيته .

كما أدرك أيضاً من كلام عبد الناصر ، أن مجلس الثورة مجتمع فى هذا الوقت لدراسة تشكيل الوزارة ، وأنهم اتفقوا على أن يرأس الوزارة محمد نجيب ، واختاروا سليمان حافظ نائباً له ، وقرروا اشتراك الحزب الوطنى بوزيرين .

وبدت رغبة عبد الناصر واضحة فى الانتهاء من تشكيل هذه الوزارة فى اليوم نفسه .

وهنا أبدى المرحوم حسن العشماوى دهشته المقرونة بالاستنكار لعدم التشاور مع الإخوان قبل اتخاذ هذه الخطوة ، التى تعتبر من الأساسيات المتفق عليها ، فإن دخول العسكريين الحكم أمر يخالف ماتم الاتفاق عليه .

آســـف !!

والعجيب أن عبد الناصر أبدى أسفه لهذا بالرغم من إنكاره السابق أمام المرشد للمضمون الأساسى ، الذى جرى الالتقاء عليه قبل الحركة ، واعتذر بأن الرغبة فى سرعة التخلص من على ماهر ، وتأليف الوزارة الجديدة هو السبب فى نسيان القيام بهذه المشورة الواجبة ، ثم استطرد يقول : إن الوقت لم يضع ومازالت هناك فرصة لأخذ رأى الإخوان فى هذه الأمور ، ثم عرض مشاركتهم فى الحكم .

وسأل حسن عن رأيه فى ذلك ، فأجابه أن الرأى لقيادة الإخوان وعليه هو الاتصال بالمرشد فى هذا الشأن ، وقد تم ذلك كما سنبينه تفصيلا ، وفى أثناء المناقشة سأل عبد الناصر هل يوجد بين الإخوان من يصلح للوزارة إذ إن كلهم (مشايخ) ، فرد عليه حسن أن من بين من يصفهم عبد الناصر بأنهم مشايخ على سبيل المثال أحمد الباقورى واسم أو اسمين فاعتذر عبد الناصر وقال : فعلا إنهم يصلحون لتولى الوزارة ، كما ذكر عبد الناصر أنه عرض على مجلس قيادة الثورة اقتراحاً باشتراك حسن العشماوى فى الوزارة ، وقد وافق الجميع فيما عدا المستشار سليمان حافظ الذى تعلل بصغر السن ، فرد حسن على ذلك بأنه ، حتى لو تمت الموافقة فإنه لايستطيع قبول هذا العرض ؛ لأنه مرتبط برأى جماعة الإخوان

المسلمين ، التى هو عضو فيها ، وملتزم بالسياسة التى تقررها ، وأما مسألة السن فهى تعليل غير مقبول ، لأنه لايصغر عن بعض أعضاء المجلس المذكور وحتى عبد الناصر نفسه لايكبره بأكثر من حوالى ثلاث سنوات .

اتصل عبد الناصر فى هذه الأثناء وبحضور حسن وعبد الحكيم عامر بالأستاذ المرشد ، وعرض عليه اشتراك الإخوان فى الوزارة على ضوء الظروف الجديدة ، فأجابه المرشد : يجب أن يعرض هذا الأمر على مكتب الإرشاد الذى يبت فيه بالرأى ، فرجاه عبد الناصر أن يتم ذلك قبل العصر لأنهم يرغبون فى الانتهاء من تأليف الوزارة فى اليوم نفسه ، فوعده المرشد بالعمل على دعوة المكتب فى أسرع وقت ممكن ، ويبلغه بالنتيجة ، ثم طلب منه عبد الناصر أن يرشح له بعض أعضاء الإخوان ليتولوا الوزارة فى حالة الموافقة على الاشتراك فيها ؛ لتتاح فرصة لمجلس قيادة الثورة للمشاورة واختيار الأشخاص توفيراً للوقت ، وكان رد المرشد هو الرد السابق نفسه،فلما ألح عليه عبد الناصر فى الطلب إلحاحاً شديداً ، اضطر المرشد لأن يذكر له بعض أسماء الإخوان ، مؤكداً أن هذا ليس ترشيحاً لهم لأن الترشيح فى حالة الموافقة سيتولاه مكتب الإرشاد ، ثم طلب عبد الناصر من المرشد أن يرشح بعض الشخصيات الإسلامية ممن يعتبرون من أصدقاء الإخوان ، أو ممن يرضى عنهم الإخوان ، لإشراكهم فى الوزارة فى حالة عدم دخول الإخوان فى الحكم ، فذكر له المرشد بعض الأسماء مثل أحمد حسنى وعبد العزيز على اللذين دخلا الوزارة فعلا .

ولقد تمت دعوة مكتب الإرشاد واجتمع فى اليوم نفسه وانتهى إلى قرار بعدم اشتراك الإخوان فى الوزارة ، وأبلغ المرشد عبد الناصر بهذا القرار فوراً .

الباقورى .وزيراً !

وعند إعلان أسماء الوزراء الجدد فى مساء ذلك اليوم ، فوجىء الإخوان بوجود الشيخ أحمد الباقورى ضمن الوزراء ، إلا أن الحقيقة عرفت بعد ذلك ، وتتلخص فى أن عبد الناصر أرسل فى البحث عن الباقورى والاتصال به مباشرة ، فلما عثروا عليه عرض عليه الاشتراك فى الوزارة ، وقبل الباقورى دون الرجوع إلى رأى الإخوان ، وكان الباقورى وقتئذ عضواً فى مكتب الإرشاد ، وبحث عنه الإخوان

لحضور الاجتماع سابق الذكر ، ولم يتمكنوا من العثور عليه ، لعدم معر بيته بمكانه ، لأنه لم يبت فيه فى الليلة السابقة .

وبعد تشكيل الوزارة وأداء اليمين ، وما إلى ذلك من مراسم ، توجه الشيخ الباقورى إلى منزل الأستاذ المرشد ، وكان الوقت حوالى منتصف الليل ، واعتذر عن هذا المسلك ، معترفاً بأنه مخالف لواجبه كعضو فى الجماعة ، حيث كان عليه الرجوع إلى رأيها ، إلى رأيها ، إلا أنه أقر بأن الأمر صادف هوى فى نفسه ، ولتحقيق غايات وأهداف هى من آماله ، وأن تصرفه هذا بصفته الشخصية ، وأنه مستعد لتنفيذ مايراه المرشد ، فرد عليه المرشد بما معناه ، أنه يعلم جيداً مايجب أن يعمله فى هذا الموقف ، فقال الباقورى : إنها الاستقالة ، وعلى ذلك فقد كتبها فى الحال ، وقدمها للمرشد الذى قال إنه يرى من الأوفق عدم إعلانها ، غير أن الصحف أذاعت خبر الاستقالة بأسلوب فيه مبالغة وتجسيم للأمر ، بما يظهر وجود خلاف بين الإخوان ورجال الثورة ، ورغبة الإخوان فى عدم التعاون مع الحكومة ، وكان نشر الاستقالة بهذه الصورة سبباً فى عتاب عبد الناصر للإخوان ، الذين أوضحوا له أن موقف الإخوان من عدم دخول الحكم قديم أوضحوه له من قبل الحركة ، وأن تغيير الظروف وإقالة الوزارة ودخول ضباط الجيش الحكم ، قد تم دون معرفة الإخوان أو استشارتهم خلافاً لما اتفق عليه ، وأن هذا لم يغير من رأى الإخوان ، وبالنسبة لاستقالة الباقورى ، فإنها تصرف بَدَهِىّ على ضوء ماتقدم ذكره ، ولايدل على ماأشاعته الصحف من عدم التعاون .

وهكذا لم تخل مرحلة الوفاق هذه من كثير من المنغصات ، التى تركت بصماتها على علاقة عبد الناصر بالإخوان ، أذكر منها على سبيل المثال محاولته الإيقاع بعبد الحكيم عابدين ومحاولته القبض على عبده قاسم !!

التعريض بعبد الحكيم عابدين :

ولاأستطيع أن أغفل محاولة عبد الناصر الإيقاع بعبد الحكيم عابدين – بعد بضعة أشهر من قيام الحركة – وتلويث سمعته فى الوقت الذى لم تكن لهذه المحاولة أى أبعاد سياسية ، إلا التشهير بالباطل بمن يكرهه من رجال الجماعة .

والعجيب أن الذى كشف أبعاد شخصية عبد الناصر فى هذا الحادث ، كان

سامى شرف ، وربما كانت لمسة وفاء منه للحق فى الأشهر الأولى من قيام الحركة ! وذلك حين لاحت فى الأفق بوادر أزمة عبد الناصر والإخوان ، بسبب هتافاتهم « الله أكبر ولله الحمد » التى كانت تدوى فى المحافل الشعبية ، التى يحضرها قادة الحركة فتؤرق وجدانهم بما توحيه شكوكهم من أن غرض الإخوان المسلمين هو إظهار الشعبية ! فقد وصلتنى فى تلك الأيام رسالة من سامى شرف أخبرنى فيها أنه يأسف إذ يقول : إن المخابرات تدبر أمراً للإخوان ، وأن علينا أن نحذر من محاولة تشويه سمعة الرجال البارزين فى الجماعة واتهامهم بما يشين الخلق ، وذكر لى أنهم اتفقوا مع إحدى النساء اليهوديات ، على أن تذهب إلى الأخ المرحوم عبد الحكيم عابدين وتدعى أنها ترغب فى اعتناق الإسلام ، وبهذه الذريعة تستطيع أن تنشىء معه علاقة تسمح لها أن تصوره فى أوضاع تسىء إلى سمعته !!

وكان عبد الناصر يحدثنى فيقول : إنه يبغض شخصين فى الجماعة أحدهما عبد الحكيم عابدين ، والآخر أحمد حسن الباقورى !

وكنت أدفع عن كليهما بما يحضرنى من رد وأقول مازحاً : « من يدرى ماتقوله عنى للناس فى قابل الأيام ؟ »!.

ولذا لم أستبعد الخبر الذى أرسله سامى شرف ، بل لم أشك فى أن وراء هذه المحاولة عبد الناصر نفسه .

وذهبت لفورى إلى المرحوم عبد الحكيم عابدين ، وسألته عما إذا كانت تتردد عليه إحدى النساء اليهوديات ، فرد بالإيجاب ، وأنه فعلا قد حضرت إليه امرأة قالت : إنها يهودية وتريد أن تعتنق الإسلام ! فحدثته بما يبيته له عبد الناصر فعجب وقال : إنه لايعرف سبباً يدعو عبد الناصر إلى ذلك ، ولكنه سيأخذ جانب الحذر .

وألح سامى شرف ألا يعرف اسمه حتى لايؤذى ، إذا وصلت هذه الرواية إلى أسماع عبد الناصر ، ولاأستطيع أن أذكر هذا الحادث إلا وتحضرنى قصة سامى شرف بعد ذلك مع أخيه طارق الضابط بالجيش ، الذى أبلغ سامى شرف عنه عبد الناصر أنه يدبر مؤامرة للإطاحة به وبنظامه ، وكانت هذه الحادثة سبباً فى الثقة بسامى شرف إلى الحد الذى دعا عبد الناصر إلى التندر فى مجالسه ، بوفاء

رجاله له ولنظام الحكم ، ولو أدى بهم الحال إلى الإضرار بذويهم !؟

ومنذ هذا الحادث بدأت جماعة الإخوان تواجه عملياً ، مايدبر لها فى الخفاء وماينتظرها على يد عبد الناصر !

وإذن فالصراع يتصاعد ، يؤججه لقاءات الإخوان لرجال الجيش وبالتهليل والتكبير فى الحفلات العامة .

ففى تصريح لمحمد نجيب رداً على هتاف أحد الإخوان فى أحد المحافل :

« نريد الدستور الإسلامى يانجيب » يرد رئيس الجمهورية فيقول :

« المسألة تحتاج لوقت تمهيد بالنسبة للمسيحيين الذين يعيشون معنا ، ماذا يقال لهم ؟ » .

إن الفهم البسيط للأخ المسلم يدعوه إلى اليقين بأن قائل هذا الكلام لايعرف شيئاً عن طبيعة الإسلام .

فالإسلام يصون حق أهل الكتاب فيه ، ليتحاكموا إليه ، ويستظلوا تحت رايته فى حياة كريمة عادلة ، هى أغلى من الحقوق التى تقدمها هذه الدساتير الفرنسية والإنجليزية والبلجيكية ، التى صنع منها دستور مصر ، وعاش المسيحيون واليهود تحت ظلها .

وتثور الأزمات لهذه التصريحات المرتجلة من رجال مسئولين ! ويبدو رد فعلها على رجال الحركة ، ويعيش جمهور الإخوان ، ورجال الحركة فى حلقة مفرغة ، تتدافعها مشاعر الشك ، ويؤجج غليانها مايتناقله الناس من شائعات تلتبس بالحقائق .

تمثيلية القبض على عبده قاسم :

وكنت لدى عبد الناصر فى مكتبه بقيادة كوبرى القبة ، لأبصره بهذه الحقيقة وأخبرته بما يتناقل عنه بأن الوقت لم يحن لضرب الإخوان ، ولكن الضربة قادمة لاشك ، حدثنى بذلك عبده قاسم ،رحمه الله ، وطلب منى التحقق من هذا الأمر مع عبد الناصر ، بما يوضح الحقيقة .

وعندما أبلغت عبد الناصر بذلك هاج وأرعد وبدأ يدوس أجراساً فوق مكتبه ويطلب من أحد ضباط البوليس الحربى أن يأتى بعبده قاسم مقبوضاً عليه !

حماسة ليست فى موضعها لاتعنى مطلقاً أنه لم يقل هذا الكلام ، وإنما تعنى صدمة المفاجأة والرغبة فى التشهير بالإخوان ، فضلا عن إظهار السلطان .

ولم أتمالك نفسى من النظر إليه فى دهشة قائلا :

« كبرت والله ياجمال ! أهذه طريقة التفاهم التى ألفناها من قبل ؟ إنك لاشك، تريد أن تقطع علاقتك بى ، إذا نفذت وعيدك فى عبده قاسم » .

وسكتت ثورته المصطنعة ، واكتفيت منه بتكذيب هذه الواقعة التى كنت أرى شواهدها ، وإن لم أسمع عباراتها منه .

وتستوقفنى هذه الحادثة لأروى للقارىء بعض الصراعات النفسية التى كانت تحركنى صعوداً وهبوطاً فى علاقاتى مع عبد الناصر .

كنت أعلم أن وضوحى معه يستلزم منه الكذب فى بعض الأحيان ، ولكن اضطراره للكذب أيضاً كان مكلفاً ! كان يكذب مضطراً ؛ لأن باطنه فى هذا الوقت كان لايتفق مع سلوكه ، فى الوقت نفسه كان يستكثر على نفسه اضطراره لذلك وهو فى هذا السلطان ، ولكن لايمنعه ذلك من الإقلاع عن الكذب ؛ لأن أهدافه السياسية كانت أعمق غوراً من صدقه ، فلا يلبث أن يرتد شعوره بالهوان إلى معاداة من اضطره إليه !

عجيبة هذه النفس البشرية إذا أصابها الكبر ، ولم تعوزها الحاجة إلى الله ، وكنت أعلم أنه لايحب منى أن أبدو أمام الناس معه على المستوى الذى تنهض عليه علائقنا الحقيقية ، فالناس من حوله يقومون ولا يقعدون ، وترتعد فرائصهم ولاتسكن ، وتنحنى جباههم ولاتنهض ، وتسره هذه الانحناءة لشخصه ، فيضفى على صاحبها حينئذ رضاه ! وعلى العكس كان يرى فى كل من يرفع رأسه عدواً ، ولايسأل بعد ذلك ماذا يقدم ، فكل مايقدمه مرفوض ؛ لأن رأسه المرفوعة كانت تعنى عنده عدم الولاء .

وكنت أسمع شعاره الذى أطلقه ارفع رأسك ياأخى . فأوقن أنه شعار بلا مضمون ، بل انفعالة معكوسة لحقيقة مايضمر من كبر .

ولم يغب عنى أننى أستطيع أن أكسب وده بقليل من الإغضاء ، ومزيد من الإطراء .

ولكن ..

لاأكون فى هذه الحال متسقاً مع نفسى وكرامتى وفضائلى .

كان يصيبنى الغثيان حين أتصور أن علاقتى بجمال عبد الناصر تصلحها هذه المهانة ، فظللت على المستوى الذى عرفته عليه ، وظلت مرارته على حالها معى ، حتى شاء الله أن أقطع صلتى به عند صدور قانون حل الأحزاب ، فى آخر لقاء بينى وبينه والمرحوم الأستاذ منير دله . قبل اعتقالى فى يناير سنة (١٩٥٤) م .

قصة حل الأحزاب



وأغضب عبد الناصر حديثى حين أدرك أنى ألومه على مفاجآتنا بصدور قانون حل الأحزاب لمناقشته فيه قبل صدوره ، إذا حرص على تأييدنا .. وتساءل هل يلزم أن أعرض عليكم قرارات مجلس الثورة قبل صدورها وإلا منعتم عنى تأييدكم ؟!.

لانستطيع سرد قصة لقائنا مع عبد الناصر التى جرت بعد صدور قانون حل الأحزاب فى يناير عام (١٩٥٣) ، دون أن نعرض لخطاب وزارة الداخلية الذى وجهته إلى جماعة الإخوان المسلمين – قبل هذا اللقاء بأربعة أشهر – استناداً إلى القانون الصادر فى (١٠ سبتمبر عام ١٩٥٢) ، القاضى بتسجيل جميع الأحزاب ، وتقديم المستندات التى يجرى التسجيل بموجبها . ويتضمن الخطاب استفسارات عن أهداف الجماعة الواردة فى برامجها وهل فيها مايشير إلى السعى للوصول إلى الحكم ! فضلا عن استفسارات متصلة بقيادة الجماعة ، إذا طلبت تسجيل نفسها كحزب سياسى .

ولقد أثار الخطاب المذكور جدلا شديداً بين الإخوان ، كاد يصل إلى حد إشعال الفتنة ، ولاأحسب أن ذلك كان بعيداً عن أهداف عبد الناصر .

وكان هناك رأى يقول : إن الإخوان المسلمين يجب تسجيلهم كحزب سياسى ، لأن السياسة جزء من منهاجهم ! ورأى آخر يقول : إن الإخوان المسلمين ليسوا حزباً سياسياً ، ولكنهم هيئة إسلامية تقوم على أسس إسلامية ، لاتنطبق عليها التقسيمات التى تنادى بها النظم القائمة غربية أو شرقية ، وكان الأستاذ الهضيبى من أصحاب الرأى الأخير .

ولكن الهيئة التأسيسية أخذت بالرأى الأول ، وتقدمت بالطلب إلى وزير الداخلية سليمان حافظ ، لتسجيل الإخوان كحزب سياسى ، وعندئذ قدم الأستاذ الهضيبى استقالته إلى الهيئة التأسيسية ، التى اجتمعت مرة أخرى ونظرت فيما قدمه الأستاذ الهضيبى من أسباب ، أولها المضمون الذى نادى به الإمام الشهيد فيما أوصى به الإخوان المسلمين فى رسالته « بين الأمس واليوم » ، أنتم لستم جمعية خيرية ولاحزباً سياسياً ، ولاهيئة موضعية الأغراض محددة المقاصد ، ولكنكم روح جديد يسرى فى قلب هذه الأمة فيحييه بالقرآن ، ونور جديد يشرق فيبدد الظلام ، ظلام المادة بمعرفة الله ، وصوت داوِ يعلو مردداً دعوة الرسول ﷺ ، ومن الحق الذى لاغلو فيه أن تشعروا أنكم تحملون هذا العبء بعد أن تخلى عنه الناس ، وإذا قيل لكم إلامَ تدعون ؟ فقولوا : ندعو للإسلام الذى جاء به محمد ﷺ ، والحكومة جزء منه والحرية فريضة من فرائضه ، فإن قيل لكم : هذه سياسة فقولوا : هذا هو الإسلام ، ونحن لانعرف هذه الأقسام .

وإن قيل لكم : أنتم دعاة ثورة ، فقولوا : نحن دعاة حق وسلام نعتقده ونعتز به ، فإن ثرتم علينا ووقفتم فى طريق دعوتنا ، فقد أذن الله أن ندفع عن أنفسنا وكنتم الثائرين الظالمين ، وإن قيل لكم : إنكم تستعينون بالأشخاص والهيئات فقولوا : ﴿ آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنتم به مشركين ﴾ فإن لجوُّا فى عدوانهم فقولوا : ﴿ سلام عليكم لانبتغى الجاهلين ﴾ .

وهكذا رد المرشد أعضاء الهيئة التأسيسية إلى الأصل الذى تعارفوا عليه ونادى به الإمام الشهيد ، وسار هو بعد ذلك على خطاه بالأمانة التى حملها فى خلافته للرجل ، الذى أنشأ هذه الجماعة ، وماكان له أن يغير فى أهدافها أو وسيلتها أو غايتها .

وهكذا قررت الهيئة التأسيسية العدول عن طلب تسجيل الجماعة كحزب سياسى . وتم سحب الطلب المقدم سابقاً منها .

ومالإن وافى شهر يناير عام (١٩٥٣) حتى صدر قانون حل الأحزاب الذى أصبح سيفاً مسلطاً على الرءوس ، فذهبت إلى عبد الناصر [فى مقر مجلس الثورة بكوبرى القبة] ، مع المرحوم منير دله إثر مفاجأتنا بهذا القانون وطلبنا مقابلته

فلبّى على الفور ، وكان يحضر اجتماعاً للمجلس وقتئذ ، وسلم علينا وأدخلنا غرفة الاستقبال هناك ، ولبثنا فترة وجيزة قطعها حديث تليفونى بينه وبين ضابط الاستقبال قال لنا على إثره فى لهجة ساخرة : إن عبد الرحمن السندى بالباب يطلب مقابلته وإنه أفهم ضابط الاستقبال أن « يلطعه » ثم يصرفه بعد ذلك ، ليأتى فى اليوم التالى ! وأفهمنا طبعاً أنه يريد التحدث إليه فى شأن من شئون الجماعة ، فاعتبرناها صورة صبيانية منه ، وخطأ من عبد الرحمن السندى ، إذا صح ماقاله عبد الناصر ، فعبد الرحمن السندى لم يكن موكلا فى الحديث عن شئون الجماعة معه ، ولم يكن عبد الرحمن السندى فى هذا الوقت قد أسفر عن نواياه ضد المرشد ، كما أن عبد الناصر أيضاً لم يكن قد حاول ضرب الإخوان به حتى تلك اللحظة ، ولكن كنا نعرف كما يعرف عبد الناصر عدم التفاهم القائم بين السندى ومرشد الجماعة .

ولذا كان إعلامنا بحضور السندى بهذه الصورة يعنى أموراً ، بعضها أنه مازال يحفظ ودنا ، وبعضها أنه يستطيع أن يستخدمه ضدنا إذا شاء ولكنه لايريد ! وأبديت له استيائى لهذا الأسلوب المهين ، فى صرف من يطرق بابه بهذه الصورة تفويتاً لقصده ، وحفظاً لكرامة السندى .

وجلسنا نتحدث عن قانون حل الأحزاب ، وتناولنا الموضوع من زاويتين ، الأولى : أن مفاجأتنا به منعتنا من عرض وجهة نظرنا فيه ، مادام يرغب فى الحفاظ على تأييدنا لخطواته السياسية ، وإلا فلا يغضبه منا مواقفنا السلبية إزاءه والتى كان يعتبرها مقدمة قطيعة .

والثانية هى : السؤال عن هدفه من هذا القانون إذا اعتبرنا حزباً يجرى عليه مايجرى على الأحزاب !

وأغضبه حديثى حين أدرك أنى ألومه على مفاجأتنا بهذا القانون ، وتساءل هل يلزم أن أعرض عليكم قرارات مجلس الثورة قبل صدورها ؟ وإلا منعتم عنى تأييدكم ؟

فأجبته بأن المفروض فى قراراتك أن تنبع من اقتناع الشعب ، ولن تعرف اقتناعه إلا بحواره ، وقد سبق لك أن أخذت رأى الإخوان كقطاع من الشعب – ولاأقول فقط باعتبارك واحداً منهم – قبل أن تنهض بالحركة . مع خصوصية هذا الأمر

وأهمية الاحتفاظ بالسرية فيه – وعرفت رأيهم وناقشتهم فى كثير من التفاصيل ، فماذا جرى الآن بعد أن أصبحت حاكماً ؟

إن الجواد لا يستطيع أن يجر العربة إذا تخلف عنها ووقف وراءها ، فإذا أردت أن تقود الأمة وراءك فلا يجب فقط أن تقف أمامها ، وإنما عليك أن تحكم الرباط بينك وبينها كذلك ، فقال فى مكر ظاهر : وماهى الطريقة العملية لإحكام هذا الرباط ؟ هل ترون تعيين لجنة منا ومنكم مهمتها تيسير هذه الصلة ، وإخطاركم بكل جديد ؟! ولم ينتظر الرد وإنما استطرد « هل تقبلون الشيخ الغزالى أو سيد سابق فى هذه اللجنة » .

فأجابه الأستاذ منير،رحمه الله،أننا لم نأت لذلك ، وإنما جئنا لنسأل عما تنتويه بشأن هذا القانون بالنسبة لنا ، وبالنسبة لباقى الأحزاب ، ولننصح لك بأن علاقاتنا يلزمها أن تكون أكثر توثقاً إذا أردت منا عدم السلبية أو عدم المعارضة فيما تصدره من قوانين ؛ لأنه ليس من الإنصاف أن تطالبنا بتأييدك على طول الخط فى أمور صدرت بها قوانين لانعلم شيئاً عنها ، ولانستطيع أن نجيبك فيما تعنى بخصوص اللجنة ، لأنه لا وكالة لنا فى ذلك ، والرأى فيه للمرشد ومكتب الإرشاد .

واستدعاه وحيد رمضان وقتئذ إلى اجتماع المجلس فاستأذن بعض الوقت ليعود إلينا لإكمال الحديث ، وكنت أعرف وحيد رمضان من قبل ، فقد كانت له صلة سابقة بى وبالجماعة ، فلما رآنى وقت دخوله بدا كأنه لايعرفنى حتى إذا مضت حوالى ربع الساعة استدعانى هامساً لألحق به عند باب الغرفة ، ليحدثنى على انفراد وقال لى : « هل حقاً هددتم جمال عبد الناصر بمواجهته بسحب البساط من تحت قدميه بعد أن تأكدتم أن قانون حل الأحزاب لايسرى عليكم فأصبحتم بمفردكم فى الساحة ، فجئتم تفرضون عليه الوصاية ؟! إنه يتحدث بذلك الآن فى اجتماع المجلس ، حتى إن آراء الأعضاء كلها أصبحت ضدكم » !

فأجبته أننا لاندرى إن كنا مقصودين بهذا القانون أم لا . ولعل ذلك ينفى القول بمحاولتنا سحب البساط من تحت قدميه !

ولكن تساءلت فى نفسى ، ماذا تراه يعنى من وراء ذلك ؟

وكيف تعكس الأمور هكذا ؟ بهذا القول المغلوط ؟!

ثم أوضحت لوحيد رمضان حقيقة مادار بيننا ، ورجوته أن يبلغه رغبتنا فى الانصراف ، وانصرفت مع المرحوم منير دله ، الذى علق على هذا اللقاء بقوله :
كنت أشهد إنساناً يمتلىء إخلاصاً فى نصح أخيه ، والآخر يقطر خبثاً !!

ولكن ..

عند محاكمة المرحوم منير دله أمام جمال سالم ، ذكر المرحوم منير حقيقة الحديث الذى دار بيننا وبينه ! ويبدو أن جمال سالم اكتشف هو الآخر للمرة الأولى هذه الخدعة التى أوقعهم فيها جمال عبد الناصر، حتى أنه قال للمرحوم منير دله :

كلامك ده فيه نوع من الاتهام[1] لجمال عبد الناصر إنه (مش) عارف ينقل الكلام صح !

والحقيقة كانت أبعد من هذا ، فقد كان جمال عبد الناصر يعرف كيف ينقل الكلام الصحيح ، ولكن كان له مأرب أبعد من هذا ، فقد بدأ حينذاك يخطط للصدام مع الإخوان ، وهذا من شأنه أن يثير حفيظة زملائه على الجماعة ؛ ليظل ممسكاً بزمام الموقف ، حتى تأتى اللحظة المناسبة ، فلا تجد الجماعة من يقف إلى جوارها منهم . وكانت مصلحته تقتضيه فى هذا الوقت – من الصراع القائم بينه وبين محمد نجيب – عدم المجاهرة بالعداء للإخوان ، حتى لنراه يرفض فى جلسة أخرى بعد ذلك اعتراضات محمد نجيب على استثناء الإخوان من قانون حل الأحزاب ، ويقف مدافعاً عن حقهم فى عدم الحل[2] !

فكان حريصاً فى هذا الوقت على إيهام الإخوان – لحاجته إليهم – أنه يسعى للدفاع عنهم أمام المجلس ، وفى الوقت نفسه يوهم أعضاء المجلس فى هذه المناسبة أنه غيور على سلطانهم من أن ينال منه الإخوان – بفرض الوصاية المدعاة – ولو أدى به الحال إلى الإطاحة بهم ! واكتشافنا هذا الخداع لم يكن إلا بمحض المصادفة !

---

(١) ص ٧٢ من كتاب الصامتون يتكلمون من محضر جلسات المحاكمة ..
(٢) ص ٤٣٩ كتاب أحمد حمروش شهود ثورة يوليو .

فلما أمسك الخيوط كلها بيده وأدرك بعد نحو من عام ، أنه يستطيع ضرب الإخوان لم يجد من أعضاء مجلس الثورة من يقوله له : لماذا استثنيتهم من قانون حل الأحزاب ؟ ولماذا تضربهم الآن ؟!

بل لم يجد أيضاً منهم من يقول له بعد ثلاثة أشهر من حل الجماعة وإيداع أفرادها في السجون : « لماذا أفرجت عن الإخوان ، وعن الهضيبي وذهبت تزوره في منزله ، بعد أن اتهمته بالتفاوض مع الإنجليز من ورائك ! » .

كان المحور الذى يدور عليه سلوك عبد الناصر ، هو إحداث الفرقة بين القوى التى أمامه ، فمثلا كان يعلم مدى الخصومة التى كانت بين السندى ومرشد الإخوان ، ولكن فى المقابلة التى دارت بيننا وبينه بمناسبة الحديث عن قانون الأحزاب ، أراد أن يظهر لنا إصغاره لشأن السندى بالسلوك الذى سبق شرحه ، وبعد تسعة أشهر من هذا اللقاء ، كان عبد الناصر يتفق مع السندى على إجبار المرشد على الاستقالة ، واحتلال دار المركز العام !!

وهكذا جرى فى وهم الكثير من الناس[1] أن الإخوان المسلمين كان لهم علم سابق بل اتفاق سابق ، كذلك باستثنائهم من قانون حل الأحزاب ، حين علموا موقف عبد الناصر مع محمد نجيب – برفض اعتراضه باستثنائهم من قانون الحل – حتى ظنوا أنه قد أخذ رأى الإخوان المسلمين فيه قبل إعلانه !

ومن الطريف أن مناقشتنا لعبد الناصر فى هذا القانون ، التى أثارته بغير مقتضى ، كانت إحدى التهم التى حوكمت بسببها وصدر الحكم على فيها بالإعدام !

وإذن ، فالقول بسبق معرفة الإخوان المسلمين بهذا القانون ، وأخذ رأيهم فيه لايتفق طبعاً والواقع الذى حوكمت بسببه !

ولايفوتنى هنا عرض ماأراد عبد الناصر أن يظهره للملأ بشأن هذا اللقاء الذى دار بيننا وبينه بخصوص هذا القانون ، وذلك بما ورد فى عريضة الاتهام التى قدم بها قرار الحل فى (١٥ يناير سنة ١٩٥٤) ، ففى هذه العريضة وحدها مايغنى عن الرد على كثير من الافتراءات التى نالت الإخوان بدعوى « سابق علمهم بصدور هذا القانون بل وموافقتهم عليه » .

---

(١) ص ١٩٢ كتاب جمال عبد الناصر بقلم أحمد أبو الفتح .

وتحولت الفرية إلى اتهام :

فى البند السادس من قرار اتهام الإخوان بالاتصال بالإنجليز من وراء ظهر الحكومة أعلن مجلس الثورة هذه المزاعم :

« فى صبيحة يوم صدور قرار حل الأحزاب فى يناير سنة (١٩٥٣) ، حضر إلى مكتب البكباشى جمال عبد الناصر الصاغ صلاح شادى ، والأستاذ منير دله ، وقالا له : الآن وبعد حل الأحزاب لم يبق من يؤيد الثورة إلا هيئة الإخوان ، ولهذا فإنهم يجب أن يكونوا فى وضع يمكنهم من أن يردوا على كل أسباب التساؤل ، فلما سألهما ماهو هذا الوضع ؟

أجابا بأنهم يريدون الاشتراك فى الوزارة !! فقال لهما : إننا لسنا فى محنة ، وإذا كنتم تعتقدون أن هذا الظرف هو ظرف المطالب وفرض الشروط ، فأنتم مخطئون . فقالا له : إذا لم يوافق على هذا ، فإننا نطالب بتكوين لجنة من هيئة الإخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها وهذا هو سبيلنا لتأييدكم إن أردتم التأييد ، فقال لهما جمال لقد قلت للمرشد سابقاً : إننا لن نقبل الوصاية وإننى أكررها اليوم مرة أخرى فى عزم وإصرار » . وكانت هذه الحادثة هى نقطة التحول فى موقف الإخوان من الثورة وحكومة الثورة ، إذ دأب المرشد بعد هذا على إعطاء تصريحات صحفية مهاجماً فيها الثورة وحكومتها فى الصحافة الخارجية والداخلية ، كما كانت تصدر الأوامر شفوياً لهيئات الإخوان ، بأن يظهروا دائماً فى المناسبات التى يعقدها رجال الثورة ، بمظهر الخصم المتحدى .

ويلزمنا مناقشة فقرات البند السادس هذا فقرة فقرة .

فهو يقول فى الفقرة الأولى : إننى والأستاذ منير دله حضرنا إليه فى صبيحة يوم صدور قرار حل الأحزاب فى يناير سنة (١٩٥٣) ، وقلنا له : « الآن وبعد حل الأحزاب لم يبق من يؤيد الثورة إلا هيئة الإخوان ، ولهذا فإننا يجب أن نكون فى وضع يمكننا من الرد على كل التساؤلات ، فلما سألنا ماهو هذا الوضع أجبناه بأننا نريد الاشتراك فى الوزارة ! فقال لنا إننا لسنا فى محنة ، وإذا كنتم تعتقدون أن هذا الظرف هو ظرف المطالب وفرض الشروط ، فأنتم مخطئون .

ونقول : إنه إذا صح لديه أننا طلبنا منه « أن نكون فى وضع يمكننا من الرد على التساؤلات الدائرة حول حل الأحزاب » ، فالأمر الطبعى أن تكون مقدمة هذا الطلب هو أننا لانعلم شيئاً عن هذا القانون الذى أصدره ، ويلزم أن نكون على بينة منه قبل صدوره للرد على تساؤلات الناس ، أما المقدمة التى أزجاها كذباً وادعى فيها أن الإخوان يهددونهم بعد حل الأحزاب ، بضرورة اشتراكهم فى الوزارة ليردوا على تساؤلات الناس ! فذلك مطلب كبير أقيم على مقدمة تافهة يأباها العقل والمنطق ، لأنه لو كان غرضنا من هذه المقابلة طلب المشاركة فى الحكم ، لسبقنا الحديث بمقدمات أخرى ليس من بينها طبعاً أن اشتراك الإخوان فى الوزارة يمكنهم من الرد على تساؤلات الناس !!

ثم أراد أن يرتب على هذا القول أكذوبة أخرى عما نقصده بكلمة الوضع ، فادعى أننا قلنا نقصد الاشتراك فى الوزارة ، ونسى أو تناسى عبد الناصر ومعه أعضاء مجلس الثورة ، أن قرار الإخوان المسلمين بعدم المشاركة فى الحكم كان سابقاً لقرار حل الأحزاب ، هذا وأن المرشد دعا الباقورى لتقديم استقالته لمخالفته لهذا القرار ! الذى يعتبر من القرارات المبدئية .

فضلا عن أن هذا القرار لم يكن وليد هذا الوقت وحده ، ولكنه كان تطبيقاً لسياسة الإخوان المسلمين المقررة ، حتى قبل الحركة عندما دعانا عبد الناصر إلى الاشتراك فى أول وزارة ، فأشرنا عليه بتولية على ماهر الحكم !!

وكان الخليق بعبد الناصر أن يرد علينا - لو صحت هذه الدعوى - بقوله :

« أنتم أعلنتم عدم المشاركة فى الحكم ، وهذا الطلب يتناقض مع ماسبق إعلانه منكم !! » .

أما قوله بأنه رد على ذلك « بأننا لسنا فى محنة ، وإذا كنتم تعتقدون أن هذا الظرف هو ظرف المطالب وفرض الشروط ، فأنتم مخطئون » فقول يتناسب مع ما ادعاه - أمام إخوانه أعضاء المجلس بأننا جئناه لفرض وصاية الإخوان عليه وعلى المجلس !! الأمر الذى لايتفق مع الواقع ولايتسق مع مناسبة حضورنا فى اليوم التالى لصدور قانون حل الأحزاب !!

أما البند الثانى من هذه الفقرة الذى ادعى فيه أننا قلنا له : إذا لم يوافق على

هذا – أى على قبوله اشتراكنا فى الحكم – فإننا نطلب لجنة من هيئة الإخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها ، فقول مكذوب أيضاً حيث لاينبغى تصور الهبوط من مستوى طلب المشاركة فى الحكم – بزعمه – إلى مستوى طلب تكوين لجنة ، تعرض عليها القوانين قبل صدورها !

والواقع أنه هو الذى طلب تعيين هذه اللجنة – بناء على ماأوضحناه له من مفاجأتنا بصدور قانون الأحزاب – واختار هو اسم سيد سابق أو الغزالى لها ، وكان معلوماً فى هذا الوقت ، أنه نجح فى استقطاب الشيخ سيد سابق والشيخ الغزالى لصفه ، فأعلنا له أننا لانملك البت فى هذا الأمر ؛ لأنه يتعلق بالمرشد ومكتب الإرشاد ، وهكذا يعود البيان – بالرغم من كل هذه الأكاذيب – ليقرر الأصل الذى طلبنا من أجله هذه المقابلة ، وهو الأمر المتعلق بصدور قانون حل الأحزاب ، وعدم قدرتنا على تلبية طلبه المتكرر لنا بتأييده ، فيما يصدر بغير علم منا ، فاقترح هو تكوين هذه اللجنة لعرض هذه القوانين عليها قبل صدورها !

وكذب أخيراً حين قال : إن هذه الحادثة كانت نقطة التحول فى موقف الإخوان من الثورة وحكومة الثورة ، لأن نقطة التحول فى موقف الحكومة من الإخوان ، كانت بسبب معارضتهم الاتفاقية مع الإنجليز .

وحقيقة هذا التحول بالنسبة لقيادة الإخوان ، كانت بعد أول لقاء بين المرشد وعبد الناصر – بعد قيام الحركة بأيام قلائل – حين أعلن الأخير عدم ارتباط حركة الجيش بالإخوان ، مدعياً أنه لم يقم بينه وبين الإخوان اتفاق على إنزال كتاب الله منزلته التى تنادى بها الجماعة !! ، وحينذاك أعلن المرشد فى دروس الثلاثاء لعامة الإخوان أن حركة الجيش لاتعدو أن تكون حركة إصلاحية ، الأمر الذى أغضب جمال عبد الناصر وملأ صدره حقداً عليه !

أما مواجهة الحكومة للجماعة بحلها واعتقال أفرادها ، فكانت بسبب معارضتهم اتفاقية الجلاء المزعوم ، ودعواه الكاذبة فى هذا البيان باتفاق الإخوان مع الإنجليز من وراء ظهره ، تلك الدعوى التى أبطلها بنفسه حين زار المرشد فى منزله فى نفس يوم الإفراج عنه مهنئاً إياه باسمه واسم أعضاء مجلس الثورة بعد ثلاثة أشهر من صدور هذا البيان ، وقبل الانتهاء من إبرام الاتفاقية مع الإنجليز !



هيئة التحرير

أنا يكفينى إبراهيم الطحاوى أحكم به مصر ..
« جمال عبد الناصر »

« أنتم بغبغانات بتهتفوا ومش فاهمين حاجة » انطلقت غاضبة هادرة من فم جمال عبد الناصر رداً على هتاف الإخوان المسلمين التقليدى « الله أكبر ولله الحمد » ، فى حفل ضمه ومحمد نجيب فى بلدة الحوامدية فى أثناء رحلتهما معاً إلى الوجه القبلى ، التى كان يقصد بها إظهار مدى الشعبية التى تحظى بها الحركة من خلال الحفلات التى كانت تقام لمحمد نجيب ، بعد تولى الأخير رئاسة الوزارة .

وكان عبد الناصر قد أبدى للإخوان رغبته فى تهيئة هذا الاستقبال الشعبى فاستقبلوه فى مدن الوجه البحرى بلافتاتهم وهتافاتهم التقليدية « الله أكبر ولله الحمد » ، ونجحت هذه الزيارة من الناحية الشعبية ، ولكنها تركت ظلالا قاتمة من الحقد الأسود فى نفس عبد الناصر ، حيث كان قصده من هذه الزيارات أن يثبت للناس عامة أن حركة الجيش أقوى من جميع القوى الحزبية ، وخاصة حزب الوفد ، فأثبت الإخوان المسلمون فيها أنهم[1] الدعامة الوحيدة لهذه الحركة ، وأنها بدونهم لاتساوى شيئاً !!

---

(١) فى ص ١٩٤ كتاب أحمد أبو الفتح « جمال عبد الناصر » يروى الكاتب حول هذه الزيارة مانصه « كانت جميع اللافتات التى علقت ترحيباً بزيارة محمد نجيب تحمل إلى جوار الهتافات لحركة الجيش شعارات الإخوان المسلمين ، لقد أراد عبد الناصر أن يشعر مصر أن حركة الجيش أقوى من الوفد ، فأثبت الإخوان المسلمون أنهم أقوى من حركة الجيش ، لقد كسب عبد الناصر الجولة ضد الوفد ولكن الكسب الحقيقى كان من نصيب الإخوان المسلمين ولذلك لم يكن فرح عبد الناصر بنجاح الزيارة كاملا . .

فلما تهيأ محمد نجيب لإكمال رحلته فى الوجه القبلى أصدر عبد الناصر أوامره للمديريات ورجال البوليس ، أن تكون الهتافات للجيش فقط !! وألا تظهر أى شعارات للإخوان المسلمين !!

وأن يمنع الإخوان المسلمون من الاحتشاد بمظهرهم التقليدى !!

ولكن برغم ذلك علت هتافات « الله أكبر ولله الحمد »[1] على غيرها ، وضاق عبد الناصر بذلك ، فانطلق فى صوت هادر « أنتم بغبغانات بتهتفوا مش فاهمين حاجة » ، وكان الأخ الكونستابل رمضان متولى موجوداً بملابسه المدنية فى هذا الحفل فانبرى‌ه‌رحمه الله‌من وسط الجموع ، يسفه قوله ويرده إلى حجمه قائلا : « إحنا بنقول ربنا أكبر منكم علشان تفوقوا ياجمال ! » كان تيار الإخوان الشعبى يزرع فى قلب عبد الناصر صنوفاً من الحقد دعته - حين ولى محمد نجيب الوزارة بعد على ماهر فى سبتمبر سنة (١٩٥٢) - إلى محاولة استقطاب أفراد من الجماعة فكان يخصهم بحديث ، ينتقد فيه قادتهم ويعرض نفسه كواحد منهم يبتغى الوفاق حتى لاتحدث كارثة بين الجماعة والحكومة ! كما كان منتظراً أن يحدث بعد قبول الباقورى للوزارة واستقالته من جماعة الإخوان !

وفى الوقت نفسه كان هناك انتقاد من الإخوان للحركة بسبب الحفلات الترفيهية التى كان يقوم بها الضابط وجيه أباظة فيما أسموه [قطار الرحمة] ، وكان حرياً بالإخوان أن يسخطوا لما كان فى هذه الحفلات من استعراض للراقصين والراقصات ينضح بالبعد عن الفضيلة ومقتضياتها ، وكان النقد يتوالى أيضاً على الإخوان من كل غيور على دينه باعتبارهم سدنة هذه الحركة !! ، وكان إغراق الشعب بهذا اللهو الفاجر الصادر عن « الحركة المباركة » يثير التقزز ، فشكر الله على نجاح الحركة لايتحقق بالمعاصى التى يستهلون بها عهدهم بعد طرد الملك المتهم بالفساد واللهو والفجور ! وتحدثت فى هذا الشأن إلى جمال سالم وجمال عبد

---

(١) يجيب إبراهيم الطحاوى عن سؤال وجهه إليه أحمد حمروش مؤلف كتاب « شهود ثورة يوليو » فى صفحة ١٦ عن موقف هذا التنظيم الشعبى الذى كان مكلفاً بالعمل فيه وأبرز أدواره فيقول كانت الجماهير تستقبل جمال عبد الناصر بالهتاف « الله أكبر ولله الحمد » فى المحطات وكان هذا دليلا على نفوذ الإخوان الذين كان التناقض قد بدأ يظهر بينهم وبين أعضاء الحركة ، ولذا حرصنا على أن نختار شعاراً آخر هو « الله أكبر والعزة لمصر » وهكذا بدأ التفكير فى إنشاء هيئة التحرير !!

الناصر فى مأدبة عشاء دعانا إليها المرشد فى منزله ، فكانت إجابة سالم « ياشيخ خلى الناس تنبسط » !!، وأومأ إلى المرشد بعدم متابعة الحديث وكأنه يقول : « فاقد الشيء لايعطيه » وكان الدم يغلى فى عروقى ، وحاول عبد الناصر تعليق الأمر فى برود فقال : « قطار الرحمة وقف وانتهت المهرجانات » !

حقاً لقد توقف غيث الرحمة ، وبعدت الشقة بينهم وبين الطريق السوى ...!

ولكن لم تكن هذه الاختلافات هى السبب الرئيسى لإنشاء هيئة التحرير ، وإنما كانت هى الإرهاصات ، التى أشارت إلى أن عبد الناصر يفكر أن تكون له شعبية بعيداً عن الإخوان المسلمين .

وفى شهر ديسمبر سنة (١٩٥٢) ، أرسل إلىّ عبد الناصر لمقابلته بكوبرى القبة فذهبت إلى هناك ، فأخبرنى أن إبراهيم الطحاوى لديه أفكار يريد أن يمحصها معى !! ، وأنه إذا جرى اتفاق حول هذه الأفكار ، فإنه يكون من المفيد أن نلتقى معه ومع قيادات الإخوان المسلمين فى هذا الشأن !

وحدثنى إبراهيم الطحاوى لأول مرة عن إنشاء هيئة التحرير ، وقدم لذلك بأن البلد فى حاجة إلى وحدة فكرية وسلوكية ، تكون قاعدة لهذا الشعب الذى مزقته الأحزاب بدعاويها الباطلة ، وأنه ليس هناك أنسب من قاعدة الإخوان المسلمين لتضم الشعب جميعه فى صعيد واحد ، تتحقق من ورائه وحدة الأمة المصرية !

يعنى أن تتكون هيئة يذوب فيها نشاط الإخوان وجميع نشاطات الأحزاب لإيجاد الأمة المصرية الموحدة ، المستمسكة بقيم الإسلام دون شعاراته التى ينادى بها الإخوان المسلمون ؛ حتى يتسنى للجميع الانضمام إليها ، وضماناً لتحقيق المضمون الإسلامى المطلوب ، فيمكن أن يعهد إلى أحد الإخوان برئاسة هذه الهيئة التى اختار لها اسم « هيئة التحرير » ؛ لتمثيل الواقع التحررى الذى دعا الجيش إليه بتحركه « الميمون » !

ثم أردف فى خبث : « وزيادة فى الضمان فإنى أرشحك لرئاسة هذه الهيئة ، والقيام على نشاطها ، ويوافقنى فى ذلك الريس ، (يعنى جمال عبد الناصر) ، الذى نعرض عليه هذا الأمر بعد اتفاقنا ! » .

فأجبته أن التفكير فى الشكل قبل المضمون أمر يثير التساؤل ، والحاجة إلى وحدة الأمة أمر مطلوب ، ولكن السؤال هو هل تحقق هذه الهيئة المقترحة شيئاً من هذه الوحدة ؟

فأجاب أن هناك دراسات من بعض أساتذة الجامعة حول هذا الأمر ، أدعوك للاستماع إليها فى نادى الجيش ، حتى تتعرف أكثر على جوانب الموضوع ، فذهبت فى الموعد المضروب مع المرحوم منير دله لنلقى بعضاً من أساتذة الجامعة الذين تحدثوا فى الحاجة الموضوعية التى تحققها هذه الهيئة ، ودارت تساؤلات كثيرة حذرة منهم ومنا انتهت إلى عرض الأمر على مرشد الإخوان ، الذى رأى أن هذه الهيئة لاتمثل فكراً جديداً ، وإنما تمثل تكتلا حكومياً جديداً يريد عبد الناصر ، أن يذيب فيه جماعة الإخوان المسلمين ، فى معرض اندفاعه إلى النفوذ والرئاسة فلا يبقى فى الأمة صوت سوى صوته .

واقترح جمال عبد الناصر أن يحضر فى منزل أحدنا ليناقش هذا الأمر معنا .

وفى نهاية ديسمبر سنة (١٩٥٢) ، تم لقاء بيننا وبينه فى منزل الأخ عبد القادر حلمى حضره كذلك من الإخوان منير دله وفريد عبد الخالق وصالح أبو رقيق ، وحسن عشماوى ، وحضر مع عبد الناصر كل من عبد الحكيم عامر ، وكمال حسين،وصلاح سالم ، وعبد اللطيف بغدادى ، وأنور السادات ، وأحمد أنور !

ودار حشد من الأحاديث حول هيئة التحرير وحول الانتخابات كان محوره جمال عبد الناصر وفريد عبد الخالق وصالح أبو رقيق ، وافتتح عبد الناصر حديثه عن هيئة التحرير ، وأبدى رغبته فى أن تتكون هيئة تنصهر داخلها جماعة الإخوان المسلمين ، فلا يعود لها شكلها المعروف ، وإنما تذوب بقيادتها فى الهيئة الجديدة لتكون تنظيما جديداً تدخله جميع الأحزاب بدون حساسيات ، تمنع حالياً انضمام أى منها إلى هيئة الإخوان المسلمين .

وأجابه الأخ صالح أبو رقيق قائلا : إن مثل هذه التنظيمات المفتعلة لن يكون لها من القوة الشعبية ماترجوه الثورة ، وقد جربها فى مصر من قبل صدقى باشا كانت عنواناً لفشل أحزاب الأقليات ، حين ترغب فى دعم موقفها الشعبى بتنظيم حكومى ، والسر فى هذا الفشل ، هو أن مثل هذه الأحزاب أو الهيئات التى تنشئها

الحكومة تستمد قوتها من مركز الحكم ، ولاتبنى على العقيدة والفكرة ، فيدخلها المنتفعون وأصحاب الملق والنفاق[1] .

وطلب عبد الناصر أن يتجاوب معه الإخوان بإرسال دعاة ينضمون إلى هذه الهيئة لينهضوا بعبء الدعوة فيها فقبل الإخوان ذلك ، وأفهموه أنه إذا فتحت لهم الهيئة الجديدة هذا المجال ، فلن يتأخروا عن الدعوة فيه ، على أن يظل لجماعة الإخوان كيانها الخاص ، الذى تنطلق منه دعوتهم إلى العالم كافة .

وبدا من عبد الناصر عدم الارتياح حتى بعد هذه الموافقة ، وحاول الأخ فريد عبد الخالق أن يجعل الحديث أكثر صراحة ووضوحاً ونفاذاً إلى أعماق المشكلة ، فقال : إنه لايغيب عن الإدراك أن الباعث على إنشاء هذه الهيئة هو عدم الاطمئنان إلى جانب الإخوان كحركة شعبية لها أهدافها ومراميها وتصوراتها الإسلامية المعروفة التى جانبت مسار الحكم حتى الآن ، وبدت مظاهره فى حذف الرقابة لجميع بيانات الجماعة وعدم نشرها فى الصحف ، فضلا عن مظاهر أخرى وصلت إلى الأجهزة الحاكمة فى المديريات وغيرها ، بمنع الإخوان من الظهور بلافتاتهم فى الأحفال العامة ، بالرغم من أنكم أنتم الذين طلبتم أولا من الإخوان إظهار التصاق الشعب بكم فى هذه الأحفال ، التى ماكان الإخوان ليشاركوا فيها إلا بإعلان أهدافهم التى بايعوا الله عليها .

---

(١) فى ص ١٦ من كتاب « قصة ثورة ٢٣ يوليو » تأليف أحمد حمروش يروى إبراهيم الطحاوى كيف تكونت هيئة التحرير فيقول إنه بدأت محاولات تكوين الهيئة بعد حل الأحزاب من بعض رجالها مثل على ماهر ومحمد صلاح الدين وفكرى أباظة واللواء محمد فتوح .. وبلغ عدد الذين اتصلنا بهم ووافقوا مبدئياً حوالى ثمانى سياسياً .. كما استعنا بعدد من الضباط الأحرار وغيرهم للعمل فى الأقاليم التى يوجد لهم فيها نفوذ عائلى ! ..

وهكذا بدأنا تشكيل مجالس هيئة التحرير وعملنا تنظيما أفقياً للقرى والأحياء ورأسياً للمهنيين والعمال ..، وكان محمد نجيب رئيس الهيئة وجمال عبد الناصر سكرتيرها العام وأنا سكرتيرها المساعد ..، وكنا فعلا خلال حركتنا نسلط الضوء على جمال عبد الناصر فى دعايتنا ، وفى أثناء أزمة مارس سنة ١٩٥٤ طلب جمال عبد الناصر منى الاتصال بالثمانين سياسياً مرة أخرى حيث إن مجلس الثورة قرر الاستقالة والتقدم فى الانتخابات كحزب خاص .. وكانت المفاجأة شديدة لى إذ قال محمد صلاح الدين الذى كان مرشحاً سكرتيراً عاماً لهيئة التحرير إنه سيدخل الانتخابات وفدياً ، وقال محمد فتوح « لماذا وضعتم الحراسة على سراج الدين ؟ » وقال فكرى أباظة أنا حرب وطنى ، وهكذا لم ينضم إلينا أحد منهم . .

فأجاب عبد الناصر فى خبث :

« أعملكم إيه ؟. ماأنتم عصاة !! » فأجابه الأخ فريد مستنكراً :

« عصاة كلمة كبيرة لها معناها ! فهل رأيتنا نقف موقفاً عدائياً من الأهداف الوطنية للثورة ، وهل مطالبتنا بنشر بياناتنا التى تطالب بالحياة النيابية ومطاردة الفساد والقيام بأحكام الدين يعتبر عصياناً ؟! »

فتراجع قائلا :

« ما أنتم كده بتحرجونى ، طالبين انتخابات حرة !!، يعنى عايزين النحاس باشا يرجع تانى ونعود للأوضاع نفسها ، أنا بأقولكم ادخلوا هيئة التحرير وتولوا أمرها وتصبح هى مسرح نشاطكم وأنت بترفضوا ، عايزين إيه أمال ؟ » .

فأجابه الأخ فريد فى صراحة :

ياجمال عليك أن تعلم أنه لابديل للحكم النيابى الذى أعلنت عند بدء الحركة أنك تهدف إلى تصحيحه لاإلغائه ، والشعب سيتمسك بك إن كنت جاداً فى التصحيح ، وسيتخلى عنك إذا أدرك أن رغبتك فى السلطة شغلتك عن تحقيق آماله ، أما هيئة التحرير فلا يمكن أن تصبح بديلا للحياة النيابية ، ولكن يمكنك أن تنشئها إذا أردت أن تقود التنظيم السياسى بواسطتها ، أما اندماج جماعة الإخوان المسلمين مع هيئة التحرير ، فهذا أشبه بالضبط بمن يضع زيتاً وماء فى زجاجة ويحاول مزجهما ببعض ، فلا يمكن إتمام هذا المزج ، ومن الأفضل للإسلام وللبلد ولك أن نظل فى معزل عن أجهزة الحكم التى تمارس بها أهدافك ، نصوبها إذا جنحت ونرشدها إذا استهدت ونؤيدها إذا صلحت ، وليس من هدف الإخوان المسلمين أن ننافسك فى الحكم فنحن لانبتغيه ولذلك لاأرى أى سبب للصدام بيننا وعدم تقبل النصيحة ، خاصة وقد قال لك مرشد الإخوان عند بدء الخلاف : « ياجمال عندما تشعر بضيق من الإخوان أبلغنى وأنا أسلم لك مفتاح المركز العام ، ونقفلها حتى لاتقع فتنة » .

وصمت جمال لحظات ثم تحدث كاشفاً عن دخيلة نفسه فقال : « اسمع يافريد ، أقولك اللى فى نفسى وأخلص ، أنا عندى فكرة مستولية علىّ ولاأعرف إذا كانت غلط أو صح ، إنما أنا عايز فى خلال ستين تلاتة أوصل إلى أنى أضغط

على زر ، البلد تتحرك زى ماأنا عايز وأضغط على زر ، البلد تقف ! » .

وعلق الأستاذ فريد على ذلك ضاحكاً وقال :

الإخوان المسلمون منذ سبعة وعشرين عاماً ، وهم يدعون إلى مبادىء الإسلام فتستجيب لهم جموع الأمة من منطلق الإيمان بالله وهدى كتابه ، ومع ذلك لايستطيع قائد هذه الدعوة التى أنشأها وهو حسن البنا ، يدعى أنه بلغ من سلطانه على الإخوان درجة يجمعهم فيها بالضغط على زر ، ويفرقهم بالضغط على آخر بدون وعى منهم !!

ثم استطرد : « أنت تفكر فى الشعب كما لو أنك ضابط فى معسكر ، ولكن مسار المجتمعات لايمكن أن يتم بهذه الصورة التى ترسمها ، وإنما فى جو من الحرية يسمح بازدهار القيم الصحيحة ، والمفاهيم السليمة التى يتحرك بها ولها ، فإذا كان تصورك فى علاقتك بالشعب هكذا ، فلا فائدة من نصيحتى أو نصيحة غيرى ، والتاريخ هو الحكم لك أو عليك » .

وانبرى قائد البوليس الحربى أحمد أنور يقول فى ملق ظاهر : « أصل البطل اليومين دول مشغول بأمور خارجية ، ولما (يفضى) للبلد حتشوفوا يعمل إيه !! » .

وانتهى الحديث حول هيئة التحرير وآمال عبد الناصر فيها ، وانصرف جمال عبد الناصر مع إخوانه ، ولم يمض على هذا اللقاء أكثر من سنة وثلاثة أشهر حتى اعترف عبد الناصر أنه ليست لديه ثقة فى هيئة التحرير[1] !!

---

(١) فى ص ١٧ من كتاب « شهود ثورة يوليو » لأحمد حمروش يروى إبراهيم الطحاوى أنه ذهب إلى جمال عبد الناصر فى مارس عام ١٩٥٤ أى بعد سنة واحدة وثلاثة أشهر من هذا اللقاء الذى كان فى نهاية ديسمبر سنة ١٩٥٢ كما أسلفنا وشكا له من مسلك السياسيين القدامى محمد صلاح الدين ومحمد فؤاد وفكرى أباظة حين أعلنوا للطحاوى أنه إذا حدثت انتخابات فسيتقدمون بصفتهم الحزبية لابصفتهم أعضاء فى هيئة التحرير .. فقال عبد الناصر :
« أنا ليست لى ثقة فى هيئة التحرير !! » .

ولكن .. دلت وقائع التاريخ بعدها أن عبد الناصر كان يهدف عندما أطاح بكافة الأحزاب والتجمعات فى مصر ، إلى تحقيق حلمه بتحريك البلد ، بأن يضغط على زر ، ومن أجل ذلك أقام التنظيم السياسى المفروض بقوة السلطة ، الذى تمثل فى هيئة التحرير التى استخدمها فى تسيير المظاهرات لحسابه خلال أزمة مارس[1] . وبعد عودته من مؤتمر باندونج[2] ، وفى إحراق المركز العام للإخوان المسلمين بعد حادث المنشية المصطنع[3] .

وأخيـراً ..

نتوقف هنا لحظة بعد استعراض « إنجازات » هيئة التحرير ، من واقع ألسنة قادتها بحرق المركز العام للإخوان المسلمين ، ونهب مافيه ! وتزييف إرادة الشعب فى مظاهرات مارس المصطنعة ، التى كلفت الدولة (٢٠٠٠) جنيه فقط ! كما يقول الطحاوى والتى واجهت ثورة الأمة التى نادت « إلى السجن ياجمال ، إلى السجن ياصلاح » فأبدلها إبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة بمظاهرة أخرى ، حملت جمال عبد الناصر على الأكتاف ، حتى قال عنه جمال : « أنا كفاية على إبراهيم الطحاوى أحكم به مصر !! » .

---

(١) يروى إبراهيم الطحاوى الذى كان يرأس هيئة التحرير مع أحمد طعيمة فى ص ١٧ من كتاب « شهودة ثورة يوليو » لأحمد حمروش قوله إن حسين الشافعى حضر إليه خلال أزمة مارس سنة ١٩٥٤ وقال له إن مجلس الثورة قرر الانسحاب والعودة إلى الثكنات ! فاعترضت على ذلك قائلا إن الانسحاب معناه دخول السجن وقررت المقاومة فى وقت كانت الجماهير تهتف قائلة « لاثورة بلا نجيب – إلى السجن ياجمال .. إلى السجن ياصلاح » ! ثم يستطرد فيقول : « إن صاوى أحمد صاوى جاءه واتفق معه على الإضراب العام لوسائل المواصلات حيث إن العمال كانوا حريصين على بقاء قانون العمل الذى صدر بمنع فصلهم تعسفياً !! .. » ثم يستطرد فيقول : « وبدأ تنفيذ الخطة التى تكلفت ٢٠٠٠ جنيه فقط وزعت فى الأقاليم بينما نشرت مجلة الجمهور المصرى أن هذه الحركة صرف عليها ٥ ملايين جنيه !!.. ونجحت الاعتصامات والإضراب ووقف البوليس موقفاً حيادياً أنجح الحركة ، وكنت خلال ذلك أتحرك « بالميكروفون » أوجه العمال وانتهى الأمر إلى الحد الذى حمل فيه الناس جمال عبد الناصر على الأكتاف ، وقال جمال عبد الناصر وقتها « أنا كفاية على إبراهيم الطحاوى أحكم به مصر !! » .

(٢) فى كتاب مذكرات بغدادى فى الجزء الأول يروى كاتبها فى ص ٢٢٢ أنه يوم عودة عبدالناصر من باندونج أصدر جمال سالم بصفته رئيساً للوزراء بالنيابة أمراً بترتيبات استقبال عبد الناصر عند وصوله . ولكن هيئة التحرير والمسئولين بها إبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة لم يلتفتا إلى أوامره واتخذا ترتيبات أخرى مخالفة لتلك الأوامر فقد كان جمال سالم يرى أن يكون استقبال جمال عبد الناصر الشعبى نابعاً من الجمهور نفسه دون تدخل من الأجهزة الرسمية للدولة ، ولكن المسئولين عن هيئة التحرير قاموا بالعمل على نقل العمال إلى مناطق أخرى متعددة بغرض التجمع بها وعلى طول الطريق الذى سيمر به جمال عبد الناصر !! ..» .

(٣) فى ص ١٩ من كتاب « شهود ثورة يوليو » بقلم أحمد حمروش يقول إبراهيم الطحاوى : إنه بعد أن ضرب محمود عبد اللطيف ضربته وأطلق ٨ رصاصات على جمال عبد الناصر أحرق رجال هيئة التحرير المركز العام للإخوان المسلمين واستولوا على مقارهم !!.

نتوقف لنتساءل :

ماذا كان جزاء صناع هذا الزيف الشعبى ؟

يقول إبراهيم الطحاوى إنه انتظر جزاءه بعد نجاحه فى إعادة عبد الناصر إلى كرسى الحكم ، انتظر جزاء سنمار ، لأن الثورة كما يقول : تأكل أبناءها[1] فقد رفع جمال عبد الناصر يده من مساعدة هيئة التحرير ، ويقول أحمد طعيمة عن دوره فى اعتصام رؤساء نقابات العمال ، بأنه لم يكن هناك إملاء منه ، ولكن فقط إيحاء[2] !!

أما ما فعله عبد الناصر به لقاء هذه الحركة فيجيب عنه طعيمة فيقول : « حاربنى منذ اليوم التالى لنجاح الحركة » ، فقد عرض عليه منصب الوزارة ، ولكنه رفض هذا العرض حتى لايفهم العمال أنه أخذ مكافأة على عمله فى مظاهرات مارس ، ولكن عبد الناصر فهم العكس ، وهو أنه يريد أن يظل فى هيئة التحرير ، ليحل محله ويصبح رئيس الدولة ، حتى إن عبد الناصر[3] أطلق عليه اسم « الرئيس أحمد طعيمة » !!، ويزيد الأمر وضوحاً أن عبد الناصر عندما أنشأ الاتحاد القومى – التجربة الثانية الفاشلة بعد هيئة التحرير — تركه والطحاوى دون مناصب محتجاً عليهما ، بأنه لايريد أن ينقل إلى الاتحاد القومى ماعلق[4] بهيئة التحرير !! .

ولايفوتنا هنا أن نذكر أن إبراهيم[5] الطحاوى وأحمد طعيمة[6] ، قررا أنهما كانا من الإخوان المسلمين !! وأن أحمد طعيمة ظل حتى سنة (١٩٤٩) فى تشكيل الإخوان السرى !! ، وبرغم ذلك لم تمنعهما لمسة وفاء لهذه الجماعة من إحراق ونهب وتدمير دارها !!

---

(١) ص ١٨ من كتاب « شهود ثورة يوليو » لأحمد حمروش .
(٢) ص ٣٠٤ من كتاب عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ دراسة الدكتور عبد العظيم رمضان .
(٣) ص ٣٠٥ كتاب الدكتور عبد العظيم رمضان عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ .
(٤) ص ٣٠٥ كتاب الدكتور عبد العظيم رمضان عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ .
(٥) ص ١٦ كتاب « شهود ثورة يوليو » لأحمد حمروش .
(٦) ص ٣٠٥ كتاب الدكتور عبد العظيم رمضان عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ .

ولا ندعى أن طعيمة والطحاوى كانا أوفياء لعبد الناصر فى محاولتهما تزييف إرادة الشعب فى مارس عام (١٩٥٤) ، وإنما كان المحرك الرئيسى لسلوكهما هو ماقاله الطحاوى لحسين الشافعى إن قرار مجلس الثورة بالانسحاب من السلطة معناه دخوله السجن[1] !!

ونقول فى تفسير سلوك عبد الناصر حيالهما : إن الزيف الذى أنشأ به عبد الناصر هيلمانه أمام الأمة لم يدع له مجالا للثقة فى أحد ممن حوله ، فقد ظن أن البغدادى ، وصلاح سالم ، وزكريا محيى الدين وجمال سالم يصارعونه السلطة فضلا عن عبد الحكيم عامر كما سنعرض له فيما بعد بمشيئة الله .

وكذلك الشأن مع الطحاوى وطعيمة ، فلم يسلم كلاهما من اتهامه بأنهما ينازعانه رئاسة الدولة !!

كان عبد الناصر يظن أن هذه الأمة من الغفلة بحيث يمكن أن يرأسها كل مخادع !

وكان يظن أيضاً أن أصحابه من الخيانة بحيث أضحى منصبه هدفاً سهلا لكل طامع !

وكان يظن - أخيراً - أنه هو نفسه من الهوان بحيث يسهل على كل واحد أن يقذف به خارج الحكم ! كان يشك فى كل من حوله حتى السادات ، بل إن شكه هذا قد انسحب على نفسه أيضاً وعلى أصالة وضعه !

وهكذا نستطيع أن نقول : إن هيئة التحرير نشأت لتسقط لافتات الإخوان المسلمين ، وانتهى الحقد بقادتها إلى إحراق المركز العام .

ولكن ..
خنقتهم سحب الدخان !

---

(١) كتاب « شهود ثورة يوليو » ص ١٧ تأليف أحمد حمروش .

الحرية في ركب العبيد



في (٢٠ مارس سنة ١٩٥٤) قام عبد الناصر بتفجير ست عبوات ناسفة في الجامعة والسكة الحديد وغيرها ، واعترف أمام كمال حسين وحسن إبراهيم والبغدادي ، أنه قام بهذه الحوادث لإشعار الناس بالبلبلة وعدم الطمأنينة ، فيلجأ إليه الشعب حينئذ لحمايته ! ويكف عن المطالبة بالحكم النيابي !

« من مذكرات بغدادي »

مقدمـــة :

إن فكرة الحكم النيابي بمفهومها السليم ، وبما فيها من الحرية والشورى التي تم اتفاق الإخوان عليها مع عبد الناصر ، قبل قيام الحركة بأيام ، اتضح منذ أول اجتماع عقده مجلس الثورة بعد (٢٣) يوليو أنها لم تكن واردة في أذهان قادة الحركة على الإطلاق حتى لقد عرض وقتئذ اقتراح للاتفاق على نظام الحكم وهل يكون حكماً استبدادياً بالمفهوم الدستوري ، (ديكتاتورياً) بالمفهوم الدارج ، أو حكماً نيابياً ؟

ولدى أخذ الأصوات وقف الأعضاء جميعاً إلى جانب النظام الاستبدادي !! ووقف جمال عبد الناصر وحده إلى جانب الرأي الآخر !

فلما أعيد أخذ الأصوات مرة أخرى تكرر الوضع نفسه ! حينذاك غادر عبد الناصر المجلس معلنا استقالته من جميع مناصبه !! وذهب إلى منزله !

وأسقط في يد الجميع !

ولكنهم ذهبوا إليه على الفور نازلين عند رأيه ، واتفقوا على إجراء انتخابات نيابية بعد ستة أشهر على أن يطلب من الأحزاب تطهير نفسها بشروط وضعت فى هذا الشأن .

فهل كان عبد الناصر راغبا فى الحكم النيابى ؟

المسألة كلها-فى رأى السادات - لم تكن إلا مناورة من جانب عبد الناصر يهدف فيها إلى إثبات قدرته[1] على اتخاذ القرار .

ولم تكن فى رأى بغدادى سوى مناورة أيضاً ليحكم من وراء ستار[2] مدنى يتمثل فى حزب الوفد أو جمعية الإخوان المسلمين !!

هذا بالنسبة لمفهوم الحرية لدى القادة الجدد .

أما بالنسبة للقرارات التى كانت تصدر منهم ، فكانت صدى للصراع بينهم وبين كل صاحب سلطان أو نفوذ - يظهر ظله فى البلد - يرفض أن يخضع لقهرهم !

حتى على ماهر ، أول رئيس وزارة عينوها للحكم وحملت أعباءه ، يظهر الصراع معه فى أول قرار يصدره مجلس الثورة ، بشأن الحياة النيابية .

وكان ذلك حين هاجم المجلس على ماهر ، فى بيان أصدره فى أول أيام وزارته يشرح فيه مثالب نظام الحكم السابق وأخطاء الأحزاب ، إلا أنه لم يحدد موعداً للانتخابات المنتظرة .

فماذا فعل مجلس الثورة الذى كان يرى منذ أيام أن النظام الأمثل لهذا البلد هو الحكم الاستبدادى ؟

لقد أصدر مجلس الثورة أمراً بوقف مطابع الصحف ؛ لكى تصدر بياناً من مجلس الثورة بأن الموعد المتفق عليه لإجراء الانتخابات هو (٢ فبراير سنة ١٩٥٣) م . واعتبروا ذلك صفعة[3] سياسية لعلى ماهر !!

---

(١) ص ١٥٨ البحث عن الذات .

(٢) ص ٧٢ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

(٣) البحث عن الذات ص ١٦٠ .

ولهذا يبدو أن فهم الضباط للعمل السياسى والقرار الذى يخدمه ، كان خالياً من الجوهر والمضمون ، فإبراز عضلات مجلس الثورة - كما سمى وقتئذ - بهذه الصورة لايعتبر سياسة ، لأن تحديد وقت إجراء الانتخابات ، إذا لم يكن مؤكداً فإنه يضر بموقف الحركة ، فإذا أظهرت الأحداث بعد ذلك أن الانتخابات فعلا لم تتم بعد هذه الأشهر ، وإنما تمت انتخابات مزيفة بعد أربع سنوات !! أدركنا أن السياسة ليست لعباً على حبال السيرك ، وإنما قرار مدروس يتحرك به الساسة لمصلحة مقطوع بها ، أما الإعلان عن الحكم النيابى بعد ستة أشهر لمجرد الرغبة فى صفع على ماهر ، فليس سياسة على الإطلاق وإنما لعب بثقة الشعب ، مآله الفضيحة والانكشاف ! ويكون الخاسر ، هو الذى يفضح نفسه بإظهار جبروت أجوف ، وفضلا عن هذا العجز فى تنفيذ القرارات ، فإن مظهر الاضطراب الذى أشارت إليه هذه الحال له أثره البالغ على صاحب القرار نفسه ، وعلى الشعب الذى يستقبل أول عهده مع الحكام الجدد ، بهذه الهزة فى الثقة بقراراته .

فأين وقعت إذن تلك الصفعة التى كالوها لعلى ماهر ؟

لقد وقعت على رأس هذا الشعب المسكين الذى ظن أن هؤلاء القادة صنف آخر من الحكام .

وكان هذا هو السمت الغالب فى أكثر القرارات المصيرية المتعلقة بهذا الشعب . يبعثها الصراع مع أى سلطة لإظهار القهر ، قبل أن تقرره مصلحة منظورة للوطن .

وحين نتحدث عن صراع السلطة هذا ، نرى أن عبد الناصر قد شعر بمنافسة جميع أعضاء مجلس الثورة له . حتى السادات[١] ، وصلاح سالم[٢] ،وزكريا

---

(١) كان ذلك فى أول اجتماع لمجلس قيادة الثورة حين أخذ الرأى على الطريقة التى تحكم بها مصر فكان رأى السادات أن تحكم مصر بالديكتاتورية !! من غير برلمان ..، وكان رأى جمال عبد الناصر أن تحكم مصر بالنظام النيابى البرلمانى !! ولما تحدث السادات ملخصاً كلام الأعضاء ومبدياً وجهة نظره التى ألمحنا إليها ..، وقف عبد الناصر محتداً وقاطعه بحدة وعنف قائلا : « أنت قاعد تلخص كلام الأعضاء وتتكلم كلام لامعنى له ، وتتصرف كأنك رئيس مجلس قيادة الثورة .. ماهذا الذى تفعله ؟ » .

وأجاب السادت مندهشاً « أنا لا رئيس مجلس قيادة ثورة ولاشىء من هذا القبيل .. ياجمال أنا آسف ! . » (ص ١٥٨ البحث عن الذات) .

(٢) تحت عنوان « اقتراح باعتقال صلاح سالم » كتب عبد اللطيف بغدادى فى مذكراته فى الجزء الأول ص ٣٥٠ أن جمال =

محيى الدين[1] ،فضلا عن محور جمال سالم[2] وبغدادى، - كما كان يسميه جمال عبد الناصر - وعامر[3] . فقد كان يعتقد أن كل من حوله يحاول أخذ السلطة من يده . ولذا اتسمت قراراته نحوهم فى أغلب الأحيان بصبيانية ، تركت بصماتها على مصلحة الوطن .

وكان صراع عبد الناصر مع محمد نجيب أخطر الصراعات وأعمقها أثراً فى سياسة عبد الناصر ، حيال الحكم النيابى الصحيح .

وحين نعرض لهذا الصراع ينبغى أن نعرف كيف بدأ ، ثم نستعرض صوره ، ثم أثره على نظام الحكم وآمال الشعب فى الحرية .

= عبد الناصر كان يشعر بانعزاله عن القيادة وأنه لاتصله أية معلومات عن تحركات القوات أو خطة الدفاع وأن صلاح سالم قد أصبح وكأنه المسئول واقتراحاته هى التى تنفذ !! وأنه أقنع عبد الحكيم عامر بالتسليم ووقف القتال وأنه أصبح مسيطراً عليه !! وأن صلاح هو الذى أصبح يدير البلد ! . .

(١) يتحدث حسن إبراهيم عضو مجلس الثورة فى كتاب الصامتون يتكلمون ص ١٤ الطبعة السابعة فيقول إن عبد الناصر كان يحب الرئاسة ويدلل على ذلك بأنه فى يوم ٢٢ يوليو قبل قيام الثورة بساعات كنا مجتمعين وكتبنا خطة التحركات والعمليات ، وحضر زكريا محيى الدين وأعطاه عبد الناصر الورقة ليقرأها ويطلع عليها بصفته المسئول عن التحركات وقرأها زكريا وقال : « كويس على بركة الله .. » ثم وضع الورقة وانصرف ، وهنا التفت إلينا عبد الناصر وقال مستنكراً تصرف زكريا « عايز يبقى رئيس وإلا إيه .. » .

(٢) فى يونيو سنة ١٩٥٥ كانت المناقشات بين أعضاء مجلس الثورة تدور فى عامتها حول نظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال فى يناير سنة ١٩٥٦ ، والتقى صلاح سالم بجمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر فى منزل الأخير وسأل صلاح سالم عن وضع البغدادى وجمال سالم بعد انتهاء فترة الانتقال فلم يجد جواباً من عبد الناصر أو عبد الحكيم فاقترح أن يتولى جمال سالم رئاسة مجلس الإنتاج والبغدادى رئاسة مجلس الخدمات العامة حتى يتم ابعادهما عن السلطة !!، ولكن جمال عبد الناصر اعترض قائلا : « إنك تريد بهذا الاقتراح أن يصبح هناك ثلاثة رؤساء وزارات !! » وأنه يحاول إماتة لجنة التخطيط حتى لايحصل داخلها محور جمال سالم والبغدادى !!

(٣) يتحدث حسن إبراهيم عضو مجلس الثورة عن مقابلته لعبد الحكيم كما وردت فى ص ٢٠٤ من مذكرات بغدادى الجزء الثانى ، فيقول إنه فى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ (بعد الانفصال عن سوريا) تقابل مع عبد الحكيم الذى شرح له أن جمال يحاول تركيز السلطات فى مجلس الرياسة حتى تنقل إليه فيما بعد السلطة كرئيس جمهورية بعد إعادة التنظيم فى يوليو سنة ١٩٦٣ لأنه لن يكون هناك مجلس رئاسة بعد هذا التاريخ ، وذكر عامر أن جمال يحاول التخلص منه وأنه بنى ذلك على أن يتم هذا التخلص على مراحل وأن عامر قد أرسل خطاباً إلى جمال عبر فيه عن رأيه فى الأوضاع السياسية فى البلاد وأن حسن قد اطلع على صورة هذا الخطاب الذى تحدث فيه عامر عن الديمقراطية ووجوب العمل على تحقيقها !! وكذلك تحقيق حرية الصحافة !! .

بداية ظهـور الصـراع :

ظهر الخلاف بين عبد الناصر ومحمد نجيب لدى التنافس بينهما على زيارة قبر الإمام الشهيد حسن البنا فى (١٢ فبراير سنة ١٩٥٤) !!

ولعل القارىء يعجب إذا علم أننا كنا فى هذا الوقت داخل السجن الحربى متهمين بثلاث عشرة تهمة ، أقصاها الاتصال بالإنجليز بدون معرفة رجال الحكم ، وأدناها محاولة قلب نظام الحكم !

ففى هذا اليوم الذى ظهر فيه هذا الخلاف بين محمد نجيب وعبد الناصر ، كان قرار حل الجماعة قائماً ودار الإخوان مغلقة ، وكنا فى السجن الحربى حينذاك مع المرشد نحواً من أربعمائة من الإخوان ، وذلك بخلاف المعتقلين بالسجون الأخرى .

ويبدو أن محمد نجيب عندما علم برغبة عبد الناصر فى هذه « المجاملة » التى كان المقصود بها فى الحقيقة إحداث شرخ فى كيان الجماعة ، ظن أن جمال أراد أن يكسب لنفسه شعبية لدى الإخوان المسلمين ، ينفرد بها دونه فعزم كذلك على الذهاب إلى قبر الشهيد لُيشاركه هذه الشعبية .

وغضب عبد الناصر غضباً شديداً ، لأنه أراد أن يستغل وحده دعاية الذهاب إلى قبر الراحل الشهيد ! فاستدعى إسماعيل فريد ياور محمد نجيب[١] وسب ، محمد نجيب ولعنه أمامه ، وطلب منه أن يبلغ ذلك إلى محمد نجيب نفسه محذراً إياه من الذهاب إلى مقبرة الشهيد ، وإلا فإن العاقبة ستكون وخيمة[٢] !!

---

(١) ص ٩٣ مذكرات بغدادى جزء ١ .

(٢) ربما تجدر الإشارة إلى واقعة جمال عبد الناصر ومحمد نجيب إلى الحفل المزعوم بذكرى وفاة الإمام حسن البنا فى السنة السابقة لهذا الخلاف ، وماحقيقة هذه الأحفال عند الإخوان المسلمين ، إذ أننا لانحتفل بذكرى وفاة أحد ، وإنما هذا تقليد جرى عليه عرف المجتمع – الذى كنا نحاول تصحيح أعرافه ولذلك – ضحكت وأنا فى السجن وتساءلت عن سر هذه « المجاملة » لجماعة صدر قرار حلها من « المجامل » نفسه فى وقت كان فيه المرشد والعديد من الإخوان داخل السجن الحربى ! وعادت بى الذاكرة إلى سنة ١٩٥٣ أى قبل ذلك التاريخ بعام واحد وفى ذات المناسبة حين اتصل بى جمال عبد الناصر – وكنا خارج السجن – وأبلغنى أنه وبعض رفاقه من مجلس الثورة سيحضرون هذا الحفل . فضحكت . وقلت له : ألست من الإخوان ؟ فكيف لايعرف أننا كمسلمين لانصنع أحفالا فى هذه المناسبات !! وظن أنى أراوغه أو أنه أخطأ حساب يوم الذكرى ! فلما رأيته مصراً على الحضور استشرت المرشد الذى رأى أن يستقبله فى الدرس العادى للإخوان فى دارهم وله أن يتحدث بما شاء عن ذكرى الإمام الشهيد وصنعت هذه الحادثة أزمة بنى وبينه .. لقد حضر الفارسان المتنازعان على « مجاملة » الشعب !. ولم يستطع جمال أن ينفرد بالحفاوة التى كان ينتظرها .. الأمر الذى ترك فى نفسه أثرا بالغ السوء نحوى ونحو الإخوان المسلمين !! .

ولذا ، فعندما سمعنا ونحن فى السجن الحربى فى فبراير سنة (١٩٥٤) ، بذهاب عبد الناصر إلى قبر الإمام الشهيد ، أدركت أن وراء ذهابه إلى القبر محاولة جديدة منه لتقسيم الإخوان إلى فريقين ، فريق راض عنه وفريق آخر غاضب عليه لأنهم - كما كان يقول عنهم دائماً - عُصاة ! ويزعم أنه ليس معارضاً للجماعة ذاتها وإنما هو يعارض أصحاب الأفكار المنحرفة فيها - العصاة - !! .

وطبعاً كانت هذه محاولة فاشلة آتت عكس ثمارها تماماً داخل صفوف الإخوان فى هذا الوقت ، ولكن ينبغى ألا ننسى أنه فى هذا التاريخ أو قبله بقليل ، أى فى (١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٣) ، كان مجلس الثورة قد أصدر قراره بضرب الإخوان المسلمين بعضهم ببعض والإيقاع فيما بينهم[١] .

كان عبد الناصر يأمل فى تقريب المرحوم الأستاذ عبد القادر عودة إليه ، ومعه الأستاذ عمر التلمسانى ، جرياً على السياسة التى قررها مجلس الثورة ! ولذا أبقاهما خارج المعتقل ، ولم يقبض عليهما إلا بعد مظاهرة عابدين فى (٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤) فى حين كان المرشد ومن معه من الإخوان داخل المعتقلات .

لقد كان يزج بالإخوان فى السجون ! وتصدر البيانات الزائفة زاعمة اتفاق مرشد الإخوان مع الإنجليز من وراء ظهر الحكومة ، وتهماً أخرى خطيرة نتناولها بالحديث إن شاء الله ، عندما نعرض للمعاهدة التى أبرمها عبد الناصر مع الإنجليز وعارضتها جماعة الإخوان المسلمين ، فكانت السبب المباشر لاعتقالنا فى يناير سنة (١٩٥٤) ، حين ألصقت بنا هذه التهم لنخرج بعدها فى (٢٥) مارس بدون محاكمة ، ويزور عبد الناصر المرشد فى منزله ، وينشر ذلك فى الصحف مهنئاً إياه بالخروج بصفته وباسم أعضاء مجلس الثورة لرد اعتبار الإخوان !

وهكذا تصبح حرية الناس وأعراضهم ألعوبة فى أيدى القادة الشرفاء !

وغنى عن البيان أن ذلك كان مع صدور قرارات (٢٥) مارس بعودة الحياة النيابية وانتخاب جمعية تأسيسية لها سلطة السيادة كاملة ، وحل مجلس قيادة الثورة وتسليم البلاد لممثلى الأمة الشرعيين ، وانتخاب رئيس الجمهورية من أعضاء الجمعية التأسيسية بمجرد انعقادها .

(١) ص ٨٨ مذكرات بغدادى الجزء الأول يروى فيها كيف استقر رأى المجلس على محاولة إيقاع الفتنة داخل صفوف الإخوان بدلا من الظهور بالعداء نحوهم !! .

وكان عبد الناصر هو نفسه الذى اقترح هذه القرارات !!

وقد تعجب لصدور هذا الاقتراح من عبد الناصر .

قتل الإخوان .. وحوادث النسف الستة !!

ولكن تزول دهشتك عندما تعلم أنه فى جلسة مجلس الثورة المنعقد قبل هذا التاريخ بأيام قلائل أى فى الرابع من مارس سنة (١٩٥٤) ، كان يخطط لتصفية زعماء الإخوان ، وكان خروجهم هو أفضل وسيلة لذلك ، فاقترح حل المجلس ، وأن يعمل كل فرد من أعضائه على تكوين فريق Team مكون من عشرة أفراد[١] مهمته التخلص من العناصر الرجعية ، من الذين يناهضون الثورة وعلى رأسهم الإخوان المسلمون !

وإذن فقد فكر عبد الناصر فى التصفية الدموية للإخوان ، ولم يجد حرجاً فى تقديم اقتراحه هذا لأعضاء المجلس ، فإذا حاز أغلب الأصوات نفذه ، وإذا جرى غير ذلك نفذه أيضاً بمفرده ، كما جرى قبل الحركة بمحاولة قتل سرى عامر ، بدون علم أصحابه[٢] أيضاً . وكما قرر أيضاً تنفيذ قتل محمد نجيب فى (٢٣) مارس وأنه سيقوم بعمل الترتيبات اللازمة لهذا الأمر ، كما ورد ذكر ذلك فى جلسة مجلس الثورة المنعقد[٣] فى (٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤) .

وهكذا كان عبد الناصر يصارع خصومه فى الرأى قبل وبعد تولى الحكم ، ولكن مايزيدنا إدراكاً للمستوى الذى هبط إليه عبد الناصر فى رؤيته لحريات الناس من ذل عبوديته للحكم الديكتاتورى ، أن نشهده يحاول إيهام أعضاء المؤتمر المشترك من مجلس الثورة وأعضاء الوزارة فى (٢٠ مارس سنة ١٩٥٤) ، بوقوع ستة انفجارات[٤] نسف فى مبنى السكة الحديد ، وفى الجامعة ، وفى محل جروبى ، فى وقت واحد ، ويقول : إن ذلك إنما جرى بسبب سياسة اللين فى موقف الحكومة وإن خطوة العودة إلى الحكم النيابى لاتصلح فى هذا الوقت !!

---

(١) ص ١١٩ مذكرات البغدادى الجزء الأول .
(٢) ص ١٤ مذكرات بغدادى الجزء الأول .
(٣) ص ١٤٤ مذكرات بغدادى الجزء الأول .
(٤) ص ٩٨ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

والحقيقة الجديرة بالتسجيل هنا ، أن هذه الحوادث قد وقعت فعلا كما رواها عبد الناصر مستهجناً ، ولكنك تعجب حين تعلم أن عبد الناصر نفسه هو الذى قام[1] بها ، بل اعترف بذلك فى اليوم التالى لكل من عبد اللطيف بغدادى ، وحسن إبراهيم ، وكمال حسين !! وعزا السبب فى قيامه بهذه الحوادث إلى أنه « كان يرغب فى إثارة البلبلة فى نفوس الناس ، ويجعلها تشعر بعدم الطمأنينة ، حتى يتذكروا الماضى أيام نسف دور السينما ،، ويشعروا أنهم فى حاجة إلى من يحميهم !! »

أى واقع مر يعنيه هذا السلوك؟!

حقاً كان الشعب فى حاجة إلى من يحميه ، ولكن من براثن عبد الناصر الذى لم يتورع عن القيام بهذه الانفجارات ، لرغبته الشريرة فى إشعار الناس بالبلبلة وإيهام الشعب بعدم الطمأنينة ، ليلجأ إليه لحمايته ، من نظام الحكم النيابى !

إن الكلمات لتعجز عن وصف هذا الحاكم بما يستحقه ، إنها ليست فقط خيانة أمانة هذا الشعب بترويعه ، وهو الموكول بحفظ أمنه !

وليست فقط خيانة الحقيقة بتزييفها أمام الشعب وأمام المجتمعين معه فى المؤتمر المشترك ، ليصل إلى هدفه من إحكام قبضته على حريات الناس وإذلالهم ، وإنما هى طبيعة هذه النفس التى تربعت على عرش مصر ، فعبثت بكل قيمه ومقدراته ، بماذا توصف ؟

ولاتقع تبعات هذا الإثم على عبد الناصر وحده ، ولكن تقع أيضاً على هؤلاء الذين شاركوه الحكم ، وقبلوا أن يضعوا يدهم فى يده ، بعد أن تبين لهم باعترافه الصريح لون المنهج الذى يحكم به بلده ، ويصل به إلى أهدافه ، فلا يجد مانعاً من تخريب بلده ، ليجد الحجة أمام خصومه الذين يطلبون إطلاق الحرية للشعب !!

---

(١) ص ١٤٦ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

لاشك أنها أسوأ صفحات مصر فى الداخل والخارج ، بل أسوأ عهودها على الإطلاق ، فقد تسلم رجال الثورة البلد من فاروق أحسن بكثير من حالها الذى وصلت إليه وقتئذ ، ولقد وجد الملك فؤاد يوماً من يقول له فى مجلس النواب : « إنى سأحطم بقلمى أكبر رأس فى هذا البلد » فى حين لم يقبل عبد الناصر من شريكه فى الجهاد ورفيقه فى مجلس الثورة ، أن يقول له اتق الله فحبسه ثلاثة أشهر بدون محاكمة ، وأفرج عنه (مشكوراً) بعد وفاة زوجه[1] . وكان السودان جزءاً لا يتجزأ من مصر ، فقطع عنه بعد أن رأى شعب السودان أن حكام مصر يشترونهم بالمال ليضمنوا تأييدهم[2] .

وكان الجيش الإنجليزى يرابط فى معسكراته فحسب فى منطقة القنال غرب . فأصبح للصهاينة كل منطقة سيناء ، بترولها وثرواتها يستغلونها كيف شاءوا .

إن هذه الأيدى كلها التى ولغت فى دماء مصر يجب أن تقطع !

ولكن .

مازلنا للأسف ، حتى بعد هذه الاعترافات نعظم من شاركوا عبد الناصر الحكم ونعذر من يعترف بمسئوليته عن هذه الجرائم ، وكأنهم أبطال هبطوا من السماء فى مهمة لاتعدو البكاء على الشعب المسكين ، الذى خانه قائدهم ! وأصبحنا للأسف نكتفى منهم بالبكاء والعويل معنا على ضياع المال والرجال والعتاد ، وذل الهزيمة أمام إسرائيل ، فى حربين متتاليتين . إن آثار السياط التى لاتزال على ظهور الإخوان حتى اليوم من جراء تعذيب الحكام « الشرفاء » ، الذين مازالوا يعيشون بيننا ، أمثال على صبرى ، وصلاح الدسوقى الشتشاوى ، وشمس بدران الذى رشحه عبد الناصر لولاية الجمهورية من بعده ، إنما هى معالم خزى هذا العهد تدعونا إلى الرفض ، رفض كل من شارك فى هذا الإذلال ، أو حتى أقره ورضى بالبقاء فى الحكم فى أثناء مقارفته .

(١) ص ١٤١ من كتاب الصامتون يتكلمون .
(٢) ص ٢٧٩ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

عصـــابة !!

ولهذا نقول : إن عبد الناصر وبغدادى صدقا إذ وصفا الحكم بحكم العصابات ، فكلاهما شارك فى الإثم وكلاهما مسئول عن جناية صاحبه ، ولايظن القارىء أنى بهذا متجن على أى منهما ، فقد ورد هذا الوصف حقاً على لسان عبد الناصر نفسه فى صراعه مع عبد الحكيم ، حين بدا للسادات وعبد الناصر ، أنه يحاول أن يوسع رقعة سلطانه ! فتراكمت السلطات فى يده حتى أصبح آخر الأمر[1] المتحكم فى مصير الناس . ويستطرد السادات فى هذا الشأن فيقول : إنه ذهب لزيارة عبد الناصر فى فبراير سنة (١٩٦٧) ، فوجده محزوناً ، فلما سأله عن السبب أجابه « ياأنور البلد تحكمها عصابة ! »[2] وطبعاً كان يعنى بالعصابة عبد الحكيم عامر وأعوانه ! ، ولسنا بصدد البحث عن رئيس العصابة أهو عبدالناصر أم عبد الحكيم ؟ ولاشك أن كليهما كان يمارس هذا الحكم كل فيما يدخل تحت سلطانه ، عبد الحكيم عن طريق لجنة الإقطاع والتعلل بالثورة المضادة. وعبد الناصر يسلب مابقى من حقوق هذا الشعب المسكين .

وفى شهر نوفمبر (١٩٥٧) ، أى قبل عشر سنوات من تصريح عبد الناصر هذا يقول بغدادى رئيس مجلس الأمة لوجيه أباظة صديقه : إنه سيستقيل من المجلس ويقول لأعضاء مجلس الأمة : « إن البلد بتمسكها عصابة »[3] وأنه أصبح متأكداً أنه ليس هناك شىء اسمه حرية أو ديمقراطية ، وأنه كان يحاول أن يجعل مجلس الأمة شيئاً[4]،ولكن تيار الفساد أقوى من الآمال !! وكان السبب

---

(١) ص ٢١٩ البحث عن الذات .

(٢) ص ٢٢٠ البحث عن الذات .

(٣) ص ١٠٢ كتاب الصامتون يتكلمون الطبعة السابعة .

(٤) كان عبد اللطيف بغدادى وقتئذ رئيس مجلس الأمة حين عرض عليه سؤال عن مجدى حسنين بأنه عين أعضاء مجلس الأمة محمود القاضى وأحمد شفيق أبو عرف وإسماعيل نجم ، موظفين لديه بمديرية التحرير يتقاضون مكافآت أو رواتب شهرية لقاء عملهم فى مديرية التحرير وثار أعضاء مجلس الأمة على هذا السلوك واعتبروا ذلك رشوة وطلبوا فصل مجدى حسنين والأعضاء وحاول عبد الناصر الإبقاء على مجدى حسنين دون الأعضاء فرفض البغدادى وشكلت لجنة تحقيق وكلفت لجنة الشئون الدستورية بتقديم تقرير فى هذا الشأن واستطاع عبد الناصر التأثير على أعضاء اللجنة التى قدمت تقريرها المتضمن أنه لامحل لمؤاخذة الأعضاء الأربعة لأن مؤسسة مديرية التحرير وإن كانت مؤسسة عامة إلا أن أموالها تعتبر مالا خاصاً ولاعبرة من حصولها على المال من الميزانية العامة للدولة لأن الأموال التى تخصص لها تدخل فى ذمتها وتعتبر أموالا خاصة !!

وقدم بغدادى وكمال حسين استقالتيهما لهذا السبب كما دون ذلك فى مذكراته (فى الجزء الثانى ص ٢٠ - مذكرات عبد اللطيف بغدادى) .

المباشر لهذه الاستقالة هو محاولة عبد الناصر حماية مجدى حسنين المسئول عن مديرية التحرير من الإدانة فى محاولة رشوة بعض أعضاء المجلس ، لتعيينهم فى وظائف فى مديرية التحرير ، فأراد عبد الناصر التأثير على اللجنة الدستورية لتقرير أن مديرية التحرير مؤسسة خاصة ، فلا تسرى عليها لوائح هذه المساءلة دستورياً .

ولكن شجاعة بغدادى وأمانته على الحق لم تدم طويلا ، فقد استطاع عبد الناصر أن يطوى تحت جناحه « عضو العصابة » المتمرد فى أول لقاء معه ، وكان العذر الذى قدمه عبد الناصر له فأقنعه به هو « ألا يقال : إن الثورة فشلت فى أول تجربة ديمقراطية لها » .

ونجح عبد الناصر فى إقناع بغدادى ، وكمال حسين بسحب استقالتيهما التى قدمت فى (٧ نوفمبر ١٩٥٧) ، بعد أقل من أربعة شهور من انعقاد أول مجلس للأمة بعد قيام الحركة !

ونضيف هنا أن عبد الناصر ماكان ليقبل أن يخرج بغدادى ، وكمال حسين بطلين فى موقف كهذا ، وكان يعلم مسبقاً أن إقناعهما بالعدول عن الاستقالة سهل ميسور فيكفى أن يقول :

« إن استقالتيهما معناها أن الثورة فشلت فى أول تجربة ديمقراطية لها » فيكون لهذا الكلام أثره فى سحب استقالتيهما !

فلم تكن الاستقالة فى الواقع تعنى أكثر من أسلوب احتجاج !

أما البعد الحقيقى الذى يفرضه هذا الموقف إذا صدق صاحباه ، فهو الرفض الكامل لإثم المشاركة بالإبقاء على المرتشين ، إذا عجزوا حقاً عن طردهم ومحاكمتهم .

أما الخشية من دعوى الفشل التى أثارها عبد الناصر ، فلا حجة فيها لأن قبولهم لهذا الوضع ، هو الفشل بعينه ، وإلا فلماذا حلوا الأحزاب ؟

إن الوزارات الحزبية التى سبقت عهدهم كان يكفى لسقوطها ماهو أدنى بكثير من هذا السلوك ، وكان الجميع يعلم هذه الحقيقة ، ولكن الجميع أيضاً كان يعشق السلطة ، وكان عبد الناصر يعلم هذا فى نفوس أصحابه ، فكان يستغل براعته فى

تزييف المواقف ، فلا يصادر فى أصحابها مظهر الفضيلة ، وإنما يزين لهم السقوط ليصبحوا أبطالا فى الهاوية ، بعد أن كادوا يصبحون أبطالا فى الحقيقة ، ينازعونه مظاهر البطولة !

وفى سنة (١٩٥٤) ، بعد صدور التصريح بحرية الصحافة كتب إحسان عبد القدوس مقاله المشهور « هذه العصابة التى تحكم مصر » وطبعاً أصابه من عبد الناصر مايصيب آحاد الناس من رؤساء العصابات ! فقد عادت الرقابة على الصحافة واعتقل إحسان عبد القدوس ، وذاق أهوال السجن الحربى طوال فترة الأشهر التى قضاها بما ألجم لسانه بعد ذلك .

ولنا أنا نتساءل : بماذا نسمى قيام عبد الناصر رئيس مجلس هذه الثورة بحوادث النسف الستة التى تذرع بها لإخافة الشعب وإفزاعه وبث الرعب فى أوصاله ؟!

ولايحاول أحد من أعضاء مجلس الثورة فضح مكائده هذه إلا بعد موته !

وماذا نسمى اقتراحات عبد الناصر بقتل محمد نجيب ، وزعماء الإخوان المسلمين فى جلسات مجلس الثورة ، لمخالفتهم له فى الرأى ، وتمسكهم بإعادة الحياة النيابية إلا أن تكون مقترحات رئيس عصابة ! وتظل هذه المقترحات مدفونة إلى أن يدفن رئيس العصابة هو الآخر فتظهر خفاياه .

وبماذا نسمى عجز رئيس مجلس الأمة عن وضع الحق فى نصابه بمساءلة أحد أفراد المجلس عن تهم خطيرة ، كالرشوة لمجرد صداقته برئيس الدولة الذى صانه من المساءلة ، فعجز بغدادى عن وصف هذا السلوك بشىء سوى أنه « حكم عصابة » .

وبماذا نسمى تنازل رئيس مجلس الأمة عن حق الأمة فى الضرب على أيدى المرتشين ، وعزمه على الاستقالة بهذه « الغضبة المضرية » ، التى ادعاها حين لمس بنفسه إهدار الحريات . وزيف الدعوى بالحكم النيابى !؟ ثم لاتلبث أعصابه أن تهدأ وحرارته أن تعتدل لمجرد « بصقة » من فم عبد الناصر ، تعيده إلى صف العصابة من جديد !

ومع ذلك سموا أنفسهم أحراراً ، وادعى عبد الناصر أنه خلق فى شعب مصر الحرية والعزة والكرامة !

وإني لأتساءل في مرارة كيف يستعيد الشعب حريته ، وهو يساق سلعة في ركب العبيد !

ومازال شهر مارس سنة (١٩٥٤) ، الذى خرج فيه الإخوان من السجون ليقتلهم الطاغية الجبار ، يئن بالجراح من دعوى الحريات المزيفة .

ففي الوقت الذى كان عبد الناصر يقدم فيه قرارات (٢٥) مارس كان يتفق بنفسه مع الصاوى محمد الصاوى رئيس نقابة النقل ، على خروج مظاهرة مأجورة كلفت الدولة أربعة آلاف جنيه فقط (نجحت في إزاحة « كابوس » الحرية عن عبد الناصر)[١] ! .

وفى صباح يوم (٢٨) مارس فى أثناء انعقاد مجلس الثورة ، يدخل المتظاهرون إلى المجلس ، ينادون ببقاء المجلس ، وسقوط الانتخابات والويل لمن ينادى بغير ذلك .

ويحاول الحراس إغلاق أبواب المجلس ، وهم خائفون لاعتقادهم أن المتظاهرين سيعتدون على محمد نجيب !

ويقبل محمد نجيب إلى مكان اجتماع المجلس ظناً منه أن هذه المظاهرات من تدبير الإخوان المسلمين ، وأنها تهتف ضده بناء على اتفاق جرى مع المرشد فى الزيارة التى قام بها عبد الناصر له فى اليوم السابق ، مهنئاً بخروجه من المعتقل .

ويسأل محمد نجيب[٢] – فى ذعر – جمال سالم ومن معه عن سبب زيارة جمال عبد الناصر للهضيبى ، ويستطرد « هل هى للاتفاق على شيء ؟ » .

وللأسف ظن رئيس الجمهورية أن الإخوان المسلمين ، هم الذين قاموا بهذه المظاهرة ، التى تنادى بسقوط قرارات مارس ، التى كان من المفروض أن تعيد للشعب حريته !

---

(١) ص ١٨١ مذكرات بغدادى الجزء الأول ، وفى كتاب شهود ثورة يوليو ص ١٥٩ تأليف أحمد حمروش ذكر خالد محيى الدين نفس هذه الواقعة وقال إن جمال أخبره أن المبالغ التى صرفت على المظاهرة لم تتجاوز ٤٠٠٠ جنيه دفع معظمها للصاوى أحمد الصاوى !! .

(٢) ص ١٥٨ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

وظل هذا الظن يلاحقه حتى افترى على الإخوان كذباً ، فادعى أنهم أصدروا بياناً قالوا فيه : إنهم لايطالبون[1] بتأليف أحزاب سياسية ، لأنهم يطالبون المصريين بأن يسيروا وراءهم !

وحقيقة البيان الوحيد الذى صدر فى (٢٩) مارس كانت خلاف ذلك ، إذ صور البيان هذا الصراع المرير ، فى هذه الأيام القلقة والمظاهرات المفتعلة والتحركات المريبة ، وموقف الإخوان فى محاولتهم التوفيق بين نجيب وعبد الناصر ، بعد إطلاق سراحهم ، وطالب البيان أخيراً بحرية الشعب وحقوقه ، فى ظل حياة نيابية نظيفة ، فخرجت الصحف فى هذا اليوم بالآتى :

بسم الله الرحمن الرحيم :

لا ريب أن مصر تمر بفترة بالغة الدقة والخطورة فى تاريخها ، بعيدة الأثر فى كيانها ومستقبلها ، وهى فترة تقتضى من كل مواطن أن يهب البلاد نفسه ، ويبذل لها وجوده ، ويؤثرها من رأيه ومشورته ، حتى يأذن الله بانجلاء هذه الغمة ويبدل الوطن بها حياة أمن واستقرار ووحدة .

ولقد فوجىء الإخوان المسلمون غداة خروجهم من السجون والمعتقلات بتوالى الأحداث الخطيرة ، التى تتعرض لها البلاد فى حدة وسرعة ، لم يتيسر معها معرفة أسبابها والعوامل التى تؤثر فيها ، ثم تحديد وسائل العلاج التى تلائمها .

من أجل ذلك بادر الإخوان المسلمون إلى العمل على أداء واجبهم فى التماس المخرج من هذه الأزمة ، فبدا لهم أن من العسير أن ترسم الخطط الصالحة ، ويوضع العلاج لهذه المشاكل ، وتسمع المشورة الصادقة المستقلة فى جو الغضب والانفعال ، وقد كان رسول الله ﷺ يسأل الله ألا يستجيب له وهو غضبان .

لهذا لم يكن من بد من الإسراع بلقاء المسئولين والاتصال بطرفى الخلاف للدعوة إلى اتخاذ مهلة تتجنب فيها المضاعفات ، وتنتهى فيها حالة التوتر القائمة حتى يتيسر لأولى الرأى والإخلاص ، أن يتقدموا للمسئولين عن الأمة بخطة كاملة

---

(١) شهود ثورة يوليو تأليف أحمد حمروش ص ٤٤٣ .

ومدروسة تكشف عن البلاد هذه الشدة وتضع الحلول الكفيلة بوقاية البلاد ، من أن تتعرض لمثلها فى أية مناسبة .

وعلى هذا الأساس قام وفد الإخوان المسلمين برياسة المرشد العام بلقاء البكباشى جمال عبد الناصر فى الليلة الماضية ، ثم بزيارة اللواء محمد نجيب لانشغاله فى هذه الليلة بالاجتماع بجلالة الملك سعود ، ضيف مصر الكبير الذى آثرها مشكوراً بكريم وساطته فى علاج هذا الموقف العصيب .

ومازال الإخوان المسلمون يواصلون خطواتهم فى إقناع المسئولين باتخاذ مهلة مع قيامهم فى الوقت نفسه بدراسة خطة العلاج الشاملة آملين أن يستجيب المسئولون إلى ندائهم ، فتتغلب الحكمة والوطنية على بواعث الخلاف والفرقة ويلتقى الجميع بإذن الله على كلمة سواء .

وإذا كانت الجهود تتوالى فى العمل على جمع الكلمة وحل الأزمة ، فإننا نناشد شعب مصر الكريم ، أن يعتصم بالهدوء والسكينة ، ورباطة الجأش وأن ينصرف أبناؤه جميعاً إلى أعمالهم فى انتظام وطمأنينة ، مع التوجه إلى الله العلى الكبير أن يحفظ البلاد من كل سوء وأن يعين الساعين ، ويجمع المسئولين على الحل الكامل السليم الذى يخرج بالبلاد من المأزق الحاضر ، ويحفظ وحدة الأمة ، ويصون حقوق الشعب وحرياته ، ويحقق الاستقرار المنشود فى ظل حياة نيابية نظيفة ، محوطة بالضمانات التى تجنبها مساوىء الماضى وتوفر الجهود لتخليص الوطن من الغاصب المستعمر ، ولمتابعة حركة الإصلاحات الإيجابية لتستكمل البلاد نهضتها والله ولى التوفيق .

كان هذا هو نص البيان الذى أرسله المرشد العام ونشرته الصحف فى هذه المناسبة .



الحكم النيابى وصراع "الأحرار"

لاقاعدة لنا فى الجيش ولا فى الشعب .. والذين قاموا بهذه الثورة كانوا تسعين ضابطا ، وإنهم فى تناقص منذ نجاح الحركة وأصبح عددهم الآن (٥٠) ضابطا .

عبد الناصر فى اجتماع مجلس الثورة فى (٤ أبريل سنة ١٩٥٤) على أثر إلغاء قرارات (٢٥ مارس) » !!.

فى جلسة مجلس الثورة فى (١١ فبراير سنة ١٩٥٤) – فى أثناء وجودنا فى السجن الحربى – بدت هناك مجموعتان من أعضاء[1] المجلس اختلفت فى شكل علاج الصراع مع محمد نجيب :

المجموعة الأولى : تتكون من جمال عبد الناصر ، وعبد الحكيم ، وصلاح سالم ، ورأت أن حسم الخلاف يكون بعودتهم إلى صفوف الجيش ، لأن بقاءهم فى الحكم سيدعو نجيب إلى الاستمرار فى إعلان عدم موافقته على قرارات المجلس ، وسيحصل بذلك « أبناط » يعنى درجات ينتهى بعدها حب الشعب لهم وأخيراً يقف ضدهم .

ويتم ذلك بإصدار بيان من مجلس الثورة يعلن فيه عن عدم القدرة على التعاون مع محمد نجيب ، ويترك له بعد ذلك حرية التصرف كاملة فى إدارة شئون البلاد ، وادعى أصحاب هذا الرأى أن هذه الضربة الفورية ، ستوقظ الشعب عندما يتبين فشل محمد نجيب فى إدارة الأمور ! وعند ذلك سيطالب الشعب بعودتهم إلى السلطة ثانية لإنقاذه .

---

(١) ص ٩٣ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

ويعنى هذا – بطبيعة الحال – أن العودة لصفوف الجيش ليست إلا سلماً للقفز ثانية إلى السلطة ، بأى لون من ألوان المظاهرات ، التى كان عبد الناصر يتقن إخراجها .

وإذن لم تكن هذه العودة تخلياً عن هذا الصراع المرير ، الذى أفقد الشعب توازنه .

وكان هذا الحل فى رأى أصحابه أنسب الحلول لإبعاد شبح الحكم النيابى ، الذى يطالب به محمد نجيب ، لأن هذا الحكم كما هو معلوم مسبقاً سيفقدهم السلطة إلى الأبد .

أما المجموعة الثانية : فكانت تتكون من البغدادى ، وجمال سالم ، وكمال حسين ، وزكريا محيى الدين .

ورأى هذه المجموعة كان ضرورة الاحتفاظ بالسلطة ، وعدم خوض هذه التجربة التى لاتؤمن عواقبها ، إذا ترك لمحمد نجيب السلطان ، خاصة إذا نجح محمد نجيب فى تكوين وزارة مدنية ، تتعاون معه ومع الإخوان المسلمين .

وتعجب حين تعلم أن أصحاب هذا الرأى يتساءلون فى حسرة هل نترك السفينة تعصف بها الرياح ؟ ولمصلحة من ستكون حالة عدم الاستقرار هذه[1] ؟.

ثم تعجب حين تسمع أنهم بتمسكهم بالحكم ، إنما يضحون بأنفسهم لأنهم يعتبرون أن أشخاصهم زائلة ، وأن مصلحة البلاد فوق مصلحتهم[2] .

وكل هذا الاختلاف بين هاتين المجموعتين ، كان يجرى وفى اعتقاد الجميع أن عبد الناصر ، ومحمد نجيب ، كانا يتنازعان السلطان ، ومع ذلك لم تتورع المجموعتان من تسليم كل مقدرات هذا البلد إلى عبد الناصر .

وأعطوه تفويضاً باتخاذ أى قرار يراه صالحاً بدون الاجتماع بالمجلس ، نكاية فى محمد نجيب ، وانتصاراً وترجيحاً لكفة عبد الناصر[3] .

---

(١) ص ٩٣ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

(٢) ص ٩٣ نفس المصدر السابق .

(٣) ص ٨٨ نفس المصدر السابق .

وإنى لأتساءل ، كيف يكون الانتصار لأشخاصهم تضحية ؟ فضلا عن أن يكون لمصلحة البلد !

ولماذا يحاربون محبة الشعب لمحمد نجيب ؟ ولماذا لايضيفون هذه المحبة لرصيدهم ، إذا كانوا حقاً شرفاء فى خصومتهم ، وأرادوا الخير لأمتهم بصدق .

وهل كانت البلد قاصرة عن الإدراك حقاً ، فنصّبوا أنفسهم أوصياء عليها حتى تتهيأ لها القدرة على أن تحكم نفسها بنفسها[1] .

أو لأن المطالبة بالحكم النيابى دعوى مرفوضة لأنها تبعدهم عن السلطان ؟ .

وأخـــيراً . . .

تطول المناقشات بأصحاب الرأيين المتفقين على الغاية – عدم ترك السلطة – والمختلفين فى وسيلتها ، تطول بهم المناقشة ، ثم لاتنتهى بهم إلى شىء فيكتفون بترك الحل للظروف[2] .

---

(١) يتحدث كوبلاند فى ص ٧٦ من كتابه (لعبة الأمم) كما ورد فى ص ٢٤٠ من كتاب الدكتور محمد الصادق – الدبلوماسية والميكيافلية – عن صحة اعتقاده فيما قاله روبرت ميتشيل عن التحولات النفسية التى يمر بها عبد الناصر وأقرانه من أثر تجمع السلطان فى أيديهم بأن ذلك يزيدهم غروراً فى أشخاصهم ، وبقدر ماترتفع قيمة أشخاصهم فى نظرهم بقدر ماتنحط قيمة الجماهير ويبالغون فى اعتقادهم حاجتها إلى إرشادهم وقيادتهم والوصاية عليهم حتى يصل بهم الأمر إلى نوع من تقديسهم لذاتهم .

(٢) فى ص ٦٤ أورد كوبلاند مؤلف كتاب لعبة الأمم مايلى « هكذا ، بمناسبة سفر المستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية إلى الشرق الأوسط فى مايو سنة ١٩٥٣ (أى بعد عشرة أشهر من قيام الحركة) قرر بأن الوقت قد حان للنظر فيما يفعله هؤلاء الأولاد ، وإلى أى اتجاه يسيرون وأمر كيرميت روزفلت بأن يرسل للقاهرة رجلا عسكرياً من نوعهم (حكام مصر) ليزن أحوالهم ويقيسها ويختبرهم وقد اختار روزفلت تنفيذاً لأمر دالاس الكولونيل « ستيف ميد » (ص ١٩٨ من كتاب الدكتور محمد الصادق فى دراسة وتحليل كتاب « لعبة الأمم » بعنوان « الدبلوماسية والميكيافلية ») .

وفى ص ٦٥ يقول المؤلف « لقد سجل » ميد ملاحظاته عن الضباط الأحرار .. وهى ملاحظات أثبت التاريخ صحتها وأثبت أنها لاتنطبق فقط على العسكريين الناصريين بل على الطبقة العسكرية فى كل الدول فقال : « إن هؤلاء الأولاد » يظنون أنفسهم أعضاء عصابة « روبين هود » الهزلية وهم فرحون بأن يحملوا صفة « أبطال الثورة » ولكنى لم أجد واحداً منهم استطاع أن يشرح لى ماهو هدف هذه الثورة .، إنهم لايهتمون بالسياسة .. ولعل هذا من حظنا نحن وعبد الناصر معا .. إنهم فى حاجة إلى من يقول لهم ماذا يفكرون ويعملون .. ومن السهل إعادتهم إلى ثكناتهم .. (ص ١٩٩ نفس المصدر السابق) .

ويؤكد هذا ماقرره عبد الحكيم عامر القائد العام للجيش غداة يوم إطلاق النار على عبد الناصر فى ميدان المنشية حين ذهب إليه بعض الضباط يسألونه عما حققته الثورة وأسباب الحادث فقال فى صراحة : « إنه لايعرف شيئاً عما تحققه الثورة وإن جمال هو الذى خطط ونفذ وهو الذى يعرف خطوات المستقبل » وهذا الحديث يرويه الضابط أحمد حمروش مؤلف كتاب قصة ثورة ٢٣ يوليو فى ص ٤٠ الجزء الثانى .

وتمضى الأيام بهم ، بعد أن أوسعوا محمد نجيب سباباً وامتهاناً تارة بواسطة ياوره الخاص ، وتارة أخرى عن طريق الصحف ، وأخيراً أمام الشعب فى المؤتمرات حتى يصلهم فى يوم (٢٣ فبراير سنة ١٩٥٤) كتاباً باستقالته يقول فيه :

إننى أتنازل عن جميع الوظائف والسلطات المخولة لى ، ولأسباب لاداعى لذكرها الآن ، وإن مصلحة الوطن هى التى أملت علىّ ذلك .

وعند ذلك أسقط فى يدهم ، فقد نزلت هذه الاستقالة عليهم نزول الصاعقة ، وبعد أن هدأت النفوس عادوا للاجتماع .

اقتراح بالقضاء على نجيب ..!

وعرض عبد الناصر اقتراحاً بأن يحاولوا إرضاء محمد نجيب الآن ، بقبول جميع شروطه بل الخضوع له ، حتى يفوّتوا عليه الفرصة ، ويعملوا على إقناعه بسحب الاستقالة ، وبعد شهر أى فى يوم (٢٣) مارس بالضبط يتخلصون من نجيب وأنه هو الذى سينفذ عملية التخلص منه[1] .

وهكذا يأتى اقتراح عبد الناصر لينتهى معه كل أمل فى أن يتحول صاحب هذا القلب الأسود ، إلى رجل سوى الفكر يمكن أن يقدم خيراً لأمته .

ويعترض بغدادى ، وصلاح سالم ، وكمال حسين ، على هذا الاقتراح مخافة انكشاف الأمر وإدانة المجلس بالتدبير لهذه العملية ، فيكون فى ذلك القضاء على سمعة المجلس ، ولم أقرأ فى مذكرات بغدادى سبباً آخر متعلقاً بالوفاء ، أو بالعدل مثلا أو حتى بحق معارضيهم فى الحياة ! دعاهم إلى رفض اقتراح عبد الناصر ويبدو أنه لم يدر شىء من هذا فى المناقشة ، وإنما كانت كلها تدور حول المخافة فقط من القضاء على سمعة المجلس ، ولو بنسبة واحد إلى الألف !!

وعادت دوامة المناقشة من جديد .

انتصر رأى مجموعة عبد الناصر ، وعبد الحكيم ، وصلاح سالم[2] ،

(١) ص ٩٨ بغدادى الجزء الأول .
(٢) ص .. بغدادى الجزء الأول .

بالانسحاب والعودة إلى صفوف الجيش ، وترك مقاليد الأمور لمحمد نجيب ، وإصدار بيان مختصر للشعب بذلك ، وانتهى الاجتماع فى الساعة (٤ من صباح يوم ٢٤ فبراير) .

ولكن . .

اتفقوا أيضاً على أن يعودوا لنشاطهم السابق للثورة ، وأن يعملوا عن طريق منظمة سرية !

وطبعاً لم يكن هذا القرار الأخير للنشر !

وإن كان عبد الناصر بدأ فوراً فى تنفيذه !

فبعد ثمانى ساعات من رفض مجلس الثورة ، كانت هناك جموع من ضباط الجيش تحتل مبنى القيادة !

وتقوم الدنيا وتقعد ، لأن الضباط من مؤيدى الثورة قد حضروا ليعترضوا على قرار الانسحاب هذا !

ويتحدث عبد الناصر إلى بغدادى تليفونياً ، شارحاً له خطورة الأمر لإعادة مناقشة الموضوع ثانية !

كيف اصطنعت مظاهرة الضباط ؟!

صورة هازلة طبعاً ، وتدعونا إلى التساؤل عن كيفية تجمهر هذا العدد من الضباط هكذا فوراً ، وكيف علموا ؟ والقرارات لم تكن أعلنت بعد ، فى الوقت الذى انتهى فيه الاجتماع الذى أعدت فيه القرارات الساعة (٤ صباحاً يوم ٢٤) فبراير ، ولسنا فى حاجة إلى كثير من الذكاء لندرك أن عبد الناصر ، وصلاح ، وجمال سالم تغيبوا عن مجلس الوزراء ، وكانوا فى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة فى هذا الوقت ، وكانت إيحاءاتهم برفض هذه القرارات ، قد أثارت هذا النفر من صانعى المظاهرة[1] .

---

(١) مذكرات بغدادى ص ٢٠١ .

وإذا كان الشعب فى هذا الوقت يجهل طبيعة هذه المظاهرات ، فإن بغدادى يعرفها تماماً ، فقد روى فى مذكراته طرفاً من طريقة تحضيرها وتزويدها بالوقود المادى والمعنوى !

كانت إدارة الشئون العامة للجيش تصنع هذه المظاهرات – للأسف – وتطلب من القوات الجوية وقوداً للسيارات ، التى تحمل المتظاهرين ، ليحملوا بدورهم إلى الشعب وقود الكراهية للحريات أيضاً ، وكأن الشعب يطلب لنفسه الذل والعبودية[1] .

وهكذا قامت مظاهرة الضباط فى القيادة العامة أيضاً على الصورة نفسها من الزيف ، إننا نسخر من عقولنا إذا تصورنا أن عامة ضباط الجيش هم الذين طالبوا بعودة مجلس الثورة ، خاصة إذا علمنا أن عبد الناصر نفسه يقول عن نفسه وعن نظامه ، بعد هذا الحادث لاقبله ، أى فى (٤ أبريل سنة ١٩٥٤) ، فى اجتماع مجلس الثورة : بأنه لاقاعدة لهم فى الجيش ولافى الشعب ، وأن من قام بهذه الثورة كانوا تسعين ضابطاً ، وأنهم فى تناقص منذ الحركة حتى أصبح عددهم خمسين ضابطاً الآن (كان ذلك بعد إلغاء قرارات ٢٥ مارس)[2] .

فهل يعتبر هذا العدد – إذ تصورنا أنه قد حضر بأكمله إلى مجلس الثورة – كافيا لأن يكوّن رأياً عاماً للجيش ؟!

ولكن الذى أعلمه والذى يتسق مع العقل أن عبد الناصر استطاع بحسن التهامى ، وكمال رفعت ، وأحمد أنور ، أن يحرك نفراً من أتباعه ويحشدهم فى مجلس الثورة ويدعى لنفسه وزملائه ، أن قوات الجيش كلها تتحرك من أجلهم[3] !

---

(١) ص ١٦٧ مذكرات بغدادى يقول إنه حضر فى أثناء انعقاد المؤتمر (الذى تأجل فيه تنفيذ قرارات ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ لاتخاذ إجراءات استثنائية كفيلة بحفظ النظام والأمن فى البلاد) أحد الضباط واسمه عبد الرءوف عبد الحميد وأبلغه (البغدادى) أن إدارة الشئون العامة بالجيش طلبت منهم بترولا ليستخدم فى اللوريات التى ستقوم بنقل المتظاهرين إلى مبنى مجلس الدولة للاعتداء على الأستاذ السنهورى رئيس المجلس فأمره بعدم صرف بترول لهم !! .

(٢) ص ١٧٢ مذكرات البغدادى .

(٣) ص ٣٣١ « قصة ثورة ٢٣ يوليو » أحمد حمروش .

. وود بغدادى وعبد الحكيم وغيرهما ، لو يجدون فكاكاً من هذا القرار القاضى بانسحابهم إلى صفوف الجيش ، بعد اللطمة التى وجهها إليهم محمد نجيب بإعلان استقالته .

إذن فلتكبر هذه الفقاعة من الضباط التى تحركت فى مجلس الثورة ويتصورها الجميع أنها موجة عارمة ستكسح أمامها كل شيء !

وبهذا يظهرون للناس أنهم المتعففون عن الحكم الزاهدون فى السلطان ، وأن الشعب يطلبهم والجيش كله يستصرخهم بالعودة .

وهكذا ينتصر القائد البطل عبد الناصر !

ففى اليوم التالى أى يوم (٢٤) فبراير الذى كان مزمعاً أن يعلن فيه للشعب بيان تسليم محمد نجيب لكل السلطان ، يجتمع المجلس لإعادة المناقشة !

وتحت تهديد جمال سالم للمجلس ، بأنه إذا لم يصل إلى قرار حتى الساعة (٥) من صباح يوم (٢٥) فبراير فسيتوجه إلى منزل محمد نجيب ويقتله ويقتل نفسه ، تحت هذا التهديد تناقش الأمور مرة ثانية ، ويقترح قبول استقالة محمد نجيب ومد فترة الانتقال إلى عشر سنوات ، بدلاً من ثلاث ، حتى تتحقق أهداف الثورة ! والوحيد الذى اعترض على هذا القرار ، كان خالد محيى الدين ، الذى تمسك بأن الحل هو إعادة الحياة النيابية ، ولما كان القرار لابد أن يكون جماعياً من المجلس كله فقد رؤى إعفاء خالد محيى الدين من عضوية المجلس[١] !!

وهكذا عقد صلاح سالم مؤتمراً صحفياً وأصدر بياناً بقبول استقالة محمد نجيب ، أعلنه على الشعب بل على صحف العالم أجمع[٢] !

دور سلاح الفرسان :

وتبدأ الدائرة تدور من جديد .

ففى اليوم التالى يجتمع مائة من ضباط سلاح الفرسان ، ويعلنون رفض استقالة محمد نجيب ، فيرى جمال عبد الناصر (الذى كان قد قرر التخلص من محمد

---

(١) ص ١٠٢ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

(٢) ص ١٠٣ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

نجيب فى ٢٣ مارس) ، قبول اقتراح عودة محمد نجيب رئيساً للجمهورية ، ولكن بدون سلطات ، ووافقه على ذلك جمال سالم ، الذى كان قد قرر هو الآخر قتل محمد نجيب !

ثم ...

يوافق مجلس الثورة أيضاً فى (٢٦) فبراير بالإجماع على العودة إلى الحكم النيابى وتعيين خالد محيى الدين رئيساً لوزارة مدنية تعيد الحياة النيابية فى أقرب وقت ، وحل مجلس قيادة الثورة ، وإحالة ضباطه إلى المعاش ، واستقالة القائد العام من منصبه ، وتعيين قائد جديد بمعرفة خالد محيى الدين ، مع إعادة محمد نجيب رئيساً للجمهورية[١] .

ثم ...

فى الساعة (٤) من يوم ٢٧ فبراير يتوافد الضباط الأحرار ، ليعلنوا عزمهم على تدمير سلاح الفرسان ، وأنه لابد من تغيير قرارى عودة محمد نجيب ، وعودة الحكم النيابى ، ويحضر كمال رفعت وحسن التهامى ، ويقرران أنهما قاما من تلقاء أنفسهما بالقبض على محمد نجيب ، ونقله إلى ميس سلاح المدفعية[٢] .

ويركب عبد الحكيم عامر موجة العنف ضد سلاح الفرسان ، الذى يطالب بعودة الحياة النيابية بضباطه المائة[٣] ، لأن سبعين ضابطاً يلحون فى عدم حل مجلس الثورة ويعلنون عزمهم على تدمير سلاح الفرسان[٤] !

وهنا تواتى عبد الحكيم عامر شجاعته ، ويعلن خروجه على قرار المجلس الذى يقضى بالعودة إلى صفوف الجيش ، ويعود لتولى القيادة ثانية ، ويدعى أنه يعرض نفسه للمحاكمة العسكرية[٥] ، امتثالا لرغبات الجيش !! وأنه سيأمر بتدمير سلاح الفرسان الذى يتمسك بالحياة النيابية ، وبقاء محمد نجيب ! .

---

(١) ص ١٠٦ مذكرات بغدادى الجزء الأول .
(٢) ص ١٠٧ نفس المرجع السابق .
(٣) ص ١٠٤ نفس المرجع السابق .
(٤) ص ١٠٧ نفس المرجع السابق .
(٥) ص ١٠٨ نفس المرجع السابق .

مظاهرة عابدين :

ثم ...

فى (٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤) تقوم المظاهرات الشعبية أغلبها من الإخوان المسلمين ، التى يخطب فيها محمد نجيب ، وإلى جواره عبد القادر عودة ، ويقول : انه سيعمل على إعادة الحياة النيابية فى أسرع وقت ممكن[١] !

ولما خيف من اعتقاد الإخوان المسلمين أن محمد نجيب كان ضد قرار حل منظمتهم ، بالرغم من أنه كان أحد الموقعين على قرار الحل ، أصدر مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء قراراً ، بأن حل الإخوان المسلمين كان بناء على قرار إجماعى ، وأعد البيان فتحى رضوان والدكتور عباس عمار وكمال الدين حسين[٢] .

وأخـــيراً ...

نقف قليلا لنلتقط أنفاسنا بعد عرض هذه الصورة من القرارات السياسية التى كانت تتناول حياة مصر الدستورية ، لنتساءل أى لون من الاستقرار السياسى استطاع الضباط أن يحققوه لهذا البلد ؟

لقد كانت حجة الجميع للبقاء فى الحكم والتمسك بالسلطة ، تحقيق الاستقرار السياسى للأمة ، وأن مصلحة البلد فوق مصلحتهم ، وأن أشخاصهم زائلة ، وأنها فداء الوطن ، فهل حقق عبد الناصر – بتزييف إرادة الأمة – شيئاً لهذا الاستقرار حين ألغى قرارات (٢٥ مارس سنة ١٩٥٤) !؟

وهل كان التحرك المزيف للضباط الأحرار فى قيادة مجلس الثورة ، لإلغاء قرار عودة محمد نجيب لرئاسة الجمهورية ، وعودة الحكم النيابى ، يعتبر استقراراً سياسياً !؟

---

(١) ص ١١٢ نفس المرجع السابق ، مذكرات بغدادى

(٢) ص ١١٣ مذكرات بغدادى .

وهل كانت حوادث النسف الستة التى صنعها عبد الناصر ، وأشرنا إليها قبلا كى يشعر البلد بعدم الأمن والطمأنينة ، كانت تدفعه إليها الرغبة فى الاستقرار السياسى !؟

وهل كانت مظاهرات طعيمة والطحاوى المزيفة عند عودة عبد الناصر[1] من باندونج سنة (١٩٥٥) ، مظهراً للاستقرار السياسى فى الوقت الذى أبدى فيه جمال سالم رغبته فى الاستقالة بسبب تزييف هذه المظاهرات ، وقيامها بالرغم عنه لإظهار تعلق الشعب بعبد الناصر ، بعد القبض على الإخوان واعتقالهم سنة (١٩٥٤) ، فى الحادث المزيف ، الذى اصطنعه للقضاء عليهم وفى الوقت نفسه القضاء على محمد نجيب .

لقد كان من الطَّبِعِيِّ أن يعلم القادة أن مظاهرات عابدين هى الاستجابة الطبيعية لمواجهة العبث بمقدرات الأمة ، وإثبات حقها فى الحرية ، بعد أن لوثوا إرادة الشعب والجيش بهذه الصورة !

ومع ذلك يظل القائد على حاله والمجلس فى سلطاته ؟

إننا لسنا فى حاجة إلى التدليل على المدى ، الذى هبط إليه حكام مصر فى صراعهم الذى منع الشعب حقه فى الحرية ، فلست أسوق جديداً فى هذا المضمار ، ولكنى أريد فقط أن أرفع عن هذا الشعب وعن الجيش فضيحة تلويث إرادته بدعوى رفضه للحرية ورغبته أن يطوق بأغلال الاستبعاد .

صراع عبد الناصر مع بغدادى ، وجمال سالم :

صراع عبد الناصر مع بغدادى وجمال سالم ، كان من نوع آخر ليس فيه سباب ولاشتائم ، وإنما جرى عن طريق تدبير المؤامرات بإزاحتهما بهدوء ، بعكس صراعه ، مع محمد نجيب ، الذى أعلن فيه لأعضاء مجلس الثورة أنه سيحمل وحده مسئولية قتله !

---

(١) ص ٢٢٢ مذكرات عبد اللطيف بغدادى الجزء الأول .

بدأ التفكير الجدى لإزاحة بغدادى وجمال سالم من السلطة فى يونيو سنة (١٩٥٥) ، حين جرى الحديث عن شكل نظام الحكم بعد سنة (١٩٥٦) ، وكانت فترة الانتقال قد حددت سنة (١٩٥٣) ليعود بعدها الحكم النيابى سنة (١٩٥٦) .

ودار الحديث فى منزل عبد الحكيم عامر فى (٢١ يونية سنة ١٩٥٥) بحضور جمال عبد الناصر ، وزكريا محيى الدين ، وبحضور صلاح سالم أيضاً ، الذى نقل كل مادار حول بغدادى وجمال سالم إليهما .

وبدا مما نقله صلاح سالم[1] إلى بغدادى أن عبد الناصر وعبد الحكيم كانا متفقين تماماً على إزاحة بغدادى وجمال سالم ، كما بدا أيضاً أن عبد الناصر كان مصراً على أن يكون له وحده الرأى الأخير فى قرارات التغيير إلى النظام الذى جرى تخطيطه بعد سنة (١٩٥٦) م ، وطرح صلاح سالم أمام عبد الناصر سؤالا عما سيكون عليه وضع بغدادى ، وجمال سالم بعد فترة الانتقال ، فأجاب عبد الناصر أنه لم يجد حلا لذلك حتى هذا الوقت .

فيقترح صلاح سالم أن يتولى جمال سالم رئاسة مجلس الإنتاج بغدادى رئاسة مجلس الخدمات ؛ حتى يتم إبعادهما عن السلطة التنفيذية على حد قوله ، ولايصبحان أعضاء فى المجلس النيابى المنتظر فاعترض عبد الحكيم ، بأن معنى هذا أن يصبحا هما اللذين يؤديان الخدمات للشعب ويعملان على زيادة الإنتاج ، وأفصح عبد الناصر عن سلوكه ، فقال : إنه يحاول عدم جمع لجنة التخطيط التى يرأسها بغدادى ، ويعمل على إماتتها تدريجياً خوفاً من أن يحصل داخلها محور جمال سالم وبغدادى

وينهى صلاح سالم حديثه فيقول : « إنه لم يكن يعتقد أنهما سيصلان إلى ماوصلا إليه (يعنى عبد الناصر وعبد الحكيم عامر) فهما قد أصبحا يتمنيان الفشل وعدم النجاح لمن نال النجاح من أعضاء المجلس !! ، وإنه لم يكن يتصور أن يحدث هذا فى يوم من الأيام ! » .

---

(١) ص ٢٣٧ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

ولست أدرى هل كان صلاح سالم يعلم ، وهو يقول هذا الكلام أنه هو نفسه أيضاً ساهم بفاعلية ضخمة ، فى إيصال عبد الناصر وعبد الحكيم إلى هذه الحال من تمنى خراب البلد ! وأنه بدلاً من أن يقدم اقتراحاً بإبعاد بغدادى ، وجمال سالم لإعطاء كل السلطة لعبد الناصر ، كان عليه أن يقدم اقتراحاً بإعطاء كل السلطة للشعب الذى يدعى أن الثورة إنما قامت لتعيد إليه حريته !! وأنه بدلا من أن يبدو بوجهين ، وجه لإرضاء عبد الناصر ، ووجه آخر لإرضاء بغدادى وجمال سالم - ينقل أحاديث عبد الناصر إليهما بما يثيرهما ضده - كان عليه أن يكون قوياً صريحاً فى أسلوب عرض الحق أمام عبد الناصر ، وبدلا من أن يمارس تجربة أخرى مريرة بتقديم اقتراح لإزاحة بغدادى وجمال سالم ، كان عليه أن يتذكر موقفه من محمد نجيب فى صراع عبد الناصر معه على السلطة ، حين أعانه على تجريح محمد نجيب ، وسبه وشتمه بكل علانية ، وفى صحافة مصر وصحافة العالم ، فتعيد إليه هذه الصورة مايجب أن يكون عليه مسلكه حيال عبد الناصر ، فى الوقت الذى لم يغب عنه أن هدف جمال كان إزاحة الجميع ، لينفرد بالسلطات كما روى ذلك بنفسه لبغدادى ، أن جمال عبد الناصر سيحاول التخلص منهم فرادى لأنه من الخطورة عليه أن يتخلص من الجميع دفعة واحدة ، وأنه سيبدأ بالتخلص من بغدادى على أن يتبعه بجمال سالم ، ثم حسن إبراهيم[1] ، ولكنه بالنسبة له (أى صلاح سالم) سيحاول الاحتفاظ به حتى ينهى مشكلة الاتحاد مع السودان ، فإن فشلت سهل التخلص منه ، لهذا بدأ بهذه الصورة ، حتى لايستعجل عبد الناصر فى التخلص منه .

هذه اللوحة الدامية التى صورها صلاح سالم لأسلوب العصابات ، التى كانت تحكم مصر بروح التآمر ، تآمر كل مجموعة على الأخرى ، كانت هى التى تسيطر على الجميع !

ففى هذا الموقف يتفق جمال وعبد الحكيم على إزاحة جمال سالم و بغدادى ، ويقف زكريا محيى الدين متفرجاً !! مادام بعيداً عن الصراع ، فدوره لم يحن بعد ، لأنه لم تكن تعنيه كلمة حق يقولها لصالح بلده فى هذا الصدد ، لأنه يعرف ماذا

---

(١) ص ٢٢٩ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

سيكون مصيره بعدها ، نراه آثر السكوت ، وامتدت به الأيام بعد ذلك ليشهد مصرع عبد الحكيم على يد جمال بعد هزيمة سنة (١٩٦٧) ، وبعد أن عينه جمال رئيساً للجمهورية لمدة ساعات ! وليشهد أيضاً مصرع بلده على يد من يخافه ويرهبه من دون الله !

ويقف صلاح سالم موقفاً مزرياً من الجميع ، فقد كان جمال عبد الناصر يثق فى اختلافه مع أخيه جمال سالم وبغدادى ، سواء كان هذا الاختلاف حقيقة أو وهماً ، وكذا يتحدث إلى عبد الحكيم وجمال بما يؤكد هذا المضمون ، وبما يذكى رغبتهما فى إزاحة بغدادى وجمال سالم عن السلطان ، بعرض اقتراحه بتعيين الأول لمجلس الخدمات ، والثانى لمجلس الإنتاج !!

وفى الوقت نفسه كان ينقل إلى أخيه وصاحبه مايدور من نقاش ، بغض النظر عن مصلحة بلده فى هذه المشكلة ، التى لم يكن يعنيه فيها إلا السؤال عن ترتيب طرده من السلطة هل سيعجل به أم يجعله فى ذيل المطرودين !

كان الجميع يتحسس فقط موطنه من السلطة ، ابتداء من عبد الناصر ، وانتهاء بحسن إبراهيم وزكريا .

أما الحرص على موقف كل منهم من مصلحة بلده فصوت متهافت وصورة باهتة ، أدار الجميع لها ظهورهم ، منذ نجحت الحركة وأمسكت زمام الحكم .

صراع عبد الناصر وعامر :

أما صراع عبد الناصر مع عامر فلم يكن صراعاً شريفاً على القيم والمثل "عليا والمبادىء ، كما يدعى البعض الذين يناصرون أحدهما على الآخر ، ونضيف إلى ذلك قولنا إن اتفاقهما أيضاً ، لم يكن يوماً يمثل ارتباطاً على خير هذا البلد أو صالحه ، أو حقاً متنازعاً عليه بينهما وبين غيرهما .

وإنك لاتحتاج فى ذلك إلى دليل ، حين تستعرض صورة عبد الحكيم عامر سنة (١٩٥٤ وصورته سنة ١٩٦١) ، ففى فبراير سنة (١٩٥٤) نشهده يركب موجة العنف ضد سلاح الفرسان الذى كان يطالب بعودة الحياة النيابية ، وتواتى عبد الحكيم عامر الشجاعة ، ليعلن خروجه عن قرارات مجلس الثورة باستقالتهم

من مناصبهم ، ليتولى قيادة الجيش من جديد ، ليدمر سلاح الفرسان امتثالا لرغبات الجيش !

وطبعاً كان يعلم مسبقاً أن وفاقه مع عبد الناصر ، يحقق به ولاءه لنفسه بالبقاء فى منصبه ولعبد الناصر فى مقتضيات مودته له وخدمة أهدافه ، ولو أهدر آمال الشعب فى الحكم النيابى النظيف .

والصورة الثانية لعبد الحكيم عامر تبرز إليك فى ديسمبر سنة (١٩٦١) بعد عودته من سوريا مطروداً من الجيش السورى ومقدماً استقالته !

.... فتراه بعد أيام يطبع منشورات يوزعها على الشعب يقول فيها : انه استقال من أجل الديمقراطية والحكم النيابى !! ؛ لأنه يرفض الحكم الديكتاتورى الذى يحكم به عبد الناصر بلده[١] .

وإذن ، فقد أصبحت المطالبة بالحكم النيابى قميص عثمان ، يطالب به كل من ذهب سلطانه مكرها ؛ ليمتطى صهوة الشعب من جديد !!

ونسجل هنا دهشة السادات لموقف عبد الناصر من عامر ، كيف تنكر جمال لمصلحة بلده ثانية إثر انفصال سوريا عن الوحدة ، ورفض استقالة عبد الحكيم ، بل زاد على ذلك أن عينه نائباً للقائد الأعلى ، فى الوقت الذى كان يجب عليه فيه أن يقيله بعد هزيمة سنة (١٩٥٦) [٢] .

ونحن بدورنا نسجل عجبنا من دهشة السادات هذه ، وكأنه أحد النظارة لمشهد درامى فاجع ، وليس أحد المسئولين عن هذا المشهد الذى جرى به قدر مصر ، ليسلمها إلى مستوى من العفونة أدهى وأمر من عفونة الحكم الملكى ، التى جاء السادات ليخلص منها بلده الذى كان يئن تحت براثنها .

ولاأدرى لماذا لم يحاول السادات تصحيح الموقف على طريقته الثورية ، أو حتى السلبية ، التى لاشك أنها كانت تدعوه على الأقل إلى الإصرار على عدم المشاركة فى الحكم على أضعف الإيمان !!

---

(١) ص ٢٠٨ البحث عن الذات للسادات .

(٢) ص ٢٠٨ البحث عن الذات للسادات .

– فإذا بلغت بنا الأحداث سنة (١٩٦٧) ، حدثنا السادات عن مشهد آخر كشف لنا طرفاً من هذا الصراع بين عبد الناصر وعبد الحكيم ، والمستوى الذى وصل إليه .

ففى (١١ يونيو سنة ١٩٦٧) ، أى بعد ستة أيام من الهزيمة ملك الذعر قلب عبد الناصر عندما حاول الاتصال بعبد الحكيم ليستدعيه فلم يعثر عليه ، فظنه يدبر له مكيدة !

.... ووصلت عبد الناصر أنباء بأن البوليس الحربى يتحرك من قشلاق الحلمية فى طريقه إلى منزل عبد الناصر ، ليطالب بعودة عامر بعد استقالته ، فلما سمع عبد الناصر ذلك أخذ سلاحه ووضعه إلى جوار فراشه ، وظل ينتظر[1] ، وكانت هذه اللحظات كافية لأن يفكر عبد الناصر فى كيفية تدبير إزاحة عامر من طريقه بالقتل الذى بدا بصورة انتحار[2] !؟!

وأخـــيراً ...

قبل أن نسدل الستار على هذا المشهد من نهاية عبد الناصر وعبد الحكيم الذى كان آخر مشاهد صراعه مع ضباط الحركة جميعاً ، لا نملك إلا أن نقول : إن خوف عبد الناصر من عبد الحكيم وحبه لعبد الحكيم ! ورغبته فى قتل عبد الحكيم كلها متناقضات ، ربما أكدت ماأثاره السادات فى كتابه البحث عن الذات عن عبد الناصر وعلاقته بعبد الحكيم حين قال : إن واجبه « كصديق يحتم عليه ألا يكشفها أو يفصح عنها »[3] فتركنا بعد ذلك فى متاهات الظنون !

---

(١) ص ٢٤٠ البحث عن الذات للسادات .

(٢) يوضح حسن التهامى حقيقة مقتل عبد الحكيم عامر فى مذكراته المنشورة فى أغسطس ١٩٧٩ فى جريدة الأهرام حيث يروى فى حديث له مع عبد الناصر أنه « أكد له أن عبد الحكيم عامر تناول السم فى منزله هو (منزل عبد الناصر) وهذا خلاف ماأذاعه عبد الناصر فى الصحف من أن عبد الحكيم عندما تحددت إقامته فى منزله بالجيزة حمل إلى هناك حيث تناول سم السيانور الذى قضى عليه فى الحال .. والأمر بهذه الصورة وإن لم يوح بقتله مباشرة بمعرفة عبد الناصر وأعوانه ، فلا أقل من أنه يوحى بإجباره على تناول السم فى منزل عبد الناصر ، وهو مايؤكد اعتقاد أهل عبد الحكيم عامر وابنته خاصة التى أكدت فى التحقيق الذى جرى أن أباها قتل ولم ينتحر .

(٣) ص ١٠٦ كتاب البحث عن الذات .



أخلاقيات الصراع

إنه لايوجد فى مصر رجال ، والمصريون يخافون ولايستحون .

عبد الناصر عام (١٩٥٤) م بعد حل جماعة الإخوان .

مازالت صفحات التاريخ تسطر بمداد أسود آثار هذا الصراع وأخلاقياته ، التى تركت بصماتها على شعب مصر بعد أن سلم قيادته لعبد الناصر !

منذ بدأت الثورة كان جمال عبد الناصر يحاول أن يظهر فى الصحف على أنه صاحب السلطان[1] فى مجلس الثورة ، وكانت الصحف تتنسم ظهور هذه السقطة فى نفس القائد لتصنع منها موجة كبيرة تغرق بها بقية وجوه أعضاء المجلس فى بحر النسيان !

ولم يسكت محمد نجيب على هذا الصغار ، وإنما بدأ يواجه بالأسلوب نفسه !

فإذا نشرت الصحف قرارات لمجلس الثورة برئاسة عبد الناصر – بالرغم من وجود محمد نجيب – فإن الأخير يدلى بتصريحات للصحف فى أمور لم يتناولها المجلس بالمناقشة ، ودقة .. بدقة !

وإذا كان عبد الناصر قد أكل الغيظ قلبه من شعبية محمد نجيب ، فلتظهر الصحف أيضاً شعبيته هو الآخر ، فيعقد المؤتمرات فى مدينة أخرى غير القاهرة ولتكن الإسكندرية مثلا ، ويجمع حوله حوارييه عبد الحكيم ، وصلاح سالم ، وليخطب بمناسبة أو بغير مناسبة ، حتى يشبع غروره ويؤكد ذاته .

ولكن محمد نجيب يسمع بأخبار هذا المؤتمر الشعبى بالإسكندرية ، ويعلم أن صلاح ، وعبد الحكيم سيسافران مع عبد الناصر إلى هناك .

---

(١) ص ٨٠ بغدادى الجزء الأول .

وإذن فليحزم متاعه هو الآخر ويسرع فى اللحاق بركب « الكبار » .

فماذا كان جواب عبد الناصر على هذا السلوك !

رد على ذلك بألفاظ السوقة فسبه فى خطابه فى المؤتمر الشعبى فى الإسكندرية سبًّا علنياً ، وإن لم يعين اسمه ، ووصفه بالنفاق والطغيان والاستبداد[١] .

ويفتح الشعب المسكين فمه بالدهشة !

فماذا دهى حكامه ؟ وأى خيانة ارتكبها رئيس الجمهورية الذى يكن الشعب له الحب والاحترام ؟

أهى لعبة الحكم أم خيانة حقاً ؟! ويصيب الشعب الدوار والبلبلة ولايكتفى صاحب الحقد الدفين بذلك .

وإنما يأمر صنيعته محمد حسنين هيكل[٢] وصديقه أحمد أبو الفتح صاحب المصرى ، ألا تنشر أحاديث محمد نجيب أو صوره فى الصحف !

ويكلف هيكل بإبلاغ مصطفى وعلى أمين بذلك !

فهل كانت كل مشغلتهم هى هذه الأمور الشخصية الصغيرة فى حين كان الشعب يتوهم أن قادته مشغولون بمهام الدولة ، وإعداد الجيش وتقوية أسلحته لمواجهة الأحداث الجسام التى تنتظره ؟!

وهل بلغ بهم دوار السلطة حداً لايتعفف فيه أحدهم عن إيصال هذا الصراع إلى الصحف ، لغير ماسبب سوى حب الظهور والرياسة ؟!

وهل أدرك الضباط الآخرون فى مجلس الثورة هذا المستوى الذى هبط إليه نظام الحكم ؟! أقول للأسف : نعم .

أدرك الجميع ذلك واقتنع كل من زكريا والشافعى وبغدادى فى هذا الوقت ، أن الصراع الذى يطحن البلد بين محمد نجيب وعبد الناصر[٣] كان صراعاً على السلطة !

(١) ص ٨٦ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

(٢) ص ٨٧ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

(٣) ص ٨٧ نفس المرجع السابق .

وبالرغم من إدراك الجميع لهذا المستوى الخطير ، الذى هبط إليه نظام الحكم ، لانجد منهم من يحاول وقف المتنافسين على الزعامة ! ولكن للأسف نرى أغلبهم - بدلا من هذا - يشعلون جذوة الصراع ويوافقون على اقتراح جمال عبد الناصر بتغيير موعد اجتماع مجلس الثورة الأسبوعى ومكانه ، ليكون فى يوم آخر غير يوم الأحد (موعد الاجتماع الأسبوعى العادى) ، ويكون مكان الاجتماع منزل جمال عبد الناصر بدلا من مجلس الثورة حتى لايحضر محمد نجيب ، وحتى يكون اجتماع يوم الأحد اجتماعاً شكلياً فقط .

وافق الجميع على هذا الرأى ، بل اقترح جمال سالم زيادة فى تيسير الأمر على جمال عبد الناصر ، تفويضه فى اتخاذ القرارات الضرورية دون الاجتماع معهم على هيئة مجلس ، تجنباً لحضور محمد نجيب !

وكان ذلك فى (٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢) ، أى بعد أقل من ستة شهور من قيام الثورة ، ولم يعارض فى هذا الاقتراح سوى صلاح سالم وبغدادى [١] .

إذن .. فقد دخل الجميع حلبة الصراع ، وأصبحت القرارات تدور حول الانتصار لعبد الناصر ضد نجيب ، بل نكاية فى محمد نجيب يعطى عبد الناصر كل الصلاحيات لاتخاذ مايراه من قرارات ! ، فلماذا لايصبح طاغية ؟!!

وهكذا يفقد مجلس الثورة صلاحيات نظام الشورى إلى الأبد ؛ ليؤدى بنا هذا التطاحن فى النهاية إلى حكم الفرد المطلق ، الذى كان يسعى إليه عبد الناصر برغم تمثيليته المتقنة ، التى أبدى فيها حرصه على الديمقراطية باستقالته من جميع مناصبه ، فى أول اجتماع لمجلس الثورة !!

ويعجز مجلس الثورة بعد ذلك عن دفع عبد الناصر إلى النزول على رأى الأغلبية ، حتى ليقول لأعضاء المجلس إنه « لايعقل أن أكون مسئولا وفى الوقت نفسه أكون مقيداً برأى الأغلبية[٢] » .

---

(١) ص ٨٨ نفس المرجع السابق .
(٢) ص ٢٣٥ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

إن فرعون علا فى الأرض :

وفى يناير سنة (١٩٥٤) ، بعد اعتقال الإخوان المسلمين كان عبد الناصر يكرر لخاصته فى نشوة بالغة « إنه لايوجد فى مصر رجال[(١)] » ، ويروى أحمد أبو الفتح ماكان يردده عبد الناصر أمامه وفى مجالسه الخاصة فيقول : « إن المصريين يخافون ولايستحون ، فإن أرهبتهم انكمشوا ، أما إذا أنست إليهم تمردوا ! » .

وكان قد مضى الأسبوع تلو الأسبوع على حل الإخوان المسلمين ، ولم يقع أى حادث لعبد الناصر ، فى حين كان يظن الناس أن اعتقال الإخوان المسلمين لابد سيفجر الموقف .

وامتنع عبد الناصر خلال هذه الأسابيع عن الخروج من منزله إلى مكتبه إلا بحراسة قوية ، كان يبث فيها رجال الجيش على طول الطريق الذى يسلكه ، ويحرص فى هذه الأوقات وبعدها على أن يلحق بالسيارة التى تحرسه أحد الإخوان الذين ضمهم إلى جناحه من رجال السندى ، ليكشفوا له الطريق ويتعرفوا قبل سيره على الوجوه التى يعرفونها من إخوان النظام لعل أحداً يتربص به منهم .

وإنه لأمر محير حقاً أن يفخر الزعيم « الملهم » بأنه استطاع أن يحيل الشعب إلى نعاج ! ولعل هذا الوصف هو نفسه الذى استخدمه كمال حسين[(٢)] فى خطابه لعبد الحكيم عامر ، فيما وصف به سلوك عبد الناصر حيال الشعب سنة (١٩٦٥) .

وهى الصورة نفسها التى وصفها السادات لشعب مصر فى كتابه « البحث عن الذات » حين قال : « لقد استحال الشعب « مساخيط » أو دمى فى أيدى حكامهم يفعلون بهم مايشاءون فلم يعد مسموحاً للناس بالسفر ، أو أن يقولوا كلمة تختلف

---

(١) ص ٢٣٤ كتاب « جمال عبد الناصر » لأحمد أبو الفتح .

(٢) ص ١٤١ الصامتون يتكلمون الطبعة السابعة قال كمال حسين فى خطابه لعبد الحكيم عامر الذى أرسله إليه فى ٢٥ أكتوبر ١٩٦٥ بعد اعتقاله بأحد عشر يوماً : « قلت لكم اتقوا الله لأنكم أردتم استنعاج هذا الشعب وأنا لم أكن أرضى ذلك ولذلك أصبحت لاأطمئن إلى الحياة فى هذا الجو الخانق » .

عما يقوله الحاكم ، وإلا اعتقلوا أو صودروا فى أرزاقهم ، وازدادت سلبية الناس وأصبح الأمان لهم أن يسيروا إلى جانب الحائط ، أصبحوا لاينظرون ولايسمعون ولاينطقون !! » .

ولم تكن رغبة عبد الناصر فى تحقير زملائه تقل عن رغبته فى إذلال هذا الشعب ، فكان سلوكه المقزز فى توالى عبثه وسخريته بهم جميعاً بغير استثناء ، يظهر جلياً فيما كان يرويه للناس من نوادره معهم ! مهما كانت نوعية صلته بهؤلاء الناس !

بل لايتورع عن إظهار تلك السخرية على الملأ فى مؤتمرات صحفية .

سئل يوماً عبر الإذاعة فى يولية سنة (١٩٧٠) عن أسباب عدم ظهور السادات وكان قد أشيع فى هذه المناسبة أنه حددت إقامته كما كان يفعل عادة مع زملائه ، فأجاب فى سخرية مريرة : « هو مريض بالقلب فى بيته ، ورايح يرجع لكم بعد أسبوع »[١] ! وكان يريد بهذا التصريح إظهار مدى قدرته على أصحابه الذين شاركوه مخاطر الحركة ، واستأثر وحده بالقدرة عليهم وعلى بلده .

ولم ينج صلاح سالم من سخريته بل من بطشه أيضاً ، كان عبد الناصر يصفه بالمغرور ويقول فى مجالسه عنه : « إن صلاح كالبالونة تنفخها فتنتفخ ، ثم تنتفخ حتى إذا ماحان الوقت وشككتها بدبوس صغير هبطت وأصبحت لاقيمة لها »[٢]

وقد استغل عبد الناصر صلاح سالم فى سب كل من أراد سبه ، وذلك حين خشى على نفسه من ظهور صلاح سالم فى الصحف فى أثناء قيامه بمباحثات السودان ، فكلفه بمهاجمة الشخصيات المصرية والعربية إمعاناً فى إشباع غروره ، حتى زال إعجاب الناس به وبدأوا يشمئزون من حملاته البذيئة خصوصاً على محمد نجيب فى الوقت الذى كان فيه عبد الناصر ، يؤكد لصلاح سالم غير هذا !! حتى إذا حانت الفرصة للخلاص منه ، قابل الرأى العام ذلك بارتياح ورضا تامين .

---

(١) فى ص ٢٠٣ من البحث عن الذات يروى السادات فى أنه فى سنة ١٩٦٠ ترك العمل فى الاتحاد القومى نتيجة وشايات مغرضة وصلت عبد الناصر ، الذى كان لديه عادة الاستماع إلى الوشايات ، وخاصة عندما تمس بيته أو شخصه أو أمنه ، فيصبح من السهل التأثير عليه ، وأنه لذلك أخذ موقفاً من عبد الناصر بالاعتكاف والابتعاد عنه .
(٢) ص ٢٢٥ كتاب أحمد أبو الفتح « جمال عبد الناصر » .

ولست أدرى متى بدأ صلاح سالم يدرك حقيقةماينتويه له جمال عبد الناصر ، إلا أنه من الثابت أنه كان يدرك ذلك فى (٢٦ مايو ١٩٥٥) ، (بعد سبعة أشهر من إيداع الإخوان فى السجون والإطاحة بمحمد نجيب نهائياً) .

والعجيب أنه كان يدرك هذا تمام الإدراك ، ومع ذلك لاتتحرك فيه نازعة إلى الدفاع عن حرية بلده ، بعد أن أدرك أن عبد الناصر قد ملك أزمة البلد كلها بيده وأصبح الاستئثار بالسلطة همه الوحيد ، وهدفه الأول والأخير ، ومع ذلك فهو لايتورع عن مشاركته فى وصف الإخوان المسلمين ، بأنهم كانوا يبغون الوصول إلى الحكم والاستئثار بالسلطة !

ويبدو أن شعور البعض بضآلة حجمه أمام مسئوليات الحكم ، التى أصبح يواجهها فجأة بعد النجاح السهل ، الذى واكب الحركة ، قد أسلم عبد الناصر إلى الاعتقاد بأن جميع القوى تنازعه اللعبة التى فى يده ! وكل صيحة معارضة له تعنى إقصاءه عن الحكم !

وظلت تؤرقه هذه الشكوك والمخاوف حيال زملائه أيضاً ، واحداً تلو الآخر حتى أقصاهم جميعاً عن السلطة بعد أن نالهم بالهزؤ والسخرية ، وتناول أعراضهم بالتجريح وعلى سبيل المثال :

– زكريا محيى الدين لم يسلم من سخريته ولا من شكوكه ، فقد كان يلومه لوماً عنيفاً ينتهى أحياناً بسبه بلفظ جارح[(١)] ، ولم يسلم من شكوكه كذلك قبل قيام الحركة[(٢)] – فى أثناء الإعداد لها – ولابعد الحركة[(٣)] ولاعند تنازله عن رئاسة الجمهورية[(٤)] بعد هزيمة سنة (١٩٦٧) م .

---

(١) ص ٢٢٧ أحمد أبو الفتح كتاب « جمال عبد الناصر » .

(٢) ص ١٤ من كتاب الصامتون يتكلمون – الطبعة السابعة .

(٣) ص ١٠١ من كتاب الصامتون يتكلمون : عندما استقال البغدادى وكمال حسين من مجلس الأمة سنة ١٩٥٧ وتليت الاستقالتان على المجلس غادر بغدادى. القاعة ساخطاً ودخل إلى مكتبه فوجد به زكريا محيى الدين وعلى صبرى ومحمود الجيار فقال له زكريا محيى الدين : نشيلوه بأه . يعنى عبد الناصر ، وكان على صبرى ينتقل من غرفته إلى الغرفة المجاورة ليبلغ عبد الناصر بكل مايدور من أحاديث وانقطع بغدادى عن الذهاب للمجلس وبعد أيام من هذا الحادث استدعى عبد الناصر بغدادى إلى منزله وسأله حقيقى الأصفراوى – يقصد زكريا محيى الدين وكان دائماً يصفه بذلك – قال لك نشيلوه ؟ وأضاف أنا عارف إنه قال كده . هو فاكر نفسه يقدر يشيل غفير لما يشيل رئيس جمهورية ..؟! ويضيف بغدادى أن كلمة زكريا محيى الدين التى قالها فى حضور على صبرى نسجت حولها أقاصيص كثيرة واعتبرت محاولة جديدة من زكريا لعزل عبد الناصر !! .

(٤) ص ٢٢١ كتاب الصامتون يتكلمون : يقول عبد اللطيف بغدادى إنه سأل عبد الناصر عما إذا كان اسم زكريا محيى =

– وحسين الشافعى كان يتناوله عبد الناصر بالسباب أمام الصحفيين فيقول : « وجوده كعدمه ، ولايضر ولاينفع ، وكل مايهتم به هو شاربه وطريقة لبس البيريه ، إنه أريحهم جميعاً »[1] .

– ولم يسلم بغدادى[2] وصلاح سالم من اتهام جمال عبد الناصر لهما بالجبن يوم مظاهرات (٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤) ، وبأن بغدادى كان يبكى فى منزل أحد أقارب زوجته خوفاً وفرقاً وجبناً ، عند مواجهة المظاهرة التى كانت تهتف بحياة محمد نجيب ، وكان يحكى للناس كيف نقل كلاهما زوجه وأولاده إلى منزل أحد أقاربه .

– ولم يتورع كذلك عن أن يدين فى مجالسه الخاصة اثنين من زملائه بعلاقة غير كريمة مع إحدى الأميرات ، ومع ذلك يظل على علاقته معهما ويظلان على ولائهما له !

– وكما لم يسلم أحد من زملائه من تجريحه وسبه أمام الناس ، فلم يسلم كذلك أحد منهم من بطشه فنال حريتهم بما نال به حريات الناس :

– فى سبتمبر (١٩٥٨) ، استدعى عبد الناصر نائبه فى رئاسة الجمهورية عبد اللطيف بغدادى ، وأشار إلى ماتوحيه حالة الثراء التى ظهرت على أخيه – سعد بغدادى – بغتة ، وأذهل عبد الناصر رد بغدادى الذى قال : إنه على استعداد أن يقدم أخاه إلى المحاكمة إذا قدم عبد الناصر إخوته الثلاثة : الليثى وعبد الظاهر وشوقى للمحاكمة عن الثراء الفاحش ، الذى أوصلهم إليه عبد الناصر !!

= الدين لم يكن وارداً أصلا فى بيان التنحى لأنه قال فى البيان معقباً على اسم زكريا محيى الدين « إن الثورة ليست حكراً على جيل واحد من الثوار » ومن المعلوم أن زكريا من نفس جيل عبد الناصر وأن شمس بدران من جيل آخر فأجابه عبد الناصر إنه فعلا استبدل باسم بدران زكريا محيى الدين،ويقول حسن إبراهيم ص ٢٢٠ من نفس الكتاب : انه عرض اسم زكريا ليحرقه لأن شخصية زكريا مرتبطة فى أذهان الشعب بشبكة الجاسوسية والقهر ورفع أسعار السلع عندما تولى الوزارة .

(١) ص ٢٧٧ أحمد أبو الفتح كتاب « جمال عبد الناصر » .

(٢) ص ٢٢٨ أحمد أبو الفتح كتاب « جمال عبد الناصر » .

وهكذا جرى أسلوب المحاسبة بين الشرفاء !

حتى ليكاد الإنسان يصدق أن كليهما كان يعتقد حقاً أنه عضو فى عصابة !! وكانت النتيجة الطبيعية لهذه الصراحة من بغدادى أن اعتقله عبد الناصر فى منزله[1] بالإسكندرية ، وبعد بضعة أسابيع أفرج عنه !

واعتقل كمال حسين بسبب خطابه الذى قال فيه « اتق الله » ، وأفرج عنه بعد ثلاثة أشهر حين توفيت زوجه !

ولم يسلم صلاح سالم من اعتقاله جملة مرات فى منزله ، وقدم استقالته بعد إذاعته لبعض أسرار الدولة لأحد الصحفيين التى اعتبرها عبد الناصر خيانة[2] .

– وهرب خالد محيى الدين إلى الإسكندرية[3] ، واختفى هناك بعد فشل سلاح الفرسان فى إعادة محمد نجيب باختصاصاته ، ولكن عبد الناصر أرسل إليه يؤمنه ويطلب لقاءه ، ودفع خالد محيى الدين ثمن حريته استقالته فى أبريل (١٩٥٤) م .

---

(١) ص ٢٤١ أحمد أبو الفتح كتاب « جمال عبد الناصر » .

(٢) ٢٩٨ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

(٣) ص ١٥٩ كتاب أحمد حمروش شهود ثورة يوليو .

الاتفاقية مع الإنجليز



[وهكذا سلطت الدكتاتورية أبواقها من الكتاب المأجورين لتهيىء الشعب لقبول اتفاقية الجلاء ، ممهورة بأربعين مليون دولار قدمتها أمريكا للحكومة المصرية ، وثلاثة ملايين دولار منحة شخصية من المخابرات المركزية الأمريكية ، هدية لرئيس الدولة والاستعداد المفتوح لتزويد مصر بالسلاح ، الذى تحتاج إليه للأمن الداخلى فقط !!] .

بدأت تظهر إرهاصات الرغبة فى الاتفاق مع الإنجليز على الجلاء فى يناير سنة (١٩٥٣) ، فى تصريحات عبد الناصر بإحدى خطبه فى شبين الكوم « الجلاء عن القنال أو القتال حتى الموت !! » .

وظلت تصريحات رجال الحركة تشير إلى أن البديل الوحيد الذى يرتضونه فى شأن جلاء القوات البريطانية عن القنال هو العودة إلى الكفاح المسلح !! .

ولم يكن خافياً على الحكومة المصرية أن الجانب البريطانى ، كان يستهدف ربط مصر بحلف دفاعى للشرق الأوسط ، ويستهدف كذلك أن تظل قناة السويس قاعدة ينطلق منها فى عملياته العسكرية فى المستقبل .

وفى فبراير سنة (١٩٥٣) ، اتصل الدكتور محمد سالم[1] بالأخ صالح أبو رقيق مبلغاً إياه رغبة السفارة البريطانية فى لقاء بعض المسئولين من جماعة الإخوان

---

(١) كان الدكتور محمد سالم مستشاراً قانونياً فى إحدى الوزارات وعلى علاقة زمالة بالأخ منير دله وكان أيضاً على صلة ببعض الأحزاب بينما كان يتقرب من الإخوان المسلمين وكان فى نفس الوقت على صلة بالسفارة الانجليزية وبالشخصيات السياسية التى تصل الى مصر وكان الإخوان على علم كامل بنشاطه ، وقد حاول الإنجليز عن طريقه استطلاع نوايا الإخوان بشأن القيام بانقلاب ضد الملك فاروق فى اثناء سفره إلى أوربا بعد زواجه الثانى . وكشف الإخوان هذا الأمر .

المسلمين ، بمستر إيفانز المستشار الشرقى بالسفارة البريطانية ، لاستطلاع رأيهم فيما يرتضونه لنجاح مفاوضات الجلاء ، التى ستبدأ مع الحكومة[1] .

ولما عرض الأمر على الأستاذ المرشد ، كلف الأخوين منير دله وصالح أبو رقيق بلقاء مستشار السفارة إيفانز وأوصاهما بالاستماع إليه دون إبداء آراء حول مايعرضه عليهما ، وفى الوقت نفسه كلف الأخ حسن عشماوى بتبليغ عبد الناصر أمر هذا اللقاء ليكون على بينة بما يجرى ، وأوضح إيفانز اقتناع الإنجليز بمبدأ الجلاء وتسليمهم به خلال سنتين ، على أن تقوم علاقة مابينهم وبين مصر بعد هذا الجلاء ، وطلب رأى الإخوان فى هذا الصدد فوعداه بدراسة الموضوع .

وكلف المرشد الأخ صالح أبو رقيق بتدوين تقرير بذلك وأمر بإرسال صورة منه إلى عبد الناصر ، ثم ، طلب الإنجليز بعد ذلك لقاء المرشد الذى تم فى منزله فى (٢٢ فبراير سنة ١٩٥٣) ، وأحيط عبد الناصر علماً بهذا اللقاء قبل حدوثه ، ومادار فيه من أحاديث بعد انتهائه .

وفى (٢٠ فبراير سنة ١٩٥٣) ، حضر عبد الناصر إلى منزل المرشد فأبلغه بموعد لقائه مع إيفانز ، وسأله عما إذا كان هناك شىء يمكن أن يضيفه إلى رأى الإخوان المعروف للجميع ، بضرورة الجلاء غير المشروط ، فأجاب عبد الناصر أنه يريد فقط أن يدخل المفاوضات ، وهم متفقون مع الإخوان على كل التفاصيل .

وعرض إيفانز لقائه مع المرشد العرض نفسه الذى ذكره للإخوة منير دله وصالح أبو رقيق ، وسأله المرشد عن رأيهم فى الحياد ، بأن ينسحب الإنجليز من جميع البلاد الإسلامية ، على أن تقف هذه البلاد كتلة واحدة على الحياد بينهم وبين الروس ، وأجاب إيفانز إن فكرة الحياد مستحيلة ؛ لأن روسيا ستهاجم البلاد الإسلامية ، فقال المرشد إن هذا فرض يجوز أن يتحقق ويجوز ألا يتحقق ، وأما وجود الإنجليز فى بلادنا فحقيقة واقعة ، وقد تسبب احتلالهم لنا فى وقوع حربين لم يكن لمصر مصلحة فيهما ، فضلا عن أن حيدة قناة السويس لاتتحقق حال

---

(١) تشكل الوفد المصرى للمباحثات (بعد هذا التاريخ فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣) برئاسة محمد نجيب وعضوية جمال عبد الناصر وصلاح سالم والدكتور محمود فوزى ، والدكتور حامد سلطان والدكتور على حسن زين العابدين وكانت أول جلسة انعقدت للمباحثات فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣ أى بعد لقاء إيفانز مع الإخوان بقرابة الشهرين !! .

وجودهم بها ، واستمر إيفانز فى القول بأن روسيا لها مطامع ، فأجابه المرشد فى حسم قائلا : « إننا لن نسلم أنفسنا لأحد ، ولكن يمكن بعد خروجكم من مصر أن نعقد معكم اتفاقاً سرياً على مساعدتنا إذا هاجمتنا روسيا ، ويكون دخولكم مصر بعد ذلك بناء على طلبنا ، وتخرجون حالما تنتهى مهمتكم » .

وانتهت المناقشة بين إيفانز والمرشد على ذلك .

وفى يوم السبت (٢٥ فبراير ١٩٥٣) ، عقد اجتماع بمنزل[1] منير دله بالعجوزة حضره المرشد وحسن عشماوى ، وعبد القادر حلمى ، وصالح أبو رقيق ، وصلاح شادى ، ومن جانب الحكومة عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، وكمال حسين وصلاح سالم ، وأوضح عبد الناصر وجهة نظر مناقضة تماماً لفكرة الحياد السلبى أو الإيجابى ، كما ادعى بعد ذلك بل قال : إن علاقات مصر مع المعسكر الغربى أمر طبعى يتفق مع ظروفها وتاريخها السياسى الأمر الذى يحتم الإبقاء على التعاون معه واستبعاد الانحياز إلى المعسكر الشيوعى ، الذى لايمكن تصوره بحال من الأحوال !! ، وأنه يوافق مبدئياً على إبقاء القاعدة الإنجليزية فى القناة ، غير أنه يفاوضهم فى أسلوب الإشراف عليها وعدد الخبراء الذين يحتاج إليهم هذا الإشراف حيث إن الإنجليز كانوا يطالبون بإبقاء عشرة آلاف جندى فى القاعدة ، وأن الجانب المصرى يرى أن يكونوا خمسة آلاف فقط !!

ومن ناحية أخرى فإنه يوافق على مبدأ عودة الإنجليز إلى القاعدة فى حالة قيام حرب فعلية ، تصل إلى بلاد تقع فى خط الدفاع الأول عن مصر مثل تركيا ، وليس كما يعرض الإنجليز فى حالة وجود خطر قيام الحرب .

وهكذا أصبحت عروض عبد الناصر لاتقل فى شىء عن مشروع معاهدة صدقى بيفن الذى لفظته مصر بأسرها ، ويكون موقف الوفد من إلغاء معاهدة (٣٦) أشرف بكثير من موقف عبد الناصر المتخاذل أمام الإنجليز فى سنة (١٩٥٣) ، بعد معارك الفدائيين فى القناة حين وصلت الحال بالإنجليز – فى يناير سنة

---

(١) يروى الأستاذ صالح أبو رقيق أحداث هذا اللقاء فى كتاب ريتشارد ميتشيل « الإخوان المسلمين » ص ٢٢٩فيرجع إليه .

(١٩٥٢) - إلى أن يبلغوا حكومة مصر[١] أنهم يوافقون على كل شيء شريطة وقف أعمال الكفاح المسلح فى القناة ، وأنهم يطلبون حلا لايريق ماء الوجه!!

بل لقد وصل الموقف السياسى بعلي ماهر حينذاك ، إلى أن يصرح فى محكمة الثورة فيقول : « كنت أشعر أننى سأكون أقوى مفاوض مصرى نتيجة معركة القناة !!» ، ولكن عبد الناصر « رجل الحياد » بعد ذلك أبى حتى أن يكون فى معاهدته مع الإنجليز محايد ! أو حتى منصف لبلده !!

وبعد أن انتهى عبد الناصر من عرض وجهة نظره تلك ، طلب رأى المرشد وطلب أن يسمع حديثه عن مقابلته لإيفانز .

وكانت وجهة نظر المرشد مخالفة تماماً لعبد الناصر حين قال : « إن الإنجليز يجب أن يخرجوا نهائياً من مصر خروجاً غير مشروط ، فلا حق لهم فى الإبقاء على تلك القاعدة ، مع احتفاظهم بحق ملكيتها ، وأى قاعدة عسكرية فى البلاد لايكون الإشراف عليها إلا من الجيش المصرى وحده ، لأن التسليم بغير ذلك معناه انتقاص حقوق البلد وتسليمها أو جزء منها للعدو مما يهدد استقلالها ، ولكن إذا لم يرغب الإنجليز فى ترك الأسلحة والمعدات الموجودة فى القاعدة فليأخذوها معهم !!

أما حق الإنجليز فى العودة إلى القناة إذا قام تهديد بحرب ضد مصر ، فأمر مرفوض تماماً ، سواء قامت حرب فى أمريكا أو تركيا أو حتى مصر نفسها ، فليس من حق أى دولة أن تأتى بجيوشها إلى مصر ، إلا إذا كان ذلك بناء على طلب مصر نفسها ، التى لها وحدها تقرير مصلحتها ، ولو سلمنا بحق عودتهم فلا فائدة إذن من خروجهم اليوم ، ليعودوا إلينا غداً متذرعين بأى سبب !

لاشرقية ولاغربية :

واستطرد المرشد فى شرح موقف مصر من الغرب والشرق فقال : إن مصلحة مصر لايجوز ربطها بالشرق أو الغرب ، وإنما مصلحتها أن تصادق من تشاء من الدول شرقية كانت أم غربية حسبما تحققه تلك المصلحة .

---

(١) كتاب حمروش شهود ثورة يوليو ص ٢٩٢ .

وكأنما ألقى المرشد على الضباط درساً فى الوطنية النابعة حقاً من عزة المسلم ، والبعيدة عن مفاسد الساسة وضعفهم .

ولم يملك عبد الحكيم نفسه لدى سماعه لهذا الشرح من المرشد ، أن قفز من كرسيه مهللا ، كأنما وجد ضالته قائلا : « هى دى !! هى دى !! » .

وخيم صمت على الجميع فى حين حاول عبد الناصر إخفاء انفعاله وراء قسمات وجهه الجامدة ، وأبدى تعليقاً فاتراً على فكرة الحياد ، حين أظهر شكه فى تساؤل حائر : « مامدى إمكان اتخاذ هذا الموقف فى الظروف الدولية المتطورة ؟! »

وأدركت من وراء هذا التساؤل المريض أنه يبيت أمراً !

وجرى نقاش طويل بين الموجودين تبين من خلاله أن موقف الضباط من المباحثات ، قد أصبح مشدوداً إلى حدود لاينبغى لهم تجاوزها ! وقد سرى عنهم موقف الإخوان الذى اعتبروه موقفاً متشدداً يعينهم على الوصول إلى اتفاق !

وفى (٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣) أى بعد شهر واحد من هذا اللقاء تقريباً ، تشكل وفد مصر للمباحثات مع الإنجليز برئاسة محمد نجيب ، وعضوية عبد الناصر ، وصلاح سالم ، والدكتور محمود فوزى ، والدكتور حامد سلطان ، والدكتور على حسن زين العابدين .

ومن الجانب البريطانى سير رالف ستيفنسون ، ومستر كروزويل الوزير المفوض ، ومستر باورز السكرتير الأول بالسفارة .

وبدأ موقف المفاوض المصرى فى أول الأمر صلباً ، يرفض ارتباط الجلاء بأى شرط يشده إلى حلف دفاعى غربى عن الشرق الأوسط .

وفى (٦) مايو أى بعد أقل من عشرة أيام توقفت المباحثات ونصحت بريطانيا رعاياها بالرحيل عن البلاد فى شهر مايو سنة (١٩٥٣) ، فى محاولة للضغط على مصر !

وكان من الممكن أن يكون الرد الطبعى على هذا التهديد الملفوف ، أن يعود الشعب إلى حركة الكفاح التى نهض بها الشعب فى سنة (١٩٥١) قبل الثورة ، حين سلمته الحكومة الأسلحة التى حارب بها الإنجليز .

ولكن ...

خاف ضباط الحركة وعلى رأسهم عبد الناصر أن يتحرك الشعب ضدهم بعد أن فقدوا ثقة الإخوان المسلمين ، حتى قبل إدخالهم السجون فى يناير ، بسبب ماكانت تظهره محاولاته المتكررة فى استقطاب الباقورى والسندى وغيرهما من كبار الإخوان إلى صفه من خيانة تنبىء بما يدبره للجماعة ، ففقد بذلك قاعدته الشعبية التى كانت تخيف الإنجليز ، وزعم أنه يستطيع أن يستبدل بها ماأعلنه فى الصحف « من أن حركة الكفاح المسلح ، ستجرى حسب خطة موضوعة !! وأن المعارك السابقة (يعنى التى دارت فى سنتى ٥١ ، ١٩٥٢) كانت تجرى ارتجالا ، أما اليوم فقد تعين لها شخص مسئول !»[١]

إذن لم يكتف القائد « المحنك » عبد الناصر بعزل الشعب عن الحركة ، وإنما أعلن صراحة أن الجيش أصبح هو الذى يتولى مسئولية الحركات الفدائية فى القناة !!

ويصرح كمال رفعت المسئول عن حركة الكفاح المسلح بالقناة أن بيان توقف المفاوضات فى (٦مايو سنة ١٩٥٣) ، كان إيذاناً لهم بالتحرك للعمل !!

ومادام الغباء السياسى قد بلغ هذا المستوى ، فقد آن للقيادة البريطانية أن ترسل إنذاراً إلى مصر ، تهددها فيه باتخاذ إجراءات عنيفة بالإسماعيلية ، عندما اختفى الجاويش « ديجدن »[٢] من السلاح الجوى البريطانى ، وتحددت الساعة التاسعة من صباح (١٣) يوليو لتنفيذ هذا الإنذار !!

(١) قصة ثورة ٢٣ يوليو الجزء الثانى أحمد حمروش ص ٢٩ .

(٢) نفس المرجع السابق ص ٢٩ .

الدكتاتورية تذل موقف مصر السياسى :

فى مجال السياسة يتضح دوماً أن منطق الحق لايخيف أحداً إذا لم تتحرك به قوى الشعوب ، ولذلك عندما حضر جون فوستر دلاس وزير خارجية أمريكا لزيارة مصر فى (١١ مايو سنة ١٩٥٣) ، فى أثناء انقطاع المفاوضات لم يجد مايدفعه لتقديم جديد لمصر تحت الحكم الدكتاتورى لعبد الناصر ، فعاد ليؤكد موقف أمريكا السابق ، حينما استجابت لدعوة بريطانيا بحظر تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر ، ورهنها بالاتفاق معها[١] .

وكذلك أكد ايزنهاور لمحمد نجيب عزم أمريكا على تقديم مساعدات[٢] اقتصادية وعسكرية كبيرة إلى مصر ، إذا توصلت إلى اتفاق مع بريطانيا !! وكانت أمريكا وبريطانيا تعلمان جيداً أنهما أمام فرصة ذهبية لاتعوض ، ونموذج جديد من الحكام[٣] ، لايقارن بغيره من القدامى ، الذين كانوا يحاولون عقد هذا الحلف معهم – من قبل – فيتعرضون لهزات شعبية تطيح بهم ، أما هذا الحاكم الذى أحال شعبه إلى « مساخيط[٤] » يهتفون لقاتلهم ويصفقون لمن يجلب عليهم العار والدمار فهو النموذج الفريد الذى تستفيد به المخابرات المركزية الأمريكية تماماً حتى إذا لم تجده فإن عليها أن تصنعه كما يقول مايلز كوبلاند[٥] فى كتابه « لعبة الأمم » لتتمكن من أن تذيب صرخات معارضيها فى جحيم سلطانه الذى تتضاءل أمامه كل خيانة لبلده مادامت تحقق بقاءه[٦] !! .

---

(١) كتاب محمد حسنين هيكل « عبد الناصر والعالم » .

(٢) كان محمد نجيب قد أرسل فى أوائل سنة ١٩٥٣ خطاباً إلى ايزنهاور يطلب فيه مساعدات مالية وعسكرية لمصر ، فأجاب أيزنهاور بعزم أمريكا على ذلك إذا توصلت مصر إلى اتفاق مع بريطانيا .. ويروى أحمد أبو الفتح فى كتابه « عبد الناصر » فى ص ٢٥١ خيبة أمل عبد الناصر عندما قرأ له رسالة أيزنهاور وسأله رأيه فيها فأجابه بما هو واضح من موقف أمريكا فى الضغط عليه لإقامة حلف مع الغرب ، وبعد أشهر من هذا الحلف طلب عبد الناصر من أحمد أبو الفتح مقالاً يهاجم فيه الإنجليز لتعنتهم معه فى المفاوضات فكتب مقالا يدعو فيه إلى وجوب التزام مصر الدقيق بموقف الحياد !!.

فأغضب هذا عبد الناصر وقال له : أنا طلبت منك مهاجمة الإنجليز ولم أطلب أن تنادى بموقف الحياد !! وأردف عبد الناصر قائلا إن الحياد ليس إلا خيالا ، ومستحيل على أى دولة أن تقف موقف الحياد لأنها بذلك ستكون فى عزلة عن العالم !! وهذا هو الواقع الذى كان يدين به عبد الناصر الذى يفسر ذبذباته المختلفة تارة نحو الغرب وأخرى نحو الشرق !!

(٣) ويقول مايلز كوبلاند فى كتابه « لعبة الأمم » ص ١٢٤ تحليل الدكتور محمد الصادق فى كتاب الدبلوماسية والميكيافيلية ص ١٤٩ « أن عبد الناصر لو لم يكن قد ولد فإن لعبتنا كان عليها أن تخلقه » .

(٤) كتاب البحث عن الذات للسادات فى وصف شعب مصر أثناء حكم عبد الناصر ص ٢٨٩ .

(٥) ص ٢١ ، ٢٤ من كتاب « لعبة الأمم » لمايلز كوبلاند .

(٦) يتحدث مايلز كوبلاند فى كتابه « لعبة الأمم » ص ٩١ عن هزيمة يونيو ص ١٩٦٧ فيقول : « لانعجب إذا رأينا عبد =

وهكذا قبض عبد الناصر على الإخوان المسلمين فى يناير سنة (١٩٥٤) ، ليثبت لأمريكا وإنجلترا مدى قدرته على القوة الوحيدة ، التى تعارض اتفاقاته معهم ، واتهمهم أمام شعب مصر بالاتفاق مع الإنجليز من وراء ظهره ، ولكنه عجز عن الاستمرار فى خداع الشعب ، واضطر فى نهاية الأمر إلى الإفراج عنهم فى مارس وزيارة المرشد فى منزله ليمسح أكاذيبه التى ألصقها به !

وفى يوليو سنة (١٩٥٤) ، بدأت تنازلاته عن حق بلده تختمر فى رأسه فأعد العدة للنزول على رغبات أمريكا وإنجلترا ، فاستأنف مفاوضاته مع الأخيرة فى (١١ يوليو لتنتهى فى ٢٧) من الشهر نفسه أى بعد ستة عشر يوماً من بدئها ! وليوقع بالأحرف الأولى صك ارتباط مصر بحلف الأطلنطى عن طريق تركيا حيث نصت الاتفاقية على بقاء أجزاء من القاعدة صالحة ، ومعدة للاستخدام ، تعود إليها القوات البريطانية إذا ماهوجمت دولة من دول معاهدة الدفاع المشترك ، لجامعة الدول العربية أو تركيا !

ويقول زكريا محيى الدين[1] : إن هذه السرعة فى توقيع المعاهدة المصرية الإنجليزية ، تمت نتيجة وساطة أمريكا ! ، ولم يخف ذلك على شعب مصر ولاعلى كتابها الأحرار ، وإن ضجت أبواق عبد الناصر ممثلة فى مصطفى أمين ومحمد حسنين هيكل بالإشادة بموقف أمريكا فى هذا الصدد ، حتى ليقول الأخير : « كانت الولايات المتحدة تحيط بها كل معانى النجاح والفتنة ، براقة متسامية على الفشل الذريع ، الذى منى به الاستعماريون القدامى ، وكان الناس متجاوبين مع فكرة قيام الأمريكيين بدور رئيسى فى الشرق الأوسط ومستعدين لقبولها ! »[2] .

الناصر يجلس مع خصومه بعد أكبر هزيمة ساحقة فى التاريخ الحديث لاليبحثوا كيف ينقذوا مصر وبنوها ولكن ليبحثوا كيف يستعيدون سيطرتهم على الجيش !! » .

(١) كتاب أحمد حمروش قصة ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ الجزء الثانى ص ٣٤ .

(٢) كتاب محمد حسنين هيكل « عبد الناصر والعالم » .

وهكذا سلطت الدكتاتورية أبواقها من الكتاب المأجورين ، لتهيىء الشعب لقبول اتفاقية الجلاء ممهورة بأربعين مليون دولار قدمتها أمريكا لمصر ، بعد شهر واحد من توقيع الاتفاقية فضلا عن حضور ضابطين أمريكيين[1] موفدين من البنتاجون لتزويد مصر بالسلاح الذى تحتاج إليه للأمن الداخلى !

وقدمت أمريكا أيضاً فضلا عن ذلك ثلاثة ملايين دولار[2] منحة شخصية من المخابرات الأمريكية المركزية هدية لرئيس الدولة !

وهكذا صدقت تصورات محمد حسنين هيكل فى « فتنة أمريكا ! » ، فقد استطاعت فعلا شراء رئيس الدولة ، وزودته بما يحتاج إليه من سلاح لمواجهة الشعب فى معركته الداخلية معه ولم تقدم له رصاصة واحدة لمواجهة إسرائيل !

الإخوان المسلمون يرفضون الاتفاقية

وفى اليوم التالى لتوقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى أى فى يوم (٢٨ يوليو سنة ١٩٥٤) ، أعلن المرشد العام رفضه لهذه الاتفاقية فى أثناء رحلته فى البلاد العربية ، حيث تحدث فى جريدة « المنار الدمشقية » عن نصوص الاتفاق فى مقارنة بينها وبين معاهدة (٣٦) التى ألغتها مصر فقال : إن الجلاء عن منطقة القناة كان سيتم عام (١٩٥٦ بموجب معاهدة ٣٦) التى ألغتها مصر ، وإذا رفض الإنجليز الخروج فى نهاية المدة ، فإن بقاءهم يكون بلا سند قانونى ، والاتفاقية الجديدة تمنحهم هذا السند للبقاء والعودة !!

– بل إن الاتفاق الذى أباح للإنجليز العودة إلى مصر لم يحدد لخروجهم بعد ذلك أمداً طويلا ولاقصيراً ، والإنجليز أصحاب حيل ومكايد ، لايعجزون عن إيجاد المبررات التى يتذرعون بها لبقاء احتلالهم ، كما أن الاتفاقية أعطت الحق لبريطانيا فى استعمال مطارات مصر فى جميع أنحاء البلاد ، وفى كل وقت من أوقات السلم والحرب ، بحيث تظل المطارات تحت تصرف السلاح الجوى البريطانى ، فأضافت بريطانيا بهذه المعاهدة الجديدة حلقة جديدة من الحلقات ، التى تطوق

---

(١) ص ٤٠ كتاب شهود ثورة يوليو الجزء الثانى لحمروش .
(٢) ص ٤١ نفس المصدر السابق .

بها البلاد العربية بمعاهدات وأحلاف عسكرية ، كما كسبت امتداداً للمعاهدة الملغاة خمس سنوات أخرى لاتنتهى الأوضاع بعدها بل نعود إلى الحلقة المفرغة للتشاور بشأن التدابير ، التى ينبغى اتخاذها بعد انتهاء مدة الاتفاق !

وهكذا استغلت بريطانيا فى ذلك ضعف بعض الحكومات وغدم تمثيلها لشعوبها فسارت فى ذلك على سياسة إغفال إرادة الشعب ، مما سيلحق به أفدح الأضرار .

ثم ختم حديثه بقوله : « لذلك يعلن الإخوان المسلمون رفضهم هذا الاتفاق ويصرون على أن أى اتفاق بين الحكومة المصرية ، وأية حكومة أجنبية لايجوز أن يتم دون أن يعرض على برلمان منتخب انتخاباً حراً نزيهاً ، يمثل إرادة الشعب المصرى أصدق تمثيل ، كما يجب رفع الرقابة عن الصحافة حتى يقول كل إنسان رأيه فى هذه الاتفاقية دون حد من إرادته وحريته ، فما كان لأحد أن يتحكم فى مصائر[1] الشعب دون الرجوع إليه » .

وكان صوت الإخوان المسلمين فى معارضة هذه المعاهدة ، هو الصوت الوحيد الذى ظهر فى مصر ، يعلن شجبها ، وفى الوقت نفسه كان هذا الصوت يمثل رأى غالبية الشعب المصرى المحكوم بالحديد والنار ، وفى اليوم الثانى من أغسطس،أى بعد أسبوع واحد من التوقيع بالأحرف الأولى على المعاهدة ، أرسل مكتب الإرشاد[2] مذكرة أودعت رئاسة مجلس الوزراء ، متضمنة رأى الإخوان المسلمين فى الاتفاقية المصرية الإنجليزية ، وقد ناقش فيها المكتب الخطوط الرئيسية للمعاهدة ، كما ناقش الملاحق المفصلة بالنصوص ، واستخلص المعانى التى قامت عليها الاتفاقية وانتهى إلى علاج الموقف بأن طلب من الحكومة مايأتى :

أولا : وقف المفاوضات الدائرة بين الحكومة المصرية والإنجليزية ، واعتبار ماتم منها كأن لم يكن ، مادامت المفاوضات أساسها المساومة على الجلاء .

ثانياً : تحقيق ماأعلنته الحكومة من إعداد الشعب وتربيته تربية عسكرية ، وبث روح الجهاد فيه لاستخلاص الحقوق وإجلاء الغاصب ، ويوم تفعل الحكومة ذلك سيكون الإخوان فى الصف الأول .

---

(١) أرفقنا نص هذا الحديث فى الجزء الأخير من الكتاب المتضمن لوثائق الحركة .

(٢) أرفق نص هذه المذكرة فى الجزء الأخير من الكتاب المتضمن لوثائق الحركة .

ثالثاً : فإن أبت الحكومة إلا المضى فيما بدأته من مفاوضات ، فإن الأمانة الوطنية تحتم عليها أن تستبين رأى الأمة فى هذا الأمر الخطير ، الذى لايجوز أن تستأثر به حكومة دون الشعب ، وإذا كان قد فات الحكومة أن تتبين رأى الأمة فى المفاوضة قبل البدء فيها ، فلا يفوتن الحكومة أن تتبين رأى الأمة فى اتفاق الخطوط الرئيسية ولن يكون ذلك إلا باطلاق حرية القول والاجتماع وترك الحرية للصحف لتنشر كل مايصل إليها عن الاتفاق .

عبد الناصر لايتصور عودة القوات البريطانية !! :

كان عبد الناصر والضباط « الأحرار » للأسف بحكم تهافتهم على السلطة بمعزل عن البعد الحقيقى لهذه الاتفاقية ، التى أبى المفاوض المصرى من قبل الموافقة على ماهو أفضل منها أو مايشابهها على الأقل ، فى عهد الملك فاروق ! وكان التعليل الذى برر به عبد الناصر هذه السقطة لضباط الجيش ، هو أنه يستبعد استبعاداً كاملا حدوث معركة تسمح للقوات البريطانية[1] بالعودة ! وظل يحاول إقناع الضباط بهذا الوهم حتى داهمته القوات البريطانية ، والفرنسية ، والإسرائيلية نفسها ، بعد سنتين وعشرة أيام من توقيع هذه الاتفاقية المشئومة ! رداً على تأميمه قناة السويس !

وإن العجب ليستبد بعقل الباحث فى شأن هذا الاعتقاد الذى ملك لب عبد الناصر بعدم عودة القوات البريطانية إلى القاعدة حتى بعد صدور الإنذار[2] الفرنسى البريطانى لمصر ، فيعجز المنصف عن رد من يتهم عبد الناصر بالخيانة ! وخاصة عندما ينتهى الأمر بعبد الناصر ، إلى أن يعرض على مانزيس سنة (١٩٥٦) اقتراحاً بجعل مصر دولة محايدة كسويسرا ، وأن تضمن الدول[3] حياد مصر .

---

(١) ص ٤٠ كتاب أحمد حمروش قصة ثورة ٢٣ يوليو الجزء الثانى .

(٢) ص ٣٣٨ مذكرات بغدادى الجزء الأول .

(٣) ص ٢٤٦ نفس المرجع السابق .

ولكن ...

أبواق دعاية عبد الناصر – حتى الشيوعيين منهم – يعذرون القائد « الملهم » فى إبرامه لهذا الحلف مع الإنجليز ، بدعوى أنه كان يعتقد أن هذه المعاهدة لاتعدو أن تكون « حبراً على ورق » ، يلغيها فى الوقت المناسب ، ليتفرغ لمشاكله الداخلية فى مواجهة الأحزاب ، والإخوان المسلمين ، الذين كانوا يتهيئون للانقضاض عليه[1] !

ولايستحى عبد الناصر – بعد ثلاثة أسابيع من توقيع المعاهدة بالأحرف الأولى – من أن يكرر فريته السابقة التى أطلقها فى بيان حل جماعة الإخوان المسلمين فى يناير سنة (١٩٥٤) ، عن اتصال مرشد الإخوان بمستر إيفانز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية بدون علم الحكومة وهى الواقعة التى سبق له الاعتذار عنها بزيارة المرشد فى منزله ، ليمحو أثر ماقاله عن اتصال المرشد بمستشار السفارة البريطانية من وراء ظهره !

وفى (٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٤) ، أى فى اليوم التالى لهذه الفرية المتكررة من عبد الناصر فى الصحف أرسل المرشد خطاباً إلى رئيس مجلس[2] الوزراء ، شرح فيه ماسبق أن فصلناه ، فلم يكن يسمح للصحف أن تنشر مثل هذا الخطاب ، ودعا المرشد فى نهاية الخطاب ، إلى ترك الحرية للناس يكتبون فى الصحف آراءهم فى نقد المعاهدة .

وهكذا بدأ عبد الناصر فعلا يفرغ لمواجهة الشعب ، بعد أن استراح باله من مواجهة الإنجليز ! وبصورة أخرى انتهى من الجناية الكبرى ، ليقترف جناية أكبر ضد شعب مصر !

فماذا كان ينتظر عبد الناصر من الشعب بعد هذه الاتفاقية التى رفضتها من قبل وزارة الوفد ، ورفضها الشعب فى مشروع صدقى بيفن ، ورفضتها كل قطاعات الأمة ؟!

---

(١) كتاب حمروش قصة ثورة يوليو الجزء الثانى ص ٣٤ .
(٢) الخطاب كله مدرج فى نهاية الكتاب فى باب وثائق الحركة .

بقى بعد ذلك أن نناقش ماذكره السادات من أنه عندما عرضت الاتفاقية على مجلس الثورة عارضها البعض ، واعتبر هو هذه المعارضة ليست إلا مزايدات من ضباط قيادة مجلس الثورة سببها الصراع كالعادة وقال : « أنا موافق على المشروع بدون مناقشة ، فما الذى يمكن مناقشته ؟ (١٢٠٠) خبير ليسوا عسكريين وتحت حراستنا نحن المصريين ؟ هل هذا يخيفنا ؟ فليكونوا عشرة آلاف خبير ، وليبقوا بدلا من السبع سنوات عشراً ، ماقيمتهم وقد حصلنا على استقلالنا وأصبحت إرادتنا حرة ؟ أى سياسى « أبله » يرفض هذا الحل لمشكلة عمرها فوق الخمس وسبعين سنة ؟[1] .

وأعتقد أنه بعد ماذكرناه عن الاتفاقية ومحاذيرها ومخاطرها ، ورفض الشعب بكافة طبقاته لها ، لاشك أنها تمثل أضراراً حقيقية بمصر مادياً وأدبياً ، أكثر مما كان يمثله تصريح أمين عثمان بزواج مصر بإنجلترا زواجاً كاثوليكياً ، فاستحق القتل .

والذى يعنينا ، أن نبحث مبررات « البلاهة » التى دمغ بها كل من يعارض هذه المعاهدة ، فلا نجد إلا احتمالاً واحداً ، وهو معرفة السادات لطبيعة عبد الناصر ، وأنه لايحفظ عهداً ، ولايلتزم بوعد أو كلمة ، وبالتالى فإنه يتوقع ، بل يوقن ، بأن صاحبه لن ينفذ بنودها ، ولكن ماذنب الناس التى لاتعرف طبيعة الغدر فى قائدها ، ولم تعاشره على المستوى الذى عاشره به السادات ، ومع ذلك ، فهل نقض المعاهدات المكتوبة ، ومع قوة عظمى بنفس اليسر الذى تتم به خيانة صديق ، أو مكيدة لإحدى القوى الوطنية ، أو لم يكن – على الأقل – ينبغى مدارسة ومناقشة احتمالات أخطار نقض المعاهدة ، إذا كان ذلك أمراً مبيتاً ؟

وإذا جاز لنا أن نتجاوز عن مناقشة قرار أو رأى لعبد الناصر ، فى أمر محلى محدود الأثر على الشعب والوطن ، فهل يجوز ذلك فى مثل موضوع المعاهدة ، وهى تربط مصير الأمة لسنوات طوال ، وتخدش كرامتها وحريتها بل استقلالها ، أو على أقل القليل كان هذا رأى الغالبية المطلقة لجموع الشعب وأصحاب الرأى فيه ، أفليس لهم الحق كشركاء فى هذا الوطن أن تتاح لهم الفرصة أن يناقشوا

---

(١) ص ١٧٦ البحث عن الذات .

المعاهدة جملة وتفصيلا ، وأن يبدى كل صاحب رأى من المواطنين رأيه ؟ أم أن الإحساس بالوصاية على الشعب القاصر ، تغلب الإحساس بمصلحة الوطن وحق المواطنين ؟.

وهل يجوز لنا أن ندعى أن مشاعر السادات تجاه عبد الناصر ، والتى يقول عنها : إنه كان يقابل كل مايفعله عبد الناصر بالحب الخالص من جانبه ، وإنه لما قامت ثورة (١٩٥٢) ساهم فيها ، ولم تكن تهمه هذه المساهمة فى ذاتها بقدر مايهمه قيام الثورة التى حققت حلم حياته ، وإن هذا ماجعله يعيش مع عبد الناصر (١٨) سنة دون صراع ، لأنه لم يكن يريد شيئاً ولم تكن له مطالب ، ويتكلم عن تركة الحقد الرهيبة التى خلفها عبد الناصر بينه وبين زملائه ، وأقرب الناس إليه ، وأنه برغم ذلك فإن حبه لعبد الناصر لم يتغير ، وأنه ظل إلى جانبه منتصراً أو مهزوماً ، وأن هذا ماجعل عبد الناصر يلتفت حوله بعد (١٧) سنة ، وينتبه إلى أن هناك إنساناً لم تقم بينه وبينه معركة فى يوم ما ، بالرغم من التناقضات التى تملأ داخل عبد الناصر ، والتى يحتم عليه واجبه كصديق ألا يكشفها[١] ، هل يجوز لنا أن ندعى أن موافقة السادات على مشروع المعاهدة بدون مناقشة ، يجرى من منطلق الحب ، الذى كان يجعله يقابل كل مايفعله عبد الناصر بالحب الخالص ؟ ، وماذنب أصحاب الرأى إذن ؟ ، مادامت قلوبهم لم يملأها هذا الحب ، أن يناقشوا المشروع موضوعياً ، وأن يبدوا فيه رأيهم ، بصرف النظر عن صاحب المشروع ، هل يكونون حينئذ بلهاء ؟! ثم هل من الجائز أن حب عبد الناصر فى نفس أى مواطن يغلب حب المواطن لوطنه ومصلحة وطنه وخاصة فى القرارات المصيرية ؟.

وأخيراً فلعله يثور التساؤل عما وراء هذا الحديث المفصل عن الاتفاقية ، وقد نقضها الإنجليز حين أمم عبد الناصر القناة ، قبل أن ينقضها هو .

إنما كان ذلك لأن نقد الإخوان المسلمين لهذه الاتفاقية ، كان خاتمة المطاف فى الخلاف بين الإخوان ورجال الثورة ، وكان السبب الرئيسى المباشر الذى دعا عبد الناصر لمواجهة الإخوان بالأسلوب المشين الذى اتبعه فى سنة (١٩٥٤) ،

---

(١) ص ١٠٦ البحث عن الذات .

بالاعتقال والتعذيب والمحاكمة التى مهد لها بتمثيلية المنشية والتى اتهم فيها الأخ محمود عبد اللطيف بالشروع فى قتله .

لهذا أردنا مناقشتها من كل جوانبها ، ليتبين موقف الإخوان فى معارضتهم لها ، وكان من المؤكد أن طوائف الشعب المصرى المختلفة بأحزابه وهيئاته وجماعاته لم توافق على هذه الاتفاقية ، برغم مظاهر التهليل التى روج لها عبد الناصر ، وقد أدرك الرأى العام العالمى أيضاً أن عبد الناصر فقد شعبيته بعد هذه الاتفاقية[1] .

ولعل عبد الناصر نفسه ، كان يدرك أن الإنجليز قد أخذوا منه الكثير ، حتى لتفضح هذه الفكاهة التى يرويها ناتنج وزير الدولة البريطانية فى كتابه عن عبد الناصر ماتركز فى أعماقه من هذه الاتفاقية ، عندما احتفظ ناتنج بقلم عبد الناصر ، الذى استعاره منه للتوقيع فقال له عبد الناصر : « أظن أنكم أخذتم الكثير منى فى هذه الاتفاقية ، فهل تسمح لى بإعادة قلمى ؟ » .

لقد استرد قلمه من ناتنج ، أحرص مايكون عليه ، بعد أن سطر به على صفحات مصر أسوأ ماسطره سياسى مصرى من خزى بعد معاهدة (١٩٣٦) الملغاة .

عبد الناصر بطل الحياد وعدم الانحياز :

ولعل الحديث عن هذه الاتفاقية يدعونا إلى التساؤل عن موقف عبد الناصر بطل الحياد وعدم الانحياز ، فى شجبه لحلف بغداد ومهاجمته له ، بالرغم من إبرامه لاتفاقية الجلاء .. التى لايمكن تفسيرها على ضوء احترامه لمبادىء الحياد التى ادعاها بعد ذلك ، والحقيقة أن عبد الناصر كان بطلا مزيفاً لدعوى الحياد ، فمهاجمته لحلف بغداد ، لاتعنى شجبه للأحلاف فى ذاتها ، وإنما تعنى فقط شجبه للأحلاف التى تصادر زعامته للدول العربية ، تلك التى كان حرصه عليها يشكل سياسته نحو الشرق تارة ، أو الغرب أخرى ، بحيث تكون هذه الزعامة وحدها هى محور التعامل بين الدول الكبرى والدول العربية .

---

(١) ص ٣٥ – الجزء الثانى – قصة ثورة ٢٣ يوليه – أحمد حمروش – يروى المؤلف عن جان لاكوتيه فى كتابه « عبد الناصر » قوله « لم يبد البكباشى عبد الناصر أكثر انعزالا فى نظر الشعب المصرى كما بدا فى اليوم الذى حمل فيه إلى الشعب اتفاقية الجلاء » .

إن عبد الناصر لم يكن يقنع بحكم مصر ، بل كان طموحه يمتد إلى حكم الدول العربية كلها[1] .

ولذلك عند ماعرض ايزنهاور على « فاضل الجمالى » الذى كان يرأس حكومة العراق مساعدات عسكرية ومالية بعد عدة أشهر من الاتفاقية المصرية البريطانية ، التى ربط ايزنهاور مساعداته المالية والعسكرية لمصر بالتوقيع عليها ، أغضب ذلك جمال عبد الناصر ، وشعر بأن أمريكا قد أصابت كبرياءه فى الصميم[2] !

ثم كان حلف بغداد ، الذى لم يشارك فيه ولم يتزعمه ، كان يمثل أيضاً خطراً يهدد آماله الفسيحة فى السيادة على الدول العربية !

وإن السادات ليعجز عن فهم موقف عبد الناصر ، فى شأن إغفاله لدور أمريكا فى انسحاب إنجلترا وفرنسا[3] وإسرائيل بعد حرب سنة (١٩٥٦) ، ويتهم عبد الناصر بالتخبط[4] السياسى ، لأنه أعلن أن الروس كانوا سبباً فى هذا الانسحاب ، برغم مجافاة هذا للحقيقة .

وربما كان منطق الأحداث إذا نظرنا إليه بعيداً عن طموحات عبد الناصر فى الزعامة العربية ، يدعونا إلى الاعتقاد بأنه سيظل فى سنة (١٩٥٦) ، فى أحضان أمريكا التى أجبرت الإنجليز وفرنسا وإسرائيل على الجلاء عن أرض مصر .

---

(١) كتاب أحمد أبو الفتح « عبد الناصر » ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ ويروى أحمد أبو الفتح آمال عبد الناصر التى كان يجاذبه الحديث فيها حتى ليصرح بقوله إنه لايكفينى حكم مصر بل يجب أن أحكم جميع الدول العربية !!

(٢) نفس المرجع ص ٢٥٧ .

(٣) فى كتاب السادات « البحث عن الذات » ص ١٩١ يروى قصة انسحاب إنجلترا وفرنسا فيقول عقب رفض عبد الناصر للإنذار البريطانى أرسل فى طلب سفير أمريكا رايموندهير وأرسل إلى إيزنهاور رسالة يقول فيها : « تكفل أنت بحلفائك بريطانيا وفرنسا وأنا أتكفل بإسرائيل » ورد أيزنهاور أنه سيفعل مايمكن فعله .

(٤) فى ص ١٩٢ من نفس الكتاب يقول السادات : « كان على عبد الناصر أن يتعلم درساً لما حدث فيدرك أن استراتيجية إسرائيل هى أن يكون على خلاف مع أمريكا ، ولكنه بدلا من أن يفعل ذلك .. فعل العكس تماماً فنجده بعد عدوان سنة ٥٦ يشيد بالإنذار الروسى وينسب إلى السوفييت كل شىء ويهمل الإشارة إلى قرار أيزنهاور بالانسحاب برغم مافى هذا من مجافاة للحقيقة ، فالذى جعل هزيمتنا تنقلب إلى نصر كان القرار الأمريكى وليس الإنذار الروسى ، هذا إلى جانب أن عبد الناصر وهو الرجل السياسى المحترف كان عليه أن ينتهز هذه الفرصة لتوطيد العلاقات بين مصر وأمريكا ولو من باب ضرب استراتيجية إسرائيل التى كانت تسعى إلى العكس !! ولكن هكذا كان عبد الناصر تختلط عليه الأمور ويفقد البصيرة وخاصة لأنه كان يتأثر جداً بتحليلات المحيطين به والذين لم يكونوا شرفاء فى تقديم النصح له فقد كان كل همهم أن يضخموا ذات عبد الناصر حتى تبقى لهم مناصبهم ونفوذهم . وهكذا ينهى السادات نقده لسياسة عبد الناصر إزاء أمريكا شارحاً وجهة نظره فى المصلحة التى يجنيها عبد الناصر فى القرب من أمريكا !! وأراها نفس الفلسفة التى يبنى عليها علاقاته اليوم بأمريكا التى وجدت لحسن حظها دولتين فى المنطقة العربية تتنافسان فى خدمة قضاياها لتختار أنفعهما لها !!

ولكن أمريكا التى حققت لبلده هذا التحرر من النفوذ الإنجليزى والفرنسى والإسرائيلى ، لتستبدل به نفوذها الوحيد على المنطقة أبت عليه زعامة العرب ! فأبى هو الآخر أن يظل فى أحضانها ، وفضل أحضان الروس ، لأنه سيجد فى كنفهم مايمكن به أن يهاجم العراق ، التى خانت مبادىء الحياد الإيجابى (التى خانها هو من قبل) ولايشكل هذا التناقض عبئاً ثقيلا على نفسه ! فقد استوى عنده أن يهبط إلى المستنقع الروسى ، بعد أن لطخ نفسه بأوحال أمريكا ، مادام هذا الهبوط هو الطريق الذى يخدم صراعه على زعامة العرب ، ولذلك لانعجب إذ نراه يطلق صوت سيده الروسى – لدى جماهير العرب – بمهاجمة الأحلاف وخاصة حلف بغداد ، فلم يكن هذا غباء سياسياً من عبد الناصر أو فقداً فى البصيرة – كما يقول السادات ، ولكن كان هذا هو الطريق الذى يحقق له أول خطوة فى الفوز بالزعامة العربية من منطلق الرؤية الجديدة بين أحضان الروس ، الذين شرح لهم حقيقة موقفه من نظرية « عدم الانحياز » ، فقال لبودجورنى بعد أسبوعين من هزيمة سنة (١٩٦٧) فى أثناء محادثاته معه فى القاهرة : « إننا فى الحقيقة نعتبر منحازين فى الأصل ! ومن أجل ذلك تعرضنا لعدوان سنة (١٩٥٦ ثم عام ١٩٦٧) ؛ كما سنتعرض لعدوان آخر طالما أننا نسير فى هذا الخط ، الأمريكان يعرفون ذلك جيداً ! وكانوا (عايزينا) نسير معهم ، ولكننا رفضنا لأننا (شفنا) سياستهم مؤيدة للاستعمار !![1] ثم يضيف إلى ذلك قوله : « فإذا كنا نطلب منكم أن تكونوا معنا وقت الحرب فيجب أن نكون معكم أيضاً وقت الحرب ووقت السلم !!

فعبد الناصر لايضيره أن يكون هناك تحالف تام مع السوفييت ، فهو يشعر فى قرارة نفسه أنه يسير جنباً إلى جنب مع الاتحاد السوفييتى ، ولكنه فقط يشترط الشكل المناسب ، الذى يظهر فيه هذا التحالف ، بحيث لايؤثر على سمعته[2] أو مركزه القيادى فى العالم الثالث !! .

هكذا كان يفهم عبد الناصر – رجل الحياد الإيجابى – نظرية عدم الانحياز !!

---

(١) كتاب محاضر اجتماعات عبد الناصر (٦٧ – ٧٠) العربية والدولية إعداد عبد المجيد فريد (ص ٢٩) .

(٢) ص ٤١ من كتاب محاضر اجتماعات عبد الناصر إعداد عبد المجيد فريد .



مسئولية الإخوان فى حكم عبد الناصر

لم يتميز عبد الناصر بذكاء خارق خدع به جماعة الإخوان المسلمين ، وإنما بدا عملاقاً برجالنا الذين أعانوه علينا .. أما سياسة الجماعة فكانت متمثلة فى موقف هؤلاء الذين اتصلوا به ، قبل الحركة حين كانت مخاطر هذه الصلة تعنى حز الرقاب ، وضياع الأهل والمال .. وقطعوا هذه الصلة بعد الحركة بالقدر نفسه من الوفاء ، حين كان هذا القطع يعنى المهلكة والضياع ، ومن هنا يكون الحكم على السياسات أو الأشخاص ، بالخطأ أو الصواب فى مجال تقييم الصلات ، بالنبذ أو الإبقاء ..

وأخـــيراً ...

هل نستطيع أن نستخلص العبرة بعد هذا السرد لوقائع التاريخ فى صلة الإخوان بعبد الناصر من خلال سياسته التى أرسى دعائمها داخل بلده ؟ .

ومن واقع مالحق مصر من نكبات بسبب هزائمه فى كل ماخاضه من حروب ، وبسبب سياسته الخاطئة فى كافة المجالات لنجيب فى إنصاف عن مدى مسئولية إسهام الإخوان المسلمين فى إرساء دعائم حكم عبد الناصر ، ومدى مسئوليتهم عما وصل إليه حكم مصر فى عهده .

ولاننسى من خلال ذلك أن نذكر – بصوزة أخص – ماألحقته هذه الصلة بجماعة الإخوان المسلمين ، ومدى مسئولية الأشخاص الذين قاموا بها ، وهل أعوزتهم الفطنة ، أو قعد بهم الجهد ، أو أغواهم القرب من السلطان بعد نجاح الحركة ، فدفعت الجماعة ثمنه من حرية أفرادها وأمنهم ، وفقدت عدداً من قادتها

وأفرادها ممن وقعوا تحت تأثير الفتنة فانحازوا إلى السلطان ؟ ، ولعلنا نستطيع ، إذا حاولنا الإجابة عن هذا الجانب الخاص ، الذى أصاب الإخوان المسلمين بسبب هذه الصلة ، أن نفيد منها بعد ذلك فى الحكم على مسئوليتها فيما لحق مصر من نكبات جرت على يديه .

ونخطىء إذا عالجنا هذا الموضوع مغفلين حقائق التاريخ ، فنتصور أن عبد الناصر كان بعيداً عن كيان جماعة الإخوان المسلمين فقد كان – للأسف – فرداً منها ، عايش أهدافها ، والتحم بقادتها ، وتربى فى أحضان أجهزتها كما تربى السامرى فى أحضان موسى ، فقد التقى كثيراً بمرشد الإخوان ، وبايعه ، واستمع إليه ، وأبدى تأثراً بأهدافه ، وظل هذا التأثر ظاهراً حتى محت أثره نوازع السلطان وشهوة الانفراد بالحكم .

وكان محمود لبيب مثله الأعلى فى الفكر والحركة الحذرة المتأنية ، وفى الوقت نفسه كان محمود لبيب أيضاً من جانبه يثق به ، ويقدر له نشاطه الدائب وسط الضباط ، ويحدثنى عنه حديث المعجب الذى لايشك فى إخلاصه لوطنه ودعوته !!

فهل غابت طبيعة عبد الناصر المتعشقة للنفوذ عن بصر قائد الدعوة حسن البنا ، ورئيس جناحها العسكرى محمود لبيب ؟ ، ولأضيف السندى لأن مصيبته هو الآخر بحب الرئاسة كانت شبيهة بمصيبة عبد الناصر ! الحقيقة أنه لم يغب عن حسن البنا ومحمود لبيب هذا العيب ، ولكن قلص خطره شدة نشاطه وحركته الدائبة وسط الضباط ، ومايعنيه هذا السلوك لديهم من مخاطر لايقدم عليها إلا جسور ! تغفر زلاته ، وترجى حسناته ، وتعالج سيئاته !

كما أن سقوط قيم الولاء والوفاء لدى عبد الناصر أمام بريق السلطان لايقدح فى أسلوب التربية والتكوين فى الجماعة ، التى قام منهاجها على هدى كتاب الله وسنة نبيه ، التى فصلتها رسائل الإمام الشهيد ، واستمدت روعتها من جلال القرآن ومشكاة النبوة . واستطاع بفضلها رجال أن يواجهوا طغيان عبد الناصر ، وهو فى صولة قهره وجبروته وفاء بعهدهم مع الله ، عشرين عاماً أو يزيد وهم يعيشون فى ظلام محبسه !

وإذن فهو تطلع النفس إلى السلطان ، وعشقها للحكم ، الذى أسقط فضائلها وعهودها لدى عبد الناصر ، عندما نقض عهده مع المرشد حسن الهضيبى فى أول لقاء معه !

وهو نفس التطلع والعشق ، الذى دعا أحمد الباقورى إلى نبذ عهده ، وإلى نسيان قدره فى الجماعة ، حين استخلفه مرشد الإخوان المسلمين حسن البنا على قيادة الإخوان فى محنة حكم عبد الهادى ، عندما عزم على العكوف فى أحد النجوع قبل استشهاده بقليل ، ولم يكن سيف المعز قد لمع بريقه بعدُ ، أمام أعين الباقورى ليرهبه ، لكن غشى بصيرته جاه الحكم وكرسى الوزارة !

ولم ترحم فتنة عبد الناصر - بوعده ووعيده - شيخنا الطيب البهى الخولى صاحب « تذكرة الدعاة » والمربى الفاضل - رحمه الله - فى أن يجنح إلى حضن الظالم يستظل به ويمضى فى بلاد القطر مروجا لعبد الناصر ، متحدثاً إلى الإخوان عن « مثالب » المرشد ، معلناً على الملأ نقض بيعته !! وخروجه عليه !

والشيخ الفاضل سيد سابق تبرأ هو الآخر من مرشده الأستاذ الهضيبى ، بعد أن خدعه عبد الناصر ، الذى دأب على استدعائه للإفطار معه قبل يناير سنة (١٩٥٤) ، فمسح بهذه الصلة ذكريات ماضيه بالقبض والتشريد فى حادث مقتل النقراشى ، حين اتهم بالإفتاء بشرعية قتله ، واكتفى من جهاده بهذه المرحلة القديمة التى أذاب صمودها عمله الجديد مديراً للتكية المصرية بالحجاز ! ، ولم يسلم الشيخ الغزالى العالم المتحمس للحق المتردد دائماً بين أقطاب النزاع ، فتارة هنا وتارة هناك ، يشده الحق أحياناً فينجذب إليه ، ويلتبس عليه الباطل بما يشبه الحق ، فينأى عن ركب أصحابه ، وهم فى غياهب السجون ، ويمضى هو الآخر ردحاً من الزمان مع عبد الناصر ، حتى تلطمه صفعات الظالم فيرتد عنه ، ويرسل للمرشد الأستاذ الهضيبى ، وهو فى محبسه اعتذاراً عن ماضيه مع عبد الناصر ، فيبلغ المرشد جموع الإخوان فى السجون كتاباً ينبئهم فيه عن اعتذاره هذا عن فترة لحاقه بركب عبد الناصر ، وهذا قليل من كثير رأينا علاماته فى الأفذاذ منا : عبد العزيز كامل وكمال أبو المجد ، ممن شق دربهم ولحق بهم أذى الاعتقال ، وتعرضوا فى الوقت نفسه للمشاركة فى حكم عبد الناصر فأسلموا له القياد ، فكانت محنتهم فى أعماق الضمير أقسى مما لاقاه إخوانهم من مرارة السجون .

ومع ذلك ظل أريج الدعوة ينضح من كل هؤلاء ، مشيراً إلى المحضن الذى شب فيه عودهم واستقوا منهله ، فكنت ومازلت أقرأ وأسمع لهم أقوالا تعجبنى حين أحجب ماضيهم عن حاضر مايكتبون !

موقع عبد الناصر من الخطيئة :

ولكن أين عبد الناصر من كل هؤلاء ؟!

وكيف نفسر سلوكه من سنة (١٩٤٦) بعد ثلاث سنوات من بيعته فى سرقة ولاء ضباط الإخوان لدعوتهم ، مستبدلا به الولاء لشخصه !

وفى الوقت نفسه يظل فى دعواه أمام محمود لبيب ، والمرشد بقيامه على عهده ووفائه لبيعته !

فهل كان يخطط فى هذا الوقت مقدراً نجاح حركته سنة (١٩٥٢) متصدياً لحسن البنا ومحمود لبيب بالخروج عليهما ؟!

لأستبعد هذا على من كان على شاكلته خلقاً وطبعاً ، وإن كنت أراه بعيد الاحتمال فى مجال التقدير والتخطيط والتنظيم ، فأصبح الاحتمال الوارد فى هذا الشأن ، هو الاستجابة للصرخة المجنونة فى داخله بالرياسة والنفوذ والسلطان ، فى الوقت الذى كان يرى ثقة محمود لبيب فيه تذكى غروره واستكباره ، ودعواه أمام نفسه بأنه أكفأ الجميع – ليس فقط قياساً على من كان فى مستواه من الضباط ، ولكن قياسا على محمود لبيب نفسه وعلى السندى أيضاً – وأن مايحققه لنجاح الحركة فى الجيش ، إنما هو نجاح حقيقى لحركة الإخوان ! وهكذا جرى منطقه فيما أورده بيانه الأول حين عرض مناقشته مع مرشد الإخوان ، الذى طالبه – كما يدعى – بتطبيق أحكام[1] القرآن فوراً ، فرد عليه عبد الناصر قائلا : « إن هذه الثورة قامت حرباً على الظلم الاجتماعى ، والاستبداد السياسى ، والاستعمار البريطانى وهى بذلك ليست إلا تطبيقاً لتعاليم القرآن الكريم » ! فإذا كانت أهداف الضباط الذين استجلبهم من الخمارات وغرز الحشيش قبل الحركة تتفق وأهداف

(١) بيان الحكومة بعد حل جماعة الإخوان المسلمين والقبض على المرشد وأفراد الجماعة فى يناير ١٩٥٤ (مرفق ضمن وثائق الحركة) .

الإخوان – كما يرى هو – ، فلماذا لايضمهم صعيد واحد يحققه ولاء الجميع لشخصه ؟!

وهكذا جرى مسلكه الذى بدأه منذ سنة (١٩٤٦) ، بعد استئذان محمود لبيب فى ضم الضباط « الوطنيين » إلى أسر الإخوان ، وموافقة محمود لبيب رحمه الله على ذلك !!

إذن فهو مخطط قائم على تحقيق النفوذ والسلطان لعبد الناصر مكنه أولا : من تحقيق السيادة والولاء على ضباط الإخوان والضباط الوطنيين . ومكنه ثانياً : من تحقيق الشرعية لهذا التجمع الجديد ، ليظل محتفظاً بمكانه فى قيادتهم .

ومكنه ثالثاً : من أن يحقق لضباط لايكترثون بالقيم العليا الإقبال على التشكيل الجديد ، بدون حساسية تثير مخاوفهم ، من الاضطرار للولاء لجماعة الإخوان المسلمين التى تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر !!

فإذا وصفنا هذا السلوك من عبد الناصر بالخيانة لجماعة الإخوان ، لما عدونا الواقع ، خيانة وجدت طريقها إلى نفسه بدعواه الكاذبة أمام نفسه ، وأمام الناس ، بأنه يحقق أهدافهم ، ويرعى ذمته فيهم ، ويصون أمانة حسن البنا التى ضيعها-فى زعمه-الهضيبى ومن معه !!

ووجد من كبار الإخوان ممن سبق ذكرهم وغيرهم من يعينه على هذا الفهم والسلوك ويصفق لخيانته !

ولهذا نستطيع أن نقول : إن عبد الناصر خادع نفسه ومن معه ، حين وقف يبكى على قبر الشهيد حسن البنا مدعياً أنه يرعى ذمته ويحقق مبادئه ، فى الوقت الذى كان خليفة حسن البنا وجموع الإخوان ، تئن من مرارة الحبس والتعذيب فى لظى السجن الحربى فى فبراير سنة (١٩٥٤) ، فى الوقت نفسه الذى لم يغب عنه أنه بهذا السلوك سيجمع كل قوى الإخوان حوله أو على الأقل يجمع المخلصين له منهم تحت لوائه !!

هكذا فكّـــر .. وهكذا قـــدّر ..
فكيف انتهى به تقديره ؟!

الثورة التى فقدت قاعدتها :

بعد أقل من شهرين من هذا البكاء على قبر مرشده ، ودخول الإخوان إلى السجون ، يتحدث عبد الناصر فى اجتماع لمجلس الثورة فى (٤ أبريل سنة ١٩٥٤) فيقول :

« إن هذه الثورة فقدت قاعدتها الشعبية ، كما أنه ليس هناك من يؤيدها من ضباط الجيش الذين تناقص عددهم ، حتى أصبح خمسين ضابطاً ، بعد أن كانوا تسعين !! »

فهكذا تجرى سنة الله مع هؤلاء الذين يخادعون الله ، والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم ومايشعرون !

ومن وحى هذا الشعور بالفشل يتوارد على لسان البغدادى وكمال حسين نفس التعبير ، فيصارحان عبد الناصر بقولهما : « مانفضها بأه ونروَّح » !!

ولكـــن ...

كان من الممكن أن يزلزل ذلك رجلا غير عبد الناصر ، ليس لديه قدرته على الخداع وتزييف الوقائع ، فاصطنع ستة حوادث نسف لتخويف الشعب وإقناعه بضرورة الإبقاء عليه (ذكرنا خبرها فى غير هذا المكان) واصطنع المظاهرات التى دفع ثمنها للصاوى أربعة آلاف جنيه من خزينة الدولة !! واصطنع مظاهرة أخرى من ضباط الجيش تنادى باستبقاء مجلس الثورة فى الحكم فى مارس سنة ١٩٥٤) .

وليبق حكمه على حراب القهر والتزييف والخداع ، وليكن مايكون مهما دفع الشعب ثمناً له ، سواء كان ذلك من حريته أو من خزينته !!

ولايدهشنا ذلك من عبد الناصر فلم يزد موقفه هذا عن موقف السندى فى شىء حين احتل دار الإخوان ، وحاول إجبار المرشد على الاستقالة .. مع فارق واحد أن عبد الناصر كان يملك إدخال الإخوان فى السجون والمعتقلات ، فى حين أن السندى لم يكن يملك سوى تقليد حركة الانقلاب فى الجيش بصورة لم تثمر له فى النهاية سوى الفشل ، وزاد عليه فضيحة صاحبه عبد الناصر !

ويقال عن عبد الناصر : إن ضربه لجماعة الإخوان كان بسبب اتفاقه مع اليهود عند حصار الفالوجا ، بدليل الخطاب الذى ظل فى حوزة المرحوم معروف الحضرى الذى كان أسيراً فى يد اليهود ، وأرسل له عبد الناصر خطاباً وهو محاصر فى الفالوجا حمله ضابط يهودى إلى معروف الحضرى ، وتضمن الخطاب (تطمينه) بقرب فك أسره !!

فعزا ذلك إلى صلة عبد الناصر الوثيقة باليهود ، مما يشير إلى الارتباطات والمواثيق التى ألقت ظلها بعد ذلك على هزائمه فى عامى (١٩٥٦ و ١٩٦٧) ، حيث قيل إنه اتفق معهم على تمكين النفوذ اليهودى على مصر بهذه الهزائم المصطنعة التى تمت بتخطيط واتفاق سابق !! ولم تكن هزيمة عفوية ناتجة عن مجرد إهمال القادة العسكريين ، كل هذا لانحتاج إليه حين نناقش أسباب خيانته للإخوان أو إهماله الجسيم فى حماية بلده ، الذى وصل به فعلا إلى مرتبة الخيانة ، إذ إن السبب الظاهر والحقيقى كان ماثلا فى رغبته فى السلطان ، وحرصه عليه بصورة تهاوت معها كل القيم ، التى كان يحفظها لجماعة الإخوان ، والتى ادعى أنه يحفظها لبلده .

إن مفتاح شخصية عبد الناصر الذى تعزى إليه كل هزائمه وكل خياناته للبلد ولجماعة الإخوان المسلمين ، لاتبعد قط عن عبادته لذاته ورغبته العارمة فى النفوذ والسلطان ، التى بسطت ظلها على كل سلوكه من منطلق هذه العبودية لذاته .

وليس هذا بالأمر الهين ولابالمرض اليسير ، إذ ربما يظهر يسيراً فى بادىء الأمر حين لاينتظر لصاحبه تحقيق نفوذ كبير أو سلطان واسع .

ولكن ، إذا صادف هذا الخلق نجاح صاحبه وعجز من حوله عن رده إلى الصواب ، استشرى هذا المرض فيه ليهوى به إلى هدم بلده والفتك بأصحابه .

مســئولية الجمــاعة :

ومن هنا كانت مسئولية جماعة الإخوان المسلمين فى تقديم وجه عبد الناصر للحكم فى مصر ، تنهض على اعتبار واحد ، وهو أنها لم تنجح فى تلقينه معنى الوفاء للقيم والمثل ، التى نادت بها الجماعة ، لتصونه بعد ذلك من السقوط فى فتنة الحكم ، التى اعتبر الصمود فيها أعسر منالا من الصمود أمام فتنة التعذيب ،

وضرب السياط التى نجح كثير من الإخوان فى تخطيها والصمود لها .

بينما رأينا - على العكس - كل من حاول من الإخوان السعى إلى الحكم حقق ذلك على أشلاء فضائله وعهوده ومثله ، التى نادى بها من قبل ، وآثر بعد ذلك فى غمرة التعذيب أو بريق الحكم أن يشترى بفضائله أمنه أو يحفظ بها منصبه !

وإذا رجعنا ببصرنا إلى تاريخ الجماعة القديم ، حين سقط أحمد السكرى فى هذه المحنة ، وأصر على قبول الدرجة التى فتنه بها سراج الدين ، وأصر على أن يتقاضى عن عمله فى جريدة الإخوان المسلمين مبلغاً أكثر مما قدر له ، لرأينا المرض نفسه حين تراكمت عليه قيود حُبِّ الدنيا والجاه والمنصب ، والصلة بكبار الوفديين الذين كانوا حينذاك فى ركب الحكم ، وعجز عن التحرر من هذه الأغلال إلى حيث يستطيع قلبه أن يطوف فى ساحات الحرية التى نادى بها ، والتى يخلقها له الوفاء بعهده والثبات على أهدافه ، أمام أشواقه إلى السلطة والنفوذ بكل مقوماته المادية ، حتى يفقد فى آخر الأمر الحظوة عند الله وعند الناس ، بعد أن تنكر لجماعته وأخذ يهدمها بمعاول الوفد !!

ولكن ...

ليس من الصواب أن نقول : إنه لم يكن شيئاً حين حمل أعباء دعوته . أو لم يكن أميناً على الحق ، حين تحمل مشقة السجن والاعتقال ، أو لم يكن وفياً لقائده ، حين لازمه الطريق وتحمَّل معه مشقته !

ولانقول أيضاً : إن حسن البنا أخطأ فى تقدير الرجال ، حين غفل عن إدراك خصيصة حب الظهور فى خلق السكرى ، فيجنب الجماعة شره من أول الأمر ، ولكن نقول : إن أحمد السكرى - وكيل جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها - صمد فى محنة التعذيب ، ولم يصمد أمام فتنة إغراء النفوذ والسلطان !

ولاأدرى ، ولاأحد يدرى ماذا يحتمل أن يكون مصير الإخوان على يديه لو مكنت له الأقدار حكم مصر !!

وماقلناه عن أحمد السكرى ، حين واجه بشجاعة حكم فاروق وقهره لشعبه ومظالمه ، نقوله عن عبد الناصر الذى فشل فى تقديم الحرية لبلده ، عندما ولى

حكمها ، فأهدر كرامة أمته بأكثر مما أهدرها فاروق ، وجَرّ الذلّ والاستعباد على شعبه ، بأكثر مما جّره حاكم قبله .

ونقول في السندى : إنه تعرض لقهر الحكومات ، وهو يبنى كيان جماعته فى أخطر أقسامها التى تربى فيها المجاهدون فسُجن وشُرد ، ولكن عندما أخذته نشوة السلطان بعظم قدره ، واستقر فى قلبه أن نفوذه يعدل نفوذ مرشده حسن البنا ، ويزيد على نفوذ خليفته حسن الهضيبى ، لم يتورع عن التخطيط لعزله بالاتفاق مع عبد الناصر ، فسقط قدره عند الله وعند الناس ، حين انتهى به المطاف مع عبد الناصر ، إلى أن صافح كل منهما صاحبه وأيديهما ملوثة بدماء الإخوان !

ولكنها صحبة لم تدم طويلا ، إذ لفظ عبد الناصر صديقه فى مرضه الأخير وهو أحوج مايكون إليه !!

منظـارنا للناس ...

ولكن ...

ذلك يوقف جماعة الإخوان المسلمين أمام مسئولية كبيرة - كقيادة للحركة الإسلامية فى العالم - تلزمنا بواجبات نحو حاضرنا ومستقبلنا ، فندرك أن القوى البشرية التى سخرها الله فى أيدينا من مال ورجال وفكر ، لاتزيد على كونها أمانة ، علينا أن نضعها فى موضعها ، فلا نقسم الناس إلى قسمين ، قسم لنا وقسم علينا ، وإنما نرى أن جميع الناس حرث الدعوة وعُدتها اليوم أو فى المستقبل ، فنشهدهم بمنظار الداعية الأول حسن البنا فيما دونه فى رسالة « دعوتنا » ، إما مؤمن ندعوه بالمبادرة إلينا والعمل معنا ليكثر به عدد المجاهدين ، ويعلو بصوته صوت الداعين ، وإما متردد نوصيه أن يتصل بنا عن كثب ، ونظل نرقب خطوه إلينا .

أو نفعى لن يجد عندنا بغيته إذا ظل على حاله ، وظللنا على صدقنا مع الله ، فهذا نسأل الله له أن يكشف عن قلبه سوأة الطمع ، ليعلم أن ماعند الله خير وأبقى .

وإما متحامل علينا ساء فينا ظنه ، وهذا سنظل نحبه ونرجو له الفىء إلينا وإقناعه بدعوتنا !!

فهكذا كان يرى مرشد الجماعة فئات الناس من حوله !!

فإذا تنكبنا طريق الداعية الأول ، ونظرنا إلى الناس بمنظار عبد الناصر ، حين جعل ولاء الضباط له هو مقياس التقريب والإبعاد ، حتى ليلفظ عبد المنعم عبد الرءوف قبل أشهر ثلاثة من قيام الحركة ، لأنه غير خاضع لولائه الشخصى ، فدرس يتعين علينا الإفادة منه ، فقد تمر الجماعة بدور تعلو فيه كلمة الله على يدها ، ويكثر الداعون لها ، فنظن أننا قد أصبنا من الدنيا ماجعلنا قادرين عليها ، فنقيس ولاء الأفراد للجماعة بمقياس الولاء للمسئولين فيها ، ونعتبر النقد ومحاولة تبصيرهم جرحاً فى الولاء للجماعة ، فنحيد بركب الحركة عن طريقها المستقيم ، وهذا هو عين ماأوصل عبد الناصر - بعد أقل من سنتين من نجاح حركته - إلى الاعتراف بأنه لايجد من الشعب أو الجيش من يحميه أو ينصره ، فى حين هبت الأمة كلها فى أول قيام حركة (٢٣) يوليو لنصرتها والذود عن كيانها الوليد .

ومعناه أيضاً أننا لانستفيد بالسير ولابأخبار التاريخ القريب أو البعيد .

ومعناه أيضاً الهدم لهذا البناء الكبير ، لمجرد اختلاف الرأى لتصبح حركة الدعوة الإسلامية حكراً على رأى أفراد ، وماهى بحكر على أحد ، ولو كانت حكراً لأحد لكان الأولى بها رسول الله ﷺ حين خرج بجيشه إلى موقعة « أحد » نزولا على رأى شباب المسلمين .

أما المتردد الذى يرانا ، بعد حملة دعايات عبد الناصر المغرضة طوال حكمه ، أننا قد نصلح وقد لانصلح ليشاركنا الجهد ويضع يده فى يدنا ، فإنسان له عذره بعد هذا الفيض من الأكاذيب التى أشيعت فى حقنا ، لهذا يجب أن نحرص على تقديم الحق له ، والدأب على الاتصال به ، حتى يصلح بنا ونقوى به ، ولكن ربما ظننا أننا لم نعد فى حاجة إلى تثبيت المترددين ، كما كان شأن حسن البنا فى مبدأ دعوته فى قلة من الناس ، يريد أن يستكثر ، فذلك فهم خاطىء لاينبع من إدراك هذه الأمانة التى أشرت إليها فى مطلع هذا الحديث ، أمانة الداعية الذى يزرع الفسيلة ولو جاءته أشراط الساعة !!

أما النفعى ، فكان سمت أغلب الموالين لعبد الناصر ، ولم يكن ذكاؤه ليخطئه ، وإنما لم يكن يعنيه أمرهم كثيراً مادام ولاؤهم له يشترى بمال الدولة ، وهؤلاء نقول لهم ماقاله حسن البنا : ليس عندنا مانقدمه لكم ، والجزاء فقط عند الله !

وعبرتنا فى عبد الناصر فيما يتعلق بشأننا مع هؤلاء أن نعينهم على أنفسهم ، فلا نضعهم حيث يأملون ، ولانخدع أنفسنا بالحديث عن كفاءتهم حين تبرز الخلفية الحقيقية لقبولهم رُوّاداً فى ركب العمل الإسلامى ، وهى ولاؤهم للقيادة فقط !! لأن سنن الله التى لاتتخلف تقطع بأن الله لن يبارك جهدهم ، ولن يديم على القيادة صلتهم ، فما كان لله دام واتصل ، وماكان لغير الله انقطع وانفصل .

أما المتحامل على عبد الناصر ، فلم يكن له وجود فى ظل حكمه حتى نستعرض واجبنا نحوه ، من خلال رؤيتنا لأحداث التاريخ ، ولكن المتحاملين علينا مع ذلك كُثر ، وليسوا بالضرورة ممن أعوزهم الإخلاص أو منعهم الجهل عن الإدراك السوى لحقيقة هذه الحركة الإسلامية ، ولكن ربما وجدنا كثيراً من هؤلاء دفعتهم أخطاؤنا إلى هذا التحامل ، بل ربما وجد مِنّا من يتحامل علينا بسبب هذه الأخطاء .

والتحامل فى ذاته يعنى البعد عن الإنصاف ، فالجماعة مجموعة أفراد من المسلمين ، يخطئون ويصيبون ، ويستهوى بعضهم الميل ، ويقعد يعضهم العجز ، ويبصرون الواجب على ضوء مايحبون ومايكرهون ، ويفتنهم السلطان ويستهويهم المديح .

كل هذا وارد فى طباع البشر ، وفى طباع المسلمين ، وخاصتهم من الإخوان .

الأخطـــاء :

ولكـــن ....

لايتمايز الناس بالصواب المطلق ، فكل ابن آدم خطّاء وخير الخطّائين التوابون ، وإنما يتمايزون بالتوبة والعودة إلى الحق بعد إبصار الباطل ، والركون إلى الصواب بعد شهود الخطأ !

وهذا هو سمت الدعاة إلى الله .

ولقد أخطأت الجماعة حين رضيت من عبد الناصر بجهده البرّاق فى جمع صفوف الضباط على الثورة على نظام الحكم ، بغير أن يستوقفها منه كمال إخلاصه لتحكيم شرع الله ! فعناها الكم أكثر مما عناها الكَيْف .

ولقد حملت وِزْر هذا الخطأ فترة تعرفه عليَّ منذ أوائل الخمسينيات إلى يوم قيام الحركة ! ، ولايقلل من شأن هذه المسئولية موثقى معه – منذ تعرفى به – على أن يحمل واجبه هذا من خلال بيعته للجماعة مرة فى شخص مرشدها ، ومرة بوكالة محمود لبيب ، كما لا يقلل من هذا الخطأ قراءتى معه فاتحة الكتاب فى اليوم السابق للحركة تدعيماً لعهدنا معه ، بأن نتوجه بها إلى الله ، نقيم شرعه ونرعى عهده ونتزل على حكم كتابه .

كل ذلك ماكان يجب أن يعنى شيئاً أمام إدراكى لأعجابه بنفسه وتطلعاته إلى النفوذ والسلطان ، التى بدت واضحة فى سلوكه ، فى أول يوم لقيته فيه حين حدثنى عن أسلوب السندى فى تدريب مجموعات الضباط ، على فك المسدس !! فكان عذره فى هذا الشأن أمامى مقبولا أمام الخلفيات التى أعرفها عن السندى ، والتى منعتنى من الاتصال به ، وكان الأولى بى أن أفعل ! .

ولكن صورة السندى عندى رسمتها قصتى السابقة معه فى حادث القطار الإنجليزى ، الذى داهمه إخوان قسم الوحدات بالقنابل ، فادّعى السندى أمامى بقيامه بهذه المحاولة ، واكتفيت من ذلك بتجرع هذه الغصة وحدى ، وإن أبلغت أمرها للأخ حسين كمال الدين المسئول عن السندى ، وماكان يحسن بى الإعراض عن مناقشة هذا الأمر مع المرشد نفسه للوقوف مع السندى موقف المفاصلة ، ولكن منعنى الحياء من هذه المكاشفة الفاضحة الفاصلة ، وليتنى فعلت !

فكلها أخطاء جرت بنا إلى أخطاء أسوأ منها ! حين أسقطت السندى من حسابى كرجل يوثق به ، للتحقق مما ادعاه عبد الناصر فى شأنه ، فى الوقت نفسه الذى ظل فى موقعه من معاملتى له رئيساً للنظام الخاص !!

وظل هذا التناقض قائماً بين حقيقة مشاعرى وواجباتى ، حيال الأمور التى تتعلق بمركزه فى الجماعة ، بل بين مشاعره هو كذلك وواجباته حيالى ، بعد أن أدرك طبعاً سقطته[1] معى فى هذا الحادث .

---

(١) أبلغنى الأخ محمد شديد أن السندى حاكمه فى أثناء عضويته لمكتب إرشاد النظام وأوقف عن تلك العضوية بسبب ماتردد من كثرة زياراته لى وللأستاذ المرحوم منير دله وأنه برىء من هذه التهمة ولكنه عزل من عضوية المكتب !! .

. . وكان هذا هو السمت الغالب فى بعض رئاسات المراكز ذات الحساسية ، فلم تعالج العيوب أو تستأصل ، ولكن ظل أصحابها على حالهم ، وظللنا على حالنا معهم ، وقد يكون لدى المرشد حسن البنا مادعاه إلى الإبقاء على السندى فى وقت معين ، وهو ماأفضنا فى شرحه فيما سبق ، ولكن ماعذرى أنا فى البقاء حيث أكره إلا الاعتقاد الخاطىء بأن أمراض النفوس أهون خطراً من قلة العدد وعدم رواء المظهر !

وهكذا اكتفيت فى تبرير صلتى بعبد الناصر بما أعلمه من سبق بيعته للمرشد ، وثقة محمود لبيب به – التى لاحد لها – وماشاهدته بعد ذلك من جرأته فى نقل الأسلحة إلينا ، ومساعدته فى عمليات تدريب الإخوان فى معارك القناة ، وفى حادث اللغم الذى أشرت قبلا إليه .

ولم يكن عبد المنعم عبد الرءوف موجوداً فى هذا الوقت فى القاهرة لأسأله ، بل كان يعمل فى وحدته فى سيناء ، وحتى ولو كان موجوداً وأسمعنى رأيه فى عبد الناصر بما يكره ، لقبلت رأيه فى تحفظ تدعونى إليه مقالة محمود لبيب عنهما إنهما كفرسى رهان ! وإن أولى عبد الناصر مزيد ثقته !! .

عيـــب رئيســـى :

وفى نفس الوقت كانت أجهزة الدعوة مقطّعة الأوصال فيما بينها وبين بعضها ، ليس فقط للجو الذى لم يكن قد ذهبت فيه آثار المخاوف من بطش عبد الهادى ، وإنما لعيب رئيسى فى تنظيم الجهاز السرى – على وجه الخصوص – أعزوه – فى رأيى إلى عدم كفاءة رئيس النظام فى النهوض بتبعات العمل الفدائى فى مجال التنفيذ ، وظهر ذلك فى قضية الجيب حين بادر – بغير إكراه يذكر – إلى الحديث عن خفايا التنظيم ورجاله بصورة فضحتها التحقيقات ، بل ظل يمارس عمله فى إصدار الأوامر – من داخل السجن بعد هذه الاعترافات ويخطط للحوادث بصورة عشوائية لاترتبط أية جزئية فيها بسياسة الجماعة فضلا عن سوء التخطيط ، مما أفقد عامة الإخوان الثقة به ، وإن بقى فى هذا المجال سمع وطاعة ، فإنما لثقة العامة والخاصة اللامحدودة فى كيان الجماعة ذاته ، وأنه لابد أن تعالج الأخطاء !

وحديثنا عن هذه الزلات سبق تفصيله فى باب سابق وتكراره هنا قد يخرجنا عن نقاش الأخطاء التى مكّنت عبد الناصر من التنكيل بنا . كما مكنته من حكم مصر .

ونحن فى هذه المناقشة لانعارض قدراً ، بل لاندعى أننا نستكنه موضع السر فى كل ماأصاب مصر وجماعة الإخوان المسلمين من ويلات على يد هذا الطاغية ، فإنى أومن أن المحن من طبيعة الدعوات ، ولابد أن تلاحقها مهما حرص قادتها على دفعها ، بل يزيد على ذلك بعض الإخوان فيقولون : إن عبد الناصر خدم جماعة المسلمين بما لم يخدمهم به داعية بعده ، إذ استطاعوا فى مرحلة سجنهم الطويل الذى هيأه لهم عبد الناصر ، أن يوحدوا فكرهم الذى بدده ترف العافية ، وإقبال السلطان عليهم ، كما استطاعوا أيضاً توحيد بأسهم الذى كان بينهم قبل المحنة فتوجّهوا به إلى عبد الناصر بعدها ! كل ذلك صنعه لنا قدر الله الرحيم فجبر كسرنا ، وستر عجزنا بغير حول منا ولاقوة .

ومع ذلك ..

فإنه يعنينا بالدرجة الأولى أن نرد على هؤلاء الذين يعتقدون أن صلتنا بعبد الناصر كان حشوها الغفلة ، وهى السبب فى كل ماأصابنا من نكبات !!

قــزم أم عمــلاق :

عندما تعجز الشعوب عن دفع طغيان حاكم مستبد تعددت جوانب فجوره ، تتحول صورته البغيضة المنكرة فى تقدير الناس ، إلى صورة عملاق جاثم على صدر الأمة إلى الأبد ، لايطمئنون – بينهم وبين أنفسهم – إلى قدرتهم فى دفعه ، ولايصورون عجزهم هذا عن مواجهته ضعفاً ، وإنما يغطون هذا الضعف بالإشادة بدهائه الذى دعا إلى إحكام قبضته على الأمة !

وينعكس هذا الإدراك على ماضيه وحاضره ومستقبله ، بصورة تجعل كل من حوله أقزاماً ، ليظهر بأنه هو العملاق الوحيد ، الذى لايتطاول إلى قامته أحد !..

كنا فى سجن الواحات يوم حدث انقلاب العراق فى (١٨ يوليو سنة ١٩٥٨) وتولى عبد الكريم قاسم الحكم ، فإذا بعبد الناصر يبادر بتأييد قاسم ويعزم فور

إذاعة الخبر إلى إقناع الاتحاد السوفييتى بتأييد العراق !! ، وإرسال قوة عسكرية لحماية الانقلاب !! .

وفى الوقت نفسه تطلب الأردن عوناً من بريطانيا ، وتطلب لبنان عوناً عسكرياً من أمريكا ، لدفع عدوان عبد الناصر على الحكومات !!

وتظهر الصحف زيارة عبد الناصر لطلب العون والتأييد للعراق ، ويتعالى إعجاب المؤيدين لسياسة عبد الناصر فى كل العالم وخاصة مؤيدى سياسته من الإخوان المسجونين معنا بالواحات ، الذين أذهلتهم براعة تخطيطه ، ويقظته للأحداث ، حيث استنتج أولئك الإخوان أنه دبر هذا الانقلاب ، وهو فى البحر قريباً من روسيا !!، أى نشاط وأى روعة وأى قدرة !!

وتقوم المحاضرات فى سجن الواحات الخارجة من بعض الإخوان المحبوسين ، الذين كانوا أساتذة فى التاريخ والجغرافية السياسية ، يدرسونها فى الجامعات تقوم كلها لتشيد ببراعة عملاق السياسة ، الذى سيحفل مستقبله بالأعاجيب !!

وكما علم الناس بعد ذلك ، كان وراء حقيقة هذه الدعاية الإعلامية عن براعة العملاق ، عامل بسيط هو عامل اللاسلكى الذى التقط الخبر[1] مصادفة من إذاعة بغداد ! ، فاستفاد عبد الناصر بهذه المصادفة خلال عودته من يوغسلافيا على اليخت الذى يستقله ليوهم الشعوب والحكومات ، بأنه وحده الذى يحرك الانقلابات ، ويهدم العروش ويسقط التيجان !!

ولم تدم هذه الخدعة طويلا ، بالنسبة لحكومات لبنان والأردن وأمريكا وإنجلترا ، حين اكتشفت بعد أيام قلائل عدم صلة عبد الناصر بهذا الانقلاب !

ولكن ظل استغلال ضباط السجن فى الواحات لأثر هذا الحادث فى نفوس الإخوان قائماً ، حتى أضافوا وارداً جديداً من المؤيدين لصف عبد الناصر من أساتذة الجامعات الذين يدرسون تاريخ الأمم والشعوب من واقع كتب التاريخ ، لا من سنن الله فى الأمم التى تجرى مصدقة آيته فى كتابه :

﴿ إن الله لا يُصلح عَمل المفسدين ﴾ !

---

(١) ص ٥٢ مذكرات بغدادى الجزء الثانى .

وهكذا تبدو صورة عبد الناصر على حقيقتها ، بعيدة عن الغلو والإسراف الذى يضفيه عليه أحياناً ذل المقهورين !

لقد توهم البعض – انطلاقاً من هذه المشاعر – أن الجماعة عندما استمرت – حتى بعد حادث المنشية – فى الإبقاء على أسلوبها فى التصدى لانحراف الحكم ، ولم تتحول إلى أسلوب المقاومة المسلحة ، كان ذلك إيثاراً منها للسلامة أو جبناً منها عن السعى لخلع عبد الناصر . وهذا غير صحيح .

ولعل فى الحوار الذى تم بين المرحوم حسن العشماوى والمرحوم يوسف طلعت ، فى أعقاب حادث المنشية ، مايوضح طبيعة الكوابح التى قيدت تصرفات جماعة الإخوان المسلمين فى مواجهة عبد الناصر – والتى لم يكن من بينها الجبن عن السعى إلى خلعه .

يقول المرحوم حسن العشماوى فى صفحة (٧٦) فى كتابه « الإخوان والثورة » :

تركنا – يوسف طلعت وأنا – (الحديث عن حادث الإسكندرية) إذ استوى عندنا يومئذ أكان ملفقاً أم صحيحاً ، وبدأت سؤاله بسؤالى التقليدى الذى أردده عليه منذ وقع ذلك الحادث وماذا تنوون بعد ذلك ؟

كنت أسأله هذا السؤال – بوصفه رئيس الجهاز الخاص والمسئول عنه وعما يضم من أشخاص ومايملك من سلاح – ولكنى لم أجد عنده جواباً واضحاً عن ذلك ، لابسبب قلة الرجال والاستعداد ، ولكن لأنه كان يتخوف من أمرين يعوقانه عن التصرف : هما التدخل الأجنبى إذا ثارت قلاقل فى مصر ، والتشفى ممن داخل السجون بقتلهم ، إذا أقدمنا على أية مقاومة سافرة للوضع العسكرى القائم ، كان هذا التخوف بشقيه يسيطر على ذهن يوسف طلعت ، إلى أبعد الحدود ، حتى أعطانى صورة يائسة عن نية رفاقه .

فالقول بأن عبد الناصر قد تميز بذكاء خارق خدع به رجال الإخوان المسلمين ، أو أن طغيانه قد زلزل أفئدتهم لانعتبره قولا يستقيم مع الأحداث ، وإنما نقول : إنه تميز بخبث خارق ماكان لنا أن نجاريه فيه .

لقد آثرت قيادة الجماعة عدم مواجهة حكمه مواجهة مسلحة تتحول إلى حرب أهلية لايعلم مداها إلا الله ، وتفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبى المتربص بالبلاد .

وتحملت الجماعة كل ألوان الاضطهاد والقهر والافتراء عليها ، وبرغم ذلك لم تحد عن القيم التى تؤمن وتستمسك بها ، ولم تنزلق إلى المغامرة بمصير البلاد ، فقد كانت تعلم أن خصمها الذى أعلن عليها الحرب ، لايتورع عن القيام بأى عمل غير مبال بأية قيم .

لقد تميز الصراع بطريقة تفتقد التوازن بين جماعة تستمسك بالقيم فى أشد الأوقات حرجاً ، وبين طاغية لايتعفف عن ارتكاب أفحش الجرائم ليحتفظ بالسلطات فى يده .

حتى بعد وضوح غدرته بنا فى سنة (١٩٥٤) ، ودخولنا السجن وخروجنا منه ، وزيارته للمرشد فى منزله على سبيل الاعتذار ، حيث طلب من المرشد ألا نهدده بإخراج مظاهرات تنادى بشجبه ووعده المرشد بذلك .. ودعا المرشد فى بيان عام جموع الشعب إلى الإخلاد إلى الهدوء بغرض تهيئة الجو للإصلاح ، بين نجيب وعبد الناصر ، فلما خرجت مظاهرات مارس المزيفة توجه الأخوان هارون المجددى ، وتوفيق الشاوى إلى المرشد حسن الهضيبى ، وطالباه بإخراج مظاهرات مضادة فأبى أن يجيبهما إلى ماسبق أن دعا الشعب إلى نقيضه فلا يتسق سره وعلانيته !!

فلم يكن هذا الرأى الذى التزم به المرشد نابعاً من قلة ذكائه ، أو شدة دهاء عبد الناصر ، وإنما نبع فقط من شدة وفاء ، تقابلها خيانة ، ولايجب أن نضيق بالقيم التى تحكمنا ولاتحكم غيرنا ، إذا اعتقدنا أن الذى يهب النصر رب لايغيب عنه موقفنا من نصره وموقف عدونا من خذلانه !

ولكن قد لاتعرف صورة النصر أين هو وكيف يأتى ! ولاطبيعة الهزيمة أين هى وكيف تكون ! فربما كان الظالم مخذولا ، وهو فى أوج الحكم وربما يكون السجين منصوراً ، وهو فى ظلمة الحبس .

هل كان من الإخــوان ؟..

وإذا صح مايقوله البعض عن نصيب عبد الناصر من الذكاء فى مقابل « الأقزام » الذين واجهوه ، نجد أن صاحب هذا الاعتقاد ، إنما أقامه على قاعدة لاتتفق والواقع ، إذ أقامه على تصور أن عبد الناصر لم يكن فرداً من الجماعة !

وربما أفادنا فى الرد على هذا التصور أن نسأل صاحب هذا الاعتقاد :

ماذا لو جرى فى قدر الله أن يتولى أحمد السكرى أو عبد الرحمن السندى أو أحمد الباقورى حكم هذا البلد ؟ وماذا لو جرت صلتنا معهم أو مع أحدهم على المنوال نفسه الذى جرى به الحال مع عبد الناصر لإنجاح الانقلاب ؟

هل نكون فى هذا موصومين أيضاً بالخطأ أو نكون قد عدّانا العيب والتثريب ؟

فإذا أجاب السائل بأن اللوم يلزمنا أيضاً فى هذه الحال لعدم تقويمنا لهم داخل الجماعة ، كان معنا وكنا معه فى أسلوبنا فى مناقشة هذا الأمر ، إذ يكون قد عناه مايعنينا من طبيعة عيوب الرجال الذين عينهم المرشد حسن البنا ، لسد أهم ثغرات الجماعة ، لامن طبيعة عيب فى الصلة ذاتها التى قامت بيننا ، أما إذا أعفانا السائل من اللوم ، لأن نكبة الانقلاب أصابتنا من رجالنا – ورأى كما نرى أيضاً – أن القلوب بيد الرحمن يقلبها كيف شاء ، قلنا : إنه لاشك أن لله فى ذلك حكمة ، ولكنا لانعفى أنفسنا مع ذلك من الخطأ الذى يبدأ نسبته إلينا من يوم تكشفنا عشق صاحبنا للولاية ، أو عزوفه عن روابط الجماعة ، أو ضنه بالوفاء لبيعته قبل بلوغه السلطة ، لنحاربه وهو فى داخل الصف ، بجهد أهون مما نحاربه به وهو مستمتع بنفوذ الدولة ، لأنه أولا وآخراً واجبنا فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، الذى نعلمه للناس .

ونحن إذ ننسب عبد الناصر إلينا ، فإنما ننسبه كما ننسب الباقورى ، والبهى الخولى والصباغ وسيد سابق وعبد العزيز كامل والسندى وغيرهم .

والناس عندما يقولون : إن عبد الناصر ومن معه لم يكونوا من الإخوان لايدرون أنهم بذلك يبرئوننا من تهم كثيرة نحاسب عليها أنفسنا ، لأن براءتنا تجعل شأنه معنا كشأن صدقى والنحاس والنقراشى !

ولكننا إذ نصر على نسبته إلينا فلأننا نريد حقاً إبصار عيوبنا ، ونريد حقاً أن ننقد في صدق وأمانة ننتفع بها في حاضرنا ومستقبلنا مع مايسلمنا إليه هذا الاعتراف من الهوان والإيلام ! .

لقد كان عبد الناصر للأسف فرداً منا ، لم يتميز بسوء أبعد مما تميز به السندي حين خان مسئوليته ، حيال حسن عبد الحافظ ومحمود زينهم ، فاستعمل حقاً ليس له وجهر بذلك ، في الوقت الذي كان عبد الناصر يمهد منذ سنة (١٩٤٦) في خفاء لهذا الذي فعله السندي في علانية !!

وإذا كان عبد الناصر بعد ذلك قرر سراً مع مجموعة ضباط الحركة قطع صلته بقيادة الجماعة قبل أشهر قلائل من قيام الحركة ، فإن السندي قد أعلن في حادث ملأ أسماع العالم كله احتلال دار جماعة الإخوان ، وخروجه ومن معه على طاعة المرشد بحركة مسرحية ، شذت عن وسيلة الجماعة الرصينة في سحب ثقتها بقائدها إذا قامت موجباتها .

كيف نبصر الخطأ ؟

وإذا أرهقنا البحث للاستدلال على غفلة كل الذين اتصلوا بعبد الناصر ابتداء من عبد المنعم عبد الرءوف ، إلى المرشد حسن البنا ، إلى محمود لبيب ، وانتهاء بي وبمجموعة الإخوان الذين قامت اتصالاتهم به قبل الحركة ، لنبعد بذلك عن حقيقة موطن الداء فينا ، الذي يتمثل في ترك المعوج ، حتى يستفحل شره ويزداد سلطانه ، ونرد مصائبنا إلى براعة عبد الناصر وغفلة المتصلين به ، فلا أحسب أنه يعيينا البحث في أمر السندي ، الذي شاعت عثراته قبل القبض عليه وبعده في قضية الجيب ، حين أبان التحقيق عن موقفه وقدراته ، ومع ذلك ظل في موقعه من قيادة النظام ، وظل رأي بعض إخوان النظام فيه « عبد الرحمن السندي موجود ، وإذن فالدعوة بخير » ، عبارة كان يرددها الأخ محمد الطوبجي سكرتير دار الإخوان المسلمين لعامة الإخوان وخاصتهم ، حين يحزبهم أمر الجماعة ، وما انتهت إليه بعد الحل !

إلا القلة القليلة التي واجهته داخل الجماعة فاتهم وأطاح بمن عارضه ، وشدد النكير عليه .

أما صلة عبد الناصر بهؤلاء الذين اتهمهم إخوانهم بالغفلة فقامت - من جانبهم - لخير الدعوة والجماعة ، عندما جرى التحضير للحركة على الأهداف التى يدين لها الإخوان المسلمون بالطاعة ، وحمل هؤلاء الإخوة مخاطر هذه الصلة ، عندما كانت تعنى - فيما تعنيه - حز الرقاب وضياع الأهل والمال .

ولفظوا أو قطعوا هذه الصلة - بعد ذلك - بالقدر نفسه من الوفاء حين عنى هذا القطع أيضاً الهلكة نفسها والضياع عينه !

فى حين ركض الكبار والصغار خلف الطاغية الكبير « مجرى النعم وبارئها » كمال قال أحدنا فى وصفه ، حين نثر عليه ذهبه ، وجرد علينا سيفه وبقي برغم ذلك منا من واجه طغيانه ، وأبى أن يذعن لمشيئته ، وكانت منهم هذه القلة القليلة التى اتصلت به .

وهنا فقط يكون الحكم على الأشخاص بالخطأ أو الصواب ، فى مجال تقييم الصلة باللفظ أو الإبقاء .

ولذلك أقول : إن نوعية صلتنا بعبد الناصر ماكانت تحقق لنا هزيمة أو نصراً ، مادامت مؤازرتنا أو مفارقتنا تقوم على الحق ، الذى يرضى عنه الله ، وأمثلة ذلك كثيرة فى سيرة الرسول ﷺ فى مقتل الحفاظ فى بئر معونة مثلا ، حين قتل سبعون رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ ومن خيار المؤمنين ، فلم يقل أحد : إن هذا القتل جرى بسبب غفلة من أحد ، بل لقد توقى رسول الله ﷺ الأمر بما استطاع[1] - كما توقينا ماستطعنا مع عبد الناصر - ومع ذلك لم يمنع ذلك التوقى شيئاً من خيانة عامر بن الطفيل فقتلهم عن آخرهم إلا واحداً نجا بمفرده ، وظل رسول الله ﷺ[2] يدعو عليهم فى القنوت حتى جاءه القتلة بعد ذلك مسلمين !!

وتوخى الحذر لايغنى عن القدر البصير الحكيم ، ولكن ماكان لنا أن نزهد فيما دعانا الله إليه ، ونركض إلى ماحذرنا الله منه ، فتعجبنا مثلا قدرتنا على تحريك الأحداث فننأى عن القيم ، ونولى ظهرنا لركائز النصر الحقيقية فينا ، كالوحدة وعدم التنازع والطاعة ، وكلها قد أخذنا منها للأسف .

(١) زاد المعاد ص ٢٤٧ الجزء الثالث من طبعة مؤسسة الرسالة مكتبة المنار .

(٢) ص ٢٥٠ نفس المصدر السابق .

واقعة أحـد .. والإخـوان !

ولقد هزم المسلمون فى أحد كما قال الله تعالى : **﴿ حتى إذا فشلتم وتنازعتم فى الأمر وعصيتم من بعد ماأراكم ماتحبون منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ثم صرفكم عنهم ليبتليكم ولقد عفا عنكم والله ذو فضل على المؤمنين ﴾** .

فلم يرجع الله جل شأنه أسباب الهزيمة إلى عدم توقى الأسباب المادية الحركية للمعركة ، كالتحصن بالمدينة أو الخروج إلى جبل أحد ، وإنما أرجعها إلى الأصول المرضية فى قلوب المقاتلين ، التى بها وحدها تتحقق الهزيمة أو يقوم النصر ، وكل هذه الأمراض التى أصابت المسلمين فى أحد أصابت أيضاً جماعة الإخوان المسلمين ، قبل ضراعها مع عبد الناصر وفى أثنائه ، وبعده !! إذا صارحنا أنفسنا بأمانة لقد تنازعنا الأمر فيما بيننا ، حتى خرج بعض شيوخ الإخوان على مرشدهم - كما فصلنا - وراحوا يؤلّبون عليه الإخوان ، وراح الإخوان يردون عليهم كيدهم ويواجهون طعانهم ، فشغلت الفرقة الطرفين عن مواجهة كيد عبد الناصر ، الذى لاأشك أنه ماكان ليتمكن منا لو رآنا الله صفاً واحداً ، وقلباً متعانق المشاعر ، وعزماً موحد الاتجاه !

ولكن ....

وصل الكيد بالبعض منا إلى مستوى رخيص !! وماكان الله لينصر قوماً يكيد بعضهم لبعض أمام أعداء يتربصون بهم الدوائر ، فى حين أبى رسول الله ﷺ أن يأذن لعبد الله بن أبى ، أن يقتل أباه المنافق مخافة أن يقال : إن محمداً يقتل أصحابه !!

وكان من رءوسنا من أراد الدنيا ، وفتنة كرسى الحكم ، ومن آثر لين العيش الذى وهبه الله له بفضل الجماعة عليه ، فبطر بفضلها ! وكان منا كذلك من زهد فيما يقدمه له عبد الناصر ، فكان السجن أحب إليه من نكث العهد ، وخيانة قائد المسيرة ، أو رفيق الطريق ، فآثر آخرته وسعى لها سعيها ، إلى ذلك كله أعزو مصيبتنا ! وكان لابد لها أن تحدث ، بل أعتبر حدوثها دليل رضاء الله على هذه

الجماعة ، ليميز الله الصف ، ويؤهلها بعد ذلك للنصر الذى ماكانت تستحقه ، حتى لو حسن خلق عبد الناصر .

وأصبح من عباد الله الصالحين !

تلك هى الحقيقة التى يجب أن نبصر على ضوئها ماضينا وحاضرنا ، إذا أردنا عزاً لمستقبل الجماعة ، ونجاحاً لمسار الحركة الإسلامية ، وكرامة لبلدنا الذى أنهكته المصائب .

ولذلك ...

يجب أن يدرك الإخوان المسلمون حقيقة المحنة التى تنتظرهم إذا جاءهم السلطان يسعى إليهم !! إنها المحنة التى يجب أن يتسلح لها الجميع ، ليس فقط لخطرها على المؤمنين عامة ، وإنما لأن سابق تجربتنا تنبئنا بأن بعض القادة من رجالنا فشلوا فى قهر ذل السلطان عنهم ، وفرحتهم بالدنيا والحفاوة بها حتى أذلت بهجتها أعناقهم !!



إعتقال يناير سنة ١٩٥٤

ذكرنا فى حديثنا السابق ، عن اتفاقية عبد الناصر مع الأنجليز ، تفاصيل اللقاء الذى تم فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ فى القاهرة فى منزل المرحوم منير دله بحضوره والمرحوم حسن عشماوى وعبد القادر حلمى وصالح أبو رفيق وصلاح شادى ، ومن جانب الحكومة عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وكمال حسين وصلاح سالم ...

ولقد ظهرت المفارقة الواضحة بين رأى الإخوان فى هذه المعاهدة ورأى عبد الناصر ورجال الثورة ..، إذا استثنينا إعجاب عبد الحكيم عامر بما قاله المرشد من أن مصلحة مصر لايجوز ربطها بالشرق أو بالغرب ، وأن الانجليز يجب أن يخرجوا نهائيا من مصر خروجا غير مشروط ، فلا حق لهم فى الإبقاء على تلك القاعدة (قناة السويس) مع احتفاظهم بحق ملكيتها ..، وأى قاعدة عسكرية فى البلاد لايكون الإشراف عليها إلا من الجيش المصرى وحده لأن التسليم بغير ذلك معناه انتقاص حقوق البلد وتسليمها أو جزء منها للعدو مما يهدد استقلالها ، ولكن إذا لم يرغب الإنجليز فى ترك الأسلحة والمعدات الموجودة فى القاعدة فليأخذوها معهم .

أما حق الإنجليز فى العودة إلى القناة ، إذا قام تهديد بحرب ضد مصر ، فأمر مرفوض تماما سواء قامت حرب فى أمريكا أو تركيا أو حتى فى مصر نفسها ، فليس من حق أى دولة أن تأتى بجيوشها إلى مصر إلا إذا كان ذلك بناء على طلب مصر نفسها التى لها وحدها تقرير مصلحتها ، ولو سلمنا بحق عودتهم فلا فائدة إذن من خروجهم ليعودوا إلينا غداً متذرعين بأى سبب .

فحين انتهى المرشد من حديثه لم يملك عبد الحكيم عامر نفسه لدى سماعه لهذا الشرح أن قفز من كرسيه كأنما وجد ضالته قائلا :

« هى دى .. هى دى !! » .

ولكـــن ..

أبدى عبد الناصر تعليقا فاترا على فكرة الحياد حين أظهر شكه فى تساؤل حائر « مامدى إمكان اتخاذ هذا الموقف فى الظروف الدولية المتطورة » ؟! وبعد نحو شهر واحد من هذا اللقاء تقريبا – أى فى ٢٧ إبريل سنة ١٩٥٣ – تشكل وفد مصر للمباحثات مع الإنجليز .

وبدا موقف المفاوض المصرى فى أول الأمر صلبا يرفض ارتباط الجلاء بأى شروط تشده إلى حلف دفاعى غربى عن الشرق الأوسط ، وبعد أقل من عشرة أيام توقفت المباحثات ونصحت بريطانيا رعاياها بالرحيل عن البلاد ... فى محاولة للضغط على مصر !...

كانت أمريكا وانجلترا تعلمان جيدا أنهما أمام فرصة ذهبية لاتعوض ونموذج جديد من الحكام لايقارن بغيره من القدامى الذين يحاولون عقد هذا الحلف معهم – من قبل – ويتعرضون لهزات شعبية تطيح بهم ، أما هذا النموذج من الحكم الديكتاتورى فهو الذى يمكن أن تستفيد به المخابرات المركزية الأمريكية تماما حتى إذا لم تجده فإن عليها أن تصنعه كما يقول مايلز كويلاند[1] فى كتابه لعبة الأمم . . .

ولذلك حضر إلى مصر – أثناء انقطاع المفاوضات – جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكى فى ١١ مايو سنة ١٩٥٣ ليؤكد موقف أمريكا السابق من شروطها لتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر بأنه مرهون بالاتفاق مع بريطانيا[2] !!.

وكذلك أكد إيزنهاور لمحمد نجيب – ردا على خطابه الذى أرسله إليه فى أوائل سنة ١٩٥٣ يطلب مساعدات مالية وعسكرية لمصر – عزمه على تحقيق مطالب محمد نجيب إذا توصلت مصر إلى اتفاق مع بريطانيا .

ويروى الأستاذ أحمد أبو الفتح فى ص ٢٥١ من كتاب « عبد الناصر » خيبة أمل عبد الناصر عندما قرأ له أحمد أبو الفتح رسالة إيزنهاور وسأله رأيه فيها فأجابه بما هو واضح من موقف أمريكا من الضغط عليه لإقامة حلف مع الغرب ...

---

(١) ص ٢١ ، ٢٤ من كتاب « لعبة الأمم » لمايلز كويلاند .

(٢) كتاب محمد حسنين هيكل « عبد الناصر والعالم » .

وبعد أشهر من هذا الخطاب طلب عبد الناصر من أحمد أبو الفتح أن يكتب مقالا يهاجم فيه الإنجليز لتعنتهم معه فى المفاوضات ، فكتب مقالا يدعو فيه إلى وجوب التزام مصر الدقيق بموقف الحياد !..،

وأغضب عبد الناصر هذا المقال وقال لأحمد أبو الفتح « أنا طلبت منك مهاجمة الإنجليز ولم أطلب أن تنادى بموقف الحياد !! » ..

وأردف عبد الناصر قائلا : « الحياد خيال ومستحيل على أى دولة أن تقف موقف الحياد لأنها ستكون فى عزلة عن العالم » !!

ذلك كان فهم عبد الناصر – فى هذا الوقت – لموقفه من المعاهدة الإنجليزية المصرية ، فإذا أضفنا إلى ذلك فشل عبد الناصر فى إحداث فرقة داخل صفوف الإخوان المسلمين بإتفاقه مع السندى على محاولة استكتاب المرشد استقالته التى أعقبها حادث الاعتصام بالمركز العام من بعض أفراد النظام الموالين لعبد الرحمن السندى والذى كان عدد منهم لايعرف طبيعة الخدعة التى قادهم إليها السندى – كما أوضحنا ذلك فى الجزء الأول تحت عنوان « الإستقالة » ، « احتلال المركز العام » لاستطعنا أن ندرك مدى الخيبة التى لاحقت جمال عبد الناصر فى عدم تحقيق سياسته الخرقاء التى باءت بالفشل فى محاولته إزاحة المرشد العام من طريقه ، ولذلك فكر عبد الناصر فى مواجهة الأمر بإصدار قرار حل جماعة الإخوان المسلمين الذى أشرنا إليه فى الجزء الأول ، وأعد لهذا القرار عدته[1] ..، وكان ذلك بمناسبه زيارة السيد نواب صفوى

(١) يشير ريتشارد ميتشل فى كتابه « الإخوان المسلمون » إلى فشل الحكومة فى محاولتها تجريح الاستاذ الهضيبى واقصاؤه ثم إلى حادث الجامعة فى كتابه الذى ترجمه الدكتور محمود ابو السعود يقول فى ص ٢٤٧ ومع ذلك فليس ثمه ريب فى أن الهضيبى قد نال نصرا ساحقا على الذين تحدوه وكان ذلك لأن الاعضاء الذين ناصروه لم يفعلوا ذلك لمجرد التزامهم بالبيعة وانصياعا لها بل يضاف إلى ذلك رغبتهم فى التعبير عن آرائهم حول الموقف إزاء الحكومه ، إذ فضح هذا الحدث سياسة حكوميه – يبدو أنها وضعت فى الخريف وبدىء فى تنفيذها منذ ذلك الحين – وهى السيطره على الجمعيه من الداخل عن طريق تجريح الهضيبى ثم اقصاؤه ، لهذا كان انتصار الهضيبى على مخالفيه لطمه للحكومة أيضا مما دعا هذه إلى المسارعه بقرار حل الجمعيه بعد ذلك بفترة وجيزة وقد أعدت الحكومة فعلا لهذا الحل ، المناسبة اللازمة ، ففى ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ اجتمع طلاب الجامعه تحت قيادة الإخوان المسلمين لإحياء « الذكرى السنوية لشهداء الجامعه وفى أثناء القاء الخطب ظهرت سيارة جيش (جيب) تحمل مكبرا للصوت وقد اعتلاها أفراد عرفوا بأنهم من قادة هيئة التحرير ومنظمات الشاب التى تشرف عليها الحكومة ، كما تجمعت خارج أبواب الحرم الجامعى أعضاء هيئة التحرير من طلبة المدارس الثانوية متربصين وأخذت سيارة الجيب تلقى عبر مكبر الصوت خطابا وطنيا على الجمع الذى احتشد قريبا منها ترددت فيه كلمات تتمشى مع فكرة هذا اليوم فما أن طلب إليهم الرحيل أو الابتعاد عن مكان تجمع الإخوان حتى تبودلت العبارات والشعارات وعلى أثرها نشبت معركة أدت إلى دخول الطلبه الواقفين خارج الابواب إلى الحرم الجامعى حاملين الاعلام والأسلحة وانتهت المعركة بسقوط عشرات من الجرحى وحرق سيارة الجيب » ...

رئيس جمعية « فدائيان إسلام » الإيرانية للجامعة فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ ، وكان ينزل ضيفا على الجمعية التى دعته لحضور اجتماع طلاب الجامعة تحت قيادة الإخوان المسلمين لإحياء الذكرى السنوية لشهداء الجامعة . .

وتحرش عبد الناصر بطلبة الإخوان فى هذا الإجتماع ، حين تقدمت سيارة جيب من سيارات الجيش واعتلاها بعض أفراد قادة هيئة التحرير ومنظمات الشباب وأخذ قادة هيئة التحرير يذيعون من أحد مكبرات الصوت خطابا يخالف برامج الحفل فضلا عن ترديد هتافات وشعارات تظهر نفوذهم بما يتعارض وجلال ذكرى يوم الشهداء ...

وطلب منظمو الحفل من قائد السيارة الجيب ومن يعتليها الكف عن الهتاف بمكبر الصوت أو الابتعاد عن مكان الإجتماع فأبوا ..، وعلى أثر ذلك نشبت معركة بسبب دخول مجموعة من الطلبة المنتمين لهيئة التحرير وممن لاينتسبون لطلبة الجامعة ومعهم الأسلحة مقتحمين سور الجامعة متخذين طريقهم إلى الداخل لمساندة من بداخل السيارة الجيب !..

وانتهت المعركة بسقوط عشرات من الجرحى وحرق السيارة « الجيب » !..

وهكذا استطاع عبد الناصر أن يصنع الفرصة الملائمة التى يبرر بها للشعب حل جماعة الإخوان المسلمين واعتقال قادتها !...، ولئن كان حادث اقتحام الجامعة من طلبة المدارس الثانوية وحريق السيارة الجيب هو الحادث المباشر للقبض على الإخوان المسلمين إلا أن الأسباب الحقيقية لهذا الحل كانت وراء حقيقتين :

الأولى : وضوح معارضة الإخوان المسلمين لموقف الحكومة من المعاهدة الإنجليزية المصرية التى وقعت بالأحرف الأولى فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ .

الثانية : فشل الحكومة فى تصديع الجبهة الداخلية للإخوان ، تنفيذا لقرار مجلس الثورة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بمحاولة إيقاع الفتنة داخل صفوفهم بدلا من الظهور بالعداء نحوهم !..

وظهر أثر ذلك الفشل فى خيبة أمل عبد الناصر فيما حققته المحاوله الفاشلة فى استكتاب المرشد استقالته ومحاولة الاعتصام بالمركز العام من آثار عكسية عمقت أواصر الثقة بين صفوف الإخوان ومرشدهم .

ولذلك لم يكن عجيبا أن يطرق باب منزلى فى العجوزة فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٤ زوار الفجر من رجال محافظة القاهرة ..، ولكن .. فى أدب ملحوظ !. كانوا من كبار رجال المحافظة ، وكانت مظاهر الأسف بادية على وجوههم .

وودعت أهلى ..، وقبلت أطفالى النائمين .. واستخرت الله سائلا إياه أن يجعل لنا من أمرنا مخرجا ..، وصحبتهم فى السيارة الخاصة التى كانوا يركبونها حيث توجهت بنا إلى مقر البوليس الحربى وقتئذ ، وكان قريبا من ميدان محطة مصر ...

عتـــاب صامـــت !!

ولا أنسى أحد المشاهد التى مازالت عالقة فى مخيلتى ، بالرغم من زحمة المفاجأة العنيفة التى واجهتنا بعد دخولنا بوابة السجن الحربى ، وكل منا يحمل حقيبته ، ويقف فى مكان أعدوه لنا تمهيدا للنداء على إسم كل معتقل لدخول السجن الذى أعد له ..، فالسجن الحربى مقسم إلى سجن ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ إلخ ..

وكانت الكشوف المدرج بها أسماء المعتقلين فى كل سجن ، بيد أحد الضباط الذى كان ينادى على كل معتقل باسمه ليتقدم إلى الجاويش المكلف بحراسته ليقوده مع زملائه إلى مبنى سجنه ...

ونودى على حسن الهضيبى !

وكان عليه أن يحمل حقيبته أو على الأصح حقائبه إلى حيث ينتظره الجاويش الموكل بتوصيله إلى سجنه ..، وكانت حقائبه من الثقل بحيث لايستطيع أن يحملها وحده ..

وألجمت المفاجأة – بالإضافة إلى صرامة القهر – عقولنا ، فلم يفكر أحدنا فى التقدم لحمل حقائب المرشد بدلا منه !..، إلا أن هذه المفاجأة لم تلجم فكر الرجل عن إدراك واجب الإخوان نحو مرشدهم فى هذا الوقت العصيب !..، فقد كان يأمل أن يرى من سلوك الإخوان حيال قائدهم ما يحطم حاجز الرهبة من الموقف الجديد الذى ألجم سلوكهم وفكرهم ، فى حين كانت تزيد مجاملات البعض – فى وقت العافية – على القدر الواجب أحيانا ..

فماذا دهاهم اليوم ؟!..

ولماذا أطاعوا أوامر الطغاة وأهدروا واجبهم حيال مرشدهم ؟ بالرغم من أن هذا الموقف هو الجدير بأداء هذا الواجب أو تلك المجاملة ، مهما أصاب الأخوة من قهر السياط أو صفعات الأيدى على الأقفية والوجوه ...

وتوقف المرشد عن المسير ..، وأصر على أنه لا يستطيع حمل متاعه ..

وكادت المشكلة تحدث أزمة !..، تخطاها الضباط بلباقة حين كلف المرشد بحمل مايستطيع من متاعه وترك الباق للجنود !!..

ولكــن ..

غصة المنظر لم تفارق قلوب المشاهدين من الإخوان الذين تسمرت سواعدهم عن أداء واجبهم ، إلى أن انتشلهم المرشد بنظرة صامتة أجالها فى حشدهم الكبير ، وكأنه يدعوهم إلى التفكير فى واجبهم لا الإستكانة إلى تلبية أوامر الطغاة !..

واستفاق حينذاك بعض الإخوة !.. وتركوا أماكنهم ليعالجوا الأمر ....، ولكن ..، أصابتهم السياط فى غير رحمة .. قبل أن يأذن الضابط للعساكر بحمل متاع المرشد ..، غمغم المرشد لمن حوله فى أسى .. ليس متاع حسن الهضيبى ..، ولكن مرشد الإخوان المسلمين !!..

ودخلنا إلى أحد الأبنية ولعله سجن رقم ١ وقذف بى فى إحدى غرف الدور العلوى العارية من كل أثاث !.. حتى « البرش ».

وبعد قليل فتح باب الغرفة أحد عساكر السجن وسألنى عن اسمى فأجبته « الرائد .. صلاح شادى » فدفعنى فى صدرى بلكزة قويه قائلا « مافيش رائد ولا زفت أنت هنا صلاح شادى بس .. فاهم ؟!..

ولم أكن أدرى - حتى هذا الوقت - أن من سلطة عسكرى السجن الحربى نزع الرتب العسكرية عن أصحابها بهذه السرعة !..، فى الوقت الذى كنت حتى قبل القبض على بساعات - أعمل نائبا لمأمور قسم السيدة زينب برتبة رائد !..، وكنت عائدا لتوى من القسم !..

ولكن ...

بعد ثلاث ساعات زادت دهشتى حين فتح قائد السجن الحربى باب غرفتى ..، ليتحدث إلى برقة بالغة سائلا عن اسمى فذكرته له عاريا من الرتبة طبعا !..

ولكنه ردد فى أدب متسائلا : الرائد صلاح شادى ؟!..

فأجبته : نعـم ..

فسألنى « مش عايز حاجة ؟ » ..

فأجبته أن الغرفة عارية من الأثاث ، فأمر باحضار كرسى ريثما يتم تجهيز الغرفة !..

وأحضر العسكرى « الذى لكزنى فى صدرى » الكرسى ..، ووضعه فى أدب واحترام داخل الغرفة !..

و لم أشأ التعليق على هذين الموقفين المتباينين .. ولكن أدركت أنه لابد قد صدرت أوامر أخرى من عبد الناصر مخالفة للأولى !

ثم نزلنا إلى الطابق السفلى كل فى غرفة منفردة ، بها جردل للشرب وآخر لقضاء الحاجة وسرير « نفراتى » وبطانيتان ، وفى الغرفة المجاورة كان المرحوم حسن عشماوى ، وغير بعيد منه كان المرحوم المرشد والمرحوم منير دلة والأستاذ صالح أبو رقيق والأستاذ عبد العزيز كامل وكثير من الاخوة الذين ظنت جهات الأمن أنهم يمثلون فكراً مناوئا لنظام الحكم أكثر خطراً من بقية المقبوض عليهم .

وفى اليوم التالى طالعنا ضباط السجن بقرار حل الجماعة المنشور فى الصحف بعد أن قرأوه علينا !..

وتهيأنا « نفسيا » للتحقيق بعد أن ورد فى قائمة الحل اتهامنا بالتفاوض مع الانجليز وإحراز أسلحة ضبطت فى مخزن « بعزبة مباشر » بالشرقية تخص المرحوم حسن العشماوى فى جراج المنزل الخاص بوالده ، تلك التى سبق أن نقلناها أثناء حريق القاهرة برجاء من عبد الناصر نفسه مخافة ضبطها لدى الضابط[1] مجدى حسنين !..

وحضر أحد وكلاء النيابة لسؤال المرحوم الاستاذ حسن عشماوى عن هذه الأسلحة المضبوطة فأفهمه أنه على استعداد للادلاء بأقواله فى هذا الشأن بعد أن يستكمل وكيل النيابة استئذان عبد الناصر فى هذا الصدد .

---

(١) قصة هذا المخزن مفصلة فى باب حريق القاهرة فى هذا الجزء من الكتاب

ولم يعد وكيل النيابة ثانية !..، بل ولم تحاول سلطات التحقيق سؤال أى منا عن الوقائع الواردة فى قرار الحل على خطورة ماحملته من التهم !!..

ومضت بنا الأيام على وتيرة واحدة ..، وبدأ كل منا يخلو لنفسه فيما عدا الأوقات التى كنا نخرج فيها - فى الصباح والمساء - إلى دورة المياه فكان كل منا يحاول تسقط الأخبار من أخيه وحمل مايستطيع منها إلى المرشد فى الظرف المناسب ..

ثــم ...

صدر قرار من مجلس الثورة باحالتى إلى المعاش ومعى مجموعة من ضباط البوليس قرابة الخمسين ضابطا .. بالاضافة إلى الضباط رشاد المنيسى وكمال عبد الرازق ومنير المصرى وجمال اسماعيل الذين أزمعت الحكومة اتهامهم بناء على قرار الحل بالعمل على تشكيل جهاز سرى داخل البوليس ، وكان قد شرد البعض قبل ذلك ونقلوا إلى الصعيد ...



ماذا وراء الأسوار !!

لم يكن مذاقنا لفقد الحرية ، فحسب،أسوأ على نفوسنا من أسلوب المعاملة الذى لم يكن فى جملته يسمح لنا فى مناقشة سجانينا فى شيء أبعد من الطعام والشراب وقضاء الحاجة !.. فهذه هى وحدها حقوقنا لدى إدارة السجن !.. ومع ذلك فهى محكومة أيضا بلون مؤسف من العسف والغباء .. فمدة خروج المسجونين إلى قضاء الحاجة فى الصباح لاتزيد على ربع ساعة تشمل الحاجة والوضوء وغسل « الجرادل » والملابس ، وأماكن قضاء الحاجة لا تزيد على خمسة أماكن ، وإلى جوارها أحواض الغسيل .. غسيل الوجه وغسيل الملابس وعدد المسجونين يزيد على المائة فى سجن « ١ » وكان لابد من انتظار خروج الداخلين إلى قضاء الحاجة قبل بدء الوضوء ...

ولكـــن ...

« ذكاء » الموكولين بالحراسة أدى بهم - توفيرا للوقت - إلى تكليف السجناء بالوضوء قبل البدء فى قضاء الحاجة مادام مكان قضاء الحاجة مازال مشغولا بغيرهم !.. ثم عليهم بعد ذلك أن يذهبوا - بعد أداء الوضوء - مكان زملائهم الذين خرجوا توا من المرحاض !!.. فهذا - فى تقدير الجندى - أدعى لتوفير الوقت !..، فإذا أفهمت الجندى أن الوضوء لا يكون إلا بعد قضاء الحاجة عجز عن إدراك ضرورة ذلك !..، فهو لايفهم أن قضاء الحاجة ينقض الوضوء مادام أمر سيده هو الإسراع فقط ولاشيء غير ذلك ! مثل هذه المفارقات المبكية المضحكة كانت تبعث العزاء أحيانا إلى نفوسنا ، فليست قيمة الحق - المكلف هذا الجندى بأدائه للمسجونين - بأبعد كثيرا من قيمته فى نفس الآمر بدخولنا إلى هذا السجن !..

وليس طابع البطش الذى يحكم قلب هذا الجندى يخالف كثيرا طابعه الذى يحكم وجدان سيده الصغير الذى يحكم إدارة السجن وسيده الكبير الذى يحكم مصر !...

وانقطعت الصلات تماما بيننا وبين أفراد أسرنا ..، فلا نعلم شيئا عنهم ولا يعلمون أين نقيم !..

وكنت أتصور مدى اللذة التي يعيشها عبد الناصر وهو يسمع مايرويه مأمور السجن من نوادرنا ومطالبنا ، فقبل أن أقطع علاقتي به كان يتصادف وجودي معه وقت إبلاغه الدوري بأخبار مسجونيه الذين اعتقلوا في الأيام الأولى من الحركة ، فيتعمد أن يسمعني أخبارهم لأدرك مانالهم من ذل على يديه ويبتسم في نشوة بالغة لدى سماع أخبارهم ...، ماذا كانوا قبل الثورة ؟!... وماذا صار إليه أمرهم اليوم ؟!..

وحين بلغ بنا المطاف هذا الوضع لم يخالجني الشك في أنه مازال على عهده في الاستمتاع بأخبار أسراه منا حين أصبحوا لا يملكون قضاء حاجتهم إلا بإذن حارسهم !..

ربما كانت هذه الصورة وحدها - تعيد النفوس ، كل النفوس - إلى مراجعة موقفها من عبد الناصر ، هل أخطأت أم أصابت ؟...، ومع ذلك فهذا السؤال وحده كان أمرا طبيعيا ..

ولكــن ...

كان الاختلاف يكمن فقط من نوع الاجابة عن هذا السؤال ..

فكان منا « القَلِق » الذي يعتبر تشدد المرشد في مواقفه مع عبد الناصر هو الذي أدى بنا إلى هذا الحال !!...، وأن الكياسة السياسية التي تفتقدها طبيعة المرشد الحاسمة يمكنها حل هذا الموقف لو ترك لغيره زمام المبادرة !..

وكان انفراد صاحب هذا الرأي بتقييم الموقف على هذه الصورة يسلمه إلى حال أسيف من الانعزال !... فكراً وسلوكا على الأقل .. فكنا نشهد الدكتور خميس حميده .. وخاصة في الأيام الأخيرة من الاعتقال بمجرد أن يفتح علينا لطابور الشمس يخرج إلى مكان منعزل إلى جوار السور ويظل قابعا فيه مهما طال الوقت ...، ولايسعى من جانبه إلى محاولة الحديث مع أي شخص كان !...

وكان منا من ينتظر لقاء إخوانه عندما يفتح عليه باب الزنزانة في الصباح أو المساء بشوق شديد وفرحة ولهفة تنسي الرائي أنه سجين لأجل غير معلوم !!...

وكان منا من ألقى عن كاهله عبء التفكير فى الماضى !.. وشغل نفسه فقط داخل الإطار العملى لواجباته ، مايستطيع أن يقدمه لاخوانه من عمل أو ما يمكن أن ينقله من خبر يهم الجماعة أو يهم أفرادا بذاتهم !..

وكان القليل منا من كانت حالته النفسية هى التى تعكس رؤيته للمواقف ، فإذا صحبته حالة التفاؤل استقى من حسن معاملة العسكرى له معنى يشير إلى جو السياسة الخارجى ، وعلى العكس إذا بدا متشائما نراه يقيم سلوك إدارة السجن له بالصورة التى تعكس تشاؤمه !.. فلا يكاد يرى حوله بصيصا من نور !.. وكان المرشد يبدو فى صورة من عدم الاكتراث تكاد توحى للرائى أنه لم يعد يشغله شىء من أمر الدنيا أو من أمر حراسه وسجانيه !..

فى الوقت الذى كان يعانى من مرضه أكثر مما يعانيه غيره ..

ويصدق ذلك ماوقع لأحد الاخوة حين أسخطته مظالم الحراس فرفض إطاعة بعض الأوامر السخيفة التى أصدرها بعض الجنود بالإسراع فى دخول الحجرة !..

وكان البرد قارسا فى الشتاء فقد قبض علينا فى يناير ... وكان البقاء فى الزنزانة طوال اليوم بدون التعرض للشمس يورث البدن هزالا وضعفا لايمكن أن يعالج بدون التعرض لأشعة الشمس والهواء ..، وبدأ الإخوان يشعرون بثقل البقاء فى داخل الحجرة طوال اليوم ... وانعكس هذا الضيق على سلوك هذا الأخ ومن شاركه الرأى حتى بدا على بعضهم التمرد حين كلفوا بالدخول سريعا إلى الحجرات لاغلاق الباب عليهم فى الصباح !..، وبدأ الاحتكاك يأخذ مداه بين هؤلاء الجنود مما أثار الجميع ، وحضر قائد السجن على الفور ومعه ثلة من الجنود وأمر باغلاق الحجرات على ساكنيها فورا ، وأوقف الحراس بهيئة استعداد لضرب النار فى المليان !!...

وأسخط بعض الإخوان مسلك هؤلاء الرافضين للاذعان السريع لمشيئة الحراس ...، خاصة وقد ظلت حالة الاستعداد لضرب النار قائمة لعدة أيام !...،

ولكن ... فى اليوم الخامس صدر الأمر بخروج المرشد وبعض كبار السن لمدة نصف ساعة يوميا فى طابور الشمس !..

وأدركت أن الأوامر الجديدة لايمكن أن تصدر إلا بن عبد الناصر نفسه ..، ورفض المرشد الاستمتاع بهذا الحق وحده !..، فلم يلبث أن تبدل الأمر إلى طابور

عام للجميع ، ظل يتزايد وقته حتى بلغ وقتا معقولا يسمح للسجين بقسط من حرارة الشمس ودفئها التى وهب الله حق الاستمتاع بها للجميع !...

ولعل من يحاول إدراك مسار رحمة الله بعباده الذين يسخطهم الظلم فيندفعون إلى سلوك غير محسوب ، لاينحو باللائمة دائما على من ينفعل لدفع الظلم عن نفسه وإخوانه ، خاصة إذا علم أن الله قد يعذر أمثال هؤلاء تصديقا لقوله تعالى : ﴿ **لايحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم وكان الله سميعا عليما** ﴾ .

ولذا قد يبدو حكمنا بالطيش على بعض التصرفات غير صائب إذا جرت حيثيات هذا الحكم من الرغبة فى الاستكانة أو الخوف من المواجهة ، لأنه من غير المعقول أن (تتشابه) طباع الأفراد فى أى مجتمع بل وحتى مجتمع المسلمين أنفسهم !..

فصبغة الله وإن حكمت الأهداف والسلوك والمشاعر حقا ، ولكنها لاتذيب الاختلاف بين طبائع المؤمنين فى مجال التطبيق ....، ولذا يظل قدر الله الحكيم يسدد ماتفاوت من هذه الطباع ،... وصدق الله العظيم ﴿ **فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه** ﴾ ومن هنا كان إدراكنا كبيرا لرحمة الله تعالى علينا بهذا الحادث حين ظل بعضنا يتندر بقصر نظر أصحابه ونفسيتهم الانفعالية التى جلبت السوء على المجموع ، على أن هذه اللائمة لم تدم أكثر من خمسة أيام !...، وأصبح أصحاب هذا الموقف فى نظر البعض حكماء !...

والحقيقة أن سنة الله فى مثل هذه الأمور بالخير أو بالشر لاتعكس اختلاف الطبائع بقدر ماتعكس حاجة المؤمنين إلى صقل قلوبهم فى المواطن الجديدة من الإبتلاء ، حتى يعرف كل قدره وطاقته ..، وليسبر – بهذه الأحداث الصغيرة – غور نفسه ويعرف واجبه نحوها إذا أراد الله به خيرا – أما إذا شُغل قلب المؤمن بالبكاء على الحرمان أو بالفرح الشديد بالعطاء منقطعا عن إدراك حكمة الله فى قدره ضاعت منه فرصة التأمل وصقل النفس مسترشدا بالآية الكريمة ﴿ **ماأصابك من حسنة فمن الله ، وما أصابك من سيئة فمن نفسك** ﴾ .

ومن هذا المنطلق أختلفت نظرة الإخوان لهذا الحدث الصغير الذى انتهى بنا إلى إغلاق أبواب السجن علينا طوال اليوم ، مما أورث البعض منا حالة القلق التى انتهت به إلى الإنعزال أو حالة اللهفة لدى فتح باب الحجرة فى الصباح ليلقى إخوانه فى شوق وأمل أو حالة المشغلة بقراءة القرآن وحفظه وهكذا ....

ويمكرون ويمكر الله

ولقد حاول عبد الناصر – أول الأمر – أن يجعل اعتقال الإخوان المسلمين فى أضيق نطاق حتى يتسنى له إحداث الفتنة المرجوة بين من اعتقله وبين من تركه حرا ، كما سبق أن أوضحنا ذلك فى القرار الذى أتخذه مجلس الثورة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بمحاولة ضرب الإخوان المسلمين بعضهم ببعض وإحداث الوقيعة بينهم[1] ، وهكذا استبقى الاستاذ عمر التلمسانى والمرحوم الأستاذ عبد القادر عودة فى الخارج مع من بقى من الإخوان إلى الوقت الذى يتيقن بعده من حصول الفشل أو النجاح فى هذه المحاولة التى مالبثت طويلا حتى انتهت بالقبض عليهما فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ بعد مظاهرة عابدين مع مجموعة جديدة من المعتقلين الذين أبوا مشاركته فى لعبته المفضوحة !..

كما أشرنا إلى زيارة عبد الناصر لقبر الإمام الشهيد فى ١٥ فبراير سنة ١٩٥٤ فى ذكرى استشهاده ، وأن محمد نجيب سعى إلى هذه المجاملة التى قصد بها جمال عبد الناصر فى الحقيقة إحداث شرخ فى كيان الجماعة ..، ولذا لم يكن معقولا أن يسمح عبد الناصر لمحمد نجيب بالمشاركة فى هذه الزيارة لقبر الشهيد فى الوقت الذى كان يأمل فيه عبد الناصر من الاستفادة وحده من الشعبية التى كان ينشدها من وراء هذه الزيارة ، ولكن خاب فأل عبد الناصر ، فقد كان اعتقال مرشد الإخوان ومن معه ، فضلا عن قرار الحل الذى تضمن اكتشاف مخبأ للأسلحة أقامه هو نفسه بعزبة المرحوم حسن العشماوى ، بالإضافة إلى الأكاذيب الأخرى التى لم يصدقها الشعب ، حول اتصال المرشد بالانجليز من وراء ظهره ، أدت كلها إلى اعتقاد الإخوان ، بل وعموم الشعب ، بأن زيارته لقبر الشهيد حسن البنا كانت مناورة رخيصة ، مقصوداً بها إزاحة مرشد الإخوان عن منصبه ، فضلا عما أثارته فضيحة ضبط الأسلحة لدى صديقه حسن العشماوى من سخرية عززت الشعور بعدوان الحكومة على المرشد ومن حوله لتكوين قيادة أخرى أكثر انقيادا له ، يطوعها لنزواته فى صراعه مع محمد نجيب ، حيث كان يأمل فى إسناد منصب الإرشاد للأستاذ عبد القادر عودة الذى خول له السماح بزيارة المعتقلات والقيام باللقاءات اللازمة لهذا الغرض مع الأخوة المعتقلين فى العامرية والسجون الأخرى ....

---

(١) ص ٨٨ مذكرات بغدادى الجزء الأول

وهكذا ظل عبد الناصر يحاول فى غباء سياسى ملحوظ القيام بنفس الأسلوب الذى اتبعه مع السندى بتشجيعه على احتلال الدار واستكتاب المرشد استقالته قهرا ، ولم يحاول الاستفادة من هذا الدرس ، ليعلم أن أسلوب التشويه الذى اتبعه مع مرشد الإخوان ، لايمكن أن يوصله إلى بغيته من تفتيت قوى الإخوان أو توهين روابطهم بالجماعة أو إلتفافهم حول المرشد ، خاصة فى ظروف القهر والاعتقال التى اتبعها مؤخرا .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه حتى عبد الرحمن السندى وصالح عشماوى وبقية المفصولين ذهبوا إلى منزل المرشد حسن الهضيبى ، حال خروجه من السجن فى مارس سنة ١٩٥٤ ، مهنئين بالعودة ، بالرغم من قرار الفصل الذى صدر بشأنهم فى ٢٢ من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ أى بعد نحو من أربعة أشهر تقريبا من هذا القرار ، مما يشير إلى فشل هذه السياسة القمعية الغاشمة التى اتبعها عبد الناصر فى صراعه مع قيادة الإخوان .



موقف الشهيد عودة من الفتنة

يخطىء من يتصور أن الشهيد عبد القادر عودة استجاب لعبد الناصر فى محاولاته المتعددة لإزاحة المرشد عن منصبه ليحل محله فى قيادة جماعة الإخوان ...

وقد حاول عبد الناصر فى الفترة التى مضت - أثناء اعتقالنا الأول من يناير إلى خروجنا بعد قرارات مارس - أن يتفاوض مع الشهيد عودة الذى كان حريصا على إيجاد مخرج للأزمة بتوفيقه فى الإفراج عن المعتقلين ، وكانت شروط عبد الناصر التى عرضها محمد نجيب - بإيعاز من عبد الناصر - لكى يعالج بها الموقف تتلخص فى الآتى :

- إقالة الأستاذ الهضيبى من منصبه وإحلال الشهيد عودة مكانه
- حل النظام الخاص فى الجيش والبوليس والمدنيين

بالنسبة لإقالة المرشد أجاب بقوله « إن هذا المطلب لايمكن الاستجابة له ، لأن الهيئة التأسيسية لجماعة الإخوان هى التى لها الحق فى عزل المرشد ، وتعيين من يخلفه ، أما المطلب الثانى فلم يقف منه موقفا معاندا ، بل وافق على إقراره ..» وإن أردف ذلك بطلب التوجه لزيارة الإخوان المعتقلين فى العامرية وفى السجن الحربى حتى يتمكن من سماع إجابتهم على هذه العروض ...

واستجاب عبد الناصر لمطلب الشهيد عودة ، آملا أن يتمكن الأخير بزيارته هذه من إقناع الإخوان بإعفاء المرشد عن منصبه ، واعتبر الأستاذ عودة أن هذه الزيارة من جانبه ستحقق للإخوان صمودا فى موقفهم حيال عبد الناصر بعكس ماترامى إلى ذهن الأخير ..

ولكـــن ..

عندما بدأت تتوارد أخبار زيارة عودة إلى عبد الناصر ، تبين منها حقيقة مقصده من هذه الزيارة ، بعد عودته من زيارة الإخوان المعتقلين فى العامرية ، بل وبعد زيارته لبعض المعتقلين فى السجن الحربى ، فأصدر أمرا بمنع عبد القادر عودة من إتمام زيارته ..، خاصة عندما بلغه نبأ ماكان يدور بين عبد القادر عودة وبين الإخوة - الذين شاع الشك فى قلوبهم من هذه الزيارة - من تطمين لحقيقة موقفه من مرشد الجماعة وأنه يُكِنُ له كل احترام وتقدير ..،

وهكذا مضت الأيام متثاقلة تشيع الوهن فى صفوف قادة الثورة وتشيع الثبات فى قلوب الإخوةِ المعتقلين !؛

ففى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٤ - أى بعد نحو الشهر من اعتقالنا - كتب محمد نجيب استقالته من جميع مناصبه !!، وأسقط فى يد قادة الثورة ، واقترح عبد الناصر التخلص من محمد نجيب فى موعد أقصاه ٢٣ مارس سنة ١٩٥٤ على أن يحاولوا إرضاء محمد نجيب بإيهامه بقبول جميع شروطه التى كان أهمها إعادة الحياة النيابية لمصر ..

وفى ٢٣ فبراير ينفض إجتماع مجلس الثورة بقرار يتضمن انسحابهم من الحياة العامة والعودة إلى صفوف الجيش ، ولكنه لايعلن للشعب لأنهم اتفقوا فيما بينهم على أن يعودوا لنشاطهم القديم بأن يعملوا عن طريق منظمة سرية !..

وفى اليوم التالى أى ٢٤ فبراير ، تعاد مناقشة استقالة محمد نجيب ثانية ويُقترح قبولها ومد فترة الانتقال إلى عشر سنوات بدلا من ثلاث حتى تتحقق أهداف الثورة !!

وهكذا عقد صلاح سالم مؤتمرا صحفيا وأصدر بيانا بقبول استقالة محمد نجيب ، وأعلنه على صحف العالم أجمع !!

وفى يوم ٢٥ فبراير يجتمع مائة من ضباط سلاح الفرسان ويعلنون رفض استقالة محمد نجيب .

وفى يوم ٢٦ فبراير يوافق مجلس الثورة بالإجماع على عودة البلاد إلى الحكم النيابى وتعيين خالد محيى الدين رئيسا لوزارة مدنية تعيد الحياة النيابية فى أقرب وقت ، وحل مجلس الثورة وإحالة ضباطه إلى المعاش وإعادة محمد نجيب رئيسا للجمهورية !! ..

وفى يوم ٢٧ فبراير يتوافد الضباط « الأحرار » ، ليعلنوا عزمهم على تدمير سلاح الفرسان ، وتغيير قرارى عودة محمد نجيب ، وعودة الحكم النيابى !..

وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ تقوم المظاهرات الشعبية التى قادها الإخوان المسلمون ، وخطب فيها محمد نجيب وإلى جواره عبد القادر عودة من شرفة قصر عابدين وقال إنه سيعمل على إعادة الحياة النيابية فى أقرب وقت ممكن ...

ويشيع الوهن فى قلوب الثوار « الشجعان » وهم يرون جموع الشعب – فى ثورته العارمة – تهتف ضدهم ، حتى وصل الأمر ببغدادى وصلاح سالم إلى حال من الذعر أدى بهم إلى نقل اسرتيهما إلى منزل أقاربهما ، وانتهى الحال ببغدادى إلى نوبة من البكاء ، رواها جمال عبد الناصر لأحمد أبو الفتح الذى دونها فى ص ٢٢٨ من كتاب « جمال عبد الناصر » ..

وأخيرا ..، طلب محمد نجيب من عبد القادر عودة صرف المظاهرة التى ظلت تهتف بسقوط رجال الثورة ..، واستمرت على حالها هذا فى ميدان عابدين حتى أشار لها الشهيد عودة بالانصراف ، فانصرفت على الفور !!..

ولكـــن ..

قبض البوليس الحربى على الشهيد عودة فى نفس الليلة فى منزله وسيق معه الأستاذ عمر التلمسانى إلى السجن الحربى بعد إيذائهما بالضرب المبرح ...

وهكذا فشل عبد الناصر فى تحقيق آمله الذى كان يعقده من وراء محاولة تقطيع روابط قادة الجماعة ، بعد أن جمع قياداتهم كلها فى السجن الحربى !!..

ومن سخرية القدر أن يرتد سهم عبد الناصر إلى نحره ، بعد أن فشل رجال الثورة فى جمع قطاعات الجيش المختلفة على كلمة سواء بخصوص موقفهم من محمد نجيب حتى وصل الأمر بهم إلى تهديد سلاح الفرسان – الذى دعا إلى الحكم النيابى – بالهدم والتدمير !!..

وظل شبح مظاهرة عابدين يطارد الضباط « الشجعان » ويبدو أمام أعينهم صارخا برغبة الشعب فى الحرية وإزاحة كابوس حكمهم الظالم ، إلى أن اضطروا إلى خدعة أخرى ، وهى إصدار قرارات ٢٥ مارس بعد مضى أقل من شهر على مظاهرة عابدين

حيث اضطرهم قهر الشعب إلى الإفراج عن جميع الإخوان المسلمين الذين اعتقلهم فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٤ وإعادة نشاطهم من جديد ...

ويزور جمال عبد الناصر المرشد فى بيته – باسم مجلس الثورة – ويقدم له التهانى بالإفراج عنه وعن الإخوان ، ليبدأ دورة أخرى من الخداع تدوم سبعة أشهر يعتقلهم بعدها فى أكتوبر من نفس السنة متهما إياهم بتدبير محاولة اغتياله فى ميدان المنشية بالاسكندرية !..

خاتمة

وفى نهاية المطاف ، قبل أن أختم الجزء الأول من رحلة العمر هذه خلال دروب الأحداث ومفاوزها ، لاأستطيع إغفال ماتناول به كُتّا ب الشرق والغرب جماعة الإخوان المسلمين ، فى مسارها التاريخى ، الذى عرضنا طرفاً منه فى هذا الكتاب .

ولقد كتب المؤرخون فى أوربا قرابة السبعين كتاباً عن جماعة الإخوان المسلمين ، كما كتب الأمريكيون ومنهم الدكتور ريتشارد ميتشيل ، رسالة الدكتوراة من جامعة « ميتشجن » عن « جماعة الإخوان المسلمين » ، تعرض فيه للأحداث السياسية التى مرت بها وجرى ميزانه لها على ضوء المعلومات ، التى كتبتها السلطة وأذاعتها الصحف المصرية على الناس ، فلم يسلم من العثار ، لاهو ولاغيره من كُتّاب الغرب ، وقرأنا بعض هذه الكتب فى أثناء وجودنا فى الحقبة الأخيرة من إقامتنا فى سجن المزرعة ، كما قرأنا غير ذلك من الكتب التى ألفها مؤرخون مصريون معاصرون ، باركتها السلطة وحضت الكتاب فيها على تشويه ومسخ جهاد جماعة الإخوان المسلمين ، وإظهاره بالإرهاب والسفك وإشاعة الفوضى والتخريب ، وحرص الكُتّاب الجاهلون بحقيقة هذه الجماعة ، والمأجورون والموتورون على تشويه الأهداف التى قامت من أجلها ، بل حاولوا النيل من جهادها فى طرد الانجليز ودفع الصهاينة فى فلسطين ، فى الوقت الذى امتنعت فيه كل الصحف العربية ولاأقول المصرية فحسب ، عن السماح لأى فرد بالتعقيب أو الرد على ماورد فى الصحف والكتب حول هذه الجماعة .

ولكن لعل وقفة منصفة بيننا وبين الناس تدعوهم لرؤية واقع الإخوان المسلمين الحقيقى ، وإبصار دوافع تحركهم انطلاقاً من الخصائص الصحيحة للإسلام ، ومن واقع آمالهم التى تحدد مسارهم عبر أحكام الشرع ، التى تنظم علاقتهم بالناس ،

كل هذا من الممكن أن يعطى لهؤلاء الكتاب بعداً جديداً ، يكون تصورهم الصحيح لهذه الجماعة ورجالها ، بالإضافة إلى الكثير من المعلومات التى لدى الأحياء من أفرادها حتى اليوم ، والتى تلزم كل دارس للتاريخ المعاصر ، حتى يقوم برصده وتقييمه .

ولقد تعرضت جماعة الإخوان المسلمين للظلم فى ماضيها وحاضرها ، كما ظلم أفرادها ، وأطلق البعض عليها وعلى رجالها النعوت والصفات !! وبهر الظالمون بقدرتهم عليها ! ثم بهروا – بعد ذلك – بما رأوه من سنة الله فى صحوها ، بعد ظنهم التعس أنهم وأدوها وأهالوا عليها التراب !

ولكن ..

مازالت آيات الله تترى .

ومازال نبض الإسلام الخالد فى قلب الأمة الإسلامية ، يؤذن بفجر جديد للحركة الفتية التى قامت تنادى بشريعة السماء منهاجاً لحياة الناس ، ودستوراً للحكومة الإسلامية الرشيدة .

أجل ... مازال هذا النبض القوى الفتى يدوى فى أذن الشرق والغرب انطلاقاً من دعوة الإخوان المسلمين ، فيصم آذانهم ويعصف بألبابهم ، حتى أصبحوا يفزعون من كل تحرك إسلامى ، ويحسبون كل صيحة عليهم وخاصة بعد أن انطلق نفير الجهاد فى إيران ، وتحرك له شعب أفغانستان واستجابت له تركيا العلمانية ، وانطلقت بتغريده شعوب إندونيسيا وتشاد والفلبين وسوريا ، فأدرك الغرب والشرق جميعاً حقيقة الخطر الذى يواجهونه بصحوة الإسلام ، عبر هذه الآفاق ، فتحركت الأيدى فى الظلام ، لتدعو حكام هذه الشعوب لضرب الحركة الإسلامية فى مهدها .

ولكن ...

سنة الله ماضية عبر الأجيال تفصح عن قوة الإسلام أنها كامنة فى جوهر ذاته ، وتفصح أيضاً عن بواعث قوة هؤلاء الذين يتحركون به ، ويستلهمون من متانته القوة ، وينسجون من تماسكه الوحدة ، ويجددون من صلابته العزم ، فقوتهم

بالإسلام ، والإسلام بهم أو بغيرهم باق إلى أبد الآبدين ، محفوظ بفضل الله العلى القدير .

وتمضى حركة الإسلام اليوم بعد أن انبعثت دعوة الإخوان من قلب إمامنا الشهيد حسن البنا ، لتسع آفاق الدنيا وأبعادها طولا وعرضاً وعمقاً ، ولتنشر أريجها على الناس وتظللهم من وهج الشهوات وهجير الصراعات .

وهكذا أنتهى من هذا القدر من الأحداث لأجد نفسى بعد ذلك مشدوداً إلى الحديث عن معركة النفس داخل الأسوار ، التى أحكم رتاجها علينا جمال عبد الناصر نحواً من عشرين عاماً ! ، نبسط فيها إن شاء الله قصة الإخوان المسلمين مع عبد الناصر حين أطلت علينا مظالمه فى عالم السدود والقيود ، إلى أن خرجنا منه إلى دنيا الناس !)

انتهى

صفحات
من
التاريخ

من
وثائق
الحركة

الوثيقة رقم «١»

قرار النقراشى بحل جماعة الإخوان المسلمين فى (١٩٤٨/١٢/٩) .

عقد دولة رئيس الوزراء مساء أمس فى دار الرياسة اجتماعاً شهده حضرات صابر طنطاوى بك مدير الأمن العام ، والأستاذ / صلاح الدين مرتجى ، وكيل الأمن العام والأميرالايات أحمد عبد الهادى بك حكمدار بوليس العاصمة وعبد الفتاح نصر بك وأحمد طلعت بك وكيلى الحكمدار .

واجتمع صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك ، وكيل وزارة الداخلية بفضيلة الأستاذ/ حسن البنا ، المرشد العام للإخوان المسلمين فترة طويلة ، وفى المساء أصدر دولة الحاكم العسكرى أمراً عسكرياً هذا نصه بعد الديباجة :

مادة ١ – تحل فوراً الجمعية المعروفة باسم « جماعة الإخوان المسلمين » وكذلك شُعَبها أينما وجدت ، وتغلق الأمكنة المخصصة لنشاطها ، وتضبط جميع الأوراق والوثائق والسجلات والمطبوعات والمبالغ والأموال ، وعلى العموم كافة الأشياء المملوكة للجمعية .

حظر الاجتماعات وجمع الإعانات :

ويحظر على أعضاء مجلس إدارة الجمعية المذكورة وشعبها ومديريها وأعضائها المنتمين إليها بأية صفة كانت ، مواصلة نشاط الجمعية ، وبوجه خاص عقد اجتماعات لها أو لإحدى شعبها ، أو تنظيم مثل هذه الاجتماعات ، أو الدعوة إليها أو جمع الإعانات ، أو الاشتراكات ، أو الشروع فى أى شىء من ذلك ، ويعد من الاجتماعات المحظورة فى تطبيق هذا الحكم ، اجتماع خمسة فأكثر من الأشخاص الذين كانوا أعضاء بالجمعية المذكورة .

كما يحظر على كل شخص طبيعي أو معنوى السماح باستعمال أى مكان تابع له لعقد مثل هذه الاجتماعات ، أو تقديم أية مساعدة مادية أو أدبية أخرى .

مادة ٢ – يحظر إنشاء جمعية أو هيئة من أى نوع كانت ، أو تحويل طبيعة جمعية أو هيئة قائمة ، إذا كان الغرض من الإنشاء ، أو التحويل القيام بطريق مباشر أو غير مباشر بالنشاط ، الذى كانت تتولاه الجمعية المنحلة ، أو إحياء هذه الجمعية على أية صورة من الصور ، كما يحظر الاشتراك فى كل ذلك أو الشروع فيه .

وجوب تسليم الأوراق والمستندات :

مادة ٣ : على كل شخص كان عضواً بالجمعية المنحلة أو منتمياً إليها ، كان مؤتمناً على أوراق أو مستندات أو دفاتر أو سجلات أو أدوات ، أو أشياء من أى نوع كانت متعلقة بالجمعية ، أو بإحدى شعبها ، أن يقدم تلك الأوراق والأشياء إلى مركز البوليس المقيم فى دائرته ، فى خلال خمسة أيام من تاريخ نشر هذا الأمر .

تسلم أموال الجمعية :

يعين بقرار من وزير الداخلية مندوب خاص تكون مهمته تسلُّم جميع أموال الجمعية المنحلة ، وتصفية مايرى تصفيته منها ، ويخصص الناتج من التصفية للأعمال الخيرية أو الاجتماعية ، التى يحددها وزير الشئون الاجتماعية بقرار منه .

على كل شخص كان عضواً فى الجمعية المنحلة ، أو منتمياً إليها ، وكان مؤتمناً على أموال – أياً كان نوعها – تخص الجمعية أو إحدى شعبها ، أن يقدم عنها إقراراً للمندوب الخاص المشار إليه فى المادة السابقة ، فى خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا الأمر . وعليه أن يسلمها إلى ذلك المندوب فى الميعاد ، الذى يحدده لهذا الغرض ، أو فى تاريخ استحقاقها حسب الأحوال .

يجب على كل شخص طبيعى أو معنوى كانت له معاملات مالية من أى نوع كانت مع الجمعية المنحلة ، أو إحدى شعبها أن يقدم عنها إقراراً مبيناً به طبيعة هذه المعاملات والمستندات المؤيدة لها ، ومإإذا كان مديناً أو دائناً بأى مبلغ ،

وموعد الاستحقاق إلى غير ذلك من البيانات ، التى تسمح بتعرف تلك المعاملات .

ويقدم هذا الإقرار إلى المندوب الخاص المعين طبقاً للمادة الرابعة بكتاب موصى عليه ، فى خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا الأمر .

إلغاء العقود التى لم تنفذ ..

ويجوز دائماً للمندوب الخاص إلغاء جميع العقود التى كانت الجمعية المنحلة أو إحدى شعبها مرتبطة بها ، ولم يبدأ ولـم يتم تنفيذها ، دون أن يترتب على هذا الإلغاء أى حق فى التعويض للمتعاقدين معها .

كل مخالفة لأحكام المواد (١ ، ٢ ، ٣) يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر ، ولاتزيد على سنتين ، وبغرامة لاتقل عن مائتى جنيه ، ولاتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق أية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات ، أو أى قانون أو أمر آخر ، فضلا عن مصادرة الأموال موضوع الجريمة .

ويجوز لرجال البوليس أن يغلقوا بالطريق الإدارى الأمكنة ، التى وقعت فيها الجريمة .

كل مخالفة لأحكام المادة الخامسة يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة قدرها خمسون جنيهاً ، فإذا كانت قيمة المبلغ الذى لم يقدم عنه الإقرار المشار إليه فى المادة الخامسة تزيد على خمسين جنيهاً ، كانت العقوبة الحبس وغرامة تعادل قيمة المبلغ المذكور بحيث لاتزيد على (٤٠٠٠) جنيه .

إذا كان الشخص المحكوم عليه فى إحدى الجرائم السابقة موظفاً ، أو مستخدماً عمومياً ، أو بمجالس المديريات ، أو المجالس البلدية ، أو القروية ، أو أية هيئة عامة أخرى ، أو كان عمدة ، أو شيخاً تحكم المحكمة أيضاً بفصله من وظيفته ، وإذا كان طالباً فى أحد معاهد التعليم الحكومية ، أو الواقعة تحت إشراف الحكومة ، تحكم أيضاً بفصله منها وحرمانه من الالتحاق لمدة لاتقل عن سنة .

مادة ٤ : يكون للمندوب الخاص المعين طبقاً للمادة الرابعة صفة رجال الضبطية القضائية فى تنفيذ أحكام المادتين (٣ ، ٥) وله فى هذا السبيل حق دخول المنازل وتفتيشها ، كما أن له تفويض من يندبه لهذا الغرض فى إجراء عمل معين من تلك الأعمال .

ويعفى المندوب المذكور والمفوضون عنه ، وكذلك رجال الضبطية القضائية فى مباشرة تلك الإجراءات من التقيد بالأحكام الموضوعة لهذا الغرض فى قانون تحقيق الجنايات .

مذكرة وكيل الداخلية :

وفيما يلى نص المذكرة التى قدمها صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية ، إلى دولة الوزير بشأن جماعة الإخوان المسلمين .

تألفت منذ سنوات جماعة اتخذت لنفسها اسم « الإخوان المسلمون » وأعلنت على الملأ أن لها أهدافاً دينية واجتماعية ، دون أن تحدد لها هدفاً سياسياً معيناً ترمى إليه ، وعلى هذا الأساس نشطت الجماعة ، وبثت دعايتها ، ولكن ماكادت تجد لها أنصاراً وتشعر بأنها اكتسبت شيئاً من رضاء بعض الناس عنها ، حتى أسفر القائمون على أمرها عن أغراضهم الحقيقية ، وهى أغراض سياسية ترمى إلى وصولهم إلى الحكم ، وقلب النظم المقررة فى البلاد .

تدريبات عسكرية :

وقد اتخذت هذه الجماعة – فى سبيل الوصول إلى أغراضها – طرقاً شتى يسودها طابع العنف ، فدربت أفراداً من الشباب أطلقت عليهم اسم « الجوالة » ، وأنشأت مراكز رياضية تقوم بتدريبات عسكرية – مستترة وراء الرياضة – ، كما أخذت تجمع الأسلحة والقنابل والمفرقعات ، وتخزنها لتستعملها فى الوقت الذى تتخيره . وساعدها على ذلك ماكانت تقوم به بعض الهيئات من جمع الأسلحة والعتاد بمناسبة قضية فلسطين ، وأنشأت مجلات أسبوعية وجريدة سياسية يومية تنطق باسمها ، سرعان ماانغمست فى تيار النضال السياسى ، متغافلة عن الأغراض الدينية والاجتماعية التى أعلنت الجماعة أنها قامت لتحقيقها ولاأدل على هذا مما

أثبته ممثل النيابة العسكرية العليا فى مذكرة له فى شأن ماأسفر عنه تحقيق قضية الجناية العسكرية رقم (٨٨٣ سنة ١٩٤٢) قسم الجمرك .

تغيير القوانين وأساليب الحكم :

وبفحص المكاتبات والمقترحات الأخرى ، اتضح من الاطلاع على التقرير المرسل من بعض أعضاء الجمعية فى طنطا ، أنهم يعيبون على الجمعية سياستها الحالية التى تصطبغ بصبغة دينية بحتة ، ويطلبون أن تكشف الجمعية للجمهور عن حقيقة مراميها ، وعن الغرض الأساسى من تكوينها ، الذى ينصب بالذات على أن الجمعية ليست جمعية دينية بالمعنى الذى يفهمه الجمهور ، وإنما هى جمعية سياسية دينية اجتماعية ، تنادى بتغيير القوانين وأساليب الحكم الحالية ، وأن الخطب الدينية لاتفيد فى توجيه الجمهور إلى تفهم غرضها الحقيقى .

وأن الوسيلة لبلوغ هذا هو إثارة الجمهور بطريقة طرق مشاعره وحساسيته لاعقله وتقديره ، إذ إن هذه الناحية الأخيرة هى ناحية ضامرة فيه ... إلخ – وقد كتب الشيخ حسن البنا رئيس الجماعة بخط يده على هذا التقرير ، أنه مؤمن بما ورد فيه موافق على ماتضمنه من مقترحات .

ومما يؤيد هذا الاتجاه ماحدث فى (٨ فبراير سنة ١٩٤٦) ، بإحدى قرى مركز أجا ، إذ قام طالب يخطب الناس حاثاً إياهم على الانضمام لشعبة الإخوان المسلمين فى تلك القرية ، ومحرضاً على مقاومة كل من يتعرض لهذه الجماعة من رجال الإدارة وغيرهم ، ولو أدى ذلك إلى استعمال السلاح .

وقد استمر قادة الجماعة ورؤساؤها يعالجون الأمور السياسية فى خطبهم وأحاديثهم ونشراتهم جهرة ، متابعين الأحداث السياسية ، منتهزين كل فرصة تسنح لهم للوصول إلى أغراضهم .

وكان بعض الموظفين قد استهوتهم الأهداف الاجتماعية والدينية ، التى اتخذتها الجماعة ستاراً لأغراضها الحقيقية ، فأصبح موقفهم بالغ الحرج لأن القانون لايسمح بانتماء الموظفين لأحزاب سياسية .

كما امتدت دعوة الجماعة إلى أوساط الطلبة واجتذبت فريقاً منهم فأفسدت عليهم أمر تعليمهم ، وجعلت من بينهم من يجاهر بانتمائه إليها ، ويأتمر بأمرها فيحدث الشغب ويثير الاضطراب فى معاهد التعليم ، مما أخل بالنظام فيها إخلالا واضح الأثر .

ولقد تجاوزت الجماعة الأغراض السياسية المشروعة إلى أغراض يحرمها الدستور وقوانين البلاد . فهدفت إلى تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب ، ولقد أمعنت فى نشاطها فاتخذت الإجرام وسيلة لتنفيذ مراميها .

ماكشفت عنه التحقيقات :

وفيما يلى بعض أمثلة قليلة لهذا النشاط الإجرامى كما سجلته التحقيقات الرسمية فى السنوات الأخيرة .

أولا – أوضحت تحقيقات الجناية العسكرية العليا رقم (٨٨٣ سنة ١٩٤٢) قسم الجمرك حقيقة أغراض هذه الجماعة ، وأنها تهدف إلى قلب النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ، متخذة فى ذلك طرقاً إرهابية بواسطة فريق من أعضائها ، دربوا تدريباً عسكرياً ، وأطلق عليهم اسم « فريق الجوالة » .

ثانياً – وبتاريخ (٦ يوليو سنة ١٩٤٦) ، وقع اصطدام فى مدينة بورسعيد بين أعضاء هذه الجماعة ، وخصوم لهم استعملت فيه القنابل والأسلحة ، وأسفر عن قتل أحد خصومهم وإصابة آخرين ، وضبطت لذلك واقعة الجناية رقم (٦٧٩ سنة ١٩٤٦) قسم ثان بورسعيد .

ثالثاً – وبتاريخ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦) ، ضبط بعض أفراد هذه الجماعة بمدينة الإسماعيلية بتجارب لصنع القنابل والمفرقعات .

رابعاً – كما وقعت بتاريخ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦) ، حوادث إلقاء قنابل انفجرت فى عدة أماكن بمدينة القاهرة ، وضبط من مرتكبيها اثنان من هذه الجماعة قدما لمحكمة الجنايات ، فقضت بإدانة أحدهما (قضية الجناية رقم ٧٦٧ سنة ١٩٤٦ قسم عابدين – ١١٧ سنة ١٩٤٦ كلى) .

خامساً – وقد تعددت حوادث اشتباكات أفراد هذه الجماعة مع رجال البوليس ومقاومتهم لهم بل الاعتداء عليهم ، وهم يؤدون واجبهم فى سبيل حفظ الأمن وصيانة النظام ، مثال ذلك ماحدث فى يوم (٢٩ يونيو سنة ١٩٤٧) ، بدائرة قسم الخليفة من اعتداء فريق من جوالة الإخوان المسلمين على مأمور هذا القسم ورجاله .

سادساً – وقد ثبت من تحقيق الجناية رقم (٤٧٢٦ سنة ١٩٤٧) ، الإسماعيلية أن أحد أفراد هذه الجماعة . ألقى قنبلة بفندق الملك جورج بتلك المدينة ، فانفجرت وأصيب من شظاياها عدة أشخاص ، كما أصيب ملقيها نفسه إصابات بالغة .

سابعاً – وحدث فى (١٩ يناير سنة ١٩٤٨) ، أن ضبط خمسة عشر شخصاً من جماعة الإخوان المسلمين بمنطقة جبل المقطم ، يتدربون على استعمال الأسلحة النارية والمفرقعات والقنابل ، وكانوا يحرزون كميات كبيرة من هذه الأنواع ، وغيرها من أدوات التدمير والقتل .

ثامناً – وفى (٢٧ فبراير سنة ١٩٤٨) ، اعتدى فريق من هذه الجماعة على خصوم لهم فى الرأى بأن أطلقوا عليهم أعيرة نارية ، قتلت أحدهم وكان ذلك بناحية كوم النور مركز ميت غمر . وضبطت لذلك واقعة الجناية رقم (١٤٠٧ سنة ١٩٤٨) .

تاسعاً – كما عثر بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٨ بعزبة محمد فرغلى رئيس شعبة الإخوان المسلمين بمدينة الإسماعيلية على صندوق ، يحتوى على قنابل مما استدعى تفتيش منزله ، فإذا بأرض إحدى الغرف سردابان بهما كميات ضخمة من القنابل المختلفة ، والمفرقعات والمقذوفات النارية ، والبنادق والمسدسات وأحد عشر مدفعاً . كما عثر فى فجوة بأرض الغرفة على وثائق تقطع بأن هذه الجماعة تعد العدة للقيام بأعمال إرهابية واسعة النطاق ، شديدة الخطر على كيان الدولة وأمنها ، وضبطت لذلك قضية الجناية العسكرية رقم (٨٢ سنة ١٩٤٨) ، قسم الإسماعيلية .

عاشراً – وحرقت فى (١٨ يناير سنة ١٩٤٧) أحطاب لأحد الملاك بناحية

كفر بدواى ، واتهم بوضع النار فيها فريق من شعبة الإخوان المسلمين بتلك القرية ، ولما قام البوليس بالفحص عن أحوال تلك الشعبة ، تبين أن أحد أعضائها مقدم لمحكمة الجنايات فى جريمة شروع فى قتل شيخ خفراء البلدة .

حادى عشر – وبتاريخ (٣ فبراير سنة ١٩٤٨) ، قام بعض أفراد شعبة الإخوان المسلمين بناحية كفر البرامون ، بإيهام الأهالى بأنهم سيعملون على زيادة أجورهم ، وإرغام تفتيش أفيروف الذى يقع بزمام القرية على تأجير أراضيه مقسمة على الأهالى بإيجار معتدل ، وقادوا مظاهرة طافت بالقرية ، تردد هتافات مثيرة ، ولما أقبل رجال البوليس لقمع الفتنة اعتدوا عليهم بإطلاق النار وقذف الأحجار .

وقد وقع شجار بعد ذلك بالقرية نفسها فى يوم (١٣ مارس سنة ١٩٤٨) بين جماعة الإخوان المسلمين ومن إليهم وبين خصوم لهم ، فأسفر عن قتل أحد الأشخاص وإصابة آخرين .

ثانى عشر – وفى يوم (٢٦ يونيو سنة ١٩٤٨) ، حرض الإخوان المسلمون عمال تفتيش زراعة محلة موسى ، التابع لوزارة الزراعة على التوقف عن العمل مطالبين بتملك أراضى هذا التفتيش ، الأمر الذى سجلته تحقيقات القضية رقم (٩٢١ سنة ١٩٤٨) ، جنح مركز كفر الشيخ .

ثالث عشر – ومن الأساليب التى لجأت إليها الجماعة إرسال خطابات تهديد لبعض الشركات والمحال التجارية ، لابتزاز أموال منها على زعم أنها مقابل الاشتراك فى جريدتهم ، واقتنصوا بالفعل أموالا بهذه الوسيلة .

وقد تقدمت بعض هذه الشركات بالشكوى من هذا التهديد ، طالبة حمايتها من أذى هذه الجماعة .

بين الطلبـــة :

ولم تقف شرور هذه الجماعة عند هذا الحد ، بل عمدت إلى إفساد النشء فبذرت بذور الإجرام وسط الطلبة والتلاميذ ، فإذا بمعاهد التعليم ، وقد انقلبت مسرحاً للشغب والإخلال بالأمن ، وميداناً للمعارك والجرائم ، ومن أمثلة ذلك الحوادث التالية :

(أ) حدث ببندر دمنهور فى يوم (٢٥ مايو سنة ١٩٤٧) بمدرسة الصنايع أن اعتدى تلاميذ من الإخوان المسلمين على أحد المخالفين لهم فى الرأى ، وشرعوا فى قتله بطعنه بسكين ، وضبطت لذلك واقعة الجناية رقم (١٢٤٨ سنة ١٩٤٧) بندر دمنهور .

(ب) وفى يوم (٣ فبراير سنة ١٩٤٨) ، حرض بعض التلاميذ من أعضاء هذه الجماعة زملاءهم تلاميذ مدرسة الزقازيق الثانوية على الإضراب ، وألقى أحدهم قنبلة يدوية انفجرت وأصابت بعض رجال البوليس ، كما ضبط مع آخر منهم قنبلة يدوية ، قبل أن يتمكن من استخدامها فى الاعتداء .

(ج) وفى يوم (٢٤ يناير سنة ١٩٤٨) ، تحرش بعض تلاميذ مدرسة شبين الكوم الثانوية من المنتمين إلى الإخوان المسلمين بزملاء لهم ، الأمر الذى أدى إلى حادث قتل .

مقتل الخازندار بك :

ولم تتورع هذه الجماعة عن أن يمتد إجرامها إلى القضاء الذى ظل رجاله فى محراب العدل ذخراً للمصريين وملاذاً لهم ، ينعمون بثقة المتقاضين وطمأنينتهم ، إذ قصدوا إلى إرهاب القضاة عن طريق قتل علم منهم ، هو المغفور له أحمد الخازندار بك ، وكيل محكمة استئناف مصر ، الذى حكم بإدانة بعض أعضاء الجماعة لجرائم قارفوها باستخدام القنابل - وقد ثبت أن أحد المجرمين القاتلين كان سكرتيراً خاصاً للشيخ حسن البنا .

ولقد أدركت الحكومات المتعاقبة خطورة الأهداف والمقاصد التى تسعى هذه الجماعة لتحقيقها ، فحاولت - فى حدود القوانين القائمة - أن تحد من شرورها وساعدت الأحكام العرفية التى أعلنت خلال الحرب العالمية الأخيرة ، على اعتقال بعض قادة هذه الجماعة . وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت الجماعة سادرة فى جرائمها ، الأمر الذى استوجب إصدار الأمر العسكرى بحل شعبتى الإخوان المسلمين ، بمنطقتى الإسماعيلية وبورسعيد .

الحوادث الأخيرة :

ولقد وقعت فى يوم (٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨) ، حوادث مؤلمة بجامعة فؤاد الأول بالجيزة ألقى فيها الطلاب قنابل على رجال البوليس ، وأطلقوا عليهم الرصاص وقذفوهم بالأحجار ، فأصيب عدد منهم كما حدث فى اليوم نفسه أن اعتصم بعض طلبة كلية الطب بأسطح مبنى الكلية ، وأشعلوا النار فى أماكن متفرقة ، وقذفوا رجال البوليس الذين كانوا يحافظون على النظام ببعض القنابل ، وكميات هائلة من الأحجار وقطع الأخشاب وزجاجات مملوءة بالأحماض ثم ألقوا على حكمدار بوليس العاصمة قنبلة أودت بحياته .

وحدث فى يوم (٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨) ، أن تجمع طلبة المدرسة الخديوية واندس بينهم بعض الغرباء ، وألقوا قنبلتين على رجال البوليس ، الذين كانوا خارج أسوار المدرسة فأصيب ضابط وسبعة من العساكر ، وكاد مقترفو هذه الحوادث المروعة من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين .

المواد المتفجرة والذخائر :

ولاتزال النيابة العامة ماضية فى تحقيق حادث ضبط سيارة بها مواد متفجرة وذخائر ومستندات خطيرة ، بدائرة قسم الوايلى يوم (١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٨) ، وقد أدى التقصى عن ظروف هذا الحادث إلى ضبط كميات هائلة من القنابل والمفرقعات ، جاءت أضعافاً مضاعفة لما ضبط فى تلك السيارة ، وقد كشفت ملابسات هذا الحادث حتى الآن عن أن جملة من الإخوان المسلمين ، يكونون عصابة إجرامية هى المسئولة عن حوادث الانفجارات الخطيرة ، التى حدثت فى مدينة القاهرة فى خلال الشهور الستة الأخيرة ، وكان آخرها حادث نسف مبنى شركة الإعلانات الشرقية يوم (١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨) ومانجم عنه من هدم وتخريب فى المبانى ، وقتل بعض الأهالى ورجال البوليس ، وجرح عدد غير قليل من الأشخاص .

وبما أنه تبين بجلاء من استعراض هذه الحوادث – وهى قليل من كثير – أن هذه الجماعة قد مضت فى شرورها بحيث أصبح وجودها يهدد الأمن العام والنظام تهديداً بالغ الخطر ؛ لذلك أرى أنه بات من الضرورى اتخاذ التدابير الحاسمة لوقف

نشاط هذه الجماعة ، التى تروع أمن البلاد فى وقت هى أحوج ماتكون فيها إلى هدوء كامل وأمن شامل ، ضماناً لسلامة أهلها فى الداخل ، وجيوشها فى الخارج .

البوليس يحاصر مركز الإخوان :

عقد الأميرالاى أحمد طلعت بك اجتماعاً فى الساعة الحادية عشرة مساء بحكمدارية القاهرة ، حضره جميع الضباط واستمر حتى منتصف الليل .

وعند منتصف الليل ذهبت قوة كبيرة من البوليس ، إلى دار المركز العام للأخوان المسلمين فى الحلمية الجديدة ، فحاصرته وأجرت فيه تفتيشاً ، وأخذت جميع الأوراق الموجودة هناك .

الوثيقة رقم ٢

حكم مجلس الدولة ببطلان قرار حل جماعة الإخوان المسلمين وإلغائه الذى أصدره دولة النقراشى باشا بالأمر العسكرى رقم (٦٣ فى ١٩٤٨/١٢/٩) .

فى (١٩٥٢/٦/٣٠) أصدرت الدائرة الثانية لمحكمة القضاء الإدارى برياسة السيد على السيد بك وكيل مجلس الدولة حكمها فى الدعوى المرفوعة من الأستاذ عبد الحكيم عابدين السكرتير العام للإخوان المسلمين . ويقضى الحكم بالآتى :

أولا – برفض الدفع الذى تقدمت به الحكومة بعدم جواز سماع الدعوى .

ثانيا – برفض الدفع بعدم الاختصاص .

ثالثاً – برفض الدفع بعدم القبول الذى قدمته الحكومة على أساس أن الإخوان المسلمين لاوجود لها .

وحكمت المحكمة فى الموضوع بإلغاء الأمر العسكرى رقم (٦٣) بحل جمعية الإخوان المسلمين فيما تضمنه من أحكام ترمى إلى القضاء على ذات الجمعية ، وإنهاء حياتها القانونية وتصفية الأموال المكونة لذمتها المالية ، وكذلك جميع الآثار المترتبة على أمر الحل .

حيثيات الحكم :–

كانت الحكومة قد دفعت عند نظر الدعوى بدفعين :

أولهما عدم الاختصاص ، والثانى عدم القبول تأسيساً على أن جمعية الإخوان المسلمين لاوجود لها قانوناً ... وعادت عندما صدر المرسوم رقم (٦٤ لسنة ١٩٥٢) بمنع سماع الدعاوى والطعون الموجهة إلى تصرفات السلطة القائمة على

إجراء الأحكام العرفية ، فدفعت بعدم جواز سماع الدعوى ، مما أدى إلى تأجيل الحكم فى الدعوى حتى يوم (٣٠) يونية الماضى ، لاستظهار أثر ذلك المرسوم فى الدعوى القائمة .

الدفع بعدم جواز سماع الدعوى :

وقد رفضت المحكمة هذا الدفع استناداً إلى حكمها فى قضية الأستاذ أحمد حسين ، وقد نشرت حيثيات ذلك الدفع ، كما أن ذلك الدفع رفض فى دعوى أخرى هامة صدر فيها أخيراً حكم تاريخى خالد . وانتهى مجلس الدولة من مناقشة ذلك الدفع والمرسوم الذى تستند إليه الحكومة ، بأن المرسوم نفسه باطل من جميع النواحى ويقتضى عدم الأخذ به . وقال مجلس الدولة : إنه لو كان فى معرض دعوى خاصة مباشرة بذلك المرسوم لقضينا بإلغائه . . .

ويفهم من ذلك أن مجلس الدولة قد حكم ضمناً بإلغاء المرسوم المشار إليه .

الدفع بعدم الاختصاص :

بنت الحكومة هذا الدفع – الدفع بعدم الاختصاص – على أن النظام العرفى فى مصر نظام عسكرى ، وليس نظاماً إدارياً أو سياسياً ، استحدثته مصر من واقع ماحدث فى الحرب العظمى الأولى ، ومن قواعد القانون الدولى العام ، وشأنه شأن القيود العسكرية ، التى تفرضها الدول المحاربة على البلاد ، التى تحتلها جيوشها .. وأن المشرع المصرى اقتبس النظام العرفى القائم من نظام الأحكام العرفية العسكرية ، التى أعلنتها إنجلترا فى مصر وقت إعلان الحماية ، وأن هذه الطبيعة العسكرية للنظام تجعله أبعد مايكون عن ولاية القضاء .

وقالت الحكومة إن المشرع المصرى درج على أن يقرن رفع الأحكام العرفية بنظام يحميها عن طريق سن قانون للتضمينات ، وبذلك تمتنع مساءلة الحكومة خلال فترة قيام الحكم العرفى ، بمقتضى طبيعة هذا النظام ، كما تمتنع مساءلتها بعد انتهائه بمقتضى قانون التضمينات .

وقالت الحكومة أيضا إن الأمر العسكرى رقم (٦٣ لسنة ١٩٤٨) بحل جماعة الإخوان المسلمين من التدابير العليا للأمن الداخلى فيخرج بوصفه من أعمال السيادة عن اختصاص المحكمة .

رد مجلس الدولة على هذا الدفع :

أما مجلس الدولة فقد رد على ذلك بأن نظام الأحكام العرفية في مصر ، هو نظام يستمد أساسه وأصوله وأحكامه من الدستور ، ومن قانون الأحكام العرفية والقوانين المكملة له ، فتنص المادة (٤٥) من الدستور على أن الملك يعلن الأحكام العرفية ، ويجب أن يعرض إعلانها على البرلمان فورا ، ليقرر استمرارها أو إلغاءها ، فإذا وقع ذلك الإعلان فى غير دور انعقاد ، وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة .

وتنص المادة (١٥٥) من الدستور على أنه « لايجوز بأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية ، وعلى الوجه المبين فى القانون . وعلى أى حال لايجوز تعطيل انعقاد البرلمان ، متى توافرت الشروط المقررة بهذا الدستور » .

وينظم قانون الأحكام العرفية هذا النظام العرفى تنظيماً شاملا ، فبين على وجه الحصر الحالات التى يجوز فيها إعلان الأحكام العرفية ، وكيف يكون إعلان هذه الأحكام ، وكيف يكون رفعها ، وماهى السلطات الاستثنائية التى تخول للقائم على إجرائها . ويعد القانون هذه السلطات الاستثنائية على سبيل التحديد والحصر ، ثم يجيز تضييقها أو توسيعها بقرار من مجلس الوزراء ، إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، بقدر هذه الحاجة ، على أن تبقى دائرة هذه السلطات الاستثنائية دائماً فى نطاق محدود ، هو ما يقتضيه صون الأمن والنظام العام من تدابير وإجراءات ومادعت إليه الضرورة من إعلان الأحكام العرفية .

خضوع إجراءات الحاكم العسكرى لرقابة القضاء :

وقال مجلس الدولة : إنه يتبين من ذلك أن نظام الأحكام العرفية فى مصر ، وإن كان نظاما استثنائياً ، إلا أنه ليس بالنظام المطلق ، بل هو نظام خاضع للقانون ، وضع الدستور أساسه ، وبين القانون أصوله وأحكامه ، ورسم حدوده وضوابطه .. فوجب أن يكون إجراؤه على مقتضى هذه الأصول والأحكام ، وفى نطاق هذه الحدود والضوابط ، وإلا كان مايتخذ من التدابير والإجراءات مجاوزاً لهذا الحد أو منحرفاً عنه - مخالفاً للقانون - لاتنبسط عليه رقابة المحكمة !!

وكل نظام للحكم أرسى الدستور أساسه ، ووضع القانون قواعده ، هو نظام يخضع بطبيعته - مهما يكن نظاماً استثنائياً - لمبدأ سيادة القانون ، ومن ثم لرقابة القضاء .

وأضافت حيثيات الحكم تقول : إنه مهما كان المصدر التاريخى الذى استقى منه المشرع هذا النظام ، فليس من شك فى أن الاختصاصات المخولة للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، مصدرها الرسمى هو القانون ، الذى تولى تحديد نطاقها ، فلا يجوز بحال أن تخرج عن حدود هذا النطاق . .

وإذا كانت اختصاصات القائم على إجراء هذه الأحكام فى مصر بالغة السعة ، فإن ذلك أدعى على أن تبسط عليها الرقابة القضائية ، حتى لايتحول نظام - هو فى حقيقته ومرماه - نظام دستورى يقيده القانون إلى نظام مطلق لاعاصم منه ، وليست له حدود .. إذ رقابة القضاء هى دون غيرها الرقابة الفعالة التى تكفل للناس حقوقهم الطبيعية وحرياتهم العامة . ويؤكد ذلك مادرجت عليه الحكومات من سن قانون التضمينات عند رفع الأحكام العرفية ، لدفع المسئولية من جراء التدابير ، التى اتخذت تنفيذاً لهذه الأحكام . وفى سن هذا القانون إقرار واضح بمبدأ المسئولية ، الذى لم يسن القانون إلا لدفعه .

وانتهت المحكمة من مناقشة ذلك الدفع إلى الحكم برفضه .

الدفع بعدم القبول :

أسست الحكومة هذا الدفع على أن جماعة الإخوان المسلمين لاوجود لها قانوناً وبنت الدفع على وجهين :

الأول : أن الجماعة لم تكتسب الشخصية المعنوية أصلا؛ لأن القانون المدنى الجديد بين فى المادة (٥٢) منه الأشخاص المعنوية على سبيل الحصر . وأن الهيئة المذكورة ، لاتدخل بمالها من أغراض سياسية واجتماعية ودينية فى أى نوع منها ولاتتفق معه .

والثانى: أن القرار المطعون فيه قد قضى عليها قضاء مبرماً ، فلم يعد لها من بعده أى وجود .

الرد على هذا الدفع :

وقد رد مجلس الدولة على ذلك بأن حق تكوين الجمعيات للمصريين حق مقرر أصيل كان قائماً قبل الدستور الذى جاء فأقره وأكد قيامه ، وإن عهد القانون بتنظيم استعماله ، ومؤدى ذلك أن للمصريين حق تكوين الجمعيات بلا حاجة إلى قانون يستمد منه هذا الحق ، لهم أن يستعملوه فى حدود القانون ، ومالم يرد قيد على هذا الاستعمال فهو يجرى على إطلاقه .

وقالت الحيثيات : إن جمعية الإخوان تكونت فى ظل هذا الحق الأصيل . فاكتسبت الشخصية المعنوية ، وفق المبادىء المسلمة من إسناد هذه الشخصية لكل جمعية استوفت مقومات هذه الشخصية ، من ذمة مالية مستقلة عن ذمم أعضائها ومن قيام هيئة منظمة تعبر عن إرادتها .

واستمرت الحيثيات تقول : إنه لا اعتداد بما تنعاه الحكومة على أغراض الجمعية لتدفع به اكتسابها الشخصية المعنوية ، فهى تأخذ عليها أنها جمعية سياسية وهذا لايحول دون اكتسابها الشخصية المعنوية . وقد أقر القضاء المصرى للهيئات السياسية بالشخصية المعنوية . هذا فضلا على أن المصريين يمارسون حقوقهم السياسية التى خولها لهم الدستور فى حدود القوانين . وحسبنا أن نذكر أنهم يشتركون بما لهم من تشكيلات سياسية فى حكم البلاد ، وفى توجيه سياستها عن طريق الاشتراك فى الانتخابات العامة فى البرلمان .

كما تأخذ الحكومة على جمعية الإخوان المسلمين أنها هيئة خيرية اجتماعية إلى جانب أغراضها السياسية . وهذا بدوره لايمنع اكتسابها الشخصية المعنوية . ثم إن الحكومة اعترفت بها بصفاتها تلك ، فرخصت لها بإصدار صحيفة تكون لسان حالها . وأقرت نشاطها من شتى وجوهه وأغراضه ، بل منحتها بعض الإعانات المالية فى سبيل تحقيق هذه الأغراض الخيرية .

وبالنسبة للوجه الثانى إذ قالت الحكومة إن الأمر رقم (٦٣ لسنة ١٩٤٨) قضى على الجمعية ، ولم يعد لها وجود قانونى ، فقد قالت الحيثيات :

إن الحاكم العسكرى إذا كان يملك بمقتضى قانون الأحكام العرفية تعطيل

نشاط الجمعيات تعطيلا مؤقتاً بمنع اجتماعها ، فهو لايملك القضاء عليها قضاء مبرماً ، بل تبقى قائمة وإن تعطل نشاطها .

وانتهت المحكمة من مناقشة هذا الدفع إلى القول : بأنه قائم على غير أساس سليم في القانون وحكمت برفضه .

موضوع الدعوى : الأمـر العسـكرى رقم (٦٣)

وانتقلت حيثيات الحكم بعد ذلك إلى موضوع الدعوى ، بعد أن رفضت كافة الدفوع التى تقدمت بها الحكومة ، فبدأت بسرد دفاع الأستاذين محمد طاهر الخشاب ، وعبد القادر عودة المحاميين ، وقد جاء فيه : إنها هيئة إسلامية جامعة تعمل لتحقيق الأغراض التى جاء من أجلها الإسلام ، وسردا هذه الأغراض ثم الوسائل لتنفيذها ، ثم الأدوار التى قام بها الإخوان المسلمون إلى أن قالا :

« ولما نشبت الحرب الفلسطينية جندت الجمعية من شبابها جيشاً خاض غمارها ، وكان مثار الإعجاب لما أبدوه من ضروب البسالة . ولكن الحكومة (السعدية) – إزاء حوادث فردية وقعت من بين المنتمين إليها اندفعوا تحت تأثير حماسة جامحة ، فالتوى عليهم القصد – حملت الهيئة بأجمعها وزر هذه الحوادث ، وألقت عليها إثمها ، فأصدر الحاكم العسكرى (دولة محمود فهمى النقراشى باشا) الأمر المطعون فيه .

وكان مما قاله الدفاع أيضاً : إن دسائس الإنجليز والصهيونيين وغيرهم ، الذين ظلوا يرمون الجمعية بالتهم الباطلة ، قد أفلحت فى تأليب الحكومة ضد الهيئة ، فحالت الرقابة دون تمكينها من الرد على مايكال لها من التهم ، بل صدر أمر الرقيب العام بتعطيل جريدة الإخوان إلى أجل غير مسمى ، ثم حشدت المعتقلات بالكثيرين من أعضائها ، بغير ذنب وبدون مبرر ، ثم صدرت الأوامر المطعون فيها بحل الجمعية وتصفية ممتلكاتها ، ومصادرة وتجميد أموال الأعضاء ، مع مخالفة ذلك للقانون . إذ هى تخرج عن النطاق الذى فرضت من أجله الأحكام العرفية فى ذلك الوقت ، وهو تأمين سلامة الجيوش المحاربة فى فلسطين ، كما أنها تخرج عن نطاق التدابير التى تدخل فى اختصاص الحاكم العسكرى .

مذكرة الأمن العام :

وقد ناقشت المحكمة المذكرة التى رفعتها إدارة الأمن العام إلى النقراشى باشا رئيس الوزراء وقتئذ ، ووزير الداخلية ، والقائم على إجراء الأحكام العرفية ثم قالت :

إنه ولئن كان ماجاء فى هذه المذكرة أن الجماعة أعلنت فى أول الأمر على الملأ أن لها أهدافاً دينية واجتماعية ، دون أن تحدد لها هدفاً سياسياً معيناً ترمى إليه ، ولكنها ماكادت تجد لها أنصاراً حتى أسفر القائمون عليها عن أغراضهم الحقيقة ، وهى أغراض سياسية ترمى إلى الوصول إلى الحكم ، وقلب النظم المقررة فى البلاد بوسائل العنف . . . .

وهذا يخالف الواقع ، لأن الجمعية حددت أغراضها فى المادة الثانية من قانون نظامها الأساسى ، ومنها الأغراض السياسية إلى جانب أغراضها الدينية والاجتماعية والرياضية والاقتصادية ... وهذه الأغراض السياسية هى :

تحرير وادى النيل والبلاد العربية جميعا والوطن الإسلامى بكل أجزائه ، من كل سلطان أجنبى ، ومساعدة الأقليات الإسلامية فى كل مكان ، وتأييد الوحدة العربية ، والسير إلى الجامعة الإسلامية ، وقيام الدولة الصالحة التى تنفذ أحكام الإسلام وتعاليمه عمليا .

المحكمة تستأنس بحيثيات حكم قضية السيارة الجيب :

ثم قالت المحكمة : إنه مما يخالف الواقع ذلك الذى رمت به الحكومة تلك الجمعية من أنها كانت ترمى إلى قلب نظام الحكم بوسائل العنف ، ولاأدل على ذلك مما ورد فى حكم محكمة الجنايات ، فى قضية السيارة الجيب .

إذ بعد أن ذكرت المحكمة أن النيابة العامة قصدت إلى تصوير الجماعة بأسرها ، على أنها رمت لقلب نظام الحكم ، وأن أقوال المرشد العام (الشيخ البنا) ، كانت تحمل معانى التحريض السافر على القيام بهذه الجريمة ، وأن المتهمين وزملاءهم فهموا من كلام المرشد أنه يرمى إلى ذلك ، وأن الغرض النهائى هو إقامة جمهورية على رأسها المرشد العام ... استعرضت نشأة الجماعة وأغراضها

ووسائلها وتطورها ثم قالت : إن الاتهام لايتفق مع الحقيقة المعروفة من أن الإسلام دين ودولة ، وقد سبق للمرشد العام أن تحدث فى هذا الصدد .

وقالت المحكمة إنه ظهر جليا من أقوال المرشد العام أن الجماعة لاتناهض نظام الحكم القائم فى مصر ، بل تراه متفقاً مع النظم الإسلامية ، وأنها كانت تهدف إلى تحقيق نظام شامل للنهضة والإصلاح ، وفقاً لأحكام الدين الإسلامى وبالطرق الدستورية المعروفة .

ثم دحضت المحكمة ماعزى إلى الجمعية من أنها وقد سعت إلى قلب نظام الحكم أعدت لذلك جماعة إرهابية ، دربت وأعدت ، وسميت بالنظام الخاص ، وقالت المحكمة : إن الاتهام على هذه الصورة خلط بين أمرين :

الأول – التدريب على استعمال الأسلحة وحرب العصابات .

الثاني – ذلك الاتجاه الإرهابى ، الذى انزلق إليه بعض المتطرفين من أفراد تلك الجماعة .

وكان نتيجة الخلط ، الاتهام بأن نظام الجماعة بجملته نظام إرهابى .

وقالت المحكمة بوجوب التفريق بين الأمرين ، لأن النظام الخاص يرمى إلى إعداد فريق كبير من الشباب إعداداً عسكرياً ، تطبيقاً لما دعا إليه مؤسس الجماعة ، من أن الأمر أصبح جدا لاهزلا ، وأن الخطب ماعادت تجدى ، وأنه لابد من الجمع بين الإيمان العميق ، والتكوين الدقيق ، والعمل المتواصل ، وأن حركة الإخوان تمر بثلاث مراحل :

الأولـى – مرحلة التعريف بنشر الفكرة .

والثانية – التكوين وهى استخلاص العناصر الصالحة لحمل أعباء الجهاد المدنى من الناحية الروحية والعسكرى من الناحية العملية . وصفات هاتين الناحيتين دائماً أمر وطاعة من غير بحث ولامراجعة .

والثالثة – مرحلة الإعداد .

واستطردت المحكمة تقول : إنه مما يدل على أن النية لدى أفراد النظام الخاص

كانت متجهة إلى مقاومة جيش الاحتلال ، تلك الأوراق التى ضبطت فى السيارة الجيب وهى تحض على أعمال الفدائيين ، وأن الصداقة البريطانية المصرية مهزلة ، وأن الإنجليز يظنون شعوب الشرق الأوسط مسالمة ساذجة ، ثم تحدثت عن التدريب على استعمال زجاجة مولوتوف ، وعرقلة المواصلات ، وتعطيل وسائل النقل الميكانيكى ، والقوات المدرعة . وانتهى كاتب هذه الأوراق إلى القول صراحة بأنهم يقاومون العدو الغاصب .

وقالت المحكمة : إن أثر ذلك التدريب الروحى والعسكرى ظهر عندما قامت مشكلة فلسطين وأرسلت الجماعة الكثيرين من متطوعيها للقتال .

وبعد استشهاد مجلس الدولة بهذه الفقرات من حيثيات الحكم ، التى أصدرتها محكمة الجنايات فى قضية السيارة الجيب ، خلصت من ذلك ومن مناقشة مذكرة الأمن العام ، إلى القول بأن مانسبته هذه المذكرة إلى جماعة الإخوان مخالف للحقيقة والواقع .

مناقشة أمر الحل والحكم بأنه على غير أساس من القانون :

وانتقلت محكمة القضاء الإدارى بعد ذلك إلى مناقشة أمر الحل نفسه فقالت : إنه استند فى ديباجته إلى البند الثامن من المادة الثالثة من القانون رقم (١٥) لسنة (١٩٢٣) الخاص بنظام الأحكام العرفية . وهذا النص يخول للحاكم العسكرى « منع أى اجتماع عام وحله بالقوة – وكذلك منع أى ناد أو جمعية أو اجتماع وحله بالقوة » .

وقالت المحكمة : إنه ليس من شك فى أن المقصود من هذا النص هو تخويل الحاكم العسكرى فى سبيل صون الأمن وحفظ النظام والإشراف والهيمنة على الاجتماعاتً لما قد تؤدى إليه من إخلال بالأمن والنظام ، وحفظ ذلك هو الغاية التى من أجلها وسدت إليه السلطة ، بموجب قانون الأحكام العرفية لمنع الاجتماع قبل عقده كإجراء وقائى ، وله حل الاجتماع وفضه بالقوة بعد عقده كإجراء علاجى .

وأضافت المحكمة قائلة : إن المقصود باجتماع أو ناد أو جمعية هو تواجد لفيف من الناس فى مكان معين ، قد يخل تواجدهم فيه بالأمن العام والنظام .

ولذلك خول القانون للحاكم العسكرى منع هذا التواجد ، ثم حله إذا تم ، أى تفريقه بالقوة .

وقالت المحكمة : إنه على ذلك تكون سلطة الحاكم العسكرى فى حل الجمعية ، لاتشمل القضاء على شخصيتها المعنوية ، وإعدام حياتها القانونية ، وتصفية أموالها التى تتكون منها ذمتها المالية ... وآية ذلك أن المشرع قرر الحل باستخدام القوة وهى بطبيعتها لاتتوجه إلا إلى الاجتماع الذى هو مظهر مادى ، لا إلى الشخصية المعنوية التى هى وضع أو تكييف قانونى معنوى .

وانتهت المحكمة من ذلك إلى القول بأنه لكل هذه الأسباب يكون الأمر العسكرى رقم (٦٣ لسنة ١٩٤٨) القاضى بحل جمعية الإخوان المسلمين على غير أساس سليم من القانون ويتعين إلغاؤه .

مجلس الدولة يوقف بيع دار المركز العام ويقرر أن جمعية الإخوان المسلمين موجودة قانوناً

على أثر صدور الأمر العسكرى فى عهد النقراشى باشا ، بحل هيئة الإخوان ومصادرة أموالها وممتلكاتها فى أنحاء القطر ، رفع الأستاذ الإمام ، رحمه الله ، دعوى أمام مجلس الدولة ، يطالب فيها بإلغاء أمر الحل . فلما اغتيل واصل أصهاره – الأستاذ عبد الحكيم عابدين والأستاذ عبد الكريم منصور – الدعوى . كما أقام بعض رؤساء الشعب دعاوى مماثلة يطالبون فيها بوقف تنفيذ مصادرة الشُعب وبيع ممتلكاتها .

وانعقدت محكمة مجلس الدولة فى (١٩٥١/٩/١٧) وأعلن محمد سامى مازن بك المستشار بمجلس الدولة حكم المجلس فى هذه الدعوى ، ويقضى بوقف تنفيذ القرار المذكور ، وجاءت حيثيات هذا الحكم فى اثنتين وعشرين ورقة من الحجم الكبير ، وجاء فى هذه الحيثيات مايلى :–

– حق تكوين الجمعيات :

وقد أجابت المحكمة على دفع الحكومة بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى ، ولعدم وجود دعوى موضوعية ، ولخروج طلب وقف التنفيذ عن سلطة رئيس مجلس الدولة وولايته بما يلى :

إنه للفصل فى ذلك يقتضى بيان الوضع القانونى للجمعية والصفة التى كانت لها قبل الحل ، ثم ماكان لهذا الأمر من أثر عليها .

أما عن المسألة الأولى فإن حق تكوين الجمعيات قد ورد فى المادة (٢١) من الدستور ، حيث تقرر أن « للمصريين حق تكوين جمعيات ، وكيفية استعمال هذا الحق يبينه القانون » ثم استشهدت المحكمة بما جاء فى محضر لجنة الدستور عن هذه المادة ، من أن الدستور قد عهد إلى القانون بتنظيم الحق فى تكوين الجمعيات ، بعد أن قرر قيامه – كما أن اللجنة إذ تحدثت عن الباب الذى وضعته فى الدستور ، « حق المصريين وواجباتهم » ، والذى يعتبر حق تكوين الجمعيات فرعاً منه قالت : « وقد كان المصريون يتمتعون بهذه الحقوق ، تدعمها النظم السياسية التى كانت جارية فى مصر وينظم معظمها القوانين المصرية ، غير أن تلك الحقوق لم تكن مجموعة فى باب ظاهر منشور بين الناس ، لذلك رأت اللجنة أن تضع ذلك الباب جرياً على سنن الدساتير الأخرى ، وتحقيقاً للغرض الذى يلتمس منه ، وليكون قيداً للشارع المصرى لايتعداه فيما يسنه من الأحكام » .

ثم عرضت الحيثيات لما جاء فى مذكرة وزير الحقانية عن الدستور ، وماجرت عليه المحاكم قبل الدستور وبعده ، لكفالة هذا الحق فى إطلاقه – ثم عرضت القانون رقم (٤٩ لسنة ١٩٤٥) ، فى شأن الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية ثم للقانون رقم (٦٦ لسنة ١٩٥١) ، الخاص بالجمعيات .

– هيئة استوفت عناصرها :

واستطردت المحكمة فقالت : « ومن حيث إن جمعية الإخوان المسلمين قد تكونت فى ظل ذلك الحق الأصيل فى تكوين الجمعيات ، فاكتسبت صفاتها ، كما تمتعت بشخصيتها المعنوية منذ تكوينها وفقاً للمبادىء المقررة من إسناد هذه الشخصية إلى كل هيئة استوفت عناصرها ومقوماتها من إرادة خاصة ونظام تبرز به هذه الإرادة ، ومن ذمة مالية مستقلة عن ذمم أعضائها ... وطبقاً لما قضى به

القانون رقم (٤٩ لسنة ١٩٤٥) ، فقد سجلت الجمعية أوجه نشاطها الخيرية في وزارة الشئون الاجتماعية ... وبذلك تكون قد استوت – في ظل أصول القانون العام ووفق أحكام القانون الخاص – خلقا سوياً متكاملا » .

الوثيقة رقم ٣

بيان الإخوان المسلمين عن الإصلاح المنشود فى العهد الجديد يوم أول أغسطس ١٩٥٢ :

بسم الله الرحمن الرحيم . ﴿ ولينصرن الله من ينصره ، إن الله لقوى عزيز ﴾ .

الآن ، وقد وفق الله جيش مصر العظيم لهذه الحركة المباركة ، وفتح بجهاده المظفر أبواب الأمل فى بعث هذه الأمة وإحياء مجدها التليد ، وأزال عقبة كانت تصد عن سبيل الله والحق وتعوق المصلحين ، ويستند إليها ويملى لها المفسدون والمغرضون ، من كبراء هذه الأمة وحكامها فى العهود المختلفة .

الآن ينبغى أن ننظر إلى الأمام وألا يأخذنا الزهو بهذه الانتصارات ، عما يجب من استئناف العمل فى مرافق الإصلاح الشامل ، حتى تشعر الأمة بأنها انتقلت نقلة كلية من عهد إلى عهد . فإلا تفعل ، فقد ضاعت هذه الحركة وأصابتنا نكسة لاتؤمن عواقبها .

وهذا يفرض على كل ذى رأى فى الأمة ، أن يتقدم إلى الأمة ، وإلى أولى الأمر فيها بمشورة خالصة لله ، بريئة من الهوى ، بما ينبغى أن يتجه إليه الإصلاح المنشود لبعث هذه الأمة من جديد .

وسنة الإخوان المسلمين أن يتقدموا إلى الأمة وأولى الأمر فيها فى مثل هذه المراحل المتميزة من تاريخها ، بالرأى يستقونه من كتاب الله الذى لايأتيه الباطل من بين يديه ولامن خلفه ، والذى يسوى بين المسلمين وغير المسلمين فى حقوقهم وواجباتهم العامة ، ولايفرق بين جنس وجنس ولابين لون ولون .

أولا – التطهير الشامل الكامل :

إلا أن ماينبغى الالتفات إليه من ضروب الإصلاح ، ومالاتظهر ثمرة العمل إلا به ، أن يؤخذ من أعان الملك السابق على الشر ويسر له سبل الفساد ، بما أخذ به الملك السابق نفسه ، وماينبغى أن يؤخذ به . فلا يستقيم فى ميزان العدالة ولا فى حماية المصالح العامة ، ورعاية المثل العليا ، أن يكون أمر التطهير مقصوراً على عزل الملك ، ثم يترك أعوانه وأدواته آمنين لاتمتد إليهم يد القصاص .

إن دستور البلاد الذى أقسم جميع وزراء الدولة على احترامه ، تنتهى نصوصه وروحه إلى إلقاء المسئولية كلها على كاهل الوزراء ، والوزراء حين يحملون هذه المسئولية يعتبرون مؤتمنين عليها من قبل الأمة . فإن فرطوا فى رعاية هذه الأمانة فقد استوجبوا أشد أنواع المؤاخذة .

وإن الدستور ليقرر أن أوامر الملك شفهية كانت أو كتابية ، لاتعفى الوزير من المسئولية ، بل إن الدستور يركز المسئولية فى الحكومة ، حتى يجعل رئيسها مسئولا عن أحاديث الملك الشخصية ، فكيف يقبل بعد هذا عذر وزير مهد للملك سبيل الإفساد ، ويسر له استغلال أموال الدولة ، واغتصاب أراضيها وإضاعة مصالحها وأعانه على إهدار الحريات ، وسفك دماء أبنائها الأبرار ، وسن له من التشريعات والقوانين الاستثنائية مايحميه من رقابة الشعب ، ويدفعه إلى التمادى فى طريق البغى .

ولكن رجال الحكم قد جاوزوا كل حد فى التفريط وتضييع الأمانة ، ورأوا أن الاحتفاظ بمقعد الحكم – وهو أقصى مايستطيع الملك حرمانهم منه – أعز عليهم من الوطن والشعب جميعاً . فضلا عما شاركوا فيه من الغنم الحرام والاستغلال الآثم لمقومات البلاد .

لقد أصبح لزاماً أن تمتد يد التطهير إلى هؤلاء الحكام ، فنبادر إلى تنحيتهم عن الحياة العامة ، وحرمانهم من مزاولة النشاط السياسى ، حتى يقدموا للمحاكمة عن كل مايوجه للملك السابق من اتهامات ، ومايعاب عليه من تصرفات ، وماتظهره الملفات الحكومية اليوم وبعد اليوم من مظاهر البغى وسوء الاستغلال ،

حتى يكونوا عبرة لكل من يلى أمور هذه البلاد ، إذ يوقنون أن عقاب الشعب المتربص أحق بأن يتقى من نقمة الملك المتسلط .

ولايبلغ التطهير غايته حتى تشمل المؤاخذة كل من عبث بمصلحة الدولة ، أو أجرم فى حق البلاد فى عهود الحكم المختلفة .

وهذا يتقاضانا أن نبادر إلى تنفيذ قانون الكسب الحرام دون هوادة ولامحاباة ، وأن نقدم للمحاكمة بلا تردد ولاتمييز كل من أساء استخدام السلطة بمصادرة الحريات ، وترويع الآمنين ، وتعذيب أبناء الأمة الأحرار ، وأن يعاد التحقيق نزيهاً صارماً فى القضايا التى غل الطغيان عنها يد العدالة من قبل ، كقضايا الجيش واغتيال الشخصيات ، التى كان لبعض المسئولين فيها دور معروف .

كما ينبغى إلغاء الأحكام العرفية ، وسائر القوانين الرجعية المنافية للحريات .

ثانياً – الإصلاح الخلقى والتربوى :

إن حركة الجيش التى أسلمتنا هذه النتيجة المباركة نتيجة السير فى طريق التطهير ، حتى يتسنى لها أن تؤتى ثمارها كاملة غير منقوصة ، حتى نسير فى الإصلاح التشريعى والخلقى بخطوات حاسمة ، لاتتكرر معها التجارب المريرة ، ولاتسمح ببروز أوضاع وظهور أشخاص من طراز أولئك الذين لم نستجمع أنفاسنا بعد ، منذ أنحيناهم عن الطريق .

ولاشك أن التشريع مهما أحكمت صياغته واستقامت أهدافه وأصوله ، لايبلغ غايته حتى يقوم على تنفيذه الفرد الصالح الذى لايتم إعداده إلا عن طريق التربية الدينية ، إذ تغرس فى نفسه من معانى الإنسانية السامية ، مايعصمه من اتباع الهوى ويهديه إلى أن يحب للناس مايحب لنفسه . فإذا ولى أمراً أو تقلد سلطاناً كان المؤمن بربه الذى لايزل ولايتزلف ، المستقيم فى خلقه الذى لايتكبر ولايتغطرس ، المرضى فى أمانته الذى لايختلس ولايرتشى ، والذى لايقصى الفضيلة عن حياته الشخصية أو حياته العامة ، فهو فى بيته القدوة الصالحة ، وفى مكتبه المثل الطيب ، فقد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها .

ومن تمام هذا الباب أن تعمل الحكومة على تحريم ماحرم الله ، وإلغاء مظاهر

الحياة التى تخالف ذلك ، مثل القمار ، والخمر ودور اللهو ، والمراقص ، والأفلام ، والمجلات المثيرة للغرائز الدنيا .

وإن العاطفة الدينية لاتكفى وحدها لضمان التخلق بأخلاق الإسلام ، فينبغى أن يقترن غرسها وإنماؤها بمحاسبة الفرد حساباً دقيقاً ، على اتخاذ الآداب والأخلاق القرآنية منهاجاً له فى حياته الخاصة والعامة .

كما يجب أن نعيد بناء نظامنا التعليمى والتربوى ، على أسس جديدة تضمن تكوين جيل جديد مشبع بالروح الدينية والخلقية والوطنية ، وأن نعيد كتابة تاريخنا الإسلامى والمصرى ؛ لنزيل منه ماوضعه المغرضون من المستعمرين والمستشرقين .

ويجب أن نوفر التعليم للمواطنين جميعاً وألا يكون ذلك على حساب سواه . ويجب تدعيم معاهد العلم والجامعات على اختلافها ، وتزويدها بالبحث حتى تقوم بمصر نهضة علمية جديدة ، تستطيع أن تساهم بقسط كبير فى بناء نهضتنا الاجتماعية والاقتصادية .

ثالثاً :- الإصلاح الدستورى :

إن الفرد الصالح لاتطيب له الحياة في ظل دستور تم وضعه فى عهد الاستعمار الإنجليزى أولا ، والطغيان السياسى ثانياً . وقد نشأ عن ذلك وجود ثغرات فى نصوص الدستور ، سمحت بإحداث اضطرابات فى حياتنا العامة ، واستطاع الاحتلال أن ينفذ منها بين حين وآخر ، كما سولت للملك التدخل المستمر ، وتجاوز حدود المبادىء الدستورية الأساسية . ولقد كان المظهر البارز لهذه الملابسات أن يجىء الدستور منحة من الملك لانابعاً من إرادة الأمة .

ولما كان تصرف الحكام قد أهدر الدستور نصاً ومعنى ، وكان من طبيعة الثورات الناجحة أن تسقط الدساتير التى تحكم الأوضاع السابقة عليها ، فإن الدستور المصرى يكون قد أصبح لا وجود له من ناحية الواقع ولا من ناحية الفقه ، مما يقتضى المسارعة إلى عقد جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد ، على أساس أنه تعبير عن عقيدة الأمة وإرادتها ، ورغبتها وسياج لحماية مصالحها ، لاعلى أنه منحة من الملك وسيترتب على إعادة إصدار الدستور بطبيعة الحال اختفاء جميع

نصوصه التي تصدر عن طبيعة كونه منحة ، ويستمد مبادئه من مبادىء الإسلام الرشيدة فى كافة شئون الحياة .

وفى ظل هذه المبادىء تختفى من الدستور أسطورة الحكام الذين هم فوق القانون أو فوق المسئولية الجنائية ، فالمبدأ الأساسى الذى يقره الإسلام أن المسئولية بمقدار السلطة ، وأن الكل سواء أمام القانون .

هذا وينبغى أن نستفيد أيضاً من التجارب الدستورية السابقة ، ليكون اتجاهنا إلى الإصلاح مؤسساً على قواعد واقعية ملموسة . والذى يستقرىء هذه التجارب منذ بدء الحياة النيابية إلى اليوم . يجد أنها لم تقدم نيابة صالحة ولاتمثيلا صحيحاً . وليس أدل على ذلك من أنه مع شيوع المفاسد وانتشار الأخطاء التى تعترف بها الأحزاب السياسية اليوم ، وتقول : إن الملك كان هو الآمر بها – لم يفلح برلمان واحد فى إسقاط حكومة ، أو مناقشة مخصصات الملك ، أو تغيير وزير ، أو توجيه اللوم إلى وزارة ، ولم ينته أى مجلس من مناقشة أى استجواب إلا بالانتقال إلى جدول الأعمال .

وفوق ذلك ، فما من قانون جاء ضاراً بالحريات ، إلا وقد أقرته وخضعت لمشيئة الحكومات فيه البرلمانات المتلاحقة ، تلك البرلمانات التى طالما يسرت للحكومة اعتماد الأموال الضخمة المرهقة للميزانية ، فى أوجه البذخ والترف ، وتحقيق شهوات الحكم الفردى ، بحيث عجزت الميزانية فى مواجهة مطالب النهضة ، وضرورات الإصلاح فى مرافق الحياة .

وهكذا انتهت الحياة البرلمانية فى كافة العهود الحزبية ، إلى أن أصبحت أداة تعطى شهوات الحكام ومظالم السلطان صيغة قانونية . فلا مناص إذن من النظر فى إعادة بناء الحياة النيابية والقوانين الانتخابية على أصول سليمة ، حتى تؤدى رسالتها على الوجه المنشود .

رابعاً – الإصـلاح الاجتمـاعى :

إن الأمة تعانى تفاوتاً اجتماعياً خطيراً ، فهى بين قلة أطغاها الغنى ، وكثرة أتلفها الفقر . وهذه حال لايرضى عنها الإسلام . فالإسلام يكره أن يكون المال دولة

بين الأغنياء وحدهم ، والإسلام يقضى بأن يكون لكل فرد فى الدولة – مسلماً كان أو غير مسلم – كحد أدنى : مسكن يقيه حر الصيف وبرد الشتاء وملبس للصيف والشتاء ، ومطعم يقى جسمه ويجعله قادراً على العمل ، وعلاج بالمجان إن كان غير قادر ، وتعليم بالمجان ، ذلك كله له ولزوجه ومن يعول .

وسبيل الإسلام إلى تحقيق هذه المزايا :

أولا – العمل : فالعمل فرض على القادر عليه ، ولايجوز له أن يتخلى عنه ولاتجوز إعانة رجل لايعمل وهو قادر ، بل يحمل على العمل حملا ، ويجب على ولى الأمر أن يساعد على إيجاد عمل له ، ويهيىء له وسائله ، ويتعهده حتى يتحقق أنه مستريح فيه .

ثانياً – التكافل الاجتماعى : فإذا لم يجد عملا أصلا أو كان عمله لايكفيه أو كان غير قادر عليه ، وجب على ولى الأمر أن يتدخل ، ليحقق له ضرورات الحياة المذكورة آنفاً بالزكاة ، وهى فريضة مقررة مقدرة وليست صدقة يدفعها الغنى متفضلا . وهى حق للفقراء ، وتصرف حيث تجبى ولاتنقل إلى مكان آخر ، حتى يستوفى أهل كل جهة بفقرائها ، الذين يعرفونهم ويعرفون حاجتهم ، فيشعر الأغنياء والفقراء بأنهم متكافلون متراحمون .

فإن لم تكف الزكاة لتوفير تلك الحاجات الضرورية ، وجب على من عنده فضل مال أن يرده على الفقراء ، حتى يستوفوا حاجاتهم ، فإن لم يفعلوا أجبرتهم الحكومة على ذلك ، واتخذت من التشريعات مايكفل إصلاح حال المجتمع بقدر ظهور الحاجات وبروز الضرورات .

وقبل توفير هذه الضروريات الأساسية لكل فرد ، لايوقع الإسلام حد السرقة على السارق .

وبناء على هذه المبادىء يجب النظر فى عدة إجراءات يلزم أن تتخذها الدولة لتحقيق تلك الغايات نلخص أهمها فيما يلى :

١ – تحديد الملكيات الزراعية . فإن الملكيات الكبيرة قد أضرت أبلغ الضرر بالفلاحين والعمال ، وسدت فى وجوههم فرص التملك ، وصيرتهم إلى حال أشبه

بحال الأرقاء ، فلا سبيل إلى إصلاح جدى فى هذا الميدان ، إلا بتقرير حد أعلى للملكية ، وبيع الزائد عليه إلى المعدمين وصغار الملاك ، بأسعار معقولة تؤدى على آجال طويلة . كما يتعين توزيع جميع الأطيان الأميرية المستصلحة ، والتى تستصلح ، على صغار الملاك والمعدمين خاصة .

٢ - تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر : فمن الواضح أن عدداً كبيراً من المشتغلين بالزراعة ، لن تتوافر له ملكية حتى بعد التحديد ، وذلك نظراً إلى قلة الأراضى الصالحة للزراعة ، بالقياس إلى عدد المشتغلين بها .

ولقد جرت العادة أن يلزم المستأجر بأداء مبلغ نقدى ، أو قدر عينى من المحصول لقاء انتفاعه بكل فدان دون مراعاة للقصد والاعتدال ، الأمر الذى يترتب عليه أن يحرم الفلاح ثمرة عمله طوال العام ، بل يخرج فى أكثر الأحيان مثقلا بدين لايستطيع أداءه .

ولاعلاج لهذه الحال ، بعد تحديد الملكية ، إلا بإصدار تشريع يقصر التأجير على المزارعة . بمعنى انقسام المحصول بنسبة يتفق عليها كالنصف مثلا ، لأنها أقرب الصور إلى العدالة .

٣ - استكمال التشريعات العمالية : بإعادة النظر فى التشريعات العمالية الحالية لتشمل جميع فئات العمال بمن فيهم العمال الزراعيون ، ولتكفل للعامل وأسرته التأمينات الكافية ضد البطالة ، والإصابات والعجز والمرض والشيخوخة والوفاة - مع مراعاة جعل الانتساب إلى النقابات إجبارياً ، وإباحة تكوين الاتحادات النقابية ، وتحديد أجور العمال وفق المبادىء الإسلامية على أسس اقتصادية سليمة ، مع ضمان حصول العمال على نصيبهم من غلة الإنتاج . وإلغاء مكافآت أعضاء مجالس إدارة الشركات على أن يكون تقرير هذه الحقوق وحمايتها بنصوص قانونية صريحة .

٤ - إصلاح نظم التوظيف : على أساس تقريب الفوارق بين الحد الأعلى والحد الأدنى للمرتبات والأجور وكفالة الضمانات القانونية والمالية فى الخدمة والمعاش ، وتأمين المرءوسين ضد أهواء الرؤساء ، واستبدادهم وتحديد التبعات ، وتبسيط الإجراءات ، وإلغاء المركزية .

٥ – إلغاء النياشين : وذلك تكملة لما تم من إلغاء الرتب وتحقيقاً للمساواة الكاملة بين أبناء الوطن الواحد ، وحتى تكون الأعمال خالصة لله . وكذلك العمل على القضاء على مظاهر البذخ والترف .

٦ – جعل المسجد مركزاً دينياً وثقافياً واجتماعياً : وقد كانت هذه وظيفة المسجد الرئيسية منذ نشأته ، ولا يتم هذا إلا بتعيين رجال متدينين مثقفين للإشراف على المساجد لايكتفون بإقامة الصلوات ، بل يحولون المسجد ، وبخاصة فى القرى ، إلى ندوة حافلة بضروب النشاط والإصلاح ، ومكافحة الأمية .

خامساً – الإصلاح الاقتصادى :

إن موارد الثروة فى مصر بوضعها الحالى ، لا تكفى أن يعيش المواطنون معيشة طيبة ، ولابد من فتح أبواب جديدة للثروة ، وإصلاح الأوضاع القائمة على أسس سليمة ، ونقترح لذلك أموراً منها :

١ – تحريم الربا ، وتنظيم المصارف تنظيما يؤدى إلى هذه الغاية ، وتكون الحكومة قدوة فى ذلك ، بالتنازل عن الفوائد فى مشروعاتها الخاصة .

٢ – تمصير البنك الأهلى وإنشاء مطبعة للإصدار فى مصر واستعجال إنشاء دار سك النقود المعدنية .

٣ – إلغاء بورصة العقود التى أدت المضاربات فيها إلى زعزعة الاقتصاد القومى والعمل على إصلاح السياسة القطنية بما يحقق مصالح البلاد .

٤ – استكمال إصلاح الأراضى البور ، والعناية باستغلال الصحارى المصرية زراعياً ومعدنياً .

٥ – تصنيع البلاد مع العناية بالصناعات المعتمدة على المواد الأولية المحلية والصناعات الحربية .

سادساً – التربية العسكرية :

إن رجال الجيش البواسل هم أولى الناس بإصلاحه ، ويجب على الدولة ألا تبخل عليه بالمال الذى يهيئه لتأدية واجباته ، وأن تعتبر ذلك فريضة لايؤخرها غيرها

من الفرائض ، ولو اقتضى الأمر الجور على أبواب الميزانية الأخرى . ونود أن نشير إلى أمور فى التربية العسكرية ، نجملها فيما يلى :

١ – أن تراعى الآداب والشعائر الدينية فى الجيش وأن تقوم العلاقة بين أفراده على أساس الأخوة .

٢ – أن يوسع نطاق التجنيد بحيث لايبقى فى الأمة بعد فترة محدودة من يستطيع حمل السلاح دون أن يحمله ، حتى يصبح الشعب كله جيشاً كامل الأهبة والعتاد ﴿ **انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم فى سبيل الله** ﴾ .

٣ – أن تضاعف العناية بالتدريب العسكرى فى المدارس والجامعات ، وأن يتسم بالجد والإنتاج ، فيقرر إجبارياً فى مناهج التعليم ، ويشمل فنون الحرب وأساليب القتال الصحيح .

٤ – إنشاء جيش إقليمى يتكون من كل من فاته الانتظام فى الجيش العامل .

٥ – أن تبادر الحكومة إلى إنشاء مصانع الأسلحة والذخيرة لإمداد الجيش بحاجته منها ، حتى يستطيع الجيش أن يحقق غاياته فى العدد والعدة ، ومستوى والتدريب .

سابعا – البوليس :

إن رجال البوليس هم حفظة الأمن الداخلى ، وهم جزء من الأمة يجب أن تكون علاقاتهم معاً علاقة أخوية ، وقائمة على أساس من الخلق الفاضل الكريم .

لذلك ينبغى أن يطهر البوليس من العناصر الفاسدة ، التى عاونت الطغاة على إذلال الأمة ، ومهدت السبيل لزج أبنائها الأبرياء فى ظلمات السجون والمعتقلات ، وأشاعت فى البلاد جواً من الفزع والإرهاب ، مازالت آثاره حية بيننا ، وأن ينزه البوليس عن أن يكون أداة فى يد الأحزاب ، تسخره فى مآربها السياسية مستغلة سيطرتها عليه ، حين تكون فى الحكم .

ويجب إلغاء البوليس السياسى الذى أساء إلى سمعة البوليس ، ومد نفوذه بغير حق إلى كثير من مرافق الحياة ، وهو فى حقيقته أثر من آثار الاستعمار البغيضة ، ويجب أن يرفع مستوى رجال البوليس ، وأن يأمنوا فى حياتهم ، وتوثيق روابط الود بينهم وبين رؤسائهم من ناحية ، وأفراد الأمة من الناحية الأخرى .

خاتمة

هذه خطوط رئيسية فى الإصلاح يحتاج كل منها إلى بيان ، وإن المشكلة التى تقابلنا الآن ذات ثلاثة أطراف : مظلومون وظالمون ، وأوضاع مكنت الظالم من أن يظلم . ولابد لكى يستقيم أمر هذه الأمة مما يأتى :

١ - أن ترد المظالم إلى أهلها ، وأن يعاد إلى كل ذى حق حقه ، فترد إلى المسجونين السياسيين حريتهم . ولقد كانت هذه الصفوة من الشباب الطليعة الأولى التى ثارت فى وجه الظلم والطغيان ، ولا زالت ترسف فى أغلالها بينما يتمتع المترفون والجلادون بأهوائهم . كما ترد الأموال والأرض المغصوبة إلى أهلها ، وأن تتوافر للمواطنين حياة يتحررون فيها من أغلال الإلحاد والفقر وطغيان الطبقة الحاكمة وتجار السياسة .

٢ - أن يقتص من الظالمين ، وأن يبعد من الميدان السياسى هؤلاء الذين استباحوا الحرمات ، واعتدوا على الحريات ، وداسوا على مقدسات الأمة ، وجعلوا البلاد مزرعة لشهواتهم ، واتخذوا العبث بمصالحها مادة للكسب الحرام ، لأنفسهم وأهلهم وأنصارهم .

٣ - أن تغير الأوضاع التى مكنت الظالم من أن يظلم ، وأن يكون التغيير شاملا لكل مرافق الحياة التى استطاع الطغاة أن ينفذوا منها إلى مآربهم .

أما قضية الاستقلال فليس لها إلا حل واحد ، هو أن يخرج الإنجليز من مصر والسودان ، وأن يخرج كل مستعمر من بلاد الإسلام ﴿ **ويقولون متى هو ، قل عسى أن يكون قريباً** ﴾ . وإن الإخوان المسلمين حين يتقدمون بهذه الخطوط الرئيسية إنما يستوحونها من كتاب الله الذى يأمر بالعدل والإحسان ويحض على الإخاء ورعاية أهل الذمة ﴿ **لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين** ﴾ ويدعون الله جلت قدرته أن يجمع القلوب على الهدى ، وأن يحقق للأمة أهدافها ، وأن يهدينا سواء السبيل والله أكبر ولله الحمد .

المرشد - حسن الهضيبى

الوثيقة رقم ٤

بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الإخوان المسلمين فى (١٤ يناير سنة ١٩٥٤) :

أصدر مجلس قيادة الثورة فى اجتماعه أمس برئاسة البكباشى جمال عبد الناصر نائب الرئيس مايلى : تعتبر جماعة الإخوان المسلمين حزباً سياسياً ويطبق عليها أمر مجلس الثورة الخاص بحل الأحزاب السياسية .

بيـــان من مجلس الثـــورة

إن كانت الثورة قد قامت فى (٢٣ يوليو ١٩٥٢) م فقد ظل تنظيم الضباط الأحرار ينتظر من يتقدم الصفوف مخلصاً ، ليغير الفكر الذى كنا نعيش فيه ، ويثبت بعمله جدية صدقه وإخلاصه لدينه ووطنه ، وكنا على استعداد أن نتبعه فى صف واحد كالبنيان المرصوص ؛ حتى نحقق لوطننا العزيز عزة وكرامة وتحرراً من الاستعمار والعبودية ، ولما طال انتظارنا عقدنا العزم على القيام بالثورة ، وكنا جادين ولاهدف لنا إلا حرية الأمة وكرامتها ، وإن الله تعالى لن يكتفى بإيمان الناس إذا لم يتبعوا هذا الإيمان بالعمل وبالعمل الصالح فيقول عز وجل :

﴿ إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر غير ممنون ﴾ .

ومن يوم قيام الثورة ونحن فى معركة لم تنته بعد ، معركة ضد الاستعمار لاضد المواطنين وهذه المعركة لاتحتمل المطامع والأهواء التى طالما نفذ الاستعمار من خلالها ، ليحطم وحدة الأمة وتماسكها ، فلا تقوى على تحقيق أهدافها .

وقد بدأت الثورة فعلا بتوحيد الصفوف ، إلى أن حلت الأحزاب ، ولم يحل الإخوان إبقاء عليهم وأملا فيهم وانتظاراً لجهودهم فى معركة التحرير ولأنهم لم يتلوثوا بمطامع الحكم ، كما تلوثت الأحزاب السياسية الأخرى ، ولأن لهم رسالة دينية تعين على إصلاح الخلق وتهذيب النفوس ، ولكن نفراً من الصفوف الأولى فى هيئة الإخوان أرادوا أن يسخروا هذه الهيئة لمنافع شخصية ، وأطماع ذاتية مستغلين سلطان الدين على النفوس وبراءة وحماسة الشبان المسلمين ، ولم يكونوا فى هذا مخلصين لوطن أو دين .

ولقد أثبت تسلسل الحوادث أن هذا النفر من الطامعين استغلوا هيئة الإخوان والنظم التى تقوم عليها هذه الهيئة ، لإحداث انقلاب فى نظام الحكم القائم تحت ستار الدين وقد سارت الحوادث بين الثورة وهيئة الإخوان بالتسلسل الآتى :

١ - فى صباح يوم الثورة استدعى الأستاذ حسن العشماوى لسان حال المرشد العام إلى مقر القيادة العامة فى كوبرى القبة ، وأبلغ إليه أن يطلب من المرشد العام إصدار بيان لتأييد الثورة . ولكن المرشد بقى فى مصيفه بالإسكندرية لائذاً بالصمت فلم يحضر إلى القاهرة إلا بعد عزل الملك . ثم أصدر بياناً مقتضياً ، طلب بعده أن يقابل أحد رجال الثورة فقابله البكباشى جمال عبد الناصر فى منزل الأستاذ صالح أبو رقيق الموظف بالجامعة العربية ، وقد بدأ المرشد حديثه مطالباً بتطبيق أحكام القرآن فى الحال ، فرد عليه البكباشى جمال أن هذه الثورة قامت حرباً على الظلم الاجتماعى والاستبداد السياسى والاستعمار البريطانى ، وهى بذلك ليست إلا تطبيقاً لتعاليم القرآن الكريم ، فانتقل المرشد بالحديث إلى تحديد الملكية وقال : إن رأيه أن يكون الحد الأقصى (٥٠٠) فدان فرد عليه البكباشى جمال قائلا : إن الثورة رأت التحديد بمائتى فدان فقط وهى مصممة على ذلك . فانتقل المرشد بالحديث قائلا : إنه يرى لكى تؤيد هيئة الإخوان الثورة أن يعرض عليه أى تصرف للثورة قبل إقراره ، فرد عليه البكباشى جمال قائلا : بأن هذه الثورة قامت بدون وصاية أحد عليها وهى لن تقبل بحال أن توضع تحت وصاية أحد ، وإن كان هذا لايمنع القائمين على الثورة من التشاور فى السياسة العامة مع كل المخلصين من أهل الرأى ، دون التقيد بهيئة من الهيئات ، ولم يلق هذا الحديث قبولا من نفس المرشد .

٢ – سارعت الثورة بعد نجاحها فى إعادة الحق إلى نصابه ، وكان من أول أعمالها أن أعادت التحقيق فى مقتل الشهيد حسن البنا ، فقبضت على المتهمين فى الوقت الذى كان فيه المرشد ، لايزال فى مصيفه بالإسكندرية .

٣ – طالبت الثورة الرئيس السابق على ماهر بمجرد توليه الوزارة ، أن يصدر عفواً شاملا عن المعتقلين والمسجونين السياسيين ، وفى مقدمتهم الإخوان . وقد نفذ هذا فعلا بمجرد تولى الرئيس نجيب رياسة الوزارة .

٤ – حينما تقرر إسناد الوزارة إلى الرئيس نجيب ، تقرر أن يشترك فيها الإخوان المسلمون بثلاثة أعضاء ، على أن يكون أحدهم الأستاذ أحمد حسن الباقورى ، وقد تم اتصال تليفونى بين اللواء عبد الحكيم عامر والمرشد ظهر يوم (٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢) ، فوافق على هذا الرأى قائلا إنه سيبلغ القيادة بالاسمين الآخرين . ثم حضر الأستاذ حسن العشماوى إلى القيادة فى كوبرى القبة ، وأبلغ البكباشى جمال عبد الناصر أن المرشد يرشح الأستاذ منير الدله الموظف بمجلس الدولة والأستاذ حسن العشماوى المحامى . وقد عرض هذا الترشيح على مجلس الثورة فلم يوافق عليهما ، وطلب البكباشى جمال من الأستاذ حسن العشماوى أن يبلغ ذلك إلى المرشد ليرشح غيرهما،وفى الوقت نفسه اتصل البكباشى جمال بالمرشد فقال الأخير إنه سيجمع مكتب الإرشاد الساعة السادسة ويرد عليه بعد الاجتماع ، وقد أعاد البكباشى جمال الاتصال مرة أخرى بالمرشد ، فرد عليه أن مكتب الإرشاد قرر عدم الاشتراك فى الوزارة ، فلما قال له لقد أخطرنا الشيخ الباقورى بموافقتك وطلبنا منه أن يتقابل مع الوزراء الساعة السابعة لحلف اليمين ، أجاب أنه يرشح بعض أصدقاء الإخوان للاشتراك فى الوزارة ، ولا يوافق ترشيح أحد من الإخوان،وفى اليوم التالى صدر قرار من مكتب الإرشاد ، بفصل الشيخ الباقورى من هيئة الإخوان .

فاستدعى البكباشى جمال عبد الناصر الأستاذ حسن العشماوى ، وعاتبه على هذا التصرف الذى يظهر الإخوان بمظهر الممتنع عن تأييد وزارة الرئيس نجيب ، وهدد بنشر جميع التفاصيل التى لازمت تشكيل الوزارة ، فكان رد الأستاذ حسن العشماوى أن هذا النشر يحدث فرقة فى صفوف الإخوان ، ويسىء لموقف المرشد ورجاه عدم النشر .

٥ – عندما طلب من الأحزاب أن تقدم إخطارات عن تكوينها قدم الإخوان إخطاراً باعتبارهم حزباً سياسياً ، وقد نصحت الثورة رجال الإخوان بألا يترددوا فى الحزبية ، ويكفى أن يمارسوا دعوتهم الإسلامية ، بعيداً عن غبار المعارك السياسية والشهوات الحزبية ، وقد ترددوا بادىء الأمر ، ثم استجابوا وطلبوا اعتبارهم هيئة وطلبوا من البكباشى جمال عبد الناصر أن يساعدهم فى تصحيح الأخطاء ، فذهب إلى وزارة الداخلية ، حيث تقابل مع المرشد فى مكتب الأستاذ سليمان حافظ وزير الداخلية يومئذ ، وتم الاتفاق على أن تطلب وزارة الداخلية من الإخوان تفسيراً عما إذا كانت أهدافهم سيعمل على تحقيقها ، عن طريق أسباب الحكم كالانتخابات ، وأن يكون رد الإخوان بالنفى حتى لاينطبق عليهم القانون .

٦ – فى صبيحة يوم صدور قرار حل الأحزاب فى يناير سنة (١٩٥٣) م حضر إلى مكتب البكباشى جمال عبد الناصر الصاغ صلاح شادى والأستاذ منير الدله ، وقالا له : الآن وبعد حل الأحزاب لم يبق من يؤيد الثورة إلا هيئة الإخوان ، ولهذا فإنهم يجب أن يكونوا فى وضع يمكنهم من أن يردوا على كل أسباب التساؤل ، فلما سألهم ماهو هذا الوضع؟ أجابا بأنهم يريدون الاشتراك فى الوزارة ، فقال لهما إننا لسنا فى محنة ، وإذا كنتم تعتقدون أن هذا الظرف هو ظرف المطالب وفرض الشروط فأنتم مخطئون ، فقالوا له إذا لم يوافق على هذا ، فإننا نطالب بتكوين لجنة من هيئة الإخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها ، وهذا هو سبيلنا لتأييدكم إن أردتم التأييد ، فقال لهم جمال : لقد قلت للمرشد سابقاً إننا لن نقبل الوصاية ، وإننى أكررها اليوم مرة أخرى فى عزم وإصرار ، وكانت هذه الحادثة هى نقطة التحول فى موقف الإخوان من الثورة وحكومة الثورة ، إذ دأب المرشد بعد هذا على إعطاء تصريحات صحفية مهاجماً فيها الثورة وحكومتها فى الصحافة الخارجية والداخلية ، كما كانت تصدر الأوامر شفوياً إلى هيئات الإخوان بأن يظهروا دائماً فى المناسبات التى يعقدها رجال الثورة بمظهر الخصم المتحدى .

٧ – لما علم المرشد بتكوين هيئة التحرير ، تقابل مع البكباشى جمال فى مبنى القيادة بكوبرى القبة ، وقال : إنه لا لزوم لإنشاء هيئة التحرير مادام الإخوان قائمين فرد البكباشى جمال إن فى البلاد من لا يرغب فى الانضمام للإخوان وإن مجال

الإصلاح متسع أمام الهيئتين ، فقال المرشد : إنني لن أؤيد هذه الهيئة ، وبدأ منذ ذلك اليوم فى محاربة هيئة التحرير ، وإصدار أوامره بإثارة الشغب واختلاق المناسبات لإيجاد جو من الخصومة بين أبناء الوطن الواحد .

٨ - وفى شهر مايو سنة (١٩٥٣) ثبت لرجال الثورة أن هناك اتصالا بين بعض الإخوان المحيطين بالمرشد وبين الإنجليز عن طريق الدكتور محمد سالم الموظف فى شركة النقل والهندسة ، وقد عرف البكباشى جمال عبد الناصر من حديثه مع الأستاذ حسن العشماوى فى هذا الخصوص ، أنه حدث اتصال فعلا بين الأستاذ منير الدله والأستاذ صالح أبو رقيق ممثلين عن الإخوان وبين المستر إيفانز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية ، وأن هذا الحديث سيعرض حينما يتقابل البكباشى جمال والمرشد . وعندما التقى البكباشى جمال مع المرشد أظهر له استياءه من اتصال الإخوان مع الإنجليز ، والتحدث معهم فى القضية الوطنية ، الأمر الذى يدعو إلى التضارب فى القول وإظهار البلاد بمظهر الانقسام .

ولما استجوب اليوم الدكتور محمد سالم عن موضوع اتصال الإنجليز بالمرشد ومن حوله قال : إن القضية تبتدىء وقت أن كان وفد المباحثات العربى جالساً يتباحث رسميا مع الجانب البريطانى . وفى أبريل سنة (١٩٥٣) اتصل به القاضى جراهام بالسفارة البريطانية وطلب منه أن يمهد بين مستر إيفانز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية وبعض قادة الإخوان ، وأنه - أى محمد سالم - أمكنه ترتيب هذه المقابلة فى منزله بالمعادى ، بين منير الدله وصالح أبو رقيق عن الإخوان ومستر إيفانز عن الجانب البريطانى ، وتناول الحديث موقف الإخوان من الحكومة ، وتباحثوا فى تفاصيل القضية المصرية ورأى الإخوان وموقفهم من هذه القضية ، ثم قال الدكتور محمد سالم : إنه جاء فى رأى قادة الإخوان أن عودة الإنجليز إلى القاعدة ، تكون بناء على رأى لجنة مشكلة من المصريين والإنجليز ، وأن الذى يقرر خطر الحرب هى هيئة الأمم المتحدة . ولعل هذا هو السبب فى تمسك الإنجليز بهذا الرأى ، الذى لم يوافق عليه الجانب المصرى للمفاوضات حتى اليوم .

ثم قال الدكتور محمد سالم إنه تلا ذلك اجتماع آخر مماثل فى منزله أيضاً ، حيث طلب مستر إيفانز مقابلة المرشد ، فوعد منير الدله بترتيب هذا الاجتماع ،

وفعلا تم فى منزل المرشد ، ودار فى هذا الاجتماع الحديث عن القضية المصرية وموقف الإخوان منها ، وذكر الدكتور محمد سالم أيضاً أن المستر إيفانز دعا منير الدلة وصالح أبو رقيق لتناول الشاى فى منزله ، وقد أجابا دعوته مرتين .

٩ - فى أوائل شهر يونيو سنة (١٩٥٣) ، ثبت لإدارة المخابرات أن خطة الإخوان قد تحولت لبث نشاطها داخل قوات الجيش والبوليس ، وكانت خطتهم فى الجيش تنقسم إلى قسمين : القسم الأول ينحصر فى عمل تنظيم سرى تابع للإخوان بين ضباط الجيش ، ودعوا فيما دعوا عدداً من الضباط ، وهم لايعلمون أنهم من الضباط الأحرار ، فسايروهم وساروا معهم فى خططهم ، وكانوا يجتمعون بهم اجتماعات أسبوعية ، وكانوا يتحدثون فى هذه الاجتماعات عن الإعداد لحكم الإخوان المسلمين ، والدعوة إلى ضم أكبر عدد من الضباط ، ليعملوا تحت إمرة الإخوان ، وكانوا يأخذون عليهم عهداً وقسما أن يطيعوا مايصدر إليهم من أوامر المرشد .

أما القسم الثانى فكان ينحصر نشاطه فى عمل تشكيلات بين ضباط البوليس ، وكان الغرض منها هو إخضاع نسبة كبيرة من ضباط البوليس لأوامر المرشد أيضاً . وكانوا يجتمعون فى اجتماعات دورية أسبوعية ، وينحصر حديثهم فى الحقد والكراهية لرجال الثورة ورجال الجيش ، وبث الدعوة بين ضباط البوليس ، بأنهم أحق من رجال الجيش بالحكم نظراً لاتصالهم بالشعب . وكانوا يمنوهم بالترقيات والمناصب ، بعد أن يتم لهم هدفهم ، وكان يتزعمهم الصاغ صلاح شادى ، الذى طالما ردد فى اجتماعاته فيهم أنه وزير الداخلية المقبل .

وقسم ثالث أطلق عليه قسم الوحدات وكان الغرض منه هو جمع أكبر عدد من ضباط الصف فى الجيش ، تحت إمرة المرشد ، أيضاً وكانوا يجتمعون بهم فى اجتماعات شبه أسبوعية ، وكان الحديث يشتمل على بث الكراهية للضباط فى نفوس ضباط الصف ، وإشعارهم أنهم هم القوة الحقيقية فى وحدات الجيش ، وأنهم إذا مانجح الإخوان فى الوصول إلى الحكم ، فسيعاملون معاملة كريمة . كما كان هذا القسم يبث الدعوة لجمع أكبر عدد من صف ضباط وجنود البوليس ، ليكونوا تحت إمرة المرشد العام للإخوان .

ولما تجمعت المعلومات لإدارة المخابرات اتصل البكباشى جمال عبد الناصر بالأستاذ حسن العشماوى ، باعتباره ممثلا للمرشد ، وصارحه بموقف الإخوان العام ، ثم بموقف الإخوان داخل الجيش ، ومايدبرون فى الخفاء بين قوات الجيش والبوليس ، وقال له : لقد أمنا لكم ولكن هذه الحوادث تظهر أنكم تدبرون أمراً سيجنى على مصير البلاد ، ولن يستفيد منه إلا المستعمر ، وإننى أنذر أننا لن نقف مكتوفى الأيدى أمام هذه التصرفات ، التى يجب أن توقف وقفاً كاملا ، ويجب أن يعلم الإخوان أن الثورة إنما أبقت عليهم ، بعد أن حلت جميع الأحزاب ، لاعتقادها أن فى بقائهم مصلحة وطنية ، فإذا ماظهر أن فى بقائهم مايعرض البلاد للخطر ، فإننا لن نتردد فى اتخاذ ماتمليه علينا مصلحة البلاد مهما كانت النتائج ، فوعد أن يتصل بالمرشد فى هذا الأمر ، وخرج ولم يعد حتى الآن .

وفى اليوم التالى استدعى البكباشى جمال عبد الناصر الأستاذ خميس حميدة نائب المرشد ، والشيخ سيد سابق ، وأبلغهما ماقاله لحسن العشماوى فى اليوم السابق ، فأظهرا الأستياء الشديد وقالا : إنهما لايعلمان شيئاً عن هذا ، وأنهما سيبحثان الأمر ويعملان على وقف هذا النشاط الضار . ورغم هذا التحذير وهذا الإنذار استمر العمل حثيثاً بين صفوف الجيش والبوليس ، وأصبح الكلام فى الاجتماعات الدورية يأخذ طابع الصراحة وطابع الحقد . فكانوا يقلبون الخطط فى هذه الاجتماعات بحثاً عن أسلم الطرق لقلب نظام الحكم . وكان الأحرار المنبثون فى هذه التشكيلات يبلغون أولا بأول عما يدور فى كل اجتماع .

١٠ - بعد أن تعين الأستاذ الهضيبى مرشداً للإخوان لم يأمن إلى أفراد الجهاز السرى الذى كان موجوداً فى وقت الشهيد حسن البنا برياسة السيد عبد الرحمن السندى ، فعمل على إبعاده معلناً أنه لايوافق على التنظيمات السرية ، لأنه لاسرية فى الدين ، ولكنه فى الوقت نفسه بدأ فى تكوين تنظيمات سرية جديدة ، تدين له بالولاء والطاعة بل عمد إلى التفرقة بين أفراد النظام السرى القديم ، ليأخذ منهم إلى صفه أكبر عدد ليضمهم إلى جهازه السرى الجديد ، وفى هذه الظروف المريبة قتل المرحوم المهندس السيد فايز عبد المطلب بواسطة صندوق من الديناميت ، وصل إلى منزله على أنه هدية من الحلوى لمناسبة المولد النبوى ، وقد قتل معه بسبب الحادث شقيقه الصغير البالغ من العمر تسع سنوات وطفلة صغيرة كانت

تسير تحت الشرفة التى انهارت نتيجة الانفجار،وكانت المعلومات ترد إلى المخابرات أن المقربين من المرشد يسيرون سيراً سريعاً فى تكوين جهاز سرى قوى ويسعون فى الوقت نفسه إلى التخلص من المناوئين لهم من أفراد الجهاز السرى القديم .

١١ – وكان من نتيجة ذلك أن حدث الانقسام الأخير بين الإخوان واحتل فريق منهم دار المركز العام . وقد حضر إلى منزل البكباشى جمال عبد الناصر بعد منتصف ليل ذلك اليوم الشيخ محمد فرغلى ، والأستاذ السعيد رمضان مطالبين بالتدخل ضد الفريق الآخر ومنع نشر الحادث ، فقال لهم جمال : إنه لن يستطيع منع النشر حتى لايؤول الحادث تأويلات ضارة بمصلحة البلاد . أما من جهة التدخل ، فهو لايستطيع أن يتدخل بالقوة حتى لاتتضاعف النتائج ، وحتى لايشعر الإخوان أن الثورة تنصر فريقاً على فريق ، وأنه يرى أن يتصالح الفريقان وأن يعملا على تصفية مابينهما . فطلب منه الشيخ فرغلى أن يكون واسطة بين الفريقين ، وأن يجمعه مع الأستاذ صالح عشماوى ، فطلب منه جمال أن يعود فى اليوم التالى فى الساعة العاشرة ، وأنه سيعمل على أن يكون الأستاذ صالح موجوداً ، وفى الموعد المحدد حضر الشيخ فرغلى ، ولم يمكن الاتصال بالأستاذ صالح عشماوى ، وكان الشيخ فرغلى متلهفاً على وجود الأستاذ عشماوى مما دعا البكباشى جمال أن يطلب من البوليس الحربى البحث عن الأستاذ صالح وإحضاره إلى المنزل ، وتمكن البوليس الحربى فى الساعة الثانية عشرة من العثور على الأستاذ صالح ، فحضر هو والشيخ سيد سابق إلى منزل البكباشى جمال ، وبدأ الطرفان يتعاتبان ، وأخيراً اتفقا على أن تشكل لجنة يوافق على أعضائها الأستاذ صالح عشماوى ، للبحث فيما نسب إلى الإخوان الأربعة المفصولين على ألا يعتبروا مفصولين ، وأنهم يعتبرون تحت التحقيق ، والعمل على أن يسود السلام المؤتمر الذى كان مزمعاً عقده فى دار المركز العام فى عصر ذلك اليوم ، ولكن لم ينفذا هذا الاتفاق .

١٢ – فى يوم الأحد (١٠ يناير سنة ١٩٥٤) ، ذهب الأستاذ حسن العشماوى العضو العامل بجماعة الإخوان المسلمين ، وأخو حرم منير الدله إلى منزل المستر كروزويل الوزير المفوض بالسفارة البريطانية ببولاق الدكرور ، الساعة

السابعة صباحاً ، ثم عاد لزيارته أيضاً فى اليوم نفسه فى مقابلة دامت من الساعة الرابعة بعد الظهر إلى الساعة الحادية عشرة من مساء اليوم نفسه وهذه الحلقة من الاتصالات بالإنجليز تكمل الحلقة الأولى التى روى تفاصيلها الدكتور محمد سالم .

١٣ - وكان آخر مظهر من مظاهر النشاط المعادى ، الذى قامت به جماعة الإخوان ، هو الاتفاق على إقامة احتفال بذكرى المنيسى وشاهين يوم (١٢) الجارى فى جامعتى القاهرة والإسكندرية فى وقت واحد ، وأن يعملوا جهدهم لكى يظهروا بكل قوتهم فى هذا اليوم ، وأن يستغلوا هذه المناسبة استغلالا سياسياً فى صالحهم ، ويثبتوا للمسئولين أنهم قوة ، وأن زمام الجامعة فى أيديهم وحدهم ، وفعلا تم اجتماع لهذا الغرض برئاسة عبد الحكيم عابدين ، حضره الأستاذ حسن دوح المحامى ومحمود أبو شلوع ومصطفى البساطى من الطلبة ، واتفقوا على أن يطلبوا من الطلبة الإخوان الاستعداد لمواجهة أى احتمال يطرأ على الموقف خلال المؤتمر ، حتى يظهروا بمظهر القوة ، وحتى لايظهر فى الجامعة أى صوت آخر غير صوتهم ، وفى سبيل تحقيق هذا الغرض اتصلوا بالطلبة الشيوعيين رغم قلتهم وتباين وجهات النظر ، وعقدوا معهم اتفاقاً ودياً يعمل به خلال المؤتمر .

وفى صباح (١٢) الجارى عقد المؤتمر وتكتل الإخوان فى حرم الجامعة وسيطروا على الميكروفون ، ووصل إلى الجامعة أفراد منظمات الشباب من طلبة المدارس الثانوية ومعهم ميكروفون مثبت على عربة للاحتفال بذكرى الشهداء ، فتحرش بهم بعض الطلبة الإخوان ، وطلبوا إخراج ميكروفون منظمات الشباب ، وانتظم الحفل وألقيت كلمات من مدير الجامعة والطلبة ، وفجأة إذا ببعض الطلبة من الإخوان يحضرون إلى الاجتماع ومعهم نواب صفوى ، زعيم فدائيين إسلاميين فى إيران حاملينه على الأكتاف ، وصعد إلى المنصة وألقى كلمة وإذا بطلبة الإخوان يقابلونه بهتافهم التقليدى ، الله أكبر ولله الحمد ، وهنا هتف طلبة منظمات الشباب « الله أكبر والعزة لمصر » ، فساء طلبة الإخوان أن يظهر صوت فى الجامعة مع صوتهم فهاجموا الهاتفين بالكرابيج والعصى ، وقلبوا عربة الميكروفون وأحرقوها ، وأصيب البعض بإصابات مختلفة ثم تفرق الجميع إلى منازلهم .

حدث كل هذا فى الظلام وظن المرشد وأعوانه أن المسئولين غافلون عن أمرهم ، لذلك فنحن نعلن باسم هذه الثورة ، التى تحمل أمانة أهداف هذا الشعب ، أن مرشد الإخوان ومن حوله ، قد وجهوا نشاط هذه الهيئة اتجاهاً يضر بكيان الوطن ، ويعتدى على حرية الدين ، ولن تسمح الثورة أن تتكرر فى مصر مأساة رجعية باسم الدين ولن تسمح لأحد أن يتلاعب بمصائر هذا البلد لشهوات خاصة مهما كانت دعواه ، ولأن يستغل الدين فى خدمة الأغراض والشهوات ، وستكون إجراءات الثورة حاسمة وفى ضوء النهار ، وأمام المصريين جميعاً والله ولى التوفيق . « مجلس قيادة الثورة » .

الوثيقة رقم ٥

نص الخطاب الذى أخرجه المرشد من السجن الحربى إلى جريدة المصرى فى يوم (١٩٥٤/٣/١٦) ، والمرسل إلى السيد رئيس مجلس الوزراء محمد نجيب .

أما بعد ، فإن مجلس قيادة الثورة قد أصدر قراراً فى (١٢ يناير سنة ١٩٥٤) بأنه يجرى على جماعة الإخوان المسلمين قانون حل الأحزاب السياسية ، ومع مافى هذا القرار من مخالفة لمنطوق القانون ومفهومه ، فقد صدر بيان نسبت إلينا فيه أفحش الوقائع وأكثرها اجتراء على الحق ، واعتقلنا ولم نخبر بأمر الاعتقال ولا بأسبابه ، وقيل يومئذ أن التحقيق فى الوقائع التى ذكرت به ، سيجرى علناً فاستبشرنا بهذا القول ؛ لأننا انتظرنا أن تتاح لنا فرصة الرد عليه ؛ لنبين أن ماااشتمل عليه وعلى الصورة التى جاءت به لاحقيقة له . فيعرف كل إنسان قدره ويقف عند حده ، ولكن ذلك لم يحصل .

وإلى أن تتاح لنا الفرصة ، فإننا ندعوكم وندعو كل من اتهمنا وندعو أنفسنا إلى ماأمر الله تعالى به ورسوله عليه الصلاة والسلام ، حين قال : **﴿ فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين ﴾** .

وقد استمرت حركة الاعتقالات طوال شهرين كاملين ، حتى امتلأت المعتقلات والسجون بطائفة من أطهر رجالات البلد وشبابها ، بلغوا عدة آلاف ، لكثير منهم مواقف في الدفاع عن البلاد وعن حرياتها شهد بها الأعداء قبل الأصدقاء ، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم ، ولم يكتفوا بالكلام كما يفعل كثير من الناس . أما كيفية الاعتقال ومعاملة المعتقلين فلن نعرض لها هنا .

وقد بدت فى مصر بوادر حركة - إن صحت - فقد تغير من شئونها وأنظمتها وقرار حل الإخوان ، وإن أنزل اللافتات عن دورهم ، لم يغير الحقيقة الواقعة وهى أن الإخوان المسلمين لايمكن حلهم ؛ لأن الرابطة التى تربط بينهم هى الاعتصام بحبل الله المتين ، وهى أقوى من كل قوة ، ومازالت هذه الرابطة قائمة ولن تزال كذلك بإذن الله ، ومصر ليست ملكاً لفئة مامعينة ، ولايحق لأحد أن يفرض وصايته عليها أو أن يتصرف فى شئونها دون الرجوع إليها والنزول على إرادتها ، لذلك كان من أوجب الواجبات على الإخوان المسلمين ، أن يذكروكم بأنه لايمكن أن يبت فى شئون البلاد فى غيبتهم ، وكل مايحصل من هذا القبيل لن يكون له أثر فى استقرار الأحوال ولايفيد البلاد بشىء .

وإن مادعوتم إليه من الاتحاد وجمع الصفوف لايتفق وهذه الأحوال ، فإن البلاد لايمكن أن تتحد وتجمع صفوفها وهذه المظالم وأمثالها قائمة .

نسأل الله تعالى أن يقى البلاد كل سوء ، وأن يسلك بنا سبيل الصدق فى القول والعمل وأن يهدينا إلى الحق وإلى الصراط المستقيم .

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته . .

حسن الهضيبى

المرشد العام للإخوان المسلمين

الوثيقة رقم ٦

نص الخطاب المرسل من فضيلة المرشد العام للإخوان المسلمين الأستاذ حسن الهضيبي إلى رئيس مجلس الوزراء البكباشي جمال عبد الناصر فى غرة رمضان (١٣٧٣-٤ مايو ١٩٥٤) يتناول فيه ضرورة إعادة الحياة النيابية وإطلاق الحريات .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين .

السيد رئيس مجلس الوزراء .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد : فإنكم دون شك تذكرون أنكم اتفقتم معنا على إنهاء الوضع الشاذ ، الذى أوجده حل جماعة الإخوان المسلمين يوم دعوتم الإخوان إلى تناسى الماضى ، والتعفية على آثاره . ورأيتم أن خير البلاد ومصلحتها فى أن يبدأ الإخوان ورجال القيادة عهداً جديداً من التعاون .

وقد سلمتم يومئذ بوجوب إلغاء قرار حل جماعة الإخوان المسلمين ، وبالإفراج عن جميع المعتقلين ، وبرفع الأثر الذى ترتب على بيان الحل رفعاً صريحاً يغنينا عن التعرض لمناقشة البيان .

وبصرف النظر عن أن المسائل الخاصة بالجماعة لم ينته الرأى فيها إلى مااتفق عليه . فإن مصلحة الوطن تقتضينا أن نبذل لكم من رأينا فى مشاكله مانرى أنه يدعو إلى اطمئنان الناس كافة ، ويحقق الاستقرار الذى لايمكن بدونه أن يتم شيء من إصلاح الأمور الاجتماعية والاقتصادية ، وغيرها من الشئون على وجهه

الصحيح . والدين النصيحة لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم ، كما قال الرسول عليه السلام ، ومن حقنا أن نؤدى لكم الواجب علينا من ذلك .

إن مصر اليوم تجتاز مرحلة من أدق المراحل التى مرت بها . فنحن جميعاً نهدف إلى تحرير البلاد ، وإخراج الانجليز منها ، ولن تخرجهم الخطب والبيانات ، وإنما يخرجهم كفاح شاق طويل ، ليس هذا موضع بيانه ، ونحن لانريد الدفاع عن أنفسنا فحسب ضد إسرائيل ، التى استأسدت علينا فى الآونة الأخيرة ، بل نريد إخراجها من فلسطين ، ولاتزال الحرب بيننا وبينها قائمة وإن كنا فى هدنة .

وأول مايجب علينا أن نتخذ العدة لذلك وأن نعد جيشنا لمهمته الأصلية وواجبه الأول .

وإن مصر لتحتاج إلى الاستقرار وهو أمر لاينال بالكلام . ولايدرك بالشدة ، ولكنه ينال حينما يشعر الناس شعوراً حقيقياً بأنهم حماة الثورة . وحماة مااتجهت إليه من دروب الإصلاح والثورة ، لابد للمحافظة عليها من أن تحوطها القلوب وتذود عنها ، أما القوة وحدها فإنها لاتحقق الغاية المقصودة ، ويدرك الاستقرار كذلك بالعدل والإصلاح والرفق ، إنه لن يغنى واحد من هذه عن الآخر . وإن للاستقرار وسائل أحب أن أضع تحت نظركم منها مايأتى :

١ - إعادة الحياة النيابية :

لاريب أن الحياة النيابية هى الأساس السليم لكل حكم فى العصر الحاضر ، وإذا كانت تجارب الماضى قد أظهرتنا على بعض العيوب ، فمن واجبنا أن نخلى حياتنا النيابية من العيوب ، وأن نجعلها أقرب ماتكون إلى الكمال . والأمة لاتتعلم بإلغاء الحياة النيابية فى فترة الانتقال . وإنما تتعلم بممارسة الحياة النيابية بالفعل ، فلنشرع فوراً فيما يؤدى بنا إليها فى أقرب وقت .

٢ - إلغاء الإجراءات الاستثنائية والأحكام العرفية :

فإن الإجراءات الاستثنائية إذا أفادت الهدوء المؤقت والاستقرار الظاهر ، فإنها تخلق حالة من الغليان وتذكى النار تحت الرماد ، ولن يؤمن على مستقبل الوطن إذا اشتعلت فيه النيران .

إطلاق الحريات :

وأود أن تطلقوا الحريات جميعاً ، وعلى الأخص حرية الصحافة فإن فى ذلك خير مصر وأمنها وسلامتها . ولقد رأيتكم تأخذون على الناس أنهم لم يقولوا لفاروق « لا » حيث يجب أن تقال وأنتم الآن بفرض الرقابة على الصحف ، تمنعون الناس أن يقولوا لكم : لا ، حيث يجب أن تقال ، وماهكذا تربى الأمة على نصرة الحق وخذلان الباطل .

ونحن لانسلم بأن تتجاوز الصحافة حدودها ، ولا أن يطلق لها العنان لتلبس الحق بالباطل . وإنما نحب أن تترك لتقول الحق فى حدود القانون . فإذا تجاوزته حق عليها العقاب ، وقد تجدون فى معارضة الصحف لكم خيراً كثيراً .

وغنى عن القول أن إطلاق حريات المعتقلين ، وبعض المحكوم عليهم من المحاكم الاستثنائية ، أمر توحى به ضرورة جمع الشمل وتوحيد الكلمة ، ويوجبه الحق والعدل .

أما الإصلاح فمجاله واسع ، وفى رأينا أنّ إصلاح النفوس أولى من كل إصلاح ، لأنه أساس لكل إصلاح .

والله نسأل أن يرزقنا الصدق فى القول والعمل . وأن يعصمنا من الزلل . وأن يهدينا جميعاً سواء السبيل . إنه سميع مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله .

حسن الهضيبى
المرشد العام للإخوان المسلمين

الوثيقة رقم ٧

أودع الإخوان المسلمون رئاسة مجلس الوزراء هذه المذكرة ظهر يوم الاثنين (٢ من أغسطس ١٩٥٤) متضمنة رأى الإخوان المسلمين فى الاتفاقية المصرية الإنجليزية .

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

السيد رئيس مجلس الوزراء :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد ، فقياماً بواجب الشورى فى الأمر ، والتواصى بالحق والصبر ، والتعاون على البر والتقوى ، قد اطلع مكتب الإرشاد العام للإخوان المسلمين على الخطوط الرئيسية للاتفاق المقترح عقده بين مصر وإنجلترا ، والذى وقعه رئيس وزراء مصر ووزير حربية إنجلترا فى يوم (١٩٥٤/٧/٢٧) ، كما اطلع المكتب على الملحق (١) الذى نشر مع الخطوط الرئيسية فى اليوم التالى للتوقيع ، وقد تبين المكتب من دراسة الخطوط الرئيسية والملحق أموراً خطيرة يعرضها فيما يلى عليكم ، ويتقدم بالرأى والنصيحة فيها إليكم ، وهو إذ يفعل ، يقدر كل التقدير مابذله المفاوضون المصريون من مجهود كبير ، ومن محاولات ضخمة للوصول إلى حقوق الأمة .

أولا – الخطوط الرئيسية :

١ – تحدد المادة الثانية مدة الاتفاق بسبع سنوات من تاريخ توقيعه ، كما أنها تلزم الحكومتين المصرية والإنجليزية بالتشاور خلال السنة السابعة ، فيما يتخذ من تدابير عند انتهاء المدة . وإذا كان الجلاء سيتم كما اتفق فى ظرف (٢٠) شهراً فلا محل لجعل مدة الاتفاق (٧) سنوات إلا إذا كانت الاتفاقية تستهدف شيئاً آخر غير تنظيم الجلاء ، وهو ربط مصر بإنجلترا طيلة السبع سنوات بنوع من التحالف أو الارتباط قد يمتد إلى مابعد السبع سنوات ، كما يدل على ذلك التزام مصر بالتشاور مع إنجلترا فيما يتخذ من تدابير ، عند انتهاء السبع سنوات .

٢ – وتعطى المادة الرابعة الحق لإنجلترا فى العودة إلى قاعدة القنال إذا هوجمت مصر ، أو أى دولة من دول الجامعة العربية ، والتى وقعت معاهدة الدفاع المشترك ، أو إذا هوجمت تركيا ، وتوجب المادة على مصر أن تقدم لإنجلترا كل التسهيلات اللازمة لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة ، ويدخل فى ذلك استخدام جميع الموانىء المصرية ، وسنبين فيما يلى وجوه الخطر فى هذه المادة :

(أ) أعطيت إنجلترا الحق المطلق فى العودة إلى القنال واحتلال القاعدة بجنودها لمجرد حدوث هجوم على مصر ، أو أى دولة عربية أو تركيا ، ولإنجلترا حق العودة للقنال دون استشارة مصر ، ودون حاجة للحصول على موافقتها ، بل ودون رضاها ، ولو كانت الدولة المعتدى عليها قادرة على رد الاعتداء وحدها .

والدول المستقلة لاتقبل أن يفرض عليها العون فرضاً ، ولاتعرض أرضها للاحتلال بهذه السهولة ، ولاتجعل دخول الأجانب بلادها راجعاً لمشيئة الأجنبى .

(ب) وإذا كان الاعتداء على تركيا أمراً يقلق راحة كل مسلم ، وكان الدفاع عن كل بلد إسلامى واجباً إسلامياً فإنا لانفهم كيف أن اعتداء على تركيا يعطى إنجلترا الحق المطلق فى احتلال القنال ، ويلزم مصر التزامات مادية وأدبية قبل إنجلترا لاقبل تركيا المعتدى عليها ، إلا إذا كان المقصود تدعيم السياسة الإنجليزية وحماية الإمبراطورية .

(ج) ولقد انتقدت مصر حلف باكستان - تركيا ، ورفضت من قبل أن تدخل في حلف بلقاني ، أو في حلف الأطلنطي ، ولكنها طبقاً للمادة الرابعة دخلت في هذه الأحلاف بطريق غير مباشر ، لأن تركيا حليفة لباكستان ، وحليفة لبعض دول البلقان ، كما أنها مرتبطة بحلف الأطلنطي ، فإذا هوجمت أي دولة محالفة لتركيا ودخلت تركيا الحرب ، حق لإنجلترا أن تحتل القنال بحجة مهاجمة تركيا ، ووجب على إنجلترا أن تدخل الحرب في صف تركيا ، طبقاً لما بينهما من معاهدات ، وإذا دخلت إنجلترا الحرب ، وهي محتلة للقنال فقد اشتركت مصر اشتراكاً فعلياً في الحرب ، بمساهمتها باستخدام أراضيها ومطاراتها وموانيها وبما تقدمه من معونة وتسهيلات لإنجلترا .

ولاشك أن هذه النتيجة التي وصلت إليها إنجلترا عن التحالف الواقعي ، الذي فرضته المادة الرابعة هي النتيجة نفسها التي طالما حرصت إنجلترا على الوصول إليها في المفاوضات السابقة عن طريق التحالف الاتفاقي والدفاع المشترك .

ولعل هذا التحالف الواقعي الذي أقامته المادة الرابعة ولم تصرح به ألفاظها ، هو الذي دعا رئيس وزراء مصر ووزير حربية إنجلترا ، إلى أن يعلنا في البلاغ المشترك أن الاتفاق ليس له غرض عدواني ، وأنهما يعتقدان أنه سيفضي إلى المحافظة على السلم والأمن .

(د) أعطت المادة الرابعة لإنجلترا الحق في استعمال جميع المواني المصرية ، ويترتب على ذلك أن يكون لها الحق في نقل جنودها وعتادها ، على الطرق البرية والمائية والسكك الحديدية المصرية التي تصل مختلف الموانيء بالقاعدة ، وأن يكون لها مندوبون في كل ميناء ، وماكانت إنجلترا تستطيع أن تصل لشيء من هذا أو تطلبه ، قبل أن تقرره لها المادة الرابعة .

٣ - والفقرة الثانية من المادة الرابعة تلزم مصر أن تتشاور مع إنجلترا في حالة قيام تهديد بهجوم على أي بلد من البلاد ، التي سلف ذكرها في الفقرة الأولى .

ولم تبين هذه الفقرة حالة التهديد بالهجوم ، تلك الحالة التي لاتكاد تختلف في مدلولها عن عبارة خطر الحرب ، التي طالما حاولت إنجلترا إغراءنا بالاتفاق عليها ولم تقابل إلا بالرفض .

٤ – وتنص المادة السابعة على جلاء القوات الإنجليزية جلاء تاماً عن الأراضى المصرية فى مدة لاتزيد على عشرين شهراً من تاريخ توقيع الاتفاق.

والجلاء التام الناجز غير المشروط ، هو حق الشعب الذى أجمع على المطالبة به ، وهو المستهدف بالحركة وصرح به رجالاتها ، ولكن الجلاء الذى جاءت به المادة السابعة ، جاء مع الأسف مسبوقاً بالتزامات ، ومعلقاً على شروط تجعله جلاء مشروطاً ، وغير تام وغير ناجز .

وسنرى أن الملحق رقم (١) استبدل بالجنود الإنجليز فنيين وموظفين من الإنجليز ، يديرون القاعدة ويحافظون عليها ، وهذا يجعل الجلاء صورياً ، ويحل محل الإنجليز الذين يلبسون الملابس العسكرية إنجليزاً يرتدون الملابس المدنية ومهمة الفريقين واحدة .

لذلك رأينا أن المادة الرابعة تعطى إنجلترا حق إعادة جيشها للقاعدة بمجرد مهاجمة دولة من الدول التى عينتها المادة ، كما تفرض على مصر محالفة واقعية مع إنجلترا وحلفائها.

وإذا كانت مدة الاتفاقية سبع سنوات من تاريخ توقيعها ، فمعنى ذلك أن تظل القاعدة محتلة بالمدنيين من الإنجليز ، ومعرضة لدخول الجيش الإنجليزى فيها طيلة سبع سنوات .

وإذا كان هذا هو الجلاء الذى جاءت به المادة السابقة ، فلن يستطيع منصف أن يقول عنه إنه جلاء تام أو جلاء ناجز أو جلاء غير مشروط .

٥ – وتنص المادة الثامنة على اعتبار قناة السويس ممراً مائيا له أهميته الدولية ، وعلى اعتبار أن الطرفين مصممان على احترام اتفاقية ١٨٨٨ التى تكفل حرية الملاحة فى القنال .

والاعتراف باعتبار القناة ممراً مائياً له أهميته الدولية هو تقرير للواقع ، ودليل على بطلان ماكانت تدعيه انجلترا من أهمية القنال لها وحدها ، ولكن النص على احترام اتفاقية ١٨٨٨ التى تكفل حرية الملاحة كان يقتضى النص على حق مصر فى تعطيل هذه الملاحة فى حالة الدفاع عن النفس ، والمادة الثامنة بهذا الوضع الناقص لن يستفيد منها إلا إسرائيل .

٦ – وتلزم المادة التاسعة مصر بأن تقدم التسهيلات الخاصة بالطيران والنزول والصيانة لكل طائرة تابعة لسلاح الطيران الإنجليزى ، بمجرد الإخطار عنها .

وهذا النص يحمل مصر بالتزامات خطيرة :

(أ) فهو يلزم مصر قبول أى طائرة أخطرت عنها ، دون أن يكون لمصر حق الاعتراض أو الرفض .

(ب) يلزم مصر أن تنشىء مطارات لنزول الطائرات الإنجليزية ، وأن تنشىء محطات لإصلاح وصيانة هذه الطائرات ، كما يلزم مصر أن تضع مطاراتها الحالية ومحطات الإصلاح والصيانة تحت تصرف الطيران الإنجليزى .

(ج) ويلزم مصر أن تقدم التسهيلات السابقة فى أى مكان من القطر المصرى لا فى منطقة القنال وحدها ، ويكمل هذا الالتزام الجوى التزام بحرى هو حق إنجلترا فى استخدام جميع الموانىء المصرية المنصوص عليه فى المادة الرابعة ، ويترتب على هذين الالتزامين التزام برى بنقل الأشخاص والمهمات فيما بين بعض المطارات والموانىء وبعضها الآخر وفيما بين الطائرات والموانىء وبين القاعدة .

ثانيا – الملحق رقم (١) :

١ – أعطت الفقرة الثالثة لشركة تجارية إنجليزية أو أكثر حق حفظ المنشآت البريطانية وإدارتها ، وأباحت لهذه الشركات أن تستخدم فنيين وموظفين من البريطانيين ، على ألاّ يزيد عدد الفنيين على حد معين سيتفق عليه ، وهذا النص إذا كان مقيداً لعدد الفنيين ، فإنه لايقيد عدد الموظفين ، ويسمح للشركة أن توظف عدداً كبيراً من الإنجليز وهم جميعاً مجندون ، فيكون هناك جيش من هؤلاء فى القنال تحت اسم الموظفين ، ويستطيع هذا الجيش الأجنبى فى أى وقت أن يكون خطراً على مصر خصوصاً وتحت يده العتاد الكبير ، ولديه العدد الكافى من الفنيين ، ولايغير من هذا المعنى ماقد توهم به عبارة النص من جواز أن تكون الشركة مصرية وبين جواز استخدام المصريين مع البريطانيين ، فإن حق اختيار الشركة أو الشركات متروك لإنجلترا، ولايعقل أن تختار شركات مصرية وحق اختيار الفنيين والموظفين متروك للشركة ، ولايعقل أن تختار الشركة الإنجليزية فنيين أو موظفين

مصريين ، إلا إذا كانت أعمالهم تافهة ولم يكن لديها من يقوم مقامهم من الإنجليز .

ولو صح أن إنجلترا لايهمها أن يشرف على القاعدة مصريون ، لما كان هناك داع لهذا اللف والدوران ، ولسلمت القاعدة للحكومة المصرية وتركت فى مسئوليتها .

علي كل حال فإن وضع إدارة القاعدة فى يد شركة يشرف عليها موظفون بريطانيون يلحقون بالسفارة البريطانية ، يدل على روح الحكومة البريطانية واتجاهها وحرصها على أن تكون أمور القاعدة فى أيد إنجليزية .

٢ – وتلزم الفقرة الرابعة الحكومة المصرية أن تقدم المعونة الكاملة للشركة التجارية ، وتعبير المعونة الكاملة تعبير واسع ومن شأنه أن يرتب على مصر التزامات غير محدودة تنفرد الحكومة البريطانية بتقديرها .

٣ – والفقرتان الأولى والخامسة معاً تفيدان أن معظم المنشآت الإنجليزية فى القنال ستسلم للشركات التجارية لإدارتها وحفظها وصيانتها ، وأى منشآت من نوع خاص كالكبارى والمواصلات وأنابيب البترول قد تسلم للحكومة المصرية . ولكن الحكومة المصرية مع تسلمها هذه المنشآت لن تديرها إلا بواسطة الشركات التجارية .

ولاندرى ماالحكمة التى تدعو لتسليم الحكومة المصرية بعض المنشآت وإلزامها بألاّ تديرها بنفسها .

٤ – وتجعل الفقرة السادسة للحكومة الإنجليزية حق التفتيش على جميع المنشآت ، مايسلم منها للحكومة المصرية ومايسلم منها للشركات ، ويتم التفتيش بواسطة موظفين من الإنجليز يلحقون بالسفارة البريطانية فى القاهرة ومقتضى هذه الفقرة :

(أ) أن يقوم بالتفتيش عسكريون من الإنجليز ، ولايمكن أن يكونوا إلا عسكريين لأنهم سيفتشون على منشآت وأعمال عسكرية .

(ب) أن يكون التفتيش على جميع المنشآت ماسلم منها للحكومة المصرية وماسلم للشركات .

(ج) أن يمنح هؤلاء المفتشون الحصانة الدبلوماسية بحكم إلحاقهم موظفين بالسفارة البريطانية ، الأمر الذى سيترتب عليه تحويل السفارة البريطانية إلى ثكنة عسكرية يتمتع أفرادها بالحصانة الدبلوماسية .

(د) أن يكون لهؤلاء العسكريين حق الإقامة فى القاهرة بعد أن جلا العسكريون عن القاهرة منذ (١٩٤٦) .

(هـ) وأخيراً فإن قيام شركات إنجليزية بإدارة القاعدة ، واستخدامها فنيين وموظفين من الإنجليز ، وجعل التفتيش على أعمال هؤلاء العسكريين بواسطة موظفين ملحقين بالسفارة البريطانية ، كل ذلك معناه أن إنجلترا هى التى تدير القاعدة وتحافظ عليها وتتصرف فيها ، وأن الوضع السابق على هذه الاتفاقية لم يتغير فى حقيقته ، وإن تغير فى مظهره .

المعانى التى قامت عليها الاتفاقية :

يستخلص من دراسة الخطوط الرئيسية والملحق رقم (١) أن الاتفاقية تقوم على المعانى الآتية :

الأول – ربط مصر بالكتلة الغربية ربطاً فعلياً ، وذلك بإدخال تركيا فى الاتفاق وهذا الرباط يجعل مصر حليفة لدول الكتلة الغربية ، وإن لم تذكر كلمة التحالف ويعرض مصر لويلات حروب ، لامصلحة لها فيها ولافائدة تعود منها عليها ، ويحملها نفقات ، هى أحق بأن تنفقها فى محاربة الاستعمار وتدعيم استقلالها .

الثانى – تقرير الجلاء المشروط بإدخال تركيا فى الاتفاق ، واعتبار هذا الدخول شرطاً للجلاء وثمنا له وهذا هو الجلاء المشروط ، الذى حرص الإنجليز منذ سنة (١٩٤٥) على أن يتمسكوا به فى كل مفاوضة ، وليس هو الجلاء التام الناجز غير المشروط الذى نادت به الأمة المصرية وتعاهدت عليه واستشهد أبناؤها فى سبيله .

الثالث – استبدال الاحتلال المدنى بالاحتلال العسكرى طول مدة الاتفاقية ، الأمر الذى يجعل الجلاء غير تام وغير ناجز ، لأن المدنيين الإنجليز لافرق بينهم وبين العسكريين الإنجليز إلا الملابس .

الرابع – إعطاء إنجلترا الحق فى إعادة الاحتلال العسكرى ، إذا هوجمت مصر أو أى بلد من بلاد الجامعة العربية أو تركيا ، وهذا المعنى مع سابقه يجعلان الجلاء جزئياً لاكلياً ، ومؤقتاً لانهائياً ، وصورياً لاحقيقياً .

وقد يقال إن تقديم مصر التسهيلات لإنجلترا لايجعل مصر حليفة لها ، ويستدل القائلون بما حدث فى الحرب الماضية ، وهؤلاء يجب أن يعلموا أن مصر بتقديمها التسهيلات فى أراضيها لدولة محاربة تعتبر مشتركة فى الحرب فعلا ، وأن ماحدث من إيطاليا وألمانيا فى الحرب الماضية لن يحدث من روسيا مثلا ، ذلك أن ألمانيا وإيطاليا كانتا على علم بحقيقة شعور الشعب المصرى نحو الإنجليز ، وكانتا تطمعان فى الاستفادة من هذا الشعور لزعزعة مركز الإنجليز ، ومع ذلك فإن حرصهما على عدم استثارة الشعب المصرى ، لم يمنع من غارات طائراتهما على المدن المصرية مما أدى إلى تخريب المنشآت وهلاك الأنفس .

عــلاج المـوقـف :

إن أول علاج للموقف فى رأينا هو أن توقف المفاوضات الدائرة بين الحكومة المصرية والحكومة الإنجليزية وأن يعتبر ماتم منها كأن لم يكن مادامت المفاوضات أساسها المساومة على الجلاء ، حتى إذا ما اعترف الإنجليز بالجلاء غير مقيد بقيد ، ولامشروط بشرط ، ولامرتبط باتفاق على أمور أخرى ، جاز للحكومة المصرية أن تدخل معهم فى مفاوضات لاتتعدى تنظيم الجلاء . فإذا تم الجلاء ، وانتهت عوامل الضغط وأسباب المساومة ، فإن لمصر أن تفاوض إنجلترا وأن تتفق معها على ماتراه فى صالحها .

والنقطة الثانية فى علاج الموقف هى تحقيق ماأعلنته الحكومة الحالية من إعداد الشعب وتربيته تربية عسكرية . وبث روح الجهاد فيه ، وتجميع صفوفه وتنظيمها لجهاد كريم ، هو السبيل الطبيعى لاستخلاص الحقوق ، وإجلاء الغاصبين والمستعمرين ، ويوم تفعل الحكومة هذا ، فسيكون الإخوان فى الصف الأول ، وسترى الحكومة كيف يبيعون أنفسهم ، هم وأفراد هذا الشعب الكريم فى سبيل الله وتحرير وطنهم ، وإن ذلك الاتجاه لقمين أن يوصلنا إلى الجلاء التام الناجز

فى أقرب وقت وبأقل كلفة ، ولن نبذل من التضحيات والخسائر فى هذا السبيل بعض مايصيب البلاد من هذا الاتفاق المقترح بيننا وبين الإنجليز .

ولانحب أن نلزم الحكومة الأخذ برأينا فى علاج الموقف ، ويكفينا أن تعلم الحكومة المصرية أن مشروع الاتفاق ضار بمصر للأسباب التى ذكرناها وأن الأمة لاترضاه ولاتقبله ، ولن تسمح بأن تقيد نفسها به ، وأن على الحكومة أن تراجع موقفها من هذا الاتفاق ، وأن تتخذ منه الموقف اللائق بوعى الأمة وجهادها الطويل ، وبأهداف الثورة وماأعلنته منذ قيامها ، من أنها لاتقبل إلا الجلاء الناجز الطليق من كل شرط أو قيد .

هذا مايرى الإخوان المسلمون التقدم به إلى الحكومة آملين أن تستجيب لهم ، فإن أبت الحكومة إلا المضى فيما بدأته من مفاوضات ، فإن الأمانة الوطنية تحتم عليها أن تتبين رأى الأمة فى هذا الأمر الخطير ، الذى لايجوز أن تستأثر به حكومة دون شعب ، وإذا كان قد فات الحكومة أن تتبين رأى الأمة فى المفاوضة قبل البدء فيها ، فلا يفوتن الحكومة أن تتبين رأى الأمة فى اتفاق الخطوط الرئيسية ، ولن يكون ذلك إلا بإطلاق حرية القول والاجتماع وترك الحرية للصحف لتنشر كل مايصل إليها عن الاتفاق .

ولايغنى عن تبين رأى الأمة فى اتفاق الخطوط الرئيسية أن يعرض الاتفاق النهائى بعد تمامه على ممثلى الأمة لإقراره والتصديق عليه ، فإن تبين رأى الأمة فى الاتفاق قبل المضى فيه يوفر على الأمة وقتها وجهدها ، ويجعل الحكومة على بصيرة من أمرها فيما تأخذ وماتدع ، وعلى هذا جرى العمل فى كل مشروعات الاتفاقات السابقة ، فقد عرضت على الأمة لاستطلاع الرأى فيها ، ونوقشت فى الصحف ، وفى الاجتماعات العامة مناقشة حرة لاقيد عليها ولاتثريب على المشتركين فيها .

وماتقدمنا للحكومة فى هذا كله إلا بالنصيحة التى يفرضها علينا الإسلام والدين النصيحة ، ومانريد إلا الخير للأمة وللحكومة . إن أريد إلا الإصلاح مااستطعت وماتوفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الوكيل العام
للإخوان المسلمين

الوثيقة رقم ٨

نص الخطاب الذى أرسل إلى السيد رئيس مجلس الوزراء ردا على تهمة الاتصال بالإنجليز من وراء ظهر الحكومة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الإخـوان المسـلمون
المركز العام

تحريراً فى (٢٣ ذو الحجة ١٣٧٣) هـ
(٢٢ أغسطس ١٩٥٤) م

السيد رئيس مجلس الوزراء .

السلام عليكم ورحمة الله وبعد .

فقد اطلعت على ماذكرتموه خاصاً بشأن الإخوان المسلمين ، وموقفهم منكم حول المفاوضة والمعاهدة ، ولذلك حرصت على أن أذكر الوقائع التى ربما ندت عن ذاكرتكم .

إن اتفاقاً بينى وبين المستر إيفانز على شىء من شئون مصر لم يحصل ، وأنتم تعلمون أنه طلب مقابلتى ، وقد كنتم يوم الاثنين (٢٠ فبراير ١٩٥٣) بمنزلى مساء فأخبرتكم بأنى حددت يوم الأربعاء (٢٢) فبراير لهذه المقابلة ، وسألتكم عما إذا كان هناك شىء يمكن أن نقوله له ، وأخبرتكم بأن الإخوان المسلمين

عند قولهم ، أنهم ليسوا على استعداد لمفاوضة الإنجليز مادامت أقدامهم فى مصر . وذكرت لكم ماذكرته للرئيس على ماهر بشأن موقفنا فى كل مفاوضة ، فقلتم : إننا نريد أن ندخل المفاوضة متفقين على التفاصيل .

وقد التقيت بالمستر إيفانز أنا وطائفة من الإخوان واستمعنا إلى ماأراد أن يقول دون أن نناقشة إلا مستفسرين ، وكان خلاصة ماقال : إنهم يريدون أن يجلوا عن القنال ولكن لهم قاعدة فيه يبغون تركها تحت حراسة الجيش المصرى ، وفيها بعض خبراء من الإنجليز يلبسون الملابس المدنية ، ويقدر عددهم الجيش المصرى ، وتكون هذه القاعدة معدة لاستعمالهم ولاستعمال أصدقائهم وقت الحرب ، وقال : أنهم يكون لهم الحق فى العودة إذا هوجمت سوريا أو إحدى البلاد العربية ، وأن مدة المعاهدة يتفق عليها .

ولما فرغ من كلامه قلت له : مارأيكم فى الحياد ! ينسحب الإنجليز من جميع البلاد الإسلامية ، وتكون هذه البلاد كتلة واحدة تقف على الحياد لأنه لامصلحة لنا فى الحروب ، التى لاتقوم إلا من أجل التسلط علينا وعلى الأمم الضعيفة . فقال : إن فكرة الحياد مستحيلة لأن روسيا تهاجمكم ، فقلت له إن هذا فرض يجوز أن يتحقق ويجوز ألا يتحقق ، وأما وجود الإنجليز فى بلادنا فحقيقة واقعة ، وقد أتى احتلالهم لها بحربين لم يكن لمصر مصلحة فيهما ، وحيدة قنال السويس لاتتأتى مع وجودهم به .

ولما استمر فى قوله : أن روسيا لها مطامع قلت له : لن نسلم أنفسنا لأحد ، ويمكن بعد خروجكم أن نعقد معكم اتفاقاً سرياً على مساعدتنا إذا هاجمتنا روسيا ، ويكون دخولكم أراضينا بناء على طلبنا ، وتخرجون حَالَما تنتهى مهمتكم . وانتهت المناقشة على ذلك .

وفى يوم السبت (٢٥ فبراير ١٩٥٣) ، اجتمعنا فى منزل منير دله مع من ذكرتهم فى خطابك ماعدا حسن العشماوى الذى عاد متأخراً من لبنان ، حيث كان فى مهمة كلفتموه بها ، وأنهيت إليكم مادار فى هذه المقابلة ، فقام عبد الحكيم عامر وقال : إن هذا أحسن ماقيل ، وقال صلاح سالم : يجب أن نطلع بعضنا على جميع التفاصيل ، فقلت : نحن يكفينا أن نطلع على الخطوط العريضة ، وقد كلفتم صالح أبو رقيق وحسن العشماوى ببحث مسألة القاعدة فقال صالح :

هذه مسألة لاتبحث إلا إذا قررتم أن تترك قاعدة للإنجليز فى القنال ، أما إذا كنتم ترفضون ذلك فلا محل لبحثها .

من ذلك يتضح أننا لم نتفق مع إيفانز على شيء ، ولأن وجهة نظرنا لم تلتق ولم يكن من مهمتنا أن نتفق على شيء ، وأننا كنا على ماتفقنا معكم عليه نستطلع الآراء .

وقد أنهيت هذا الحديث أيضاً إلى السيد سليمان حافظ نائب الرئيس ، وطلبت منه أن يخبر الرئيس لأنى لم أستطع لقاءه ، وأنهيته كذلك إلى السيد محمود فوزى وزير الخارجية ، لاختصاصهما فى ذلك الوقت ، وهذه هى المقابلة الوحيدة التى تحدثت فيها فى السياسة مع المستر إيفانز . على أنكم ذكرتم أننى اتفقت مع المستر إيفانز على ماهو أسوأ من المعاهدة ولم تذكروا هذا الأسوأ .

وبقى أن تدلونى على الموضع الذى أنكرت فيه لقاءك أو لقاء المستر إيفانز فى هذه المسألة ، فقد حاولت أن أذكر الحقيقة لكل الناس ، فلم تنشر الجرائد شيئاً . أما ماقلتم من أننا نرمى إلى الهدم ولانسعى إلا إلى الحكم ، فأنت تعلم أننى أكدت لكم أنكم لو أمسكتم بأيدينا وأجلستمونا على كراسى الحكم لما قبلنا . يشهد بذلك الرئيس محمد نجيب ، عندما عرض علينا الاشتراك فى الوزارة فى (٨ ديسمبر ١٩٥٣) ، والله يعلم ماتخفى السرائر وتكن الصدور .

ومن الخير لكم وللبلاد أن تسمحوا لمن يريد أن يتكلم وينقد المعاهدة بشيء من الإنصاف ، فينشر مايريد حتى يحكم الناس علينا لابقولك ، وحتى يستطيعوا أن يعرفوا حقيقتها من جملة الحجج ، ولايكتفوا بسماع طرف واحد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

المرشد العام
للإخوان المسلمين

الوثيقة رقم ٩

الحديث الذى أجرته جريدة المنار الدمشقية مع الأستاذ المرشد عن معاهدة الجلاء .

بسم الله الرحمن الرحيم

المرشد العام يتحدث عن الاتفاق الجديد :

(لايجوز أن يتم الاتفاق دون عرضه على برلمان منتخب انتخاباً حراً) .

تحدث المرشد العام عن قواعد الاتفاق ، التى وقعت بين الحكومة المصرية والحكومة الإنجليزية ، لجريدة المنار (الدمشقية) ، وقد نشرت معظم الصحف السورية واللبنانية فى أهم صفحاتها هذا الحديث .

قال فضيلته :

كنت أتمنى أن أجد فى الاتفاق الذى وقع أمس الأول فى القاهرة بالأحرف الأولى مايحقق مطالب مصر ، ولكنى لم أجد أية مصلحة فى عقده ، بل هو يحوى كل إضرار بمصالح مصر والدول العربية عامة .

أما مانص عليه الاتفاق من جلاء الجنود البريطانيين عن منطقة قناة السويس ، خلال عشرين شهراً من وقت التصديق على المعاهدة ، فهذا كان متفقاً على أن يتم فى عام (١٩٥٦ بموجب معاهدة سنة ١٩٣٦) التى ألغتها مصر ، وإذا فرض أن الإنجليز كانوا يأبون الخروج عند نهاية تلك المدة ، فإن بقاءهم يكون بلا سند قانونى ، فما المصلحة فى منحهم هذا السند للبقاء والعودة ..؟ .

فقد أعطى الاتفاق المذكور الإنجليز حقاً فى العودة إلى احتلال القناة إذا هوجمت إحدى الدول الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك ، الذى عقد ضمن نطاق الجامعة العربية أو على تركيا – ولم يكن لهم هذا الحق من قبل – وتركيا كثيرة الأحلاف والأعداء معاً ، مما يربطنا ويربط الدول العربية معنا بالمعسكر الغربى فى كل حرب .

بل إن الاتفاق حين أباح للإنجليز العودة إلى مصر ، لم يحدد لخروجهم بعد ذلك أمداً ، والإنجليز أصحاب حيل ومكائد ، لايعجزون عن أن يجدوا المبررات التى يتذرعون بها لبقاء احتلالهم .

إن الاتفاق قد اعترف للإنجليز بقناة السويس كقاعدة عسكرية ، وأباح لهم احتلال أجزاء منها لم تبين ، فاعترف بشرعية القاعدة مع أن معاهدة (١٩٣٦) لاتعطيهم الحق فى إنشائها حتى يتعللوا الآن بوجودها ، وهكذا أقررنا باحتلالهم بوثيقة لصالحهم دون مصلحة لنا فيها .

ومن الأمور الخطيرة فى الاتفاق أن مصر وضعت بموجبه مطاراتها فى جميع أنحاء البلاد ، وفى كل وقت من أوقات السلم والحرب تحت تصرف السلاح الجوى البريطانى – والطيران هو السلاح الرئيسى فى هذه الأيام .

إما إدارة القاعدة والإشراف عليها فلا يجوز أن نخدع أنفسنا بالقول بإنه سيكون بواسطة مدنيين ، فهم فى الواقع عسكريون تابعون للحكومة البريطانية مباشرة ، ومن قال غير ذلك فقد غالط نفسه .

لقد كسبت بريطانيا بهذه الاتفاقية امتداداً للمعاهدة الملغاة خمس سنوات أخرى ، ولاتنتهى الأوضاع بعدها ، بل تعود إلى الحلقة المفرغة ، التشاور بشأن التدابير ، التى ينبغى اتخاذها بعد انتهاء مدة الاتفاق ، وأسلوب التشاور مع بريطانيا أسلوب سبق أن عرفناه ولمسنا نتائجه .

وبهذه المعاهدة أضافت بريطانيا حلقة جديدة إلى الخلقات التى تطوق بها البلاد العربية بمعاهدات وأحلاف عسكرية ، والتى كان آخرها المعاهدة الليبية ، وقد استغلت بريطانيا فى ذلك ضعف بعض الحكومات ، وعدم تمثيلها لشعوبها فسارت فى ذلك على سياسة إغفال الشعب مما سيلحق بها أفدح الأضرار .

ولذلك يعلن الإخوان المسلمون رفضهم هذا الاتفاق ، ويصرون على أن اتفاقاً مابين الحكومة المصرية وأية حكومة أجنبية ، لايجوز أن يتم دون أن يعرض على برلمان منتخب انتخاباً حراً نزيهاً ، يمثل إرادة الشعب المصرى أصدق تمثيل ، كما يجب رفع الرقابة عن الصحافة حتى يقول كل إنسان رأيه فى هذه الاتفاقية ، دون حد من إرادته وحريته ، فما كان لأحد أن يتحكم فى مصائر الشعب دون الرجوع إليه .

حسن الهضيبى
المرشد العام للإخوان المسلمين

الوثيقة رقم ١٠

خطاب من المرشد العام حسن الهضيبي إلى جمال عبد الناصر يدعوه إلى نبذ الصغائر وإعطاء الشعب حريته ليقول رأيه في المعاهدة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الإخوان المسلمون
المركز العام

السيد جمال عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أما بعد ، فإنى لازلت أحييك بتحية الإسلام ، وأقرئك السلام ، ولازلت ترد على التحية بالشتائم ، واتهام السرائر ، واختلاق الوقائع ، وإخفاء الحقائق ، والكلام المعاد الذى سبق لكم قوله والاعتذار عنه . وليس ذلك من أدب الإسلام ، ولا من شيم الكرام ، ولست أطمع فى نصحك بأن تلزم الحق فذلك أمر عسير ، وأنت حر فى أن تلقى الله تعالى على ماتريد أن تلقاه عليه ، ولكنى أريد أن أبصرك بأن هذه الأمة قد ضاقت بخنق حريتها وكتم أنفاسها ، وأنها فى حاجة إلى بصيص من نور ، يجعلها تؤمن بأنكم تسلكون بها سبل الخير ، وأن غيركم يسلكون بها سبل الشر والهدم والتدمير إلى آخر ماتنسبون إليهم ، إن الأمة فى حاجة الآن إلى القوت الضرورى ، القوت الذى يزيل عن نفسها الهم والغم والكرب . إنها فى حاجة إلى حرية القول ، فمهما قلتم إنكم أغدقتم عليها من خير ، فإنها لن تصدق إلا إذا سمحتم لها بأن تقول أين الخير وسمحتم لها بأن تراه ، ومهما قلتم إنكم تحكمونها حكماً ديمقراطياً ، فإنها لن تصدق لأنها محرومة من نعمة الكلام والتعبير عن الرأى . وإذا حققتم ذلك فإننا نعدكم بأن نذكر الحقائق ولانخاف من نشرها ، ونصدق القول ولانشوبه بالكذب والبهتان والاختلاق . ولانتهم لكم سريرة ولانبادلكم فيما تضمرون

وتدخرون فى أنفسكم ، ولانجارى بعض وزرائك فيما يكتبون من غثاثة وإسفاف . وإنما نعدكم – كما هو شأننا – بأن نناقش المسائل مناقشة موضوعية ، على ماتعطيه الوقائع التى ترضونها أو تصدر عنكم ، أما أن تعطوا أنفسكم الحق فى الكلام وتحرموا الناس منه ، وأما أنكم تفرضون آراءكم (بالنبوت) على الأمة فشىء لايعقله الناس ولاترضاه الأمة .

أيها السيد : – إن الأمة قد ضاقت بحرمانها من حريتها فأعيدوا إليها حقها من الحياة وإذا كان الغضب على الهضيبى وعلى الإخوان المسلمين قد أخذ منكم كل ماأخذ فلكم الحق أن تغضبوا – وهذا شأنكم – ولكن لاحق لكم أن تحرضوا الناس على الإخوان المسلمين وتغروهم بهم وليس ذلك من كياسة رؤساء الوزارات فى شىء فإنه قد يؤدى إلى شر وبلاء كبير ومن واجبكم أن تحافظوا على الناس مخطئهم ومصيبهم ، وأن تجمعوا شمل الأمة على كلمة سواء . وأنكم لاشك تعلمون أن الإخوان المسلمين حملة عقيدة ليس من الهين أن يتركوها ، ولا أن يتركوا الدفاع عنها ما وجدوا إلى الدفاع سبيلا . فإغراء بعض الأمة بهم وتحريضهم عليهم من الأمور التى لاتؤمن عواقبها .

وإننى أؤكد لكم أن فى وسعك أن تمشى ليلاً أو نهاراً وحدك بلا حراس وفى أى مكان دون أن تخشى أن تمتد إليك يد أحد من الإخوان المسلمين بما تكره . أما أن يمد أنصارك أيديهم بالسوء إليهم استجابة إلى إغرائك فإن مسئوليتك عند الله عظيمة . ولعل الذى حملك على إبداء العداوة والبغضاء للإخوان المسلمين هو أنهم عارضوا المعاهدة ، فالإخوان المسلمون لن يؤمنوا بها دون أن تناقش فى برلمان منتخب انتخاباً حراً يمثل الأمة أكمل تمثيل .

وخير لكم وللأمة ألا تخدعوا أنفسكم عن الحقائق ، فإن الأمة قد بلغت من حسن الرأى ومن النضج مبلغاً يسمح لها بألا يتصرف أحد فى شئونها دون الرجوع إليها والأخذ برأيها .

والله يتولاكم بتوفيقه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حسن الهضيبى

سبتمبر ١٩٥٤ **المرشد العام للإخوان المسلمين**

الوثيقة رقم ١١

خطاب من المرشد العام حسن الهضيبى إلى الإخوان يشرح فيه زيارته للأقطار العربية ، والداعى إليها ، وينشر لهم خصائص رسالتهم .

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوان – السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وأحمد الله تعالى إليكم وأصلى وأسلم على نبيه الكريم وبعد – فقد كنت أود أن ألقاكم ، وأتحدث إليكم وأسمع حديثكم ، لولا أن ظروفاً قهرية ألمت بى فأبعدتنى عنكم ، ولم تدع لى أن أحقق ماتعودته من الأمل فى لقائكم .

وإنى أحدثكم بكلمتين – وأرجو أن يكون كلامى دائماً تحت نظركم وأنتم تنظرون فى الأمور .

أولا – لقد بدا لى فى أثناء شهر رمضان الماضى ، أن أعتمر وأزور البلاد العربية السعودية ، فنبهت إلى أنه فى مثل هذه الظروف ، يستأذن الملك سعود فأذن ورحب ، كما كنت أعتزم زيارة البلاد العربية الأخرى ، فشاء الله ألا تهيأ هذه الرحلة وأن تيسر أسبابها إلا فى ثانى أيام العيد ، وقد قمت بهذه الزيارة التى أفادتنى كثيراً وبصرتنى بسير الدعوة ، ومايجب لها من العمل والتنظيم ، والأسباب التى تتقدم بها والعوامل المختلفة التى تؤثر فى سيرها ، وألخص لكم فى كلمات قليلة هذا الرأى الذى رأيته .

١ – إن دعوة الإخوان المسلمين قد أيقظت العالم الإسلامى وهزت أركان الاستعمار فيه وزلزلت أقدام المستبدين ، وأخذ المسلمون ينظرون فى شئونهم على

مايقضى به فهمهم للإسلام ، وهم محتاجون إلى الكثير من الجهد ؛ حتى يفهموا الإسلام على حقيقته .

ومن أكبر العوامل التى تؤثر على سير الدعوة وتعطلها وتشوه مقاصدنا تألب المستعمرين عليها ، فإن الإخوان المسلمين بما أيقظوا من العالم الإسلامى ، وبما وقفوا فى وجه كل معاهدة تمكن للمستعمرين أدنى تمكين من أرضهم ، قد استحقوا عندهم العمل لإحباط هذه الدعوة . بكل وسيلة . وهم لايطعنون الإسلام فى ذاته مداراة لأهل البلاد التى يحتلونها ، ولكنهم يطعنون الإخوان المسلمين القائمين بالدعوة ، ويوعزون لبعض أهالى البلاد الذين لهم مطامع عندهم والذين يستهويهم الحكم فى أن يكونوا سواعدهم ، فى إضطهاد الإخوان المسلمين والشناعة عليهم ورميهم بالنقائص .

وهذا الذى فعله الإخوان المسلمون من معارضة كل اتفاق مع المستعمرين ، ليس شهوة عندهم ، وإنما هو أصل دينهم فإن أحكام الإسلام تقتضى ، أنه إذا وطأت أقدام العدو أرض المسلمين وجب على كل واحد منهم صغيراً أو كبيراً ، الرجل أو المرأة فى ذلك سواء أن ينهضوا لدفع العدو أيا كان ، حتى يعيدوه إلى عقر داره ، وإذا كانت ليست لنا قدرة على ذلك حتى الآن ، وإلى أن يمنحنا الله القوة لدفعهم ، أو يوجد من أسباب ضعفهم مايمكننا من ذلك ، فليس لنا أن نرضى بوجودهم على أرض الإسلام بمقتضى اتفاقات نعقدها معهم ، ولا أن نرضى بأى ارتباط كان ، فإذا جلوا عن أرض الإسلام،فللمسلمين أن يرتبطوا بالاتفاقات التى تقتضيها مصلحة الإسلام – وإذا كانت بعض الحكومات تضطر إلى قبول مثل هذه الاتفاقات ، فمما يخالف هذا الأصل أن يرضى الإخوان المسلمون به أو يوافقوا عليه .

ويجب على الإخوان المسلمين أن يحافظوا كل المحافظة على هذا الأصل حتى لايقعوا فيما وقع فيه غيرهم ، مختارين أو مضطرين إلى مخالفة الأصل الذى قدمته لكم .

٢ – أما السبب الثانى الذى يقف عقبة فى سبيل الدعوة فَهُم أولئك الذين أشرت إليهم من أبناء الإسلام ، والذين لايفهمون الإسلام حق الفهم ، ولا يعرفونه أنه كامل

شامل يلبى حاجات المجتمع الإسلامى وغيرها ، وينظم حياته تنظيماً دقيقاً لايعتوره قصور .

ولما كان الإخوان المسلمون قوة منتظمة ذات عقيدة ثابتة ، فالناس يطلبون ودها أو يعادونها ، فالذى فى الحكم يريد أن يؤيده الإخوان المسلمون على خصومه ، والذى فى خارج الحكم يود أن يؤيده الإخوان المسلمون على من فى الحكم ليحل محلهم ، والإخوان المسلمون على ماأوصاهم به ربهم ، لايؤيدون جزافاً ، ولا يعارضون جزافاً ، وإنما هم تبع للحق أينما كان ، ولو كان مع خصومهم ، وضد الباطل أينما كان ولو كان مع أصدقائهم . لذلك يكون الإخوان دائماً على غير ماتعوده الحزبيون من مواقفهم ، فتارة يكونون مع هذا وتارة يكونون مع ذاك ، كما يستوجبه الحق والعدل . ولذلك فهم يتعرضون لسخط الناس ، وهانت عليه نفسه من أرضى الناس بسخط الله . وهناك أسباب تتعلق بالدعوات التى تطرأ آونة بعد أخرى على بلاد الإسلام ، فتضطرب لها أفكار المسلمين ، وأسباب أخرى ليست بذات بال بالنسبة للسببين اللذين ذكرتهما ، ومرجع التغلب عليهما إلى مانقوم به نحن من جهود ، فى تقريب فهم الإسلام للناس حتى يروها على حقيقتها .

ونسأل الله تعالى أن يقوينا على العمل فى سبيله والإخلاص لذاته .

ثانياً – إنكم لاشك ستعرضون لموقف الإخوان المسلمين من الحكومة وموقف الحكومة منهم ، ولاأريد أن أذكركم بما قام به الإخوان المسلمون فى الانقلاب الذى تم بخلع الملك ، ولابما أديتموه لرجال الانقلاب حتى تماسكوا وثبتت أقدامهم ، ولاأريد أن أذكركم بما قلته فى جلسات الهيئة التأسيسية من أن أحداً لم يعرض علينا التعاون معه فى شئون البلاد ، ولاماذكرته لكم مما ادعى علينا من علاقة مع الإنجليز لست أريد أن أذكركم بذلك .

ولكنى ، آتى إلى قرار حل الإخوان المسلمين واعتقالهم وإسناد شتى التهم إليهم ثم الإفراج عنهم ، من غير تحقيق ولاسؤال ولاجواب . أريد أن أقول إن رجال الانقلاب بعثوا لنا قبيل الإفراج عنا بمن يقول : إنهم آسفون على ماكان فى حق الإخوان المسلمين .

وإنهم يطلبون منا أن ننسى الماضي وأن نتعاون معهم على مافيه مصلحة البلاد ، فقلنا : إننا مستعدون للتعاون على مافيه خير البلاد ، وفي الحدود التي تقبلها دعوة الإخوان المسلمين وماأكثرها .

وإن من حقهم أن يفرجوا عنا بلا كلام ولكن هم يطلبون التعاون معنا فإننا نرجو أن يفرج عن جميع المعتقلين ، وقد بلغنا بعد ذلك أن بعض المعتقلين من الضباط قدم للمحاكمة وكلمناهم في ذلك . وأن يلغي قرار حل الإخوان المسلمين . وأن تذكروا كلمة تنسخ أثر الكلام الذي قيل في تبرير الحل والاعتقال ، لأنه من غير المعقول أن نكون متعاونين والتهمة منسوبة إلينا ، فقبل هذا كله بلا تردد ، وحَمَد لنا ماأبدينا من استعداد لتناسي الماضي بلا كلام ، واتفق معنا على أن يتم ذلك ، وأن نجلس في بحر (٤٨) ساعة للاتفاق على مانتعاون عليه .

وخرجنا في مساء (٢٥ مارس ١٩٥٤) ، وحالما وصلت إلى منزلي زارني البكباشي جمال عبد الناصر ، والصاغ صلاح سالم ، واستبشرنا بذلك واعتبرنا أن ماقالوه من ضرورة التعاون أمر لاشك فيه ، وكانت الأمور إذ ذاك مضطربة بينهم وبين الرئيس محمد نجيب ، فسعينا في رجائهم بالانتظار ، حتى نعرف حقيقة الخلاف والبواعث التي دعت إليه ، وذهبنا وقابلنا البكباشي جمال عبد الناصر ، وفي اليوم التالي زرنا الرئيس محمد نجيب ، وعرضنا عليهم الانتظار ، فلم نوفق ولم يطلب أحد منا التدخل ، ثم مضينا في المطالبة بما وعدنا به ، فلم يتحقق منه شيء إلا الإفراج عن بعض الإخوان المسلمين ، وبقي بعضهم في المعتقلات .

وكانت قد ألفت لجنة للالتقاء برجال الحكومة والتفاهم معهم على هذه المسائل فوجدنا إعراضاً .

وبعد شهرين في أخذ ورد ، وجدت أن الوقت قد يقتضي أن أغير الجو قليلا ، فبدأت رحلتي إلى البلاد العربية ، وعدت فوجدت الأمور أكثر تأزماً من قبل ووجدت الشائعات تقول : إن الإخوان المسلمين لايتعاونون مع رجال الانقلاب ، وتهديدات بحلهم ، وتنقلات للموظفين بالجملة ، واتهامات باطلة ، ومصادرة لجميع ألوان النشاط حتى الرياضي ، ومنع لصلاة العيد في فضاء المدينة ، واعتقال

لخطباء المساجد ، وتفتيش بيوت الإخوان ، واعتقال بعضهم ووجهت إلينا حملة صحفية ظالمة ، ولم يسمح لنا بالكتابة ، ولا بالقول فى محافلنا ، وكنا قد أصدرنا مجلة الإخوان المسلمين ، فضيق عليها وشطبت منها المقالات والتعليقات والأنباء ، حتى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، فأوقفناها مضطرين لأنها أصبحت لاتعبر عن شئون الدعوة فى قليل أو كثير ، وكان مما وقع منهم فى محافلهم ، أن جعلوا يحرضون بعض الناس على الإخوان المسلمين ويغرونهم بهم ، وأخذت الجرائد وهى لاتكتب إلا ماتبيح الحكومة نشره ، تشكك الناس فى الإسلام ، وحكم الإسلام ، ودأب خطباؤهم فى محافلهم على مثل ذلك ، متمثلين ببعض الدول التى تدعى الحكم الإسلامى وهى أبعد ماتكون عنه .

وكان مما نسبوه إلى أنى تحدثت فى سوريا ولبنان والأردن عنهم بسوء ، ولقد كنت أكرم على نفسى وأعز من أن أذكرهم بشىء ، وأتحدى من يقول ذلك بأن يقدم دليلا عليه جريدة نشرت شيئاً مما زعموه .

هذا ماوجدته عند عودتى ولاأظن أن إنساناً عنده مسحة من عقل يستطيع أن يحمل الإخوان المسلمين تبعة ذلك ، ولاأن يجد مبرراً له عند رجال الحكومة .

ولعل ماذكرناه من رأينا فى المعاهدة إذ كنا بسوريا ، ومأأصدره المركز العام من رأى كذلك فى المعاهدة ، هو الذى أغضب الحكومة وجعلها تصف الإخوان المسلمين بما وصفتهم به من أنهم خونة وعمال هدم وتخريب ، شأنهم فى ذلك شأن الشيوعيين والصهيونيين ، فإن يكن الأمر مقصوراً على ذلك ، فإنى قد أبنت لكم أن الإخوان المسلمين لم يفعلوا ذلك إلا بناء على أصل دينى أخذوا به فى جميع البلاد الشرقية ، وأخذوا به كلما همت حكومة أن تتفق مع الإنجليز فى مصر ، فقد أنكروا معاهدة (١٩٣٦) كما أنكروا المحاولات التى أعقبت ذلك وكان الغرض منها إحلال معاهدة محل أخرى .. وقد كنا نظن أن هذه المعارضة مما تلجأ الحكومة لاستحداثها لو لم تكن حدثت حتى تقوى مركزها فى مفاوضة لم تتم ، وإذا كانت الحكومة مضطرة ، فإننا لسنا مضطرين للموافقة على المعاهدة ، وينبغى أن يكون لكل رأيه فيها ، كما أن للحكومة رأيها وكل إنسان يتحمل تبعة رأيه ، وليس علينا إلا البلاغ وليس من حق أحد أن يقضى فى مستقبل أمة دون أن يرجع إليها ويتقيد برأيها .

ومع كل ذلك ، ومع أن المظالم واقعة علينا باستمرار من قبل المعاهدة ومن بعدها ، فإني أرجو منكم أن توفدوا للحكومة من يسألها :

أى شيء طلبت من الإخوان المسلمين أن يتعاونوا معها فيه ولم يقبلوا ؟ وأى شيء اتفقوا فيه على التعاون مع الحكومة وعطل هذا الاتفاق ؟ وأى شيء يريدون من الإخوان المسلمين ؟ .

فإذا جاءكم الجواب فاعرضوه على دعوتكم واقبلوا منه ماتقبله الدعوة وستجدون الإخوان المسلمين بإذن الله أول من يتعاون عليه . وفى الوقت نفسه أرجو أن تطلبوا منهم أن يمنحونا مثل حقهم فى الكلام مطروحاً منه الشتائم التى لانقرها حتى بالنسبة لمن يشتمنا .

أيها الإخوان – إن من شأن الدعوات ألا تترخص فى شيء من أصولها فكونوا مستعدين للموت فى سبيل دعوتكم ، فإن من مبادئنا (الموت فى سبيل الله أسمى أمانينا) والله غالب على أمره . ولكن أكثر الناس لايعلمون .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

١١ من المحرم ١٣٧٤ هـ
٩ سبتمبر ١٩٥٤ م

أخوكـم
حسن الهضيبى
المرشد العام للإخوان المسلمين

فهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

فهرس الوثائق صفحة

رقم الإيداع :	٨٦ / ٥٥٣٧
الترقيم الدولى :	٩٧٧ - ١٤٧٠ - ٣٤ - ٥



٦ شارع البراموني ـ عابدين ـ القاهرة ت : ٩١٤٨٨١٩

الزهراء
للإعلام
العربي

هذا الكتاب

هذه هى الطبعة الثالثة من كتاب « صفحات من التاريخ » أقدمها للقارىء ، بعد الطبعتين السابقتين ، عارضا فيها طرفا من الأحداث التى وقعت أثناء اعتقالنا فى يناير سنة ١٩٥٤ ، إلى خروجنا من السجن الحربى فى مارس سنة ١٩٥٤ ، وهذه الأحداث لم تشملها الطبعتان الأولى والثانية . كما زودتها ببعض الوقائع التى صادفتنى فى مقتبل عمرى ، منذ كنت ضابطا للشرطة ، أثناء عملى فى نقطة « صفط الملوك » ... عكست فى مضمونها واجب الراعى حيال الرعية ، حينما يعيش الراعى فى محضن الإسلام الشامل الكامل الذى تذوقت حلاوته بعد بيعتى للإمام الشهيد « حسن البنا » ، التى كانت وصيته لى « يزع الله بالسلطان مالا يزع بالقرآن » ؛ إذ أن واجب كل مسلم أن يحكم شرع الله فى عمله ، وفى علاقته بين الناس ، وفى خصوص علاقته بنفسه ، وفى علاقته بربه ، قبل أن يطالب الآخرين بذلك .

ولقد راجعنى بعض الإخوة - ممن كانت له صلة بالأحداث المتناثرة بين صفحات هذا الكتاب - فيما سبق تدوينه من الوقائع ، ورأيت من واجبى أن أثبت مقولتهم وأعرضها على أصحابها ، وتبينت وقائع جديدة من وراء ذلك ، فى بعض الأحيان

وكل ماأرجوه من وراء طبع هذه النسخة الجديدة أن تكون صورة صادقة ، حية لهذه الفترة التى عاصرت المحنة التى عاشها الإخوان المسلمون تحت حكم الطغيان بصفة عامة

أسأل الله الهدى والرشاد والتوفيق والسداد .

المؤلف

الزهراء للإعلام العربى